

قضايا الامانة في حق المصنفات

محمد خوارزمي
عرض واستدلال

المجلد الثالث

انتشارات قدس محمدی
قم

خیابان ارم پانزدهم



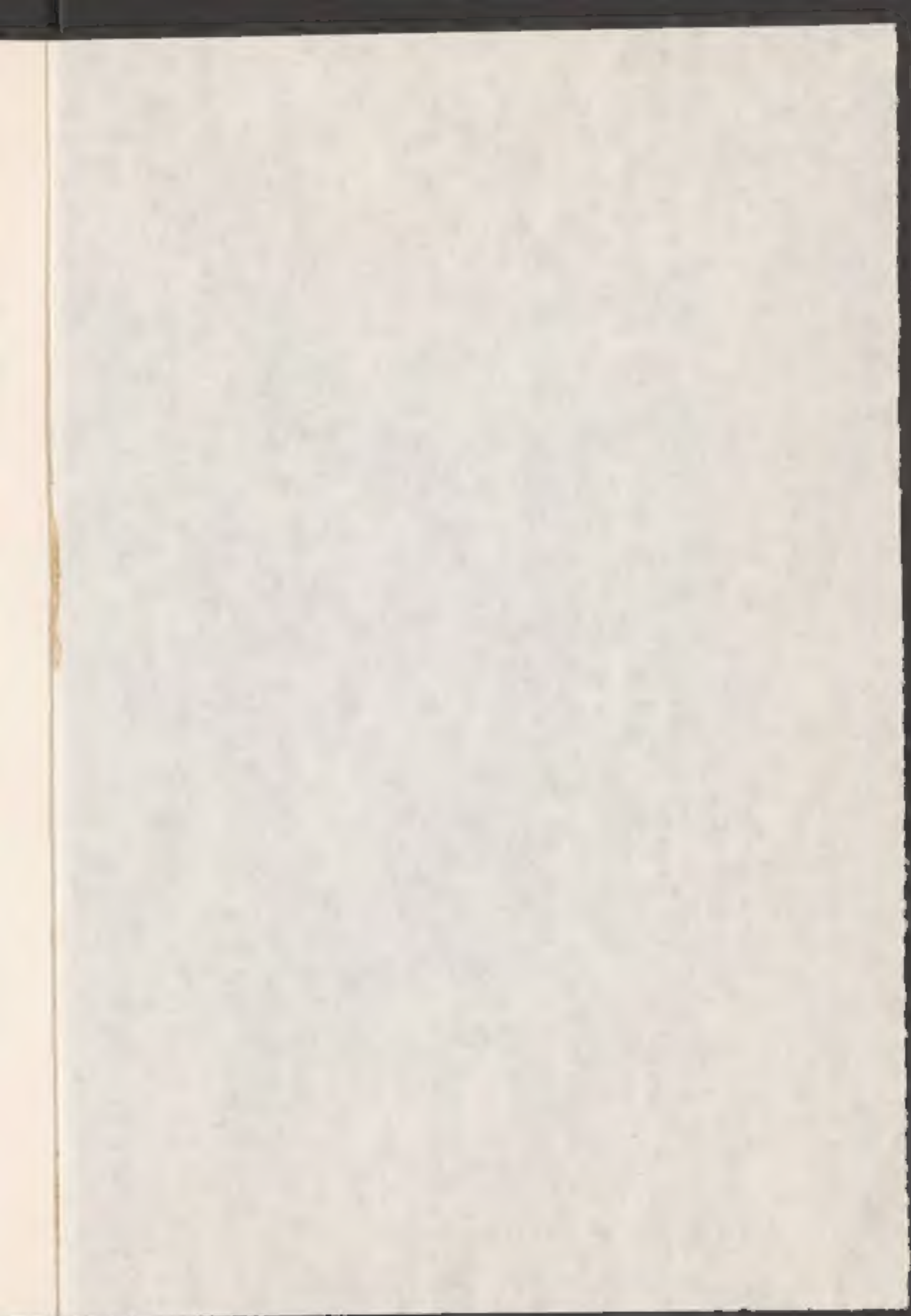
DATE DUE

DATE DUE

29

IR-AR-85-931733

V. 3-4,



كتاب

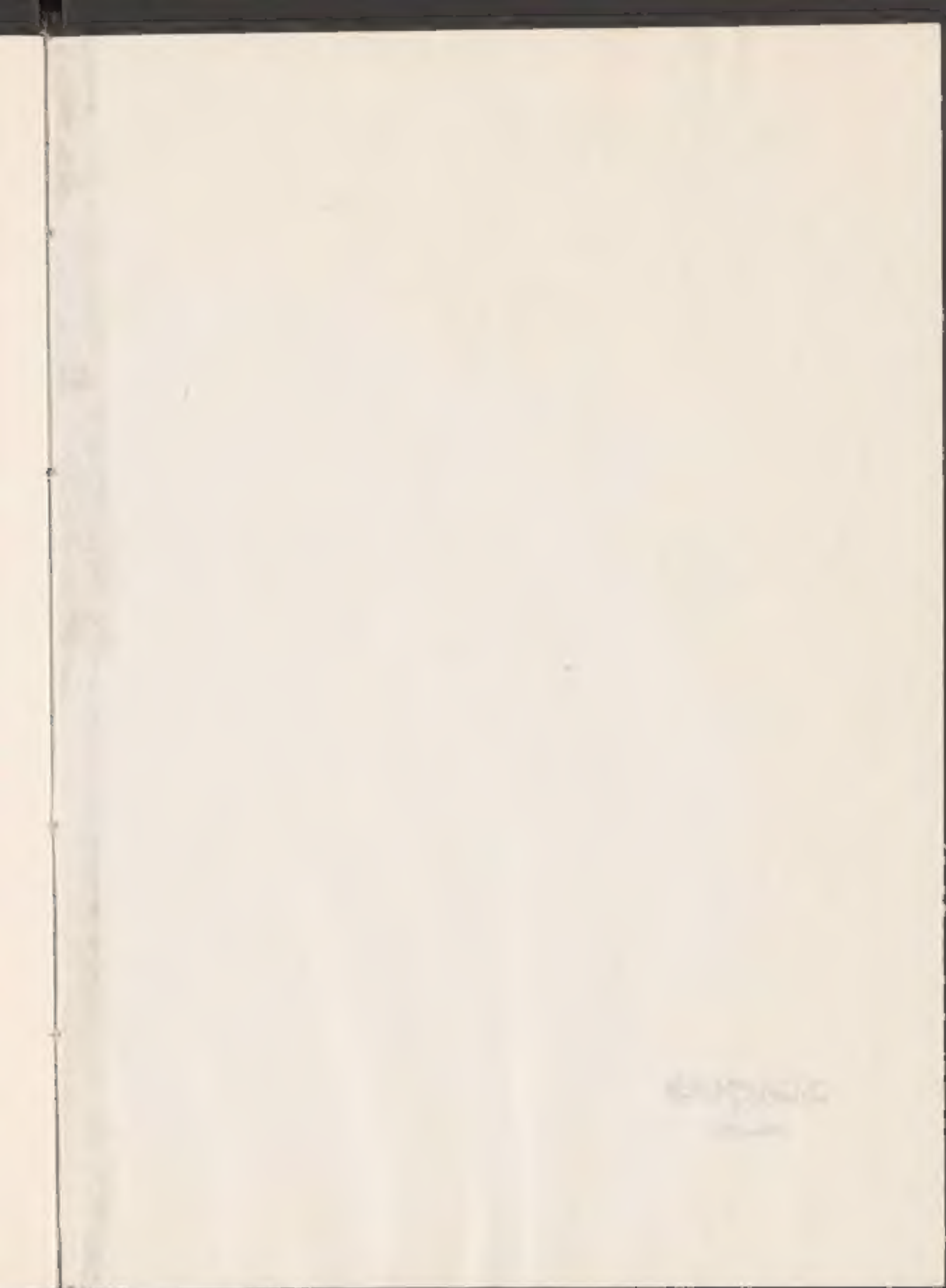
فتاوى الامام جعفر الصادق

عنه السلام

الكتاب

فتاوى الامام جعفر الصادق

عنه السلام



„Maghniyah, Muhammad Jawād

محمد جواد مغنیه

/Fiqh al-Imām Ja'far al-Ṣādiq/

فقه الإمام جعفر الصادق

عرضه استیلال

الجزء الثالث

BP

193

-16

M34

1980 Z

V. 3-4

C.1

انتشارات قدس محمدی

قم

خیابان ارم پناهنده

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الكونين محمد وآله الطيبين الطاهرين .

وبعد :

فإن الجزء الأول والثاني من كتاب فقه الامام جعفر الصادق (ع) يحتويان على العبادات بكاملها : الطهارة ، والصلاة ، والصوم ، والزكاة والخمس ، والحج ، والجهاد ، والأمر بالمعروف ، وقد استقصيت فيها جميع الفروع والمسائل التي تتصل بهذه الابواب ، وعرضتها باختصار ووضوح مع الدليل عليها من اقوال الامام الصادق ، واجماع فقهاء المذهب . ويبحث هذا الجزء بوجه عام في العقد وعمله ، وفي المتعاقدين وشروطهما ، وفي القواعد العامة التي هي اصل العمل والتطبيق للعقود والمعاملات الخاصة .

ويبحث بوجه خاص في البيع بشق اقسامه وفروعه ، وما يتصل به من بحث ، كالفضالة والخيارات والربا ، وما الى ذلك . ويعزرو كل مسألة الى مصدرها من اقوال الامام الصادق ، واجماع

فقهاء المذهب الجعفري ، وما تسالموا عليه من الاصول والمبادئ .
وبالتالي ، فان القصد من هذا الكتاب ان تحتوي اجزاؤه على فقه
الامام الصادق من ألفه الى يائه ، وان يكون جديداً على التأليف فيه
من حيث الترتيب والتنسيق ، والوضوح والتيسير على الراغبين في معرفته .
وقلت في مقدمة الجزء الاول : « ربما بلغت الاجزاء اربعة او خمسة » .
واقول الآن في مقدمة الثالث : « ربما بلغت ستة او سبعة » .. ولا
ادري : هل سأقول في مقدمة الرابع او الخامس : « ربما سبعة او
ثمانية » .. الله اعلم .. والذي اعلمه اني كلما توغلت في هذا البحر كلما
تكشف لي انه اعظم واعظم من ان يقاس بالمساحات ، ويقدر بالصفحات
والمجلدات ، وان تقديري لم يكن الا مجرد لمحات وتنبؤات .. على ان
هذا ليس بالشئ المهم ، وكل امنيني ان يوفقني الله سبحانه في المضي ،
حتى النهاية .

كتاب المكاسب

لم اجد لهذا الجزء مصدراً في كل ما ألفه فقهاء المذهب الجعفري
قديماً وحديثاً اغنى علماً ، واغزر مادة من كتاب المناجر المعروف بالمكاسب
للشيخ مرتضى الانصاري (ت ١٢٨١ هـ) ، فلقد اتاحت له طاقته التي لا
تحد ، وزماته المتأخر عن كبار المشرعة ان يعيط بأرائهم ، وينماكمها ،
ويقسها في اعدل المقاييس وادقها ، وان يضيف اليها الكثير مما لم يسبق
اليه ، ثم يخرجها في كتاب الرسائل في الاصول ، وكتاب المكاسب في
الفقه الذي لا يعرف تاريخ هذا العلم له مثيلاً في موضوعه استقصاء
لقواعد الرئيسية ، وإحاطة بأراء الانقطاب ، مع التحقيق والتدقيق .
هذا هو السر الذي حمل المراجع والاساتذة الكبار في جامعة النجف
الاشرف ان يقرروا تدريسه منذ ان برز لوجود ، وبه تنتهي سلسلة

الكتب المقررة للتدريس يكون الطالب على مؤهلات كافية لتفهم ما فيه
من النظريات الرئيسية في ماني الأحكام . والقواعد التي هي الركيزة
الأولى للاجتهاد والاستنباط .

فلا بدع إذا اهتم العلماء بكتاب المكاسب ، واكثروا من شرحه والتعليق
عليه ، ووصحوا حوله العديد من المجلدات ، ومن هذه حاشية السيد محمد
كاظم البردي صاحب العروة الوثقى ، وتعليق للشيخ محمد كاظم
الخراساني صاحب كفاية الأصول المقررة للتدريس ، وحاشية للميرزا
حبيب الدنبي المعروف بتقريبات الخومساري تلميذ المؤلف الذي كتب
الحاشية بقلمه ، وتعليق للسيد محسن الحكيم صاحب المستند ، وحاشية
للشيخ محمد حسين الاصمغساري وكل هؤلاء من المراجع الكبار في
زمانهم . وقد رجعت الى هذه الشروح والتعليقات ، واستعنت بها على
تفهم مطالب الشيخ الاصمغساري التي قل عنها احد الاقطاب ان مهمتها
ان تبذل الجهد لتفهم اقوال هذا العظيم .

وقد بذلت كل ما لدي من جهود لادراك اقواله ومراميها ، ثم
تلخيص الكثير منها وتهديه ونقحه ، ليسهل على الراغب تفهمه وناولها .
وان جهودي ايام الدراسة ، واستمراري في المراجعة والتذكر والتأليف
عشرات السنين ، كل ذلك مهد السبل للتعرف على مقاصد الشيخ ،
وسلط الاصواء على ما في مكانه من اسرار . ولولا تلك الجهود
لكنت في رجوعي الى هذا الكتاب كمن ضل في التيه لا يدري اين
شاطيء السلام .

على اني برعم جهدي السابق واللاحق - لا ادعي المعرفة باراء
هذا الشيخ معرفة حقيقية ، وانما الذي عرضته وسبته اليه صورة مطابقة
لمعرفتي بها وتصوري لها ، لا لمعرفة بالذات كما هي في حقيقتها وواقعها

بيت القصيد

فكاسب الشيخ الانصاري هي بيت القصيد من مصادر هذا الكتاب ما عدا فصل صايط التعبير عن القصد ، والمراعاة وتوابعها ، وسلم ، والصرف ، والربا ، ويسع الثمار ، والاقالة ، لان الشيخ ترك التعرض لهذه ، فاعتمدت فيها على كتب الجواهر ، والحدائق ، والممالك ، ومفتاح الكرامة وغيرها بحاصة الكتاب الاول ، لمكانته العلمية ، وثقة الفقهاء كافة به وبصاحبه ، ومن ينبغي في هذه الصفحات يجد ابي اسد اكثر المسائل الى مصادرها .

الحديث والرواية

الحديث في حرف المتشرعة خاص بقول الرسول الاعظم (ص) ، ولذا لم اعر به عن اقوال الامام الصادق ، وغيره من ائمة اهل البيت الاظهر ، واطلقت عليها لفظ الرواية ، لان الائمة في عقيدتنا روضة عن حدهم (ص) ، ويسوا باصحاب رأي ، ويطلق الفقهاء في الغالب لفظ الخبر على قول الامام للامة نفسها . اجل ، ان الفرق عندنا بين ائمة آل حبيب يروون عن حدهم ، وبين غيرهم ، ان الكذب والخطأ في الرواية يجوزان على غيرهم ، ولا يجوزان عليهم ، وهذا معنى عصمة الامام عند الشيعة الامامية (١)

بقي شيء

كثيراً ما اقول قد صاحب الجواهر ، او غيره من المؤلفين ،

١ - شرح في كتاب : النجاة والنجاة : معنى العصمة وعلوم الامام ، وكل ما يتعلق بمقتضى الشهادة مع لاشارة الى دولهم في التاريخ وحدهم الآل ، ويندرجهم والى الفرق بينهم وبين حائر الطوائف الاسلامية الى غير ذلك

دون ان اشير في رقم الصفحة ، وتوزيع لطبع ، والسر من الكتاب
الذي نقل عنه كذلك لا ارقام لصفحاته ، ولا توزيع لطبعه ، على الرغم
من انه طبع اكثر من مرة . من ان بعض الكتب على صفحاتها ، وعظمتها
لا تحمل اسم الكتاب ، ولا اسم المؤلف ، منها كتب المستند للبراق في
بعض طبعاته ، وكتاب شرح الارشاد للارسلاني ايضاً في بعض طبعاته
اما السبب حسياً على فهو ان المؤلف حين كتب لم يذكر اسمه ولا اسم
لكتاب في الاول ولا في الآخر ، ولم يكن في حسانه ان يطبع كتابه ،
وينشر ، وجاء بعده اسمع مسح كمرأى طبع الاصل ، وضع صاحب
المطبعة على وفق المسح ، دون ان يتنبه هذا ولا ذاك .

ومنها يكن ، فان ترتيب ابواب الفقه معروفة عند اهله ، ومماثل
كل باب مندرجة فيه ، فاذا اراد القارئ الخير الرجوع الى الكتاب
الذي نقل عنه فلا يقف اجمال الأرقام دون ما اراد اذا صبر وثابر
والله سبحانه المستول ان يحمل هذا المجهود وسبباً لمصانته ، وهو
حسبي ونعم الوكيل ، وصلى الله على محمد وآله الاطهار .



البيع



في المقدر

القسام الفقه :

ينقسم الفقه الى اربعة اقسام . عادات ، وعقود ، وايقاعات -
اي موجبات - واحكام ، وتسمى سياصات . والمعادة هي التي يعتبر
فيها قصد التقرب الى الله تعالى ، لأنها طاعة خالصة له ، ولا يتحقق
هذا الوصف الا بنية التقرب اليه ، وطلب ثوابه ورصاه ، فكل ما
يشترط في صحته هذه البية فهو عادة ، كالصوم والصلاة ، والحج
والمسكة ، وكل ما يصح بدونها فليس من العبادة في شيء ، وعلى هذا
تخرج عن العادة ما حث المياه والتراب التي ادرجها الفقهاء في باب الطهارة ،
والأذان والاقامة التي ذكروها في مقدمات الصلاة ، وباب الجهاد والامر
بالمعروف والنهي عن المنكر الذي الحقوه بالعبادات .. تخرج هذه
المباحث عن العادة ، لان البية ليست شرطاً في صحتها ، وانما هي شرط
في استحقاق الثواب عليها ، تماماً كالكف عن المحرمات . وبديهة ان
صحة العمل شيء ، والثواب عليه شيء آخر .

أما العهود فهي التي تحتاج إلى طرفين ، موجب وقابل ، كالبيع والأجرة والرواح والابتعاث وإنشاء وإيجاب من طرف واحد ، كالطلاق والعتق والاحكام تشمل الصيد والدباحة ، والأطعمة والاشربة ، والأخذ بالشفعة ، وعهد ولامر بالمعروف ، والحدود والقصاص والديات ، والآثر وحجب ، والقصد وشهادة ، ولاقرار ، وما إلى ذلك

العهد والوعد والعقد

للعهد في اللغة معان ، منها الأمر والوصية . قال تعالى : ألم اعهد لكم يا بني آدم أن لا تصعدوا الشيطان ، أي أمركم ووصيكم . ومنها تتخلف والميثاق الذي يعطيه الإنسان على نفسه ، قال تعالى : وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولاً ، ومنها معرفة . كفوت عهدك صادقاً ، أي عرفتك ، إلى غير ذلك

وللعهد في اصطلاح الفقهاء أن يلتزم بفعل غير محرم ، ولا مكروه ، وبترك فعل غير واجب ولا مستحب ، ولا يتعقد إلا بالتسوية اللطيفة مقربة باسم الخلافة ، كقولك عاهدت الله ، أو عني عهد الله . ويجب الوفاء بهذا العهد . ومن عاهد . ثم حلف بآثم ، وعيبه أن يكفر ، ويأتي التخصيل في بابه إن شاء الله .

أما الوعد بمعناه ظاهر . وهو واحد شرعاً ولغة ، ويستحب الوفاء به شرعاً ، وبحسب اختلافاً . قال الإمام الرضا (ع) : إن أهل البيت يرى ما وعدوا ديباً عليهما ، كما صرح رسول الله (ص) ، أهل . إذا كان الفعل الموعود به واجباً واجب الوفاء من جهة . لا من أجل الوعد ، وعنه يحمل قول الإمام الصادق (ع) : ثلاثة لا عذر لأحد فيها إداة لأمانة من الله والمعاشر . والوفاء بالوعد ، ويرى الوالدين

برأين كانا أو فاحرين ، وقوله : المؤمن اذا وعد وفى ، واذا حدث صدق ، واذا اتفق لم يخن .

قال صاحب الجواهر : والفقيه لم يقولوا بوجوب الوفاء بالوعد على ما يظهر .

والعقد في اللغة الربط الذي هو ضد الحل ، وعند أكثر الفقهاء مجموع الإيجاب والقبول ، ورضاها على وجه يتحقق بانثائها معنى له آثاره الخارجية ، كتمليك المبيع عوض في البيع ، وبلا عوض في الهبة ، وكتملك الممعة عوض في الإحارة ، وبلا عوض في العارية وعلى هذا يكون العقد اسماً لأنشاء ما قصده الموجب والقابل ، لا نفس المعنى المقصود لهما ، والسبب عن انثائهما ، وبكلمة أن العقد اسم للسبب الذي انشأ التمليك والتملك ، لا للمبني الذي هو التمليك والتملك

القول والفعل :

يتم العقد بالقول بالاتفاق ، وهل يتم بالفعل أو لا ؟ .
لعمري العقد الحصري قولان الأول أن العقد لا يكون بدون اللفظ ، وهو المشهور ، قال صاحب الجواهر عند تعريف العقد في أول الفصل الثاني من كتاب المناجر : لا يكفي في حصول العقد التقابض ، وغيره من الأفعال بدون لفظ ، وقال الشيخ الأنصاري في المكاسب عند كلامه عن العاط عقد البيع : يعتبر اللفظ في جميع العقود على المشهور شهرة عظيمة .

القول الثاني أن كل ما يدل على التراضي فهو عقد عرفاً وشرعاً ، سواء أكان قولاً ، أم عملاً ، لقوله تعالى : إلا أن تكون تجارة من تراض .

وسب هذا القول كما في 'بلغة العقبة إلى المعبد' ، والارديلي ،

والكاشي وسرواري بل قد استدل عليه الأديلي في شرح الإرشاد
بأربعة عشر دليلاً

وقد صاحب العروة الوثقى في حاشيته على المكاسب ص ٨٢ طبعة
١٣٢٤ هـ ان عاوين العقود تصدق على امثا بالفعل . كما تصدق
على المنشأ بالقول .

وبن مع هؤلاء . ودينا اولاً انه ليس نشارع حقيقة واصطلاح
خاص في العقد . لأنه موجود قبل الشريع والمشرع . ولم يرد شيئاً ،
وانما أمره وأمهاده بعد ان قلم وطعم لما يتفق مع مبدأ العدة مثلاً -
نهي عن بيع المجهول للحرر . ونهي عن بيع شاة اربسا . لأنه من
الكثير . وما ان ذلك مما ثبت النهي عنه . اما المسكوت عنه فهو جائز
عرفاً وشرعاً . لا يلبق بالشارع ان يهمل ولا يبين ما لا يريد .
ولا يرضى عنه .

وبكلمة ان ما للشارع فيه حقيقة شرعية كالعادات لا بد فيه من
النص لشرعي . ويعبر عنه بالامور التوقيفية . اي تتوقف على نص
الشارع . وما لا حقيقة فيه للشارع كالعقود بكفي عدم النهي عنه شرعاً ،
سواء اكان موجوداً في زمن الشارع ، او لم يكن
اما قول الفقهاء هذا العقد شرعي ، وذلك غير شرعي فهم لا
يريدون ان الشارع قد اخترع الاول واوجده دون الثاني . بل مرادهم
انه جمع شروط . وان الاحكام الشرعية تنزل عليه بكاملها دون
الثاني .

ثانياً ان السب لمسوع لبعض نوع من اللفظ عقداً اما هو اندلالة
ابوصحة على الانشاء والتربط المؤكدة بين شي . وانعلم بالرضا الذي
يصدق عليه لا ان تكون تحره عن رضى . فاداً وجدت هذه
الدلالة في فعل من الامعان . بون آثار العقد حتى يرد بهي من الشرع

وعلى هذا نكتفي بانكتانة وبلاشارة من الاحرس ، وغير الاحرس . على شريطة ان يكون على يقين من صدق اسم العهد عرفاً على ذلك . ومع عدم العلم بهذا الصدق يكون العمل لغواً . وكذلك اذا عمنما يصدق الاسم ، مع التهي عنه شرعاً .

اما قول الامام الصادق (ع) : انما يحرم الكلام . وبحلل الكلام فالمراد به ان الية وحدها لا نكتفي ما لم يدل عليها دليل طاهر من قول ،^١ او فعل . واداً وحده الدليل المعنى كفى . وربما كان أقوى في الدلالة من القول . كقوله رجل مصفته ارحمية في اثناء العدة ، فانه يدل على ارجوع عن الطلاق . وكسح الوصي اشيء الموصى به الدان على عدونه عن الوصية . ونكته : ان القسط وسله لا عية ، وغير مقصود لدائه الا في الزواج والطلاق . وبأي التفصيل عند الكلام عن المعاطة .

العقد الجديد .

قل كل شيء يسمى العرقه بين امرين . الاول حلف الانتهاء في ان العقود المسماة التي كانت معروفة عندها وصيغتها في زمن الشريعة ، كالبيع والاحارة . هل يجب اشاؤها بصيغة مخصوصة ، ويسمى القسط الذي كان معروفاً في ذلك العهد . حيث لا يسوع اشاؤها بغيره ، طلاقاً ، فوجد البيع بصيغة نعمت ، ولاحاره سقط أحرت ، او يجوز الانشاء بكل ما دنا على المعنى . حتى ولو كان غير مأثور ولا معروف^٢ وقد ذهب الى كل فريق ، وبأني التفصيل

الذي ان العقود الجديدة غير أسماء من قبل . وبني تحلف عن

١ وفي هذا يومى . قول الامام علي (ع) : الكلام في وثاقتك ما لم تتكلم به ، فاذا تكلمت به صرت في وثاقتك

العقود المماسة تمسها وطبيعتها . ولا يطلق عليها في اسم من اسمها .
 كعقاق المؤلف مع الناشر أو بطبع كتابه ، ونشره وبيعته بناءً على
 معين للمؤلف ، أو نسبة مؤلفه من غير المحدد . أو من الأرباح .
 . . هذه العقود هي هي صحيحة ، تماماً كالعقود المماسة أم لا ؟
 وهذا النوع هو المقصود من هذه الفقرة .

ويصاً يعني التمسك أو أنه إذا فقد العقد كل من الطرفين . والتمسك
 به بمنزلة إرادته واختياره كمنعها ذلك . لا يفسق . وليس لأحد أن
 يعترض . ما دام العقد لا يخلل حراماً ، ولا يجرم حلالاً ، وإنما
 الكلام فيما إذا فسح أحدهما وعدل . وامتنع عن التمسك ، فهل يعترف
 الآخر أن يبرمه به أو لا ؟

واندي تقتضيه أصول الفقه الحنفية وهو أنه إن مثل هذا العقد
 صحيح ولازم إذا توافرت فيه جميع لشروط انعقدت ولم يناف مع مبادئ
 من مبادئ الشرع المقدم . الآية ٢٨ من سورة النساء . ما أبيح
 الدين آمنوا لا يأكلوا أموالكم بينكم بالباطل لا أن يكون تحريمه عن
 تراصكم . ويصاً هو لازم يجب إبداء به بقوله تعالى وهو
 بالعقود .

ول المبررات التي في تقريرات الخواري ص ١٠٤ طبعه ١٣٥٨ هـ
 أن وهو بالعقود لا يخص . عقود متعارفة . والمعاملات المتدولة .
 بل تشمل كل عقد . لأن الصاهر من العلم في العقود أنها للعموم
 والشعور . لا خصوص العقود المعهودة .

هذا ، أي أن المعاملات لا تحتاج في صحتها ولزومها إلى الص .
 بل يكفي عدم ثبوت الهي عنها . وبكلمة . أن المعاملات والمعاوضات
 التي تستدعيها الحياة الاجتماعية لا تدخل في عد ولا حصر ، وهي تنبع
 وترداد كلما تقدمت الحياة وتطورت ، وكل معاملتها عريضة قديمة كانت

و حديثة . يجب تعييدها على حسب ما قصد للمعامل ، ما دمت لا
تتفق شيئاً مع مبادئ الشريعة الفراء

النظرية العامة

في هذه الدراسة عدة حربي في جميع نواحيه . ولا تختص باب دون
باب كالمصاحف . وحسن الصفة في عمل غير ، وقاعدة عدم الدليل
دليل لعدم عدم محدد بحث . وهذه تشمل عدم البحوث ، وعدم
التحريم . وسنجد في باب العمومات والمطلقات ، وبها يثبت عدم شرط
المشكوك في شرعيته . وبما يثبت من قواعد التي نعم لعادات والمعاملات
والأحداث والأحكام

وأيضاً في هذه قواعد خاصة . كقاعدة تولد للفراس التي تختص
بالأبواب . والقاعدة لا يمكن في حبس . وهي كل دم يمكن أن يكون
حقيقاً فهو حبس ، وقاعدة حدود بدرأ بالشهاد ، وغير هذه
ويتمتع هذا السؤال . هل هناك قاعدة فعليه تختص بالعقد من حيث
هو ، ولا تشمل سواه . فتكون خاصة من حيث أن موضوعها عقد
فقط ، وعمدة من حيث أنها تشمل جميع العقود بدون استثناء

الجواب

أجل . أن عدة عقده الجعفرى تبدو قولاً واحداً على أن الأصل
في العقد الثبوت ، وإن ثبت أن العقد أن حوى مرضاً الطرفين . وبقي
كل منهما عن إتمامه فلا حاجة إلى الأصل أو النص ، وكذلك إذا
فسخه وبديلاً بالاتفاق ، أما إذا فسخ أحدهما ، وعطل دون الآخر فإن
نندي لم يصح . بطالب الطرف الثاني بالتنفيذ . وللحكم أن يلزمه به
أو رفع دعوى إليه . والتدليل على ذلك الإجماع والنص ، وهو الآية

الاولى من سورة المائدة : يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود ، وقد جاءت هذه الآية على وفق المعروف واحكام اعنيها ، والاصل ابصاً ، وذكر الشرح الانصاري في اول اخبارات لهذا الاصل اربعة معاني . منها ان انعقد كان نادراً قبل ان يفسحه احد الطرفين ، وبعد فسحه وعدوله بشك هل بقي العقد نادراً او لا . فحري الاستصحاب وبقي ما كان على ما كان ، لأن اليقين لا ينقض بالشك .

وتحذر الإشارة ان انه ليس المراد من اوفوا بالعقود مجرد احكام التكليفي ، وهو الوجوب فقط ، بحيث اذا خاف يكون عاصياً مستحقاً لعقاب ، كما هي الحال في أخرى عقدت حين ابتداء بصلاته الخمسة ، فانه يعصي ويأثم ، ولكن العقد يكون صحيحاً ، ليس هذا هو المراد ، بل المراد من وجوب الوفاء الإلتزام بجميع ما قصده المتعاقدان من العقد ، وعمل بكل ما يستدعيه من الآثار وبكلمة ان الآية تدل على احكام التكليفي ، واحكام التكليفي يستدعي الحكم الوصفي ، وبأي الوصف بدوره وفي في اول خيار المجلس فقرة : لزوم البيع ، فانظرها .

الاسماء العقد :

يقسم العقد الى اسماء وفقاً لمخصص ولاعدرات ، فهو بالنظر الى اللزوم وعلمه ينقسم الى لازم ، كالبيع والاجارة والزوج ، وغير لازم ، كإعارة والوديعة والوكالة ، وتسمى هذه عقود أدبية . لأنها تقوم بالاداء وجوداً وعدمياً . ثم ان انعقد الخائر منه ما هو جائز من انظره في كعقد العارية ، حيث يجوز لكل من يعير ويستعير العتول وهدم انعقد متى شاء . ومنه ما هو جائز من طرف ، ولازم من صرف ، كالرهن فانه جائز من قبل المرتين ، لازم من قبل الراهن

وايضاً ينقسم العقد بالطرف ان اصرحه وعلمها - في عقد صريح كالاجارة وارهن ، وعقد صمى كالأمانة مسرمة للعقدين المذكورين ، لان العيب امانة في يد كل من المتأخر والمؤخر لا يقصر شئاً منها لا بالتعدي ، و التعريض

وايضاً ينقسم العقد ان ما يقتضي التعليق بظنه ووضعها ، كعقد السبق والرمية . وهو ان يتفق اثنان على ان من يصيب اهدف به كد ، او من يسبق فله كد ، فان هذا لا يحقق بدون تعيين ، وان ما لا يستلزم ذلك كعقد ارواح وسبع ، وما اشبه

وايضاً ينقسم ان العقد دفع او صدر من الاصيل والوكيل ، وان العقد موقوف على الاجارة اذا صدر من القصوي ، هذه امثلة من اقسام العقد . وهناك اعتبارات اخرى يمكن تقسيم العقد على اساسها وكل العقود تحمل اسمها لسبب مشروع . حتى ارواح . وايضاً يدل بتدليل الا الزواج .

اما تقسيم العقد الى صحيح وفاسد ، فتوقف على ان العقد موضوع للصحيح والفاسد . اذ لو كان للصحيح عقد لم يصح التفسير بداهة ان الشيء لا ينقسم الى نفسه . والى غيره . والحق ان العقد موضوع لسبب يشمل الصحيح والفاسد بدليل صحة تقسيمه اليها . ومعنى صحة العقد ترتب الأثر عليه . ومعنى الفساد عدم ترتب الأثر . والقاسم مشترك بينهما والجميع هما هو معنى الإيجاب والقبول لصاحب لرتب لأثر عليها . سواء أترتب فعلاً . كما لو استلزم شروط صحة . لم يترتب لفقدان بعض الشروط .

١ - يفرق الحقبة بين العقد الفاسد والتمتع الفاسد ، فالباطل مدغم لا يستلزم حللاً ، كمنعه المجرور . والفساد مدغم ولكنه يسوجب الفسخ ، كإتلافه على شيء مجهول . ولم يفرق علماء الفقه الحقبة بين البطلان والفساد ، لأن العقد في حالي لا يفسد من لائن ، وليس معهم مدغم انه فاسد إلا لاجل الأثر

ويسمى التبع الى ان شئ العقد بذاته للصحيح والفاقد لا يتنافى مع حمل العقود في الخطأات الشرعية على خصوص الصحيح . كقوله تعالى .
 ه اوفوا بالعقود ه وما اليه . لان الدلالة على الصحة هنا جاءت من
 القرينة وسياق الكلام . وكذا اذا حلف بيميناً بأن لا يجري عقداً
 بخاصة . فانه يعمل على الصحيح . لا لأن العقد موضوع له بالخصوص ،
 بل لأن الدهر يتجه الى ان يخالف عما قصد العقد الصحيح دون الفاسد ،
 وبالأحرار ان وضع العقد للأعم من الصحيح والفاقد شيء . واستعماله
 في الفرد الصحيح شيء آخر

وهذا صاحب مفتاح الكرامة في كتاب المداخر . ه ان البيع لغة وعرفاً
 بعم الصحيح والفاقد ، وهو كذلك شرعاً . لاصالة عدم النقل . وصحة
 انقسام اليها في الشرع . والاتفاق على اتحاد معنى البيع . واستدراك الحقيقة
 الشرعية فيه ه .

ويريد بقوله . ه والاتفاق على اتحاد معنى البيع ه . معنى البيع
 واحد شرعاً وعرفاً . ولو كان موضوعاً في الشريعة للصحيح فقط ،
 وفي العرف للأعم من الصحيح والفاقد لكان للشارع حقيقة خاصة فيه ،
 والمفروض خلاف ذلك .

معنى البيع :

ومرادنا بالبيع هنا المعنى الذي دلت عنه صيغة البيع . لا معنى
 الصيغة . اي ان المقصود هو المسمى لا اللفظ ، وليس في الشريعة
 نص على تحديد معنى البيع ، ولا للفقهاء عرف خاص فيه . بل ان
 الشارع اقره . وامضى ما عيه العرف . اذ ، فتعريف الفقهاء له
 تعريف للمعنى العرفي . وقد تعددت فيه اقوالهم . واشهرها انه مبادلة
 مال بمال .

والشأن في التعرف هي يسير . خاصة في الحق واللعنة . لأنه يسر
 حديداً للخدمة والحسن والمصل . ولا تعريفاً مساوياً للمعروف من جميع
 الجهات . وإنما هو تعريف لمطلبي ، أريد به الإشارة إلى المعنى وتعريفه
 إلى الأدوار .

ومهما كان . فإن السع الوارد في الخصائص السرعة مراد على
 أنهم يعرف ، معنى أطلق اسم البيع عرفاً على حوز من العمل والمليك
 وسدبيل وحب أن ترتب عنه جميع الآثار الشرعية ، حتى شئت العكس ،
 وإذا شكك هل عثر الشرع امرئ رائداً على ما هو المعروف
 فلاصل لعدم أن يقوم عليه أدلن الشرعي ، لأنه لو أراد خلاف
 ما عليه تعرف من . وارشده . وحيث لم يبين ثم يرد الخلاف .

اقسام البيع

يسمى بيع إلى اقسام . منها بيع التصولي ، وهو أن يتولى الأبحاث
 أو التحويل عبر الأخصس ووكيل . وسع الشئ ، وهو أن يكون المثلن
 معطلاً . وثلث مؤجلاً . وتسلم بكمه حيث يعجل الثمن ويؤجل
 الثمن . وسبع الصرف وهو حارس بالذهب والفضة ، وسبع المراجعة
 ومراجعة . وثله . والاول مع ربح معين ، والثاني مع خسارة معينة ،
 وثالث أن . ونأي الكلام عن جميع اقسام البيع مفصلاً .

المخاطاة

الاقوال :

أما فقهاء المذهب الحنفي عن أن مجرد التراخي بدون التعبير عنه
بقول أو فعل لا يتم به بيع ، ولا غيره من العقود ، أي أن البيع
الموجب لترتب الآثار هو ذاته تراخي والتعبر عنه ، لا نفس التراخي
من حيث هو ^١

قال السيد صاحب المروء الوثقى في حاشية الكاسب ص ٦٤ طبعة
١٣٢٤ هـ : « يعبر في حقيقته البيع أن يكون بإيجاب خارجي من بطل ،
أو إشاره ، أو كثرة ، أو معاطة من الطرفين ، أو أحدهما ، فهو
إنشأ التمليك في نفسه ، ومن لم يشر في لا يكون بيعاً حقيقياً بل لظاهر
أن الأمر كذلك في جميع العقود والإيقاعات ، وعلى هذا يحمل قول
الامام لصادق (ع) أن من أنكلام ، وحرم الكلام

و أيضاً عقود عن أن أحييتة لنفسه كشبه عن التراخي يتم بها لبيع
وغيره من المعاملات ، بل هي أفصل الطرق وأكملها للكشف والتعبر .

^١ قد يكون مجرد الرضا سنة بلا ربح ، كالتصرف لانه في بعض مواد مصرية ومندقيه
أحرار بحسب العادة ، وانفعها يعمرون على مثله دون المعوى . ونحن من الشيع
الطوسي الكبير أن التبر والتهد يستندان بمجرده أية . والتنصيص بربح أو محبة الله

واحتسبوا في ان البيع هل يتحقق اذا عرعه بالفعل الكاشف ،
 لا بالقول المؤلف من الإيجاب والقول . ومثل ذلك ان يحصل السوم
 بين اثنين ، وبعد الاتفاق على الثمن دفعه المشتري لصاحب السلعة ،
 فقصه راصياً ، واعطاء السلعة بدون تلفظ بالإيجاب وقبول ، والفقههاء
 يسمون هذا النوع بيع المعاوضة ، لانها صادرة بالأخذ والاعطاء من الطرفين
 بقصد التملك ولتملك ، مع استحيج هذه المادة لكل ما يشترط في
 لبيع ما عدا التلفظ بالإيجاب والقول . هذا اذا صدق على كل من
 الطرفين انه أحد وممط في آن واحد ، اما الاعطاء او الاخذ من جانب
 واحد ، كقصير الثمن دون الثمن ، والعكس فيأتي الكلام عنه .

ثم ان بيع المعاوضة من صغريات المسألة التي تكلمنا عنها في الفصل السابق
 مقرة ، والعقد والعمل ، حيث كان الكلام هناك عن معنى العقد والمعاملات
 بيعاً كانت او غيرها ، وهما عن البيع فقط . وعلى اية حال ، فان
 علماء الفقه الحنفي اختلفوا في المعاوضة على اقوال ، اماها الشيخ الانصاري
 في كتاب المكاسب الى ستة ، وعمدتها اربعة كما قال الميرزا الشافعي في
 تقريرات الخونساري :

القول الاول - انها تعيد الملك اللازم ، واليه ذهب المفيد شيخ الطائفة ،
 وجماعة آخرون

القول الثاني - انها تعيد الملك الجائر ، وبه قال الشيخ علي الكركي
 المعروف بالمحقق الثاني ، وكثيرون ممن تأخروا عنه . وبلغوا المراتب
 العليا من العلم والشهرة ، كالسيد ، ابو الحسن الاصمهاني ، والميرزا
 حسين الشافعي ، والسيد محمد بحر العلوم ، وعبرهم حتى قيل : انه
 المشهور بين المتأخرين . قال السيد الاصمهاني في وسيلة النجاة الكبرى :
 « الاقوى ان المعاوضة تعيد الملك ، ولكنها جائزة من الطرفين ، ولا
 تلزم الا تنفذ احد الموصفين ، او التصرف المعبر للعين ، والناقل لها ،
 او موت احد المتعاقدين » .

في هذه المصاحبات بالذات ، وفيما بينها من صفحات ، فقد ذكرها صاحب
 المداح صراحة مع أنها كذا هو وصاحب الجواهر في كتابين
 بالأساطير وهو بان بعده تنهي الى التروم قهراً بطلب العوضين ، كما
 شره . وقد سبق في ذلك العلامة السهري : المذهب الجعفري
 لا خير بعده . يبعد أقصى البعد عن التعبير العلمي الأمين الذي يجب
 في مراده انفسه بوجوه في كل لغة من القاطنة بخاصة في مقام النقل ..
 وفي حجة قوب المذكور بأنه لما رأى ان أكثر المسلمين من فهم هذا
 المذهب بمسؤول من المعاصرين بعد الافة بسبب أنهم يقول بعدم
 الحق من الأساس ولكن هذا الموضوع كما يرى لا يتفق وسلوك
 أهل تحفة والمدقق حصة تكرار منهم ، كالمشهور . والعصمة لله .

اصح الاقوال

واصح الأقوال لأربعة يقول بان المعطاة تعيد الملك الارم ، وقد
 ذهب إليه من عدهم السيد شيخ الطائفة (ت ٤١٣ هـ) ، ومن الآخرين
 السيد صاحب الفروع الوثقى (ب ١٣٣٧ هـ) وسند هذا السيد في حاشية
 المكاسب بأربعة أدلة ، نقلها فيما يلي بشيء من التصرف في الشكل والصورة ،
 مع الاحتفاظ بالمعنى .

١ - المعروف من سيرة أهل الدين وندب حجة عن سيف مد .
 عهد الرسول (ص) الى رجب بهم بمعون المأخوذ بالمعاطاة معاملة
 الأحرار بخصيه انفسه بدون دي بدوب . ولد النبي والاصحابه ،
 والأئمة والعهدة ، وأساس كافة يتصرفون بالمدايا والمعطيات تصرف الملاك
 بملاكهم دون احرار انفسه . مع عدم دونه لا فرق بينها وبين بيع

٢ - ان فهمه ذهب الجعفري قد جمعوا على بان الأحرار بالمعطاة
 يجوز فيه جميع التصرفات . وليس من شئت ان يكون هو تصرفات

تكمالها لا يجمع مع القول بعدم الملك الا بعض التوجيهات الباطنة التي لا ينبغي ان تصدر من فقه

٣ - ان مسألة المعاوضة ترجع في الحقيقة الى الشك في ان الصيغة اللفظية ، هل هي شرط في انعقد البيع او لا ؟ ولا دليل على هذا الشرط ، وعدم الدليل في مثل هذه المسألة دليل على العدم ، لانه لو كان لوحظ على الشارع البيان ، مع انه لم يصل اليها لا من طريق السنة ولا من طريق الشيعة ، مع توفر الدواعي والتوابع على النقل ، خاصة في هذه المسألة ، وما اليها .

٤ - ان المأخوذ بالمعاوضة يصدق عليه اسم البيع عرفاً وبيعة ، ولم تثبت الحقيقة الشرعية للبيع ، واداً صدق اسم البيع على المعاوضة شتمها جميع ما دل على الصحة من الآيات والروايات ، مثل قوله تعالى : احل الله بيع . ونجاسة عن تراخي . ووافقوا بالعقود . ومثل قول الرسول الاعظم (ص) المؤمنون عند شروطهم . والناس مستطون على امولهم . وغير ذلك من الادلة الدالة على صحة البيع ، بل ولزومه ايضاً .

ومنهج هذا الدليل الرابع الذي وصفه السيد بانه العمدة والاصل في هذا الباب ، ملخصه اننا نعلم علم اليقين بان الشارع قد امضى البيع العربي ، ونعلم ايضاً ان للبيع العربي مرددين بيع بالصيغة اللفظية ، وآخر بالمعاوضة ، وان المردد الاول مراد للشارع قطعاً ، لانه محل ومناق ، اما المردد الثاني مشكك : هل هو مراد له او لا ؟ . لمكان الاختلاف فيه بين الفقهاء ، ولكن قول الشارع : احل الله البيع ، وما اليه الصاهر بكلا المرددين على السواء يثبت ان البيع بالمعاوضة مراد له تماماً كالباع بالصيغة ، ولو اراد البيع بالصيغة فقط لم يتكلم بما هو ظاهر بالمرددين معاً ، لانه ، والخال هذه ، قد اراد شيئاً خاصاً ، وتكلم بما هو اعم منه ، وهذا

عين الاغواء بالجهل الذي يتره عنه الحكماء

هذا ، الى ان المعاطاة في هذا العصر قد انتشرت وعت اكثر نواحي الحياة ، منها يشري اساس ما يحتاجون من مأكلا وملبس وثالث ، لا يعرفون في ذلك بين الحقير والخطير ، وبسرلون في العادق - وبشركون بافاه ولكهرماء واحاتف ، وبيركون الطائرات والسبارات ، وما الى ذلك مما يتعاطون به على سبيل اللزوم ، وعدم حوار الرجوع . حتى قبل التفت وتنصرف بقل . وكل ما ساني عليه العرف فهو صحيح ، وناقد ، بخصه اذا عنت به السوى الا ان يرد فيه سبي حص . او جعل حراما ، او يحرم حلالا . ولا آية او رواية تشعر من قريب او بعيد . السبي عن المعاطاة ، او عن احداث معاملة جديدة ، بل ان مثل هذه المعاملة يتفق كل الاتفاق مع مبادئ الشريعة السهلة السمحة .

وما دامت الادلة تدل على ان المعاطاة تفيد الملك اللارم يتختم ان نثرنت جميع آثار الملك على امين المأخوذة بالتعاطي من حوار السبع واهنة ولعتق ، والانتقل ان انوارث ، وعليه فلا يبقى موضوع للثمرات اني مرعها لعقهاء على الفرق بين القول باعادة المعاطاة للاناحة ، وبين القول باعادتها للملك

وبعد ان ذكر العقهاء الاقوال في المعاطاة ، وادلتها ، وما قيل حوها ، وما يمكن ان يقال ، وما ينمزع على ذلك مما يكشف عن شدة مراسهم في الخدول والفاش ، ونمرون افكارهم ، حتى اصبح لهم طبيعة ثبية . بعد هذا كله ذكروا تسبها صموها عوائد تتصل بالوصوع ، ولتحصها فيما بي

الاعطاء من جانب واحد

يس من ثت في . المعاطاة تصدق بأوضح معانيه على الاحد

ولا عطاء من الجانبين ، بحيث يكون كل منها آحاداً ومعطياً في آن واحد .
وهل تصدق المعاوضة على الاعطاء من جانب واحد فقط ، كما لو كان
المتنس حالاً ، وانتمس مؤحلاً ، او بالعكس ، ثم لو افترض ان هذا
النوع لا يصدق عليه اسم المعاوضة لانه عمل من جانب واحد ، وهي
معاوضة من جانبين ، فهل يعطيه حكم لمعاوضة الحقيقية ، ويرتب عليه
جميع احكامها ، بحيث يكون خارجاً عنها موضوعاً ، وداعلاً فيها
حكماً ؟ .

الجواب :

ان هذا النوع من المعاملة لا يدخل في المعاوضة موضوعاً ، ولا يصدق
عليه اسمها وعنوانها حقيقة وواقعاً ، لان المعاوضة معاوضة من الجانبين ،
وليست فعلاً من جانب ، ولكن لفظ المعاوضة ونحوها لا يسميها الفقهاء ،
لانهم يهتمون بخصوص الاعداد التي . - على لسان الشارع ، والمفروض
ان المعاوضة لم ترد في آية ولا رواية ، ودعا الذي جاء في دليل الشرع
هو لفظ البيع ، ونكلم الفقهاء عن المعاوضة ، لان اسم البيع يصدق
عليها ، لذا اعطاه البعض اسم البيع وحكمه ، لعموم الدليل ، والبعض
الآخر اسم البيع دون حكمه مدعياً تخصيص الدليل ، فالمرء ادن ،
بالدليل عند الجميع ، لا باسم المعاوضة . والدليل الشرعي لم يفرق في
الحكم بين الاعطاء من جانب ، او من جانبين بعد صدق اسم البيع
على الاثنين ادن ، فحكم الاعطاء من جانب هو حكم الاعطاء من الجانبين ،
وان لم يصدق عليه اسم المعاوضة حقيقة ، وان شئت قلت انه خارج
عن المعاوضة موضوعاً ، داخل فيها حكماً .

وهذا يجد نصير قول الشيخ الانصاري في المكاسب . ه لا ريب
انه لا يصدق على الاعطاء من جانب واحد معنى المعاوضة ، ولكن هذا
لا يمنع من اخراجه حكمها عليه بناء على عموم الحكم لكل بيع فعلي ،

يكون قدس حد الغرضين نيكاً ، او مبيعاً بعوض ، واحداً الآخر
مديناً او ارضه .

وعلى السيد . دي في حاشيته ص ٤٧ على ما قاله الانصاري حول
هذه المسألة . على بقوله . ، لا حاجة الى هذا التطويل بعد ان كان
المدعى هو شئنا الدليل شرعي . لا صدق عنوان المعاوضة ، ومن المعلوم
عدم الفرق في شئنا الدليل لما يكون من طرفين ، او من طرف واحد .
وقال صاحب الجوهر لا يفي عليك ان لفظ المعاوضة لم يرد
في النص ، حتى يكون الحكم تنعياً له ، وحسب فلا يشترط قص
الغرض ، بل يكفي قص احدى ، كما نص عليه الشهيد والكرخي .
وهذه الاقوال . وكثير غيرها بمعناها صريحة في حكم الاعطاء من
حسب كحكمه من الحسن ، على الرغم من خلافهم في ان المعاوضة
تعبد الملك ، او الامانة .

الشروط :

هل يجب ان تتوفر في المعاوضة جميع شروط المعترية في العقد ،
ما عدا الاجاب والقول اللفظي ، بحيث يشترط في معاوضة البيع ما
يشترط في عقده ، وفي معاوضة الاحابة ما يشترط في عقدها . وهكذا
كل معاوضة تقع فيها المعاوضة ، فاداً عند شرط بعد الاعطاء . ولا تصح ،
لا تحت جناس الشروط كمالها ، بل يكفي التراضي . وتظهر الثمرة
فيها ، كـ موصال ، او احدهما غير معلوم في البيع ، مثل ان يقول
المدعى بـ . اعطني هذه الثمرة حراً ، وهو لا يعلم بكم الرغيف .
يقول . يعني ما حدث من خبر لنا في حيي من الدوام ، او
يشترط من لي احل غير محلي ، فاداً قلنا ان المعاوضة لا يد فيها
من واقع شرط كاملة تكون هذه المعاوضة فاسدة ، حيث اتفق الفقهاء

على ان يعلم شرط في اعوصين بالبيع . وان قدما مانعهم ، لان المعاطة
معاملة مستعنة برأسها عن السع . وسائر العتود امكن القون بصحة
هذه المعاملة

قال صاحب مفتاح كرامة في المسألة قولان . ثم احتسار بان
المعاطة لا يشترط فيها ما يشترط في العقد ، واستشهد بانقوان جماعة
من الفقهاء

اما نحن فبعد ان احترنا ، وقلنا ان المعاطة فرد من السع ،
وعطيتها جميع احكامه تختم ان يعطيه جميع شروطه ، وكذلك الشأن
في سائر العتود ، بدون فرق بين العلم بالاعوصين وغيره . لان الدليل
الذي دل على اعتبار الشرط لم يفرق بين وفوق المعاملة بالصيغة اللطيفة ،
او بالعلم . وعنى هذا تكون المعاطة باطلة اذا لم تتوافر فيها جميع
الشروط التي لا بد منها في العقد .

المقايضة :

من باع سلعة نقد . فصاحب السلعة هو الباع ، ودافع النقد هو
المشتري . وكذلك اذا باع سلعة ثمن معين ، ثم احدى من المشتري بدلا
عنه سلعة بمقدار الثمن واذا باء سلعة سلعة . لا يقصد الثمن والمثلن ،
بل يقصد المعاوضة والمقايضة . فهل تصح هذه المعاملة ، او لا ؟ وعلى
افتراض صحتها ، فهل تقع بيعاً ، او صلحاً ، او معاملة مستقلة برأسها ؟
وعنى افتراض صحتها بيعاً ، فايها باع ؟ . وايها لمشتري ؟ . او ان
كلاهما منها باع من جهة ، ومشتري من جهة

وقد تعددت في ذلك الاحتمالات والاقوال ، وما لشيخ الانصاري
الى صحة هذه المعاملة بيعاً ، وان النافع من اعطى سلعة اولاً ، لانه
بهذا الاعطاء يكون موحداً ، واخذها يكون مشترياً ، لانه بهذا الاخذ

يصير قايلاً ، وقال السيد المرتضى في حاشيته على المكاسب ، نفع صلحاً ، لأن معناه معنى المسألة ، وقال الشيخ النجاشي : هي دطنة من الأساس ، لأن المصدق قصد بيع دون سواه ، ولا يمكن أن تنصف هذه المعاملة إلى بيع حاشي ، لعدم معرفته بالذم وتخييره من المشتري ، كما أنه لا يمكن أن يكون كل من الطرفين بائعاً من جهة ، ومشترياً من جهة ، لأنه متى حصل الاتفاق والقبول مرة واحدة ، لا يبقى لها محل ثانية ، إذ هو يخصص للأصل ، وأما عدم الانقسام بغير البيع من المعاملات فلأن غير البيع لم يقصد إطلاقاً ، فالقول بوقوعه مع عدم انقضاء معناه أن ما يقصد لم يقع ، وما وقع لم يقصد ، ولا يلتزم بذلك .

هذا ملخص الأقوال في هذه المسألة . والحق أنها صحيحة ولازمة ، إذ صدرت من ذوي الأهلية ، وكان العوضان قدس للتملك ولتملك ، ومعمومين عند الطرفين . أما النسيئة فإنها وسيلة لا غاية ، فليسها من شيء ، ثم يشترط بيعاً أو صلحاً أو تقايصاً ، أو نحو ذلك ، ما دامت لا تحل حراماً ، ولا تحرم حلالاً .

المعاطاة في غير البيع :

يجب أن لا يسيء إلى أحد المتوجات لصحة المعاطاة في البيع ليس المعاطاة بذاتها . وإنما هي ، وإنما السب هو صدق اسم البيع وعنوانه على المعاطاة فيه ، وشروط ذلكها ، وعمل الغلاء بها ، وانصافي عليها ، إذ ، فكل معاطاة يصدق عليها اسم عقد من العقود ، كالأجرة والمدة ، أو اسم ينسج من الامتاعات . كل هذه تصح ، وتكون فرداً للعقد أو لا يصدق ، أي صدق عليها . وتشمله أدلتها ، حتى يشتبه انعكاس ، نعماً كما هي الحال في البيع ، وإذا لم يصدق عليها اسم عقد أو ايقاع تكون المعاطاة باطلة . لأن ثبت في صحتها . والأصل عدم ترتب لآثار هذا

هو الصابط والمبدأ العام الذي يتخذه الفقهاء ، أو أكثرهم لصحة المعادة في غير البيع . ولنا صلتك آخر نشير اليه قريباً .

وعنى أساس هذا الصابط قالوا - ان المعادة تخري في الاحارة والمدة والقرص العادية والوديعة والمرارعة والسفاهة ، تصدق اسم الاحارة على المعادة في الاحارة ، والقرص على المعادة في القرص ، والله على المعادة فيها بح ، فتشتملها اذنة هذه العناوين ، كما ان سيرة العقلاء مشعرة على ذلك صد تقدم ، اما الرواج فلا تخري فيه للمعاده ، لعدم صدق اسم الرواج على المعاطاة فيه من لاسس ، او لانه لا اثر لهذا الصدق على تقرير وجوده ، لمكان الاحتاج ، وبص الكتب والله ، بل وضرورة الدس ، ومثله الوصية والايصاء ونطلاق والطهار والعد والايلاء والنمق والصمان والكفالة ، لان هذه تنقوم بالقول والصيغة اللطيفة ، ولا توجد بدونها تماماً كالأزواج .

اما انوقف فتصح المعاطاة فيه ان كان على جهة عامة ، كالمسجد وانقابر والمصححات ، ولا تصح اذا كان عن جهة خاصة ، كالوقوف على الدرية ، وما اليها واحتلفوا في الرهن ، فمعصم اشترط لصيغة ، واكتفى آخرون بالمعاطاة فيه . وما في الكلام على كل في بانه انشاء لله . وهذا التفصيل - كما ترى - يرتكز عن مبدأ حصر العقود بالمساة فقط ، اما على مبدأنا نحن من ان جميع المعاملات ما حدث وما سيحدث حادثة ما لم تحمل حراماً ، او تحرم حلالاً - اما على هذا المبدأ فان المعادة تخور في كل شيء ، وان لم يصدق عليها عقد او ايضاع معهود ومعروف ، على شريطة ان يتحقق التراخي ، وهبة لعاقدين والعوصيين ، وان لا تنافي المعاملة مع شيء من مبادئ الشريعة العراء

شروط العقد

اشرنا فيما سبق الى ان البيع هو : مبادلة مال بمال ، ولا بد لهذه المبادلة من قول او فعل يدل عليها ، وهو العقد ، ومن طرفين بخريدين المبادلة ، ويقوم بها ، وهما المتعاقدان ، ومن محل نفع عليه المبادلة ، وهما العوضان المعمود عليهما ، وتشكل عن كل واحد من هذه العناصر الثلاثة فصل مستقل . كما فعل الشيخ الانصاري في انكاس وغيره من الفقهاء .

ركنا العقد :

تعتمد ركان ، هما الإيجاب والقبول ، ولهما صور .

١ - ان يكون كل منهما فعلاً .

٢ - ان يكونا قولاً .

٣ - ان يكون احدهما قولاً ، والآخر فعلاً . مثل ان يقول ويد لعمره عليك هذا عشرة . فيدفع عمرو عشرة ، ويأخذ المبيع دون ان

يتلطف بشيء ، وسببه ان هذا ثمرلة قوله فثبت . بل أدب وأوصح .

٤ - ان يكونا بالكتابة والاشارة .

وتقدم الكلام عن الصورة الاولى في الفصل السابق بعنوان المعاهدة ،
وما اذا اراد المتعاقدان ان يثبت الايجاب والتفويض بالتلفظ . لا بالاعضاء
والأحد . فهل يجب عليها الانشاء بالتلفظ خاصة ، او يجوز لها ان
يثبت العقد ، بكل ما دل على الرضي . وعنده الناس عقداً ؟ .

سب لاون ان المشهور . ومرع على ذلك كثير من الفقهاء خوفاً
استغرقت العديد من الصفحات ، منها التحقيق والتدقيق في ان العقد هل
يتم ويعقد بالمعاريب والتكديبات ؟ وايضاً هل يعقد بالحصة المعينة فقط ،
او بها وبالاسمية ؟ . وعن الأول هل يجب ان يكون العمل بصيغة الماضي ؟
وايضاً هل يجب تقديم الايجاب على تقبول . والمؤاخذ بينهما . ان عبر
ذلك من التطويل الذي لا صائل حته ، كما قال السيد كطلم سردي .
وعلى أية حال - فمرصص لصعوبة من اقروهم في ذلك ، معرصين عن
الحشو والزوائد ما أمكن

الحقيقة والمجاز :

سب اشبح الاصطاري ان كثير من العلماء القول بوقوع العقد بالمعاريب
والتكديبات ، ومن كلهم المدة على حور لبيع تلفظ منك ، وعارضة ،
واسميت اليث ، وعنده ان منكك . ونحو ذلك . ثم انهم يقولون
مع هذه الكلمات كيف يجوز ان يُسند ان العلماء او اكثرهم وحيث
ايضا العقد المتصور له ، ولا يجوز بالألفاظ المعاربية ،
وهذا السيد سردي تعساً على ذلك . هل يجب ان يكون التلفظ
المذكور في نصه دالاً على المعنى الحقيقية لا المجازية ؟ والتحقيق
حور الاكتماء بكل ما له ظهور عربي حيث يصدق عليه العقد والعهد ،

للمعومات العامة والخاصة .

ويريد بالمعومات العامة قوله تعالى : « أو هو » ، وقوله
 « أو هو » العهد ان العهد كان عنه مسئولاً ، . « المعومات الخاصة قوله
 : « أحل الله البيع » وحديث : « اليعان بالخيار » .
 وسئل الامام الصادق (ع) عن الرجل يشتري دابة ، هل هو له ان
 يرده هل ينبغي له ذلك ؟ .

قال لا . لا ان يطلب نفس صاحبه وترك انفصل من مرق لع
 والمطه في هذه النصوص وغيرها يدل على التعميم والشمول لكل عصر
 واستعمال . حقيقة كان و محراً . ولاجل ان الكلام يحمل على المعنى
 الظاهر منه بصرف النظر عن سبب الظهور .

العربية :

هل يتوقف انعقاد العقد باللغة العربية . او انه انعقد بها وبغيرها ؟
 قال الشيخ الانصاري في كتاب المكاسب : « الأقوى صحة العقد
 بغير العربي » وقال السيد اليردي والشيخ الذبيبي كل ما يصح
 عليه عنوان العقد يصح اشتاؤه به ، سواء أكان عربياً ، او أعجمياً ،
 فصيحاً ، او منحولاً ، ولو انحصرت انعقاد باللغة العربية فقط للزم لعصر
 والخرق ، وانسد باب المعاش ، ولوجب على كل مسلم - غير عربي
 ان يتعلم صبح لغفود بحريه ، تماماً كما ينعم الحمد والسورة من حل
 الصلاة ، مع العلم بأن ذلك لم يرد في خبر ولا أثر .

صيغة الماضي

ول كثير من : يجب ان يكون لفظ العقد بصيغة الماضي ، كقمت

وقلت . ولا يكفي مع وقل . لأن المصارع يحتمل الحال والاستعداد ،
أما الأمر فهو يطلب المخصوصة والمساومة أشبه . وكل ذلك . وما إليه
يسمى مع الحرم الذي لا بد منه في العقد . أما الماضي فمتخصص للحال ،
وصريح في التحقق والثبوت فيتعين .

وقال آخرون . إن الصيغة وسيلة لتعبر عن الرضا والارادة ، وليست
عانة في نفسها . فكل ما دل على إنشاء العقد بداته . أو عمونة قريبة
منه . وسقط به العقد . سواء أكان باحتمال الاسمية . و بالصيغة

بصفة الماضي أو المصارع

وقال الشيخ الأنصاري معقفاً على هذا القول . لا يجوز من قوة
لو فرض صحة المصارع في الإنشاء على وجه لا يحسب أن قريبة
المقام .^١

وقال : ثم اعلم أن في صحة تقديم القول بهذه الأمور ، كمي ،
اختلافاً كثيراً بين الفقهاء .

والحق حوار ذلك إذا قصد به إنشاء العقد . دون الصلب والاستعداد ،
فقد روى سهل السعدي أن امرأة أنت رسول الله (ص) وقالت له
إني وهنت نفسي . وهنت قدماً طويلاً . فعم . حل . وقال
روحها يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة . فقد أرسول . هل عرفت
من شيء تصدعها إليه ؟ فقال ما عديت إلا إرراي هذه . فقال
الرسول إن أعطينها إرراك بقيت ملا إررار . الشمس ولو حانقاً من
حديث قال لا شيء لدي . قد أرسول . هل معك شيء من
إبرآن ؟ قال نعم قد أرسول قد روحتكها على ما تحس من
القرآن فطمعها إياه .

١ . قسم العربية في عصبه ، كقولك رأيت صبراً يعني . فمعه يعني تد ، هل أنك
دوت مرأه حب ، وإن مربة حبه . كقول لادني نلاعل . عني ، فإن حال الادي
تدل على أنه راد من الأمر ، وهو اعطي الرجا ، لا أرسوب ، والشيخ الأنصاري أراد من
قوله قد أن النعم من الرجا يجب أن يكون مربة اعطان ، لا بقرية الحد

وإذا تم عقد الرواح بصفة الأمر ، وهو قول مرحل روحيتها بالاولى
غيره من العقود

تقديم الإيجاب

ذهب المشهور إلى أن الإيجاب يجب أن يتقدم على قبول إطلاقاً
وقال آخرون بل يجوز تأخيره ، وتقديم قبول عنه . لأنه في حقيقته
إنشاء الرضى بالإيجاب . من تحقق ذلك صح تقديم أو تأخر
الشيء الانصاري بين أن يقع القول بلفظ قلت ورضيت وجره فلا يصح ،
لأنه غير متعارف من المبدء ، وبين أن يقع القول بلفظ اشتريت وانتعت ،
وما إليه فيصح ، لأنه يدل على إنشاء المعاوضة ، ورضا بتملكك لشيء
بدلاً من المثلث

أذن ، فانكرى عمل وفق ، وهي أن الب الأول هو ظهور
اللفظ . لا مجرد تقديم الإيجاب ، واختلاف الفقهاء ، إنما وقع في
الصعوى . أي في تطبيق ومعرفة المراد والمصدق . وعلى ذلك فكل ما
صدق عليه اسم لعقد فهو صحيح . ويدل على حواز تقديم الإيجاب
رواية سهل في رواج المراء . مع العلم أن الإيجاب في الرواح أشد
وأولى منه في سائر العقود

وتقول إنما أجاز الفقهاء تقديم قبول في الرواح . لمحدث حصص ،
فيجب الاحتياط عليه . وإشاك السع وغيره برواح قياس

الجواب

إن نعم علم يقين بأن صحة تقديم في الرواح لم تكن لميزة خاصة
به . بل لأن القول حال تقدمه من الإيجاب معبر عن الرضا . تماماً
كما لو كان متأخراً . والعبارة بالعبير والنوصوح ، لا بتقديم والتأخير ،

وباستدلال أن روح مرد ومورد للقاعدة لكنه التي استعملها من طريقة تعرف ، هذا ، أي أن كثيراً من القواعد العامة تستخرج من بعض مواردها وأفرادها ، وقد تكرر قول الفقهاء : الأصل في هذه القاعدة هذا المورد ، حتى اشتهر بينهم أن خصوصية المورد لا توجب تخصيص المورد ، وأوضح مثل على ذلك قول الإمام الصادق (ع) : « أصل ثوبك من ثياب ما لا يؤول لحمه » حيث عمم فقهاء وجوب العمل من ثوبه دون ثوب والآباء ولدى وغيره . وكذلك قاعدة : « من اتلف مال غيره فهو له ضامن » فيها مأخوذة من قول الإمام (ع) من أضر بطريق المسلمين فهو له ضامن .

الموالة

اتفقوا بشهادة السيد اليزدي أن العقود الحرة ، كالعارية والوديعة ولو كالة لا تشترط فيها الموالة بين الإيجاب والقول ، وإن لم يصرل الطويل سبها لا يمنع من لصحة ، واحتلوا في العقود اللازمة ، كالبيع ، وما إليه ، فذهب البعض إلى أن الموالة شرط ، ودل آخرون أنها ليست بشرط ، وإن الواجب أن تنفي إرادة الموجب قائمة أي حين القول ، فاعتبره فقهاء الإيجاب ، وعدم رجوع الموجب عنه قبل القول ، أما لم يصرل فوجوده وعدمه سواء ، قال السيد الحكيم في شرح الفقاهة ص ١٠٥ طعة ١٣٧١ هـ

« انظر لاكتفاء في تحقيق العهد المعيني في نفس الموجب - أي الرضا والارادة - هذا كان دافياً أي ضمن القول يكفي ذلك عند العرف ، حتى مع انفصل الطويل ، فإذا قال الموجب بعثت العرس بدرهم ، فلم يعمل المشتري ، فوعظه وبصحه وبين له العوائد ، حتى قنع وقبل

صدق العقد ، وان كان مع فصل بكلام اجبي ، كما انه اذا لم يبادر
 بشري الى القول . حتى عرض الموحد عن لا يحب . وبعد الاعراض
 قبل الموحد له لم يتحقق العقد ، وهذا هو السر في عدم صدق العقد
 مع الفصل المقرط كسنة ، او اكثر .

وهذا يشير ان نقاء المجلس ، او انقصاضه ليس له ادنى تأثير بالنسبة
 الى الايجاب وانتول في لعقه المعصري . وقد تأثيره بقياس الى ثبوت
 اخبار للمدعيين بعد تمام الايجاب وانتول ، واعتماد العقد ، وبكلمة ان
 العبرة باتحاد شرطى العقد بحيث لا يعدم احدهم عند وجود الآخر . وهذا
 لا يرتبط باتحاد المجلس ، ان يمكن التدهم وانتحاب . وعدم الترحي
 بينهما مع تعدد المجلس . كما يمكن ذلك مع اتحاد

التعليق :

ليس من شك ان الاشياء يتحقق مجزأ ومعيناً . وان كل انسان
 يستطيع ان يتعاطى بالعقد مع اميد وندوة ، فيقول بعسث هذا ، او
 بعسث ان رهي ريد . ولا يختلف في ذلك انسان . واما اختلاف الفقهاء
 ان نفس المعنى المشأ بالعقد هل يصح ان يكون معيناً على وجود
 غيره . بحث يكون حصوله محتملاً . لا متيناً على كل حال . بل
 على تقدير دون تقدير . وتعتبر ان العقد وجوداً حياً . وهو
 اشأ المتكلم له . ووجوداً اعتبارياً . وهو عند الشارع به ترتب لآثار
 عليه ، وعند يوحد مجزأ بكلام معين ومعيناً بمعنى الاول اجماعاً .
 اما وجوده مطلقاً بمعنى الثاني فحل النزاع والاختلاف

وهذه المشهور الى ان التعليق اصل ، حيث يشترط ان يكون المتعاقدين
 على يقين من ترتب لآثار على العقد والتعليق مضاف للحرم واليقين .
 وقال جماعة من الفقهاء بل يصح التعليق اخلاقاً ، سواء اكان

الشرط المعلق عليه معلوم الحدوث عند العقد . كعتك هذا . ملكي . او معلوم الحدوث في استعمل كعتك اسوة ان جاء وان الشهر . او مشكوك الحدوث . كعتك ان قدم . يد من مفرد ، والى هذا ذهب السيد اردبي . واشبح البائبي . واسد الحكم

قال الأول في حاشيته على مكاسب الاصب في لا يشترط الحرم بترتب الأثر على اعتماد حين نشأته . ولا يطل النفع بلا تعليق اذا لم يكن النافع او المشتري على يقين من نوافر الشروط الشرعية ثم قد ، وعلى اعراس وجود الإجماع على عدم صحة التمييز هذه ليس بحجة في هذه المسألة . وذلك ان الإجماع يعتمد عليه . ويؤخذ به اذا عدما بأنه كاشف عن رأي المصوم . وبدون هذا انظر بسقط عن المحجة والاعتبار . ونحن نعم او نحمل على الأقل ان المحققين قد تخلوا وحول الحرم . وهو غير لا يقوم على اساس ، كما .

وقال الشيخ البائبي في تقريرات الخواري : ان صحة تعليق المشأ لا تنحصر على أحد . بل وقوعه في الاحكام الشرعية لا يلبسه الإحصاء ، فان اعتمد الاحكام الشرعية . بل جميعها الا ما شد قصاا حقيقيه^١ واحكام مشروطة على تقدير وجود موضوعاتها . ووقوعه بالحمية في العمود والابقاعات . كإيجابية والتدبير ، والدر والعهد واليمين بما لا اشكال فيه .

وقال السيد الحكيم في سبح الفعاهة : لا دليل على اعتبار الحرم

١ - ففعية اديام ، منها الفعية الطبيعية ، وهي ما يكون حكم فيها على الطبيعة من حيث هي . مثل الانسان نوع ، والفعية الحقيقية ما يكون حكم فيها من الطبيعة من حيث افرادها ، مثل الانسان صاحب ، فتشمل كل فرد من الانسان ، كان له ، وما يكون ، وصفه خارجيه ، وهي ما حكم فيها ابتداء من الافراد الموصوفة في الخارج بالفعل مثل عرق من في المركب ، وقدر من في المركب ، والاحكام الشرعية كلها من نوع الفعية الحقيقية ، فان قوله تعدل ايموا الصلاه خطاب لمن وجد ، ومن سيوجد من المكلفين دون مثله

ماي معنى هرس وان الرضا شيء لا يتوقف على مكان حصوله
فصلاً عن الحرم بوقوعه ، فكما ان المشأ المطلق يتعلق به الرضا كذلك
المشأ المعلق .

وهذه بداية لا عمل الخدال ، فكما يرفع في وقوع اشياء لم تقع ،
مع الحرم بعدم وقوعها ، واداً لم يكن الحرم يترتب الاثر شرطاً لانعدام
العقد حار ان يعقد معلقاً عن احتمال ترتب الاثر في المستفس

التوافق بين الإيجاب والقبول :

لا يتم العقد الا بوارد الإيجاب والقبول على شيء واحد ، لان اختلاف
القبول ومعانيه للإيجاب يصير زهواً له . قال الشيخ الانصاري : لو
اختلف الإيجاب والقبول في المصنوع ، فابحى النافع البيع على وجه .
وقل المشتري عن وجه آخر لم يعقد ، لان الرضا يجب ان يتعلق بنفس
الإيجاب .. ومثال عدم التوافق ان يقول النافع بعثك هذا بمئة ، فيقول
المشتري : اشتريت بعشرة ، او يقول : اشتريت بصفة نحسين ،
وعبر ذلك .

لقد الاهلية قبل تمام العقد :

كما يعتبر الإيجاب الى حين القبول ، وتوافقها على شيء واحد كذلك
يشترط ان يبقى كل من المتعاقدين على صفات الاهلية الى تمام العقد ،
فإذا خرج احدهما عن الاهلية قبل الإيجاب لم يعقد ، قال الشيخ الانصاري .
ومن جملة الشروط في العقد ان يقع كل من إيجابه وقوله في حال يجوز
لكل واحد من المتعاقدين الانشاء ، فلو كان المشتري في حال إيجاب النافع
غير اهل للقبول ، او خرج النافع حال القبول عن اهلية الإيجاب لم يعقد .

من سيد كاسم البردي فقد فرق بين عقد القابل للاهبة عند انعقاد العقد في الصورة الاولى . وانعقاده في الصورة الثانية ، عاذا قال يريد لعمره بعثت هذا ، وكان عمرو نائباً عند الانجاب ، ثم استيعط ، وبعد ان علموه بالانجاب قال قلت لم يصح ، اما ان يدع يد بعد ان اوجب لبيع ، وقبل عمرو حين نام يريد صح وتم العقد

فوائد

حاء في مصدوني كبرت الانصاري فوائد . وهو يتكلم عن بقاء اهبة كل من الموجب والقابل الى ان يتم العقد .

من هذه الفوائد ، اذا اوصى شخص آخر ، ثم مات قبل ان ينقل الموصى له تمت الوصية ، لانها ليست من العقود ، كي يكون القول ركناً لها . وعما هو شرط لتعبد الوصية فقط لا لصحتها ، قال الشيخ محمد حسين الاصمعي في حاشيته على الكاسب الوصية ليست عقداً ، ولا ايقاعاً ، وانما هي برزخ بين الاثنين .

و منها ، اذا صدر الاجاب من الموجب فله طرف الكافي . وهو الموجب له ان يصل الاجاب او يرفعه ، وكذلك للموجب ان يرجع عن بقاء صلا لم يقترن بعد دعوى ، ومتى تم العقد فليس لاحد الصبح والعقول الا برضا الآخر .

و منها ، اذا انشأ شخص الاجاب مكرهاً ، وقبل الآخر لا يتم العقد بالدهنة . ولكن اذا رضي وطأنت نفسه بعد الاكراه صح العقد لاحكام . وبأني تفصل شيء الله عند الكلام في شروط المتعدين .

الإشارة والكتابة

ذهب مشهور الى ان صيغة العقد لا يصح انشاؤها بالإشارة والكتابة

الا مع المحر عن اسطر ، وحذف التراقي في ذلك . قال في كتاب
المسند . « تكلمي الاشارة المهمة ، وكذا الكتابة . سواء نيسر التكلم
او تعذر خلافاً للمشهور » .

وسمي ليس فيه شك ان يعرف يرى انعقاد العقد بالكتابة والاشارة .
وقد رأينا الناس . ومنهم الفقهاء يرتبون الآثار عليهما كما يرتبونها على
الاقوال بلا تفاوت . وهذا تم العقد بهما في نظر المرف شيها قوله تعالى :
اوفوا بالعقود ، وما اليه من العموم .

الخلاصة

والخلاصة ان الشارع قد نص على احكام البيع والاحارة والهبة .
وما الى ذلك . ولم ينص على تحديد معايبها ، فتبين الرجوع في معرفتها
الى عرف العام . فكل ما صدق عليه سم من هذه الاسماء التي نص
الشارع على احكامها وحب ترتيب الآثار عيه . حتى يثبت العكس بدون
فرق بين ان يكون فعلاً او قولاً او اشارة او كتابة ، ولا بين اجراء
الصيغة بالعربية او غيرها . ولا بين احملة الاسمية او الفعلية ، ولا بين
تأخر القبول وتقدمه . ولا بين المولاة وعدمها ، ولا بين التنجير والتعيق ،
احل لا بد من توارد الإيجاب والقبول على شيء واحد . وايضاً يجب
ان يكون العاقل على تمام الاهلية عند ايجاب الموجب . ولا يجب العكس ،
اي استمرار اهلية الموجب الى حين القبول . بل يكفي وجودها حين
الإيجاب فقط .

ومن الخبر ان يحتم هذا الفصل بما جاء في كتاب الحدائق مجلد ٥
ص ٦٦ و ١٩٤ طعة ١٣١٧ هـ من الفقهاء من اوجب ان يكون لفظ
الإيجاب والقبول بصيغة الماضي ، ومنهم من اوجب قصد الانشاء ،
ومنهم من اوجب تقديم الإيجاب على القبول . ومنهم من اوجب فورية

القول ، مع عدم الضرر بمصل النفس والسعال ، ومنهم من أوجب
 العرية مع عدم المشقة ، ان غير ذلك . ولا دليل على شيء مما رعموا
 ان الشارع عين كبيبة حاصة ، بل المفهوم من كلمات اهل البيت (ع)
 ان كل ما دأب على التراخي من الألفاظ فهو كاف في الصحة وعلى
 هذا جملة من محققي متأخري المتأخرين ، ومنه حرم المحقق لأردبيلي ،
 والمحقق ككشابي ، والمصاحل الخرساني ، والشبوح عند الله من صالح
 الحرابي ، وعلامة الشبوح سليمان ، وهو الطاهر عدي من احبار الفترة
 الاظهر اما القوم المشهور بين الفقهاء فهو ليس بدليل شرعي في هذا
 الباب ، ولا في غيره من الابواب .

المقبوض بالمقد الفاسد

اعتاد فقهاء المذهب ان يتعرضوا لحكم المقبوض بالمقد الفاسد بعد ان ينتهوا من الكلام عن صيغة العقد ، وكان الاولى ان يأتي متأخراً في الترتيب عن شروط المتعاقدين ، والمحل المقبوض عليه ، لان الفساد قد يكون من جهة الصفة نفسها ، وقد يكون لغو الالهية في المتعقد ، او المحل ولكن قد احديا على انفسا ان يرتب فصول هذا الكتاب وبحوثه على منهج الفقهاء ، خاصة كتب المكاسب للشبح الاصاري ، لاهتمام المصنف ، بتدريساً وشرحاً وتعليماً ، ومما يكن ، فان الفقهاء تكلموا عن حكم المقبوض بالمقد الفاسد بعنوان قاعدة ما يصح بصحيحه يصح بماسده . ويتكفل هذا الفصل بيان معنى انقاعده ، وعكسها ، والدليل عليها ، والمهم من احكامها

معناها :

بمقد صحيح هو الذي يستجمع كل الشروط المعتبرة فيه ، كتوارد الإيجاب وقبول على معنى واحد ، وبلوغ المتعقد ورشده ، واهمية العوضين للتعليل وملك . ومتى توافرت الشروط شتى انواعها تم العقد ،

وتنبت عليه الاحكام وستابع التي قررهما اشرار لاسفاده ، هذا تباع
اثان بالعقد الصحيح ، وتفاصيل المير والمير ، فكل منهما ان يتصرف
في المقوص كيف شاء . وتعد فيه تصرفاته دون استثناء ، وادى تنف
في يده فعليه وحده الفقص والحسرة ، حيث تنقل اليه ملكية المقوص ،
كسائر املاكه .

وإذا عرف العقد الصحيح فقد عرفنا العقد الفاسد ، وانه الذي لا
تتوفر فيه لشروط اطلوبه ، ولا يترتب عليه اي ثمر من الآثار الشرعية^(١)
فإذا تباعا وتفاصيل بالعقد الفاسد بقي المقوص على ملك مالكه الاول ،
ولا بعد شيء من تصرفات الثاني فيه إطلاقاً ، كما لو لم يكن هناك عقد
من الأساس .

وتعتبر ثانياً ان المشتري اد فقص لمبيع بعقد صحيح - مثلاً -
ثم تلف في يده بأفة سماوية ، او غيرها يكون هو المصام له ، اي
يذهب من ماله ، ولا يحق له الرجوع بشيء على النافع ، لانه انتقل
منه الى ملك المشتري ، وكذلك اذا تلف في يده ، وكان قد اشتراه
بعقد فاسد ، فانه يكون صاماً له ، ويذهب من ماله هو لا من مال
النافع مع التلف ، سواء أ تلف بسببه ، او من غيره ، لما سذكره
من الأدلة على الصمان في فقرة : « الدليل » وحيث ان المير مصمومة
عليه ، وقد تعتبر ردها بالذات لمكان التلف وحب رد ردها وعوضها
من المثل او انقصة ، حتى مع عدم التعدي والتعريض ، تماماً كما نص
الا في الأثم والمؤاخلة ، وكذا يجب على النافع ان يرد الثمن للمير
للمشتري ، ان كان قائماً ، او يده ان كان قد تلف ، وهذا هو المعنى
المراد من قاعدة ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده .

١ - ان ثوب - مهر والمهر والمهر ، مع الفرضية ليس من آثار عقد الزواج ، بل
من آثار الواقعة العادية ، وهي القوطة المشقة ، لان النكاح الشرعي يشمل الشهادة
والزواج الصحيح

ونقول ماذا تصحح دلالة المقارن للعقد العائد ؟ قد مقتضاه
 عدم ضمان القابض الا مع التعدي والتعريض .
 ولما ثبت ان الادب والرصاص لم يحصلوا على كل تقدير ، بل ساء
 على صحة العقد ، فافهمنا ان الاساس كان الفرع مثله .
 ولم يفرق الشيخ الانصاري في وحرب الضمان بين ان يكون كل
 من القابض والساقع غائباً ، او حاضراً ، او جهل احدهم دون
 الآخر ، لعموم النص والاعتوى . ومراده بان نص احترام مال المسلم ، كما
 يأتي ، ومرتوى قول فقهاء الضمان بدون تفصيل وتقييد

عكس القاعدة :

وما ذكرناه في باب معنى ما يصح تصحيحه يصح نقضه يتصح
 معنى العكس ، وهو ما لا يصح تصحيحه لا يصح نقضه ، ولد
 قول السيد بيردي : قد علم من باب معنى لاصل معنى العكس ،
 فلا حرج في التكرار ، ومع ذلك فهو بأبعد ان كل عقد صحيح
 لا يوجب ضماناً فان الفرد انفسه لا يوجه نصاً ، كهيئة ، فكما
 ان المعنى لموهوبة به صحيحة لا يصح ان يوجه له شيئاً فهو له كهيئة ، فكذلك
 نصاً لا يصح له شيئاً اذا قصها به فمده . وذلك ان يوجب مد
 ملصق الموهوب له على ماله محالاً ، فيكون ، وانحل هذه ، غير مستوف
 عن شيء على تقدير الصحة ، فلا يكون مستولاً ايضاً على تقدير نقضه
 وبديهة ان هذا يتم اذا كان الواهب اهلاً لتصرف ، وماذا للعبي
 لموهوبة . لان البحث انما هو في المعاملة التي لها مردد احدهما صحيح .
 ولاخر فاسد ، اما اني ليس لها الا مردد فاسد فقط ، كهيئة القاصر ،
 او غير ائناك فهي حسنة عن البحث . والقصود فيها مؤكداً بالانفاق

الدليل :

واستدل الفقهاء على قاعدة « ما يضمن » بأدلة :

ولاً . نفاء كل من الموضين على ملك صاحبه الاول ، د المفروض ان سب التملك والتملك وهو انعقد ، فاسد . فيكون المسب مثله ثانياً : الاجماع بشهادة صاحب مفتاح الكرامة ، واحواهر ، وسعة العقبة ، وغيرهم . قال الاول طمحت مدك عازات «عقهاء» وقال الثاني بلا خلاف احده . بل لاجماع على ذلك نفسه . وفان الثالث : الاجماع على القاعدة مستفيض .

ثالثاً الحديث السوي المشهور « على اليد ما احددت » حتى تؤدي « وهو عام لكل يد يصدق عليها انها قد احددت ، سواء أكان ما احلته حيناً او منفعة .

رابعاً قول الامام الصادق (ع) احترام مال المسلم كاحترام دمه . وقوله لا يحل مال امرئ الا عن طيب نفس وقوله لا يذهب حق احد باطلاً

خامساً . قاعدة من انتف مال غيره فهو له ضامن . التي استظهرها «عقهاء» من قول الامام الصادق (ع) . من اصر بطريق المسلمين فهو له ضامن .

النتائج :

اذا كان للمعين المقبوضة بالمقد الفاسد مدفع استوفاه القايض فعليه صيانتها عند المشهور . تماماً كالعين ، لانها تبعها . وتشملها جميع الأدلة المتقدمة في ضمان العين .

ونقول : ان صياح المذمومة لا يجتمع مع صياح المعبى ، الحديث . و الخراج بالصياح ، اي ان استحقاق الخراج وهو المذمومة - يكون في مقابل تحمل الخسارة .

الجواب :

اولاً : ان الحديث ضعيف للجهل بحال الراوي .

ثانياً : انه خاص بما اذا كان الصياح بسبب مشروع ، ويدل على ذلك مورد الحديث ، وهو ان شخصاً اشترى عدداً من آخر ، وبعد ان استخدمه وجد فيه عيباً فديناً ، فحاصم لائق ان لبي (حر) ، ففرض برده على الساتع . فقال يا رسول الله قد اشتعل علامي . قال النبي . الخراج بالصياح ، اي لو هلك العد في يد المشتري تحمل نعمة هلاكه ، هذا ، او ان اللاحق بعموم الحديث يستدعي ان تكون مافع المصوب للمصيب ، لانه صامس للمعبى المصونة فيكون حرجي له ، ولا قائل بذلك .

المثلي والقيمي :

لقد اطل اشبح الانصاري الكلام في المثلي والقيمي ، مع العلم بان هذين المصطلحين لم يردا في آية او رواية . ونسأل : ان النعمية لا يتم الا بالاحكام الشرعية وموضوعاتها ، وادا لم يكن لفظ المثلي والقيمي عبر ولا اثر في كلام الشارع فلهذا اهتم الفقهاء بهما ، وبتفسيرهما هنا الاهتمام ؟ .

الجواب

احل ، وكسر ورد في كلام لشارع لفظ الصياح والاداء والوعد ، ومعنى صياح الشيء ووعائه هو الخروح عن المسئولية بارجاعه ، بالذات ، ان كان قائماً . او ارجاع بدله ، ان كان تالفاً ، والبدل

في نظر العرب هو المثل أو القيمة ، فيها وان لم يردا في كلام الشارع
الا انها يتصلان وثيقاً بما جاء في كلامه

ومعنى المثل ان تتساوى امراده في الصدق ، والآثار ، والشمس ،
بحيث اذا احتلظ فردان منه ، او اكثر لا يمكن التمييز بينهما ، كالحبوب
ولنفود من صنف واحد ، ونسج الكتب من صنف واحد ، والاعلام
وادرج القماش من معدن واحد ، ومعمل واحد اما القيمي فالمعكس ،
فلا تتساوى امراده في لصدق والآثار والشمس في العال - كالحجرات
والدور والاشجار

ونسيد كاظم البردي في حاشيته عن امكان تعدد عن امثلي والقيمي
عظيم الفائدة ، حيث انه الى ان امثلي قد يصير قيمياً ، ولعيمي مثلياً ،
وبفقه بالحرف لوصوحه ، قل : المثل ما له ممثل في الاوصاف
والخصوصيات ، والقيمي ليس كذلك ، وهو محقق حسب الا مان
والبلدان والكيفيات ، فان الثوب ، وان كان معدوداً من قيمي لا انه
في مثل هذا الزمان يوجد الكثير من اصنافه التي تأتي من بلاد الافرنج
مكون مثلياً ، وهكذا الكتب مطبوع ، وما عده غيره مثلياً ، قيمياً
ما هو بالنسبة الى الموجود في بلادهم وريهم ومن دلت بظهر ان
لا احد يحكمهم على كون اشياء الخلابي مثلياً وقيمياً ، لانهم
يستندون في دعوى د بيل شرعي . هو كان موجود في د ب على
خلاف د ، كرويه لا يجب متابعتهم .

وحدد لاشارة هذه المسألة الى ان القول بسد الاحكام بتبدل الارمان
قد يصح بالنسبة الى الموضوعات في علق شارع حكماءها ، وترك
امر تحديد في العرب ، كما هي حال في شي والقيمي ، ولا تنس
الاحكام الشرعية . وماءها لاسامية من حيث هي لا من قرب ولا
من بعيد ، وعدد فصلاً حصداً لهذا الموضوع في كتاب ، اصول الاثبات
في الفقه الحنفي .

شروط المتعاقدين

الاهلية :

تكلم فقهاء المذهب عن الاهلية ، واحاطوا ، حتى شغل كلامهم عنها
حبراً كبيراً في كتب الفقه ، وكتبهم ، يا للأسف . ثم يردونها بمص
مسفل يدرجونه فيه جميع مسائلها واحكامها ، كما فعل الحقوقيون المحدد .
وانما تكلموا عنها حسب المسائل في باب المعادات ، والمعاملات ،
والاحكام . والمحبات ، فتمرصوا في العادات لصحة صوم الصبي وصلاته
وصحبه ، ووجوب الزكاة في امواله ، وبيانه عن غيره . وفي باب
المعاملات لصرفته ، وما يشتملها ، وفي باب الاحكام لطهارته ونجاسته ،
وشهادته ونقطه . وحيارته للمسحات ، والولاية عليه وعن امواله ،
والوصية له ، والرفع عليه ، وما يتحملة من نفقة الإقارب ، وفي باب
الجنایات لتأديبه ، وصيان ما يتلفه ، وما الى ذلك مما يحتاج احصاؤه
الى بذل الجهد ، وصعة الوقت .

وقسم الحقوقيون المحدد ، وبعض الفقهاء القدامى الاهلية الى اهلية
بوجوب ، اهلية الاداء ، وارادوا بالاولى صلاحية الانسان للتمتع بالحقوقي

التي جعلها الشارع له ، وعليه دور حق استعمالها ، والتصرف فيها ،
وارادوا بالثانية صلاحيتها لاستعمال ما له من حق ، وعدد تصرفه فيه .
وموحر بحث الكلام عن الاهدية ، كما ارادها الفقهاء من اقوالهم العديدة
المشتركة في شتى ابواب الفقه ، وقد رأيناها تختلف عندهم باختلاف
المراحل والاطوار التي يمر بها الإنسان في حياته منذ تكويبه جيباً ثاماً
في بطن امه ، ثم انفصاله جيباً ، حتى يصحح مبرأ ، ثم عاقلاً بالماً
وكذا تختلف اهلية العاقل البالغ باختلاف احواله من الرشد والسفه ،
والصحة والمرص ، والعلم والعدالة ، والقراءة وغيرها ، وفيما يلي نشير
الى هذه الحالات كلها او جلها

١ - الحبر ، فانه اهل لما يوصى له به ، ويوقف عليه ، كما يجب
ان يحجر له من تركه ابيه اكبر نصيب ، على ان لا ينفذ شيء من
ذلك الا بعد انفصاله جيباً وهذا الحق يثبت لابن آدم بما هو حي ،
ولو كان جيباً في بطن امه .

٢ - وبمجرد انفصاله جيباً ، وقيل ان يبيع دور التسيير يصير اهلاً
لتحمل الديون ، ومساها ديون مورثه ، على القول بانتقاله من دمة الميت
الى دمة الورثة ، لا الى اعيان التركة .

وبضمن الصبي والمجنون ما يحدثان من اتلاف او جيب في ما من الغير ،
وعلى الولي السداد من ماله ان وجد ، والا انتظر صاحب الحق فترة
القاصر على الوفاء .

وبصاً بملك الصبي ما يشتري ويوهب له ، وتصح الشركة معه ،
والصلح عنه ، والبيع والشراء والروح له ، وما ان ذلك من العقود
التي يحرمها الولي لحسابه على الاصول الشرعية وهذا الحق يثبت للإنسان

بما هو حي غير اجني .
اما اقوال غير المير واعماله فهذه ، لا اثر لها اطلاقاً ، حتى ولو
تمحصت لمنفعته (١) .

٣ - اذا دخل دور التمير يصح اهلاً للصدقة عند المشهور ، وصحة
الوصية في الخبر . وحيازة المناحات ، واستحقاق الكون في الامكنة
العامّة اذا سبق اليها ، وملاك اللقطة اذا كانت دون الدرهم ، كما انه
يصبر اهلاً للتأديب على السرقة واللواط ، وما ابيه .

٤ - اذا بلغ عاقلاً راشداً مستقل في جميع تصرفاته المالية ، وغير
المالية ، واداً بلغ سبباً مع من التصرف المالي الا نادى الولي .
٥ - من كان سلباً من مرض الموت حتى له ان يتصرف في جميع
امواله ، والا منع من التصرف عما يزيد على الثلث .

٦ - العادل اهل للشهادة المشتهة للحق ، وامامة الجماعة ، وولاية الحسنة .
٧ - المختهد اهل للافتاء والقضاء ، والولاية على الابتام والمجانين
والعائس . والأب اهل للولاية على اولاده الصغار

والمتحصل من كل ذلك ان اهية كل شيء بحسبه ، ولم اعتد الى
تعريف لها غير هذه الائمة ، إذ يستحيل فهمها مجردة عن مواردها ،
اما تقسيمها الى اهلية الوجوب ، واهية الاداء فتقسيم ناقص . لا يشمل
جميع الموارد الا بصرف من التكلف والتعسف ، فان اهية العادل

١ - جاء في رسالة الجلاء لـ **ابو الحسن الاسعدي** **ابن الجبون** **والصبي** اذا التقط ما دون
الدرهم ملكه ، سواء أفسد التلصق ، ام فسد رثيها ، ولم ير فقهاءً رتب ثراً شرعياً
من فساد الجبون والصبي غير المير في اللقطة ، ولا في غيرها ، بل قال صاحب الجواهر ،
لا حكم لالتقاط الصبي ، وان كان مميّزاً مراعى

للتشهادة - مثلاً - لا تثبت حقاً له . ولا عليه ، كمي تدخل في اهبة
الوحيوب ، كما ان الادلاء بالتشهادة ليست من آثار العدالة في شيء .
كمي تدخل في اهلية الأداء ، وانما هي اثر من آثار العلم بالحق ، وهذا
حار لكن عدم به ان يشهد عادلاً كان ، او غير عادل هذا يحمل
القول في الاهلية ، كما هي عند الفقهاء ، وقد مهد به الكلام عن
شروط المتعاقدين .

البلوغ

لليبع اركان ثلاثة : العقد ، والمتعاقدان ، والمحل المفقود عليه .
وتقدم الكلام عن العقد وشروطه ، اما شروط المتعاقدين فهي العقل ،
والبلوغ ، والقصد ، والاختار ، والسنطة على المفقود عليه ، وعدم
التحجير ، لسه ، او فلس ، او مرض موت ، ويستل الى التمهيل
بعد هذا الاجمال .

المجننون :

يبدل على اشترائط العقل العقل نفسه ، والفعل ، والاحجاع على ان يبع
المجنون وشراءه باطل ، وان ادن به لوني ، لعدم شعوره والاعتسار
لا يقصده ، بل ولا يسوعه ، ويحق به السكران ، والمعنى عليه ،
والعصان الذي استوى العصب على عقله ، لتساوي الجميع في عدم الشعور
والقصد . قال صاحب المسند لا يصح البيع حين انعصب المستوي
على العقل .

ولا فرق بين المجنون المطبق وبين من يفتوره الجنون ادواراً اذا
صادف الجنون حين العقد ، وان وقع حال الافاقة صح بالاحجاع

الصغير

قال تعالى : « وابتغوا اليومي حتى اذا بلغوا النكاح فان اسلم منهم
 رشداً فادفعوا اليهم اموالهم - النساء ٥-٦ »
 وقال الرسول الاعظم (ص) رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي ،
 حتى يحتلم ، وعن المحنون ، حتى يفتن ، وعن النائم ، حتى يستيقظ .
 وقال الامام الصادق (ع) يدفع للعلام ما له اذا بلغ وانس منه
 الرشداً ، ولم يكن سفياً ولا ضعيفاً .

وسئل ابوه الامام الباقر (ع) متى يؤخذ النكاح بالحدود ؟
 قال : اذا احتلم ، او بلغ خمس عشرة سنة ، او يحتلم ، او است واشعر
 قبل ذلك اقيمت عليه الحدود ، واحد بها قال السائل : فالخارية متى
 تجب عليها الحدود ؟ قال : ان الخارية ليست مثل العلام ، انها متى
 تروجت ودخل بها ، ولما تسع مبر دهب عنها البتم ، ودفع اليها مالها ،
 وجار امرها في البيع والشراء ، واقبضت عليها الحدود ، واحد لها بها ،
 ولا يجوز امر العلام في البيع والشراء ، ولا يخرج من البتم ، حتى يبلغ
 خمس عشرة سنة او يحتلم ، او يشعر قبل ذلك ، اي يثبت الشعر في وجهه .
 انفق الفقهاء على ان غير المبر لا يصح تصدونه اطلاقاً ، واحتسبوا
 في تصرفات المميز على التفصيل التالي .

اسلامه :

اذا كان المميز قد تولد من ابوين غير مسلمين فتحكمه حكمهما ،
 وهذا اسلم قبل البلوغ يحكمه نصيحة اسلامه عند جماعة من الفقهاء ، منهم
 الشيخ الطوسي - كما نقل عنه - واليد اليردي ، والشيخ الباقلي ،
 لان نسب الموح للصححة هو الادراك ، فاذا ادرك المراهق ان محمداً (ص)

صادق في دعوته اصبح مسلماً وقال كثيرون منهم صاحب الخواصر :
 لا يصح اسلامه ، لرفع القلم عنه
 والذي ليس فيه شك ان الاسلام حسن بذاته . واداً لم يكن حسه
 ملوماً وواحداً بانقياس ان الصبي المير فلا اقل من الرحمن والاستحباب ،
 خاصة على مدأ من قال ان كل واحد في حق الدلع فهو مستحب
 في حق الصبي .

عبادته :

ذهب المشهور الى ان عادة الصبي من الصوم والصلاة والجمع شرعية
 لا تحريرية ، وعلى هذا الشيخ الانصاري . والسيد البردي ، والشيخ
 محمد حسين الاصمغاني ، قال هذا الشيخ في حاشيته على المكاسب
 « ان اداة التكليف عبر المصلحة لا مانع من شمول للصبي »
 وقول المشهور عبر بعيد عن الاصول والقواعد ، لان العادة حسنة
 بدانها ، ومحوبة لله سبحانه بطبيعتها ، والمير يدرك ذلك ، ويمكنه ان
 يتقرب بها الى خالقه جل وعز ، اما حديث رفع القم فالمراد به رفع
 المؤاخدة التي تستدعي رفع الارام والوجوب حقاً ، كما ان رفع الوجوب
 يستدعي رفع المؤاخدة كذلك وبكلمة ان معنى رفع القلم عن المجنون
 والصبي والناثم انهم غير مكلفين بما يستدعي تركه المؤاخدة والعقاب .
 ونسبة ان المستحبات لا مؤاخدة ولا عقاب على تركها ، فالحديث
 - ادن - غير متعرض للمستحبات نهي ولا اثناً ، وعلى هذا فلا يصح
 الاستدلال به على نهي التكاليف المشنعة ، او اثباتها فتفى الادلة
 المشنة للاحكام المشنعة على عمومها او شمولها لكل مدرك غير بالغا كان ،
 او عبر بالغ

وصيته وصدقة

المشهور بين الفقهاء ان الصبي المميز اذا بلغ عشراً حذرت وصيته وصدقته في وجوه المعروف ، وفيه روايات كثيرة وصحبة عن اهل البيت (ع) ، منها قول الامام الصادق (ع) : اذا بلغ العلام عشر سب حذرت وصيته اذا اتى على العلام عشر سب فيه يحور له فيما اعتق ، او تصدق ، او اوصى على معروف .

قال صاحب الخواصر : هذا هو مشهور فقهاء ، وتحصيلاً ، بل سبه بعضهم الى الفقهاء مشعراً بدعوى الاجماع .

واخى بعض الفقهاء وقف الصبي بوصيته في وجه البر استناداً الى رواية تقول ان الامام الصادق (ع) سئل عن صدقة العلام ؟ . فقال : نعم اذا وضعها في موضع الصدقة .

والمشهور بين الفقهاء عدم حور الوفاء به ، لان الصدقة شيء ، والوقف شيء آخر . ولذا خصص نكل منهما ب مستحق في نفسه .

طلاق

سب في ابن ابي القول صحة طلاق الصبي اذا بلغ عشراً استناداً الى رواية متروكة ، لمحالفتها للعمومات . ولقول الامام الصادق : لا يجوز طلاق العلام ، حتى يحتلم .

وقال صاحب الخواصر ان الرواية الدالة على صحة طلاق البالغ عشراً محمولة ، على بعض الامرحة في بعض البلدان الحارة التي يست فيها الشعر ، او يحصل الاحتلام مبكراً .

وقال الشيخ آية الله تستري في كتاب المقابس لم افق على رواية عن اهل البيت (ع) في غير الصدقة ويوصيه سائلة من لمدح في البس او الدلالة .

تفريجه :

اتفقوا على ان الصبي والمجنون يعرمان في امواتهما ما يحدثه في مال الغير من تلف او عب ، لان القيمان يستند في نفس الحدوث بصرف النظر عن المقصد والارادة والحقق ، ولذا اشتهر على اسنة الطلاب والتلاميذ ان الاحكام الوصية لا تختص بالعبين ولا العاقين ، ومنه تنصع عدم الملازمة بين الاحكام الوصية والاحكام التكميلية (١١)

تأديبه :

اجتمعوا على ان يصبي المير يؤدب على ما يرتكبه من الكناثر ، قال الامام الصادق (ع) : حياء يرحل الى امير المؤمنين قد لاط بعلام ، وشهد عليه الشهود ، فأمر به ، فعصر بـ سيف ، حتى قتل ، وصرب بعلام دون احد ، وقال له : لو كنت مدركاً ، ي نابعاً - لقتلتك لامكانك اياه من نفسك
ومن صاحب الجواهر : ولو لاط الصبي والمجنون تمسهما ادما معا

تملكه بالحيازة :

تملك المير من بحوره من امساك ، كالمياه ولاعتب واحتجب ، وما له ، وكذا يملك ما يلتقطه اذا كان دون الدرهم ، على قول ، وله الحق فيما حبه من ارض الموات - والاوليه فيها مسبق اليه من الامكنة
الاحكام التكميلية فيها يحرم من البحث والاحت على القميص كالموت او الزجر والردع عنه كالتسليم ، وليس من شك ان هذا يحسم الى القتل والقصد والاحتيال ، والى بية القرعة حياً كما هي عاد في المادة ، اما الاحكام الوصية فلا تنص شيئاً من ذلك ، واما تنبيه الى صحة القتل وقصده ، او القيمان وما الى ذلك .

العامية ، كالمجاد والساحات والافندية .

عقده :

مشهور بين فقهاء المذهب من عقد المعتبر - عبر البالغ باطن ،
حتى ولو ادب لولي سواء وقعته اصابة عن نفسه . او بيانة عن
غيره ، وسواء أكان في الاشياء الحقيقية ، ام خطيرة لا ما استحي من
لصدقة والوصية في الخير . قول رسول الاعظم (ص) رفع القلم
عن الصبي ، حتى يحتمل . وهو الامام الصادق (ع) عند الصبي
وحطاه واحد ومعنى هذا ان ما يفعله الصبي متعمداً تماماً كالذي يفعله
لكبير محضاً . وعقد الكبير عن حياً لا اثر له فكذلك عقد الصبي عن
عند قول الشيخ الانصاري في المكاسب : اذا جعلا الادبة بعضها
الى بعض فقتصاص عدم الاعتراف بما يصدر عن الصبي اي المير
وغيره من الاعمال التي يعتد فيها بقصد ، كشيء الموقوف وصحة ووكانه ،
ونقص ولا فاسد ، وكل الرم على نفسه من صباه او اقرار او نذر
او ايجاز .

وخالف المشهور جماعة من علماء . وقالوا بخوار معدمة الصبي المير
وصحتها مع ادب الولي . ومن هؤلاء من اعتبر ان العلامة الحلي ،
والسيد كاظم البردي ، والشيخ الاردبيلي . والشيخ الحكيم ، قد هذا
السيد في نهج الفقهاء ص ١٨٣ طبعة ١٣٧١ هـ

١ - لا يسعى التأمل في ثبوت سيرة المعتلاء على ذلك في جميع الاعصار ،
ولم يثبت الردع عنها ، ويظهر ان سيرة المنتشرة " كدست ، فلا يسعى
٢ - الفرق بين سيرة المعتلاء ، وبين سيرة المنتشرة ان الاوهم عاره من سرور محل المعتلاء
على شيء ، ما هم معتلاء ، يصرف النظر عن الدين والدين ، حتى ان المعتادين يسلطون
فيها ، وهي اسير منها ، اما الثانية فهي استمرار العمل . لتطبيق على العمل ما
هم فقهاء ملتزمون بالحكام الشرعية

التأمل في حقيقتها اذن لا يبعد القول بصحة عقد انصي اذا كان نادر
الولي ، كما احساره جماعة ، منهم المحقق الاردبيلي ، وقوله فخر المحققين
في الايضاح .

وقال آخرون : تخور معاملة المير في الاشياء الصغيرة فقط ، كشراء
باقة القل ، والبصه ، والرعي . وما اى ذلك ، ولا تصح في غيرها
والحق الذي يؤمن به ان انصي القطع المأمور بمالك جميع التصرفات
انني تعود عليه بالنفع والصلاح لان اسوع وسيلة لا عية ، ولذا لو
بلغ عبر رشد يحجر عليه ، فاعبره اذن بالرشد ، لا بالنوع ،
ونقول من لا يؤمن الا ، بالقل والقليل ، لم تتعد بحر ذلك ، فقد
جاء في كتاب انقياس للتشري ج ٢ ص ٤ طعة ١٣٢٢ هـ : نصه
بالحرف . : بيع من بلغ عشرة وشرائه حكى فيه قول باجوار ،
وعزاه بعضهم الى الشيخ - اي الطوسي شيخ الطائفة - وذكره العلامة
في التذكرة وجه لاصحابها . . وقد في التحرير وفي رواية صحة بيع
النصي اذا بلغ عشر سبب رشيداً ، وذكر الصبري نحو ذلك .
وحده في مفتاح الكرامة كتاب المناظر ص ١٧٠ . وسب الى
الشيخ تارة ، وبعض الاصحاب اخرى حوار بيعه دا بلغ عشرة عاقلاً .
وامرود في كتاب المسوط روي انه اذا بلغ عشر سبب وكان رشيداً
كان جائز التصرف .

وهذه الرواية تخص الروايات الاخر . ويكون معناها مجتمعة ان امر
النصي لا يجوز في الشراء والبيع ، حتى يبلغ ١٥ سنة ^(١) او يحتلم ، او
يشعر ، او يبلغ العشر راشداً .

ويؤيد ذلك قول المحقق الاردبيلي في شرح الارشاد : اذا حار
عق انصي ووصيته بالمعروف . وغيرها كما هو ظاهر الكثير من الروايات
فلا يبعد حوار بيعه وشرائه ، وسائر معاملاته اذا كان نصيراً رشيداً

١ - وفي بعض الروايات ثلاث عشرة سنة ، وفي ترمذ ما قلناه

مميزاً . يعرف نمعه وصره في المال ، وطريق الحفظ وبصرف ، كما
 يحده في كثير من النسيب . وله قد بوحد بينهم من هو اعظم في هذه
 الامور من آرائهم . فلا مانع ان يوقع الصغير العقد خصوصاً مع اذن
 الولي ، وحضوره بعد تعيين الثمن .

فقوة خصوصاً اذن الولي صريح في ان معاملة القضي حثرة بدون اذن
 الزوج . وبكفي تأكد معه . وقد يعلم مكنة الا دبلي الدينية والعلمية ،
 حتى اشتهر بالقدس ، ووصف بالمحقق عند الجميع (ت سنة ١٩٩٣ هـ) .

اجازة القضي والمجنون

اذ صدرت صيغة العقد من القضي الذي لا تصح تصرفاته ، ثم اجار
 بعد ان يلع ، او اجار المجنون بعد ان يفيق ، او لائم بعد ان يستيقظ ،
 و السكران بعد زوال اثر السكر ، والمعنى عليه بعد ذهاب الاعاء ،
 كل هؤلاء لا اثر لاجازتهم ، ولا يعتد بمفودهم . ولا شيء من
 تصرفهم من لاساس ، واذا لم بوحد العقد فلا يفي بالحادثة من موضوع
 تتعلق به . وترد عليه

وبكيفة ان انقل وسنوع شرطات في اصل العقد ووجوده ، لا ان
 العقد موجود بالفعل . وبكفي الحدوث والصغر مذهب من مبادئه ، حتى
 اذا زال اثر العقد اثره .

الفصد والاختيار

العمدة بالفصد

انعموا قولاً واحداً على ان الأعمام والأعمال بما هي لا أثر لها
اصلاً في المعاملات والالتزامات والقرارات والشهادات وغيرها ، وانما
يكون حجة يرتب عليها الأثر الشرعي من حيث تصرفها عن الفصد ،
فهو الأصل ولاساس ، قال الرسول الأعظم (ص) انما الأعمال بالنيات .
وقال الامام الصادق (ع) لا صلاح الا من اراد الطلاق الى غير
ذلك من احاديث لرسول ، وروايت اهل البيت عن جدهم فاذا
علمت بطريق من الطرق عدم قصد المعنى من اللفظ يكون وجوده
وعدمه سواء

وبكر ذلك في كتب الفقه ، خاصة المعاملات ، قال السيد بيردي
في حاشيته المكاسب : « لو علم من المتكلم عدم القصد ان ينقطع ، او
مدلوله ، او عدم قصد الانشاء بطل »

وقد اشبح استخري في المقاييس : « ان العقد غير المقصود ليس
عقداً في الحقيقة ، لأن تأثير الحقيقة ليس تبعاً محضاً ، كما هي الحال

في اذكار الصلاة ، وانما نسمى الصيغة عمداً بصيغة التقصود ، اي اعمداً
وقولاً . وقول الشيخ الاصمعي في حاشية المكس : لا صيغة
بلا قصد ، اي غير ذلك من العبارات التي لا يبلغها الاحصاء . وكلها
تدل على ان العقد يستمد وجوده من القصد ، لا من شكل مقصد .
ووجوده كيف اتفق ، والا لم يجر الطعن فيه بعدم القصد ، و الاكراه ،
وقد اشتهر ان العقود تتبع القصود

ونقول اذا كان المقصد من مقومات العقد ، فبذلك ذكره الفقهاء
مع شروط المتعاقدين ، لا مع شروط العقد ؟ .
والجواب ، اجل ، هو من مقومات العقد ، وانما ذكره الفقهاء
مع شروط المتعاقدين ، لثبوت ارتباطه بهما ، وعدم انفصاله عنها ، تماماً
كالعقل والبلوغ .

القصد بلا اكراه :

سمى القصد بلا اكراه الذي يترتب عليه الأثر الشرعي ان يرد
المتعاقدان انشاء العقد طلقاً لآثاره ، والأحد سها ، دون ضغط واكراه
من احد - مثلاً - اذا قال بعنت داري مكدا ، وكان قاصداً
الانشاء ، وما يترتب عليه من انتقال الدار من ملكه الى ملك القابل
بلا اكراه كان الانجاب صحيحاً ، واذا علم انه تلفظ به من غير قصد ،
او كان قاصداً للانشاء ، ولكنه غير قاصد لآثاره ، او قصدها ، ولكن
هذا القصد نشأ وتب عن لاكراه بطل العقد ، ويتبرع على ذلك
الكثير من المروغ وشعرات ، يشير فيما يلي ان طرف منها

الدائم واخوته

لا أثر للايجاب او القبول ، اذ صدر من اساسي ، او دائم ، او

المعنى عليه . أو سكران ، أو من استولى العصب على عقله ، لعدم
 قصد من الأساس ، وكذلك إذا قصد لأحد أو الاستفهام ، دون
 الإثاء ، أما قصد الإثاء من إحارل فلا بعد به ما دام لم ينتج أفعالاً
 حديقاً لآثار بعد ، ولأحد هـ . ومثله كمالاً بعد بصوري الذي بي
 على التواطؤ .

الأكراه

إذا قصد الإثاء علناً لآثاره ، ولعمل عليها ، ولكن تولد هذا
 القصد من الصعق والأكراه ، فلا أثر بقصده هذا بالاحراج ، يقول
 الرسول الأعظم (ص) رفع عن أمي الخطأ والسين ، وما استكرهوا
 عليه . وقول الإمام الصادق (ع) لا يقع الطلاق بأكراه ، ولا سكر ،
 ولا على غضب .

ونقول كيف يجتمع الأكراه والقصد ، مع العلم بأن الأكراه هو
 عدم القصد ، أو مستلزم له ؟ .

ونجيب بأن الظالم القوي لو هددك وتوعذك إذا منعت عن بيع دارك
 تولد في نفسك خوف الضرر ومن هذا الخوف تتولد الرغبة في البيع
 دفعاً لما هو أكثر ضرراً ، وأعظم خطراً ، فاجتمع ، والحال هذه ،
 قصد البيع مع السبب لدفع عنه . وهو الأكراه ، قال السيد البردي
 « ان المنكره مريد للعمل في الخارج . والحامل له على العمل ليس الا
 عقله احكامه بوجوب دفع المفسدة . وارتكاب ما هو أقل ضرراً ، .
 وقال الشيخ الأنصاري . ان المنكره بخلاف العمل لاستقلال العمل بوجوب
 اختياره دفعاً للضرر ، أو ترجيحاً لأقل الضررين .
 هذا . وليس من الضروري ان يقصد المنكسره (بالمتنع) البيع .

ويؤي انتقال العين من ملكه . بل قد يتعمد بالإيجاب غير قاصد لدلوله
 يقع باطلاً لعدم القصد . لا لأكراه . ولكن لو افترض انه قصد
 ونوى السع والتسلط يكون قصده هدراً لا أثراً له . ما دم ناشئاً عن
 الاكراه . وبكس ان لا كراه يتعلق بالمقدور . والقصد غير مقدور .
 فلا اكراه عليه حدث . وانما لا كراه على نفس الفعل . ومع ذلك
 لو حدث الفعل لمكره عليه عن قصد لا يرتب عليه ثمر اداء كمال القصد
 موافقاً لفرض الظالم المكره .

اسلام الخائف :

وتسأل لقد ثبت عن رسول الله (ص) انه قال امرت ان اقاتل
 الناس . حتى يقولوا لا إله الا الله . وقبل اسلام من يطق بالشهادتين
 حراً من السيف . وعامه معاملة المسلمين . وعن هذا يسمي ان تصيح
 المعاملة مع الاكراه . من ان صحتها أو . لأن الاسلام اصل .
 والمعدلات فرع

الجواب :

ان أثر الاسلام . كحفظ الدماء والأموال . وإسكاتة والتواؤم
 بما نزلت على أشكن فقط وهو مجرد اسم بالشهادة . لا على
 الاسلام واقعاً . فالمصوب هو تسليم بأي دافع كان . ومن تشع تاريخ
 الاسلام وسبه الكريم (ص) جد . هذا الدب اوسع بكثير من ساب
 العقود والأنعمت . وأمنة من ذلك الرعة في انتشار كلمة لا إله الا
 الله . محمد رسول الله . وأعلائها في كل قطر وجيل .

المضطر :

اد مضطر يسأل الى بيع داره - مثلاً - مع حاجته اليها . ولكن
دعت الضرورة الى حاجة أشد . كوفه الدين . او الاصلح على اعياله .
او التطبيب . الى غير ذلك مما تستدعيه الظروف الخاصة . اذا كان الامر
كذلك يتم المبيع ويصح .
وتعبر ان المضطر تماماً كالمكره كلامه . وقع البيع دفعاً للضرر
الأشد ، فكيف صح بيع المضطر . دون المكره ؟ .

الجواب :

اولاً - احل . ان كلا من المضطر والمكره لم يقصد بيع الا دفعاً
لأشد الضررين . ولكن افرق ان المضطر قد ألغاه ضرره الخاص في
البيع . دون ان يتوسط ارادة نظام في هذا الاضطراب . ان المكره
في سعة من ضرره . ويرى ان غنى عن بيع داره . وانما ألغاه اليه
صعق نظام واكرهه عليه . لذا صح في الأول دون ثاني . وكلمة
ان الذي يقصد البيع هو الاكراه . لا مجرد الكراهية

ثانياً - ان احكام الشريعة الاسلامية تركز على التوسعة . وعدم
الخرق والتضييق . ولو قد نصاد بيع المضطر الذي ألغاه ظروفه اليه
للمر ماؤه فيما هو أشد صيقاً وحرماً ، ويتأذى هذا مع مقاصد الشريعة
السمحة . فبيع المضطر اشبه عن احتار قطع عضو من اعضائه لحفظ حياته .
كما قال السيد اليزدي .

وهذا يتركس من اكرهه الظالم على البيع ، حيث يلزم من القبول
بصفة بيعه تبرير الظلم . واقرار الظالم على ظلمه . وبالاحتصار ان
مصلحة كل من المضطر والمكره ، والاحتفاظ بحريته وكرامته يستدعي
صفة معاملة مضطر دون المكره .

ثانياً ان العرف يترقون بين المضطر والمكروه . ويرون صحة بيع
 لأول دون الثاني . وحسب الإشارة ان ان المضطر ومكروه يستمران معاً
 في رفع الحكة التكسبي كالوجوب والحرمه ، فمن اضطر الى اكل لحم
 ابيه مثلاً . لا يباح له شيء ، تماماً كمن كره سبي . حيث ان
 البس لرفع التكليف وتواخذه هو دفع الضرر المتحقق في المكروه والمضطر .
 وعرف في الحكم لوضعي ، كاصحة والعمد . حيث يحكم بفسخ معاملة
 المضطر دون المكروه . والبر ان الاكراه يرفع التكليف ويوضع معاً ،
 لا التكليف فقط ، كما هي الحال في الاضطرار .

معنى الاكراه :

١ لم يعدد شارع معنى الاكراه فيعين الرجوع الى العرف .
 ويشخص عددهم بحرف اضطر على النفس والمال والعرض ، وقال بعض
 الفقهاء : يختلف الخوف باختلاف الأشخاص ، ومكانهم الاجتماعية -
 ما عدا الخوف على نفس فقد يكون بهد ، شتم صراً وبسنة
 الى شخص ، وليس شيء ، السنة الى آخر . والاولى ان حدد الاكراه
 بما يستداه بعض ، حيث لو لا لم يحصل . سواء كان بضعف عضياً ،
 ام حقراً . تهدد ، شتم ، اه ، ضرب

الاكراه بحق

سبى بضماء من الاكراه ما كان بحق ، كاكراه لحكم المحاكم
 على بيع الطلاء ادم المجاعة ، وبيع مال لوفاء دين . وبعثه عيل .
 او بيع الخدم ، اذا امسح و عمر صاحبه عن بعتته . او ضلوق الروحنة
 لسبب عبور . الى غير ذلك من الاكراه الذي امر الله به .

اجارة المكره

قال الشيخ الاصايري : المشهور بين المتأخرين ان المكره لو رضي بعد ذلك بما فعله صح العقد ، بل نقل الاتفاق عليه ، لأنه عقد حقيقي ، فيؤثر أثره .

ذلك ان المانع من صحة لعقد الاكراه وعدم الرضا ، هذا ارفع من الاكراه ، ووجد الرضا بالعقد كان شأنه شأن العقود الصحيحة التي يجب الوفاء بها ، اما اقرار العقد بعدم الاكراه فلا دليل عليه . فيمكن اذن - مطلق الرضا تقدم او تأخر

وبكلمة ان العقد موجود ، ولكنه اقررت . وجود المانع من معاده ، هذا ارفع المانع ، وهو لا كراه اثر العقد انه

ولا يعتد برضا المهرل والـ هي وانما ومن ابيه . بعدم لانه الى آثار العقد حين العقد به بل ان ذاته ومكره وانما على مسبوقة العادة . وان رضي المكره بعد العقد ، فهل يكون رضاه كائناً عن ترتيب آثار العقد من حين اشائه ، او نافلاً للملكية حين الرضا به ؟ وعلى الاول يكون السواء المتدخل بين العقد والرضا للقابل ، وعلى الثاني يكون للموجب

هذا الشيخ الاصايري : الامور حسب الأدلة اسمية هو الكشف ، لا النقص . كما سيجي في مسأله مصوبه . وبأي الكلام عنه في الفصل التالي

الاكراه على المال

ان طاب الظام من شخص مبعاً من ذلك . وهو لا يملك شيئاً منه

وخصر أي بيع داره . ليدفع الظلمَ شمه عن نفسه . فهل يقع البيع صحيحاً أو يبطل ؟

ولا بد في الجواب من التفصيل . فإذا كان قصد الصم منجهاً من الدايه أي حمل المظلم على بيع داره . وجاء صلب المالك وسيلة هذه العديّة . لملم الظالم بأن انصوم يعجز عن الدفع لا بالبيع . إذا كان الأمر كذلك بطل البيع . لأن الإكراه منجّه أي لبيع أولاً وبلدات ، وإذا لم يقصد الظالم إلا إحداهما من أي سبيل الحق . فإن انتهاءه يصح البيع . لأن الإكراه قد حصل بدفع المالك . لا ربيع ، قال الشيخ الأنصاري : ومن إكراهه على دفع مال . وتوقف عن بيع بعض أمواله ربيع بواقع منه صحيح . وإن كان لدفع الضرر المتوقع له إلا أنه ليس مكرهاً .

وحق أن يقع ببيع د استضع المظلم أن يدفع مال بغير بيع ولو بدين . ومع ذلك أحذر البيع . وبطل إذا خصر لدفع بالبيع فقط . خاصة إذا باع على الخدم منه . لأن العمل يشترط والحد هذه ، إلى الإكراه ، بحيث لو لاه لم يقع .

تعين المالك :

نعرض هنا المذهب الجمهوري - الله كلامهم عن القصد - لسألتين هامتين

١ - أن كلاماً من الشمس والشمس تارة يكون محسوساً وموجوداً في الخارج ، كالدار والستان ، وما بينهما . فيقول الدافع بملك هذه الدار بهذا الستان . وأخرى لا يكون له وجود حارحي ، بل كلياً في الدمة . كعنتك طناً من الحنطة بألف ليرة . فإن مثل هذا يصح - حتى

ولو لم يملك النافع حصة واحدة من الحصة والمشتري ليرة " حين البيع
 وان كان الموصد من الموجودات الخارجية فلا يعتبر قصد من يملكهما
 على سبيل التعمين ، بل يكفي قصد الموصد الموجود من الفعل المرئيين
 للعب ، وقصد هما الذات ، هو قصد احتمالي لمن له الملك ، وبعبارة ثالثة
 ان العرض من البيع ، وسائر المعوضات ادلية هو مبادلة مال بمال ،
 وهذه المبادلة تستدعي معرفة المالكين ، لا معرفة المالكين بها ، وان الشئ
 الانصاري : " مقتضي المعوضة والمبادلة دون كل من الموصدين في
 ملك الآخر وعلى هذا فقصد العرض ونصيبه يعني عن قصد المالك
 وتعيينه ، ومتى تم الاجاب وانقول على الموصدين الخارجيين بنظر
 وان كان المتعقد اصيلاً أو مأدوماً لزمنا المعاملة دون ان نتوقف على
 شيء ، وان كان عقولياً توقف بعدها على الاحارة

وان كان الموصد في الدمة لا في الخارج فلا بد من تعيين صاحبها ،
 اذ لا يعمل مبادلة شخص غير معين ، ولأن الدمة من حيث هي لا
 تصلح موضوعاً للمعاوضة الا مع التعمين والتشخيص ، لأن الدمة امر
 اعتدائي لا توجد الا بوجود صاحبها ، وذا لم يكن له وجود مستقل
 فكيف يتعلق بها الشيء الموجود ؟ . قال السيد الحكيم في نهج العقائفة
 " اذا لم يكن الموصد خارجياً اعتبر القصد الى من له العقد ، لأن
 الدمة لا يصح ان تكون موضوعاً للمعاوضات الا بصافتها الى دمة
 معينة " .

شخصية المتعاقدين :

٢ هل لشخصية المتعاقدين تأثير في لزوم العقد - مثلاً . اذا وقع
 معاملة مع شخص معتقداً انه زيد ، فتبين انه عمرو ، فهل يحق للمشتري
 ان يفسخ ؟

قال الفقهاء يختلف الحكم في ذلك باختلاف الرعات ، فان كان
 انعرض من العتد هو نفس الموقوف عليه . وسدبيل كل من الموقوف
 بالآخر بعض طرف عن شخصية الموقوف . وعن كونه اولاداً ، و
 وكيلان ، او مضموناً ، فان كان الامر كذلك بمرء المعاملة ، ومن
 لأحد المتعاقدين الرجوع والفسخ الا مع شرط التعيين ، وان كان العرض
 من الموقوف نفس المتعاقد لا الموقوف عليه . كمن اروح والمدة والوصية
 والوقف والوكالة فتجب معرفة كل من يتعبد للآخر بحيث اذا
 انكشف الخلاف يثبت للطرف الآخر حق الفسخ .

قال السيد المرتضى في حاشية المكاسب : يجب تعيين كل من الطرفين ،
 وعلم الآخر به اذا كان ركناً في المعاملة ، بحيث تحذف الرعات برعاً
 باختلافه . كما في الزواج . وان اروح في ثمرة موصية ، تحذف
 الاعراض باختلافها . وكذا في الوقف بالنسبة الى الموقوف عليه . فان
 انعرض متعلق بالموقوف عليه ، اما الواقف فلا . وكذا في الهبة .
 فان الواهب يجب عرضه في هذه ماله بالنسبة الى الاشخاص . وكذا
 في الوكالة . ومثل ذلك خلاف بيع ، فان لوكس فيه هو العوضان .
 ولا يتعلق العرض عدلاً بحدث فتعييه غير لازم ، وعلمه مع عدم
 اشتراطه لا يوجب البطالان ولا الخيار .

وبالاحوال ان المعنى المراد من «وال الفقهاء على طولها في هذه المسألة»
 تنلخص في هذه الجملة ، وهي ان شخص الموصى بالاجب ان كان
 قد اعتر وسبه . لا عية فليس للموصى ان يحدد البيع . ان استبان
 خلاف المقصد . كما هي الحال في بيع ، وعبره من الموقوف ان لا يحدد
 منها الا مجرد المعاوضة ، وبالأولى العقد الذي يرد به مجرد وقوع العمل
 من اي كان ، كجعل حائرة معينة من يحدد شيئاً لمن يأبى به ، وكسبيل
 الامام بقوله : من قتل فلاناً فله كذا . ومن حب ارضا منة فهي له .

فان المتزم له مجهول من الاساس ، ومع ذلك اجمع الفقهاء على صحة
الانترام .

ون كان الشخص المحاط قد اعتر غاية ، لا وسيلة يثبت له حق
المسح اذا تبين انه غير المقصود ، كما هو الشأن في الزواج والوقف
والوصية والهبة والوكالة .

مخاطبة الوكيل :

اذا علم الموح ان القابل وكيل ، فهل يصح ان يوجه اليه الخطب ،
ويقول له . زوّجتك . بعثك ، او يجب ان يقول زوّجت موكلك ،
وبعث موكلك ؟ .

قد اكثر الفقهاء لا بد من التمييز بين العقد الذي اعتر فيه
المتعاقد وسيلة لا غاية ، كالبيع والاحارة ، وبين العقد الذي اعتر فيه
المتعاقد ركناً وغاية ، لا وسيلة كالزواج ، وفي الاول يصح ان يخاطب
الوكيل بخطاب الاصيل دون الكني ، ويقول للوكيل بعثك او بعث
موكلك ، ولا يقول له . زوّجتك . بل يجب ان يقول زوّجت
موكلك .

وقال السيد البردي في حاشية المكاسب : التحقيق الجوار في الكل
مع نصب القرينة ، لعدم المنع من مثل هذا الاستعمال .
وهو الحق ، لأن العبرة بظهور القصد ، ومعرفة المراد من اللفظ ،
لا باللفظ من حيث هو ، وعليه يصح ان يقول للوكيل . زوّجت اذا
عم بقبلاً ان المقصود والمراد هو الموكل لا الوكيل ، لفقد مرر علماء
اللغة ان اللفظ نصح لأدنى ملالة ، كهذا مكانك ، ومن هذا
طريقك ، يريدون المكان اللاتق بالمحاط ، والطريق المؤدي الى بيته ،
او بلده .

الوكيل وحكم العقد :

للعقد أحكام وآثار خاصة ندرت عليه ، مسدكها الله بعد الانتهاء من شروط المعاقدين ، وشروط العقود عينية ، ومن هذه الأحكام حق لبيع نفسه لمشتريه ، وحق للمشتري عاصمة اسحق بالمشمس ، ورجوع كل على الآخر عند ظهور العيب في الموصى الذي انتقل اليه .

وموضوع الكلام في هذه لفظة العقد ، المتعقد اد باع ، و اشترى لغيره لا نفسه ، كي لو كان وكيلاً ، فهل ينظر في الآخر الذي بشر معه العقد ان يذهب الوكيل بالعمل على أحكام العقد وآثاره ، او يطالب الموكل ، او له الرجوع على ابهامه شيء ؟ مثلاً : أخرى ريد معامته مع داره مع عمرو ، ولكن عمر اشترى موكله حديد ، لا نفسه ، فهل المسؤول عن الثمن عمرو ، او حديد ، او هما معاً ؟ ولو انعكس الامر ، وفترض ان ريد بشر ببيع نادر موكلة عن غيره ، وعمر اشترى نفسه ، ثم ظهر عيب في النادر ، فهل يرجع عمرو على الوكيل ، او على موكله ؟

الجواب

نعم ، فقهاء جميعاً على ان الوكيل اذا لم يوصى له امر البيع والشراء ، وانما كان وكيلاً في مجرد اجراء الصيغة ، والمعاملة لشكلية فقط ، اذا كان كذلك فلا يجوز الرجوع على الوكيل بشيء ، اذ يكون والحال هذه ، اشبه بالآحشي ، او بالآلة بوقوع الصيغة واجرائها .

واحتلوا فيما اد كان وكيلاً في المعاملة بنفسها ، لا في اجراء صيغتها فحسب ، وضح الاموال ما ذهب اليه الشيخ الدائبي في تقريرات الجواباري ، وهو ان ينظر في الآخر اذا علم ان الذي أجرى معه المعاملة وكيل لا يصلح ان الموكل وحده هو المسؤول ، دون الوكيل ، وان

كان جاهلاً بأنه باشر المعاملة معه وكالة لا اصالة تحير بين الرجوع على
الموكل ، لأن العقد له في الواقع ، وبين الرجوع على الوكيل ، لأنه
امشأ الالتزام وباشره مع الوكيل ، قال الشيخ الثاني : « لو علم كونه
وكيلاً فالملتزم هو الموكل بلا شبهة ، لأن الخطاب ، وإن كان متوجهاً
إلى الوكيل إلا أنه لم يتوجه إليه بما هو هو ، بل بما هو نائب عن موكله ،
أي أن العلم بالوكالة يجعل الالتزامات المقدنة على الموكل ، وأما إذا جهل
الوكالة فالملتزم هو الوكيل ، لأن الجهل بها يجعل الالتزامات الصريحة
والضمنية مع الوكيل ، بل لعله لو كان عالماً بالوكالة لما أوقع المعاملة
مع الموكل ، لأن الناس في السهولة والسهولة ، والعسر والبسر ، والمباشرة
والمماطلة مختلفون » .

ضابط التعبير عن القصد

الضابط :

اعتاد الفقهاء ان يذكروا في آخر البيع فعلاً بعنوان ما يدرج في المبيع ، تعرضوا فيه لدلالة لفظ الاشياء التي كانت - في الغالب - تنوع وتشتري في زمانهم اكثر من غيرها من الثوات ، كالدار والارض والسنان ، وما اليه ، وحددوا الضابط الذي يجب الرجوع اليه عند الشك في قصد المتعاقدين ، وما يسرح في لفظ المبيع ، وما يخرج منه .. وهذا لحث من الحوث اهمة ، لانه يتعمق تفسير العقد ، والارادة المشتركة بين المتعاقدين ، لذا آثرنا ان يكون العنوان وضابط التعبير عن القصد ، لا ما يدرج او يدرج في المبيع . كما فعل الفقهاء . وبهذا آثرنا ذكر هذا بفصل هنا ، لا في آخر البيع ، كما فعلوا ، لانه اسب في الترتيب والتويب . هذا الى ان وضعه في آخر البيع اوقع الكثير في الاشتباه ، وطوا ن لمائة مجرد تفسير لفظ الارض والسنان ، حتى كأن اللفظ العقد منفصل بعضها عن بعض لا اتصال بينها ولا مكامل

ومها بكس . فان الفقهاء قالوا في عم الاصول ان كل لفظ جاء في كلام الشارع يحمل على ما علم ارادته منه ، سواء أكان اامى شرعياً

او عربياً حقيقياً او محدياً ، وان لم يعلم ما اراد فيحمل اللفظ على الحقيقة الشرعية ان كانت ، والا فعلى ما هو المعروف في زمانه ، وان يحمل فعلى المعنى المرتكر في اذهان اهل هذا الزمان ، فان لم يكن فعلى المعنى اللعوي ، فان تعدد ولم يترجح معنى على معنى كان اللفظ مجملاً ، وبذلك ، تكون الواقعة في حكم ما لا نص عليه من الشارع .

وطبق بعض الفقهاء هذا الصابط على العاط المتعاقدين ، وقال : يحمل لفظها على المعنى الشرعي ، ثم العري ، ثم اللعوي . وهذا اشتباه بين العاط الشارع ، وعاط غيره . ويعيد عما نحن فيه كل البعد ، ولذا علق عليه صاحب الخوهر بقوله : وهذا من عراث الكلام ، لان العقد يشع القصد ، فان علم قصد المتعاقدين عرف به . والا حمل اللفظ على ما يفهمه العرف العام . حتى ولو خالف الحقيقة الشرعية . نعم ، قد يقال بتقديم المعنى الشرعي على العري في دخول نمرة لحمل قبل التأخير " في ملك المشتري ، ولكن هذا عبر محل البحث ، لان البحث فيما يندرج في المبيع من حيث هو بصرف النظر عما ورد من النص في واقعة خاصة ، لا يتعدى الى غيرها .

وحبر ما قرأته في هذه المسألة ما قاله صاحب مفتاح الكرامة في محله المتاجر ص ٦٦٩ ، وهذا نصه :

« وتفيح المسألة ان يقال . ان المدار اما هو على عرف المتابعين ، لان النافع ما باع الام هو مقصود به ، والمشتري كذلك ، وليس مقصود باصلاقيهما اللفظ الا ما استقر عليه عرفهما ، واستمر عليه اصطلاحهما . فهو صرف ذلك الى عرف الشارع ، او عرف العام ، او اللغة . على تقدير أن ينبأ من ذلك مخالفة لعرفهما لكان البيع باطلاً ، للحول بالمسح حال العقد . نعم ، اذا عرفنا اصطلاح الشارع مثلاً ، ووقع العقد عليه كان هو المرجح . لا لأنه متقدم على اصطلاح

١ - حتى في التدبير لا يتقدم المعنى الشرعي على العري ، كما اوضحناه في آخر هذا الفصل .

المتعديس . بل لانه مرد له . تماماً كما هو . وفقاً للمقد على اصطلاح قوم
آخرس . وكذلك اذا دونه على اصطلاح تعرف . كما كان محالاً تعرف
بلدهما . وكذلك الحال في اللغة .

والصابط الذي لا عار عليه هو الرجوع الى عرف المتابعين .
علم . ولا فان تعرف الدم . والا فان لغة . وسكر فيها بي طرفاً
من بعد الميع لتي تعرض لها انقضاء . كأمثلة على هذا الصبط .

الأرض :

اذا كان في الأرض بده . او شجر . او زرع . وناح الأرض ملكها .
يجبث كان المقود عليه لفظ الأرض المصونة بين الطرفين . ولم يدكر
شئاً مما فيه . فهل يدخل في المساء والشجر والزرع ؟ وعلى
اقرص عدم الدحول . فهل للمشري اجبر بين الفصح او الامضاء
محالاً ؟

فان المقصود لا يدخل شيء من ذلك في لفظ الأرض الا مع العربية
البريئة . كما هو قال . بحيث هذه الأرض بما فيها . او على دار عبه
حانظها ان كان له حانظ . هل يدخل فيها الصخور الثابتة . والاحجار
المخلوقة بطبيعتها

ولا خيار للمشري مع العلم . ويثبت له الخيار بين الفسخ . او
الامضاء محالاً ان كان حلالاً بوجود شيء من ذلك . ويبقى الزرع
للشئ اي اونه . والشجرة . حتى يسهلها او قطعها . ولا يستحق
المشري اجرة على ذلك . لان الامضاء من مقتضيات عقد . وذلك صاحب
الخواهر : . ومن لصاحب الشجرة عزم غيرها ملكها . اذا سقطت .
وذا تحدد ما عروج فهي لصاحب لشجرة . لان ملكه . هل .

لا يجب على مشتري الارض بغاؤها في ملكه ، بل يجوز له قلعها ، لان العقد اقتضى بقاء الشجرة الأم فقط .

الدار :

يدخل في لفظ الدار الساء الاعلى والاسفل ، وما قدم عليه من الارض مع العرصة وسر والطريق والسلم والرفوف والابواب والمخارج ، وكل مشيت فيها

البستان :

يدخل في لفظ البستان الشجر والارض ، والحداد المحيط به ، والماء والطريق وكل ما ينصل بالبستان ، ولا يتم الاتصاف الا به ، واختلف الفقهاء في الساء المعد للسكن الموجود في البستان ، فمن قائل بالسحول ، وآخر بالعدم . والحق الرجوع فيه الى العادة التي تختلف بحسب البلدان ، فان لم تكن فلا يدخل ، لان البستان عبر الدور والبيوت .

وادة كانت الثمرة موحودة على الشجر حين البيع فهي للبائع الا مع الشرط ، وان تحددت بعد العقد فهي للمشتري اطلاقاً الا في الحل ، حيث قال الفقهاء من باع محلاً قد ابره^١ فثمره للبائع ، وان لم يوحده حين البيع الا مع الشرط ، وان باعه قبل التأخير فالمشتري ، لقول الامام الصادق (ع) : قصي رسول الله (ص) ان ثمرة الحل للذي ابرها الا ان يشترط المبتاع .

ولو اشغل الحل بمير البيع كاهة كانت الثمرة لمن انتقلت اليه العين ، حتى بعد التأخير اقتضاراً لما حالف الاصل على موضع النص قال صاحب

١ - تأخير الحل لتلقيه ما هو معروف منه اعله ، ولا يحمل الحل الا بعد التلقيح

الجواهر : « لا أحد فيه حلاً » .

والحق ان العادة وحدها هي المحكمة في كل ذلك ، حتى في دخول
الذات في السن ، وحتى تأثير الحل المخصوص عليه . لان النص هنا
يحمل على ان العادة كانت قائمة على ذلك في عهد الرسول الاعظم (ص) .
وليس هذا احتجاً بما في قول النص ، بل هو احتجاً في مستحاج
المعنى من النص . تماماً كاحتجاً في ان امراد من يد الله قوه الله سبحانه .
لا هذه المادية المحسوسة .

بيع الفضولي

يشترط في النافع ان يكون عملاً نافعاً رشيداً ، وقاصداً بلا اكراه ، وماكراً ، او ولياً . او وصياً ، او وكيلاً . وتقدم كلام عن شرط اللوع والعمل والمصد بلا اكراه . وبأنني لكلام عن ارشد ولولاية في باب الحجر ، وعن الوصي في باب الوصية ، وعن الوكيل في باب الوكالة ، وحصل هذا الفصل لكلام عن الفضولي ، وما يتعلق به ، وقد فرغ عليه الفقهاء مروعاً شتى ، وأضافوا في التبريع والتفصيل ، ولو حاولت فيه ان يجري عمية لاحصاء المسائل المتراكمة ، كما جاءت في مكاسب الشيع الانصاري . وحواشها والتعليقات عليها لامت العشرات ، ويتلخص اكثرها بخاتمة المهم منها في الفقرات التالية :

معنى الفضولي :

الفضولي مأخوذ من فضول ، وتعطيه جمع لفصل ، كفضول جمع

١ - كذلك عن الوصاية والولاية والشفعة عند وقوع الامانية في كتاب الفصول الشرعية ، وكتب الاسواق الشخصية عن المذهب الحنفية ، وبسبب سر لي تعديل ، وصبر عن هذا مع الدليل في الاحراء ذاته من هذا الكتاب ، شاء الله

فليس ، ولكنه استعمال استعمال المفرد ، ثم من ايه على اعتباره
 مفرداً ، لا جماً ، والمقصود في اللغة هو الذي يتعرض لما لا يعنيه ،
 وهذا المعنى اساس للمعنى الذي اصطلح عليه الفقهاء ، حيث ارادوا به
 الكامل الذي يتصرف تصرفاً غير مملك له ، والمراد بالكامل ان
 يكون المصولي عاقلاً بالغا ، لأن كلا من المصوب والمصبي لا يجوز
 تصرفه عن نفسه . فالأول عن غيره ، قال الشيخ الانصاري :
 « المصولي ان يكون العاقد اهلاً للعقد ، من حيث انه بالغ عاقل ،
 وان يكون السبع قبلاً للبع ، ولا يفقد العقد شيئاً الا حلوه عن مقارنة
 اذن المالك » ومثال ذلك ان يبيع العاقل الدرع ملك غيره دون اذنه ،
 او اذن وليه ، او وكيله ، او وصيه ، او يبيع ما لا يملك الذي لا يملك
 التصرف فيه لزمه ، او تحجير غيره لسهه ، او فليس ، فاد باع
 الراهن المبيع التي رهها توقف لتعاد على الاحابة من امرته ، وكذا
 اسمه لا تعد تصرفاته المالية الا بؤذن اولى ، ومثله امسلس الذي
 حجرت اموانه حساب الغرماء ، والعريض مرض الموت ، اذا تبرع
 بأكثر من اثنت

نية الفضالة :

لا يشترط في المصولي ان تصرف بيته اي العمل لمصلحة الغير ،
 بل اذا توجهت في العمل لمصلحته ، ثم تبين ان عمله لمصلحة غيره
 يكون مصولياً ، فالعبرة في المصولي ان لا يملك التصرف الذي قام
 به ، مهما كان الدافع ، ومبني على ذلك من الأمثلة الآتية . قال صاحب
 الجواهر : « لا يعتبر في المصولي قصد المصولية قطعاً ، من باع شيئاً
 بعنوان انه ماله ، فان اذ مال غيره كان مصولياً »

الرضا الواقعي :

إذا تصرف إنسان في مال الغير ، دون إذن سابق . ولكن صادف تصرفه هوى في نفس المالك ، فهل يجب على المالك ، والحال هدي ، أن يجبر المعاملة التي طالت لها نفسه ، بحيث يعد مسؤولاً أمام الله سبحانه أن أمتع عن الإحارة ، أو أن أختار له أن شاء أجز ، أو شاء رفض ؟ . ودلائلنا هل الرضا الباطني تماماً كالإذن التصريح ؟

قال الشيخ الأنصاري : « الذي يفوى في النفس لولا إحروح عن طاهر العقهاء - أي أن العقهاء لا يعتدون بهذا الرضا - عدم التوقف عن الإحارة اللاحقة ، بل يكفي الرضا المقرون بالعقد . سواء انكشف الرضا بعد العقد ، أم لم ينكشف أصلاً . فيجب على المالك فيما به وبس الله أمضاء ما رضي به . وترتب الآثار عليه ، لعدم وجوب الوفاء بالعقود ، وقوله تعالى : إلا أن تكون تحارة عن تراص ، وقول الإمام : لا يحمل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس » .

واضح مع عقهاء الدين لم يكتفوا بمجرد الرضا دون التعمير عنه ، قال الشيخ النابلي : « لا بد من الإنشاء باللفظ أو الفعل ، فلا إكراهية الباطنية رد ، ولا الرضا الباطني إحارة ، بل كل منهما يحتاج إلى كشف » . أما قوله تعالى : أو فوا بالعقود وقوله عز من قائل : إلا أن تكون تحارة عن تراص ، وقول الإمام (ع) : « إلا عن طيب نفس » . فانه خطاب موجه إلى من له التصرف ، ولا يمت إلى المصنوعي بسبب قريب أو بعيد .

عمل الفضالة .

كل ما نصح فيه لوكالة نصح فيه الفضالة ، ولذا اتفق العقهاء على

انها تجري في جميع العقود ، حتى الرواح والوقف ، بناء على ان نية
 القرية يست شرطاً في صحته . كما هو الحق وايضاً تجري في الايقاعات
 ما عدا العتق والطلاق ، حيث ادعى كثير من الفقهاء وجود الاحكام
 على عدم حوار الفصالة فيها ، وابكر الشيوخ محمد بن الاصمعياني
 ووجود الاحكام ، واجاز الفصالة في العتق والطلاق ، واستدل بأن كل
 الفقهاء او جلهم قولوا بصحة عتق الراس للعد المرهون متوقفاً فكه ،
 او احدي المرهين ، واداً حدثت الفصالة في العتق حارت في غيره
 بطريق أولى .

واحق ان البحث فيما نصح فيه الفصالة ، وما لا نصح بمرع عن
 البحث الآتي . وهو ان الفصالة هل هي على مقتضى القاعدة ، او
 على خلافها ، وان كانت على قواعد تحتم القول بأنها نصح في جميع
 العقود والايقاعات الا ما حرج بالدليل ، وان كانت على غير القاعدة
 تحتم القول بعدم صحتها الا ما حرج بدليل ، وبأني لكلام عن ذلك
 مفصلاً .

العين والذمة

كما تجري الفصالة على العين الخارجية ، مثل بعثك دار زيد ، او
 اشتريت دارك لزيد تجري ايضاً على ما في الذمة مثلاً كان مثل بعثك
 صناً من الحطة في ذمة زيد بدارك هدي ، او ثماً مثل اشتريت دارك
 لزيد بألف ليرة في ذمة هـ اأحار زيد البيع له في المثال الاول
 يشت في ذمة طي الحطة للمشتري ، كما انه اذا أأحار شراء الدار له
 يشت في ذمة ألف ليرة للتابع ، واداً رد ورعص بطل البيع والشراء
 من الاساس ، ولا يحق للطرف الذي مطالبة المضمولي بشيء ، لأن عقد

الفضولي لا اثر له اطلاقاً مع عدم الاجازة .

الجهل بالفضالة

اذا وقع العقد بين اثنين . وكان احدهما فضولياً . ولكن الطرف الآخر كان يجهل الفضالة . حيث لا فريضة تدل عليها ، كما لو قال المشتري : اشتريت هذه الدار بألف ، وهو بقصد الشراء لريد ، ولكنه لم يصرح به ، فان اثار ريد تم البيع بلا ريب . وان رفض فهل يبطل البيع من الاساس ، بحيث لا يحق للنائع ان يطالب المتعاقد بشيء ، او ان له الحق ان يلزمه بتسليم الثمن واستلام المثلث ؟ .

تقل العلامة في التذكرة ان فقهاء المذهب اوجوا الأخذ بظاهر العقد ، وان المسؤول هو المشتري الذي أجرى العقد ، مع النائع . وايضاً نسب الشيخ الانصاري هذا القول الى جماعة من المحققين ، وهو الحق ، لأن قصد الشراء للغير لا اثر له اذا لم يعبر عنه بقول او فعل ، بل يلحق قصد الغير ، ويقع العقد للمتعاقد بالذات ، لأن اثر العقد يحصر بالمتعاقدين ، ولا يتصرف الى غيرهما الا مع القرينة .

وتقول على هذا يلزم ان يوجد العقد بلا قصد ، لأن من قصد له الشراء لم يرخص به ، ومن باشر العقد لم يقصد الشراء لنفسه ، مع العلم بأن العقود تتبع المقصود ؟ .

ونقول في الجواب ان ظاهر العقد يدل على ان المتعاقد قصد الشراء لنفسه ، وهو مأخوذ به الطاهر ، حتى يثبت العكس ، اما قوله : اي قصدت الشراء لريد فلا يلتصق اليه ما دام لم يعلم به أحد غيره . فهو اشبه بمن أقر بحق لغيره ، ثم ادعى عدم قصد الاقرار ، وبكلمة ان جميع الدوايع العسية التي لا يعلم بها الا صاحبها لا اثر لها اطلاقاً في جميع المعاملات .

من له الثمن فعليه الثمن :

فدما ان اثر العقد لا يتناول غير المتعاقدين الا مع القرينة . وها
مؤان . وهو هل يؤخذ بالقرينة اذا دلت على ان الثمن لشخص ،
والثمن على شخص آخر ، كما لو قال اشتريت هذا لزيد بدينار
دمي ، او قال اشتريت هذا لنفسي بدينار في دمة زيد ؟ .
قال الشيخ الانصاري « المائة تختص الى تأمن » . وعنى السيد
اليردي على ذلك بقوله « والانصاف ان الظلال في صورتين مقطوع
به من حيث كونها من الجمع بين المتعاقبين » . ومعنى قوله هذا
ان طبيعة العقد تستدعي ان يكون الثمن على من له الثمن ، هذا جعل
الثمن لشخص ، والثمن على غيره حصل التهاوت ولتأقص في كلام
واحد ، واصح لغوا لا اثر له .

النهى عن البيع :

اذا سى صاحب المال عن بيع ماله ، ومع ذلك لم يعا لقضولي بالهي ،
واجرى البيع ، فهل يقع صحيحاً ، بحيث اذا رضى المالك واحار بعد
العقد ، وأثر اثره . او يقع العقد باطلا . والاحارة لغوا ، لأنها بلا
موضوع ^٢

ذهب المشهور بتهادة الشيخ الانصاري الى ان النهى لا اثر له ،
وان العقد صحيح بعد بالاحارة . لأن الدليل الذي دل على صحة
معاملة مقصوي لم يعرف بين سق النهى وعدمه ، ومهما يكن ، فان
النهى شيء عارض يذهب اثره بمجرد حصول الرضا والاحارة

بيع الغاصب :

اذا افترض ان الغاصب باع بمس التي اعتصمها فاصداً لثيابة عن

مالكها كان ، والحال هذه مضموناً ببيع ، وينتد بالاحارة ، وهل
يكون ايضاً مضموناً اذا لم يقصد المالك اطلاقاً ، بل يقصد نفسه بالذات ،
حق كأنه هو المالك الحقيقي ؟ .

ذهب المشهور الى ان بيع العاصب من اقسام بيع المضمون ، فاذا
أحاره المالك انتقلت العين المضمونة الى المشتري ، وثمها ان المحبر
وقال البعض : كلا ، ان عقد لعاصب باطل من لاسس ، ولا نخدي
الاحارة شيئاً ، لانشاء موضوعها ، واستدل هذا البعض بأدلة
منها : قول الامام (ع) لا نبع ما ليس عندك . وقسوله
لا يبع الا في ملك

واجاب المشهور القائلون بالصحة ان هذا يبي وقوع البيع لعبر
مالك العين ، ولا يبي وقوعه لمالك لعين اذا رضى واحار ، كما هو
القرض .

و منها : ان العاصب انشأ البيع قاصداً به نفسه ، دون المالك ،
وبدیه ان المالك اذا أحسار فاعما يجير البيع لنفسه ، لا للعاصب ،
وعلى هذا يكون الذي أحاره المالك - وهو البيع لنفسه - غير مقصود ،
والمقصود - وهو البيع للعاصب - لم تتعلق به الاحارة

واجاب عنه القائلون بالصحة ان حقيقة البيع هي مبادلة مال بمال ،
كائناً من كان صاحب المال ، ففى تحقق قصد المادلة ثم العقد ، سواء
أُقصِد المالك الحقيقي ، او أُقصِد غيره ، او لم يُقصِد احد على الاطلاق ،
لأن هذا القصد ليس من حقيقة البيع ، ولا من شروطه في شيء ، وعلى
هذا فلا أثر لقصد العاصب تملك العين المضمونة ، ولا لتبريل نفسه مرلة
المالك ، واما الأثر لقصد المعاوضة والمادلة بين المدين ، والاحارة تنعس
بذلك القصد ، لا بما اراده العاصب ، وهدف اليه من المادلة ، وهذا
معنى قول اليد اليردي : ان حقيقة البيع ليس الا مبادلة مال بمال
من غير نظر الى انه لنفسه او لغيره ، وهذا المعنى موحود في بيع

العاصب ، وقصد أنه لنفسه حرج عن حمية البيع .
وليس من شك أن العاصب إذا سبط غيره بالبيع ، أو بغيره على
العين التي اعتصبها فإن مالكها تمام الحق أن يدعيها في يد من أحدها من
العاصب بأية وسيلة أراد ، ولكن العاصب في الحقيقة لا يقصد البيع نفسه ،
ولا لغيره ، ولا يهيم شيء إلا الحصول على المال بكل سبيل ، كما هو
شأن المصوص إلا أن المقصد اقترصوا بالعاصب أنه يقصد لبيع نفسه ،
ثم احدثوا بالتأويل واستخرج عن شيء لا وجود له ، ومنها يمكن . فإن
الكثير من مسائل الفقه افتراضية .

عقد المصولي وفق القاعدة :

سبق أن عرفنا المصولي ، واشترى إلى بعض ما حمي من أفراد
ومصديقه . وذكر الآن ما ذهب إليه المشهور من صحة معاملته ،
ومنها يشي الصعق في قول من قال بعدم صحتها .
وقبل أن نستعرض المصوص الخاصة بالمصولي ينبغي أن نحقق هل
القاعدة تستدعي صحة المعصنة بما هي بحيث تكون تصرف المصولي
صحيحاً في كل شيء ، وترتب الأثر عليه بمجرد الإحارة . سواء أكان
بيعاً ، أو هبة ، أو رواجاً ، أو طلاقاً ، وما إلى ذلك إلا ما خرج
بالدليل ، أو أن القاعدة تفنضي بطلان امصالة ، بحيث لا تجدي الإحارة
بعضاً إلا ما حرج باستدليل واستعير ثانٍ هل يمكن أن يصلح عقد
إنشائي صحيح من لا يملك حق التصرف ، حيث لا يحتاج العمل بموجبه
إلا إلى الإحارة ، أو أن هذا العقد لا يمكن صدوره إلا من ذلك .
أو المأذون ، كالولي والوصي والوكيل ؟ .

وعلى الأول ، وهو يمكن إنشاء العقد من غير مالك التصرف بحسب
أن يحكم بصحة المعاملات التي يجريها المصولي بشئ أنواعها إلا إذا ثبت

بأية ، أو رواية ، أو اجماع بطلان معاملته في مورد خاص . كالتق
والطلاق ، أما إذا كان العقد الإنشائي مختص بمالك التصرف فقط فيجب
الحكم بطلان معاملة المصولي إطلاقاً إلا إذا ثبت بالدليل صحتها في مورد
خاص ، كالبيع .

والحق ما ذهب إليه المشهور من أن عقد المصولي على وفق القاعدة ،
لأن العاقد عاقل بالغ ، والمحل قبل للتسليم والتملك ، أما حلو العقد
عن أدن المالك فلا يوجب نفي اسم العقد والبيع عنه ، أحل ، إن الرضا
شرط لنفاذ العقد لا لإنشائه .

جاء في المجلد الخامس من كتاب الخدائق . : أخرج الفقهاء لصحة
المصولي بأنه بيع صدر من أهله في محله فكان صحيحاً . أما أنه من
أهله فله صدوره من بالغ عاقل مختار ، ومن جمیع هذه الصفات كان أهلاً
للايفاعات ، وأما صدوره في محله فله وقوع على عين يصح تملكها ،
ويشتمل بها ، وتقبل النقل من النافع إلى آخر ، وأما الصحة فشئت
انقضاءي السالم عن المعارضة ، أما كون الشيء غير مملوك للعاقد فلا يمنع
من صحة العقد ، فإن المالك لو أدن قبل البيع لصح ، وكذلك بعده ،
لعدم الفرق بينهما .

وقد صاحب الخواصر : المسوب إلى علمائنا أن عقد المصولي
صحيح ، لاندراجه بعد الرضا بالبيع مثلاً ، والعقد ، والتجارة عن
تراص ، فيشمله ما دل على الصحة والبروم من الكتاب والسنة والاحكام
صرورة عدم توقف صدق اسمائها - أي أسماء البيع والعقد والتجارة -
على صدور اللفظ من غير المصولي ولا شيء في الأدلة ما يدل على
اعتبار سبق الرضا ، أو مقارنته .

وأذا كان عقد المصولي على وفق القواعد الكلية والأدلة العامة فلا
يحتاج القائل بصحته إلى دليل خاص ، ومع ذلك استدلل المشهور بأدلة
تذكر منها رواية عمروة البارقى لاشتهارها ، واستدلال الفقهاء بها منذ

عهد الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) الى اليوم .

روي ان النبي (ص) أعطى عروة التارقي ديناراً ، لبشري شاة ،
فاشترى به شتين ، ثم باع في الطريق احدهما بدينار ، ولما أتى النبي
(ص) واحمره قال له : بارك الله تعالى لك في صفقة بميلك .

ووجه الاستدلال ان النبي (ص) ادن لعروة شراء شاة ، ولم يأذن
له ببيع ما بشريه . فيكون بيعه الشاة ، والحال هذه ، فصولياً ، اما
شراء اثنتين بدينار فليس من الفصالة في شيء ، لأن الرغب شراء
شاة واحدة بدينار يدل بالمحوى وطريق أولى على الرضا بشراء
شتين به ، وعيه يكون العقد مقترناً بالرضا ، ويختص محل الشاهد في
الرواية ببيع اثاة بدينار ، فانه من اوضح امراء المصولي ، وتبريك
النبي (ص) لصفقة اجاره صريحة ، تكشف عن الرضا وللوصفة .

شروط المجيز :

المراد من المجيز في كلمات الفقهاء مالك التصرف الذي وقع العمل
فيها عنه . سواء أكان مالكا حقيقياً ، او ولياً ، او وصياً ، او وكيلأ ،
او حاكماً ، او عدول المسلمين الذين هم اولياء الحسة ، وليس من
شك ولا اختلاف في ان المجيز يجب ان تنوافر فيه حجب الاجارة جميع
الشروط المعثرة لانرام العقد واللوع والرشد ، والصحة في التصرفات
التي بشرط فيها اخبر من مرض الموت ، وهذه الحقيقة لا تحتاج الى
دليل . ولا يعقل ان تكون محلاً للاختلاف ، لأنها تحمل قياسها معها .
واختلف الفقهاء . هل يجب ايضاً ان يكون المجيز اهلاً لانرام العقد
حين انشاء وصدوره من المصولي . تماماً كما يجب ان يكون حين
الاحارة . او يكفي ان يكون تام الاهلية حين الاحارة فقط ، اما حين
انشاء العقد فلا بشرط ذلك ونظهر النتيجة فيما اذا باع المصولي مال

المجنون ، او الصغير ، او السفيه ، او مات المالك قبل ان يحيز البيع او يرقصه .. فعلى الأول يقع عقد الفصولي بعموم اذا كان المجبر على وصف من هذه الاوصاف حين انشاء العقد ، ولا تخذي اجارة الصبي شيئاً بعد بلوغه ، والمجنون بعد افاقته ، والسفيه بعد رشده ، ولوارث بعد موت مورثه ، وعلى الثاني يصح العقد والاحارة بعد روال المانع ، وترتب على العقد جميع آثاره الشرعية .

وللعقهاء في ذلك قولان اقواهما الاكتفاء بتوافر الشروط حين الاجارة ، سواء توافرت ايضاً حين انشاء العقد ، او لم تتوافر ، لأن الدليل اندي دل على صحة عقد الفصولي مطلق وغير مقيد بوجود مجبر كامل الاهلية ، هذا ، الى ان العمرة في ترتيب الآثار بالاحارة ، وسبق ان المجبر لا بد ان يكون اهلاً لابرام والالتزام في حين الاجارة وعلى هذا اذا وقع العقد فصالة عن المجنون والصغير يصح ويتوقف القاد على اجارة الولي ، او اجارتهما بعد العقل والنوع ، قد الشبح الاصمهاقي في حاشية المكاسب : ان العقد صادر من العاقل والبالغ ، ولكن صادف صلوره حال صغر المالك ، او حووه ، وهذه المصادفة لا تمنع العقد بما هو عقد من الصحة ما دام صادراً عن عاقل بالغ ، ثم ذكر العقهاء ههنا مسائل ، منها :

بيع الراهن :

١ - ان يبيع الراهن العين التي رهها ، ثم يملك الرهن من المرتهن ، وقد أفتوا بصحة البيع ، ونقاده بلا اجازة ، لأن الاجارة انما تعتبر اذا كان المانع من القاد عدم التعبر عن الرضا وطيب النفس ، والمفروض ان الراهن عثر عن رضاه بانشاء العقد ، فيحصر المانع - اذن - بوجود الرهن . وتعلق حتى المرتهن بالعين المرهونة ، فاذا ملك الرهن ران المانع ، ونعمد انعمد ، وبالايجاز ان تصرفات الراهن في عين المرهونة تكون

صحيحة وباعده اذا اعقها فك الرهن . بحيث لم يبق للمرتين أية سلطة على العين .

بيع السفيه :

٢ - ان بيع السفيه بعض ما يملك فلا ادن الولي . ثم يروى السفيه ، ويرفع الحجر . وقد افترقوا بصحة البيع . ولكن مع الاحارة من نفس المالك الذي أحرق العقد بعد ان صار رشيداً . والفرق بين عقد الراهن الذي لا يحتاج الى حافة . وبين عقد السفيه الذي يحتاج اليها ان المانع من الأخذ بعقد السفيه هو عدم الاحارة . اذ لا يعتد برصاه اطلاقاً . بل يعتد بعقد . حتى ولو كان له كرهاً . بخلاف عقد الراهن فان المانع من الأخذ به وجود الرهن . اما رصاه فلا بد منه . وله كمال الأثر في نفاذ العقد ، وترتب احكامه عليه .

من باع شيئاً لم ملكه :

٣ - ان بيع من غير ، ثم يملكه بأرث او شراء . فيصح البيع ، ولكن يتوقف عن احارته بعد تملكه مبيعاً المبيعة . اما الصحة فلأن الدليل على ذلك عن صحة عقد المصون غير مقيد باتحاد المالك ولا بتعدد . واما الاحتياج الى لاحارة فلا يمنع لم يكن هلاً لارام العقد حين انشائه .

الاعتقاد والواقع :

٤ - ان يبيع لعين معتقداً انه لا يملك التصرف بها ، فينبئ العكس .

كالولي يبيع مال الطفل أو المجهول أو المسعبد ، وهو جاهل بالولاية ،
 أو الوكيل يبيع العبد عن الموكل باسم الوكالة ، أو الأس يبيع مال أبيه
 بظن أنه حي ، فتبين أنه ميت ، ويصح البيع ، ويبرم في الجميع دون
 الاحتياج إلى الإحارة ، لأن صحة العقد ولزومه لا تدفع من أمرين :
 انفصاله إلى معناه ، وإرضاءه من أمثاله ، والأول شرط للصحة ،
 والثاني للزوم . وكلاهما منحقق في الجميع . هذا . أتى أن الاعتقاد
 بعدم أمثاله أو التزايده أو الوكالة لا يغير الواقع عن واقعه ، ولا
 يخرج الأدلة المطلقة عن أمثاله . فسلطة مالك وولي ووكيل تبقى
 على ما هي ، وتنطق عليها أدلة السلطة . حتى مع الجهول عنها ، أو
 اعتقاد عدمها ، ونقدم أن قصد من يبيع أو يشترى أحدي عن
 حقيقة العقد .

المعاز :

سبق أن المحير — وهو مالك لصرف — لا يشترط أن يكون تام
 الأهلية حين إنشاء العقد ، وصدوره من المصولي ، وإنما يشترط أن
 يكون أملاً لأمر العقد حين الإحارة فقط ، ولأن تكلم عن عمل
 الإحارة ، وهو العقد الذي تمت به ومبته أن الإحارة ليست حراً
 من العقد ، ولا شرطاً لإنشائه ، وإنما هي شرط لتأثيره ، ويلغظ آخر
 أن الشروط على نوعين ، منها شرط لصحة العقد ، ومنها شرط للزوم
 العقد ، والعمل بمسلماته ، والإحارة شرط للزوم لا للصحة .
 والشروط التي يجب توافرها في عقد المصولي لدى تعلق به الإحارة ،
 والذي عبرنا عنه بالمحار هي نفس الشروط التي يجب توافرها في صحة
 عقد الأصيل من تطابق الإيجاب والقبول على شيء واحد ، وصراحتها
 في التعبير عن الإرادة ، ومن أهلية المتعاقدين بالعقل والبلوغ والرشد ، ومن

قابلية العوض لتتميمه ، وعلم المتعاقدين بها ، وما الى ذلك ما عدا
رضا المالك احسن ، هناك شروط لا تتصل باشاء العقد بما هو عقد ،
بل تأتي في مرتبة متأخرة عنه ، وذلك مثل القدرة الفعلية على تسليم
المبيع ، فانها ليست شرطاً في اشاء العقد . ولا في صحة الاحارة ،
هو باع ريد مثلاً طناً من الحنطة في دمة ريد . على ان يكون
القصر بعد ثلاثة اشهر بصبح اسبوع ، وبعد اداء اجر ريد ، حتى مع
المعسر عن التسليم عند الاحارة ، حيث يكفي بوجود لقدرة حين القصر ،
اي ان الشرط امكان التسليم في حينه .

الاجازة وامكامها

معناها

بعد ان تكلم عن المعبر والمعار تنكم الآن عن الاجازة ، وهي
 تعبر عن الرصد بعد المصولي وامصائه بقول او كناية او فعل ، فلا
 بعد درصا ، الوهمي ما لم يعبر عنه . قال صاحب الخواصر : اما الاجازة
 فمن هي ، فلا يكفي فيها السكوت مع العلم فصلاً عن اهل ، بل ولا
 مع حضور بعد عنان ، واكثر اهل العلم ، اما الاكتفاء من البكر
 بالسكوت في اروج هندرية ، اي ان سكوت البكر بعد اجازة منها
 بعد . عند العرف . لان الخيرة يجمعها من النطق .

وبدئة ان يكون اوضح اساليب التعبير عن قصد وافصالها ، والكتابة
 اسلوب من اساليب المسعة عرفاً . وكذلك **تعمل** . كقصي لثمن
 والتصرف فيه ، ونحو ذلك .

الاجازة واللمظة

ول الشيخ الانصاري : الاجازة من آثار سلطنة المانت على ماله ..

فقولنا له ان يجير مثل قولنا له ان يبيع ، كلاهما راجع الى ان له ان ينصرف ، ولو مات المالك لم يورث الاجارة ، واما يورث المال الذي عقد عليه المصولي . فله ان يجير بناء على حوار معايرة المجير والمالك حين العقد .

وقال السيد البردي معلقاً على ذلك : يعني ان حوار الاجارة ليس من الحقوق حتى يورث بل هو من الاحكام الشرعية ، فلا يتعلق به الارث ، لان الحكم لا يورث - ثم قال - ان معنى كل من الحق والحكم معلوم . ولكن تشخيص امراهما وتفسير موادهما في غاية الاشكال ، ولد حكمي عن بعض الفقهاء ان ذلك يجيره اليه بدوقه . وليس به معيار كلي .

شروط تأثير الاجارة .

اذا تخففت الاجازة بشروطها المطلوبة احد انعقد آثاره . تماماً كما لو صدر عن الاصل . وهذه الشروط . منها متفق عليه بين الفقهاء ، ومنها يختلف فيه ، وفيما يلي التصيل :

١ - ائمت كلمة فقهاء المذهب على ان الاجارة لا تصنع الا من هو اهل لابرام العقد . وتقدمت الاشارة الى ذلك

٢ - اتفقوا بقاءً على انه يعتبر في تأثير الاجارة عم المجير بركبي العقد معصلاً . تماماً كما يشترط عم المتعاقدين بهما ، وبكلمة ان حكم الاجازة هو حكم البيع ابتداء .

٣ - اتفقوا على ان الاجارة يجب ان تكون موافقة للعقد المحار في المثلن والثمن ، لانهما ركبا العقد ، فاذا باع المصولي دار يريد فلا معنى

لاحقة بيع المشتد ، واداء باع بألف فلا معنى لاحقة البيع بألفين ،
أما اذا باع المصولي دار ريد وبستانه معاً بألفين فاجار ريد بيع الدار
فقط بألف قال الشيخ الانصاري : والاقوى الخوار ، والمشتري خيار
تبعيض الصفقة بأنني الكلام عن هذا الخيار في ما به ان شاء الله - ومثله
ايضاً اذا باع لزيد وعمرو ، فاجار بيع احدهم دون الآخر .

ولو باع المصولي بشرط ، فاجار المالك لبيع محمداً عن الشرط بشرط
فان كان الشرط قيداً للمبيع ومن ضمنه ، كما لو دعه ثوباً بشرط ان
يكون من صنع اوس . واجار المالك لبيع دون هذا الشرط . ان كان
كذلك سقطت الاحارة ، لان المبيع شيء . ونعقت الاحارة بشيء آخر .
وخيار البعض هنا غير ممكن ، لوحدة الموضوع ، وان لم يكن بشرط
قيداً للمبيع بل كان خارجاً عنه ، كما لو باع المصولي هذا الثوب
بشرط ان يخطه المالك ، فاجار المالك لبيع دون حياطة .. ان كان كذلك
صح البيع والاحارة . وقسط المثلث . وثبت للمشتري خيار
التبعيض . لتعدد الموضوع . ويعبر بمعه على هذا نوع منه الترام في
صن الترام . كما يعرفون عنه ايضاً بتعدد المطلوب .

١ احتلوا حل شرط في تأثير لاحاره ان لا يسما الرد من
المالك . ثبت اذا رد ، ثم اجار يقع لاحاره بغيره .

ذهب لشيخ الانصاري ان وجوب هذا شرط ، لان الرد في بخره
إبطال للعقد . واسطل لا يصل الاحاره . وادعى صاحب : بطلان العقبة ،
الاجماع على ذلك .

وقال جماعة من الفقهاء . منهم السيد البردي ، والشيخ الاصمغاني
في حاشيتهما على المكاسب ، واسيد حكيه في سح العقامة ، قالوا
ان الرد من المالك لا يبطل عقد المصولي ، ولا ينفع من الاحارة وتأثيرها .
وذلك ان الذي يبطل العقد هو عدول الموح عن إيجاه قبل قبول

القابل ، اما القابل فله ان يرد ، ثم يقل بعد الرد ، ما دام الاحتياج قائماً ، و اذا صح هذا بالقياس الى القابل صح نالسة الى المحيز بطريق اولى

واستدلوا بما رواه محمد بن قيس عن الامام الباقر (ع) ان امير المؤمنين عليا (ع) قصى في وليدة ناعها من سيدها ، وابوه عائب ، فاستولف الذي اشتراها ، فوئدت منه ، ولما جاء سيدها الاول خاصم الذي الى امير المؤمنين ، وقال وليدتي ناعها اي بغير ادبي ، فقال الامام (ع) . احكم ان ياخذ الاول وليدته وابيها ، فاشده الذي ، فقال له الامام (ع) . جد اسم الذي باعك اوليدة . حتى يمد اليك لك . فلما رآه ابوه قال ارسل ابني قال . لا والله لا ارسل است . حتى ترسل ابني . فلما رأى ذلك اثار الع

وقد اعترف الشيخ الانصاري بصحة هذه الرواية . وظهرها بصحة الاحارة بعد السبع . ولكنه قال ان هذا اظهر مطروح . او مؤله ولم ار وجهاً لطرح او لتأويل الا قيام الاحتياج على ان الاحارة لا اثر لها ما بعد الرد ، وهو غير قائم . ولا موجود . وعلى افتراض وجوده فليس حجة . لان الاحتياج عند الامامية ان يكون حجة معه اذا كشف يقينا عن رأي المعصوم . ومعنى هذا انه اذا احتمل ان المحقق استدلوا الى آية او رواية . و دعدة بسقط احتياجهم عن الاعتدال بداهة ان يعلم بانكشف عن رأي المعصوم لا يجمع مع احتمال العكس ، ونحن نعلم ان محتمل ان لم نعم ان المحقق استدلوا في حكمهم بعدم صحة لاحارة ان اطلق ان عقد التصوي بطل مع الرد . وكلمة . ان مجرد الشك في ان الاحتياج يكشف عن رأي المعصوم بسقطه من الاساس ، وبعمل وجوده وعدمه سواء . ومن هذا ينشأ الاحتياج عند الشيعة الامامية من مورد . اللهم الا اذا بلغ الحكم المجمع عنه من الداهية حد الضرورة الدسية ، كوجوب الصوم والصلوة . ومعنى لا حاجة اليه . ولا الى غيره

من الأدلة ، لأن الدليل تقتصر اليه الطريقات لا الدينيات .

٥ - هل يجب على من له حق الإحارة ان يجبر او يرد فوراً ، ولا يجبر له التأخير اذا علم بمقد الفصولي ٤ . ثم اذا ما حصل ، ولم يجبر او يرد ، حتى تصدر الاصيل الذي احرى العقد مع الفصولي فما هو الحكم ٤ .

الجواب :

لا دليل على وجوب انقور وسرعة الماددة ان الاحارة او الرد ، بل الدليل الموجود يدل على العكس ، فان الطاهر من روية محمد بن قيس المتقدمة ان الاحارة جاءت بعد الخصومة والمرافعة ، بل لا دليل على وجوب الاحارة او الرد من الاساس ، لان عقد الفصولي لا يوجب حقاً للاصيل على المالك ، ولا يلزمه شيء - يرد بالاصيل الطرف الذي احرى العقد مع الفصولي بل له العدول عن العقد قبل ان يجبر المالك ، كما قال السيد البردي . ولشيخ الاصمعي ، وعن افتراض لزوم العقد على الاصيل ، كما يظهر من عبارة الشيخ الانصاري ، فان له حق الخيار في الفسخ دعماً بصر .

القبض واجازة العقد :

ليس من شك ان احارة العقد شيء ، والادب يقبض الثمن او الثمن شيء آخر ، فادب مع الفصولي مال الغير ، واجاز المالك ، فان هذه الاحارة لا تستدعي الادب للفصولي يقبض الثمن ، بل يحتاج القبض الى ادب مستعمل عن الاحارة ولو دفع المشتري الثمن للفصولي نفى دمه مشعولة ، ويكون هو مسئولاً عنه امام المالك . وكذا لو اشترى الفصولي لغيره ، واحذر من له الشراء ، فانه لا يجبر للتابع ان يسلم المبيع للفصولي

الا بادن المحير ، وبالأجمال ان احارة العقد لا تدل على الادن بالقض
من قريب ولا بعيد .

هل الاجازة كاشفة او ناقلة ؟

سبق ان محل الاحارة هو العقد ، وان العقد معها تشمه جميع آثاره
ومستلزماته باجماع القائلين بصحة عقد المصولي . واحتنفوا في رسم هذه
الآثار ومداً حدودها واسادها ان العقد . هل تترتب عليه . ونسب اليه
من حين انشائه وحدوده من المصولي . بحيث تكون الاحارة اللاحقة
تماماً كالموكالة السابقة . ونسب الاحارة في هذه الحد كاشفة ، لانها
تكشف عن ملك سابق الثبوت والنقض ، او ان الاحارة نافذة للملك من
حينها لا من حين العقد ، تماماً كما لو جرى العقد في طرفها ؟ .

ذهب المشهور الى ان الاجازة كاشفة لا ناقلة ، وقال جماعة منهم
السيد الميردي : بل هي ناقلة لا كاشفة .

ولا بأس بالاشارة الى معاني الكشف . كما جاءت في كتاب المكاسب
وحواشيه .. المعنى الاول ان الاجازة تكشف عن ان العقد لم يحرر كان
سبباً تاماً لترتب الآثار عليه . الثاني . الكشف التقديري ، اي ان الاحارة
تكشف ان ادلك لو علم بعقد المصولي لرسمي به دلوله هذه مقدرة
للعقد من وجوده . الثالث . الكشف الاعتلاسي . عن حد تعبيرهم ،
ومفروده بان الاحارة تكشف عن ان العقد تحول وعبر مؤثراً من الاول .
الرابع : الكشف الحكمي او التبريلي بمعنى ان الاحارة تكشف عن وجود
الملك حين العقد حكماً او تبريلاً لا حقيقة وواقعاً . فانك الحقيقي يحدث
عد الاحاره . ولكن آثاره تحدث عند العقد بالنظر الى وجوده آنذاك
حكماً . الخامس . ان تكون الاجارة شرطاً متأخراً يؤثر فيها قبله . اما

نوع هذا التأثير فهو الالتزام بآثار العقد منذ صدوره . وقال السيد
ابريدي . « وهذا ظاهر المشهور ، واختاره في الجواهر صريحاً » .
أما الدليل على الكشف فهو ان احارة العقد ليس معناها احارة اللفظ
مجرداً عن آثاره ، والا لم يحب الوفاء بالعقد ، لأن ما لا اثر له لا وفاء
له ، وعقد الفصولي له آثاره ، ولكن لا يحب الوفاء به لعدم ارضاء
فدائمه . المسالك واحد يصح لازمة له من حين صدوره ، فيكون
الرضا شرطاً متأخراً ، وتأخره لا يضر اصلاً ، لأن امتناع تأخر شرط
عن المشروط ، والعنة عن الممول . اما هو في الاشياء الطبيعية . والعلل
الحقيقية ، اما في الاعتبارات الشرعية والعرفية فلا مانع من ذلك وتتميم
آخر « ان معنى الاحارة هو الرضا بمضمون العقد ، وليس بمضمونه
الا انشاء نقل العوضين من حينه » .

الثمرة بين الكشف والنقل :

ذكر الفقهاء ثمرات للفرق بين النقل . وبين الكشف بالمعنى الذي
ذهب اليه المشهور « منها :

١ - ان البناء المفصل لكل من المثلث والنفس ، والحاصل بين العقد
والاحارة يكون للمستقل اليه دون المستقل عنه ، على القول بالكشف ،
وبالعكس على القول بالنقل . احل . هالك آثار ثمرت على نوع خاص
من الملك . كما لو كان المشتري قد بذر اية اذا ملك هذه العبي يعمل
كذلك فان المير يصرف الى غير ما ملكه بالعقد الفصولي قبل الاحارة ،
وكذا لظن الى المرأة المفقود عنها نصانه فانه اثر لعبر العقد الفصولي ،
حتى ولو حصل العلم بان الاجازة منفع حتماً .

٢ - على القول بالكشف . محور للطرف الاصيل الذي انتقلت اليه

العين ان يتصرف بها اذا علم بان الاحارة مستفح حتماً ، وان كان على شك منها فيصح من التصرف بها ، لان الاصل عدم وقوع الاحارة ، اما على القول بالنقل فلا يجوز له التصرف بالعين اطلاقاً . حتى مع العلم بان المالك مبيحيز .

٣ - على الكشف لا يجوز للاصيل الذي احرى العقد مع المصولي ان يفسح العقد ، ويعدل عنه قبل الاحارة ، وعلى العمل يجوز له ذلك :-

٤ - لو عقد المصولي زواج امرأة على رجل حرمت على هذا الرجل الاحت بالمعقود عليها على القول بالكشف ، لتوثق المصاهرة من طرفه ، ولا تحرم على القول بالنقل . ويكون عقد الرجل على الاحت عدولاً من عقده الذي اجراه مع المصولي .

٥ - لو مات الاصيل الذي احرى العقد مع المصولي قبل الاحارة تستقل العين التي احرى عليها العقد ان الورثة باحارة المالك . على القول بالكشف ، وبسطل العقد على القول بالنقل ، ولا يفتى للاجارة من موضوع .

٦ - اذا تعلقت الزكاة بالعين في ارض المتحلل بين العقد والاحارة فيجب اخراجها على من انتقلت اليه . على القول بالكشف ، وعلى من انتقلت عنه ، على النقل .

٧ - اذا حدث عيب بالعين في الفترة بين العقد والاحارة فلا يشت خيار الرد بالعيب لمن اتصلت اليه . ان قلنا بالكشف . لان العيب حدث في ملكه . ويشت له الخيار . ان قلنا بالنقل . لانه حدث في ملك من اتصلت عنه .

٨ - تحبس الايام الثلاثة في خيار الجسود من حين العقد ، على الكشف ، ومن حين الاجازة على النقل .

- ٩ - اذا كانت عبي شراكة بين ريد وعمرو ، وباع المصولي سهم ريد ، ثم باع عمرو سهمه لآخر ، ثم ابحار ريد بيع المصولي تكون الشفعة حقاً لمن اشترى من المصولي ، على الكشف ، ولريد على النقل .
- ١٠ - اذا اشترى الاصيل عينا من المصولي ، ثم باعها قبل الاجارة من آخر يصح هذا البيع على الكشف ، لانه ، والحال هذه ، بيع في ملك ، ولا يصح على النقل ، لانه بيع في غير ملك .

الرد وامكانه

معنى الرد :

الرد هو التصر عن عدم ابرص العقد امصولي . على عكس الاحارة
تماماً ، وليس حكوت وتردد شتي . ها وهالك . وسببة ان الرد يعتبر
فيه ما يعتبر في محير ، لان كل من له الاحارة له الرد ، وبالعكس ،
كما يعتبر ان يكون العقد فعلاً للتأثير . والا كان اشبه بالدولود ميتاً
ويتحقق الرد بكل ما دل عليه من هول او كثانة او فعل . وقد
اطال الشيخ الامصري الكلام في الفعل وتصرف الحادث بعد عقد
المصولي ، وقيل لاحارة . وقسمه الى تصرف ماف لتأثير العقد ،
حيث لا يبقى معه موضوع للاحارة ولا للرد ، وتصرف غير ماف
للتأثير ، بل يمكن معه الاحارة والرد . وفيما يلي التلخيص والعرص :

التصرف الثاني :

اذا باع المصولي شاة لغيره - مثلاً - فذهبها المالك وأكلها ، او
تلفت بأفة سماوية قبل الاجارة . اذا كان كذلك ، ذهب العقد بذهاب

موضوعه ، لان الاحارة والرد انما يردان على شيء موجود ، اما المعلوم فلا يعقل رده ولا احارته ، سواء اقلنا بالكشف او النقل ، ومثله تماماً من حيث الحكم لو تقبها المالك عن منكه ببيع او هبة عند الشيع الا بصاري . والشيع النائي ، والسيد الحكيم ، لان المالك ، والحل هذه ، يصير احياً عن المعنى المباحة . ولا تنحل الاجارة من المالك الى من اشترى من الفصولي ، لان هذا التصرف يطل العقد طلاقاً مطلقاً ، فلا يبقى محل للاحارة او الرد . قال الشيخ الاصفاري . وكذا يحصل الرد بكل فعل مخرج له عن منكه بالفعل او الائلاف . وشبهها^١ كاعتق واسع واهنة والترويع ، ونحو ذلك ، والوجه ان نصرته بعد فرص صحته معوت لمحل الاجارة لفرص خروجه عن ملكه .

التصرف غير المزيل للملك :

اذا تصرف المالك قبل الاحارة تصرفاً غير مزيل للملك ، كما لو رهن . او آخر ، او عرص للبيع المعنى التي باعها الفصولي ، فهل يكون هذا التصرف مانعاً للعقد ، ومطللاً له ، بحيث لا تصح معه الاحارة ، ولا يكون للرد من معنى ، لانه من باب رد المردود . وابطال السائل^٢.

الجواب :

ان المعيار الكلي لمحل الاجارة والرد هو ان كل مورد يصح فيه البيع يكون محلاً للاحارة والرد . وكل مورد لا يصح فيه لا يكون محلاً لها . والمعنى المرهونة لا يصح بيعها ، لان المبيع يجب ان يكون ملكاً

١ - شبه الفعل والائلاف هو الترويع ، كما لو روج الفصولي امرأة من رجل ، مردجت هي نفسها من آخر .

طناً ، كما يأتي في شروط البيع ، وعليه يكون الرهن مطلقاً لعقد
المضولي ، تماماً كالبيع .

أما لو أحر المالك العين فان الاحارة لا تطل عقد المضولي ، بل
يبقى محلاً للاحارة والرد . لأن الأبحار لا يخرج العين عن ملك صاحبها ،
كما هو شأن البيع ، ولا يجعل الملك مقبداً ، كما هي الحال في الرهن .
فإذا أحر المالك العين ، ثم احتاز عقد المضولي صحت الاحارة ، وتم
البيع . وللمشتري الحق في ان يحصي الاجر لحسابه ، او يفسحه ، لأن
احارة العقد قد كشفت ان الاحارة وقعت في ملكه فصالة عنه .

أما اذا عرض المالك العين للبيع قبل الاحارة او الرد بالقول الصريح
فيطر فان كان المالك عالماً بعقد المضولي ومنهياً له حين العرض كان
ذلك ردّاً للعقد . والا فلا اثر للعرض اطلاقاً . لانه بلا الصات لا يعبر
عن الرد .

المالك والمشتري :

المضولي معلوم . وهو الذي يتدخل في شئون الغير تطفلاً ، والمراد
منه هذا من باع مال غيره بلا إذن ، والمشتري هو الطرف الذي اشترى
العين منه . ولذلك هو صاحبها . فإذا رد المالك العقد أصبح وجوده
كعدمه . وبطلت جميع تصرفات المتعربة عنه . فان كان المشتري قص
المبيع بعقد المضولي وحب عليه اعادته بجميع فوائد ومساغفه ، وإن لم
يعمل فلذلك انشأه منه . وتبرعه جميع ما استوفاه من المبيع . لأن
المعروض بقائه عين على ملك مالكها الاور . وقد مثل الامام الصادق (ع)
عن رجل اشترى جارياً من اسوق . فاولدها . ثم بجى مستحق الجارية
- اي صاحبها - فقال الامام (ع) يأخذ الجارية المستحق . ويدفع
اليه المتاع - اي المشتري - قيمة الولد . ويرجع على من باعه شتم

الجارية ، وقيمة الولد التي اخذت منه .

المشتري والمضولي :

اذا رجع المالك على اشترى ، واسترد العين منه ، ان كانت قائمة ، او عوصها ان كانت هالكة ، فهل للمشتري الحق في الرجوع على المضولي بما دفعه له من الثمن ؟ وعلى اقتراح ان له ذلك ، فهل يرجع اليه ايضاً بما دفع واتفق زيادة عن الثمن ؟

المطالبة بالثمن فقط :

اما السؤال الأول ، وهو : هل يرجع المشتري على المضولي بالثمن فقط ، فالجواب عنه يستدعي التفصيل على الوجه التالي :

١ - ان يكون المشتري جاهلاً بان النائع مضولي ، والحكم فيه ان للمشتري الحق في ان يسترد الثمن الذي دفعه للنائع ، ان كانت عينه قائمة ، وان يأخذ عوصها من المثل او القيمة ، ان كانت هالكة ، لأن بطلان العقد يستدعي بقاء كل من الثمن والمئس على ملك صاحبه ، وقد وصح المضولي بده على الثمن ، فتشمله قاعدة : على اليد ما اخذت ، حتى تؤدي .

٢ - ان يشتري من المضولي ، وهو عالم بحقيقته ، وقد ذهب المشهور الى ان المشتري في هذه الحال لا يحق له الرجوع على المضولي بشيء ، سواء أكان الثمن ناقياً ، ام هائكاً ، لأن المشتري هو الذي اصاع حقه ، وامسقط احرام ماله بدفعه دون مقابل . لعدم ان العين التي نلها من مضولي هي ملك لغيره ، فيكون ، وان كان هذه ، كمن

سلم ماله للمحزون ، وهو عالم بحبونه . ولا تتأني ها قاعدة : على اليد ما حدث ، حتى تؤدي . لأن مصولي تسم الشمس واحده مادن المشتري ، فتكون يده غير ضامنة .

والحق ان للمشتري الرجوع بالشمس على مانع مصولي ، ان كانت عيه رقية . وبموصها . ان كانت نائمة . حتى ولو كان عالماً بحقيقة النع ، إذ المفروض ان العقد قد بطل برز ادلك . ومعنى بطلانه ان كلاً من الموصين قد يعني بعد العقد عن ملك صاحبه . تماماً كما كان قبل العقد . ومن هنا جاز للثالث الرجوع على المشتري . فيسعي ايضاً ان يعود للمشتري الرجوع على المصولي وكلمة انه بعد ان بطل العقد جاز لكل من ذلك والمشتري ان يطالب من استولى على ماله هذا ، الى انه لو قد ان لمشتري لا يعود له الرجوع على مانع ، مع عسسه لضعفته لمعظم عسسه . يعود ايضاً ان الشمس اندي فصفه المصولي من انشئ صبح منكاً خلافاً له . بصرف به كذب يشاء . ولا احسب ان فعبها وحده يعود بذلك . مع علمه ان المصولي قد ستم بعين التي باعها للمشتري دون اذن المالك بصبح غاصباً .

اما يقول ان المشتري اقدم على تلاف ماله بلا عوض فلا يسي على مانع . بل دفعه للمانع بمقد المعوضة . تماماً كي هي الحد في اسع الصحيح . فكأن المشتري قد انشط عن المانع شرعاً صمياً بل يرجع عليه بالشمس د احد الميعين صاحبها . فان سيد يردي المفروض ان مشتري انما يدفع الشمس عوضاً عن هذا اقل ، لا عن رفع يد المانع عنه . فليس من قصه لمشتري لاستعادة . بل فعملة الخفية . وكذلك المانع ، فلا يكون هناك حرمة ماله عرفاً . وتوسط المانع عليه معافاً . ويتفق السيد الحكم في بيع فففة مع سيد اليردي ، واستدلا بقاعدة من وضع يده على من غيره بمقد باطل فعليه الصبر اما شرح الانصاري بعد التردد والاحتمالات والاشكالات على عادته قول . وسيد المشهور

في مسائل لا يجوز من عموم .. وصرح بمصهم ببيان المرتشي مع تلف
الرشوة التي هي من قبيل الثمن فيما نحن فيه ، اي اذا كان المرتشي
مستولاً عن الرشوة التي اكلها ، مع العلم بان الراشي قد دفع الرشوة
لغير المستحق فكذلك يكون البائع مستولاً عن الثمن ، وان دفعه لغير
المستحق

وصورة القول ان بعبارة في رجوع المشتري بالثمن على البائع هو
وضع يده عليه بعقد باطل

المطالبة بأكثر من الثمن :

اما السؤال الثاني وهو : هل للمشتري الرجوع على البائع عما
رد عن الثمن ، فبسمي يتوصلح . ابراره بهذه الصورة .
تقدم ان المشتري يرجع على البائع بالثمن الذي دفعه له ، سواء
اكان جاهلاً بحقيقته او عالماً ، خلافاً للمشهور الذين حصروا حوار الرجوع
بصورة الجهل فقط وهذا واضح اذا كان البائع الذي دفعه المشتري
للهالك بمقدار الثمن المسمى بعقد بيع المصولي ، اما اذا دفع المشتري للهالك
اكثر مما كان قد اعطاه للمصولي ثمناً للمبيع فهل يرجع المشتري ايضاً
على البائع المصولي بالزيادة بعد ان يترد الثمن منه ؟ وقد فصل الشيخ
الانصاري في الجواب على الوجه التالي :

١ - ان تكون الزيادة ناشئة من زيادة قيمة العين على الثمن المسمى
الذي دفعه للبائع ، وصورة ان يشتري زيد فرس عمره من المصولي
عشره دراهم ، ثم تهلك الفرس في يد المشتري ، ولا يجبر المالك هذا
بيع ، فثبت ان يرجع على المشتري قيمة الفرس ، لا بالمسمى ، فاذا
افترض ان قيمتها عسرون درهماً فعلى المشتري ان يدفعها كاملة للمالك ،

ولكن هل للمشتري ان يرجع بالعشرين على النافع - بعد ان يأخذ منه الثمن الذي كان قد دفعه له - او يرجع عليه بما راد على مقدار الثمن ؟ .

والجواب . لا ينحق للمشتري ان يرجع بالعشرين كاملة على النافع ، وانما يرجع عليه بما راد على الثمن المسمى ، اما ما يقابل الثمن ، وهو العشرة فلا يرجع بها على النافع ، لأن المشتري اقدم على دفعها حتى على تقدير هلاك العرس . تماماً كما لو اشتراها من المالك نفسه ، فالتعريف - اذن لم يشقق بالنسبة الى العشرة المقابلة للثمن ، اما الرائد عنه فلم يقدم عليه ، فيكون النافع ، والحال هذه ، هو العار انصار ، وعليه ان يتحمل مسئولية الضرر والتعريف .

وريادة في التوضيح يشير الى ان كلام الشيخ الانصاري لا يتناول العشرة التي دفعها المشتري لنافع ثمناً للعرس ، والا لزم ان يدفع المشتري الثمن مرتين . مرة للنافع ، والاخرى للمشتري .. ان الثمن المسمى يرجع الى المشتري بلا بحث ، وانما ذكرناه لفظ المسمى ، لبيان ان ما يقابله لا يرجع به المشتري على النافع ، بل يرجع بما يزيد عن المقابل للثمن ، وتكون النتيجة ان المشتري اذا دفع عشرين بدلاً عن العرس يحسر عشرة فقط ، وهي التي لم يفردها بها النافع . ويحسر النافع عشرة ، لأنه غرر بالمشتري بها زيادة عن الثمن .

٢ - ان يدفع المشتري للمالك عوض النافع التي استوفاه من العين التي اشتراها من النافع ، قال الشيخ الانصاري ، وجماحة من الكفار . ان للمشتري ان يرجع على النافع بما دفعه للمالك ، لقاعدة المفروق يرجع على من غره .

٣ - ان ينفع المشتري على العين التي تسلمها من النافع ، كعلف العرس ، وقد اجمعت كلمة الفقهاء على ان له الرجوع بها على النافع ، لقاعدة العرر ايضاً .

ونسأل ان حق المالك يتعلق بالعين لا بالدمة ، ما دامت العين قائمة ، وهذا هلكت تعلق حقه بالدمة لا بالعين . وبذلك ان اعطاء الحق للمالك بالرجوع على من وحدت العين في يده يستدعي ان حقه متعلق بالعين لا بالدمة ، وان اعطاء الحق له بالرجوع على غير من هي في يده من العاصيين يستدعي ان تكون العين تامة ، وان حقه متعلق بالدمة لا بالعين ، وهذا هو التساوي بينه بالاصافة الى انه جمع بين العوض والمعرض عنه .

والجواب فرق بين الضمان في المهددة . والضمان في الدمة . فان ضمان المهددة يتعلق - في لعب - بالاعبار كضمان العارية العادية ، وضمان المبيع اذا ظهر مستحقاً للعير ، بحيث يرجع المضمون له على الضمان بالعوض اذا هلكت العين المضمونة ، او امتنع الاستيلاء عليها لسبب من الاسباب . اما ضمان الدمة فيتعلق بالاموال التي تستقر في الدم ، والضمان الذي لا يمتنع مع تعلق حق المالك بالعين هو ضمان الدمة ، اما ضمان المهددة فهو معه على وفاق

وكل من استولى على ملك الغير استيلاء يمكنه من التحكم فيه ، ولو آناً ما فقد دخل في عهده ، واصبح مسئولاً عنه ، وعليه ارجاعه اليها كان . ما دام قائماً ، فان ملك فعلية عوصه . حتى ولو كان قد خرج من يده الى غير يده احل . اذا تداولته يد عبيدة من اصحاب الابدان باحدهم مسئولين . ولكن على سبيل الدلية والكفاية اذا قام به البعض فقط من الكل .

٢ - اذا تلفت العين في يد احدهم نجبر المالك في الرجوع بالعوض كاملاً على من شاء منهم ، وان شاء ورعه على الجميع بالتساوي او التعاقب ، لأن الرجوع على احدهم بالكل يقتضي الرجوع عليه ببعض بطريق اولي ، فان صاحب الجواهر لا خلاف ولا اشكال ، بل يمكن تحصيل الاجماع عليه ، لأن كلا منهم عاصب محاطب ببرد العين ،

او ليدل ، لقول الامام (ع) : كل معصوب مردود ، وحديث : على
اليدي ما احدث ، حتى تؤدي .. ولا فرق في تعاقب الايدي بين الصيام
بعقله فاسد ، او بغيره .

اصحاب الايدي بعضهم مع بعض :

نكلمنا في الفقرة السابقة عن حكم المالك مع اصحاب الايدي ، وفي
هذه الفقرة نتكلم عن حكم اصحاب الايدي بعضهم مع بعض ، ولمنصرص
ان تعين ثداوتها ثلاث ايدي ، كما لو كنت في يد ريد ، ثم انتقلت
منه الى عمرو ، ومنه الى خالد ، وهلك في يده . وعلى هذا الافتراض ،
اما ان يكون واحد من هؤلاء معروراً من غيره ، واما ان لا يكون
ببهم معروور ، بل كانوا كلهم عاصيين ، فان كان بينهم معروور ،
ورجع المالك عليه كان له تمام الحق في ان يرجع هو بدوره على من عمره
بالانفاق ، هو ان عمرا اشترى العبي من ريد على انها ملك له ، ورجع
المالك الى عمرو ، كان لعمرو ان يرجع الى ريد ، لأن المعروور يرجع
على من عمره بالاجماع وكذا اذا رجع لملك على خالد ، وكان خالد
معرووراً من عمرو ، فيحق له ، وانحاز هذه ، ان يرجع على عمرو
ادب . في حال وجود التعرير يمكن ان يرجع الثالث على الثاني ، والثاني
على الثالث ، لأن العار هو الذي تمتع العبي منه ، فيكون سابقاً ،
والمعروور هو الذي تمتع العبي اليه ، فيكون لاحقاً . وهذا معنى قول
الفقيه : « اللاحق يرجع على السابق اذا كان السابق عاراً له » .

اما اذا لم يكن بين اصحاب الايدي معروور ، بل كانوا جميعاً عاصيين
فيكون الامر بالمعكس تماماً . اي ان السابق يرجع على اللاحق ، ولا يرجع
للاحق على السابق فاذا رجع المالك على ريد وهو الاول السابق على

سب لصيان صاحبها اليد من المثل أو العسة^(١) فان استوفى اذلك حقه
 من ثلعت العين في يده لم يرجع بعض اصحاب لا يدي على بعض . لعدم
 الموجب . وان استوفى حقه من غير يدي ثلعت العين في يده قام هذا
 العبر مقام ثالث في بطله باليد . لأن المروص ان صحت اليد قد
 استقر على من ثلعت العين في يده ، ولا بد هذا البطل من صاحب ،
 ولا يغفل ان يكون صدقة مائة عين . لأنه قد استوفى حقه . وانفق
 لا يتعدد ، فم يسو هذا اليد من صاحب الا من استوفى مائة حقه مـ
 وكله موحدة وحامقة مائة ان الصيان يستمر على من يثب العين في
 يده الا اذا كان معروراً . وان هذا المعنى يومي . انما اشتد في
 كتب الفقه ، وهي : « يرجع كل سابق على كل لاحق » . ولا يرجع
 السابق على اللاحق إطلاقاً .

• القصة

سب لصيان صاحبها اليد من المثل أو العسة^(١) فان استوفى اذلك حقه
 من ثلعت العين في يده لم يرجع بعض اصحاب لا يدي على بعض . لعدم
 الموجب . وان استوفى حقه من غير يدي ثلعت العين في يده قام هذا
 العبر مقام ثالث في بطله باليد . لأن المروص ان صحت اليد قد
 استقر على من ثلعت العين في يده ، ولا بد هذا البطل من صاحب ،
 ولا يغفل ان يكون صدقة مائة عين . لأنه قد استوفى حقه . وانفق
 لا يتعدد ، فم يسو هذا اليد من صاحب الا من استوفى مائة حقه مـ
 وكله موحدة وحامقة مائة ان الصيان يستمر على من يثب العين في
 يده الا اذا كان معروراً . وان هذا المعنى يومي . انما اشتد في
 كتب الفقه ، وهي : « يرجع كل سابق على كل لاحق » . ولا يرجع
 السابق على اللاحق إطلاقاً .

اقول ، صاحبها بحقه حين تلف . لأن حق المالك يتعلق بالعين
 ما دامت قائمة وان هلكت تتعلق باليد حين هلاكها . ان ، تعين
 لقصة من هذا العين وقد نكتلنا عن ذلك في كتاب « صول الاثبات »
 فصل اليد وصيان . وستعرض به مفصلاً . شاء الله مع مدافع المصوب ،
 ومؤنة رده في الاجزاء الآتية باب الفصص

باب الصيان ثلاثة مباشرة لاتلاف ، كس كسر أما عبره بفسه ، والتصيب ، كس
 سحر سحر ، في الطريق الدم ، فسلط عليها احد المارة ، ومنه التدمير ، واليد كس سنوي
 على مال الغير فثلث بأفة سيادية او بغيرها

شروط العوضين

سبق ان البع يتم بالصيغة المعروفة عن الفصد مع تراخي المتعاقدين اللذين هما طرفا الالتزام ، وبالعوضين ، وهما محل العقد . وفيها يظهر اثره . وتقدم الكلام عن الصيغة وشروطها ، والمتعاقدين ، وما يعتبر فيهما . وننتقل الآن الى شروط العوضين ، اي الثمن والمثل ، وهي ، كما جاءت في كتاب المكاسب اربعة شروط (١) المالية مع حوار الانتفاع بما وقع ثمناً او مثماً ، (٢) . السلطة عن العين مع اطلاقها ، وعدم حبسها ، وعثر كتبرون عن هذا الشرط بالملكية المطلقة ، (٣) : القدرة على تسليمها (٤) العلم بها صفاً وكما ووصفاً .

المالية والمنفعة المباحة :

الشرط الاول ان يكون كل من العوضين مالا ذا قبضة يجري فيه النكاح والمنع عند العرف . ويجوز الانتفاع به في نظر الشرع ، ويتبرع على هذا الشرط ما يلي :

١ - ان البع يقع على الاعيان دون المنافع ، وان حار ان تكون محلاً

للاجارة والمنة والصلح . قال صاحب الخدائق : المشهور بين الفقهاء انه يشترط في كل من العوضين ان يكون عيباً ، فلا يصح بيع المدفع . ويصح بيع بعض الحقوق ، كحيازة الارض ، والتعجير على الفلوس . اما العيب التي لا يجري فيها بدل والمع ، كحبة الحنطة ، وحبة التراب فلا تعد مالا ، وبالتالي لا يصح ان تكون ثمناً او مثمناً في البيع ، لأن البيع مبادنة مال بمال . ولا يستلزم ذلك جوار احد حبة الحنطة والحنطب من ملك الغير ، لأن عدم المالية شيء ، والملك شيء آخر ، والسبة بينهما عموم من وجه يمتنعان معاً في مثل الدار . فانها مال وملك ، ويفترق المان في المعادن تحت الارض ، فانها مال لا ملك ، ويفترق الملك في حبة الحنطة فانها ملك لا مال .

وتسأل . كيف نقول ان البيع يقع على الاعيان ، مع العلم بأن كلا من الثمن والمثمن يجوز ان يكون في المنفعة بالاتفاق ؟ .
ونجيب بأن مرادنا من الاعيان هنا في قول المذاهب ، وان البيع يجب ان ينتج الى العيب دون المنفعة ، سواء أكان العوضان خارجيين ، او دميئين .

٢ ذكر الشيخ الانصاري في اول المكاسب بعنوان « الاكتساب المحرم » صفحات طويلاً عدد فيها الأعيان التي يحرم التكسب بها ، واطلب في ذكر الأقوال وأدلتها ، والرد عليها ، نذكر منها هذه المقطوعات

« تحرم المعاوضة على بول ما لا يؤكل لحمه بلا خلاف ، حرمة ونجاسته ، وعدم الانتفاع به مفعلة محظرة مفسودة . والأقوى جوار بيع الارواث الطاهرة التي يتبع بها مفعلة محظرة . وأيضاً تحرم المعاوضة على الدم النجس بلا خلاف . اما الدم الطاهر فالأقوى الجوار اذا كانت له مفعلة محظرة . وتحرم المعاوضة على الميتة مفردة ، ومطعمة مع المدكى . وتحرم أيضاً على اجرائها التي تحملها الحياة من ذي نفس مدانة على المعروف

فيها بفكر لا بد له ان ينتهي الى الحرام وايضا بان لسبب الموحى
 حرم معاوضه عن الاذن للحصة والشفعة هو أحد الغرض عن المصلحة
 بحرمه . لأن اكل الغرض عنها اكل من بالباطل . ويصدق عليه
 قول رسول الله (ص) : « حرم لله شئاً حرم نفسه » . اما
 استعمال في الجهة محله فلا يكون حراماً ولا آثماً بالباطل ،
 فكيف يحرش بحرم بيعه . حيث لا مصلحة منه . ونحو بيع كلب
 بصيد والماشية وبررغ وسنار . لمكان الانتفاع به . وكذا حيد الميتة
 بحور بيعه . فيجعل هراً . او مراً . او عربلاً . بل يحور بيع
 الميتة بالذات لو افترض صلاحها لجهة مباحة . ويدل على ذلك ان الامام
 (ع) سئل عن بيع الميتة ؟ . فقال : « لا ينتفع بها » . ومعنى هذا انه
 لو امكن الانتفاع بها لساغ بيعها

و يحور بيع عدد حسنة . لقول الامام الصادق (ع) : « لا بأس
 به بعد » . حيث حصل على استعمال في جهة محله . وجعل قوله (ع) :
 « لا بأس به » . من استعمالها في الجهة المحرمة

١ . انما لا بأس به من دمه دون ان يضر . ببيع المرصص
 حاج اليه ببيع . ويجوز لشخص . كما صححه له لم يلا غرض
 من شواهد على ما قلنا ان جهة ماأمر الامام (ع) عن حصول
 ميتة يعمون منها علاقات بسبوف ؟ . فأجابهم حصوا ثوباً للصلاة
 وسئل عن رجل يعمل الخياطة من شعر الخنزير ؟ قال : فيعمل يده .
 وسئل عن العجين النجس . والحيوان الذي يقتطع بالميتة ؟ قال :
 يباع ممن يستعمله . و اذا كان من الميتة والعجين النجس خللاً فيجعل من
 غيره من اعيان الحاصلات والمنفعة . حيث لا خصوصية للمورد
 المتصور عنه . على شريطة ان يقصد استعماله في المباحات لا في المحرمات .
 وقد قد شيع الانصاري في ذلك . و اذا قام الدليل على جواز
 الانتفاع منه معصوده شيء من الحاصلات فلا مانع من صحة بيعه .

لأن ما دل على المنع من بيع المحرم من الخصوص والاحتماع طهر في كون المنع حرمة الانتفاع .

وقال السيد ليردي في حاشية المكاسب : « ان المأط ان تكون المفعة المحللة مقومة لماليتها ، بحيث لو اعترض عن المفعة المحرمة بعد مالا ، وان كانت المنفعة نادرة ، لأن المتيقن من أدلة المنع انما هو بيعها بلحاظ الوجه المحرم ، بل لو فرض ان للمحرم مفعة نادرة غير مقومة لماليتها ، وقصد من البيع تلك المفعة النادرة كفى في الصحة ، فهو نظير ما لو باع مالا محلا بقصد مفعة نادرة لا يعد اشياء مالا بلحاصها ، فانه لا ينبغي الاشكال في صحته »

وهذا معناه ان جميع الأعيان المحقة بحرم بيعها لمجرد وجود مفعة محللة ، حتى ولو كانت هذه المفعة نادرة ، وكانت المفعة المحرمة هي العالة ، وبديهة ان كل شيء من المحرمات لا يخرج من المفعة النادرة وأصرح في الدلالة على ذلك قول الشيخ النائيني في تقريرات خواري ، حيث صرح ببيع المحرم للعالة نفسها ، قال تحت عنوان « في المكاسب المحرمة » لا يستبعد من احراز اهل البيت (ع) مجرد البعد بحرمه الجاسات والمحرمات ، فاذا فرض ان حلد الميتة لا يتوقف استيفاء المدفع المهمة على طهارته فلا بأس ببيعها وكذا الحمر والسيد ونحو ذلك ، فان المقصود انه اذا فرض هالك مفعة مهمة عقلانية ، ولم يتوقف استيفاءها من لطهارة ، كاستقاء محمد الميتة للزرع جدر البيع ، وعن هذا فبيع العذرة في اللاد التي تنفع بها لا بأس به ، وهكذا نفس الميتة والحمره

السلطة على العين :

الشرط الثاني ان يكون للنائع سلطة مطلقة تامة على الثمن ، والمشتري

سلطة مثلها على الثمن ، واي عاقل يجعل الحار والامهار ثمناً او مشماً .
وكذا الاسماك والطيور والوحوش ، وما اليها من المساحت قبل حياضها
والاستيلاء عليها

وباطلاق العين تمحرج المحبوسة بالوقف والرهن ، فان حسن العين
بأحدهما يمنع كلا من الموقوف عليه والراهن من التصرف في العين
تصرفاً باقلاً ، قال الشيخ الانصاري : ذكر الماصلان - هما العلامة
والمحقق الحنفيان - وجميع من تأخر عنهما في شروط الموصي بعد الملكية
كون العين طلقاً ، وقرعوا على ذلك عدم حوار بيع الوقف الا ما
استثنى : ولا الرهن الا بأذن المرتهن .

الشراء بالمال المعصوب :

والحقيقة ان هذا الشرط تعرضه الدهشة ، فالتيقظ فيه نسيط
بالواصفحات . اجل ، هنا مسألة تنصل بهذا الشرط تجدر الاشارة اليها ،
وهي ان من اعتصب مال الغير ، واشترى به شيئاً ، فهل يملك المبيع ،
ويحمل له ، عاية الأمر ان المشتري يكون آنماً ، وصامداً للمال المعصوب ،
والا فالبيع صحيح او ان البيع يقع باطلاً من رأس ، ويحرم على المشتري
التصرف في المبيع ، او ان الشراء يقع فصالة عن صاحب المال ، ويصير
لارماً بالاجارة ؟

الجواب :

إن وقع الشراء على عين المعصوب بالذات ، كما لو قال المصعب .
اشتريت كذا بهذا المال ، ان كان كذلك وقع الشراء فصالة عن صاحب
المال ، فان أجاز صحيح البيع للمصعب ، والا بطل البيع من الاساس

وعلى هذا المعنى تحمل هذه الرواية عن (أحمد بن محمد بن عيسى) . فمقتضى سئل
عن رجل اشترى صبيحة و حادماً كان أحده من قطع عرسى ، أو
لصوفة هل يخل له ، يدخل عليه من ثمر الصبيحة والخادم ؟ فأجاب
الإمام (ع) لا أحد في شيء أصبه الحرام ، ولا يخل به استعداده
وإن وقع شراء عن . يكون الثمن كثيراً في نفسه ، لا على العين
المعصومة ، وعند وقوعه سدد المشتري من ماله مبر . إن كان كانت
صح البيع ، وحصل المص . وعلى المشتري الأثم والصيانة وعلى هذا
المعنى يحمل قول (أمام ع) لو أن رجلاً سرق ألف درهم ، واشترى
بها حازبة ، وصنفها مهر كان المهر به حلالاً ، وعليه نفقة ابن
أي ضياله .

القدرة على التسليم :

الشرط ثالث أن يكون الساع قادراً على تسليم الثمن لمشتري .
ولمشتري قادراً على تسليم الثمن للساع . وحده في كتاب المكاتب
حجة أدلة على هذا الشرط . الأول : البيع مع عدم الوثوق بوقوع
مضمونه ومؤداه يكون بطلاً عرماً ، وقد سمى سي (ص) عن بيع العر ،
وسمي هـ يستدعي المسد بالاجماع الثاني . الحديث المشهور عن الرسول
الأعظم (ص) : لا نبع ما ليس عندك ، إذا فسرناه بما لا تقدر
على تسليمه ، وعرماً بأي الكلام حول هذا حديث الثالث : أن العقد
نظمه سدي وحب سيم كل من الموصين أو صاحبه . فيجب أن
يكون التسليم مقدوراً . وألا كان تكيفاً بالمحال الرابع : أن العرض
من البيع انتفاع الساع بالثمن ، والمشتري بالثمن ، ولا يتم ذلك إلا
بالتسليم ، فإذا تعذر التسليم تعذر البيع الخامس : أن يذل الثمن لقاء
شيء غير مقلوب منه ، واكمل المال بالباطل .

١. أن كل من هذه الأدوات مفردة صحيحاً ، لا مجموعها
 ٢. أن كل من هذه الأدوات مفردة صحيحاً ، لا مجموعها
 ٣. أن كل من هذه الأدوات مفردة صحيحاً ، لا مجموعها
 ٤. أن كل من هذه الأدوات مفردة صحيحاً ، لا مجموعها

قاعدة عدد الاستحقاق .

١. أن كل من هذه الأدوات مفردة صحيحاً ، لا مجموعها
 ٢. أن كل من هذه الأدوات مفردة صحيحاً ، لا مجموعها
 ٣. أن كل من هذه الأدوات مفردة صحيحاً ، لا مجموعها
 ٤. أن كل من هذه الأدوات مفردة صحيحاً ، لا مجموعها

المشتري فقط .

١. أن كل من هذه الأدوات مفردة صحيحاً ، لا مجموعها
 ٢. أن كل من هذه الأدوات مفردة صحيحاً ، لا مجموعها
 ٣. أن كل من هذه الأدوات مفردة صحيحاً ، لا مجموعها
 ٤. أن كل من هذه الأدوات مفردة صحيحاً ، لا مجموعها

الحواش

حل . يصح . أن الهدف من اشتراط الفقه هو وصول السمع الى

من انتقل اليه ، وقد تحقق ، قال الشيخ الانصاري نقلاً عن كتاب
الابصاح : وهذا مما يردت به الأمامية ، وهو المنتجه ، واستدل
عليه بأنه لا غرر فيه ولا صفة .

لا تبع ما ليس عندك :

سواء في فصل الفصولي ن من باع مال الغير بضع فصلاً عنه ، فإن
حاز صاحب المال بعد البيع ولا يظل من لأساس ، وبشر - هـ
في ان الفقهاء قد اتفقوا على ان من يبيع ماله الغير بضعاً بئناً ، ثم
يخصي الى صاحب مان ، فيشتره منه ، وبطله ان المشتري ، اتفقوا
جميعاً على عدم صحة البيع ، لأن ادس مسطون على امولهم ، لا على
امون عرهم ، وحديث : لا تبع الا ما بملك ، فيه يرد على نهي
البيع قبل تملك لغير ، وبضاً لحدث ، لا تبع ما ليس عندك ، الدال
صرحة على المنع عن بيع ما لا سلطان للتبع عليه ، سواء أكان عبر
مملوك لأحد ، كسبت في الماء ، او كان منكراً لغير بائع ، او كان
ملكاً للتابع ، مع عجزه عن السيطرة عليه ، كخيل اشرد ، وبعد
الآتي

احل ، يجوز للمساكين ان يتفق مع زيد مثلاً - على ان يشتري
المساكين مال الغير لنفسه ، ثم يبيعه لزيد نفس معين ، ولكن هذا
الاتفاق لا يلزم ريداً بالبيع ، بل ينبغي على رده ، ان شاء احد ،
وان شاء ترك ، قال عبد الرحمن بن الحجاج قفت بلاءم الصادق (ع)
بجني الرحمن ، فبطل المتع ، واشتره ، ثم ابيعه منه ؟ فقال :
أبليس ان شاء ترك ، وان شاء أحد ؟ قفت بلى قال لا بأس به
وكذا يجوز ان يبيع شيئاً في الدمة ، كقص من حطة ، وليس هذه
شيء منه ، ثم يشتريه ، ويسمه للمشتري ، لأن القدرة عند التسليم

كافية لصحة البيع ، فلقد سئل الامام عن الرجل يشتري الطعام من الرجل ، وليس عنده ٩ . فقال لا بأس به . فان المراد بهذه الرواية التي نعت الناس الخ في الدمة ، وبالرواية السابقة التي نعت اناس يبيع العين الخارجية المملوكة للغير .

الضميمة لا تصح البيع :

اذا باع شيئين معاً ، وفي صفقة واحدة ، احدهما يمكن تسليمه ، والآخر يتعذر ، كما لو باع ميراً شارباً مع الثوب بمشقة ، فهل يصح البيع ؟

كلا ، لأن صم مقدور ان غير مقدور لا يحصل المجموع مقدوراً ، ولا يخرج ما لا يستطيع الى ما يستطيع .

ونقول . لقد ثبت عن اهل البيت (ع) ان العبد الآتي بحور يبيعه مع الضميمة .

والجواب ، اجل ، ولكن هذا البيع يخالف الاصول والقواعد ، فيقتصر فيه على مورد الرواية فقط . وهو بيع العبد الآتي ، على انه لا مكان اليوم للعبيد والامناء .

وبالتالي ، فان كل ما لا يصح بيعه مفرداً لا يصح بيعه مطلقاً الى ما يصح بيعه ١ .

معنى العرو :

سبق ان البيع مع عدم القدرة على التسليم باطل لمكان العرو ، ويأتي

١ - هذه المسئلة ، او عد التصديقات العام شاء ما عرف في كتاب مفتاح الكرامة الجزء السادس متأخر من ٢٨٢

ايضاً في الشرط الرابع ان نضع مع الجهل بالعوضيين كدلت . وهذا
يستدعي الإشارة او معنى الضرر . وقد جاء عن علي بن ابي حمزة الثمالى (ع)
ان الضرر من لا يؤمن معه ضرر . قد صاحب الخواهر وهذا
المعنى جامع لجميع . قاله اهل القصة والعقبة ، وعليه غاية معاملة يتعلم
عليها ان عمل لا يؤمن معه من ضرر يكون معه
وقد شيع لانصاري ضرر بالمخاطرة في ما عني
والمشاجرة بسبب المعاملات ، ويرجع هذا التفسير
(ع) . واحداً صاحب الخواهر من انه عمل لا يؤمن معه من ضرر .
ثم انه ليس من الضروري ان يكون ضرر موقفاً للجهل . بل قد يوجد
للجهل ، حيث لا عذر . فان كثيراً من عقلاء يقدمون على شيء
يجهلون حقيقة ، ولا يدرون الاقدام عليها صواباً وخسراً ، بل قد
يرون الاحجام عنها صفهاً او اشيء بالفقه . فان لشيع لانصاري ان
العقلاء يقدمون على الضرر القليل رجاء نفع كثير . وشعروا برب
المجهول بشئ لا يتضررون به ، كما قد يكون من الجهل . وهذا
ذلك مرغوب فيه عند العقلاء ، بل يوتخون من عقده . ولا بد
من الاعتراف بان عقده
بل قد وقع

العلم بالعوض

شرط
سعي عن الضرر ، ولا يصدق عنه فلا يصح
مع المجهول ، اي فيه عذر . كدلت ثانياً
شوب . بل لا بد من العلم مسبقاً بضرر ونصف والنصف . وايضاً
يصح حمل شئ حكم احد المتعاقدين ولا يحكم ثالث ، اما طريق المعرفة

أي كل من شئ وشئ فيحذف باختلافه كثيراً وحقيقة ، جاء في كتاب الجواهر أول باب التجارة : « معرفة كل شيء حبه ، وما حرك فيه العادة بتقدير مخصوص فاعلم يتبع حصول ذلك لتقدير ، ويحبه بدونه تحرك وتعميم ، وليس من أهم في شيء ، ففحص ، لا شئ ، يكون سبيل مهم في المشاهدة ، وبعضها توصف وبعضها تكبل ، و التور ، أو العبد ، أو المسحة ، وبعضها لا طريق إلى معرفته إلا شئ أو الدوى ، أو الكسر ، والآن ننقل إلى الكلام من هذه الطرق

المشاهدة :

ليس من شك أن المشاهدة العادية - أي برؤية صريحة - لا تكون طريقاً لمعرفة كل شيء ، بل لبعض الأشياء ، كالأثاث ، والملابس ، والكتب ، والقرطانية ، وما إلى ذلك مما تكفي فيه رؤية العين عند الفحص . ولا يمر أجهل بعض النعمان التي تسمح به العرف ، ولا يفتقر في نظرهم غوراً ولا ضرراً ، قال الشيخ الأنصاري : « المبدأ في لا كفاه بالمشاهدة هو رفع الغرر الشخصي » .

وعند الإشارة إلى أن غرر ، ففحص ، لا يكون حجة منه - أو حكم شرعي - كالأحكام على أن يقع لغرر باطل ، أما التطبيقات في حبه ، ففحص الموضوعات ، أو هذا البيع فيه غرر ، لا غرر فيه ، فراجع إلى نظر شخص صاحب العلاقة لا إلى نظر غيره ، ففحص ، ففحص هذه الإشارة بين أنه لا غرر ، ففحص الذي به صاحب تذكرة وغيره على أن مشاهدته تكفي في بيع ثوب أو زرع . لأنه جازع على شخص موضوع ومصدق ، لا على حكم شرعي كفي ، ففحص ، ففحص أو مشاهدته هذه القطعة

الخاصة من الارض لا ينتمي معها العرر لا يصح البيع ، ودلائل احتصار ان
المشاهدة ليست بقاعدة كلية للصحة البيع ، وان قدم عليها الاجماع ، لأن
سر الصحة هو عدم العرر ، فتنى تحقق بأية وسيلة صح البيع ، والا
فهو باطل .

الوصف :

ان معرفة الشيء بوعه ، او صفة فقط لا يرفع العرر ، فلا يصح
ان يشتري مرساً ، او ثوباً في اذعة دون ان يذكر الوصف الذي
يختلف به القيمة والرعيت ، وكذا لا يصح ان تشتري مرس ريد
الموجود في غير مجلس العقد دون ان تراه ويصح ان تشتره ، وهو
عائ عك اعتماداً على وصف صاحبه بصفته تصدت معها الرعيت ،
كالكس واهمال والسس ، وانه حصل او يردون ، وما الى ذلك مما
ينتمي منه العرر ، فاذا وجدت المبيع على الوصف حين القصد لزم البيع
والا فلك حق الخيار في الفسخ ، لتحلف الوصف ، او الشرط الصمي -
ويأتي التفصيل في فصل الخيارات - .

واذا كنت قد شاهدت المرس قبل البيع ، ثم عت عنه ، مدأ لا تظن
التعريف به ، لاقتضاء العادة بقاءه على صفاته في هذا الامد ، واشترته
اعتماداً على ذلك ، فان رأيت بعد القصد على ما كان لزم البيع ، وان
رأيت خلاف ما عهدت ، وانه قد تغير بما لا يتسامح به عادة فلك حق
الخيار في الفسخ دفعاً للصرر وكذلك الحال بالقياس الى الدائع فان هذا
الخيار يشت له ان كان قد باع منك العائ اعتماداً على ما وصف له ،
او على مشاهدة سابقة ، ثم تبين ان المبيع قد زاد ريادة تستدعي ارتفاع
الثمن ارتفاعاً لا يتسامح به .

الاعتلاف في التغير :

إذا وقع البيع اعتماداً على المشاهدة السابقة ، وبعد البيع احتلف المتابعان في حدوث التغير ، فقال المشتري قد تغيرت البسمة عما كنت رأيتها . فلحق الخيار في البيع ، وقال النائع كلا ما رأيت كما كانت عند المشاهدة . فمن هو المدعي الذي عليه عبء الإثبات * ومن هو المبكر الذي عليه البسمة فقط * ومثال ذلك أن يشاهد زيد عرس عمرو ، وبعد امد يشتره منه شمس معين على تلك الصفات التي رآه عليها ، ولدى التسليم وتسلم فإن المشتري شترته سمياً ، وهو الآن هزيل . وقال النائع بل اشترته هريلاً . كما هو الآن .

وليس من شك أن تمييز المدعي من المبكر من ادق المسائل وأهمها على الرغم من أن الصايط والمعار بكل منها معلوم لا ريب فيه . وهو موافقة قول المبكر للأصل . ومخالفة قول المدعي له . ولكن الدقة في التطبيق ، ونسحبس الموارد والأفراد . ومنها بكن . فإن في ذلك قولين

وأصحهما ما ذهب إليه المشهور من أن النائع هو المدعي ، والمشتري هو المبكر . فيقل قوله بسميه ، وذلك أن الراجع في أن هذا التعاقد حائر . أو لأرم يرجع في حقيقته إلى أن التعاقد وقع على هذا العرس بوصفه هريلاً . حتى يلزم العقد . أو بوصفه سمياً ، حتى يكون حائراً . وهذا أحرياً أصل عدم العقد على الهزيل كان العقد حائراً بحكم البسمة . لأن حوار العقد يستند ابتداءً . وبلا واسطة إلى عدم العقد على الهزيل . وعلى هذا يكون قول المشتري موافقاً للأصل . فيقل مع بسميه إذا لم يكن النائع بينة تحت دعواه

ونقول أن الأصل عدم العقد على العرس السمير أيضاً . بحيث أن العقد لأرم . لا حائر ، ويكون قول النائع موافقاً للأصل . فيقل بسميه

عل العين عبر المقيدة بصالاة عدم وقوع العقد على المقيدة ، وهو عبر
حائز . كما حقق في لاصول ^{١١} .

المكيل والموزون والمعمود :

سبق البيان ان كلاً من الثمن والتمس لا بد ان يكون معيولاً للمتعاقدين ،
وان طريق العلم به قد يكون المشاهدة ، او الوصف ، او الوزن ، و
الكيل ، او العدد . او المساحة وقد اطلق الفقهاء في المكيل والموزون ،
وسودوا الصفحات الفضول الغراس . وبه هل المراد منها ان كان مكيلاً
وموزوناً في زمن الشارع فقط ، او ان لكل بلد عاداته وتقاليده في
ذلك . سواء انفقت مع زمن الشارع او احتفت . وتكلموا واطابوا
ايضاً في ان المكيل هل يحوز بيمينه ورناً ، والموزون كيلاً ، والمعدود
بأحدهما ، او المشاهدة . وتكلموا فيما نفقتر معرفته الى الاحتياط بالسوق
او الثمن ، الى غير ذلك .

وبداه ان الوزن والكيل والعد ، كل هذه وما اليها وسائل لمعرفة
الكم . لا غاية في نفسها ، كما ان المشاهدة والوصف ، واحتار اللون
والعلم والوثقة وسيلة لمعرفة الكيف ، فالعبرة برفع العرر ، فكل ما
لا عرر فيه فهو صحيح ، وكل ما فيه عرر لا يتسامح به عرفاً فهو
باطل ، ويؤيده تعيين الفقهاء للبع الناطل بانه عرر ، والبيع الصحيح
بعدم العرر ، قار الشبح الاصاري في المكاسب ما نصه باخرف

١ اذا بقي شيء من البضائع بعد التوصيف والبيان فلا يلزم من عيبها ردها في بعضه ، وهو
من صيرورة الباطل المبرور . والاصل مثبت . عند مناه حاشية الحنفية ، وقد مضى
اشهر في دراستها عند الاساتذة ، واعتقد انها مع لسأله المبرور . باسمه تصدقة .
مسألة . وعدة البع . من حيث ما اوردت به حاشية الجيف الاشراف ، وقد كنت عن
هذه مسألة معالاً مطولاً يقول - اصول المعنى بين التبع والحديد - في محله رسالة لاسلام
لمصرية بعد التبع ب عدد . مصالحة سنة ١٣٦٩ هـ .

« لو حرص المذاهب العرفية على التعديل كفى . كما اذا كان للمصالحين
 حدس قوي بالمقدار يدر محله عن الواقع . وكما اذا كان المصالح قليلاً
 لم يتعارف وضع الميراث لثمة . كما لو دفع فحماً ، ورد به دهماً ،
 فان الميراث لا يوضع لثمة ، فيحور كما تراصبا عليه من التحمين .
 هالمهم - ادن - هو دفع العرف ، حتى ولو كان عن طريق الحدس
 والتحمين ، اما الروايات الواردة عن اهل البيت (ع) في هذا الباب
 فانها لم ترد لتأسيس اصل شرعي في ان هذا النوع يباع كقبلاً ، وذلك
 يباع عدداً ، ومن الدوق والشم في اشياء دون اشيء ، فان جميع روايات
 هذا الباب قد جاءت لبيان اصل واحد لا غير ، وهو ان يبيع العرف
 محطور ، وان ما لا عرف فيه لا بأس به ، سواء ارتفع العرف بالمشاهدة ،
 او الدور او الكيل ، او الوصف ، بل حتى بالحدس والتحمين - كما
 قال الشيخ الانصاري - ولا ادل على ذلك من قول الامام الصادق (ع) :
 « لا يحل للرجل ان يبيع بصاع غير صاع اهل المصر ، فانه ارشاد الى
 دفع العرف ، لأن صاع اهل المصر معروف ، وصاع غيرهم مجهول ،
 ولو عرف صاع الغير لصح البيع به ، واي فيه يجمع من البيع بغير
 صاع اهل المصر اذا علم المتابعان بمقداره ، وتراصبا عليه ؟
 وبالاختصار ان المحطور هو يبيع العرف ، فاذا ارتفع بوسيلة من
 الوسائل فلا حظر .

البيض والبطيخ والجز :

اذا تعذرت معرفة العرف على حقيقته الا بالكسر ، كالبيض والبطيخ
 والجز ، فهل يجوز جعلها نمأً ومنمأً مع الجهالة ، وتكون مستثناة من
 قاعدة « كل بيع غرري فهو غير جائز » ؟
 اتفق الفقهاء بشهادة صاحب المحاهر والمكاسب على ان الجهالة

تتمتع في ذلك ، ويصح معها البيع ، قال صاحب الجواهر : ولا اشكال في تحقيق الجهالة في هذا البيع . ولكن للسيرة المستمرة في الاعصار والامصار على بيعه قلنا بخواره واستثنائه من دليل الجهالة والغرر ، وقال صاحب المكاسب . : يجوز ابتاع ما بعده الاحتار من دون احتار اجماعاً .

والوجه في ذلك عدم كثير من الفقهاء هو بناء العرف على ان الاشياء توجد سليمة بطبيعتها في الاعم الأغلب والفرد الفاسد نادر ، والناذر لا يقاس عليه ، والمتعاقدان بحريان البيع على هذا البناء . وسواء اعتمد المتعاقدان على طم السلامة او غيره ، فان الناس منذ القدم قد تناولوا على التسامح في هذه الجهالة ، حيث لا طريق الى ردها - عدهم - وحيث لا تقوم المصلحة الا كذلك ، والله سبحانه لا يكلف الناس بما يشق عليهم .

ولكن صحة هذا البيع مع الجهالة لا تنمي الخيار لمن انتقلت اليه العين اذا تبين فسادها ، بل يثبت له خيار الارش ، دون الرد ، اما ثبوت الارش ، فلأنه يتدارك الضرر ، واما عدم الرد فلأن التصرف بالكسر يجمع من ارجاع العين الى صاحبها ، احل لو عُرِف العيب قبل الكسر بطريق من الطرق جاز الرد ، لأن العين ، والحال هذه ، ترجع الى صاحبها كما تسلمها منه المشتري . والمراد بالارش هو ان يدفع صاحب العين لمن انتقلت اليه التعاوت ما بين قيمتها صحيحة ، وقيمتها فاسدة . واما اشترط المشتري على النافع الرجوع عليه بالثمن لو تبين الفساد ، ورضي النافع بالشروط حار ، كما ان البائع لو تبرأ من العيب ، وقبل المشتري صح ، لأن شراء المبيع جائز ، والاقسام عليه مع العلم به يسقط الخيار ، ولكن جماعة من الفقهاء المحققين ، وسهم صاحب الجواهر والمكاسب قالوا : اما نخدي برامة البائع من العيب والفساد اذا كان لمكسور العين قيمة . ولو زهيدة ، اما اذا لم يكن لها قيمة من رأس ،

وكان ما ظا اي القيمة . كقيمة الفاسد بعد كسرها ، اما هذه فلا
تحتدي لراءة منها بقاء ، بل يقع السبع باطلاً ، ويحق للمشتري ان يرجع
على السبع بالشئ كاملاً ، فان صاحب المكاتب ، ولو لم يكن
للمكسور قيمة لخروجه بالكسر عن التمتع بظل سبع وهدماً للجمعة من
كار الفقهاء . كشيع القائمة الطوسي . والمحقق الحلي ، والعلامة
وعبرهم . وقال صاحب الجواهر : ان لراءة من العيب تعيد اد
كان للمكسور قيمة . والا فله الرجوع بالشئ . وان تراء السبع من
العيب ، لطلان سبع المقتضي لرجوع الشئ الى ملكه . والا كان اكلا
للمال بالباطل ، وللمتن بلا مقابل .

وتقول : انما يحق اكل المال بالباطل اذا كان بلا رضى من صاحبه .
والمعروض للمشتري اعم باختياره وملاء ارادة على شرط لراءة من
العيب ، ورضي بالبدل على تقدير الفساد

ونحب ان لا ننسى ان هب امواله لم يشء . ولكن هه شيء .
وبيع ما لا قيمة له شيء آخر . وسبق ان من شروط التوصل ان يكون
كل منها ذا قيمة . وان ما لا قيمة له لا يجوز بيعه ، ومعرض مناسب
ان المبيع لا قيمة له ، فلا يصح بيعه ، حتى مع التراضي والاختيار

الحمل والصوف والظرف :

اجمع الفقهاء على ان الحمل مفرد لا يصح بيعه ثماً ولا منقراً ،
لمكان لغيره . ونحو بيعه مع امه . وعلى الاصح بيعه مع الحمل
اما بيع الصوف والشعر على صوره لانه من مشهور بين الفقهاء
هدم الجواز

وقال جماعة من كبار المحققين : منهم المفيد والعلامة والشهيد الثاني
واس ادريس والمحقق . قالوا : يصح بيع الصوف والشعر قس حره .

وان جهل الورث ، تماماً كما يجوز بيع الثمرة على الشجرة . ومما قاله
 اشتهر لكن يسمى الحر في الحال ، او شرط القاء الى مدة معلومة .
 وذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر والمكاسب الى انه يجوز بيع
 الزيت ، والسمن مع طرفه كل رطل شمس معلوم ، على ان يطرح
 للطرف رطل او اكثر ، حسبما يتفق عليه الطرفان ، وتعترف هنا الزيادة
 والقصبة في الطرف ، قال رجل للامام الصادق (ع) حملت هناك
 بطرح من طرف السمن وزيت لكل ظرف كذا رطلا ، فربما راد ،
 وربما نقص ؟ قال . : اذا كان عن رضى منكم فلا بأس .
 ويعرف هذا عند الفقهاء ببيع الادار ، اي الاسفط ، والمراد به قدر
 معين للطرف .

وايضاً احرار المشهور ان يباع المطروف والطرف معاً عن كل رجل
 ثمن معلوم ، كما هو المعروف والمألوف اليوم من بيع الفواكه والحصار
 بصاديقها ، او بعض السلع المائنة والحدقة بملامها ، قال صاحب الجواهر
 : واعلم بالحنفية كيف عن معرفة الاعاصى - اي الاحراء - وان لم يكن
 المنضم - يريد الطرف - من الموزونات .

والذي يستعاد من هذه الاقوال ، ومثلها كثير بفقهاء ، ان كل ما
 جرى عليه العرف من حرق المعرفة بالعوصى . وتسامح الناس باجهل
 به حائر غير محصور ، حتى ولو بيع لوحده حراً مع امكان العلم بقداره
 تفصيلاً من غير كسر ولا خراب ، كبيع الصوف على ظهور الغنم ، ولا
 شيء ادل واصدق على هذه الجمعية من قول الامام الصادق : اذا
 كان ذلك عن رضى منكم فلا بأس .

شروط الانقضاء وشروط لزوم :

يتحصل مما قدمنا ان الصيغة لا بد ان تكون واضحة الدلالة ، وان

يتوافق الإيجاب والوصول على محل واحد ، وإن المتعاقدين يعتبر فيها العقل واللعن ، وانقصد مع الاختيار ، واللعن من السعة ومرص الموت لو تصرف المريض فيما راد عن الثلث ، وإن العوصين يشترط فيها ثمانية والملك المطلق ، والقبولة عليها ، والعلم بهما .

ونشير الآن إلى أن الاختيار والرشد والصحة في المتعقد لبس شروطاً لانعقاد العقد ، وأصل وجوده ، وقد هي شروط لزوم العقد وبعاده ، فإن المكره يتم منه العقد ، ولكنه لا يصير لازماً إلا إذا رضي بعد الإكراه . وكذا انفسه يصح منه العقد ، ولا يلزم إلا بإجارة الولي . ومثله عقد المريض مرص الموت فإن بعاده يتوقف على إحارة الورثة لو تصرف فيما راد عن الثلث .. وإيضاً الملك المطلق في النفس والمثلث شرط لزوم العقد ، لا لانعقاده في بعض الحالات - فالعصولي يصح منه العقد ، ولا يلزم إلا بإجارة المالك وكذا إرضاء يصح عقده وبمعد بإجارة المرئس ، أما بيع الوقف ، مع عدم المسوع فإنه باطل من الأصناف .

وما عدا الإرادة والرشد والصحة والملك المطلق من الشروط فهو شرط لانعقاد العقد ، سواء أكان من شروط الصيغة ، أو المتعاقدين ، أو العوصين ، فإذا انتهى واحد منها بطل العقد من الأساس ، وتحلفت عنه جميع الأحكام .. وإذا تمت الشروط بكاملها كان عقد البيع لازماً إلا إذا اقترن بأحد الخيارات التي ستكم عنها في الفصل التالي

الانتهى عن المعاملات :

اشتهر على الألس أن الانتهاء عن المعاملات يدل على الفساد ، دون المعاملات . وادعى أن الانتهاء يدل بالمطابقة على التحريم فقط ، ولا يدل نفسه على الفساد ، لا في المعاملات ، ولا في المعاملات ، فإذا قال لك

الشارع . لا نزل المجاسة بالماء المعصوب ، ولا تدبح شاة المير ، ولا تقطع رأس الديبحة حين الذبح ، ثم خالفت ، فعلت المجاسة بالمعصوب ، ودبحت شاة المير ، وقطعت رأس الديبحة عند الذبح ، فإن الثوب يطهر ، وحرم الشاة لا يحرم ، وإن كنت آثماً بالمعصيان ، وترصت لعصب الله وعقابه ، وإذا لم يدل النهي على اعتماد من غير قرينة في مورد واحد فلا يدل عليه في كل مورد بلا قرينة ، عادة كان أو غيرها .

أجل ، أن تحريم الشيء ، أي شيء يستدعي أن يكون مكروهاً ومرعوباً عنه ، ولا يصح عقلاً التعلل في مسحاه عما يكره وبعض ، لأنه حل وعز لا يطاق من حيث بمعنى ، وعليه فلا تكون العادة النهي عنها مقولة لديه تعالى ، ولا معنى لفساد العادة إلا هذا . ومنه يتضح أن دلالة النهي على فساد العادة جاءت بتوسط العقل ، وحكمه بأن المعوص لا يمكن التقرب به إلى الله ، أما النهي من المعاملة فلا يدل على الفساد لا بنفسه ولا بالواسطة . ولعل هذا مراد من قال : إن النهي عن العبادات يدل على الفساد ، دون المعاملات .

عبر أن الشارع كثيراً ما ينهى عن المعاملة إرشاداً إلى أنها غير مشروعة من الأساس ، كبيع الخصة^١ أو إلى أنها تفقد شرطاً من الشروط ، كبيع المحبوس ، والصبي غير المير ، أو إلى أن العين ليست أهلاً للتملك والتمليك ، كالخمر والخمر ، وما إلى ذلك مما لا يرتب عليه الأثر ، لعدم استيعاء الشروط وتوافرها . وتعبير ثانٍ أن الشارع قد ينهى عن المعاملة الفاسدة التي نشأ فسادها من أمر آخر غير النهي ، ولذا اتفق الفقهاء كلمة واحدة على أن المعاملة التي تتوافر فيها جميع الشروط

١ - وهو أن يقول المشتري أي ثوب رصت عليه أحصاء التي يرسي هو ي ، كما كان يفعل أهل الجاهلية .

تؤثر أثرها ، ولا تتعبد عنها حكم من احكامها ، حتى ولو هي عنها
 الشارع لسبب خارجي ، كانهي عن اتبع حين اداء لصلاة الجمعة ،
 اجل ، يكون المشرع عاصياً مستحقاً للوم والعقاب ، مخالفة لله
 وبالاختصار ان صيغة النهي من حيث هي لا يدل الا على التحريم
 والقيح ومعصية من خالف ، ولم يمثل ، وهذا شيء ، وسلب التأثير
 عن الفعل او القول شيء آخر ، ولكن لما كان تحريم الشيء يبع من
 الثبوت به ان الله سبحانه بطلت بعبادة الله عنها لذات لا لأن النهي
 عنها بل عن بطلان لذات ، ما معامه فيسبب الغرض منها
 الثبوت ان الله ، ولذا بقى ما للتأثير والامانة حين النهي ، كما
 كانت قسمة .

الحش :

الحش لغة برودة ، وامر ديه هذا ما صاحب سبعة مع آخر
 على ، يريد امام السمس . ويدفع ثماً كثيراً بوجه ، طر انه يريد
 شره . ليرعب ويريد ، وانفق الفقهاء على تحريم ذلك ، وقال صاحب
 الخواهر انها عش وحديفة وبدليس . واعزاء بالجهل ، واصرار ،
 وحاه في الحديث من الحش واسحوش . اي الكدوب والمغفل
 وقال الفقهاء لو اشترى اسير صح لبيع ، لأن النهي تعنى بأمر
 خارج عن جملة المعصية ، ولكن نه الحيد مع العن ، وقال ابن حبيب
 المعاملة باطلة من رأس

الاختكار

تحريره عقلا وشرعا :

اتفق المسلمون كافة على تحريم الاختكار . كتمكزة للنص ، و القبح العقلي المستبعد من ترتب الضرر على المسلمين ، وكون الخرص مدموما عقلا ، ومساغاته للمروءة ، ورقة القلب للأمور بها ، كما قد صاحب الجواهر .

لقد مرتع شح الطائفة في عصره مادي دنية ، واحكاماً شرعية ، على المروءة ورقة لقلب كتحریم الاختكار ، وتوفي هذا الشح العظيم سنة ١٢٩٦ هـ ، حيث لا قسنة دنية ولا هيدروحيه ، ولا اسحة جهمة ووددت لو يعيش في هذا العصر ليرى المروءة ورقة القلب و عند الغرب المستعمر ..

وبعض الطرق عن المروءة ورقة القلب فان لدينا كثر من قاعدة شرعية نوحث تحريم لاختكار ، منها لا صرر ولا صرار ، ودفع التسلية

أولى من حب المصلحة ، خاصة إذا كانت المصلحة عامة ، والمصلحة
فردية ، والأهم مقدّم على أهم . أن كان هناك مهم ، ووجوب
الاحتياط بالنسبة لمحترمة . أن صاحب ممتلكات المعروف بالشهد الثاني ،
باب الإطعمة والأشربة . أن كان المصطفي في الطعام قادراً على
احتكار قائله . أن قتل مصطر كان مظلوماً ، وأن قتل صاحب الطعام
قدمه هدر ، ومنها كل ما كان مستأثراً للحرم فهو حرام ، وقد
اثبت انحروب والأهم أن الاحتكار مستند للاستعمار والحروب ،
واستعداد الشعوب ، وإهداق لأرواح الملايين . وشاعة الرعب والخوف
في النفوس ، واحتلال الأمن والطمع . وبكذب والتروير ، والافتراء
على الأكرباء . وإيقاد الفتن . وسفك الدماء العائنية ، وانتزاع مصرية ،
ولسيطرة السفلة والحومة . وتحكيمهم بالسلاد والعد . وإشعير لشرعية ،
وادحان الدخ في الدين . وظهر الإسلام والمسلمين بأفصح الصور عن
طريق المستأجرين والانتهازيين الذين اندسوا بين بعضهم وإيضاً لاحتكار
سب لافاق المقدسات والأقوات على آلات الحراب والدمار ، وحرمان
المعوزين من ثبات الحياة واستمرارها ، إلى غير ذلك كثير مما شاهدنا وقصينا
من هناك وويلاته ..

أما النصوص الشرعية فقد تدور حول التوازن من طريق السنة والشريعة ،
منها ما روي عن النبي (ص) أنه سمى من أن يحتكر الطعام .. وأن من
احتكر لم يمت حتى يضره الله بإحداً ، أو الإفلاس .. وأن في
حهم وأد حاص بالاحتكرين ، ومدمي الخمر ، والفوائد .. ومنها

١ قرأت اليوم في جريدة الأخبار المصرية تاريخ ٩ - ٦ - ١٩١٥ ، أن رجلاً المعروف بالووي
يكفي بدمية كوكبا ، وأن لمصنوع من حد معزول نكن إسان على وجه الأرض
كثير من ٨ طأس لمود استعمره مع العلم بأن ثلثي البشرية الآن مريضة بدوخ
والمرض والطف

قول الرسول الاعظم (ص) ان حالب الطعام مروق . والمحتكر ملعون . وفي هذا الحديث دلالة واضحة على ان من يستورد ما يحتاجه الناس ، لتيسير عليهم فهو الذي عند الله حقاً ، واما المحتكر فهو الخسيس اللئيم .

ومنها قول الامام الباقر ابي الامام الصادق (ع) ان رسول الله قال اي رجل اشترى طعاماً ، فحسه اربعين صباحاً ، يريد العلماء ، ثم باعه ، وتصدق ثمنه لم يكن كفارة لما صنع .. وبهذا يتضح ان حكم المحتكرين الذين يعطون سوادهم بالذل على الجهات العامة ، ان حكم هؤلاء عند الله ، تماماً كحكم مربية الانعام . وجاء في صحيح البلاء ان الامام قال في عهده للاشتر قم قارب حكرة بعد سبيلك اياه فكل به في غير اسراف .. الى غير ذلك مما لا يطلع الاحصاء .

كل ما يحتاجه الناس :

هل يحرم احتكار جميع ما يحتاجه الناس من مأكول وملبس ومشرب وأدوات ، او يختص التحريم بالطعام فقط ، او يوسع حصاصه ، كالخسطة والشعير والتمر والزبيب - كما قيل ٢ .

والذي يظهر من صاحب الجواهر في كتاب التجارة . ان الفقهاء متفقون على تحريم احتكار كل شيء بصطرايه الناس ، مهما كان نوعه ، دون استثناء . واهم احتملوا فيما لم تلغ الحاجة اليه حد الاضطراب ، وهذه عاربه بالحرف : الاحتكار محرم في كل حسن لكل ما يحتاجه النفوس المحترمة ، ويضطرون اليه ، ولا مدوحة هم عنه من مأكول ، او مشروب ، او ملبس او غيره ، من غير تفيد برمان دون برمان ،

ولا اعيان دون اعيان ، ولا انقض بفسد ، ولا تحديد محدد بعد فرض
 حصول الاضطرار ، بل يظهر تفسيره حيثما عما يكون مقدوراً للعدلين -
 يريد المستهلكين - ان تجوز الاحتكاري الحد في الثمن ، بل لا بعد حرمة
 قصد الاصرار بحصول العلاء . ولو مع عدم حاجة الناس ، ووجود
 الأشياء . بل قد يقبل بالتحريم بمجرد قصد العلاء ، وجه وان لم يقصد
 الاصرار - اسه لقوله بمجرد قصد العلاء وجه الذي يقتضي ان كل
 من سبه شيء ، وأحب رتفاع ثمنه فقد ارتكب محرماً ثم قد صاحب
 الجواهر وقد اكلام ، في الاختلاف بين الفقهاء ، في حسن الطعام
 اسطفاً به نحو السعر من احسن سحارة . مع حاجة الناس . وعدم
 وصولهم الى حد الاضطرار .

ومعنى هذا ، متى تمت الحاجة حد الاضطرار في شيء حرم
 احتكاره ، مهما كان نوع ذلك شيء ، اما ان لم يبلغ الحاجة حد
 الاضطرار فقد اختلف الفقهاء في ان هل يحرم احتكاره كشيء
 يحتاجه الناس ، او ان المحرم هو احتكار الطعام فقط ، او نوع خاص
 منه كالحبطة والشعير والتمر والزبيب ، كما قيل بأن هذه يحرم احتكارها
 اطلاقاً ، حتى مع عدم الاضطرار اليها ، اما غيرها فمحرم احتكاره
 مع الاضطرار ..

والحق ان لاحتكار حرام من حيث هو ، كمبدأ عام . وقاعدة
 كلية . عاماً كراماً . لا شيء لا لمجرد حاجة الناس الى الشيء المحتكر .
 سواء أشتت الحاجة حد اضروته ، ام لم يبلغ هذا الحد . اما ذكر
 الحبطة والشعير ، والتمر والزبيب ، والزبيب في بعض رويات هل
 البيت (ع) فيه مبرر على دعوى ، وشبهه الحاجة الى هذه في بيت لعصر ،
 ولا يصلح ذكرها بدليل تنقيح قاعدة شعبة التي ثبتت لأدلة قطعية لشار
 ان طرف منها عاماً بل ان بعض الرويات صريحة في ذلك ، فقد
 روى الحلي عن الامام الصادق (ع) انه قال ان كان في اصرار طعام

غيره فلا بأس وفي رواية صحيحة أخرى . . . كان القدم
 كثير " مع فلا بأس ومعنى هذا . . . تصيب الناس فهي
 لا حكر بأس . . . وجه في كتاب المكاسب . . . الشيخ الطوسي يعرف
 شيخ طائفة . . . والفاشي وصاحب مؤسسة . . . وصاحب كتاب . . . هو
 . . . لأظهر أن تحريم لا حكر . . . مع حاجة الناس ، أي أن علة التحريم
 هي حاجة الناس من حيث هي ، ثم قال صاحب المكاسب معلقاً على
 ذلك : " فهو حرام " .

ويقول ابن علقمة : من حصصوا تحريم لا حكر . . . تحريم . . .
 وتحرر . . . يقول هم يريدونك على هذا . . . حكر . . . بعد . . .
 غير محرم . . . مع أنهم يأخذوا هذه اليوم بسحب سويها . . . وصلاً بغيرك
 أن يكون حكر . . . سلاح . . . ومنه عن يرد . . . عن نفسه خلال فلا بأس
 به . . . ثم في ص . . . يوم في حكر . . . تحريم
 . . . أو اصبح عن هذه بقوى تركها . . . وصحة . . . ونسب بأحرف
 من و في كل عصر . . . ما دلت حرة عنه حكر
 لغيره حكر
 والأصغر
 هو . . . في

الاحبار والتعظيم

انقل عنده كلمة واحدة عن
 مع تعدد الاصول
 ويشهد به (ع)

الله (ص) . فأناه المسمون . وقالوا يا رسول الله قد بعد الطعام ، ولم يبق منه الا شيء عند فلان . فمره بيع الساس ، فصعد امير ، وحمد الله ، وأثنى عليه ، ثم قال يا فلان ان المسمين ذكروا ان الطعام قد قفل الا شيئاً عندك ، فاعرجه وبعه .

اما تفسير السعة بما يراه الحاكم فقد نقل الشيخ الانصاري في المكاسب عن كتاب المقتعة ان للحاكم ان يصر بما يراه من المصلحة ، وايضاً نقل صاحب المكاسب عن العلامة وولده صحر المحققين والشهيد ان الحاكم يصر على المحتكر . ان الاحتك في الثمن ، يعني الضرر . وقال صاحب الخواصر ما يصر بالخرف . نعم ، لا يبعد رد المحتكر مع الاحتكاف في الثمن ، كما هو ان حمرة ، والمفاضل ، والشهيد الثاني ، وغيرهم ، يعني الضرر ، لأنه لولا ذلك لاتنقض فائدة الاحساس ، ود يجوز ان يطلب المحتكر ما لا يقدر اساس على بدله ، ويصر بخلافه ، والغرض رفع الضرر .

وعن لا شك ان ولاية الحاكم العادل على حماية المصالح العامة ، ورعايتها تشمل التمييز بما فيه مصلحة الجميع النفع ومنتهلك . تماماً كما تشمل اضرار المحتكر عن العرض ، والقول بأب سمن الولاية على الاخبار دون التعبير تحكم . ما دام اهدف واحداً . وهو دفع المفسدة . وقد بنأس لذلك بهذا الحديث : مجاري الامور والاحكام بأيدي العلماء .

ونحن هذا الفصل مما جاء في كتب الوسائل من انه في احدى السنين انقطع الطعام عن المدينة المورة . وكان الناس يشتررون طعامهم يوماً بيوم . فقال الامام الصادق (ع) لعص حذمه كم عدداً من الطعام ؟ قال : ما يكفينا اشهر . قال . اخرجته . وبعه . فقال الخادم ليس في المدينة طعام . قال الامام بعه . فلبا باعه قال

له اشتري مع الناس يوماً بيوم وايضاً جاء في الوسائل ان اهل
المدينة اصنامهم فحط ، حتى ان الرجل الموسر كان يحلط الخنطة
بالشعير ، ويأكله ، وكان عند الامام الصادق (ع) طعام جيد ،
فقال لخدمته : اشتري لنا شعيراً ، فاحلط بهذا الطعام . وبيع القمح ،
فلما بكره ان يأكل جيداً ، ويأكل اسس رديئاً . الله اعلم حيث
يجعل رسالته ، وصلى الله على النبي وآله الأبرار الأطهار .

خيار المجلس

مفنى الخيار .

مفنى خيار في اللغة . ذا قوت لآخر . لك خيار فان معناه اجر نفسك ما تحب . وهذا المفنى هو الاصل لقول الفقهاء . خيار ملك امضاء العقد . وقسمه بالقول . بعمل . والحكمة من خيار فسخ المحال للمتعاقد بيرون وسدر مدة خيار . وسعمل ما يره خيار به . ومن الخيار ما يثبت باشرط ساعدس . كخيار شرط . ومفنى ما يثبت بحكم الشارع . كخيار الحيوان والعيب

والخيارات كثيرة ومتنوعة . وقد اشهاها بعض الفقهاء الى اربعة عشر خياراً . ومن شئح الانصاري : . والمجتمع في كل كتاب سبعة . ونحن نعتني ثر لمصغر على سبعة . لك ما عدها لا تسحق عوا مستعلاً . اد ينس له حكمه معايرة سائر انواع الخيار .

وكذلك عن نعتني ثر هذا الشئح الخمس . والعه التي ذكرها هي خيار الخمس . والحيوان . وشروط . ومفنى . والمأجر . والرؤية . ونعتي

لزوم البيع لولا الخيار :

من تتبع الأدلة الشرعية ، وأقوال الفقهاء ، يصح له أن يعتمد على
أبواب ثلاثة الأول لا يقبل الخيار والأدلة على ذلك كعقد الزوج
لشيء حائز من غير خيار ، ولو اشترط فيه لزوم لكان الشرط
لعوا . كالأبواب الثلاثة ، من الأئمة يقبل الخيار والزوج معاً ولكن
الأصل فيه لزوم ، ولا يخرج عن هذا الأصل أن الخيار لا بد من
عقد البيع

وذكر شيخ الأئمة في لزوم أربعة معان ، منها أن وضع البيع
وبناءه شرعاً وعرفاً على لزوم ، وضروره أدلة كالأدلة ، وهذا
السيد ميرزا مطلقاً على ذلك ، لا يفتقر إلى دليل حسن توجوه
واتمها ، ومحصله أن بناء البيع على لزوم ، وهذا دليل الأمثلة كمن
ويراد من الأمثلة التي أشبهت قوله تعالى : وهو
بالعمود ، حيث دل على وجوب الوفاء بجميع العقود ، ومنها عقد البيع
وهذا الوجوب ، وإن كان حكماً ، تكليفاً فإنه يستدعي حكماً وضعياً ،
وهو عقد البيع من عند الله تعالى دون رضا الآخر
وذلك قائل أن أنه لو لم يعمد لا يدل على لزوم ، وقد هي
توجب العمل بما يقصده العقد لا رماً فلام ، وإن حائزاً فحيز ،
تماماً كما دلت على الأحكام الشرعية ، في يجب أن يعمل به تسديده
الأحكام وجوباً أو استحباباً

الجواب :

أن الذي يدل عليه عقد البيع مثلاً هو انتداب الشخص إلى المشتري ،
والشخص إلى البيع لا غير ، أما أن هذا الانتداب قد حصل على نحو لزوم ،
أو على نحو الخيار فحيز عن دلائل العقد وقصده ، والله تعالى أعلم

ويستفاد من دليل حدرج عن العقد ، واعني بالدليل الخارج عن العقد
 تباني العرف ، واقرار الشرع لهذا تباني ، واندي لا شك فيه ان يعرف
 قد تباني على ان احكام عقد البيع لازمة له ، واحكام عقد العارية -
 مثلاً - حائزة ، وايضاً ليس من شك ان الشارع قد امضى هذا تباني ،
 وادى ان العقد لا يقتضي جواراً ولا لزوماً فلا يغني موضوع للقول بأن
 او هو بالعقود معناه اعملوا بما يقتضيه العقد من الروم والحوار . بل
 معناه التزم وفي جدول العقد ، وقرق كبير بين قولنا الروم نفسه
 مشأ بالعقد ، وبين قولنا التزم بالمعنى المشأ بالعقد

اتحاد المجلس :

يطلق اتحاد المجلس على معين . احدهما ان يكون الايجاب والقبول
 في مجلس واحد ، بحيث لا يكون الموجب في مكان ، والقابل في مكان
 آخر الثاني : ان المجلس الذي تم فيه التعاقد بين المتعاقدين لم ينقص
 بعد بمعارفة احدهما للآخر ، وهذا المعنى هو المقصود بالبحث هنا ، اما
 المعنى الأول فلا شأن لفقهاء المذهب الجمهوري به الا من حيث اتصال
 القول بالايجاب ، ووجوب الموالاة بينها باعتبارهما شطري العقد تحفظاً
 من عدم وجود احدهما عند وجود الآخر ، وهذا يدخل في شروط العقد
 التي سبق الكلام فيها ، ولا علاقة له بالخيارات .

وليس المراد باتحاد المجلس حصول الايجاب والقبول في مكان واحد
 فقط . وان كان هنا هو العالب ، بل المراد به ما يعم ذلك ، وهو
 بقاء كل من الموجب والقابل في نفس المكان اندي جرى فيه العقد ، ولو
 افترض ان كلاهما في مكان ، وتماهما تماهماً تاماً بالغايف او بعينه كان
 اتحاد المجلس هنا بقاء كل في مكانه . فان تركه الى غيره حصل
 التعدد ، ولم يبق للخيار من موضوع .

وإذا أكرها ، أو أحدهما على التعريق يعني الخيار ، لأنها عُرِّقا ،
ولم يعترقا ، أحل ، إذا طال أمد الفرقة الحربية ، بحيث يعلم أيهما لا
يمكن أن عادة في مجلس انعقد أكثر من الأمد المصمم يبطل الاتحاد بعد
هذا الأمد التقديري .

الدليل :

الأصل لهذا أخبار الحديث المشهور : « أبيعان بالخيار ما لم يعترقا »
قال الشهيد الثاني في المالك : « هذا الحديث أوضح دلالة من عبارة
المعناه »

وقال الإمام الصادق (ع) : « إنما رجل اشترى من رجل بيعاً فهو
بأخيار ، ما لم يعترقا ، فإن اعترقا فقد وجب البيع »
وقال صاحب الجواهر : « الإجماع على ذلك متحقق ، والنصوص
مستفيضة أو متواترة » .^(١)

الوكيل :

لا ريب أن خيار المجلس يثبت للأصيل والولي ، وهل يثبت للوكيل
أيضاً ؟ .

الجواب :

لا بد قبل الحكم من النظر إلى محل الوكالة ، فإن كان قد جرى
التعاضد ، وتم الاتفاق مبدئياً بين النافع والمشتري على كل شيء ، ولم

١ - النص المتواتر هو الذي ترويه جماعة مع اتفاقهم على الكذب عادة ، أما النص المستفيض
فهو الذي تكثر روايته ، ولا يبلغ حد التواتر ، بل يقتضي من أقسام الخبر الواحد

ينبغي معها اتحاد المجلس . بداهة ان الاحكام تنع لاسماء . والاسماء
تنع معايبها المعروفة بين الناس ، وقد روي عن الامام ابي جعفر
الصادق (ع) انه قال : يايت رجلاً ، فلما بعته قت . ومثبت خطي ،
ثم رجعت ان المجلس ، ليحب البيع حيث افرقنا .

٢ شرط سقوطه في ضمن العقد هو ان يقول لاتب للمشتري
عنتك على ان لا يكون لك خيار المجلس ، او بقوله المشتري لاتب ،
او يايجري مجرى هذا ، يقول . مما يدل على لاشترائه بصرحة ووضوح ،
وحينئذ يسقط هذا الخيار ، لأنه من الحقوق التي تسقط بالاستعاضة .
والاجماع على ذلك . ومنه ، وهو حديث : « المؤمنون عند شروطهم » .
وقال قائل ان هذا الشرط باطل . لأنه يتنافى مع طبيعة العقد
المقصية للخيار ، ومع لينة الموحدة به . وهي حديث : « البيعان » .
ومعلوم ان كل شرط يخالف صيغة العقد . او كتاب الله ، وصلة به
هو لغو .

ونعم بان اشترائط سقوط هذا الخيار لا يتنافى مع طبيعة العقد ،
كما انه على وفق السنة ، وذلك ان العقد من حيث هو لا يستدعي خيار
المجلس ، ولا غيره من الخيارات ، لأن الخيار حكم شرعي مستخرج من
الأدلة الشرعية . وقد استخرجنا خيار المجلس من حديث : « البيعان »
وإذا عطفنا عليه حديث : « المؤمنون عند شروطهم » وحكماهما في كلام
واحد كن المعنى هكذا : « البيعان بالخيار الا اذا تراخيا على عدم
الخيار » تماماً كما لو قال الشارع هم ، ثم قال لا ضرر ولا
اضرار . فان معنى الخمتين معاً يجب عليك الصوم حيث لا يصح بك ،
وهذا نجد نصير قول الفقهاء أدلة الشروط حاكمة ومقدمة على أدلة
الأحكام .

وتعتبر عامض الا عند اهل الفن ان هذا الشرط يتنافى مع العقد

المطلق ، لا مع مطلق العقد (١) .

واتفقوا قولاً واحداً بشهادة صاحب المحاور والمكاسب على ان المتابعين اذا اشأ انعقد مطلقاً من غير قيد ، وبعد انعقاده وتكمه تراخياً على اسقاط خيار المحسن ، صح ، وسقط الخيار ، لأنه حق لها ، ولكل ذي حق اسقاط حقه ، ولو اسقطه احدهما دون الآخر سقط حق من اسقط ، وبقي حق من لم يسقط ، لعدم ارتباط احد الطرفين بالآخر . واحتنف الفقهاء بما اذا أسقط كل منهما او احدهما حقه في هذا الخيار عند المفاوضة ، وقبل انشاء العقد ، ثم انشاء مجرداً عن الشرط ذهب المشهور بشهادة الشيخ الانصاري الى ان هذا الاتفاق لا يجب العمل به ، لأنه وعد بالتزام ، والتزامي تبرمي لا يجب الوفاء به ، وذهب جماعة ، منهم الشيخ الطوسي ، والعاظمي - على ما نقل عنها - والسيد اليردي الى وجوب الوفاء ، تماماً كما لو كان في ضمن العقد ، قال هذا السيد في حاشيته على المكاسب : « اما كونه وعداً فمبوع ، لأن المتعاقدين لم يقصدا الوعد ، كما هو العرص ، واما قصدا انشاء سقوط هذا الخيار ، واما كونه ازاماً تبرعياً فمبوع كذلك ، ونحن نقول يجب الوفاء ، لمبوع المؤمنين عند شروطهم » . وهو الحق ، لأن المرة بانشاء القصد ، أي قصد عدم الخيار هنا ، وقد عبرا عن ذلك بصراحة ، اما ان يكون هذا التعبير مقارباً للعقد فليس بشرط ، بل يؤثر اثره مع التقديم ، كما يؤثر مع التأخير والمقارنة ، ويأتي مرید من التوضيح عند الكلام عن الشروط واحكامها ، وبناء العقد عليها .

١ - مطلق العقد هو القاسم المشترك لتمام جميع ابراج العقود وانسائها ، ومنها العقد المجرد من كل قيد - وهو العقد المطلق - ومنها العقد المعيد ، فالقيد قسم المطلق ، وكل منها قسم ومرد لمطلق العقد ، ومن هنا سمع ان نقول العقد المعيد لا يتألف مع مطلق العقد ، لأنه من القاسم والرافعه ، ويتألف مع العقد المطلق ، لأنه قسم له .

٣ - اذا تصرف النافع بالثمن ، او المشتري بالثمن تصرفاً يدل في نظر العرف على الرضا فلا يحق للمتصرف ان يفسخ ، وان لم يفرقا ، لأن معنى الخيار ان يختار امضاء العقد ، او مسحه - كما قدما - ولا فرق بين ان يختار ذلك بالقول ، او يختاره بالفعل ، قل الامام الصادق (ع) . خيار الحيوان ثلاثة ايام للمشتري ، اشترط ذلك ، او لم يشترط ، فان احدث المشتري فيما اشترى حدثاً قبل ثلاثة ايام ملك رضاً منه .

فقوله : « فذلك رصاً منه » دليل عام ، وقاعدة كلية ان كل تصرف يدل على الرضا بالعقد فهو مفسط للخيار ، سواء أكان خيار الحيوان ، او المجلس او غيرها ، وللحديث عن التصرف بقية ، تأتي في اثناء الكلام عن سائر الخيارات .

خيار الحيوان

الحيوان :

المراد بالحيوان كل ما يصدق عليه هذا الاسم سد العرف ، فيعم الحيوانات التي تنتمي عن أربع ، والطيور بشئ أنواعها ، ولا تشمل السمك ، وما ليه ، لانصرف بعد حيوان عنه ، ولأن المقصود من شرائه هو لحمه . لا اقتؤه ، وبما لا يشمل الحيوان الكلي ، بل يخص بالحيوان المبيع في الخارج ، فمن اشترى حيواناً في دمه عبره بأوصاف معينة لا يدخل في هذا الخيار

الدليل :

تعقوا كلمة واحدة على ان خيار الحيوان ثلاثة ايام ، ولا خيار بعدها ، وذهب المشهور بشهادة صاحب المقائيس الى ان زمن الخيار يتبدى من حين العقد ، لا من افتراق المتابعين ، وعلى هذا يجمع في بيع الحيوان سواء احدهما خيار الحيوان ، والثاني خيار المحلوس ، ولا محذور فيه

وإذا مات الحيوان أثناء مدة الخيار فمن مال السانع ، حتى ولو كان
في يد المشتري . فباعتدافه تلف المبيع في مدة الخيار من مال من
لا خيار له .

أما الأصل هذا الخيار فروايات أكثر عن أهلليب (ع)
ومنها ، في الحيوان كله شرط ثلاثة أيام للمشتري ، وهو فيها
مخبر ، اشترط ، أو لم يشترط

ومنها : صاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيام
ومنها ، أن رجلاً سأل الإمام (ع) عمن يشتري الدابة ،
فتموت ، أو يحدث فيها حدث على من صان ذلك ؟ قال : على
السانع ، حتى تنقضي ثلاثة أيام .

ومنها ، المتبايعان بالخيار ثلاثة أيام في الحيوان
ومنها ، أن رجلاً سأله عن شترى حارية لمن الخيار ،
للمشتري ، أو لسانع ، أو هي ؟ قال : الخيار لمن اشترى ، ثلاثة
أيام بظرة ، فإذا مضت فقد وجب لبيع من السائل . أرأيت أن يملكها
المشتري ، أو لأمس ؟ أو يطر منها أن ما يحرم على غيره ؟ فقال
الإمام : إذا عمل و لأمس فقد انقضى الشرط ولزمه .

صاحب الخيار :

ذهب المشهور بشهادة صاحب جوهر والمكاسب إلى أن هذا الخيار
يختص بالمشتري فقط . وإذا كان كل من اشترى ولتس حيواناً فالمشتري
هو السائل ، ولتس هو الموعود . وقال الشيخ الأنصاري : لا يخصص
عن قول المشتري ، أي عن اختصاص خيار الحيوان بالمشتري دون السانع ،

لعموم او بوا بالعقود . ولأن الأصل عدم تأثير طبع الناصح ، ولأن الروايات التي ذكرت المشتري اكثر من الروايات التي يوجبها ظاهرها ثبوت الخيار للبائع ايضاً .

والحق ان الخيار يثبت من انتقال اليه الحيوان متناً كان او ثمناً ، لأن المعاملات لا تعد فيها ، ومصلحتها ظاهرة - في الغالب وهي هذا احسان الحيوان ، والتعرف على عبويه مدة الخيار ، فان اكثر عيوب الحيوانات تسمى . ولا تظهر الا بعد التحرة ، وقول الامام الصدق (ع) المتقدم . و ثلاثة ايام نظرة ، يومية الى ذلك ، بل ان قوله : صاحب الحيوان بالخيار ، ظاهر في الشمول للدفع والمشتري ، اما تخصيص المشتري بالذكر في كثير من الروايات فمرسل على الغالب ، لأن الغالب ان يكون الحيوان متناً لا ثمنياً .

وبالتالي ، فان الحمود على حرية النص يجب في اعيادات ، سواء أحرها المصلحة منها ، ام لم تعرف ، ما في المعاملات يسمى التوفيق القريب بين النص والمصلحة المعلومة .

موجبات السقوط :

يسقط هذا الخيار بالموجبات التالية :

١ - اشتراط سقوطه في العقد ، لعموم « المؤمنون عند شروطهم » .

٢ - اذا أسقط كل منها او احدهما هذا الخيار بعد العقد ، لأنه حق لصاحبه ، فحق اسقطه سقط .

٣ - التصرف الدال على الرضا بالعقد ومصلاته ، حسبما تقدم في خيار المجلس ، فقد مثل الامام الصادق (ع) عن رجل اشترى من من آخر دابة ، فأحدث فيها حدثاً من أحد الخافر ، او نقيها ، او ركبها فواسح ، فهل له ان يردّها في الثلاثة ايام التي فيها الخيار بعد الحدث الذي يحدث فيها ، او الركوب الذي ركبها ؟ قال الامام اذا حدث فيها حدثاً فقد وجب الشراء . وتقدم مما انه قال : اذا لمس اخارية او نظر فقد انقضى الشرط . وذلك رضا منه .. وكل ما حالف هذا النص فهو شاذ متروك .

مسائل :

١ - اذا استوفى المشتري ثمن الحيوان مدة الخيار ، ثم صح ، فعليه ان يرجع معه بذل ما استوفاه من الثمن ، فقد مثل الامام الصادق (ع) عن رجل اشترى شاة ، فامسكها ثلاثة ايام ، ثم ردها ؟ قال : ان كان في تلك الثلاثة ايام يشرب لبنها رد معها ثلاثة امداد . وان لم يكن لها لبن فليس عليه شيء .

٢ - ان خيار الحيوان يجري في البيع فقط ، دون غيره ، فلو كان الحيوان محلاً لعقد المصلحة ، او بدلاً عن الاجارة فلا خيار له ، لأن الخيار على خلاف القاعدة ، فيحصر فيه على مورد النص ، وهو البيع فقط .

٣ - اذا باع ثوباً وحيواناً بثمن واحد ثبت الخيار بخصوص الحيوان ، واذا صح المشتري كان للدفع حق الخيار في البيع ، لتعويض الصفقة .

٤ . يشت هذا الخيار في بيع الحيوان كله او بعضه ، كتنصيف
والثلث ، و لأقل او الأكثر . لأن لرويات مطنقة تشمل الكل وبعض
وهذا يقدر كاف واف في الحديث عن حيوانات واحكامها في
عصرنا ، عصر لآله وانصاعة ، حيث لم ين من حاجه انها الآن كما
كانت في اسبق . وعهد بمفهوم لقدمي يوم كانت الحيوانات هي الوسيلة
الى المواصلات ، وحرث الارض ، والعنصر والخصد . وما ليه

خيار الشرط

معناه :

معنى خيار الشرط ان يشترط احد المتعاقدين ، او كلاهما ، خيار في صح العقد او امضائه امداً معيناً ، وتعتبر الشيع الانصاري ان يشترط الخيار بسبب اشتراطه في العقد ، ومن هنا كان التعبير بشرط الخيار اولى من التعبير بخيار الشرط .

ومبدأ هذا الخيار من حين العقد ، لا حين افتراق الساعين ، ويجوز تأخير عن العقد ، ولو بأيام فهو قال احدهما لصاحبه بعد البيع ولزومه جعلتك بالخيار مدة كذا ، وقال صاحبه : قست او ما في معنى ذلك يصح ويصير العقد حائراً بعد ان كان لازماً احل ، لا بد من تحديد مدة الخيار تحديداً برفع العرر ، ويستعد الاشبه المصفي الى التنازع والتشاجر

واخلق الفقهاء يقول بأنه لا تحديد لمدة الخيار فنه ولا كثرة ، يجوز جمعها سنة وساعة ، والمهم هو الصمد والتعيين ، فلو جعلها مدة العمر ، او ان قدوم المسافر فلا يصح ، ويفضل النجس من الاماس وهذا بالقياس الى القلة صحيح ، اما بالقياس الى لكثرة فيسعي تحديدها

عما تتحمله طبيعة المبيعات ، ولا يعد في نظر العرف لعمراً ، وحيثاً ،
 فالمدة التي يسمي ان تحدد في شراء العاكهة والبيض والحصار عبر المدة
 التي تحدد في شراء الارض والدار بالبذاعة .

الدليل :

وأصل هذا الخيار اجماع الفقهاء ، والنص ، قال الشيخ الانصاري
 « لا خلاف في صحة هذا الشرط ، ولا في انه لا يتقدر بمقد عدداً ،
 ويقفل الاجماع عليه مستفيض » . وقال صاحب الخواصر « خيار الشرط
 ثابت بالضرورة بين عباء المذهب ، وبالكتاب والسنة عموماً وخصوصاً » .
 ومن النصوص العامة الشاملة لجميع موارد الشرط قول الامام
 الصادق (ع) . « من اشترط شرطاً محمداً لكتاب الله حر وحل فلا
 يجوز على الذي اشترط عليه ، والمسلمون عند شروطهم فيما وافق كتاب الله »
 ومراده موافقة كتاب الله عدم مخالفته ، سواء أوفق ، او لم يخالف ،
 والقريبة على ارادة هذا المعنى قوله (ع) في صدر الرواية « من
 اشترط شرطاً مخالفاً فلا يجوز » وهذا مصداق ان من اشترط شرطاً
 عبر مخالف يجوز .

وقال المؤسسون عند شروطهم الا شرطاً حرم حلالاً ، او حلال
 حراماً .

اما لنصوص خاصة فكثيرة ، منها ان سائلاً سأل الامام الصادق (ع)
 عن رجل احتاج الى بيع داره ، فمشى الى اخيه ، وقال له : ابيعت
 داري هذه ، على ان تشترط لي اذا حثثت بشئها الى سنة ترددها علي ؟
 قال الامام (ع) لا بأس بهذا ، ان جاء بشئها رددها عليه . قال
 السائل : فان كان فيها غلة كثيرة ، فليس تكون الغلة ؟ قال للمشتري ،
 ألا ترى لو احترقت كانت من ماله ؟

وبالتالي ، فإن من تتبع مصادر الشريعة يؤمن إيماناً لا يشوبه ريب بأن كل ما يوافق أهداف الأساس وأعراسه ، ولا يتعارض مع مبادئ الشريعة ومقاصدها فهو حائز عقداً كان أو شرطاً ، أو غيرهما . وهذا قاعدة شرعية عامة تصلح معياراً كبيراً لمعرفة الأحكام الشرعية ، وحل المصكلات في ضوءها .

صاحب الخيار :

صاحب الخيار هو من اشترط هذا الخيار دائماً كان أو مشترطاً ، أو اجنبياً من العقد ، لأن المؤمنين عند شروطهم نعم الجميع . وغير ما قرأته في هذا الباب من أقوال العلماء ما جاء في كتاب مفتاح الكرامة .
« ان الخيار شرع للأدعاء بالطرفين ، فكل ما تراصيا به حاز ،

وإذا جُمِلَ الخيار لاثني اجنبيين فأجاز أحدهما ، وفسخ الآخر ، قال الشيخ الأنصاري ، وصاحب الجواهر ، وصاحب مفتاح الكرامة : يقدم الفاسخ ، لأن المحبر ، أي مجبر كان ، بعد ان اختار اللزوم فقد اسقط حقه في الخيار ، حتى كأن العقد وقع مجرداً عن الشرط ، فيبقى حق الطرف الآخر ، وقد صحح ، فيؤخذ بقوله ، لأنه لا معارض في الحقيقة ، وهذا ما أراده صاحب الجواهر بقوله « لعدم معارضة اختيار أحدهما للزوم » .

وأولى من هذا التكلف والتعقيد ان نقول حيث اراد أحدهما الانضاء ، وأراد الآخر الفسخ فقد تعدر العمل بالإرادتين معاً ، وببدية انه اذا استحال تنفيذ العقد والعمل بموجبه بفسخ حتماً ، وعلى هذا يكون انحلال العقد من باب الإنصاخ ، لا من باب الفسخ .

ومهما يكن ، فعلى الأجنبي الذي جُمِلَ الانضاء والفسخ بيده ان يراعي مصلحة من انتجه لذلك ، فان تبين عدم المصلحة فيها احتار كان لغواً

لا تأثير له . قال الشيخ الاصماري : « ذكر غير واحد ان الأجنبي
يراعي مصلحة الجاهل » . وقال صاحب الجواهر « الظاهر وجوب
اعتناء المصلحة » لأنه أمين » .

الفسخ ببرد الثمن :

اتفقوا على ان الناع اذا اشترط نفسه ارتجاع الثمن في مدة معينة ،
وقبل المشتري صح البيع والشرط . ويسمى هذا النوع عند الفقهاء بيع
الخيار قارة ، وبيع الشرط اخرى .

والأصل في جواره وصحته الاجماع والنس ، ومنه عموم « المؤمنون
عند شروطهم » والرواية المتقدمة في فقرة « الدليل » التي تضمنت
السؤال عن ناع داره . واشترط ارتجاعها ، ان رد الثمن الى مدة ،
وفي رواية اخرى ان رجلاً مأل الإمام الصادق (ع) عن ذلك ؟ فقد
ارى ان المبيع لك ، ان لم يرد المال ، وان جاء به للوقت مرد عليه .
وإذا رد ثمن في المدة المدة فهل يفسخ البيع تنقائاً ، او ان رد
الثن بمجرد لا يوجب الفسخ بعد ، بل لا بد ان يتنفسه الفسخ من
لانع ، بحيث اذا لم يفسخ بعد رد الثمن يكون البيع لازماً بانقضاء
المدة ، ويكون الثمن امانة في يد المشتري ؟ .

ذهب المشهور الى الثاني ومنه لا بد من الفسخ مع رد الثمن ، ولا
تأثير لأحدهم دون الآخر ، لأن المبيع انتقل الى المشتري بسبب شرعي ،
وهو البيع ، فلا يتصل به الاسبب شرعي ، وهو ما الفسخ ، ورد
من حيث هو ليس بفسخ ، بل مقدمة لفسخ .

واحق ان ارتجاع الثمن يفسد البيع انشاءً فهي للفسخ ، والا فبأي
شيء يفسد رد الثمن ضمن المدة ؟ وفي فقهه اذا قال له : ان ريداً
ناع داره من عمرو ، وقال له عند البيع : اذا أرجعت المال كاملاً الى

سنة كان هذا فصحاً مني للبيع ، حتى ولو لم اتلفظ بالفصح ، أي فيه يزعم بأن هذا ليس بفصح ، ولا معنى لشرط الخيار الذي نتحدث عنه إلا ذلك .

شرط الخيار في غير البيع :

هل يصح شرط الخيار في غير البيع من العقود والایقاعات ؟

الجواب :

أما الإيقاعات ، كإطلاق والعنق والأبراء فقد اجمعوا - إلا من شد - على عدم صحة الشرط فيها ولشيخ الأنصاري ينق في النتيجة مع الفقهاء ، ويقول بعدم صحة الشرط في الإيقاعات ، ولكنه يحالهم في المقدمات ، والطريق المؤدية إلى هذه النتيجة . وينتخص دليل الفقهاء بأن الشرط لا بد له من اثنين أحدهما من له الشرط ، والثاني من عليه الشرط ، أما الإيقاع فلا يحتاج إلى طرفين . بل يتم بشخص واحد فقط ، فالإيقاعات - إذن - بطبيعتها لا تقبل الشرط .

وينتخص دليل الشيخ الأنصاري بأن الشرط والفصح ممكنان بذاتها الإيقاعات ، تماماً كما هو الشأن في العقود ، فإن للأساس أن يقطع المهود على نفسه ، وأن يفصح ما كان صدر منه عقداً كان أو إيقاعاً ، ولكن العبرة بالدليل الشرعي على جواز ذلك . ومعلوم أن حق الخيار في الفصح على خلاف الأصل في العقود والإيقاعات ، ولا يشت إلا بدليل ، وقد ثبت في الشريعة جواز الفصح في العقد ، كالإقالة ، وخيار المجلس والحيوان ، ولم يثبت في الإيقاع ، وعليه يكون القول بجواز الفصح قولاً بلا دليل ، وهذه عبارة الأنصاري ، أن مشروعية الفصح لا بد لها من دليل ، وقد وجد في العقود من جهة مشروعية الإقالة ، وثبوت خيار المجلس

والحيوان وغيرهما ، بخلاف الابتذعات ، فإنه لم يعهد من الشرع تجوير
نقص اثرها بعد وقوعها ، حتى يصح اشتراط ذلك فيها .
ثم قسم الانصاري العقود من حيث قبولها للخيار ، وعدم قبولها له
عند الفقهاء الى ثلاثة اقسام

الاول لا يقبل الخيار بالاتفاق ، وهو عقد الزوج ، فإنه لا
ينتهي الا بالموت او الطلاق ، ولا يحل الا ، يصح بسب العيوب
المتصوص عليها شرعاً .

الثاني يقبل الخيار بالاتفاق ، كالأحارة ، والمرارعة ، والمساقة ،
والكفالة ، والبيع ، عدا الصرف ، فإن فيه خلافاً .

الثالث اختلف فيه الفقهاء ، ومنه الوقف ، فقد ذهب المشهور
الى عدم قبوله الخيار ، وقال أكثر من واحد من المحققين
أنه يقبله ، وبأنه الدليل في باب الوقف ، وتكسبا عنه مفصلاً في
كتاب الأحوال الشخصية على المذهب الحنفية ، ومن اختلف فيه
الصحيح ، قال أكثر الفقهاء . أنه يقبل الخيار ، وقال بعضهم . لا يقبله
فيما بعد الأبراء . ومنه صمان الدين الثالث في ذمة المدين للدائن . ومنه
بيع الصرف ، فإن كثيراً من الفقهاء قالوا : أنه لا يقبل الخيار ، حيث
يشترط فيه القصد ، ولا يمنع شرط القصد مع شرط الخيار ، لأنه
بالقصد وانقضى المتبعين تنقطع الصلة والعلاقة بينها كلية ، والخيار معناه
بقاء الصلة وهو الشافعي يمينه

ثم اعطى الانصاري معبراً كلياً لما يقبل الخيار من العقود ، وما لا
يقبلها . فقال ان كل عقد يقبل التقابل فهو يقبل الخيار ، وكل عقد
لا يقبل التقابل فهو لا يقبل الخيار .

هذا ملخص الكلام عن العقود اللازمة ، وحكمها مع شرط الخيار ، أما العقود
اجبازة فقد سبقنا الإشارة الى أنه لا معنى للخيار فيها ما دام الخيار قائماً دون

شرط ، فان عقد الوكالة والعارية والوديعة يفسخ ويحل ما رادده احد الطرفين منفرداً ، دون حاجة الى اتفاق حين انعقد او بعده ، اجل ، ربما صح شرط الخيار في العقد الذي هو جائز من طرف ، ولازم من طرف ، بشرط الخيار لنفسه من كان العقد لازماً بالقياس اليه ، كعقد الرهن ، فانه جائز بالظر الى المرتب ، لازم بالظر الى الرهن ، وان اشترط هذا الخيار لنفسه يصير العقد حائزاً من الطرفين .

مسائل :

اذا انقضت المدة الميعة للخيار ، ولم يرد النافع الثمن يبطل الخيار ، ويصير المبيع ملكاً للمشتري .

٢ - ليس للمشتري انكلاف المبيع ، ولا ان يتصرف فيه تصرفاً يمنع من استرجاعه الى النافع ، بل يجب عليه الاحتفاظ به ، والابقاء ، ليعي بالتزامه من ارجاع المبيع للنافع عند رد الثمن .

٣ - اذا هلك المبيع في يد المشتري مدة الخيار بذهب من مال النافع ، لأن التلف بعد القبض ، في مدة الخيار يكون من مال من لا خيار له . ولا يسقط الخيار بتلف العين الميعة ، عاذا رد النافع الثمن ، والحدل هذه ، فعلى المشتري ان يرد بدل العين الهالكة من المثل او القيمة .

٥ - اذا رد النافع بعض الثمن فلا يحق له الفسخ ، واذا كان قد اشترط ان يفسخ في كل جزء من العين يرد ما يقابلها من الثمن حاز ، كما يجوز ان يشترط الفسخ في جميع العين يرد مقدار معين من الثمن ، وما تبقى منه يكون ديباً في ذمة النافع بعد الفسخ ، والدليل على ذلك :
المؤمنون عند شروطهم .

٦ - اذا جعل المشتري لنفسه الخيار مشروطاً رد الثمن اليه اذا رد

التمس في مدة معينة حذر ، تماماً كما يجوز ذلك للبائع ، لاتحاد المدرك
والمسوخ ، وهو عموم : « المؤمنون عند شروطهم » .

وإذا هلك المبيع في يد المشتري أثناء المدة ذهب من مال البائع ،
لقاعده ، « التبع مدة الخيار من مال من لا خيار له » . قال صاحب
مفتاح الكرامة ، « ان كان الخيار للبائع فالتلف من المشتري ، وان كان
للمشتري فالتلف من البائع ، ولا أحد في ذلك حلالاً ، بل اطلاق «جاء » .
وسئل الامام الصادق (ع) عن الرجل يشتري الدابة ، ويشترط الى يوم
او يومين . فتصوت الدابة ، على من صمان ذلك ؟ قال ، « على البائع » .
مع العلم بأن البائع في هذه الحال لا خيار له .

وإذا كان للمبيع المبيعة هذا الخيار تمام ، فهل يكون التنازع للمشتري ،
لأن العين انتقلت الى ملكه بالشراء ، او هو للبائع بالنظر الى ان العين
لو تلفت تذهب من ماله ؟

والجواب اذا استوفى المشتري الثمن ثم مسح ، رد العين دون بدل
الثمن ، ولاضافة بين ان يكون الثمن لشخص ، وصمان العين على غيره ،
كما هو الشأن في المعصوم فان ماله لما كان له ، وصمانه على عاصمه (١) وبقي
التفصيل في احكام الخيار مرة واحدة والمبيع يملك بالقدح والتي بعدها .

٧ - يصح ان يكون الخيار لكل من البائع والمشتري في عقد واحد ،
كان بشرط البائع ان يجمع التمس له اذا رد التمس في مدة الخيار ، وفي
الوقت نفسه بشرط المشتري ان يجمع التمس اذا رد التمس في المدة المعينة
واد هلك التمس او لم يمس او كلاهما مع هذا الشرط يكون هلاك التمس
من مال المشتري ، لأنه انتقل اليه بالبائع ، وهلاك التمس من مال البائع ،
للسبب نفسه ، وبأني التحقيق في فصل احكام الخيارات أثناء الله

١ - الغرض من التمسيل بالذهب هو مجرد الاشارة الى عدم اشتراط بين ملك عام الدين وصمانها
من حيث المكرة والمبدأ ، مع العلم بأن الناصب احسب مما عمن فيه ، لأنه يمسر بسبب
الله ، ٧ بسبب العقد

٨ - يسقط هذا الخيار اذا تنازل عنه من هو له ، بائعاً كان ، او
مشترياً ، لأنه حتى يسقط بالاسقاط .

٩ - تصرف النافع بالثمن لا يسقط خياره في رد الثمن ، كما ان
تصرف المشتري بالثمن تصرفاً غير متلف ولا فاضل لا يسقط خياره في
رد الثمن ، لأن هذا الخيار شرع لانتفاع النافع بالثمن ، والمشتري
بالثمن ، ولو سقط الخيار بالتصرف سقطت العائدة من وصحه ، كما
قال صاحب الجواهر ، وهذا واضح بالداهية ، وادى ذكرناه تبعاً للشيخ
الانصاري ، وغيره من الفقهاء .

الشروط

خيار الاشتراط :

ذكر الشهيد الاول في اللمعة المشقة مع الجبارات خيار الشرط ، وخيار الاشتراط ، وازد بالاول ان يكون الخيار معه هو الشرط ، كما لو قال : اشتريت ، او بعت على الا ان يكون لي الخيار في فسخ البيع وامضائه مدة كذا ، وازاد بالثاني ، اي خيار الاشتراط ان يشترط المشتري ، او النافع امراً معيماً غير الخيار ، ولكن يحلله يؤدي الى ثبوت الخيار ، كما لو اشترط النافع على المشتري ان يعمل كذا ، او اشترط المشتري على النافع ان يكون المبيع منصفاً كذا ، ، عاذا تخلف ثبت المشروط له حق الخيار في فسخ العقد

اما الشيخ الانصاري وغيره كثير من الفقهاء فقد نكلموا في باب الجبارات عن الاول فقط ، اي خيار الشرط ، ثم عقدوا فصلاً مستقلاً للكلام عن الشروط التي انتهى عليها المقدم بوجه عام ، يشمل خيار الاشتراط الذي اراده الشهيد . ومن الفقهاء من تكلم عن خيار الاشتراط

ضمن خيار الشرط ، حيث اراد بالشرط الشيء الذي اشترط في العقد خياراً كان ، او غير .

وقد اتبعنا نحن طريقة الشيخ الانصاري ، لأن أكثر ما في كتابنا هذا ، او الكثير منه تلخيص وعرض لكتابه المعروف بالكتاب ، اجل ، ان الشيخ ذكر هذا الفصل بعد خيار العيب الذي حتم الكلام به عن الخيارات وذكرناه نحن بعد خيارات الشرط مباشرة لمكان المناسبة .

القسم الشروط :

نقسم الشروط بالنظر الى الصراحة وعدمها الى شروط ضمنية يقتضيها العقد مثل التسليم والتسلم ، وتعجيل الثمن ، وسلامة المبيع من العيب ، ورد العوض عند فساد العقد ، وخيار المجلس والحيوان ، مع ملاحظة الدليل الشرعي عليها .. واي شروط صريحة ، وهي التي ذكرت صراحة في متن العقد ، او قبله ، مع انتائه عليها ويعرف الشرط الصريح من هذا الفصل ، والذي قبله . اما الشرط الضمني فيعرف في الكثير من فصول هذا الكتاب ، بحاصة الخيارات ، وبصورة أحسن خيار الغبن والعيب .

وايضاً نقسم الشروط بالنظر الى الصحة والفساد ، الى شروط صحيحة ، وفاسدة ، ولكل منها أحكامه الخاصة التي نتمرص لها في هذا الفصل .

الشرط الصحيح :

ذكر الشيخ الانصاري ثمانية شروط لصحة الشرط ، ولكنها في

الحقيقة ترجع الى صفة ، وهي على وجه العموم والاجمال : (١) ان يكون الشرط مقدوراً . (٢) ان يكون مانعاً شرعاً (٣) ان يكون معقولاً (٤) ان لا يتنافى مع مقتضى العقد (٥) ان لا يكون مجهولاً (٦) ان لا يكون محلاً او مستلزماً للمحال (٧) ان يذكر في متن العقد كما قيل ، والبيان على وجهه فيما يلي

القدرة :

١ - كل شرط تعلق بصفة يمكن ان يكون انعقد عليه متصفاً بها بالفعل فهو شرط صحيح ، فان وجد الوصف لرم العقد ، وان تخلف ثبت الخيار بين الرد ولا مراك مجسماً ، ومثال ذلك ان يشتري مرسماً بشرط ان يكون اصيلاً ، والثوب صوفاً ، والدابة حاملاً وتقول ان هذا الوصف عبر مقدور للمتعاقد ، فكيف يصح جعله شرطاً ، مع العلم بأن الشرط يجب ان يكون مقدوراً ؟ ويجب بأن هذا الوصف ليس فعلاً من افعال المتعاقد ، وادى هو وصف للمنفود عنه ، وما من شئ ان المتعاقد يملك العين التي وقعت محلاً للعقد ، فيملك ايضاً اوصافها بائع . نعماً كما يملك مبيعها ، وبكلمة ان المتعاقد قد تعهد بتسليم العين الموصوفة بكذا ، ولم يتعهد بحقق الصفة وإيجادها في العين ، والفرق بين التهديين واضح . وكل شرط تعلق بفعل غير مقدور فهو باطل ، لأن الوفاء بالمحال محال ، ومثال ذلك ان يشتري دابة ، وبشرط ان تحمل في المستقبل ، او ستاناً على ان تحمل عشرة اطنان في العام المقبل ، او ررعاً بشرط ان يسلم من الامراض والعيات ، قال صاحب المحاور : لا يجوز اشترط ما لا بدحس في المقدور ، كبيع الزرع على ان يجعله الله مسلاً . وقال الشيخ النابني في تقريرات الخونساري : لا بد ان يكون الوصف

حالياً ، بحيث يفقد المتعاقد على تسميته نفعاً للعين ، فان لم يكن حالياً ،
مثل الاوصاف التي يمكن ان تتحقق ، وان لا تتحقق ككون الزرع
مسلاً فلا يجوز اشتراطه .

عدم العيب :

٢ - ان يكون للشرط عرض يعتد به العقلاء ، فهو كان عبثاً ،
كما اذا اشترط ان يأخذ من ماء البحر ثم يرده اليه ، يكون الشرط
باطلاً ، ولكنه لا يوجب بطلان العقد .

غير مخالف للكتاب :

٣ . ان لا يكون الشرط مخالفاً لكتاب الله ، وصلة بيته ، فاما
نوع الحش بشروط ان يجعله صلباً ، والنصب على ان يجعله حرماً كان
الشرط فاسداً ، ويدل عليه قول علي أمير المؤمنين (ع) : من شرط
لامرأته شرطاً فليف به ، ان المسلمي عند شروطهم الا شرطاً حلال
حراماً ، او حرم حلالاً

وقال الامام الصادق (ع) من اشترط شرطاً سوى كتاب الله فلا
يجوز له ، ولا عبه

وقال الامام ابو جعفر الصادق (ع) عن رجل تزوج امرأة ، واشترطت
عليه ان يذبحها الخماخ والطلاق ؟ قال حالمت السنة ، ووليت

حقاً ليست له أهلاً ، ثم قصى الإمام أن عليه الصداق ، وفي يده
الجماع والطلاق^١ .

وسئل عن رجل اشترط لامرأته أن لا يتزوج عليها ؟ قال : أن
شاء تزوج وتسرى .

نفى أن تعرف ما هو المعيار الحلي للحلال والحرام ، حتى يميز به
الشرط المخالف لها عن غيره . وقد اطلال الفقهاء الكلام في ذلك ،
بخاصة الشيخ الأنصاري فإنه ذكر أوجه كثيرة ، ثم نظر فيها على
عادته ، وألحق أن كل ما يحرم على الإنسان أن يفعله فلا يجوز له
اشتراطه ، كالزنا والسرقة ، ونورث الأجنبي وحرمان الواث ، وكل
ما يجب فعله فلا يجوز اشتراط تركه ، كالصوم والصلاة وبر الوالدين ،
وكل ما يباح فعله وتركه في أصل الشرع من غير توسط العقد ، أو
أي شيء آخر يجوز أن يشترط فعله وتركه إلا أن يثبت العكس ، فإن
للإنسان أن يتزوج وأن يترك الزواج ، وأن يطلق وأن يترك الطلاق ،
ولكن لما دل الدليل الشرعي التعدي على أن اشتراط ترك الزواج أو
الطلاق لا يبع الوفاء به قطاً بطلانه ، ولولا هذا الدليل لقلنا بصحته .

هذا هو المعيار الصحيح الذي يرجع إليه عند الشك والتردد ونجند
الإشارة إلى أن فساد هذا الشرط لا يستدعي فساد العقد إلا إذا رجع
إلى أحد العوضين ، كبيع الحطب بشرط حمله صبياً ، وانعكس حمراً ،
أما إذا لم يرجع إلى أحدهما ففسد الشرط دون العقد ، كما لو قال :

١ - إذا اشترطت امرأة أن لا يستمتع بها الزوج اختلاقاً ، وبشرط إخراج الاستمتاع بطل الشرط
بالاتفاق ، أما إذا اشترطت منه أن يترك يوماً من الاستمتاع كإجماع فقط فقد ذهب المشهور
إلى جوار ، لأن الإمام الصادق (ع) سئل عن رجل سأل امرأة أن تزوجه بمصها ، فقالت :
أزوجك بمضي من أن تلمسني ما شئت من نظر وقياس ، وتنان مني ما ينال الرجل من
أهله إلا أنك لا تدخل مرجك في حريمي ، فاني أخاف المضيعة ؟ فقال الإمام : ليس
له منها إلا ما اشترطت .

بعثك الكتاب على ان تشرب الخمر .

مخالف مقتضى العقد :

٤ كل اثر يترتب على العقد من حيث هو لا يجوز اشتراط عدمه في العقد ، كما لو باع بشرط ان لا يتصرف بالمبيع ، وهذا معنى قول الفقهاء . يعتبر في الشرط ان لا يكون مضافاً لمقتضى العقد . واستدل الشيخ الاتصاري على صواب هذا الشرط بدليلين . الاول لروم الشافعي ، لان العقد يثبت الاثر ، والشرط يفسده ، وهذا هو الشافعي بالذات ، ومنه يستحيل الوفاء بالعقد . وكل عقد يستحيل الوفاء به فهو باطل .. الدليل الثاني ان الكتاب والسنة قد اثبتا اثر العقد ، واشتراط عدمه مخالف هما ، وهذا الدليل عين الاول ، ولكن بتعبير آخر . ومنها يكن ، فان هذا الشرط من صفات الكلية البدئية ، وهي كل شرط يجب الوفاء الا اذا علم صوابه وعدم حواره بالعقل او النقل ، اما المعيار لدلالة العقل على الفساد فهو ان ينافي الشرط مع طبيعة العقد ، او يستلزم المحال ، كما نأتي الاشارة قريباً . واما معيار دلالة الشرع فتابع لاجوبتها بالمقاييس المقررة . وقد اختلف الفقهاء في بعض الشروط ، وانما مخالفة للعقل او النقل ، او غير مخالفة .

٥ منها . ا . اذا باع شيئاً بشرط ان لا يبيعه ولا يهبه ، فذهب المشهور بشهادة الشيخ الاتصاري الى عدم الحوار . لمناقاة الشرط لمقتضى العقد .

١ - سئل الامام (ج) عن رجل يشتري الجارية ، ويشترط لأهلها ان لا يبيع ولا يهب ولا يورث ؟ قال يبيحهم الا الميراث . وهذه الرواية من قتادة المروزي ، فقد نقل الشيخ الاتصاري عن صاحب كشف الرموز انه لم يجد حاملاً لها .

و منها ، اشتراط صمان العارية . مع عدم التعريط ، وذهب
المشهور الى الصحة ، بقول الاسم الصادق (ع) لا تضمن العارية الا
ان يكون قد اشترط فيها ضمان .

و منها ، اشتراط صمان العين المتأجرة ، مع عدم التعريط ،
وقد ذهب المشهور الى عدم صحة الشرط . يزعم انه مافى لقتضي
العقد ، والحق عدم الفرق بين المستعير والمتأجر ، فان كلا منهما امين
على ما فيه يده ، فان جار تصيب احدهما بالشرط حر تصيب الآخر ،
والمعكس بالعكس اما ما ذكره الشيخ انسبي من الفرق بينهما بأن
يد المتأجر على العين يذ استحقاق . ويد المستعير تقتضي عدم الصمان ،
فتصميمها ولو مع الشرط خلاف الاصل ، ام يد المستعير فانها يد امانة
وتحميل ، ولا تقتضي عدم الصمان ، فتصميمها لا يخالف الاصل . ام
هذا الفرق فمجرد استحسان ، ومن تأمل لا يجد فرقاً بين المستعير
والمتأجر ، ولا مانعاً من اشتراط احد . بهما فيشملها عموم المؤمنون
بعد شروطهم ، وقد تأكد هذا العموم بدليل خاص في المستعير ، فان
ثبت النهي عن اشتراط صمان المتأجر فهو الدليل على عدم الجواز ،
والا صح الشرط ، ووجب الوفاء به .

و منها ، ان يشترط الروح لزوجه ان لا يجرحها من بلدها ،
ودهب المشهور الى صحة الشرط ، وقال المعص . لا يصح ، لانه
بالى العقد الذي يقتضي ان يكون الرجل مسلطاً على المرأة استمتاعاً
واسكناً

وقال السيد البردي يرد هذا القية ان هذا التمسك عليل ، لأن
الشرط المذكور لا يتنافى مع بقاء الرجل قوياً على المرأة ، هذا ، الى
ثبوت النص الخاص على الجواز .

وأى شرط ثبت انه مافى لقتضي العقد فهو فاسد ومفسد بالاتفاق .

غير مجهول :

• - ان لا يكون الشرط مجهولاً جهالة توجب نحرر ، كاشتراط تأجيل النسي ، او تسليم المئمن امدأ غير معلوم ، وقد تقدم الكلام في ذلك في فصل شروط الموصيين ، فقرة « انعلم بالموصيين » .
وكل شرط مجهول فهو فاسد ، ولكن لا يكون مفسداً للعقد الا اذا رجعت الجهالة الى احد الموصيين

غير محال :

٦ - ان لا يكون الشرط مستترماً للمحال ، ومثلوا له بأن يبيع ريد الكتاب من عمرو بشرط ان يبيعه عمرو من ريد ، « ووجه المحال فواضح ، لأن هذا معناه ان زيدا لا يملك الكتاب لعمرو ، حتى يملك عمرو الكتاب لرید ، وعزوه لا يملكه لرید . حتى يملكه اياه ريد ، وبتعبير أحصر وأوضح ان مؤدى هذا الشرط تماماً كقول العائل : لا لاعطيك هذا ، حتى انت تعطيني اياه ..
ونجوز ان بشرط البيع ، او ائنة لشخص آخر ، لأنه لا يستلزم أي محذور .
ومسأد هذا الشرط اي المحال موجب لمسأد العقد، وهنعه من الاساس .

تقدم الشرط :

٧ - اتفق الفقهاء بشهادة صاحب الرياص واشيخ الباني على ان أي شرط لم يكن التزاماً في صميم التزم ، ولم يتعقبه التزم ، وانما يشترطه الانسان على نفسه ابتداء دون ان يكون هناك طرف مقابل ،

اتفقوا ان مثل هذا الشرط لا يجب الوفاء به الا مع العهد والنذر واليمين ، وايضاً اتفقوا على ان الشرط المذكور صراحة في متن العقد يجب الوفاء به ، تماماً كما يجب الوفاء بالعقد ، ويختلفون في الشرط الذي يذكر قبل العقد ، ويتوسطاً عليه المتعاقدان ، دون التصريح به ثابته في متن العقد ، وقد ذهب المشهور بشهادة الشيخ الانصاري الى عدم وجوب الوفاء به .

والحق وفقاً لجماعة ، منهم صاحب الجواهر ، والسيد الزيدي ان كل شرط أبط به العقد يجب الوفاء به ، وان تحفه بوجوب الخييار ، سواء أكان مقترناً بالعقد ، او ذكر اولاً ، ثم بي عليه العقد ، لأن هذا العقد ، وان جاء لفظة مطلقاً ، دون شرط الا انه يصرف بشهادة الحال الى ما تنامي عليه المتعاقدان ، ولأن العرف لا يفرق بين الشرط المتقدم والمتأخر ما دام العقد موطاً به ، ولأن التراضي مفيد بالشرط ، فان أوجبنا العقد دون الشرط فقد أوجبت التجارة من غير تراخي ، وأكل المال بالباطل . قال صاحب الجواهر في كتاب المتاجر عند كلامه عن الشرط العائد : لا اثر للشرط المذكور بعد العقد ، ولا الذي قبله اذا لم يكن بناء العقد عليه ولا فان الصحة فيه قوية جداً .

حكم الشرط الصحيح :

اذا تمت هذه الشروط صح الشرط . ووجب الوفاء به ، وحرم على من التزم به ، واشترطه على نفسه ان يخالف ، وان خالف وامتنع

١ - العهد ان يلتزم لاسان عهد على شيء ان اصل كذا ، والله ان يقول بغيره على شيء ان اصل كذا ، واليمين هو القسم بالله جل وعز ، والله ان يمتنع في هذه العناوين وقع في وجع الله سبحانه فلا يكون من نوع التزام الابدائي ، ويأتي الكلام من كل واحد في بيانه ان شاء الله .

عن الوفاء من غير عذر فان للحاكم ان يجبره عليه . لأنه ولي الممنوع ،
تماماً كما يلزمه بالعقد . لأن الشرط كالحرق من احد الموصين على حد
تعبير الفقهاء . و اذا تخلف الشرط لعذر او غير عذر كان للطرف
الآخر ، وهو المشروط له ان يختار فسخ العقد ، او امضاءه مجدداً ،
ولا يحق له الامضاء مع المصلحة بالارث ، لأن الارث على خلاف
الاصل ، ولا يجوز القول به في مورد الا بدليل حاص . ولا دليل
على الارث الا في خيار العيب ، وبأتي السان ان شاء الله تعالى .

ويشت خيار الشرط في جميع العقود . لا في عقد البيع فقط ، سواء
اكان شرط من الأفعال ، او من صحت الميعود عليه ، لان العائدة
من ذكره ثبوت الخيار عند تنجسه ، والا كان ذكره لغواً . احل ،
للرواح حصائص ومميزات يختلف بها عن سائر العقود ، منها ان شرط
اذا كان من نوع الأفعال فتعلقه لا يوجب الخيار في الرواح ، ويوجه
في سائر العقود ، واد كان الشرط من صمات الميعود عليه فتعلقه
يستدعي الخيار في الرواح وعبره . فاد اشترطت الروحة على الروح ان
يبي لها قصراً ، او يسكنها في المدب . لا في الاريف ، ولم يفعل
فليس لها خيار الفسخ ، وان اشترطت ان يكون تاحراً ، لا مزارعاً ،
او من فيه معيه ، ثم تبين بعكس فلها خيار الفسخ فقد مثل
الامام (ع) عن رجل تزوج امرأة ، وقال : من بي فلان ، ولا
يكون كذا . قال الامام : يفسخ . وكذا اذا اشترط هو
ان نفس نوعاً خاصاً من الثياب . ولم يفعل فلا خيار له في الفسخ ،
اذا اشترط ان تكون بكرأ فله الخيار . ان تبين العكس

قال صاحب الخوهر في باب رواج آخر فصل التدليس . يمكن
دعوى لأجمع هنا على ان شرطية مصفات توجب خيار اذا كان الخلاف ،
عقبي مع اشراط المدعي فان النكاح . كما لو اشترط ان تكون شيئاً
صائب بكرأ - لا خلاف لأعراض ، ولا تنصر فائدة الشرط بذلك ،

نعم لو كان الشرط من الأفعال أمكن القول بعدم اختيار للفرق بين
الكساح والبيع ، ومنه تدرأ في حاشية السيد كاظم ليردي على مكاسب
الشيخ الأنصاري ص ٣١٦ طبعة ١٣٢٤ هـ

وتجدر الإشارة إلى أن الخيار التولد من تخلف الشرط يقبل الإسقاط
كغيره من الخيارات ، لأنه حتى ، ولكن دي حتى أن يسار عنه ،
كما أن هذا الخيار مؤقت رغم إمكانية فيه من الفسخ ، فساد تخلف
الشرط وكان عدلاً بأن له الخيار . ونحوه من التصح ، ولم يدر إليه
بطل الخيار . لأنه شرع لرفع عسر ، ويرتفع العسر بغير ، وسرعة
المادة . يقتصر عليها ، والتفصيل في فقرة « خيار مصبق لا موسع »
من فصل خيار العيب .

حكم الشرط الفاسد :

د لم تنوع الشروط المقدمة بصحة الشرط يكون فاسداً لا يجب
الوفاء به بالاتفاق ، ولكن هل يفسد العقد لفساد الشرط ؟ وبكلمة
هل الشرط الفاسد يكون مفسداً للعقد أيضاً . أو أن فساد لا يستلزم
فساد العقد ؟

قال جماعة كثير من كبار الفقهاء المتقدمين والمتأخرين أن فساد
الشرط يوجب فساد العقد ، كقاعدة كلية ، لا يخرج عنها إلا بدليل
تعيدي خاص^١ .

١ - يظهر من أقوال الشيخ الأنصاري أن الفقهاء ائتمروا قولاً واحداً من أن الشرط الذي يكون
سائياً لمقتضى العقد والمختلزم للعدل ، ولم يحدوا منه الموصي . أو كان من قبيل بيع
اختار بشرط أن يحميه صماً ، كن هذه الشروط يفسد معها العقد وإنما تختلف الفقهاء
فيما عدا ذلك من الشروط

واحق بمكس ما قالوه نعماً ، وان الشرط القاسد من حيث هو لا يستدعي فساد العقد ، وان الحكم بفساد العقد مع فساد لشرط لا يكون الا بدليل خاص . إذ لا تلازم عقلاً ولا عرفاً ولا شرعاً بين فسادين بما هما . بل فقد ثبت في الشريعة في العديد من الموارد ان فساد الشرط لا يستدعي فساد العقد ، ومن ذلك الروايات الواردة في باب الرواج . وقد ذكرنا بعضها في فقرة ه غير مخالف نكتات ه من هذا الفصل ومنها ما جاء في غير الرواج ايضاً فقد روى الحلبي عن الامام (ع) ان عائشة اشترت بريدة ، وهي مملوكة . فأعتقتها ، وكان موابيها الدين باعوها اشترطوا على عائشة ان لهم لولاء ، ولكن الرسول الاعظم (ص) فصى بأن الولاء لمن أعتق ، أي لعائشة . ومعنى هذا ان ابيع صحيح والشرط فسد . وقد اعترف الشيخ الانصاري بصحة هذه الرواية سداً ، وظهورها في عدم الامداد متناً ، وقال ما يسهل باخرف الواحد : ه الانصاف ان الرواية في غاية الظهور . ولكنه مع ذلك قد ه الانصاف ان المسألة في غاية الاشكال ووجه الاشكال - على ما يظهر من عبارته - هو قول جماعة من الكبار بأن القاسد مفسد ايضاً . اما نحن فسكر ذلك كضاعدة عامة . ونقول بأن القاسد قد يفسد وقد لا يفسد . انه يفسد اذا كان مابياً لمقتضى العقد ، او مستلزماً للمحال ، او لهالة احد العوضين . وقد لا يفسد اذا لم يوجب شيئاً من ذلك ، ونعرض التصصيل كما يلي :

١ - يكون الشرط قاسداً ومفهداً اذا كان مابياً لمقتضى العقد ، كاشتراط عدم التملك في عقد البيع ، او عدم التصرف اطلاقاً في المبيع ، او عدم الاستمتاع بالروحة بشئ الوان الاستمتاع

٢ ايضاً يكون قاسداً ومفهداً اذا كان مستلزماً للمحال . كاشتراط

بيع المبيع من البائع ، وبينما وجه المحال وسه في فقرة « غير محال » من هذا الفصل .

٣ - ايضاً يكون مفصلاً اذا كان الشرط مجهولاً ، على ان تستدعي جهالة الشرط الجهل بأحد العوضين ، كما لو قال : اشتريت منك الفرس بشرط ان يكون له العديد من الصفات الحسنة . ولم يبين ما اراد بالصفات الحسنة ، اما اذا كانت جهالة الشرط لا تستدعي الجهل بأحد العوضين فيفسد الشرط دون العقد ، كما لو قال : اشتريت هذا الفرس على ان تعمل شتاً ، فالفرس معلوم بالعيان ، والعقد عليه لا يوجب عرقاً ، فيقع صحيحاً ، اما جهالة الشرط فتفسده وحده ، ما دامت لم تسر الى المقنود عليه .

٤ - اما اذا كان الشرط محالاً لكتاب الله ، وسنة نبيه فينظر : فان تعلقت المخالفة في المقنود عليه بفسه ، كبيع الخشب بشرط جعله صنماً ، والعنب حمراً قبل العقد بالاتفاق ، وفي روايات عن اهل البيت (ع) ، وان اقتصر المخالفة على الشرط ، كعنتك هذا بشرط ان تشرب الخمر ، او ترك الصلاة قبل الشرط فقط دون العقد

٥ - واذا كان الشرط غير مقدور فينظر فان رجع العجز الى المقنود عليه بفسه ، كبيع الزرع بشرط ان يجعله سلاً ، والدابة بشرط ان يجعلها تحمل في المستقبل فسد الشرط والعقد . اما اذا تعلق العجز بالشرط وحده ، كما لو باعه الدار بشرط ان يحيط له الثوب بساعة ، او يجعله من الأعلام المرويين فسد الشرط دون العقد .

٦ - ان لا يكون للشرط أية مفعة لأحد ، ولا غرض مفسود للعقلاء ، كالبيع بشرط ان يأخذ من ماء البحر ، ثم يرده اليه ، فاذا اشترط هذا ، وما اليه من اللغو والعت سقط الشرط وبقي العقد على الصحة بالاتفاق .

وتقدم هذا التفصيل استطراداً في تعداد الشروط لصحة الشرط ،
وجمعاً الشنات في هذه المقرة زيادة في التوضيح ، لأن الكثير من
متقهي العصر يذهبون عن هذا التفصيل الذي تحتمه الأصول والقواعد ،
فيستخرجون القاعدة العامة من مورد ، أو موردين ، دون ان يستقرأوا
وينشعوا جميع الموارد ، فترى أحدهم اذا وقف على شرط ينشأ مع
مقتضى العقد قال : ان فساد الشرط يوجب فساد العقد اطلاقاً ،
وبعارضه آخر قائلاً بل ان فساد لا يقتضي الفساد اطلاقاً ، بعارض
لا لشيء الا لأنه اطلع على شرط لا يقتضي ذلك .

لذا نكرر للمرة الثالثة ان الشرط الماني لمقتضى العقد ، والمستلزم
للمحال فاسد ومفسد . وان الشرط الذي لا فائدة منه فاسد غير مفسد ،
وان الجهالة والمعرج والمخالفة للمبادئ الشرعية ان رجع شيء منها الى
المعقود عليه بالذات فسد الشرط وفسد العقد . وان اقتضت الجهالة
والمعجز والمخالفة عن الشرط ففقد شرط دون العقد ، وبهذا
ذلك من الشروط التي توافقت فيها جميع عناصر الصحة فهي غير فاسدة
ولا مفسدة ، فان تحقق الشرط لزم العقد . وان تخلف ثلث الخيارات
الفسخ والامضاء مجاناً .

الخيار والشرط الفاسد :

تبين مما قلنا ان الشرط الصحيح يجب الوفاء به ، وان تخلفه يوجب
للخيار ، وان الشرط الفاسد لا يجب الوفاء به . وفي شيء ، وهو ان الشرط
الفاسد الذي لا يوجب فساد العقد هل يوجب الخيار ، كما يوجبه
تخلف الشرط الصحيح ، او ان تخلف الشرط الفاسد لا يوجب شيئاً على
الاطلاق ، بل وجوده وعلمه سواء ؟

وليس للحواب عن هذا التساؤل عين ولا اثر في اقوال الفقهاء ، قل الانصاري

ولا في كذا أهل البيت (ع) كما قل الحوتاري في تقريرات الشيخ
 الثاني ، « الشيخ الانصاري فقال : « الأقوى في المقدم عدم الخيار » .
 ولندي تعرضه الأصوب والقواعد ان تحذف الشرط الفاسد ، مع صحة
 العقد بوجوب الخيار ، تماماً كتخلف الشرط الصحيح ، سواء أكان
 المشروط له عاملاً بفساد الشرط قبل ان يقدم على العقد ، او لاحقاً ،
 وذلك ان خيار تخلف الشرط ثبت كتقاعدة عامة تشمل جميع افراد
 التخلف وموارده بصرف النظر عن الصحة والفساد ، بحيث لا نحتاج الى
 الدليل التعددي الخاص ، اذا اردنا ان ثبت الخيار لفرد من افراد التخلف ،
 والا احتج الى الدليل لكل فرد وكل مورد تخلف فيه الشرط الصحيح ،
 والمعروض غير ذلك . هذا ، الى ان نقول بعدم الخيار في صورة فساد
 الشرط مع صحة العقد يستدعي القول بصحة العقد من غير رضا ، لان
 الرضا بالعقد قد ابط باشرط ، وان كان فاسداً ، فان انتهى الشرط
 انتهى الرضا بالعقد ، ولا سبل لدفع هذا المحذور الا الخيار ، فيه
 وحده يستدرك هوان الشرط صحيحاً كان او فاسداً

لنبيه :

اتفق الفقهاء على ان الشرط الفاسد معها كان بوجه لا يفسد عقد الزواج
 الدائم ، وان افسد غيره من العقود الا شرطاً واحداً فقط ، وهو ما
 كان منافضاً لمقتضى العقد ، كاشتراط ان لا يستمتع الزوج بالزوجة اطلاقاً ،
 او شرط الخيار في الفسخ ، لان عقد الزواج يأبى شرط الخيار بطبيعته ،
 واستدلوا على ذلك :

اولاً : ان عقد الزواج الدائم ليس من عقود المعاوضات ، حتى
 يبطل بموت شيء من العوض ، بل هو اسمى من ذلك ، ولذا قبل :
 ان فيه شائبة العيادة .

ثانياً الروايات الكثيرة من اهل البيت الذالة على ان كثيراً من الشروط الفاسدة لا توجب فساد العقد ، منها اشتراط عدم الطلاق ، وعدم الزواج على الزوجة ، وتقدمت الاشارة الى ذلك .

ومنها ان الامام اب جعفر الصادق (ع) مثل عن رجل تزوج امرأة الى اجل مسمى ، فان جاء بصدائقها في الاجل فهي امراته ، وان لم يأت بصدائقها فليس له عليها سبل ٥ فقال ان في يده يصح امراته ، وحبط الشرط .

ومنها ان الامام الصادق (ع) مثل عن امرأة نهب نفسها للرجل يكسحها بغير مهر ٥ فقال عما هذا لاني (ص) ، اما لغيره فلا

مسائل :

١ - اذا وقع البيع بين اثنين ، واشترط شرطاً مفصلاً للعقد ، وقبض المشتري المتس ، والنازع المتس فعل كل منهما ضماناً في يده ، لان ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده .

٢ - اذا اختلف المتعاقدان في اصل الشرط ووقوعه ، فقال احدهما : حري العقد مع الشرط ، وقد الآخر ، بل محرداً عن كل شرط ، فالقول قول المنكر بيمينه ، سواء أكان الشرط المتخلف فيه من نوع الصحيح ، او الفاسد ، لان الاصل عدم الشرط .

٣ - قال السيد كاظم اليزدي في حاشية المكاسب . ربما يتوهم ان الشرط الفاسد في العقود الادبية ، كاتوكالة والمصارعة ولاعارة ، ونحوها يوجب فساد العقد ، حتى ولو لم يكن نقل ذلك في غيرها من العقود اللازمة ، ووجه التوهم ان الادب موط بالشرط الفاسد ، فاذا انتهى الشرط انتهى معه الاذن . وبديهة ان قوام هذه العقود بالاذن ، كما هو

المفروض .

ودفع هذا التوهم بما يتضح انه لا بد من النظر في الشرط ، فان رجوع الى المفقود عليه عند العقد من غير ريب ، ومثاله ان يقول : وكلتلك في ان تؤخر داري لبيع الحمر ، واعبرك أنا اني على ان تشرب فيه الحمر ، اما اد لم يرجع الى المفقود عليه ، كما لو قال . وكلتلك في انجار اندر على ان تشرب الحمر عند الشرط دون العقد .

خيار الغبن

معنى الغبن :

الغبن - يفتح الغبن ، وسكون الباء وفتحها - معناه في اللغة الخديعة ، أما الفقهاء فيريدون به الشراء بأكثر من قيمة السوق ، أو البيع بأقل منها حين العقد ، والتعامل بما لا يتسامح به عادة مع جهل المشتري بالزيادة والناقص بالخصائص ، بحيث لو علم المتعاقد القيمة على حقيقتها لما أقدم على التعاقد ، ورضي به .

ويقول : الشراء ، بدخل المشتري إذا اشترى بأكثر من القيمة ،
و : بالبيع ، يدخل البائع إذا باع بأقل منها .

ويقول : حين العقد ، تخرج الزيادة والخصائص المتحددة بعد العقد .
ويقول : بما لا يتسامح به عادة ، يخرج البع والشراء ، مع التفاوت اليسير الذي لا يعد عيباً ، لأن المعاملة لا تنعكس - في الغالب - عن هذا التفاوت ، ولا حد لهذا اليسير في الشرع ، فينبغي رده إلى العرف .

ويقول : مع الجهل ، يخرج من باع بالأقل ، ومن اشترى بالأكثر ، مع علمهما بذلك ، إذ قد يقدم الناس على الشراء بأكثر من قيمة السوق .
أما مع يعود عليه بالخصوص ، كمن يشتري عقاراً محاوراً لعقاره ، ويضمه

إليه ، لترتفع قيمته اصعباً . وكذا السمع قد يقدم على السمع بالأقل .
ليستقل الثمن فيها هو النفع وأعود .

وكنا الدين :

استخلص من هذا التعريف ، وكل تعريف ذكره الفقهاء للدين انه
يتقوم بأمرين : الأول جهل المصون بقيمة حين العقد ، فمن أقدم على
الزيادة او القيسة ، مع العلم بها فلا حيار به . لعدم الضرر ، ولأن
لكل من ان يتصرف في ماله كيف شاء ما دام عقلاً واشدأ ، لحديث
« ليس مملوك على أموالهم » ولقول الامام الصادق (ع) : « صاحب
الدين الحق يمد ما دام فيه شيء من الروح ، يصنع حيث يشاء »
الأمر الثاني عدم التمسك بحدود ما راد او نقص ، لأن التعاس
السير الذي يتسامح العرف عنه لا يخرج الشيء عن قيمته السوقية ،
لأن القيمة الحقيقية تصعب معرفتها على الكثير من الناس .

الدليل :

قال صاحب الخدائق ح ٥ ص ١٠٤ طبعة ١٣١٧ هـ . « لم يذكر
هذا الحيار كثير من المتقدمين ، والقول به اعما ثبوت عن الشيخ واتساع » ،
يريد الشيخ الطوسي المعروف بشيخ الطائفة (ت ٤٦٠) . ثم قال صاحب
الخدائق : « والمشهور بين المتأخرين ثبوت هذا الحيار » اما صاحب
الجواهر فقال في كتاب المتأخر ، « حيار المصون ثابت بلا خلاف » ..
وقال صاحب المكاسب ، « هذا الحيار هو المعروف بين الفقهاء ، وسبه
في كتاب التذكرة الى علمائنا » .

ومهما يكن ، فان حيار الدين اصبح من ضرورات مذهب الإمامية ،
بحيث يعدون لقول بعبه بدعة في الشريعة ، وتتلخص الأدلة التي جاءت

في كتب الفقه الحنفية ، مع ملاحظة الشيخ الانصاري عليها ، وغيره .
تتلخص بما يلي

الدليل الأول . قوله تعالى : « الا ان تكون نحره عن نراض » .
ومدنية ان المعون هو علم بالمشاؤون اعانته لم يرض بالتمهل ، فأكمل
ماله - اذن - يكون اكلاً لئلا بالباطل .

وبلاحظ بأن هذا لو تم لكان دسلاً على بطلان البيع من رأس ، لا
على صحة البيع ، مع ثبوت الخيار للمخبر

الدليل الثاني ان البيع صريح ، ولا صرر ولا صرار في الاسلام .
وبلاحظ بأن هذا لا يثبت الخيار . حيث يمكن تدارك الصرر بطريق
آخر ، وهو ان يرجع البائع الى المشتري ، ان كان المعون هو
المشتري ، وان يرجع المشتري بمقدور القبضة ان البائع ، ان كان المعون
هو البائع

الدليل الثالث . قول الامام الصادق (ع) عن المؤمن حرام ،
وفي رواية اخرى لا تعم المشتري ، والمشتري هو الذي يثق بك ،
ويطمئن اليك

وبلاحظ بأن هذا دليل على تحريم الخيانة ، لا على ثبوت الخيار
للمعون ، هذا ، الى ان كلاً من البائع والمشتري قد يكونان حاضرين
بالقيمة ، فلا يبقى للتحريم من موضوع .

الدليل الرابع ما روي عن النبي (ص) ان من نفق الركبان -
وهو الذين كانوا يحسبون الطعام من بلد الى بلد واشتري منهم بأقل
من قيمة اسوق ، مع جهلهم بذلك فصاحب السلعة باعده

وبلاحظ بأن هذه الرواية مبهمة الدلالة . بل لم تدور في كتب الحديث

المعروفة إطلاقاً . لا يسد ضعيف . ولا يسد صحيح .

الدليل الخامس قول الأمام الصادق (ع) عن المتروك مبحث
وبلاحظ بأن معنى هذا ان من احدث مال غيره بالغش والخبث فقد اكل
حراماً . واستحق العقاب ، ان لم يرجعه الى صاحبه ويسترضيه ، اذن ،
فلا دلالة فيه على الخيار من قريب او بعيد .

الدليل السادس ان المعقول انما اقدم باعتقاده قيمة المبيع تساوي
ما دفع او حصل من المال ، ومعنى هذا في واقعه انه قد اشترط على
الطرف الآخر الذي احرى معه للمعاملة شرطاً حسناً ان ليح او الشراء
بشيء على اساس القصة السوفيه . فادان العكس فله خيار تخلف
الشرط ، وما من شك ان الشرط النصبي يؤثر أثر شرط الصريح .
وبلاحظ بأن هذا يرجع الى خيار الشرط ، غاية الأمر يكون الشرط
على قسمين : احدهما صريح ، والآخر نصبي . وعلى هذا يكون خيار
النسب قسماً من خيار الشرط ، وليس قسماً به ، وفي قوله .

وبعد ان ذكر الشيخ الانصاري الأدلة . وما لاحظه عليها فان :
وهالعمدة في المسألة - اي في خيار النسب الاجماع المحكي انصافاً بالشهرة
المحققة . وقال السيد ابراهيم مطلقاً على ذلك . وكيف كان ، فيمكن
في اثبات هذا الخيار مجموع ما ذكر من الاجماع المحكي ، وحرر نقلي
الركاب . وقاعدة لا ضرر ، وحرر السحت - اي الدليل الرابع المتقدم -
وغيره من المتروك ، وهو الدليل الثالث .

وان شككنا في شيء فليس بشك في ثبوت هذا الخيار . لما ذكره
هذا السيد . ولأنه ينتمى كل الاعاق مع مقصد الشريعة المسمحة للعراق ،

١ - المعروف بين الفقهاء ان صمد الله بسمه وعوى بمن لشهور ، ولا حظ
من طرف خفي وبعبه ، وان بحث وبحث ان تعاقب بذلك يشترطون ان يكون الصميف
مذكوراً في احد الكتب الاربعة : الكافي والاصحار والتهذيب ومن لا يحضره الفقيه ،
وانه لا يوجد في هذه كتب من لشهور أي تأثير في جبر الصميف وتعويبه

ومبدأ العدالة ، ولذا اقرته الشرائع الوضعية .

لا ارش :

اذا تبين الغبن تغير المعين بائعاً كان او مشترياً بين رد ما عُس فيه او امساكه ، وليس له ان يطالب الثاين بالارش . اعني التفاوت بين قيمة السوق والثمن المسمى . كما ان ماس اذا بدل التفاوت الى المعين لا يجب عليه القول والامساك . بل يبقى عن خياره . لأنه بعد ان ثبت بالدليل لا يسقط الا برصاء واراذته .

الخيار والجهل بالغبن :

قال الشيخ الانصاري : هل ظهور الغبن شرط شرعي لحدوث الخيار ، او كاشف عقلي عن ثبوته حين العقد .

اي ان حق المعين في فسخ العقد هل هو ثابت من حين العقد وفي زمن الجهل بالغبن ، والعلم به انما يكشف عن وجوده في السابق ، او ان هذا الحق لا وجود له اصلاً حين العقد ، وانما يوجد من حين العلم بالغبن ، بحيث يكون هذا العلم شرطاً شرعياً لوجوده .

وتظهر الثمرة بين الوجهين فيما لو هدكت الغبن في زمن الجهل بالغبن ، فاسها على الوجه الأول تهلك من مال الغن ، لأن المفروض ان المعين في هدي الحل له الخيار ، والغن لا خيار له ، وقد ذهب كثير من الفقهاء عن ان : النصف يكون من مال من لا خيار له ، وعلى الوجه الثاني تهلك الغبن من مال المعين ، بد لا خيار له في حال جهله بالغبن ، فتنتطق عنه قاعدة : النصف من مال من لا خيار له .

وليس من شك ان الخيار حق وليس بحكم ، وان الآثار تترتب على

الحق الواقعي من حيث هو بعض النظر عن العلم به . اجل ، ان العلم به كاشف عن وجوده . وليس شرطاً له . كما ان احتمال الحق يتوقف على العلم به ايضاً ، ولكن استصحاب الحق شيء ، وثبوته واقعاً شيء آخر . وعلى هذا يكون اختيار ثباتاً للمعصوم من حين العقد . وان كان حائلاً بالعلم ، وبالتالي يكون نصف المسح من أصل العدم الذي لا حيز له .

الخيار مضيق لا موسع :

هل الخيار في مسح العقد ثابت للمعصوم على سبيل العموم . بمعنى ان المعصوم اذا احتار المسح فعليه ان يادر اليه بمجرد علمه بالعلم ، وطلاعه عليه ، بحيث اذا تأخر في غير عذر " بقطع حقه في الخيار . ويصح العقد لازماً ، و ان هذا الحق ثابت على سبيل التراخي ، لا على العموم . بحيث يجوز للمعصوم ان يأخر المسح الى الوقت الذي يشاء . ولا نحب المبادرة اليه حين الاطلاع على الفين ؟

للمقهاء في ذلك قولان . الأول التراخي ، لأن الخيار ثابت قطعاً . وبالانفاق حين الاطلاع على العيب ، وفي الزمن التالي ثبت هل ارتفع الخيار ، او هو باقٍ كما كان ، فننصح ببقائه .

القول الثاني العموم ووجوب المبادرة الى المسح حين الاطلاع على العلم ، واداء آخره فلا عذر بقطع الخيار ، واكثر المقهاء على هذا . لأن التراخي يستدعي الصبر ثم تُردّ عليه العيب . ولأن الوفاء بالعقد واجب في كل حين ، وفقد ذلك الدين عن عدم وجوب الوفاء به حين الاطلاع ، فيقتصر على هذا حين فقط وفوقاً عند موضع اليقين ، وينفي

١ - والمهر هنا هو وجهها . وقيل لا اثر لجهن لأن الخيار من احكام الوصية التي لا فرق فيها بين العلم وجهه ، وجوهه . ان الحكم الوصي يثبت حال الجهل به . يمكن ثبوته موجباً للصبر . وما من شك ان يزوج المصدق مع جهل بالخيار صبره ظاهر ، مع العلم بأن هذا الخيار انما شرع لنفي الضرر .

الزمن المتأخر داحلاً ومشمولاً وعموم وحوب الوفاء بالعقد
 وللشيخ الانصاري - هـ - والمعلقين عن اقواله كلام طويل وعامص .
 ومن حسنة اقوالهم ان العموم على نوعين الأول عموم اعيان . كأكرم
 العلماء ، اي كل فرد منهم . الثاني عموم ارمان . كأكرم ربيداً في كل
 آن ، فانه يشمل آيات عديدة ، وعتر الفقهاء عر هذا بالعموم الرمزي ،
 وعن الأول بالعموم الافرادي ، وقد يجمع العمومان في صيغة واحدة ،
 مثل اوعدوا بالعقود . وانه عموم افرادي . ينسطر الى انه يعم كل فرد من
 افراد العقود . كالبيع والاجرة والمرارعة . وما اليها من العقود الارزمية ،
 وهو ايضاً عموم ارمان ينسطر الى ان كل عقد يجب الوفاء به في كل
 آن وزمان .

ومعلوم ان ظهور العام هو المناط لدخول المشكوك في حكم العام ،
 سواء اكان عموم اعيان . ام عموم ارمان . فاذا شككنا ان عقد المرارعة
 مثلاً يخرج عن عموم اوعدوا بالعقود تنسلك بظهور لفظ العقود
 لادخله . وكذلك اذا شككنا في ان هذا العقد يجب الوفاء به في هذا الزمان
 الخاص ، اولاً تنسلك بعموم اوعدوا لادخال الزمان المشكوك في حكم
 العام ، اما انطوائه على ما نحن فيه فظاهر . لأن اوعدوا معناه كما
 اشرنا - اوعدوا بكل عقد في كل آن . وانه عقد البيع ، ولكن لما دل
 لدليل على ان لآن الأول الذي علم فيه بانس لا يجب الوفاء به احرصاه
 عن العموم . اما الآن الثاني الذي يليه فثبت بشك هل خرج عن
 العموم . وصار حكمه حكم الآن اندي قلته من عدم وحوب الوفاء ،
 او هو باق تحت العموم . ويجب الوفاء به . وليس من شئت ان العموم
 ظاهر فيه . فنسلك بهذا لظهور لاعطاء حكم العام هذا الآن المشكوك .
 ان استصحاب الجبرار من الزمن الأول الى الزمن الثاني فلا يصلح
 بدوامة العموم ، لأنه حاكم ومقدم على الاستصحاب . وهذا الكلام بطوله
 شرح هذه الجملة . حار العن هوري ، لأنه يروم كل بيع في كل

رمان ، حرج الوقت المعلوم بالدليل ، فيبقى الذي ، ولاستصحاب لا
يقاوم انعموم ، شرح هذه الحملة التي قالها الفقهاء فيما قانونه في هذه
المألة

بقية العقود :

من يشت خيار من في كل مدونه ماسة ، او هو مختص بالبيع فقط °
لقد اثبت الفقهاء خيار من في لاحاره والمرارعة والمساهة ، وما
اليها من المعاوضات الدية لأن من ممي في الشريعة الاسلامية من حيث
هو ، والاحكام تتبع الاسماء . ولاستدعاء نفع معايبه العربية اجل ،
استثوا المعاملة التي لم يقصد بها استدوي والمعدة من العوصين ، بل قصد
في شيء آخر . كالاختار من لشخص وساجر ، وذلك مثل اصبح
على اسقامه الدعوى هل ثوب ، او على ابره ما في الدمة بالعلم بلع ،
وهذا ينبغي لا يحتاج الى ثبوت وقد ذكر الشيخ الاصطاري قاعده
عامة ، نقل القوم بها عن بعض الفقهاء ، وهي : ان كل عقد يبي
على سامع ، يندوت لا يصدق عليه اسم من . وكل عقد يبي عن
المعاوضة بالمعادنة ، وعدم سامع ، يندوت يصدق اسم من عليه ، وأيد
ذلك السيد اسردي في حاشيته ، والشيخ الشيباني في مقررته الخوساري .

موجبات القوط :

يسقط هذا الخيار بالامور التالية :

١ - اشراط مقوضه في متن العقد ، لأن احيار حق ، ولكن دي
حق ان يسقط حقه . وتقدمت الاشارة الى ذلك اكثر من مرة
ونقول لقد سبق في شروط العوصين ان الجهل بأوصاف لمبيع

موجب العهر . وان العهر مطلق لتتضمن من الأساس حكم الشرع . حتى ولو اتفق المتعاملان على الاسرار به . ولم يعمل عليه حصصه العقد العهرى . وثبتت احوار نمرور . وبندية ان الجهل ببيعة السوق يستدعي العهر . بمعنى طلال بعامية من رأس مع العين . ولا وجه لقول نصيها مع ثبوت الحيار للمعوض .

وعب رأى ان المطلق للبيع هو الذي يشأ في احوال من احوال بالأوصاف المدية للعين . كالعين وهرأ في احوال . وسعة ونقص في مدار . حيث يكون الجهل بالوصف جهلاً في نفسها . جهل بالبيعة سوقه فلا يستدعي جهل بالذات البينة . وان صبح ليع مع الجهل بالبيعة . ولم يصح مع الجهل بأوصاف العين لانه . ولو تم ما يعود لفرم بطلان بيع مع جهل ببيعة . حتى ولو صدق سوي وعدم العين . تماماً كما يفضل البيع . مع جهل بأوصاف العين . حتى ولو تبين ان ملازمة لعرص المشترى . وكلمة الجهل بأوصاف العين شيء . وجعل قيمتها شيء . هذا لأن يفضل لمعانه من رأس . حتى كأنها لم تكن . والثاني لا يصحها . ان موجب احوال فقط

٢ - ان يسقط المعوض عنه احوال بعد العقد . سواء كان ذلك قبل الاصلاح على عين او بعد . وسواء سقطه موصى او غير موصى . لأن الرضا يسقط للخيار . اجل . استثنى بعدها ما لو سقط الخيار باعتقاد أنه غير معوض . عين مكس . او اعتقاد ان المعوض عشرة مثلاً . فحين به مئة . وثبت ذلك بتقريب من طرق الآلات

٣ - اذا تصرف المعوض في العين التي عين فيها تصرفاً نهائياً ومبرماً . كالبيع والوقف فقد ذهب المشهور بشهادة صاحب المكاتب في المعوض يسقط حقه في خيار الفسخ مشرباً كان او نهياً

اما اذا تصرف المعوض فيها عين فيه تصرفاً غير نهائى . كمدار يسكنها .

والدانة يركبها ، وإنشاء يحسب قبْطَر : فان كان هذا التصرف قبل
الاطلاع عن معنى فانه لا يسقط الخيار بالاجماع ، وان كان بعد الاطلاع
عليه سقط الخيار . لأن التصرف مع العلم بالمعنى إنشاء فعلي لا حاجة البيع
والرضا به ، وقد سبق بيان ذلك مفصلاً في مقتضات خيار الحيوان .
ونقل الشيخ الانصاري الاجماع عن هذه القاعدة ، وهي : ان تصرف
ذي الخيار فيما انتقل اليه اعادة . وفيما انتقل عنه مسح ، ومثل بغيره
الأولى ان يشتري عبداً يكون له الخيار في ردها . فانه تصرف فيه مدة
الخيار كان تصرفه مقاطعاً خيره ، واحده للشراء . ومثل بغيره الثانية
ان يبيع عبداً ، ويحمل الخيار لنفسه في ارجاعها امداً معلوماً ، هذا تصرف
فيها في هذا الأمد كان تصرفه مسحاً للبيع ، ورد العبد الى ملكه
وتسأل : فقد ثبت ان التصرف لفاعل على وجه اللزوم سقط الخيار ،
سواء حصل ذلك قبل الاطلاع على العبد او بعده . ولم ينب حكم
التصرف الذي يعبر العبد ، كطحن الحنطة ، ولا حكم التصرف لفاعل
على وجه الحوار دون اللزوم ، كالبيع بالخيار ولوصية واحدة قبل بروجها ،
فما هو الحكم في ذلك ؟

والجواب ان الموعود ان ينقل العبد عن ملكه نقلاً حائراً قبل
اطلاعه على العبد لا يسقط حقه في الخيار ، لأن له . والحق هدي ،
ان يعدل عن المعاملة الحائرة . ويرد العبد الى مالكها الأول
وان تصرف بالعبد تصرفاً موحياً للنقصان ، كإصدار يهدم بعضها سقط
حقه في الخيار ، لأن النقصان عدم او يمتزله .
وان كان التصرف موحياً بزيادة يسيراً . كاخطة بطحها ، والثوب
بصبه فلا يسقط الخيار ، وانه المطلة بأجرة محبة
وان كانت الزيادة كثيرة ويعتد بها ، كصلاح الستار وتحسينه فقال
العص انه يرد العبد ويصير الموعود شريكاً نسبة بزيادة اقيمة .. ولا
أرى وحياً هذه الشراكة ، والأولى حوار الرد ، مع المطلة بأجرة العمل .

وايضاً تال . هذا حكم المعون اذا تصرف هو فيما عسى فيه ما
الحكم اذا تصرف العاس في العين الذي انتقلت اليه ثمناً وبدلاً عن المص
هل يبقى للمعون الحق في المصح . او لا ؟ . وانك المثال باع ربد
داره بقرار عمرو ، وبعد ان تسلم ربد العقار بقبه عنه نقلاً لارماً ، ثم
تبين لعمرو انه معون ، وان عقاره اعلى ونمى .

ونتمن الفقهاء كلمة واحدة على ان تصرف المعاس بالعين التي استقلت
اليه من المعون لا سقط خيار المذكور بحال ، او لا صلة بين تصرف
العاس ، وبين خيار المعون . وانما الصلة بين تصرف المعون ، وبين
حقه في الخيار

واحتلوا فيما اذا كان العاس قد نقل العين عن ملكه نقلاً لارماً ،
ثم مسح المعون ، فهل للمعون ان يسترجع العين ، ويسترجعها ممن انتقلت
اليه من العاس ، او يرجع على العاس بالبدل من المثل او القيمة ؟
والحق ان المعون يرجع على العاس بالبدل ، ولا سلطة له على العين
الا اذا وحدها باقية على ملك العاس ، وبأني التحقيق في فصل احكام
الخيار انشاء الله .

خيار التأخير

الشروط :

من باع شيئاً ، ولم يسلمه الى المشتري ، ولم يقبض منه الثمن كاملاً ، ولم يشترط المدة في أحسن الثمن ، يحس للتأخير من بعد ، ، ويصح لبيع محله انه لم يقبض الثمن لا بعد مضي ثلاثة ايام ، فان جاء به المشتري في هذه المدة فهو الحق بالسبع ، و لا يصح الثلاثة ، ولم تأب بالثمن غير المبيع من وجه به ، ومن امضه ، فان امضه بخر ، ثم دناً في قيمة المضي

ود طالب المبيع بالثمن ، ولم يدفع المضي فلا سقط حين يقع في المصح ، لأن مجرد لطائه لا تدل على الرضا فاسبق على كل حال ، حتى مع قصر الثمن . وبها سس ان الشرط لشي لا بد من يومها لهذا الخيار اربعة

الأول : ان يقع البيع على الشيء الممس الموجود في الخارج ، فلو باع شيئاً في اللذعة ولم يقبض الثمن فلا جبر . إذ يبروص عدم وجود المبيع في الخارج حين العقد ، وعليه فلا يتأتى العقد . بل تأخير الثمن

مع منع النافع عن التصرف في الثمن بسدعي الإصرار به وأنه لو تنف
لذهب من ماله . ومن هذا قال الشيخ الأنصاري ومن تأمل في أدلة
هذا الخيار ، وصوى الفقهاء يشرف على القطع باختصاصه بغير الكلي .

الذي لا يستلزم المشتري لمع رخصاً مائة . فإن استلزم رخصاً
فلا خيار ، بل يكون الثمن ديناً في دمة المشتري ، حكمه حكم سائر
الديون . وإذا أخذ المشتري لمع دون دين الحاكم ، ودون أن يدفع
الثمن جاز للبائع انتزاعه منه ، وإذا بذل المشتري الثمن ، وامتنع البائع
من قبضه سقط خياره ، لأن هذا الحذر شرع للاعتقاد بالبيع ، ودفع
الصرر عنه الناشئ من تأخير الثمن . ومع بدله يرتفع الصرر

الثالث أن لا يقص الثمن كاملاً ، قص البعض منه كلافص
على حد تعبير الفقهاء ، لأن الصرر لا يرتفع إلا بدفع الجميع ،
وكذا لو قص جميع الثمن ، فمن أنه مستحق للغير كلاً ، أو بعضاً ،
إذ لا حيلة بالقض الفاسد

الرابع أن لا يشترط المشتري تأخير الثمن ، من شرطه فلا خيار
للبائع مراعاة للشرط ، وكذا إذا اشترط سائر تأجيل تسليم البع ، حيث
لا يجب ، وإعسار هدي . عن مشتري إمامة أن دفع الثمن إلا
مع الشرط

ويستدعي الأيام الثلاثة من حين بعد ، لا من حين فراق متدين ،
ويستدعي زمن الخيار من انتهاء الثلاثة

ولا مانع أن يجتمع هذا الخيار مع غيره من خيارات ، كخيار
المجلس والحيوان ، والبيع . وأيضاً كما لو دفع أهل من قيمة السوق ،
ولم يقص الثمن ، ولم يتبين له العيب إلا بعد مضي ثلاثة أيام ، منه ،
والحال هدي ، أن يقص سب الثمن . كما أنه لا يقص سب
تأخير الثمن

مطبق لا موسع :

ذهب المشهور الى وجوب المداورة فوراً الى هذا الخيار عند انتهاء الأيام الثلاثة ، تماماً كما هي الحال في خيار العين ، ولو مضت الثلاثة ، وتأخر النفع عن الفسخ في غير عدد يكون البيع لازماً ، ولا يحق له الفسخ انحصاراً فيما حاشى اداة اللزوم على موضع يقين ، اعني أمل امد يدفع به الضرر ، ومسئولان مفصلاً ومطولاً في خيار العين فقرة ٥ الخيار مطبق لا موسع .

الدليل :

استدل الفقهاء على ثبوت هذا الخيار بدليلين :

الاول : ان الصبر طويلاً يستدعي الضرر ، ولا ضرر ولا ضرار في الاسلام ، بل هو اشد من ضرر العين ، لأن النافع بموع من التصرف في المبيع يعد ان يطره عن ملكه الى ملك الغير ، ولأنه لو هلك يذهب من ماله النفع .

الثاني . قول الامام الصادق (ع) من اشترى شيئاً ، مضت ثلاثة ايام فلا بيع له .
وبصاً ستل عن الرجل يشتري من الرجل شيئاً ، ثم بدعه عنده ، فيقول احببتك ثممه ؟ فقال الامام ان جاءه منه وبين ثلاثة ايام ، والا فلا بيع له .

ونقول ان الظاهر من قول الامام (ع) لا فلا بيع له ، هو نفي البيع ، ومطلابه من رأس ، لا صحة البيع مع ثبوت الخيار للنفع ، وعليه فلا مستند لقول بهذا الخيار .

وعبى بأن قوله . « لا بيع له » ظاهر في بيع البيع للمشتري فقط ، لا بيع البيع من رأس . لأن الصمير في « له » يعود الى المشتري ، هذا ، الى ان العرص الأول من هذا البيع هو الارفاق بالنائع ، وعدم نصرره بالتأخير ، وليس من شك ان الارفاق وعدم الضرر يتحقق بعمل امضاء البيع وصحة في يد النائع ، بل ان بطلان البيع ينشأ مع الارفاق ، إذ من الحائر ان تكون مصلحة النائع في الامضاء ، ولو مع تأجيل النسي ، وهذا وعبره مهم الفقهاء من المي في قول الامام (ع) « بيع الزوم » لا نفي الصحة .

وقد اتضح من الدليل والشروط ان هذا الخيار يختص بالبيع فقط ، دون سائر العقود .

موجبات سقوط :

يسقط هذا الخيار بامور :

١ اجمع الفقهاء ان هذا الخيار يسقط باسقاط النائع له بعد مضي الأيام الثلاثة ، واحتلوا اذا اسقطه بعد العقد ، وقبل مضي الثلاثة ، منهم من قال لا يصح ، لأنه اسقاط لما لم يجب ، إذ المروص ان الخيار يشت بعد الثلاثة لا قبلها ، ومنهم من قال بل يصح ، وهو الحق ، لأن السب نشوت هذا الخيار بعد الثلاثة هو العقد الموجود بالفعل ، فلا يكون اسقاطاً لما لم يجب ، بل لما وجب بوجوده .

٢ ان يشترط المشتري على النائع اسقاط هذا الخيار في متن العقد .. ولا مانع من ذلك ما دام ممكناً عملاً ، عبر مهني عنه شرعاً ، وأي مانع ان يشيء الانسان الآن سقوط حقه الذي سيوجد حيناً بعد ثلاثة ايام او اقل او اكثر . مع العلم بأن السب مستحق وموجود بالفعل .

وسبق في فصل « شروط العقد » انه لا دليل على بطلان مثل هذا التعيق .

٣ ادا قمص نائع ثمن من المشتري بعد الثلاثة سقط حذره . لأن
الأحد منه امضاء فعلي للبع ، تماماً كما لو قال شخص آخر اشتريت
منك هذا الخناجر بكذا ، واعطاء الثمن ، فأحده منه صاحب الخناجر
أما قول من قال : ان يكون الأحد امضاء للبع ادا حصل منه العم
او اطلق بالربح والا فلا اثر للأخذ . ان هذا القول فأجاب عنه
الشعخ الانصاري بقوله : لا أقوى عدم اعتد نظر الشخص في دلالة
التصرفات على الربح . كي هو الشأن في معوط خبير الخبيرة وغيره
بالتصرف ، وسبق ذلك مفصلاً .

ما يسرع اليه الفساد :

التحليل . الأديم الثلاثة انما هو للمبيع الذي لا يسرع اليه الفساد ،
كالعمار والثوب والخواب . ان الذي يسرع اليه الفساد ، كخضار
والفواكه . والاس والسمك . وما اليه فشب الخبار فيه للنابع في الزمان
الذي يكون البأخيه عنه صرراً عليه . لأن المص من هذا الخبير هو
بلاي يصير . وقد مثل لامام المصادق (ع) عن الرجل يشتري انشيء
الذي يفسد من دونه . ويتركه ، حتى يأتيه الناس ؟ قال : ان جاء
فيما بينه وبين الليل ، والا فلا بيع له

والانتظار في الليل ، او يوماً كاملاً لمن شرط في كل ما يسرع
اليه الفساد ، وان كان حذره الزمنية ذلك ، لأن من الاشياء ما يسرع
اليه الفساد في نصف يوم ، او دونه ، فيسمى اذن تحديد الانتظار
بالوقت الذي يحثي فيه الفساد ، بحيث اذا تأخر عنه فسد المبع ، وتضرر
نابع ، فيتضرر ساعة فقط فيما لا يسمى الانتظار فيه اكثر من ذلك ،
وساعتين اذا اقتضى الأمر الضر ساعتين ، وهكذا . ان النص الذي

دل بصدقه على الانتصار الى الدين قبل على ما يفسده ، او ينقص من
ثمنه الميت والبقاء الى اليوم التالي ، كاحتصار ولواكته واللحم ، لان
هذه وما اليها مما يفسده الميت هي لسلعة معدلة فيحصل النقص عليها .
هذا ما قاله الفقهاء ايام زمان ، وقد كان ملائماً لطروفهم وعاداتهم ،
وعلى من اليوم ان يفتي بما يتفق مع اهل هذا العصر . وعاداتهم اذا
لم تحلل حراماً ، ولم تحرم حلالاً .

تلف المبيع :

اذا تم البيع ولم يدفع المشتري الثمن ، ولا قصص المبيع ، ثم هلك
في يد البائع ، فهل يهلك من مال المشتري ، او من مال البائع ؟
لقد اختلف الفقهاء شهادة صاحب الجواهر والمسالك ان المبيع اذا تلف
بعد الادم الثلاثة ذهب من مال البائع ، واختلفوا اذا هلك في اثنائها ،
وقبل مصيبتها ، فذهب المشهور الى انه من مال البائع ايضاً ، وقبل
بل من مال المشتري .
وقرأنا ذكر لدس على الحق الذي ذهب اليه المشهور بمقتضى الاشارة
الى قواعد ثلاث :

القاعدة الاولى : كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال البائع .
واصل هذه القاعدة حدثت سوي مشهور

القاعدة الثانية واصلها حدثت سوي مشهور ايضاً ، وهي : الحراج
بالبيعان ، أي ان من له ثمرة الشيء ويبيحه فعليه صيانته وحمايته ،
فمستحقاق الثمرة في مقابل تحمل الحسارة

القاعدة الثالثة : تلف المبيع بعد قبضه من مال لا خيار له .
واصل هذه القاعدة الاجماع على ما قل

وإذا قارنا بين القاعدة الثالثة ، وبين القاعدة الأولى ظهر لأول وهلة
 وجود التماثل بين القاعدتين إذا أردنا تصنيفهما على ما نحن فيه ، لأن
 الأولى تستدعي أن يكون تلف المبيع بعد الثلاثة من مال البائع ،
 لا من مال المشتري ، سواء أكان هلك خيار لأحدهما ، أو لهما ،
 أو لا خيار من الأساس . والقاعدة الثالثة تستدعي أن يكون
 التلف بعد الثلاثة من مال المشتري ، لا من مال البائع ، لأنها تقول : إن
 تلف المبيع فهو من مال من لا خيار له ، سواء أكان ناعاً و مشرباً ،
 ومعلوم أن الذي لا خيار له في مائتة هو المشتري ، أما لئان هلك خيار ،
 وعليه ينبغي أن يكون التلف من مال المشتري ، لا من مال البائع .
 ولكن بالنظر والرؤية يرتفع هذا التماثل ، وذلك أن القاعدة الأولى
 مختصة بمبيع المقوض ، والثالثة مختصة بالمقوض ، فبين المماثلة ، هذا ،
 إلى أن الثالثة لا تشمل جميع أفراد الخيار ، بل هي مختصة بخيار المجلس
 والشرط والحيوان ، عند الشيخ الأنصاري ، وبأنه الكلام والتحقيق في
 فصل أحكام الخيار .

وإذا قارنا بين القاعدة الأولى ، وهي كل مبيع تلف قبل قبضه
 فهو من مال بائعه ، والقاعدة الثانية ، وهي الخراج بالصمان - هذا لأول
 وهلة التماثل بين القاعدتين ، لأن الثانية تقول : من كانت له ثمرة الشيء
 فعليه صمائه ، سواء أكان مقوضاً في يده أو لم يكن مقبوضاً ، وعلى
 هذا يكون تلف المبيع قبل قبض المشتري من ماله ، لا من مال البائع ،
 لأن حرجه للمشتري ، لا للبائع ، والأولى تقول : إن تلف المبيع قبل
 قبضه من مال البائع ، لا من مال المشتري ، حتى ولو كان الخراج له ،
 وهذا هو التماثل بعبارة

ولكن لما كانت الأولى مختصة بالتلف قبل القبض ، والثانية تعم التلف
 قبل القبض وبعبارة ، ونحوها مقدم على العام ترتفع المماثلة ، ولا يبقى
 لها من اثر ، وتكون نتيجة الجمع بين القاعدتين ، وعطف أحدهما على

الأخرى هكذا : الحراج بالصياد إلا إذا تلف المبيع الذي حرجه
المشتري ، وهو ما زال في يد البائع فانه يتلف والحاصل ههنا ، من
مال البائع ، لا من مال المشتري

فمحصل مما قدما ان المسع إذا تلف في الأيام الثلاثة ، أو بعدها
يكون التلف من مال البائع ، بقاعدة السابقة عن كل معارض ، والدالة
بحق الشمول والعموم على أن لكل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال
بائعه ، سواء أكان هناك خيار ، أو لم يكن ، وسواء أئلف المبيع في
رأس الخيار ، أو قبله أو بعده ، وسواء أكان الخيار للبائع أو للمشتري .
ومما يدل على أن التلف من مال البائع قبل القبض ما روي عن الإمام
الصادق (ع) أنه سئل عن رجل اشترى من آخر متاعاً ، وأوجه له ،
غير أنه ترك المتاع عنده ، ولم يقضه ، وقال آتيت عدأ اشاء الله
تعالى ، فسرقت المتاع ، من مال من يكون ؟ قال الإمام : من مال الذي
هو في يده ، حتى يقبض المتاع ، ويحرجه من يده

خيار الرؤية

العين الثالثة :

سبق في فصل شروط الوصية انه لا بد من معرفة الثمن والمثل ،
وان الطريق الى معرفتها قد تكون مشاهدة الحايه . وقد تكون امشاهدة
السابقة ، وقد يكون الوصف .

وخيار الرؤية يتصل اتصالاً وثيقاً بهذا الشرط ، لأن محله الشيء
المحرجي الذي يشترط التعهد ، او بيعه على الوصف دون الرؤية ، ولدى
التسليم والتسلم يطر وبقيت بين الوصف والموصوف ، فان حصل لتطبيق
لرم البيع ، ولا حذر ، وان كان المفقود عليه دون الوصف ثبت اختيار
للمشتري ، وان راد عن الوصف كان اختيار للبائع ، كمن باع ماله
العائث على ما وصف به ، او باع منه الموصوف على ما عاين ، وهذا
يتضح ان خيار الرؤية يشمل البائع والمشتري

وتسأل لماذا سمي هذا اختيار خيار رؤية ، مع العلم بأن الرؤية لم
تحصل قبل التعهد ، كي هو المعروف ، فكان لا بد ان يسمى خيار
تخلف الوصف .

الحوار لما كان المعروف ان رؤية المبيع بعد التعهد على غير

الوصف هي السبب لهذا الخيار سمي باسمها ، وحادث لتسمية في محلها

التجارة وهذا الخيار :

وخيار الرؤية أكثر اتصالاً من سائر الخيارات بالسحرة خاصة الواسعة منها ، حيث يبيع التجار الكار مباح للثوب اشدوده في زمرتها ، وللعاكهة في صاديها ، والسكر والحبوب في اكياسها ، والسمن والبرت ، وسائر الدهون في طرودها ، ثم يقع البيع والشراء قياساً على صفة المباح المعروضة ، لان فتح المبيع - ومشاهدة احداثها يكمنها صف عسير ، وربما اضر بصاحب السلعة .

والبيع على هذا الوجه صحيح ، والمشتري الفسخ اذا تخلف الوصف عن صفة المثال والاعموزج .

شرطان :

يعتبر في هذا الخيار شرطان :

١ - ان يكون محل العقد عيباً موحوده في الخارج ، فعل . حيث يمكن رؤيتها والاشارة اليها حين العقد ، ولكنها عائه عن محله . كما يقول الداع للمشتري بعثك ذاي الموحوده في بلد كذا ، والتي صفتها كذا . فيكون المبيع هذه الدار بالذات ، اما الصفات فمن بوايع امسح وعوارضه ، وتخلطها عنه يوحد من خبر . ان لو دعه كيباً موحوداً في اللغة فلا يكون عملاً لهذا الخيار

اولاً : لتعذر رؤيته والاشارة اليه .

ثانياً : للمعوق بين وصف امسح الموحود في الخارج ، وبين وصف

المبيع الموحود في الدفعة ، فإن الوصف الأول من عوارض المبيع ، لا من مقوماته ، والوصف الثاني من مقوماته ، لا من عوارضه وتظهر نتيجة الفرق بينهما حين الوفاء إذا لم يتفق الوصف ، مع العين التي يريد تسميتها للمشتري وهذا بالعقد ، حيث يصح البيع مع الخيار في المبيع الموحود بخارجاً ، ويترجم الناتج - في المبيع بأدلة - بانبدال العين بما يحقق الوفاء بالعقد .

٢ ان يذكر العين الشيعة بمعط بدل بوصوح وصراحة عن حسمها وصفاتها التي تختلف فيها الرعدات ، بحيث يفهم الوصف بمقسام الرؤية والمشاهدة . وتترجم به الجهالة الموحدة للعرر . وإذا انتمى الوصف للرافع هذه الجهالة بطل البيع من اساسه . فكان الامر ، كما تقدم في فصل شروط الموضين .

ثم ان المعيار لتطابق الوصف مع المبيع الموحود لفوط الخيار ، وعدم هذا التطابق الموحود لثروت الخيار ، ان المعيار هو فهم العرف ، ولا ضابط سواء .

الرؤية السابقة :

إذا شاهد المشتري عباً في زمن سابق على العقد ، أو شاهد الناتج العين التي يملكها ، ثم عاد عنها امدأ ، فباع المالك ، أو اشترى المشتري اعتماداً على الرؤية السابقة ، إذا كان كذلك بطل البيع واشترى ان اقتضت العادة تعبر المبيع في الالمد المتحلل بين الرؤية والعقد ، ولا يصح الا بذكر الصفات من جديد ، بحيث يكون من صعوبات خيار الرؤية ، وان اقتضت العادة بقاء الصفات صح البيع والشراء ، فإن اكتشف البقاء على ما كان ، وعدم التعبر لرم العقد ، ولا خيار ، والا تعبر الناتج ان رادت الصفات في مالية المبيع . وتعبر المشتري ان نقصت ،

قال صاحب الخدائق في المجلد الخامس فصل حيار الرؤية :
 « لو اشترى برؤية قديمة تحير ابصاراً - أي كما يتحير عند تخلف
 الوصف - لو ظهر بخلاف ما رآه ، وكذا من طرف النافع إلا أن هذا
 ليس من أفراد هذا الحيار الذي هو محل البحث ، لأنه مقصور على ما
 لم ير ، حيث اشترط فيه الوصف عوضاً عن الرؤية ، ولا يشترط وصف
 ما سقت رؤيته ، وإنما يباع ويشترى بالرؤية السابقة ، غاية الأمر أنه
 إذا ظهر خلاف ذلك ، لطول المدة ، أو عروس عارض ، أو نحو
 ذلك تحير بائعاً كان أو مشترياً » .

لا ارش :

ذهب المشهور بشهادة الشبح الانصاري الى ان الحيار - هنا - إنما
 هو بين الرد والامساك محالاً ، كما هو الشأن في حيار العيب ، فلا يحق
 للمشتري ان يمسك المبيع مع المطالبة بالارش - أي عوض الصفة العائنة -
 بل إما ان يرد ، وإما ان يمسك بالثمن المسمى ، وليس للنابع - ان
 رادت الصفة - ان يبدل العيب ، مع المطالبة بعوض الصفة الزائدة ، بل
 إما ان يعسح البيع ، وإما ان يمسك المبيع بالثمن المسمى .. ورد الشبح
 الانصاري على من قال بالتحجير بين الرد والامساك بالارش ، رد بقوله .
 « لا دليل على الارش » .

الدليل :

من الخطأ التذليل على هذا الحيار بالعرر ، لأن العرر ما دخل عقداً
 إلا بقصده من اساسه بيعاً كان أو غير بيع ، ومن ههنا يصح ان نقول :
 العرر منطل للعقد ، والعرر موحى للحيار مع صحة العقد ، والأدلة

الموصوف ، اذا كان كذلك سقط حقه في الخيار ، وليس له بعد الرضا
العدول والمصح .

٢ - اذا تصرف بالعين تصرفاً دالاً على الرضا ، بحيث بعد التصرف
امضاء فعلياً في نظر العرف يسقط الخيار دون فرق بين ان يكون التصرف
بعد الرؤية ، او قبلها ، كما لو باع المشتري ، او وقف العين التي اشتراها
على الوصف قبل ان يراها .

٣ يسقط باستفاضة بعد العقد ، وقبل الرؤية ، لان الخيار حتى
ثابت بالعقد ، ومن حبه ، لا بالرؤية ومن حبه ، ولكل ذي حق ان
يسقط حقه ، احل ، ان الرؤية كاشفة عن وجود الخيار ، وليست
مبساً ، ولا شرطاً لثبوته ، وسق انبان في خيار النسي

٤ - من يسقط هذا الخيار باسقاط سقوطه في متن العقد ؟
قيل : اذا اشترط ذلك في متن العقد فقد اشترط ، وافسد العقد ،
واختاره الشيخ الانصاري .

وقيل : بل يصح الشرط ولعقد مفعلاً ، وهو الحق ، وعموم :
المؤمنون عند شروطهم ، . اد لا مانع من هذا الشرط ، لان سببه
الحب هو العقد ، والعقد موجود ، فلا يكون امطاعاً لما لم يجب ، بل
لما وجب بوجوب سبه

اما استدلال الشيخ الانصاري على تعدد الامداد بان تحلف الوصف
بوجوب ثبوت الخيار ، واشترط سقوط الخيار معناه عدم ثبوت الخيار ،
وهو عن اشتد وسامع فيه اولاً انه لو تم لما صح الاستقاطاطلاقاً ،
حتى بعد لرؤية ثانياً ان تحذف الوصف اما بوجوب الخيار اذا تحدد
العقد عن اشترط سقوطه ، اما معه فلا يكون موحاً له ، فأي التناهي
والتناقض ؟

خيار العيب

أصل السلامة :

كل فقه تعرض لخيار العيب قال : إطلاق العقد يقتضي سلامة العين ، لأن الأصل في المبيع من الإعيان أن يكون صالحاً من العيوب وما من عاقل يقدم على بدل ماله في مقام التعاقد المجرد عن القيد إلا بهذا القصد ، قال الشيخ الأنصاري : « إنما يترك الناس اشتراط السلامة في من العقد اعتماداً على هذا الأصل » وقان غيره : « إذا فترص أن شخصاً اشترط السلامة في من العقد وأن شرطه هذا يكون توصيفاً للمعنى الذي اقتضاه العقد ، لا تأسيباً لمعنى جديد .

أذن ، اقتضاء العقد للسلامة صابط كل يصح الاعتماد عليه لاثبات أن الاتفاق بين المتعاقدين وقع على السليم دون المعيب إذا شككنا في ذلك ، ولا ينة .

معنى العيب :

العين ، وتعريف الوصف عن الموصوف ، والتدليس ، والعيب الموجب

محار كين ، ولاء ، وما إليها لا تُرَد معرفتها إلى الشارع ، لأنها ليست
 من حدود شرعية في شيء ، وأما هي موضوعات حجة يرجع في
 تحصيلها إلى العرف ، وبتفهم منها إلى العرف ، وإذا تعرض لها الشارع
 حيناً وقد يعرض له إرشاداً إلى ما عليه العرف ، وقد بحث عن بعضها
 في كتاباته فأنما تبحث عنها طلباً لطفاً لا شاداً وهذه أهديه ، لأنه
 أكمل أهل العرف وأعلمهم ، ثم يرجع إلى أقوال الفقهاء ، فإنه لا
 عجب نعماً في معرفة معاني الأسماء من قد يحدث الرجوع إليهم ردة
 مهم ، ويوقع في التباس ولاضطراب ، لأنهم من معرفة الناس ،
 وأدواتهم وعاداتهم ، فضل الفقهاء أنفسهم يرجعوا في فهم معاني
 الأسماء إلى العرف ، ولا يرجع أحد إليهم في شيء ، وهذه مسئلة عهد
 الطفولة إلى عهد الشيخوخة غارقين في لآلئ في كسب وحسن نظامهم ،
 وحفظ أصول وشروع ، وعقوبات وأشكال ، من الصلوات الخمسة
 إلى المناسبات عظيمة ، إلى الاحتمالات الأصوب ، ولا يصلح حدهم إلى
 التمسك في دعاب الألفاظ مسجون دهم وعمه أن كنهه من التوجيهات
 والتأملات ، والشكوك والتردد ولا في قوله غملاً وحسن ، وإذا طرأ
 الاحتمال ، بطل الاستدلال ، وهذا هو — في توقعهم وعدم حرمهم
 في أكثر المعايير أو أكثر منها ، ولكن فقط لا يوجد ، وأول ،
 حتى في الرسائل واجبة المائل

فيلعب الواحد — أدن للعب الواحد محدد هو أن يرى العرف
 أن الرمز المتعلق ببعض المعينة فهو " عنه يستدعي حق نصرة به صراحة
 لا يتسامح عنه عدة ، أما رويته أمام سي جعفر صادق (ع) عن
 أنه عن حده رسول الأعظم (ص) أنه قال " من لم يكن في أصل
 الخلق مفرد أو نقص فهو عيب ، أما هذا حديث شريف ، وما
 به فهو إرشاد إلى معنى عربي في ذلك العهد وليس تعديداً للمعنى
 الشرعي ثابت في يوم تقيمه هذا من حديث خاص في الطبيعيات ،

ولا يشمل الأشياء الصاعدة في هي محل يدوي كذا من عمده ، خاصة
في هذا العصر .

في حيث يدى حبيب رجلاو لأحسن لا صايفه إلا
مهم أعرف يدى حبيب أيضاً باختلاف لأردن و يدن ، و شت غير
هد الصايفه دونه كثر من محن

ضوابط :

يشترط لشوب هد خبر شريعت لأول ن يكون تحت موجوداً
في العين قبل قصها ، سواء أحدثت قبل بعد . و في بعض وبعد
العقد ، لأن حكم العيب الحادث قبل القبض تماماً كحكم الحادث قبل العقد ،
فإذا حدث العيب بعد المتملك ، وبعد ان قبض من فلا .

ثاني . لا يملك على بعدد وهو من علم بالعيب ، فإذا اقلع
مع غيره هذا فلا حرج

ومنى توافق هد شريعت خبر العقد بين العين ، وبين امساكها
ولا شوب حجب العيب هو الوجه من بين احداث في شت في الارش .

الدليل :

١ . اذلة محاربات وحده ، او مشايعة ، لأن ساطق فيها ، او في
اكنه هو واحد ، ومن هه سددوا على هذا خيار بلائنة على غيره ، وهي :
١ . الأبرام . سمع المص صرر . ولا صرر . ولا صرار في
لإسلام

٢ . ان العقد يقتضي لسلامه . لأنه عقد معروضة ، والمعروضة

مساها على المساواة عادة ، وعن هذا تكون سلامة المبيع شرطاً ضمياً في العقد ، بحيث لو اشترط الصحة في متن العقد لما افاد هذا الشرط سوى التأكيد والتوضيح ، كما تقدم ، وبدية ان الشرط الصمي يجب الوفاء به ، تماماً كما يجب الوفاء بالشرط الصريح .

حاء في مفتاح الكرامة : « قد حجة : ان اشراط الصحة محدد تأكيد ، لان اطلاق العقد يقتضي السلامة . لان الاصل في المبيع من الاعيان السلامة من العيوب ، هذا أقدم المشتري على بدن ماله في مقابل قائما بي اقدمه على غالب طه المستند الى اصل السلامة ، هذا وحده يجب سابق على العقد وجب ان يتمكن من التدارك ، وذلك ثبوت الخيار .

٣ - النص ، ومنه قوله تعالى : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » .

وقول الرسول الاعظم (ص) لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس .. ومن عشا فليس ما .. ولا يحل لمسلم ان يبيع صفة من السلع ، وهو يعلم ان فيها عيباً قلاً ، او كثيراً ، حتى بين ذلك لمتاعه ، ويقفه عليه وفقاً بكون علمه به كعلمه . فان لم يفعل ذلك ، وكتفه العيب ، وعنه لم يرل في متن افه ، ولعنة ملائكة .

وسقت الإشارة الى ان مثل هذه التصوص لا تدل على ثبوت الخيار ، وان افصى ما تدل عليه ان العيب محرم ، تماماً كالكذب والعيبة والرياء ، اجل ، لقد حاء عن الذي (ص) انه احوار للمشتري ان يرد عدداً من عيب وجده فيه ، وايضاً احوار لمن اشترى شاة مصراة ان يردّها مع صاع من تمر ومعنى نصرية الشاة ان يترك الحليب في صرعها امدأ ، حتى يكثر ، فيرغب الجاهل بحالها في الشراء بزيادة .

وروي عن الامام (ع) انه قال : ان حرج في السلعة عيب ، وعلم المشتري ، وخيار اليه . ان شاء رد ، وان شاء احم ، ورد بالقيمة ارش المعب .

قال صاحب الخدائق : هذه الرواية هي المستند في ذلك للكلام المتقدمين ،

وتبعهم جملة من المتأخرين .

وسئل الامام الصادق (ع) عن رجل يشتري الثوب . او المتاع ، فيجد فيه عيباً ؟ قال . ان كان الثوب قائماً بعيبه رده على صاحبه ، واحد الثمن ، وان كان الثوب قد قطع ، او حبط . او صرع رجع بنفسان العيب .

٤ الاجماع . وما رأيت فيها تردد في ثبوت هذا الاجماع ، حتى الشيخ الانصاري المعروف بالمشدد ، وكثره التحفظ قال : « ظهور العيب في المبيع يوجب تسلط المشتري على الرد ، واحد الارش بلا خلاف » . وقال صاحب الجواهر : « الخيار بين فسخ العقد ، واحد الارش عليه الاجماع المحصل والمحكي المستفيض صريحاً وظاهراً ، وهو الحجة » .

وإذا عظمنا الاجماع على النص السابق ، حصل لنا الاضمان الكافي الوافي بثبوت خيار العيب بين الرد ، والامساك بالارش .

حكم الارش :

معنى الارش في اللغة الدية . وهذا المعنى هو الاصل لقول الفقهاء . الارش هو المال المأخوذ عوضاً عن نقص مضمون مادياً ، من اشترى شيئاً ، فوجد فيه عيب تام ، واحد عوض النقص الفاتك فهذا العوض يسمى ارشاً .

وقد اتفق الفقهاء - كما قلنا - ان من اشترى شيئاً ، ووجد فيه عيباً فهو مجبر بين رده الى النائع واسترجاع الثمن ، وبين امساكه والمطالبة بالارش ، واحتلوا فيها بينهم هل الارش على وفق الاصل بحيث يصبح انقول به ، حتى ولو لم يكن اجماع ، او هو على خلاف الاصل ، وانما حرجنا عن الاصل لمكان الاجماع الحاكم على الاصول والقواعد ؟ وقد حاول بعض الفقهاء ان يجعل الارش على وفق الاصل بهذا

اتقرب ان الوصف ثابت مرة اخرى من المبيع والخبر العائت له
عوض يقابله ، فكل ذلك الوصف اذا قامت .

وبلاحد اولا ان الخبر شيء . الوصف شيء آخر . وشعب
الشع الانصافي ان يربط وصف مرة اخرى لارض عنه عرفاً
ولا شرعاً .

ثانياً ان هذا لو تم ثبت لاش في كل وصف تحذف عن المبيع ،
حق في خيار الرؤية ، ولا قائل بذلك

والحق ان الارش على خلاف الاصل قد امكن رد المبيع . ولولا
الاجماع لما صح القول به . وذلك ان البيع لم يربط بتمتع المبيع عن
ملكه الا بالنقص . فبرامه فهو شيء . دون النقص الذي رتب
به ضرر ونقص . كما ان المبيع يشتري بقرض مع المالك ضرر ونقص
وليس من شك ان ضرر المشتري يرتفع بحد البيع . وان جاع كل شيء
الى صفة . كما هو الحال في سائر المعاري . فهو ما بعده لا ضرر .
وحكموا فيها بمواز الرد ، لا بأخذ الارش

هذا . ان جعل خيار الارش لمشتري بين دوي من جعله
بائع ، ثبت اذا اراد المشتري الرد . يجب لزمه ان يبيع مع التمتع
عنه . وفي يرتفع الضرر عن المشتري اذا جرده بين الرد وبين الامساك
بالارض يرتفع أيضاً . جرداً . ان يبيع بين ان يرد المبيع ويسترجع للمبيع .
وبين ان يدفع عوض العيب والنقص .

وساس ، كل الناس . يرون البيع مبيعاً . او مبيعاً اذا كان للمشتري
لا ارد عليه قرشاً واحداً من المبيع . بل ادع لك الجير بين ان يعل
المبيع عن عبوه وعلائه دون تمويص . ومن ان يرد . وتأخذ ما
دفعته كاملاً غير منقوص .

الحق ، ان تعدد رد المبيع في بيع جردت المصلحة بالارض . إذ
لا وسيلة يرتفع الضرر الا به ، ومثل ذلك ان يشتري اصم فأكله ،

او الثوب فيحيطه ، ثم يعلم بالبيع ، فهذا يجمع الرد على الصواب
بالأرض ، ومن هذا قول الشيخ الطوسي وأسد اليردي وحار بن الرد
والامدث محمداً مع امكان الرد ، كسائر حركات ، ودا بعد الرد
حركات المطاسة بالأرض

وهذا القول وجه وجه نولا الاجماع على حد الأرض مع امكان من
الرد ، وبه خرجنا عن الاصل

حساب الأرض

اذا احذر اشترى املاكه بالأرض ، فحسب لأرض هكذا
يوم المبيع صحيحاً ، ثم يقوم معاً وينظر ان نسبة من المشتري ،
ويدفع الباقي للمشتري عوضاً عن الوصف الثابت متناً بعدد نسبة من
قيمة الصحيح ، وقيمة المبيع ، مع صرفه ينظر عن القيمة السوفية
للو وصف الثابت ، فاذا كانت قيمة المبيع صحيحاً مئة ، وقيمة معاً
ثمانين تكون نسبة الصفات الخمس ، فبرجع المشتري خمس اثنى المسمى ،
فإن كان هذا اثنى مساوياً للقيمة السوفية رجع عنه بعشرين ، وإن كان
اقل كما لو اشترى المبيع خمسين رجع عنه بعشرة ، وإن كان اكثر
كما لو اشترى مئة وخمسين رجع ثلاثين ، فليس بعدد بقدر الأرض
القيمة الحقيقية للوصف الثابت بالغة ما بلغت ، وإن اقل هو النسبة إلى
اثنى المسمى لأن كلاً من المتعاقدين قدم على البعد باثنى مسمى ،
والترتب به ، لا بالقيمة السوفية ، ومضى هذا ان الشئ قد يعهد للمشتري
تعهداً صحيحاً بانه اذا خلف وصف نصحة عوض قيمة الثابت التي تنفق
مع اثنى المسمى ، لا مع لقيمة السوفية ، لأن هذه قد تحيط بالثمن
المسمى ، او تزيد عنه ، كما قد اشترى بعشرة ، وكاتب فيه الثابت
تساوي عشرين ، فلو احذر للمشتري ان يرجع بالعشرين فترم ان يجمع

بين العوض والمعوض مع زيادة عشرة .

اختلاف الخبراء :

إذا اختلف الخبراء في تقويم المبيع ، فقومه أحدهم بعشرة صحيحاً ،
وثمانية معيماً . وقومه الآخر صحيحاً بشي عشر دبراً ، ومعياً بعشرة
أحداً لنصف من كل من القيمتين للصحيح ، والنصف من القسمتين
للمعيب ، فتكون القيمة لصحيحة أحد عشر ، والمعيب عشرة ، وإن كان
المقومون ثلاثة أحداً اثلاث ، أو أربعة لرابع . وهكذا قد الشبح
الانصاري ، هذا هو الأقوى . وعليه معظم الفقهاء ، لأن العمل بقوم
خير دون خير ترجيح بلا مرجح ، والعمل بأكل متعذر ، وطرح
الجميع لا يحل المشكلة ، فتعين العمل بالعصر من كل قوم

بعض الصفقة :

اتفق الفقهاء كلمة واحدة بشهادة صاحب الخواهر ، وصاحب مفتاح
الكرامة على أن من اشترى شيئ صفقة واحدة ، وثنى واحد . ثم
وحد أحدهما صحيحاً ، والآخر معيماً تغير المشتري بين أن يردهما معاً ،
أو يمسكهما معاً ، وبطالب بالارث بدلاً عن الوصف الفاتت في بيع ،
وليس له أن يمسك الصحيح ، ويرد المعيب .
ولو تبين أن أحد الشئيين مملوك لعبر البائع تخير المشتري ابصاً بين
فسخ البيع ، واسترجاع الثمن ، وبين أن يمسك الشئ الذي يملكه البائع
بقسطه من الثمن ، ويسمى هذا خيار تبعض الصفقة ، وتفريق الصفقة ،
وكذا لو كان المبيع شيئاً واحداً ، وظهر بعضه لعبر البائع ، من
المشتري بخيار بين الفسخ من الأساس ، وبين امسك حصة البائع .

الخيار للمشتري والبالغ

يشت هذا الخيار للدفع اذا ظهر العيب في الشئ ، تماماً كما يشت للمشتري ، فمن باع بقرنه بقرس غيره . وبعد ان قصها وحد فيها عيباً تخبر بين رد القرس ، وبين امساكه بالارش . قال الشيخ الانصاري : لا فرق في الخيار بين الشئ والمثمن ، والظاهر انه مما لا خلاف فيه ، وان كان مورد الروايات - اي التي جاءت عن اهل البيت - ظهوره في المبيع ، لان الغالب كون الشئ بعداً عادياً ، والمثمن متاعاً ، فيكثر فيه العيب خلاف القدر .

بقية العقود

هل تختص المصلحة بالارش بالنابع والمشتري فقط مع وجود عيب ، بحيث لا يشت الارض إطلاقاً في غير اسحق من العقود ، او انه يشت ، وتجوز المصلحة به لكل من تملك عيباً بعوض . وثبت انها كانت معية قبل البيع ، سواء أكانت مهراً في عقد الزواج ، او عوضاً في عقد الصلح ، او عقد الاجارة ؟

وليس من شك ان الاصل يقتضي عدم حود المصلحة بالارش ، وعدم ارام المملكته في جميع العقود من غير استثناء ، ولو خرجنا عن هذا الاصل وقلنا بالارش في عقد البيع لمكان الدليل ، فيسعي عدم التعدي عنه اقتضاه على موضع التبيين . احل . ان حوار الرد مع ظهور العيب يعني ثبوته في كل عقد دون استثناء . لقاعدة لا ضرر ، وتخصيص الشرط للصمتي الذي هو بمثابة الشرط التصريح . هذا ما تستدعيه الاصول والقواعد . ولكن صاحب الخواهر قال : ان المؤخر لو وحد عيباً في الاخرة فهو عيب بين الرد ، والامساك بالارش بلا خلاف . وقال

أصلاً ، و ب انراه لو وحدث عباً صاعاً في المهر كان ها الرد بالغيب ،
والرجوع ان اقيمة ، وما ايضاً لاساك بالارش بلا خلاف ، وعلى
هذا يكون الارش ثابتاً في غير البيع

مقصود او موسع ٢

عن صاحب الحديث ، وصاحب الحديث ، وصاحب مباح كرامة
اجماع الفقهاء على ان حارعت شاة بمصطك من صلب ثم احب ،
لا على الفوق ، من غير ناعب ، وعلم ايضاً ان لا حق في حيار ،
ومع ذلك م رد في المصحح ، او الامانة بالارش فوراً فلا يفسد
حارته ، بل يبقى فيها طال الامد

وبأ هذا قول الفقهاء حارعت من وساجر وثرؤفة عن مور
لا على له احب ، وحيار عت على حسي ، لا على مور ، مع علم
ان بامد واحد في الجميع ، وهذا الذي ساءه ذلك من بامد روم
بمعد سدي رافض على كل ما يرفع به حصر ، ويرفع حصر
بمعد صاحب الامد عنه

والجواب عن الثاني وجهاً يصدق الا ايضاً خاص حيار عت ،
وهو ان وب من النبي (ص) ان رجلاً شاة عبداً ، وبقي عنه
ما شاء الله ، ثم رده من عيب وجده في

وقول الامام الصادق (ع) المتقدم في فقرة الدليل من هذا
الفصل : وان كان شاة دماً بعد رده على صاحبه ، حيث دل على
ثبوت ان رده دمت من فاعله ، سواء قبل رده من قدامه ، او من
وسوء ثم رعت ، وجمعه بالحبر ، وانما علم

ومن لا يرى العمل بهذا الحديث ، وهذه الرواية بدرجة المور وهو
في خيار العت ، تماماً كحارعت العت وثرؤفة وساجر وعربان

شيخ لا يصح في قول في كتاب ... في قول ... لا يجد من قوله ...
 ومع ذلك في قول من ... في قول ...
 ومع ذلك في قول من ... في قول ...
 ان لا ...
 حيث لا ...
 ثم ...
 ...
 ...

التأخر في وجود العيب

...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

وكذا يكون النافع مكرراً ، والمشتري مدعياً ان كانت الحال السابقة مجهولة ، لان الاصل سلامة المبيع . حتى يثبت العكس ، وهذا الاصل يثبت الموصوع في الخارج من حيث ترتب الآثار الشرعية ، نعماً كما يثبت بالافرار والبيئة والعيوب ، ولو صرحنا لنصر عن هذا الاصل الموصوعي لكان الاصل الحكمي كافياً وعباً لا اعتبار للمشتري مدعياً ، واعني بالاصل الحكمي هذا . هو الذي يعني بخيار . وبثبت براءة دمة الدئع من الارش ، إذ الاصل عدم الخيار ، وبرادة الذمة .

التنازع في قلم العيب :

اذا كان العيب موحوداً بالفعل . وظاهراً للعيوب ، وهو المشتري . حدث هذا العيب عند النافع وقال النافع بل حدث عند المشتري . من المدعي ؟ ومن المكر ؟

ولا بد ان ينظر فان شهدت الحال شهادة تعبد القطع والحرم بان العيب قديم . ولا يمكن ان يحدث عند المشتري . كمن اشترى داراً . ثم تبين انها قائمة على غير اساس المعتقد . ان كان كذلك نرد دعوى البائع ، وبمحكم للمشتري بحق الخيار من غير عيبين .

وان شهدت الحال شهادة قطعية بان العيب حادث وبن يومه ، ولا يمكن محال ان يكون حادثاً قبل انقضاء . كالحرج في الدانة اندي لا يزال طرياً . ان كان كذلك يرد قول المشتري من غير ان يصف البائع ، لان اليقين اما يحتاج اليها مع عدم العلم بالواقع . وواقعها معلوم فلا داعي لليقين .

وان كان من العيوب التي يمكن حدوثها عند الدئع ، وعند المشتري ، اي قبل انقضاء . وبعد ذلك قول النافع مع يمينه ان لم يكن للمشتري يمينه . لان الاصل سلامة العيب من العيوب ، حتى يثبت العكس ، ولم

ثبت الغيب قبل القصد . فيكون الاصل مع النافع . وصدد المشتري
والايجار ان كل من قصد عا ففعله صحتها . وصحها عوبها الا ان
يشتت بالقرار . او ناسه . او ياتبعه ان الغيب حدث قبل القصد .

التنازع في البراءة من الغيب :

اذا اتفقا على ان الغيب كان موحوداً قبل القصد . ولكن ادعى
البائع البراءة من الغيب . وانكر المشتري ذلك فانقول قول المشتري بيمينه
اذا لم يكن للنفع سنة . قول صاحب الجواهر « ولا خلاف يعرف » .
ونقول لماذا لا تجري هنا اصل عدم الخيار . وبراءة دمة النافع ،
كما احريته في حال الجهل ونشك بوجود غيب ونشك لعمل بهذا
الاصل واجراه يكون القول قول النافع . لا قول لمشتري

والجواب : المفروض اننا نعلم بأن الغيب كان قبل القصد . وبمتصي
هذا العلم ان يكون الخيار للمشتري . حتى يشتت لعكس . ي حتى نقيم
سنة ائينة عن ثبوت دعواه . وندية ان اهم بوجود غيب قبل القصد
بني موضوع اصل براءة الذمة . واصل عدم الخيار . لان الاصول ،
كل الاصول ، انما تجري في المجهول ، لا في المعلوم

موحيات الشروط

يسقط هذا الخيار بأمور .

١ - لا خيار إطلاقاً لمن علم بالغيب قبل التعاقد ، قال صاحب
الجواهر « ولا خلاف ، لانه فدام معه صا » .

٢ - ايضاً لا خيار في الرد . ولا في لا يش اذا حدث الغيب بعد
التعقد . ثم زال كنية قبل القصد ، او حدث بعد القصد ، لانه حدث

في ملك الممتلك الا اذا كان المبيع حيواناً ، وحدث الغيب في الايام الثلاثة .
و اذا حدث غيب بعد النقص ، ثم تبين ان في الغيب عبأ سابقاً على
النقص ثبت الارش دون الرد ، لان الغيب الحادث عند الممتلك يجمع من
رد الغيب ان الممتلك ، فيحصر تلافي الضرر بالارش .

٣ - يسقط خيار الغيب مكللاً بثقبه الرد والارش باستقامته بعد العقد ،
وباشتراط سقوطه في متن العقد . ومنه البراءة من جميع العيوب ،
ويجوز ان يشترط سقوط الرد فقط ، دون الارش .

٤ - اذا تصرف تصرفاً دلالاً على الرضا ، والالتزام بالعقد يسقط
الرد فقط ، دون الارش ، سواء أكان التصرف قبل العلم بالغيب ، او
بعده . وتدل عليه الرواية المتقدمة في فقرة « الدليل » حيث جاء فيها :
« ان كان الثوب قائماً بميه رده على صاحبه ، واحل الثمن ،
وان كان الثوب قد قطع او حبط او صبح رجح نقصان الغيب »
هان الامام قد ترك التفصيل بين حال العلم بالغيب ، وبين حال الجهل ،
وما من شك ان ترك التفصيل دليل على العموم والشمول

وقال الامام ابو جعفر الصادق (ع) : « ايما رجل اشترى شيئاً ،
وبه غيب وعوار ، ولم يشترأ اليه ، ولم سه . وحدث فيه حدثاً بعدما
قبضه ، وعلم بذلك العوار ، وبذلك استقامه بمصيه غيبه » . ويرد
عليه بقدر ما يفسد ، اي بأحد الارش ، ولا يرد المبيع . وقول
الامام : « احدث حدثاً ، وعلم بالموار والغيب » حاد في ان التصرف
كان قبل العلم بالغيب ، ومع ذلك سقط خيار الرد . وبالأولى ان يسقط
الرد اذا كان التصرف بعد العلم بالغيب .

ومن التصرفات اربعة من الرد ، دون الارش وقف الغيب ، وتأخيرها ،
وهتها ، وبيعها ، حتى ولو كان مع الخيار ، لان ذلك كله من التصرفات
الدالة على الرضا بالمبيع ، ولكن الرضا به لا يدل على استقاط الارش .

لان الرضا بالبيع اعم من الرضا به مع الارش . والرضا به من غير
ارش ، ويدية ان العام لا يثبت به الخاص .

ولو رجعت العين الى من كان قد تملكها . ثم اخرجها عن ملكه لا
يجوز له ان يردها بالعيب استصحاباً للحد السابقة . قال الشيخ الانصاري .
لو عاد اخطئ الى المشتري لم يجز رده للاصل . يريد بالاصل الاستصحاب ،
ونقيره ان المشتري سقط خياره بانه قد اخطأ بعد ان خرجت العين عن
ملكه . ولما عادت اليه ثبت هل له خيار لرد او لا ؟ فقي ما
كان على ما كان .

• - النصف ، ولو بأقصة مماوية يبيع من ارد ، بقوت موضوعه ،
ولكن حتى المداولة بالارش نافي كما كان ، لعدم ادعاءه .

نبيه

ذكر محمد بن مكي المعروف بالشهيد الاول في كتاب اللمعة لدمشقية ،
اربعة عشر قسماً للخيار . وهي خيار المجلس ، والخيار ، والشرط ،
والتأخير ، وما يقصد ليومه ، والرؤية ، والعين ، والعيب ، والسبب ،
والاشتراط ، والشركة ، وتعلل التسليم ، وتعيض الصعقة ، وتعتيس

ومن هذه الاخبار ما يتداخل بعضها في بعض . ومنها ما يدخل في
باب آخر من ابواب الفقه ، لما يقصد ليومه ذكره في خيار التأخير ،
لانه قسم منه . وخيار الاشتراط ، ان عطف الشرط ذكره في فصل
الشروط ، ام خيار التعليل يدخل في خيار العيب ، وخيار تعويض
الصعقة حصص له فقرة في حيز اللعب ، ومنه خيار الشركة ، وهو اذا
اشترى شيئاً ، وظهر بعضه مستحقاً للغير . ام لتسليم فان استحل كما
لو هلك المبيع قبل قصه بطل البيع من رأس . وبأي اليد عنه في

فصل نقص ، وان لم يهلك شيع قبل نقص . ولكن نعد التسليم
 كالحمل شرد نسي بعض عودته ، وامك قصه في المستقبل يدخل في
 حيز نكف شرط الصمي . لان حلاق احمد ينتهي تسيم كل من
 الحمن والشم . او يدخل في حيز نكف ، واما حار انكليس ، وهو
 اذا وجد عريم المفلس مدعه قائماً عليه عند التحجير يتحجر صاحبه بي
 احذه . مقدماً على العرمه ، ويبى الصرب معهم شبه ، ، هذا عياني
 الكلام منه في باب التحجير على المفلس

احكام الخيار

لا يسقط الخيار بالموت

أجمع الفقهاء بشهادة صاحب الجواهر ، وصاحب المكاسب على ب
الخيار متى فسخه وتويعه يسقط بعد موت صاحبه في وراثته ، لأنه
حق ، والحق يورث من ميت في ميت
وخيار الشرط ينتهي بانتهاء أمده . سواء أعم به الوارث ، أو لم
يعلم ، أو اجهل بالعين ، وأنه موجب بخيار فلا يسقط حق الوارث
بالفسخ ، أجل ، بشت له حل الفور ، فاداء عده . ومضى أمد يمكن
فيه من الفسخ ، ولم يدر سقط بخير ، متى كان هي الحق باقياً
أي المورث نفسه ، أما إذا مات أحد المتعاقدين في المجلس بعد انعقاد
العقد ، وكان لم يسقط خبره عند التعاقد ، ما هذا بخير من فائز
بأنه يسمى بـ ب يورث الخيار ، ويسقط صرف الثاني من المجلس .
ومن فائز بأنه يستمر أي وصول الخبر أي الوارث ، وهذا ثالث من
يبقى أي الأبدي ، وهذا فائز هو صاحب الجواهر ، وهذه عذرته
بالخبر ، الأكثر ثبوته للورث قطعاً . أما نحن فلا نعقل بوريث
هذا الخيار بـ ب

ثم اذا كان للوارث الخيار ، أي خيار ، أكثر من واحد ، واختار
 أحدهما الفسخ ، والآخر الامساك قدم الفاسخ ، لأن من اختار الامساك
 قد أسقط حقه في الخيار في حقيقة الامر والواقع ، فيحصر الحق في
 الآخر ، هذا ، إلى أن رد بعض الشيخ دون بعضه صرر على اتباع
 وإذا جعل أحد المتعاقدين الخيار لأحدي ، ومات هذا الأحدي فلا
 ينتقل الخيار إلى ورثته ، ولا يعود إلى من اختاره لذلك ، لأن الخيار
 من البداية تعلق بالأحدي خاصة ، فلا يتعداه إلى غيره .

أما من فصل بين أن يكون الأحدي محلاً للخيار على سبيل النظرية ،
 فينتقل الخيار إلى الورثة ، وبين أن يكون الخيار وصفاً له على سبيل
 العبد ، فلا ينتقل إلى الورثة ، أما هذا التفصيل فهو بعيد عن اهتمام
 المصنف الذي يسلط بها معرفة موضوعات الأحكام وتشخيصها

ثم إن رث الخيار لا يرتبط بإرث المال الذي تعلق به الخيار ، بل
 قد يكون الخيار للوارث ، والمال لغيره ، ومثال ذلك أن يكون على
 زيد ديون تستغرق جميع ما يملك ، بحيث إذا توفي تسلط الدائون على
 تركته بأكملها ، ولا يبقى منها للورثة شيء ، وكان قد اشترى قبل
 وفاته عقراً ، وجعل الخيار لنفسه أمداً معيماً ، وصادف موته في زمن
 الخيار ، فينتقل حق الخيار إلى ورثته ، مع العلم بأنهم إذا انصوب "بيع
 تسلط الدائون على العين ، ومحووا الورثة من التصرف بها .

المبيع يملك بالعقد :

ذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر ، والشيخ الأنصاري إلى أن
 المبيع يملكه المشتري في زمن الخيار بمجرد انعقاد العقد ، وإن وجود
 الخيار ، أي خيار ، لا يمنع من التملك وانتقال المفقود عليه إلى المشتري ،
 لأن العقد متى تم بالإيجاب والقبول أثر أثره ، وترتب عليه جميع

احكامه . ومنها انتقال الثمن الى المشتري ، وانتم الى البائع ، والا
كان وجوده كعدمه ، قال صاحب الجواهر : المفتحي للملك موقوف ،
والبائع موقوف ، يريد بالمفتحي ان اسم البيع ينطبق على العقد بالخيار ،
ويريد بعدم البائع ان الخيار لا يجمع من تأثير العقد ، ونزب احكامه
عليه . وقال الشيخ الانصاري : الأقوى ما هو المشهور ، لعموم
احل الله البيع ، وتجارة عن نواص . وما من شك ان المعاملة مع
الخيار هي بيع وتجارة عن نواص . وعنه يتقل المبيع ان من اشترى
بالخيار ، ويتصرف فيه تصرف المالك في املاكه .

وايضاً يدل على ذلك ما نقلناه عن الامام (ع) في فصل خيار الشرط
فقرة : الدليل ، من ان من باع واشترط نفسه ان رد الثمن فسيما
المبيع للمشتري ، وصحبه عليه . وينت الباء للمشتري ، حتى ولو كان
الخيار له ، لا للدفع ، فاذا صح رد العين ، واسترد الثمن ، ولا
يرجع البائع عليه بالباء .

ونسأل فقد ثبت عن الامام الصادق (ع) ان المبيع اذا تلف في
الرمس الذي يكون فيه الخيار للمشتري فهو من مال البائع ، قال عبد الرحمن
ابن عبد الله مآلت الامام الصادق (ع) عن رجل اشترى امة بشرط يوم
او يومين ، فماتت عمده على من يكون الصها ٢ فقال ليس على
الذي اشترى صها ، حتى يمضي شرطه وايضاً قال الامام ان حدث
في الحيوان حدث قبل ثلاثة ايام فهو من مال البائع ، وما الى ذلك مما
يتمنى والعدة المروفة ، وهي : التلف بعد القصد في زمن الخيار
ممن لا خيار له ، واد كان التلف من مال البائع ، فيجب ان تكون
المنفعة له ، لا للمشتري ، لأن الحراج بالصها . احل ، اذا كان
الخيار للبائع تكون المنفعة للمشتري على وفق القاعدة

وجيب تأبه لا مافاة ، من حيث المبدأ . بين ان تكون المنفعة
تابعة للملك العين ، وبين ان يكون صها تنعها على غير ماليتها ، فان

المعصوب ثمّوه لملكه ، وصهبه على عاصمه ومن اشترى عبداً ، واشترى
 الحمار منه يملكها بانقضاء العقد ، ويثبت مبيعها تماماً لملكه له ، ومع
 ذلك يكون مبيعاً نهياً عن ماله لوجود دليل الذي معصيه في معصيه
 التلبه ، أما حديث : نحرأح باصم : فلا يضر في كل مورد ،
 بل يخص العمل به فيما اذا كان متلف بعد انقضاء مع عدم اختيار
 للمشتري ، ان دا اشترى وقص واختار له لا يمنع من تحريمه يكون
 له ، وعصا على النع يسئل الآتي ويمكنه بـ ففهاء الأمامية لا
 يعمون حديث الحراج باصم : لا في موارد خاصة

المنع من التصرف :

اذا كان الخيار لأحد المتعاقدين دون الآخر ، فهل يجوز لمن ليس
 له خيار ان يتصرف في المبيع صرفاً ببيع من رده على صاحب خيار
 مثلاً : اشترى زيد كتاباً من عمرو ، واشترط صاحب الكتاب ان
 يسترجعه اذا رجع الشمس في ثلثه ايام ، فهل لزيد ان يبيع الكتاب
 ان يسه ، او يسه ان من يسه هل يصح لأبىم الثلاثة
 وللفهاء في ذلك قولان ، صحيحاً : نعم شبح لا يصري بقوله
 « لا يخلو من قوة » وهو : خيار اداء شرط لصريح المتفق
 عليه بين المتعاقدين كالكس المذكور فلا يجوز من لا خيار له ، يتصرف
 تصرفاً يمنع من استرداد العين ، لأن تعاقبه من هذا الشرط في نظر
 العرف هي سلامة العين ، وندوها على ما هي ، يمكن صاحب خيار
 من استرجاعها

و قد ثبت الخيار بشرط صريح من المتعاقدين ، كخيار المجلس
 والحيوان ، والعين والرؤية ، وما ان ثبت مما ثبت يحصل من اضرار
 فيجوز لغير ذي الخيار ان يتصرف ما شاء ، حتى ولو كان التصرف

مهماً من رد العين ، فان مسح صاحب الخيار الذي له الحق في استرجاع
 العين ، ووجدته هلكة ، او مستقلة عن ملك لطرف الآخر طرده بالبدل
 من المثل او القيمة .

والسبب على حوا هذا ان تصرفه في اشره به من ان التملك والتملك
 يتحقق بالتعقد عند . فيشمله حديث : « اساس مسطور على مواهم » .

صمان البيع

يرتكز في كل فهم ان المال اذا كان في يد صاحبه . يتصرف فيه
 دون منع . ثم هلكت يكون هلاكه وحارته عليه وحده ، سواء تمسكه
 بشراء ، او بغيره ، وسواء اشتراه بخيار ، او من غير خيار ،
 وادى عصب المال ظلم واستوى عليه كالتحصار عن التمتع حراً وفقاً
 لقصته ومعدية ، اما لذلك فلا حصاره عليه بعد ان حال العاصم به
 وبين ما يملك . وكذا الامين . فانه يضمن ما في يده من مال الغير
 اذا قصر وعرض حراً بتقصيره . فهلاك امان اذن . لا يكون على
 صاحبه لا اذا كان في يده . لا في يد غيره عاصمه ولا معرطة

وهذا استثنى انتهاء من ذلك موردس الاول فيما اذا هلك المبيع
 بأفة مماوية قبل ان يقصه المشتري ويتضمنه المورد الذي فيما اذا هلك
 المبيع في يد المشتري في زمن خياره لا خيار البيع ، هذا ، مع العلم
 بأن المشتري هو امان في الخيارات ، اما البس موجب لامتثال المورد
 الاول فحديث : « كل مبيع تلف قبل قصه فهو من مان يائمه » ويأتي
 لكلامه في الفصل التالي . واما البس لامتثال المورد الثاني فهو قول
 الامام الصادق (ع) ان حدث في الحيوان حدث قبل ثلاثة ايام فهو
 من مان البائع ، وقوله ان كان بين مشايخ شريح ايماً معدودة

فهلك المبيع في يد المشتري فهو من مال البائع . أو عبر ذلك مما شئت
عن الامام . ود . بصراحة على ان هلاك المبيع في يد المشتري شبه
خياره يكون من مال البائع . على شريطة ان يكون اسع حوالياً . او
غيره بشرط الخيار للمشتري .

وعلى الرغم من ان مورد هذه الروايات لا يتعدى خيار الحيوان واشترط
فقد استخرج منها كثير من الفقهاء قاعدة أخرى في جميع الخيارات .
وهذه القاعدة هي : « ان تلف بعد القبض في رهن خيار يكون من
مال من لا خيار له » . فان كان الخيار للبائع فالتلف من المشتري ،
وان كان للمشتري فالتلف من البائع ، وبديهة ان المشتري هو امالك في
الخيار . لأنه بملك المبيع بمجرد اتمام العقد ، كما تقدم ، وعن هذا
يكون الحكم على وفق الأصل ان كان الخيار للبائع ، وعلى خلاف
الأصل ان كان للمشتري .

ومن اجل هذا قال صاحب الجواهر ان هذا الحكم . وهو
التلف في رهن الخيار من مال من لا خيار له . يختص بخيار الحيوان
والشرط فقط . دون غيرها اقتصاراً فيما حالف الأصل عن موصع القبض
الذي دل عليه النص . اما الشيخ الأنصاري فقد عطف على هذين
الحارين خيار المحسن . على شريطة ان يسقط البائع خياره ، ويبقى
خيار المشتري . لأن هذا الحكم لا يثبت فيما اذا كان الخيار لكل من
المتبايعين بالاجماع . مضافاً الى ان لفظ « من مال من لا خيار له » لا
ينطبق على التعهد الذي يكون الخيار فيه للمتعاقدين ، ولا على ما لا
خيار فيه لأحدهما . ويختص بالتعاقد الذي يكون فيه الخيار لأحدهما
دون الآخر .

١ - قال السيد الردي : « قد سهرت هذه القاعدة في أسنة متأخري المتأخرين » بوجه
المقيد الذين لا يجد ردهم كثيراً من زمانه . وثقوي هذا العهد سنة ١٣٣٧ هـ . وقال صاحب
الجواهر : « م سجد في كتب المتقدمين ، ولا في كلام لاساطين من المتأخرين »

هل يسقط الخيار بهلاك العين ؟

اتفقوا على ان صاحب الخيار يسقط خياره ، ويصير العقد لازماً اذا
 أنقضى عين نفسه في مدة خياره ، وان انقضت المتاعده الثاني الذي لا خيار
 له ، وأما صاحب الخيار البيع رجع على من انقضى مثل او القيمة ،
 وكذلك اذا تنقضت احده . وسقطت الاشارة الى ذلك في الكلام على
 الخيارات . وايضاً اتفقوا على ان من باع او اشترى بالخيار ، أي
 خيار ، ثم تلفت العين بأفة سماوية قبل قصها يسقط الخيار ، ويمود كل
 من الثمن والمثل الى مالكة الاول ، كأن لم يكن شيء . وقال جماعة
 من كبار الفقهاء ، منهم العلامة الحلبي ، وصاحب الخواهر ، وصاحب
 المكاسب . فدوا في توجيه ذلك : ان العقد يصبح تلقائياً قبل تلف
 المعقود عليه آناً ، ويكون التلف كاشعاً عن هذا الانقراض . ولا مصدر
 لهذا لتوجيه والتعليل الا الاستحسان . وعرض ، وان كما نقول : لا
 نتمد في المعاملات غير اننا نتخذ من المصلحة معياراً لآراء الفقهاء في كل
 معاملة وعقود ، ونرفض العروض والاحتمالات ، وان استجبت بظاهرها
 مع المطلق ما دامت لا تمت الى المصلحة والعمل الملموس بسبب^١ .
 وعلى أية حال ، فان العرض ان يعرف هل تلف العين بأفة
 سماوية بعد قصها ، وفي زمن الخيار يسقط معه الخيار ، ويمود كل
 من العوضين الى مالكة ، تماماً كما هي حال التلف قبل انقضاء ، او
 ان التلف بالآفة لا يسقط الخيار ، ويحق لصاحبه بعد هلاك العين ان
 يطالب بمثلها ان كانت مثلية ، وبقيمتها ان كانت قيميّة^٢ .

١ وان كان لابد من التوجيه الاول ان يقال ان البائع غير ملزم عند البيع عقد التزم
 بتسليم المبيع بمقوماته وصفاته لشتره ، او لا يحصل المسكية له الا بذلك ، ويلزم
 هذا التوجيه قول الفقهاء : ان اطلاق العقد يقتضي تسليم المثلن والثمن ، فلا بد
 ان يكون تلف المبيع من نقص عن البائع وقد سطرنا ذلك في العمل الآتي

وليس من شك ان بقاء الخيار لا يرتبط بفساد البع ، لأن معنى الخيار هو الحق في فتح العقد ، أو امضائه ، ولا يفتقد هذا الحق بهلاك البع المالية ، فدام هذا من قبل أو القيمة . فان اشترى زيد من عمرو متاعاً - مثلاً - واشترط خيار لبعه . وقص المتاع . ثم هلك في زمن الخيار ، فان فتح زيد رجوع على عمرو بالثمن . وانتهى كل شيء ، وان امضى البيع رجوع عليه ببدل المتاع لسبب من المثل أو القيمة ، وان كان الخيار عمود . في بدع ، فان أمضى البيع فلا شيء له ، وان فتح رد الثمن ، وصح بمثل المتاع أو قيمته ، تماماً كما لو امضى المشتري .

ولكن بعض الخيارات لا يعمل فيها المصحح مع هلاك البع . كخيار العيب ، فان العرض من تشريعه هو رد البع المعيبة الى صاحبها ، كما هي . حتى لا يتصرف الذي انتفت له بملكها وتذاتها عنه . وتنبه انه مع التلف لا يمكن الرد والامساك ، فلا يبقى - اذن - موضوع للخيار بين الرد أو الامساك ، قال الشيخ الشافعي في تفريرات الحوساري : « النزاع في سقوط خيار العيب ، او بقاءه هو ، لأن أعمال الخيار يتوقف على بقاء البع بخلافه ، فهو تعبر عما وقع عليه العقد ، ولم تكن البع قائمة بعيبها سقط الخيار فضلاً عما لو تعتبه . وذا سقط خيار العيب لعدم تعقله ومكانه تعبر الرجوع على صاحب البع المعيبة بالارش ، وانخذ العوض منه عما فات من صحة الصفات .

والحق الشيخ الانصاري خيار الشرط خيار العيب ، وقسم سقوط الخيار فيه مع التلف ، لأن العبة منه استرجاع المعفود عليه بعينه وشخصه ، والمفروض هلاكه . قال هذا الشيخ الحنبلي : « يمكن القول بعدم بقاء الخيار المشروط برد الثمن في البيع الخيري ، **د** تلف المبيع عند المشتري ، لأن اثبات من اشتراط المتعاقدين هو التمكن من استرداد المبيع بالصنع . عند رد الثمن . » وليس من شك ب استرداد المبيع بالذات متعذر .

فيتتبي موضوع الخيار . ثم اعرف الشيخ الانصاري بأن إلحاق خيار
الشرط بخيار الحب محذوف ومشهور ، وأنه لم يجد أحداً التزم بذلك ،
أو تعرض له .

أما بقية الخيارات ، كخيار المجلس والحيوان والرؤية والعين فليس
العرض منها رد المعنود عليه مبادات ، وإنما العرض الأول هو ماله ،
وكفى . ومعنوم ان للصاية مرددين أحدهما شخصية العين ، والآخر
بدلها من المثل أو القيمة ، فإذا انتهى نمرود الأول بقي الثاني ، وعلى
هذا يكون الخيار بعد استيفاء كفا كان قبله في غير خيار الحب
بعد اشتهور . وغير خيار الشرط أيضاً عند الشيخ الانصاري فإن
صح المشتري الذي له الخيار رجع بالثمن وكفى ، وإن أمضى رجع بدل
المبيع من المثل أو القيمة ، وإن كان الخيار للناتج وامضى اكتفى بأحد
الثمن ، وإن صح ارجع الثمن ، وهذا بدل التام

النقد والنسبة

النسبة .

من معدي النسبة التأخير ، ومنه أيضاً عند إبطالك ، أي أخره ، ومنه قوله تعالى : « إنما السبيء ربيعة في الكفر » فإنه إشارة إلى ما كان يفعله العرب من تأخير بعض الأشهر الحرم إلى غيرها من أشهر . والأشهر الحرم أربعة : ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب . ومعنى أنساب البيع أخر ثمنه

وسبق في فصل شرط العوضين أن الثمن والمثل ركنان لعقد البيع ، وأن أحدهما إذا كان مجهولاً بطل العقد ، ونكلم في هذا الفصل عن الثمن باعتبار التمهيل والتأجيل ، وأن التأجيل مع عدم صسطه يستدعي الجهل والغرر .

الاقسام :

قسم كثير من الفقهاء البيع باعتبار تأجيل كس من ثمن وثلث

وتعجيله الى اربعة اقسام :

الاول ان يكون كل منها مؤجلاً ، ويصح بالاتفاق

الثاني ان يكون كل منها مؤجلاً ، كبيع ثوبين بالدينار ،
ويسمى ايضاً بيع الكائي بالكاي . ومعه عدة امراقه ، واماسة هذا ان
كلا من العريئين يرتقب صاحبه من اجل دينه . وهذا المصم باطل
اجماعاً ومضماً ، ومنه قول الامام (ع) . لا يبيع الدين شيئاً . واماً نقداً
عليه عما شاء .

الثالث . ان يكون المثلث مؤجلاً ، والثمن مؤجلاً ، وهو بيع السبئية
الذي نحن بصدده ، ولا ريب في صحته .

الرابع ان يكون المثلث مؤجلاً والثمن حالاً ، وهو بيع السلف ،
وهو جائز بالاتفاق ، ويأتي الكلام عنه

اطلاق العقد :

مثل الامام الصادق (ع) عن رجل اشترى حذيرة ثمن مسمى ، ثم
افترق ، قال وجب البيع ، والثمن اذا لم يكون شرطاً فهو بعد
وقد جاء هذا على وفق المعروف ، وعليه يكون قول الامام ارشاداً
« عليه السلام » . لا تأميساً لشيء جديد . ولم يختلف اثنان من الفقهاء
في ان العقد اذا انحرد من قيد التأجيل حار للذئع ان يطالب المشتري
بالثمن ، ولا بد له المثلث . والمشتري ان يطالب بالثمن اذا بدل
له الثمن .

ورد في بعض كتب شرط ان يجعل الثمن . ولم يعين امدأ خاصاً
كان قيد التعجيل تأكيداً وتوضيحاً لاطلاق العقد عند المشهور ، فاذا
جعل المشتري الثمن هناك . والا انتظر الذئع ثلاثة ايام فيما لا يسرع

إليه لمعاد ، وبهذا يتخير بين التسليم ، والامتناع ، كما سبق في
تخيير التأخير .

التأجيل :

قال صاحب مفتاح لكرامة ص ٢٧ : من أجله ينحر ، وقد تدعو
الحاجة إلى الانتفاع بالبيع معطلاً ، واستثناء ما يكره عنه . وحاشته
التمس مؤحلاً ، هو حب أن يكون التمس مؤحلاً مشروطاً بتحصلاً
هذه المصلحة الحالية من المصلات ، ولا نعم منه خلافاً ، وعليه دلت
لروايات .

ويشترط في الأجل :

١ - أن يصر عليه صراحة ، لأنه عن خلاف ما يمتصيه إطلاق
المفرد .

٢ - أن يذكر التأجيل في متن العقد ، أو فيه ، على شريطة أن
يتفق عليه المتعاقدان ، ثم يثبت العقد على أساسه ، ولا اثر لذكر لاحل
بعد انعقاد العقد وتماهيه ، لأن وقوع العقد مجرداً عن قيد التأجيل يستدعي
تعجيل التمس ، وذكر الاحل بعده يكون وعداً بتأجيل التمس ، ولا يجب
الوفاء بالوعد عند الفقهاء ، فإن صاحب الخوهر في آخر باب البيع ،
وهو يتكلم عن الدين ، قال : لو حل لخل بعد العقد لم يتأجل .
ولكن يسحب الوفاء به ، لأنه وعد ولا فرق بين ي وعد
فقهاء لاممية . في عدم لزوم تأجيل الخل بين أن يكون مهراً أو تمس
مبيع أو غيره ، وبهذا عنه مثل ذلك في فصل الشروط ، فمرة تقدم
الشروط .

٣ - أن يصرط الأجل بما لا يقبل الرجاء ونقصان ، كسوق أو

شهر ، او سنة ، و اذا كان مجهولاً كأيام ، او حتى سرى المطر بطل
الشرط والعقد ، لأن بالأجل قطعاً من النسي في نظر العرف ، فالجهل
به جهل بالنسي يستدعي العرف في البيع

ويجوز التسليم ، وهو ان يقسط النسي احراز معلومة على اوقبات
معيه ، فيبيع بعشرة - مثلاً - على ان يدفع ٥ اول تموز من هذه
السنة ، و ١٣ اوت آب . والباقي اول ايار ، و اذا تأخر المشتري عن
دفع قسط في وجهه فلا تنحل بعية الاقساط ١ و اذا اشترط النافع ذلك على
المشتري . كما هو المعروف اليوم . بطل البيع من رأس ، لأن النسي ،
و يجب هذه ، بصير مجهولاً . ولا يعلم هل هو قسط واحد ، او
اقساط . والجهل والتوريد يستدعي العرف المنطلي للبيع ، تماماً كالنسي
المردد بين المؤجل نكداً او المعجل نكداً . وبأي البيان نعه في الفقرة
التاليسية .

ولا تحديد بطول الأجل وقصره ، فيجوز ان ساعة ، و الى عشرين
سنة ، ولا يجوز ان دقيقة ، او نصف سنة . لأنه أشبه بالسنة وانعوى
في نظر العرف ، ولأن الدين بصير حلاً بموجب المدين

وتسأل لقد روي عن الامام (ع) ان رجلاً قال له اي ابيع
أهل اجل تأخير سنة ٢ قال معهم . قل ترحل الى سنتين ٤
قال معهم . قال ٠ ثلاث سبب ٢ قال الامام لا يكون لك شيء
اكثر من ثلاث سبب . وهذا صريح بأن الأجل في لئمن لا يتعد اكثر
من سنتين ثلاث .

١ - ذهب لمشهور الى ان شرط التأجيل في الدين لا يجب قهراً ، به ، وعليه فلا موضوع لتسليم
من الأساس ، وتكلمنا عن ذلك مفصلاً في جزء الرابع فصل الدين ، فقرة ٥ المقدم
واحتراماً وحبوب الوفاء بشرط التأجيل

واجاب الفقهاء عن هذه الرواية . ويطأثرها بأن المرحوم منها الارشاد
والنصيحة حشبة ان يصح المال بطول الامد . وليس المراد بها التحريم
وفساد المعاملة .

وهذا الحمل غير بعيد . لأن الظاهر من قوله (ع) « لا يكون
لك » ان المال يذهب ويصير بالتأجيل الطويل

وفد الشيخ الانصاري وغيره من الفقهاء . اذا كان الوقت مضيئاً في
الواقع . ومجهولاً لدى المتعدين بطل العقد . ومثال ذلك ان يؤجله الى
عيد المولد النوي الشريف من هذه السنة . مع جهل الاثني بمصطبه
ومعرفته على التبعين

والحق انه يصح ما دم ذلك معلوماً لدى الناس . ويمكن معرفته
بسهولة . فهو اشبه بمن يشتري على غير البلد . ونقده . او على ما
اشترى فلان . لأن المعيار للطلاق . وعدم الخوار هو وجود المرر .
ولا غرر في شيء من ذلك في نظر العرف .

ثمان لمبيع واحد :

ذهب المشهور بشهادة صاحب الحقائق الى ان من باع ثمن حالاً ،
وما كثر مؤجلاً بطل البيع . ومثاله ان يقول بعث هذا بعشرة عدداً ،
ويعشرين الى أجل معين . وكذا لو باع ثمنين أحدهما ، ففان
بعثك عشرة الى شهر ، وعشرين الى شهرين . لأن التردد بين صفتين .
احدهما نقد ، والأخرى دين يستدعي المرر والاشباه . بل هو الاشباه
بالدات ، تماماً كما لو قال بعثك هذا الكتاب . او ذلك .

البيع قبل اجل انتهاء الدين :

اتفقوا كلمة واحدة شهادة صاحب الخواهر ، وصاحب مفتاح الكرامة على ان من ابتاع شيئاً بشئ مؤجل ، وقبضه من البائع جاز له ان يبيعه قبل حلول الأجل من بانه لاول وغيره بحسب الشئ وبغيره مساوياً ، او رائداً ، او ناقصاً ، حالا و مؤجلاً ، على شريطة ان لا يكون الشئ الاول قد اشترط في نفس العقد على المشتري ان يبيعه اياه . لانه يستلزم المحال ، وقد بينا وجه الاستحالة في فصل الشروط فقرة ١ غير محال ، وان قول من قال : ابيعك هذا بشرط ان تبيعه اياه تماماً فكفوه اعطيتك هذا بشرط ان تعطي اياه

وبدل على ذلك ان الامام الصادق (ع) سئل عن رجل يبيع المتاع سينة ، يشتريه من صاحبه الذي ياعه منه ؟ . قال : نعم لا بأس . وسئل ولده الامام الكاظم (ع) عن رجل باع ثوباً بعشرة دراهم ، ثم اشتراه خمسة دراهم ، أمجل ؟ . قال : اذا لم يشترط ، ورضياً فلا بأس .

ومن طريق ما مرّت ، وبتتبع مصادر هذه المسألة ان صاحب الخدائق بعد ان نقل هذه الرواية ، وثبته في مضمونها ، بان هذين الروايتين تدلان على صواب شرط البيع على المشتري ان يبيعه الشيء الذي باعه . ولا حاجة الى التعليل بان هذا شرط يبرم منه المحال ، ثم قال صاحب الخدائق : وانسب في هذه التعليلات ان الفقهاء الذين ذكروها قاصروا النظر عن تتبع الروايات وحرر اهل البيت (ع)

فرد عليه صاحب مفتاح كرامه بقوله ان صاحب كفاية ذكر الروايتين ، في ذكرته غير لائق

بيع الثمن قبل قبضه :

سبق ان من اشترى شئ مؤجل ، وتسلم المبيع قبل ان يبيعه ممن شاء ، وكيف شاء ، وشككم الآن عن ابتاع شيئاً ، ولم يقبضه ، فهل له ان يبيعه قبل قبضه ، او لا ؟ .

وما من شك ان الاصل يعصي بأن للمشتري حق التصرف في المبيع حتى ولو لم يتسلمه من البائع . لانه ينتقل الى ملكه بمجرد انعقد العقد سواء في ذلك المكيل والمورون وغيرهما ، وسواء أكان البيع ربحاً ، او تخساراً ، او توبة ، اي كما اشترى . ولكن جماعة من الفقهاء منهم الشيخ الانصاري قالوا : يجوز ذلك في غير المكيل والمورون من الطعام ، اما فيها فلا يجوز الا ان يبيعها توبة ، تماماً كما اشترى من غير ربح ولا خسار ، وعلى هذا فما عليه تخسار هذا العصر من بيع الحبوب والدقيق والسكر والتمهدة واشي قبل قبضه باطل وأكل للمال بالحرام الا اذا باعوا ، كما اشترى من غير ريادة وتقبضه واستدل هؤلاء المانعون بقول الامام (ع) : اذا اشتريت متاعاً ، به كيل ، او وزن علا تيممه ، حتى تقبضه الا توبة ، فان لم يكن به كيل او وزن قبضه .

ودهب المشهور من متأخري الفقهاء ، والشيخ المفيد وصاحب الشرائع من المتقدمين^١ ان حوال البيع وصحته اطلاقاً مكيلاً كان او موروناً ، واحسبوا عن الرواية بأن المراد منها الكراهة ، دون التحريم وبطلان البيع . حمماً يبيها وبين ما دل على الحسور . فقد روى

١ - جرت عادة المؤلفين ان يفسر الفقهاء ان المتقدمين ومتأخريهم بحسب العصر والزمن ، ويريدون بالمتقدمين من تقدم على عصر العلامة الخليل المتوفى سنة ٧٢٦ ، اما المتأخرون فيبدأون بالعلامة

جميل بن دراج عن الامام (ع) في الرجل يشتري الطعام ، ثم يبيعه
 قبل ان يقصه ؟ قال لا بأس . ويدل على هذا الجمع رواية
 ثالثة لأبي بصير ، قال : سألت الامام الصادق (ع) عن رجل اشترى
 طعاماً ، ثم باعه قبل ان يأكله ؟ قال لا يعجبني ان يبيع كيلاً او
 ورناً قبل ان يأكله او يره الا ان يوليه ، فلا بأس .
 فان لفظ لا يعجبني طاهر في الكراهة ، وكل مكروه حائز

القبض

معناه :

ذكر الشيخ الانصاري ثمانية اقوال في معنى القبض ، وبعضها تعمق في الدبوت ، والنقص منها تعقيد للوصحات .. ولكن المقهاء كلهم ، او حلهم على وهو ان ليس للشارع اصطلاح حصص في معنى القبض ، واذا جاء في كلامه ما يشعر بالتحديد فهو ارشاد الى المعنى العربي الذي يرجع في حقيقته الى تعيد العقد ، وفي الكثير من كتب فقه الأمامية ، والقوانين الوضعية تعاريف صحيحة صريحة بهذا المعنى ، فقد جاء في كتاب مفتاح الكرامة مجلد لتاجر من ٦٩٦ : القبض في حقيقته التحية ، والتحلية هي رفع يد النافع عن المبيع ، والاداء للمشتري بالقبض ، مع عدم المانع ، بحيث يسهل عليه قبضه بسرعة عرفاً ، وفي كتاب البيع للسهوري مجلد اول من ٥٨٨ طعة ١٩٦٠ . : ان يوضع المبيع تحت تصرف المشتري ، بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون مانع .. وهذا عين ما جاء في مفتاح الكرامة .

وقال الشيخ الانصاري : القبض كل شيء بحسه ، اي ان القبض

يختلف بحسب طبيعة المقوص ، فإذا كان البيع ارضاً تركها النافع
 للمشتري يفعل بها ما يشاء ، وإذا كان دراً أخلقه من امتعه ، وسلمه
 معانيها ، على شريطة ان لا يكون مانع منه من انصرف بالعين
 المقوصة حين القبض ، وبان كان البيع معمولاً كحيوان وشوب واطعام
 يتحقق القبض برفع يد النافع عن البيع ، واستيلاء المشتري عليه ، أما
 البعد في المعدود ، والكيل في المكيل ، والوزن في الموزون فبها وسيلة
 لتعيين البيع ومعرفة ، ولست من معنى القبض وتسليم في شيء .
 ثم ان كان البيع في حيازة المشتري قبل ابيع فان دفع الثمن للنافع
 فلا حاجة لادبه بالقبض ، سواء أخلقه بأذن النافع من قبل ، او من
 غير اذنه ، لان البيع مع قبض الثمن اذن بقبض البيع ، ومع عدم دفع
 الثمن لا بد من الاذن بالقبض ، وبحق نافع اشترع البيع منه اذا لم يأذن

الامتناع عن التسليم والتسلم :

اذا اشترط النافع تأخير التسليم الى امد معين فلا يتحقق للمشتري ان
 يطله بالبيع قبل مضي الأوان ، وكذا اذا اشترط المشتري تأجيل الثمن ،
 واذا لم يؤقت التسليم بأمد معين وجب على النافع ان يبادر الى تسليم
 المبيع اذا كان المشتري قد دفع الثمن او بادلاً له ، وبم التسليم بالتحلية
 في غير المقول ، وفي المقول برفع يد النافع عنه . واستيلاء المشتري
 عليه ، سواء أبقده من مكانه او لم يقله ، ومنى ثم ذلك حرج المبيع
 من عهدة النافع ، وصار في عهدة المشتري . وكذا حال النافع بالسياسة
 الى الثمن

وتقول - لقد روي ان الامام الصادق (ع) مثل عن رجل اشترى
 متاعاً من آخر ، وتركه عنده فسرقة المتاع من مال من يكون ؟ قال
 الامام من مال صاحب المتاع . حتى يقبض المتاع ، ويخرجه من بيته ،

اي من بيت البائع ، وهذه الرواية صريحة بأنه لا بد من النقل في
المنقول ، وان مجرد الاستيلاء غير كافٍ .

وقد احاط الشيخ الانتصاري عن ذلك بقوله : ان الاحراج من
البيت كتابة عن الاحراج من منطقة الدرع ، ورفع يده عن المبيع ، ولا
ينبغي حفاء ذلك على المتأمل في الاستعمال العربي .

وإذا تشابها ، فحس البائع المثل ، حتى يقص المثل ، وحس
المشتري المثل ، حتى يقص المثل ، إذا كان كذلك اودعا المثل عند
امين يصدق به ، او يثق به الحاكم الشرعي ، فان سلم المثل دفع الامين
المثل الى النافع ، وان امتنع النافع عن التسليم ، مع بذل المشتري للمثل
اجبره الحاكم ، ومع تعذر التعبد بالهبة يرد المثل الى المشتري ، ويتحيز
بين الفسخ والامضاء ، وان حس المشتري المثل ، وبذل النافع المثل
بعد الحكم على المشتري بالهبة ، ومع تعذر التعبد كان النافع بالخيار ،
ان شاء فسخ ، وان شاء انتظر مرقياً الفرض .

وإذا قص المشتري المبيع قبل ان يدفع المثل ، فان كان مادن النافع
صح القص ، والا فللنافع انتزاعه منه ، لأن له تمام الحق في حس
المبيع في حالة حس المثل صح القص ، حتى ولو كان فهدراً عن
النافع ، وكذلك الحال بالنقايص الى النافع ، له ان يستولي على المثل من
غير رضا المشتري ان كان قد سلم المثل ، والا فلا بد من رضا
المشتري .. وبالأبصار ان من بعد الالتزام يجوز له ان يفده على الطرف
الأخر دون رضا ، ومن لم يفد الالتزام على نفسه فبالأولى ان لا يفده
على غيره ، قال الشيخ الانتصاري : ان صحفة القص تكون بأحد
أمرين : اما ان يسلم ما في يده لصاحبه ، فله حينئذ ان يأخذ ما في يده
صاحبه ، ولو من غير ادبه ، واما ان يأذن صاحبه بالقص ، سواء
أسلم هو ، او لا .

ثم ان القرض احكاماً كثيرة تترتب عليه تعرض طرماً منها فيما يلي
ملخصاً عن كتاب المكاسب ، وكتاب الجواهر ، مع ابداء الملاحظات ،
ان كان لها من موجب .

الهلاك قبل القبض وبعبء :

تقدم اكثر من مرة ، بحاشية في الفصل السابق انه قد ثبت بالنص
والاجماع ان المبيع اذا تلف ، او حدث فيه حدث قل قصه فهو من
مال النافع ، غير ان الفصل السابق حاص بأحكام الخيار ، وتنف المبيع
في زمن الخيار ، وفي هذا الفصل نتكلم عن النص واحكامه بوجه عام ،
واظهر مسائله النتائج المترتبة على هلاك المعهود عليه قبل القبض وبعبء .
اما الهلاك بعد القبض فانه من مال المشتري ، سواء أكان الهلاك
بقوة قاهرة او بعيرها ، لا باعتباره مالاً فحسب ، بل لأنه المالك
المسيطر على العين ، الا اذا كانت حيواناً ، او غيره بشرط الخيار
للمشتري ، وتلفت في يده قبل انتهاء امد الخيار ، إذ يكون التلف ،
والحال هذه ، من مال النافع الذي لا خيار له ، كما تقدم في الفصل
السابق فقرة « ضمان المبيع » .

اما اذا كان الهلاك قبل القبض والتسليم لسبب لا يد للمشتري فيه
فهو من مال النافع ، لحديث : « كل مبيع تلف قبل قصه فهو من
مال بائنه » . وليس السر في ذلك ما قاله الفقهاء القدامى والجدد :
العقد ينسخ قبل الهلاك آمناً ، واما السر - هل ما نحسب - ان البائع
قد تعهد ، أثناء العقد ان يسلم المبيع للمشتري بجميع مقوماته وصحاته ،
تماماً كما كان حين العقد ، وهذا يكون المبيع في هذه الناحية ، حتى
يسلمه الى المشتري ، وعليه يمكن القول : ان تلف المبيع قبل القبض

كان الحكم على وفق الاصل ، يعمل به حتى ولو لم يرد فيه نص
على ان النوحه الذي ذكره ينتهي مع توجيه العميه . لأن الاراء
بتسليم المبيع يصح استحيل الثمن بعد النصف ، ومتى استحل سبيد يعتقد
انصح فهدراً ، ولكن لا قبل التلف آناً ، كما قال الفقهاء ، ولا حين التلف
بل يكشف التلف عن بطلان العقد من الأساس . لعدم القدرة على التسليم .
وقد ذكرنا في فصل شروط العوضين فترة و القدرة عند الاستحقاق ، ان
القدرة عند العقد مع لعدم عن التسليم حين الاستحقاق لا تعدي شأ
في صحة العقد .

صهان المعاوضة ، و صهان اليد :

قسم الفقهاء الصهان الى قسمين . صهان معاوضة ، و صهان يد ،
ويريدون بصهان اليد الصهان بالمثل والقيمة ، فالمعاصه والمشتام^١ والمستعير
المعروط ، كل هؤلاء صهاهم صهان يد ، اي ان العين اذا تمت في يد
احدهم فعليه بذلها الواقعي من المثل او القيمة .

اما صهان المعاوضة فيريدون به ان العوضين للدين كذا محلاً للعقد
اذا تلف احدهما عند مالكة الاو ، وقبل ان يسلّمه للمتعاقد الثاني
يكون صهاناً له ، ولكن بعوضه المسمى . لا بذله الواقعي من المثل او
القيمة - مثلاً - اذا اشترى زيد كذاً من عمرو بقم . فمجرد انعقاد
العقد ينتقل الكتاب الى زيد . وانقل الى عمرو . فلو افترض ان الكتاب
تلف بعد العقد ، وقبل تسليمه لزيد يكون صهاناً على عمرو ، ولكن

١ - المشتام هو الذي يأخذ الشيء المعروض لبيع بقصد الاحبار ، ليشتره . فإذا تلف في يده
صحه لصاحبه بالمثل او القيمة ، حتى مع عدم التعريط ، لقاعدة على اليد ما احببت حتى
تؤدي ، اما ان البائع له بالقصر فهو مشروط صهاً بأن التلف من القايص اطلاقاً ،
ويأتي الكلام فيه في باب النصب ان شاء الله ، وانظر اليه في كتاب اصول لائحات في
الفقه الجعفري فصل اليد والتمسك ، فقرة و القبول بالسوم *

لا عنه او قيمته . بل بالقلم الذي وقع عوصاً عن الكتاب ، وكذلك
اد تلف القلم قبل ان يستلمه عمرو . ومعنى هذا يجب النتيجة ان
وجود العقد وعلمه سواء .

وهذا يتضح ان صانع النافع للمبيع التالف قبل قصه اما هو صانع
معاوضة ، لا صانع بد ، وانه ليس للمشتري ان يرجع على النافع ،
ويبدله بموص المبيع من المثل او القيمة ، كما انه لا يملك ان يسقط ضمان
عه ، لأنه اسقاط للساقط ، او ايجاب لما لم يجب عن حد تعبير الفقهاء

الملاك الجزئي :

اذا نقصت قيمة المبيع السوقية قبل قصه ، كما اذا اشتراه بعشرة ،
وكانت هذه قيمته حين التعاقد . وقبل القص هبطت بما لا يتسامح به
عرفاً ، بحيث لو كان اموط قبل العقد لما تم البيع بالثمن المسمى ، اذا
كان كذلك يفى الالتزام على ما كان ، ولا يحق للمشتري ان يصحح ،
ولا ان ينقص من الثمن ، كما ان النافع لا يحق له ان يفسخ او يربد
على الثمن ان اوجعت القيمة قبل القبض .

واذا تلف بعض المبيع بنظر . فان كان التالف يمكن بيعه منفرداً ،
كما لو اشترى قطبياً من العم فتلّف بعضه افسح العقد بالسنة الى
التالف ، مع ما يقايله من الثمن ، لأنه مبيع تلف قبل قصه ، ويشت
الخيار للمشتري بين فسخ العقد ، لتعويض الصفة . وبين امضاء البيع
بالقياس الى الباقي حصته من الثمن . قال الشيخ الانصاري : ولا اشكال
ولا خلاف في ذلك .

وان كان المالك وصفاً للمبيع ، بحيث لا يمكن بيعه منفرداً ، كعين
الدابة ، ولون الثوب تخير المشتري بين الفسخ ، او الامضاء مع المطالبة
بالارض على ما هو المشهور بين الفقهاء بشهادة صاحب المسالك . وبعد

ان ادى الشبح الانتصاري ملاحظاته على الفائلين بالارشى قال : ومع ذلك فنول المشهور لا يحلو من قوة .

نماء المبيع الخالف :

اذا تمحدد للمبيع ثماء بعد العقد ، وقبل التسليم ، فهل يكون للمشتري ، او للبائع ؟ .

قال صاحب الجواهر : لا خلاف ثماء على حصول الملك بمجرد العقد في انه اذا حصل ثماء للمبيع كان ذلك للمشتري ، لأنه من لتوابع الملك . فان تلف الاصل قبل قبضه سقط الثمن عن المشتري ، ولسه الثماء ، لأن التحقيق ان العقد يسمح من حسن التلف ، لا من اصابه . وتكرر مصمود هذه العبارة في كتب الفقه ، ومنها المكاسب والمسالك ومفتاح الكرامة .

والحق ان الثماء للبائع ، لا للمشتري ، لما سبق من ان القدرة على التسليم شرط لصحة العقد ، والمعرض عديمها ، فيكون العقد باطلاً من اصابه ، والعرب ان جميع الفقهاء ، وسهم صاحب الجواهر والمكاسب والمسالك ذكروا ان القدرة على التسليم شرط لصحة العقد ، ولكهم دهلوا ها عما قالوه هناك ، ولم يتذكروا الا نعية السهام للملك . والعصمة لله .

١ - واكرت احدا ماصلا بهذا فقال مدافعا عن الفقهاء ان مرادهم من شرط القدرة على التسليم القدرة حين العقد وبعد تأمد يمكن فيه التسليم ، والمعرض عما انه متى من الوقت اكثر من ذلك ، وحواها ايهم اطلقوا القول بان القدرة تعتبر عند التسليم ، ولم يصلوا بين الوقت القصير والطويل

هلاك الثمن قبل قبضه :

إذا كان كل من العوضين من غير النعوت ، كما لو تبادل عيماً بعين شخصية على سبيل المقايضة ، أو وقعت العين مهراً أو عوضاً عن حلع ، أو منفعة ، أو على صلح عما في الذمة . وما إلى ذلك ، ثم تلفت قبل قبضها فحكمها حكم تلف المبيع قبل قبضه نذهب من مال مالكتها الأول ، قال الشيخ الأنصاري : « تلف الثمن المبيع قبل القبض ، كتلف المبيع المعين في جميع ما ذكر - ثم قال - ، وهل تنحى العوضات في غير البيع ، بل في هذا الحكم » . نعم ذكر الفقهاء في الإحارة والمهر وعوض الحلع ضمان العين لو تلفت قبل القبض .. وبظهر من كتاب التذكرة عموم الحكم لجميع المعوضات . على وجه يظهر أنه من المسلمات .

مكان التسليم :

إذا لم يشترط تأجيل الثمن أو الثمن وحسب التسليم في الوقت الذي يتم فيه العقد ، وإذا لم يبين مكان التسليم ، وكان المعقود عليه من الأعيان المنقولة فكان التسليم هو مكان العقد ، فإذا وجد فيه فذلك ، وإلا فعلى مالكة الأول نقله إليه مشأً كان أو ثماً ، وإذا كان المكيل والمورود مشأً فاحرة المكيل والورود على البائع ، وإن كان ثماً فعلى المشتري ، والمعبى أن كل ما يعود إلى الثمن فعقته على البائع ، وكل ما يعود إلى الثمن فعلى المشتري .

أما احرة السمسار فعلى من بأمره ، فإن أمره المشتري فاحرته عليه ، لا على البائع ، وكذلك البائع .

المنزاع :

١ - إذا كان المبيع مما يكتان أو يورث أو يعد ، أو ما أشبه
كصفحات الكتاب ، وما إلى ذلك مما يقبل لفحصه ، وبعد أن فحصه
المشتري رجع على البائع ، وقال : وحدته ناقصة ، وبكر البائع ذلك ،
فإن كان قد حصر المشتري الكيل والوزن ، ورأى المبيع وتسمه نفسه
من البائع فاقول قول البائع إذا لم يكن للمشتري به ، لأنه لما شاهد
وقص نفسه كان ذلك منه عمدة الاعتراف بوصول حقه إليه كاملاً .
فإذا ادعى البائع بعد ذلك كان أشبه من بكر بعد أن أقر

وإذا لم يحصر المشتري الكيل والوزن ، ولم يفحص بمسه ، كما لو
أرسل البائع المبيع مع أحد المستعدين عنه فاقول قول المشتري بيمينه
إذا لم يكن للبائع به . لأن الأصل عدم وصول حقه إليه ، وهذا
التمصيل هو المشهور بين الفقهاء وعن كتاب الرضا من أنهم
مجمعون عليه .

٢ - اختلف في قدر النقص ، فقد المشتري يعني بنه . وقد
البائع بعثه . فإن كان المبيع قائماً فاقول قول البائع بيمينه ، إذا
لم يكن للمشتري به ، وإن كان المبيع هالكاً فاقول قول المشتري مع
عدم اليقينة للبائع ، فإن صاحب الخواهر قد هو المشهور بين
الفقهاء شهره عظيمة ، والدليل أن الإمام الصادق (ع) سئل عن رجل
بيع الشيء ، فاقول المشتري هو هكذا بأقل مما يقول البائع " فـ
لأنهم اقول قول البائع مع يمينه إذا كان الشيء قائماً بعينه
ولولا عمل الفقهاء بهذه الرواية واعتمدوا عليها لكان القول قول
المشتري أصلاً ، لأن الأصل عدم الزيادة في الخس

٣ - إذا قال المشتري للبائع : اشتريت منك ثوبين بدرهم . وقول

البائع . بل ثوباً واحداً بدرهم ، فالقول قول البائع ، لأن أحد الثوبين متفق على أنه محل البيع ، والثاني مختلف فيه ، والأصل بمقاؤه على ملك ماله الأول ، حتى يثبت لعكس ، وهكذا كل اختلاف وقع على الأقل أو الأكثر يؤخذ بقول من يقول بالأقل إلا ما حرج بالدليل ، لأنه موضع البيع من اتفاقهما ، ولرأى مشكوك ، فلا يثبت إلا بالبيعة

وإذا اختلف في تعيين المبيع ، فقال النائع بعثك هذا الثوب ، وقال المشتري بل ذاك الثوب كأننا متداعيين ، أي أن كل منهما مدعى ومسكر في آن واحد ، يدعي ما يبيعه خصمه ، ويسكر ما يشته ، فإن لم تكن بيعة تفصل بين الطرفين حلف كل على نفي ما يدعيه الآخر ، لا على إثبات ما يدعيه هو ، لأن المدعي يكلف بالبيعة ، لا باليمين ، ومتى تحاملا سقطت دعوى كل منهما على الآخر ، تماماً كما تسقط إذا دعى ابتداء على شخص أنه باعه ، أو اشترى منه فسكر المدعي عليه ، وحلف ، فسقطت الدعوى ، وإذا سقطت دعوى الاثنين ينصح العقد حيناً ، لاستحالة تنقيده .

وكذا إذا اتفقا أن البيع كان بالقد الإحتي ، لا بقد البلد ، واختلف في تعيينه ، فقال النائع بعثك ناحيه ، وقال المشتري : بالدولار ، فاهما يتحاملان ، وسقط البيع من رأس ، أما إذا قال أحدهما كان لبيع بقد البلد ، وقال الآخر بالقد الإحتي فالقول قول الأول

المراجعة ونوابها

ينقسم البيع بالنظر الى الإحدر بالثمن وعدمه الى اربعة اقسام ، وهي :

المساومة :

١ - المساومة ، وهي ان يساوم المشتري النافع على السلعة مما يشفقان عليه من الثمن من غير تعرض لذكر الثمن اندي اشترى به النافع ، سواء أعلمه المشتري ، او لم يعلمه .

وعن اهل البيت (ع) ان يبيع المساومة انفصل من غيره ، قال الامام الصادق (ع) اكراه ان يبيع عشرة بأحد عشر ، ونحو ذلك من البيع ، ولكن ابيع كلنا وكلنا مساومة .

وسمى عن الربح الكبير ، من ذلك قوله ربح المؤمن على المؤمن ربا الا ان يشتري بأكثر من مئة درهم ، فربح عليه قوت يومك ، او يشتريه للتجارة ، فاربح عليه ، وارفق به .

قال الفقهاء : المراد بالربا - هنا - تأكيد الكراهة وشدتها .. وفي هذه الرواية اشارة الى كراهية الربح الكبير ، وان الانفصل ان لا يريد من قوت اليوم الواحد ، اذا كانت الصعقة مما يعتد بها ، والا فان

فصل ان يكون الربح دون ثلث اليوم . خاصة ان كان الشراء لسد حاجة . لا للربح

ومن الخبر ان تذكر هذه المناسبة ما جاء في كتاب وسائل الشيعة ج ١ باب ١ كراهة البيع بربح الدار ديناراً ، فان فيه درساً وعقبة . دعا الامام الصادق (ع) مولى له ، اسمه مصارف ، واعطاه الف دينار . وقال له : تمهر ، حتى تخرج الى مصر ، فان عيالي قد كثروا ، واشترى مصارف تلك المصنعة وخرج بها مع لشدة ان مصر ، فلما دبرها ودفعها حرجه من مصر ، فسأوه عن المكع الذي معهم ما حله في المدينة ؟ فقالوا : لس مصرف منه شيء . فجمعوا ، وتعبدوا على ، لا يسعوا لا بربح دينار ديناراً . وهكذا كان . ولما رجع مصارف الى المدينة دخل على الامام ، ومعه كسب ، في كل واحد الف دينار ، وقال : هذا رأس المال ، وهذا ربح فقال الامام : انه ربح كثيراً .. ماذا صنعتم ؟ فحدثه كيف حدثوا . فقال الامام : سبحان الله ! خلقوا على قوم مسلمين . لا تبعوهم الا بربح لدينار ديناراً .. ثم احدث كثيراً واحداً . وقال : هذا رأس مالي . ولا حاجة لي بهذا الربح . ثم قال : يا مصارف ، عائلته السوف اهلون من طلب الحلال

التولية :

٢ التولية . وهي ان يبيع الداع لمشتري رأس المال . ثم يتفقان على البيع مع جميع الصفات والمؤن التي اشبعها عنه من غير زيادة او نقصان .

وإذا ظهر كذب الداع فلا يظن البيع . لانه عقد على شيء معلوم شئ معلوم مع التراخي . اما انكذب بالثمن فتبطل ويستردك بالخيار .

تماماً كاشتراء المبيع ، مع الجهل بالمبيع .. والخيار - ها - بين التمسح او الامضاء بالثمن المسمى ، وليس للمشتري ان يحسك المبيع ، ويحط من الثمن الزيادة التي كذب بها البائع ، لان البيع وقع على الثمن الذي اخبره به البائع ، وهو المذكور صراحة في صلب العقد دون الثمن الواقعي ، فاما ان يرصى بالمسمى ، واما ان يرد ، ولا شيء على النافع سوى الأثم .. ولو قال النافع للمشتري : لا تمسح ، واحط عك الزيادة سقط الخيار ، لارتفاع سببه .

الوصيعة :

٣ - الوصيعة ، وهي ان يغير النافع المشتري رأس المال ، ثم يتفقان على البيع بحط مقدار معين من الثمن الذي اشترى به النافع ، وادان به كذبه بالاقرار او بالبيعة فالمشتري اخيار على الوجه المتقدم في التولية .

المراجعة :

٤ - المراجعة عكس الوصيعة ، أي البيع رأس المال مع ربح معين ، وادان به كذب النافع فالمشتري الخيار ، كما تقدم ولا بد في الاقسام الثلاثة الاخيرة من علم المشتري برأس المال ، والمؤن ، ومحميع ما طرأ على المبيع من زيادة او نقصان ، فقد جاء في مفتاح الكرامة . لا يكفي تجديد العلم بعد العقد . وان اقتضاء الحساب المصسط .. ومن في فصل النقد والسيئة ، فقرة « التأجيل » ان التعيين الواقعي الذي يمكن الاطلاع عليه بسهولة كاف لصحة التعاقد ، وان جهل المتعقدان بالشيء المعين واقعاً ، على شريطة ان يثبتا العقد على اساسه .

وإذا كان السانع قد اشترى السلعة إلى أجل فعليه أن يحضر المشتري
 بذلك ، فإن كتمه وأخفى عنه وكان قد باع بمثل ما اشترى ، مع ربح
 معلوم يكون للمشتري مثل ما كان للنائع من الأجل ، قال رجل للأمام
 الصادق (ع) : إنما اشتري المتاع بظرة ، فيحيي الرجل ، فيقول :
 بكم تقوم عليك ؟ فيقول بكدا وكدا ، فأيتمه بربح ؟ قال للأمام
 إذا بعته مريحة كان له من النظرة مثل ما لك .
 والأقسام الأربعة كلها صحيحة وحائرة شرعاً ، أما بيع الربذة ،
 وهي أن يباي الرجل على السلعة طلباً بزيادة فيها ، ثم يستقر البيع على
 من لم يرد عليه ، أما هذا النوع من البيع فيدخل في بيع المساومة ،
 وليس قسماً مستغلاً برأيه .

إذا اكذب البائع نفسه :

إذا أحرر النافع برأس المال . وتم البيع على اسمه ، ثم ادعى أنه
 كان أكثر مما أحرره به ، وأنه كان مشتتاً في إحصائه ، إذا كان كذلك
 ردت دعواه بمجرد سماعها من غير بينة ولا يمين ، حتى ولو كان معروفاً
 بالصدق ، لأنه إنكار بعد إقرار . ولو استمع منه لاسد باب العمل
 بالإقرار ، أجل ، إذا ادعى أن المشتري يعلم بالواقع كما هو ، وأنه قد
 عبط واشتبه فسمع دعواه . بخلاف المشتري على يمين علمه بمقدار
 رأس المال .

السلم

معناه :

السلم منتج ليس باللام ، ولكنه اسماء وفي بعض كتب اللغة ن اسم
والسلم واحد وزناً ومعنى ، والسلم نوع من انواع البيع الذي هو مبادلة
مال بمال ، لا مال بمال يقع عملاً فمبادله مرة يكون عملاً خارجة حاضرة ،
فتناع بالمشاهدة ، واخرى غنة ، فهو بيع بوصف ، وثالثاً يكون
في الدقة ، ومنه بيع السلم بالشروط الآتية ونحو ان يكون المبيع
في الدقة حيواناً ، وطعاماً ، وماكلاً ، ويعبر عن الدقة ، وعمره
انقضاء مائة اشهر فان غير موجود فاعمل ، ولكنه يمكن التحدد بنس
مقصود حالاً على ان يسلّم انما للمشتري المبيع في اجل معلوم ، اما
وجه التسمية بالسلم ، فلهذا فلهذا المشتري يسمّ سائغ ، ويسلمه مبيعاً معيماً
من المال مقابل ان يسلّمه المفقود عنه في موعد يحدد عليه

شرعية السلم :

وهذا النوع من البيع جائز شرعاً بالرغم من ان مبيع معدوم حين البيع .

والدليل على شرعية النص ، قد لا يأمم اصادق (ع) لا بأس بالسلم
في امتناع اذا وصفت الطول والعرض ، وفي الحيوان اذا وصفت اسمها
وسئل عن ارجل بسلام في العلم تشيخ و خدع . وغير ذلك الى
اجل معنى ؟ قال : لا بأس به .

وقال : لا بأس بالسلم في الفاكهة .

وسئل عن السلف في التحرير وشاع^٢ قال : نعم . هذا كذا الى
اجل معلوم

وقد قال علي امير المؤمنين لا بأس بسم كذا معلوماً الى اجل
معلوم ، ولا تسلم ان دس ، والى حصاد ، اي ادراك الغلة ، لان
وقتها يتقدم وتأخر ، الى غير ذلك من الروايات .

الشروط :

يشترط في بيع السلم امور

١ ذكر الحسن والوصف بغير ما عليها صراحه ، بحيث يمكن
ان يرجع انه المتعاقدان عند الاختلاف ، والمراد بالحسن هنا حقيقة
المبيع من حقيقة او شعير ، واعم او الثوب . وفي ايها ، اما
الوصف فهو كل ما حلف شخص من جهة اختلاف لا يتسامح عرفاً عنه ،
والدليل على هذا الشرط الاحتراز من الغرر المطلق ، وقول الامام
« لا بأس اذا وصفت الطول والعرض »

وقال الشيخاء يصح السلم في ثيواكه ، وخصار ، واللبس ،
والحور ، ونحوه ، والالوان ، والاسمن ، والاطياب ، والملابس ،
والاشربة ، والادوية ، لإمكان وصفها بالوصف الذي تصدوت فيه برعات
وقد لولا لا يصح السلم في خواهر والآثام ، تنعذر بغير اوصافها
اي بتصدوت شخص بها عدوتاً فاحشاً ، وكذا لا يجوز في العقارات والارضين ،

ولا في الحز والخلود . لعين السب

وقالوا لو اشترط نكاح الاخوة لم يصح تنكحه . إذ ما من حيد
الا ويمكن ان يكون غيره اخوة منه . وقال جماعة منهم وكذا لا
يصح اشتراط الاردي ، لعين السب .

وبدیهة ان اقوال الفقهاء في مثل هذه الحوادث وامثال ليست بحجة ،
لانها ليست من اختصاصهم في شيء . ما دامت في تشخيص الموضوعات
الخارجية . لا في معرفة الاحكام الشرعية . ان طبيعة الفقيه ان يبين
الحكم الشرعي الكلي . مثل العرق مطلق للنسب . ان بيان موضوعات
الاحكام . وان هذا عرق . او ليس بعرق فليس من شأنه . ولا ادل
على ذلك من قول الفقهاء . هذا يصح . لا يمكن صفة بوصف ،
وذاك لا يصح . لعدم امكان انقضاء . فالمعروف ان على امكان
الصفة ، وليس من شك ان المرجح فيه هو المعروف . قال صاحب
الجواهر في محله المتأخر ، بحث السلم . لقد اكثر الفقهاء من الاشارة
للحائز والمنع في السلم . كما اکتروا في بيان الاوصاف للموضوعات ،
مع انه اطلق في النصوص انه لا بأس بالسلم في المتاع اذا وصف الطول
والعرض . ولا بأس به في الحيوان اذا وصفت الاسنان انكالا على
العرف . فكان الاولى بالفقهاء ان يتركوا ذلك ان يعرف . وقال .
ان العامي ربما يكون اعرف من الفقيه في ذلك .

ومها يكن . فالهم ان يعرف ان كل ما يمكن صفة باوصافه المطلوبة
يصح فيه السلم . وما عدا ذلك بطل . لان ما لا يصفه الوصف عرق ،
وكل عرق باطل . ان تمييز العرق الذي يصفه الوصف عن غيره من
الافراد اني لا تصدق بالوصف والمرجح فيه العرف . كما قال صاحب
الجواهر .

٢ - ان يقص الثمن في مجلس العقد ، فاذا افرقا من غير ان يحصل
القصر بطل السلم . ولا دليل على هذا الشرط سوى الاجماع على ما قيل

وإذا قصص بعض الثمن قبل التبريق صح في المقوض فقط ، لوجود
 المقضي . وهو انعقد وعرض . ويظل في الثاني للافتراق قبل القص ،
 ويثبت مانع حيار بعض الصفقة . إذا لم يكن هو السبب في عدم القص ،
 كما لو بدد المشتري الثمن . وامتنع مانع عن أحد العوض دون البعض ،
 أما المشتري فلا حيار له . لأن الامتناع منه إذا لم يدفع الكل
 ولو كان للمشتري دين في دمة مانع فهل يحوز حقه ثمناً للمسلم فيه ،
 أي للمبيع المؤجل ؟

ذهب المشهور أن عدم الحواز ، لأنه بيع دين بدين . وقد ثبت عن
 الإمام الصادق (ع) أنه قال رسول الله (ص) لا يباع الدين بالدين .
 ٣ - أن يكون المسلم فيه معلوم الكمية كيلاً فيما يكال ، ووزناً فيما
 يوزن ، وعدة فيما يعد . أو ما يقوم مقام ذلك مما تشبه معه الجهالة
 والغرر . وكما يجب تعيين المبيع يجب تعيين الثمن أيضاً
 ٤ - أن يكون الأجل معلوماً ، للاحتراز من الغرر ، وللإيجاع ،
 ولقول الإمام : « إذا كان إلى أجل معلوم » .

ولا حد لطول الأجل وقصره . ما لم يعد مفعلاً ، كدقيقة في حباب
 العلف ، وكألف سنة في حباب الكثرة ، وتقدم لبيان عمه في فصل النقد
 وأسبغة فقرة والتأجيل .

٥ - أن يكون المسلم فيه موحوداً في العلب عادة عند حلول أجل
 التسليم . فإذا بدر وجوده كما كنهه الشئ يؤجل تسليمه إلى الصيف ،
 وفاكهة الصيف إلى الشتاء يبطل السلم .

واعرض من هذا الشرط عند المشترطين أنه هو قدرة النفع على تسليم
 المبيع عند الاستحقاق ، وسبق في فصل شروط العوضين أن القدرة شرط
 لصحة البيع من حيث هو سلباً كان أو عبره ، وعلى هذا لو قدر النفع
 على التسليم في الوقت المعين صح السلم ، حتى ولو لم يكن إلا العرد
 المسلم فيه ، فلا حيلوى - أدن - من ذكر هذا الشرط هنا . ولذا

قال صاحب الجواهر : « إذا أريد من هذا الشرط أمر زائد على ما في البيع فلا يجد دليلا عليه » .

موضع التسليم .

لا يشترط ذكر موضع التسليم في العقد ، ولكن إن ذكرناه نعين العمل به ، والا وجب التسليم في موضع العقد ، ومن استأن في ذلك فصل القبض فقرة « مكان التسليم » .

تعذر التسليم

إذا حل لأجل ، وتعذر تسليم البيع ، لقوة عاهة ، كما لو تلف الزرع أو هلك الماشية فلا يطل العقد ، ولا يجب على البائع أن يدفع عوض البيع من أصل أو القيمة على ما هو المشهور بين الفقهاء ، لأن محل العقد الثمة ، وليست الثمن الخارجة ، والمنعبر لأجل التسليم ، والذي يوجه الحكم أن يتخير المشتري من البيع أو الرجوع إلى أصل ، وبيننا من يرى أن المدعى فيه وجود المبيع ، وذلك عليه الأمام الصادق (ع) مثل من راحل أسلف في شيء نصف فيه الناس من ثمار ، عدها رماها ، ولم يستوف منه « قال علياخذ رأس ماله ، أو ينظر » .

الصرف

بدخل الصرف في فصل اربا . ولكن الكثير من الفقهاء كنمواء عنه
في فصل مستقل بالمر لا هيته في عهدهم ، حيث كانت الامود دهاً وقصة .
وأثر نحن ذكره على حده تمثيلاً مع الاكثرية . ووجرت الامور فيه ،
لان دراسته اليوم لا تعدى النظريات المحددة ، وليس قد من اتبع ما
كان لها بالامس .

وقد عرف الفقهاء الصرف سبع لائمان تمثلها ، مع شرح مفصل
في المجلس ، من لم يحصل المناص اطلاقاً ، او حصل مع تعدد المجلس
بطل الصرف ، عن المشهور شهرة عظيمة كادت تكون اجماعاً ، على
حد تعبير صاحب الخواهر والنقائص في المجلس في الصرف شرح
رائد على مآثر الاعيان الروية التي تأتي اسان عنها في الفصل التالي
ويريد الفقهاء بالائمان خصوص الذهب والفضة دون الاوراق النقدية
ويلاحظ بهم قالوا في مس الاحتصاص بالذهب والفضة انها بقعان ثما
عن الاشياء ، ومعلوم ان اوراق النقد تقع ايضاً ثماً عن الاشياء ، فيسعي
تعميم الحكم اليها . بل ان تعبيرهم بلغة الائمان يشمل كل نقد مهما
كان نوعه ، ما دام من شأنه ان يكون ثماً لا مثماً . ولكن اجمود

على حرفية النص يستدعي الوقوف عند لذهب والفضة . وعدم تجاوز
الى غيرها

النص :

قال الامام نصادي (ع) هي رسول الله عن بيع الذهب بالذهب
زيادة الا وزناً بوزن

وقال لذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والفصل بينهما هو
الربا المتكرر .

ومثل عن الرصاص ^٢ فقال : الرصاص بطل ، اي لا يصح به الصرف .
ومثل عن الرجل يتنازع الذهب بالفضة مثلي بمثل ^٣ قال : لا بأس
به يبدأ بيد . الى غير ذلك من الروايات .

التفاضل :

لا يجوز بيع لذهب بالذهب ، والفضة بالفضة الا مثلاً بمثل بلا زيادة
ولا نقصان . ويستوي في ذلك بيع المسكوك ، وغير المسكوك ، والصحيح
والمكسور . والحيد والرديء . ما دام كل منهما من جنس واحد ، قال
صاحب الجواهر : « جيد الجوهر ورديء واحد بلا خلاف ولا اشكال ،
لصنق اتحاد الجنس فيه » .

واذا كان الذهب معشوشاً فيه مادة ثابتة غير الذهب فلا باع بالذهب ،
بل باع بالفضة ، او بعيرها الا ان يعلم مقدار الصافي من الذهب فيباع
بمثله ، مع اسقاط مقدار العش ، وكذا الحكم بالنسبة الى الفضة ..
ويجوز بيع الذهب بالفضة ، مع التعاضل لاختلاف الجنس .

مسائل :

إذا اشترى شيئاً بوع حاص من النقد تعين ، ولا يجوز المشتري عن أحد غيره ، وإن كان ساوياً في القيمة أو راد عنه ، كما أن المشتري لا يجوز له دفع غيره ، وإن كان حصل الأبرصا النائع .

٢ - إذا اشترى دراهم معينة بدراهم كذلك ، ثم تبين أن جميع ما صار إليه من غير جنس الدراهم بطل العقد - مثلاً - إذا كان مع شخص قطعة نقد فضية معينة من ذوات العشرة دراهم ، ومع آخر قطعتان معينتان ، كل منهما من ذوات الخمسة ، وانفقا على صرف للواحدة بالقطعتين ، وبعد أن تم التقصص تبين أن الواحدة من الرصاص ، والقطعتين من الفضة ، أو بالعكس بطل العقد ، لأنه وقع على عين شخصية بقصد أنها فضة ، وحيث تخلف القصد بطل العقد ، تماماً كما لو اشترى هذا الثوب بالدات بقصد أنه صوف ، فتبين أنه قطن ، وإذا بطل العقد فلا سبيل للفول بخوار المطالبة بالبدال أو الأرش

أول ، إذا كانت القطعتان من الفضة ، لا من الرصاص ، ومن حسن لقطعة ذات العشرة ، ولكن تبين أن فيها عيباً كان لصاحب القطعة غير المعبة حق الجبر في الرد أو الإمساك من غير أرش ، لأن أخذ الأرش مستمر للريادة في الورق ، فيكون رداً ، وقد بينا أن التعاضل غير جائز في بيع الذهب بالذهب ، وفي بيع الفضة بالفضة ، وإن المساواة فيها لا بد منها ، حتى بين الجيد والردية .

٣ - إذا اشترى دراهم بدراهم مشبهة بالذمة ، لا بدراهم حارجية معينة ، ولدى التقاض تبين أن جميع ما صار إليه من غير جنس الدراهم لا يبطل انصرف كما هي الحال لو وقع العقد على عين حارجية - مثلاً - إذا قال له أعطيك قطعة من ذوات العشرة بقطعتين من ذوات الخمسة ،

من غير ان يقول : هذي بهاتين ، بل جرى العقد علي ما في الذمة ،
 وبعد القبض تبين ان القطعتين من الرصاص يجوز للآخر ، والحال هذي ،
 ان يطرده بالاسد . لعدم تحقق قصد الشيء المعنود عليه ، تماماً كي
 لو اشترى ثوباً من الصوف في الذمة ، وعطه الناعم ثوباً من قطن ،
 فان العقد لا يفسد بذلك ، بل يشتري ان يطلب بالاسد
 وادانته ان القطعتين من حسن العصاة ، وكفى فيها عيباً كما ان الصرف
 الثاني محبراً بين الرد والامساك من غير رش ، « فدماً من الارض
 يستدعي الزيادة في الوزن ، والزيادة ربا محرم ومبطل .

الربا

التحريم :

يحرم الربا نص الكتاب والسنة ، وإجماع المسلمين كافة من يوم
 ارسل الاعظم (ص) الى اليوم ، بل لا يحتاج التحريم الى دليل ، لأن
 الدليل انما يستدل به على الطرقات الاحتشادية ، والمسائل الطبية ، اما
 الواضحات الدينية فيستوي في معرفتها العالم وجاهل ، والمجتهد والمقلد ،
 فلا حاجة بها الى دليل . ومن هذا حكم الفقهاء بكفر من
 انكر تحريم الربا ، لانه يكر ما ثبت ضرورة الدين ، تماماً كما يكر
 وجوب الصوم والصلاة ، وإجماع الركاة ، قيل للامام الصادق (ع) :
 ان فلاناً يأكل الربا ، وسمعه ابا قال : لان امكهي الله منه
 لا صبرين عنقه .

وكما يحرم احد الربا كذلك يحرم اعطؤه . فمن علي امير المؤمنين (ع)
 ان رسول الله (ص) «يعني الربا وآكله وباعه ومشتريه وكانه والشاهد
 عليه» ولا فرق في التحريم بين الدفع والقايض ، حتى ولو كان لصورة
 مسحة . لان لشارع لمن اجمع ، وهددهم بقوله : «ادنوا محرب من
 الله ورسوله» ولم يشتر احداً .

وتفوق . لقد تسالم الفقهاء على ان الضرورات تبيح المحظورات .
وان مسحاه اذا قال : « يحق الله الربا ويربي الصدقات » فقال ايضاً :
« انما حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله من
اصطر غير باع ولا عاد فلا اثم عليه ان الله عفور رحيم - ١٧٣ بقرة » .
وتحريم الربا تماماً كتحريم الميتة ، وان حلت الميتة من اجل الضرورة
فيجب ان يحل الربا للغاية نفسها .

ونحب ولا ان لضرورة لموعة غير موحودة لها طائفاً . لا
بالقياس الى القاصص ، ولا بالناس ان الدفع . اما انما من فلان المعروض
ان لديه من المال ما يقيم به الاود . ولو يوماً واحداً ، والآلة الكريمة
احلت الميتة والدم ولحم الخنزير لمن اشرف على هلاكه من شوع . لا
لمن يرأسه ليربو امواله . واما الدافع فلان الضرورة اذا صوحت له احد
المان منها لا تسوغ له دفع الزيادة التي شترطت عنه ، واذا احدث
فهرأ عنه فلا تحل للأحد ، بل يكون كلاً منهما ساقطاً .

ثانياً . لا نلزم من تحلل الميتة بمصطر . وبين تحليل اموال الغير .
احل ، قال الفقهاء : ان المحصر يحفظ خيرة يأكل مال الغير حر ان
بأكل منه بمقدار ما يرفع الضرر . على شريطة ان يضمن الآكل بدل
المال من المثل والقيمة . ويسدد عند الامكان . ويندبه ان هذا شيء .
وتحسين الربا شيء آخر . ومكلمة ان الاصطرار ليس سماً من اسباب
الملك . ولا لصحة المعاملة . بل يرفع التحريم وانما فقط ، ولا نلزم
من الحكم التكميلي وهو التحليل . وبين الحكم الوصفي ، اني بصاد .
فقد تكون المعاملة محرمة ، وغير فاسدة . كالبيع وقت سداء . وقد
تكون فاسدة ، وغير محرمة ، كبيع الصغير والسفيه .

وهذا ينصح ان نربا لا يحل اكله شتي صورته واشكاه . ما
الاصطرر وحرف اهلاك منه يرفع الاثم فقط . ولا يكون سماً بتمسك
وصحة المعاملة .

فساد المعاملة الربوية :

هل فساد الربا موجب لفساد المعاملة من الاساس ، او يختص الفساد بالزيادة فقط ، اما المعاملة فصحيحة ، وبكيفية حل الربا فاسد ومفسد للعقد ، او فاسد غير مفسد - مثلاً - اذا اقترضه عشرة دراهم بشرط ان يرد لها اثني عشر ، او باعه مداً من الحصة بواحد ونصف والزيادة محرمة وفسادة بلا ريب ، ولكن هل تفسد المعاملة أصلاً ؟ فلا يصح للمستقرض ان يتصرف برأس المال ، وهو الـ ١٠ درهم ، ولا للمشتري عند الحصة ، او ان المعاملة تكون صحيحة ويحور للمستقرض ان يتصرف بالمال ، وللمشتري بالبيع ؟

والجواب ان كل ما فيه شائنة الربا فهو فاسد ومفسد ، حتى ولو قلنا : ان اشترط الفاسد غير الربا - لا يفسد ، لان الادلة التي دلت على تحريم الربا صريحة بان كل معاملة تنقص بالربا من قريب او بعيد فهي باطلة ، تماماً كبيع الحصة . (مر تعبده في فصل شروط انعوصب فقرة النهي عن المعاملة)

وعلى هذا ، فمن اشترى جنساً بجنس مع الزيادة ، او اقترض كذلك يجب ان يرد ما كان الذي اقترض ، ولم يبق في قبض ، ويحرم عليه التصرف فيه ، مع انعلم بالربا وفساد المعاملة ، وان ابقاء في يده حرم عليه حكم المقبوض بالعقد الفاسد

وتقول اذا باع شاة وخنزيراً في صفقة واحدة يصح البيع بالنسبة الى الشاة مما عاينها من شمس ، وبفسد بالنسبة الى الخنزير كذلك باجماع الفقهاء ، فليكن الحال في كسبها ، تنص برودة ، وتكون المعاملة صحيحة بالقياس الى رأس المال ؟

وجيب ان بيع الشاة مع ما يبادلها من شمس مقصود منذ البداية ، ولو مع الخنزير ، اما البيع والذين من به ردة فغير مقصود اطلاقاً

فإذا قلنا بصحة المعاملة في رأس المال يرم أن يكون الذي وقع لم يقصد ،
والذي قصد لم يقع

الزيادة المقبوضة :

أوضحنا في الفقرة السابقة أن العين لا تستعرض في ما تعرض ،
وسد حشري في ربا البيع هي حكم المقبوض ، عند انعاده ، وسكلم الآن
عن حكم الرده التي قصدها المقرض من المستعرض ، والبيع من المشتري :
هل يجب عليه أن يردده على مالكها ، أو كذا فائمة ، أو أن يرد مدفا
من المثل أو الفضة ، أو كذا مدفا ، أو لا يجب عليه شيء من ذلك ؟
وحيث أن الزيادة هي قصدها إرادي تاقية على ملك مالكها الأول ،
وهي من رأس ، وهي في يده بحكم المقبوض بالعقد انعاده فيجب
عليه ردها ، سواء أعلم بأن الربا محرم ، أو لم يعلم ، وسواء أكانت
الزيادة ربا القرض ، أو ربا البيع ، لقوله تعالى : « فان تبتم فالكم
بموس أموالكم » الذي يعنى جاهل وتعلم ، حل . إذا كان قد وضع
الربا جاهلاً به ، سحرته . مع أنه الأثم والعقوبة ، أما الصواب ووجوب
الرد فلا . لأن الحكم بوصفي يشت مع جاهل كم ثبت مع علم . فان
صاحب الجواهر : « اندوف بين ما عرض أن جاهل بأمره كاعلم
به في وجوب رد من غير فرق بين تلف العين أو تلفها ، لأصل ما
د على تحريم الربا ، بعدم انعاده عن ادته . وانحر في الحكم تكبيعي
لا ياتي انعاده بشي هو الحكم بوصفي »

وقد جمعه من انتهى . يجب رد الربا إذا كان المتضمن قد فقصه
عن علم به وعكسه . أما جاهل فلا يجب عليه شيء . لقوله تعالى
« من جاءه موعظة من ربه فانتهى عنه ما صنع » ويراد بمحبي
الموعظة العلم بمعد الجهل

واجاب صاحب الخواهر بان المراد بالآية الكريمة نعوذ عما سلف في
 حال الجاهلية ، وقبل نزول الآية ، كي هو الحال في قوله تعالى : ولا
 تنكحوا ما نكح ابؤكم من النساء الا ما قد سلف ، كما ان الآية تشمل المراسي
 الذي قد اسلم الآن ، وان كان قد قصص ابن علي اسلامه فلا يجب عليه
 رده بعد الاسلام ، وان لم يكن قد قصصه فلا يحل له اخذه ، قال الرسول
 الاعظم (ص) من اسلم على شيء فهو له .

وتقول : لقد روى الرواة عن الامام الصادق (ع) انه مثل عن
 رجل أربا بجهالة ، ثم اراد ان يتركه ، فقال : اما ما مضى فله ،
 وليتركه فيما يستقل

واجاب صاحب الخواهر عن هذه الرواية : وما اليها بان مراد
 الامام (ع) ان اجاهل معذور في اكل الرضا من حيث التعصب
 والاثم . لا من حيث الصيانة ، ووجوب الرد ، ثم قال : ان التمسيل
 بين اجاهل والعالم يترجم منه امور عظيمة من تحبيل من لغيره ، وان
 صاحب المال لا يجوز له اخذه ، وغير ذلك مما يصعب الالتزام به .
 ونحن مع صاحب الخواهر ، من عدم الفرق بين اجاهل والعالم ،
 لانه المشهور بين الفقهاء المتأخرين . ويتفق مع الاصول والقواعد القاصية
 بان من اتلف من عبده فهو له صام . وكيف يمكن جمع بين بقاء
 الرضا على ملك مالكه الاول ، وبين حوازه اكنه لجاهل ، وصيانته له ؟
 ثم ان المراسي ان وجد من قصص منه اربا رده اليه بحداب ، وان
 وحده مبتأ رده الى الورثة ، فان لم يعلم له وارثاً تصدق به عنه .

مضى الربا :

الربا معناه الربادة والاصافة ، يقال ربا شيء يربو اذا زاد ،
 ومنه قوله تعالى : وما اوتيتم من ربا لربو في امور الناس فلا يربو

عد الله .. وما من شئ ان الزيادة من حيث هي ليست حراماً ،
والا انسداد باب الربح والتجارة ، اذن ، لا بد من نص شرعي يبي
ويصر ما احمل الله في كتابه من ذكر الزيادة ، ونصير ثانياً ان لشرع
حقيقة شرعية ، واصطلاحاً خاصاً في معنى الزيادة . وقد دلت الاحاديث
النسبية ، والروايات عن اهل بيت الرسول الاعظم (ص) ان الزيادة
في مورد من الاول في القرض مضمناً ، من غير شرط سوى شرط الزيادة
والمصلحة من ورائه ، الثاني في غيره من المعاملات .

ربا القرض :

ربا القرض ان يقرض الانسان شيئاً ، اي شيء كان ، ويشترط
على المستقرض المصلحة من وراء القرض . سواء أكانت لمصلحة من جس
المال . كمن يقرض عشرة دراهم بشرط ان يرددها احد عشر ، او من
غير حصة ، كم لو اشترط ان يعمل المستقرض له عملاً ، او غيره شيئاً .
قال النبي (ص) : كل قرض حر مفعلاً فهو حرم ، ومثله لاهم
المصدق (ع) عن رجل عطي سبلاً مئة درهم على ان يريده حصة
دراهم ، او قل ، و كثر ، فليس لاهم . هذا هو الزيادة المحض .
ولو تبرع المستقرض بالزيادة من تلقائه ، ومن غير شرط كره له
ذلك ، فقد مثل الامام حقه ؟ فقال لا بأس ما لم يشترط الربا بانني
من قبل الشرط ، وان تصدده لشروط ان اي (ص) اقترض بكراً ،
فردده ربحاً رابعياً . ان حيز الدين احسبهم فصد

ولا حل هذا النص ، وكثير غيره اعقب الفقهاء كلمة واحدة على ان
الزيادة يثبت في الدين بشرط الزيادة والمصلحة اصطلاحاً . سواء أكانت العن
من نوع المكيل او الموزون او المحدود او المندرج ، وسواء أكانت اسمعة
من نوع المال ، او من غيره ، وبكمه ان ربا القرض لا يفرق فيه

بين عين وعين ، ولا بين منقعة ومنقعة ، فإذا قال الفقيه : هذا الشيء من الأعيان الربوية ، دون ذلك ، أو قال يحرم التفصل بين مكبلين أو موديين ، ولا يحرم بين معدودين ومدرّعين فإنما يريد تحديد ربا غير القرض ، لأن ربا القرض حله الزيادة فقط ، إية زيادة تكون على إية عين من الأعيان .

ربا غير الدين :

اتفق الفقهاء على أن الربا يثبت أبصاً في اتبع بالشرعين الآتين ، واحتسبوا في غير البيع ، وذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر ، والسيد اليردي في الملحقات إلى أن الربا يثبت في الصلح ، وفي كل معاوضة يمكن التصاقل فيها بين العوضين ، واستدلوا على ذلك بالدالة الدالة على تحريم الربا بوجه عام الشامل لكل زيادة ، وأبصاً استدلوا بنصوص خاصة دلت على اشتراط التمثلة ، وعدم زيادة ، مع اتحاد الجنس ، منها قول الإمام (ع) . نصفه مثلاً مثل ، وليس فيها زيادة ولا نقصان ، والمستريد في الدر ، وهو شامل للبع وغير البيع ، ومنها أن الإمام مثل عن الرجل يدفع أن يطحن أطعم ، فيعطيه على أن يعطي صاحبه لكل عشرة أرطال اثني عشر رطلاً دقيقاً ؟ قد لا . والمقايضة عبر البيع ، عدل على أن الربا يثبت في غير بيع من المعاوضات ، تماماً كما يثبت بالبيع وبشروط ثلثه في غير الدين شرطان الأول أن يكون العوضان من جنس واحد ، الثاني أن يكونا مما يكال أو يوزن ، وفيما يلي البيان :

اتحاد الجنس :

١ - هذا هو الشرط الأول ، وضابطه أن يصدق على كل من

العوصين اسم الحقيقة النوعية التي توجد فيها جميع مقوماتها ، كبيع
 الحطة بالحطة ، او بيع الحطة بالدقيق ، لان الثاني متفرع عن الاول .
 او بيع لشئ بالدقيق ، لان الاثنين متفرعان عن اصل واحد ، وهو
 الحطة ، والدليل على هذا الشرط قول الرسول الاعظم (ص) : اذا
 احتلف احسان فبيعوا كيف شئتم . وقول الامام الصادق (ع)
 كل شيء يكال او يوزن فلا يصلح مثيلين مثل اذا كانا من جنس واحد .
 وهذا الشرط يخرج العوصان اسد . يصدق عليهما اسم واحد ، ولكن
 حقيقة كل منهما غير حقيقة الآخر ، كالارز والبريت ، حيث يصدق
 عليهما معاً اسم الطعام ، ولما كانا هو الاتحاد في الحقيقة النوعية ، لا
 مجرد الاتحاد والاشتراك بالاسم .

واجمع الفقهاء الا من شد على ان الحطة والشعير جنس واحد ،
 لا يجوز التفاضل بينهما ، لقول الامام : الحطة والشعير رأساً برأس ،
 لا يرداد واحد منهما على الآخر . ان اصل الشعير من الحطة ،
 وايضاً اجمعوا على ان القمح والمز جنس واحد .

ونتيجة هذا الشرط ان غير المتجانسين ، كتمر والحطة فيجوز بيع
 احدهما بالآخر ، مع التسوي والتفاوت نقداً وسبقة على المشهور بين
 الفقهاء بشهادة صاحب الجواهر ، وصاحب مفتاح الكرامة

الكيل والوزن :

٢ - الشرط الذي ان يكون العوصان مما يكال او يوزن ، فلا ريب
 فيما يبيع عدداً كسبب ، ولا مشهدة كالثوب والحيوان ، فيجوز بيع
 بيضة بسبطين ، وثوب بثوبين نقداً وسبقة على المشهور بشهادة صاحب
 ملحقات العروة الوثقى ، قال الامام الصادق (ع) . لا يكون الرما
 الا فيما يكال او يوزن . وقال . لا بأس بالثوب بثوبين ، والبيضة

بيشتين ، والمرس مرسين ، ثم قال كل شيء يكال او يوزن فلا
يصلح مثلين مثل اذا كان من حسن واحد ، فدا كان لا يكال ولا
يوزن فليس به بأس اثنان بواحد .

وقال الفقهاء في تحديد المكييل والمورون : ان ما عم انه كان مكيلاً
او موروناً في عهد رسول الله (ص) يحرم التفاسل بينها ، حتى او
ترك الناس المكييل والورن فيه ، وكل ما علم انه كان غير مكييل او
مورون في عهده حارقه التفاسل ، حتى ولو صار مكيلاً او موروناً
بعد الناس بعده ، وان جهل الحال ينظر . فان اتفقت اللدان بكاملها
على كبله او ورته فهو من الاعيان الربوية . وان اختلفت بحيث يكون
الشيء الواحد موروناً في بلد . ومعلوداً في بلد فكل بلد حكم نفسه
على ما هو المشهور بين الفقهاء بشهادة صاحب الخواهر ، لان الموضوعات
يحكم فيها عرف الناس وعاداتهم .

ونقول : لقد قرر العلماء ان اللفاظ تحمل على عرف العام . حتى
ولو كان المعاطب بها من اهل العرف الخاص . لان اعرف الخاص
متعدد ومتفاوت فيتعذر صطه . وعليه فلا يجوز ان يكون لكل بلد
حكم نفسه .

واخواب : ان الاختلاف هنا في المصاديق والامرد . اما المفهوم
الكلي المراد من اللفظ فواحد عند الجميع . فان معنى المكييل هو ان ي
يكال بوعاء مقدر ، والمورون ما يوزن بوزن معيار كذلك ، وهذا لا تدبر
فيه في كل عصر ومصر ، والاختلاف اما هو بالامراد كما قلنا ، وبذمة
ان الاحكام الشرعية بالكليات التي يمكن صسطها وتحديدتها ، لا بالخرجات
التي تختلف بحسب البلدان والزمان .

فمنحصل مما قدما ان الاعيان الربوية هي كل ما كان من نوع المكييل
والمورون حراً كان ، او معدناً ، او ذهباً ، او طيباً ، او فاكهة ، او
بائناً ، او غير ذلك ، فان كان الموضوع من غير المكييل والمورون جاز

بيع احدهما بالآخر متفاضلاً ومتساوياً ، حتى ولو كانا من جنس واحد
 كتوب بثوبين نقداً وسبئة . اما في القرض فلا يجوز الزيادة اطلاقاً
 وان كان احدهما يكال او يوزن دون الآخر حاز البيع اطلاقاً مهما
 كان التفاوت نقداً ، وسبئة ، كتوب بالخطئة .
 وان كان كل منهما يكال او يوزن الا ان احدهما من غير جنس
 الآخر ، كالارز والسكر جاز البيع متساوياً ومتفاضلاً نقداً ، وسبئة .
 وان كانا من جنس واحد فلا يجوز التفاضل بينهما لا نقداً ولا سبئة ،
 كالسكر بالسكر ، والارز بالارز ، ويجوز بالتساوي نقداً ، لا سبئة
 بالاجماع ، لان الزمان قطعاً من الشئ ، كما قال اكثر من واحد

لا ربا بين النواند والنولد :

المشهور بين الفقهاء انه لا ربا بين النواند وولده ، ولا بين الزوج
 وزوجته ، فيجوز لكل منهما ان يأخذ الفحل والزيادة من الآخر ..
 وايضاً لا ربا بين المسم وبين الخرسى ، على ان يأخذ المسم الفحل دون
 العكس ، اي ان المسم يأخذ الرما من الخرسى ، ولا يعطيه . فقد روي
 عن الامام ابي جعفر الصادق (ع) انه قال : ليس بين الرجل وولده ،
 ولا بينه وبين عبده ، ولا بينه وبين اهله اي زوجته . ربا ..
 وقال : قال رسول الله (ص) . ليس بينا وبين اهل حرمنا ربا ،
 نأخذ منهم الف درهم بدرهم ، ولا نعطيهم^(١) .

والمشهور ايضاً بين الفقهاء بشهادة صاحب الجواهر انه لا يجوز احل
 الربا من الدمى ، وأن حكمه في ذلك حكم المسم ، اما ما جاء عن اهل
 البيت (ع) من اخذ الرما منه فشاد متروك . وقال صاحب مفتاح

٢ - من ابر حيفة هذا الحديث ، فاجاب المسلم ان يأخذ الرما من الخرسى . فتح المذهب ج ٢

الكرامة في مجلد المناجر ص ٣٣٢ ما نصه بالحرف : « ن اهل الكتاب
في زماننا حريون ، لكنهم لا يقتنون ، لشبهة الامان ، فلا اشكل
في جواز اخذ الربا منهم » .

وقال جماعة من الفقهاء : ان الحكم بعدم الربا بين الأرب والار
لا يتعدى الى الام جموداً على حرفية النص ، واقتصاراً لما حاشى الاصل
على موضع اليقين ، كما ان الأرب - ها - لا يشمل الأرب الرصاعي ،
للعلة نفسها .

وبن على علم اليقين بأن يمي الربا بين الأرب والار لا علة له الا
الانوة ، وهي بين لار والام اقوى منها بين الأرب وانه ، وبسبب ان
العلم بطلان الحكم تماماً كالعلة المنصوصة واقوى ، وعيه يتعدى الحكم الى
الام . اجل ، الأرب الرصاعي غير الأرب السبي

بيع الثمار والخضار والزرع

بيع الثمار :

هل يجوز بيع ثمار الشجر وحدها دون الأصل ؟ . فيه تفصيل .
١ . ان يبيع الثمر قبل ان يظهر ، ويبرر ان الوجود ، ولا ريب
ان بطلان هذا البيع اطلاقاً ، مع الصعوبة ودونها سنة واحدة ، او
اكثر ، لأن التعاقد على المعلوم لا يصح ، حتى ولو وجد فيها بعد ،
وما حالف ذلك من النص فهو شاذ متروك عند الفقهاء .
ويظهر من صاحب الخواهر ان بيع المعلوم باطل ، من حيث هو
بصرف النظر عن المرر والجهالة ، قال ما نصه بالحرف : « يطل
للاحكام ، وللانعدام فصلاً عن المرر والجهالة » . ثم قال بعد اسطر:
« لا يجوز البيع لقاعدتي المعلوم والمرر » .
وبلاحظ بان سب البطلان هو المرر ، لا العدم ، اذ لا مانع من
بيع المعلوم لولا المرر - اذا كان التسليم ممكناً عند الاستحقاق ..
ومهما يكن ، فان المرة بالسبحة لا بالمقدمات ، وهي واحدة على كلا
التقدير ، اعني عدم جواز بيع الثمر قبل وجوده .

٢ - بيع الثمار عند مرورها في مرحلتها الأولى ، وقبل بدو صلاحها ، وقد ذهب المشهور إلى البطالان للجهالة والغرر ، ولقول الإمام (ع) : لا تباع الثمرة ، حتى يبدو صلاحها .
وقيل : يجوز بيعها مع الصميمة عاماً واحداً . وقال ثالث : يجوز البيع منفردة بشرط السلامة .

٣ - بيعها بعد بدو صلاحها ، وقبل بصوحها ، وقد اجمع الفقهاء بشهادة صاحب الخواصر على حواز بيعها عاماً واحداً ، أو أكثر منفردة ومنصبة ، فقد جاء الحديث عن الرسول الأعظم (ص) : لا نتعوا الثمرة ، حتى يبدو صلاحها . وسئل الإمام الصادق (ع) عن الرجل يبيع الثمر ويتاعها الرجل قبل أن تثمر ؟ قال : لا ، حتى تثمر ، ونأمن ثمرتها من الآفة ، فإذا أثمرت فابتعها أربعة أعوام مع ذلك العام ، أو أكثر أو أقل .. وقال : إذا كانت فاكهة في موضع واحد فاطعم بعضها ففقد حل بيع الفاكهة كلها ، وإذا كان نوعاً واحداً - أي لم يطعم بعضها - فلا يحل بيعه ، حتى يطعم ، فإن كان أنواعاً متفرقة فلا يباع منها شيء ، حتى يطعم كل منها وحده ، ثم تناع تلك الأنواع ويجوز بيع الثمر مع أصولها قبل بدو الصلاح وبعده . والمراد بدو الصلاح أن تلغ الثمرة ملءاً يؤمن عليها من الآفة ، كثمر الحل بصمر أو بحمر ، والحب بنقعه ، وما إلى ذلك مما يعرفه أهل الخبرة والاحتصاص

بيع الخضار :

يجوز بيع أصول الخضار والقول مطلقاً ، كسبل الدجاج والطماطم والخيار والباقلاء - أي المول - يجوز بيعها بالذات قبل أن يطهر ثمرها ، لأنها من الأعيان التي لها مائة في نظر المرف ، فتكون ، والحال هذه ،

لها قابلية التملك والتعويض . اما سح ثمرها من غير اصولها . كسح لقطعة
 منها ، او اكثر فلا يجوز الا بعد الظهور والانعقاد ، فاداً ظهر حار البيع
 لقطعة و لقطعتين او ثلاثاً اجماعاً بشهادة صاحب الخواهر ، حيث لا
 جهالة ولا عذر بعد الظهور والانعقاد . ومثل الامسام (ع) عن ورق
 الشجر . هل يصلح شراؤه ثلاث حرطت . او اربعاً ؟ قال . اذا
 رأيت الورق في شجرة فاشتر منه ما شئت من حرطات

وقد انفقه . ان ظهور القطعة الاولى تمرلة الصلبة الى الكمية ،
 ومن هنا صح بيع ، واندي براه ان سب الصفحة ليس انضمام الموجود
 الى المضموم ، بل لأن ما ظهر من الاولى يدل على ما لم سيظهر من
 الثانية في العاكس والمرجع في معرفة اللقطة الى العرف . فما دل على
 صلاحته للقطع بقطع ، وما دل على عدمه لصحة فلا يقطع
 واستثنى الفقهاء من ذلك حصار المستورة في الارض . كاستطاطس
 والتم والحرق ، وقالوا لا يجوز بيعها ، ولا الصلح عيها ، ولا
 يحكمم العرف فيها ، وان كانت موحدة . لأنها غير ماثية ولا موصوفة ،
 فيبطل بيعها للجهالة والغرر .

وبلاحظ بأن التعليل بالجهالة والغرر معناه ان الاستتار في الارض من
 حيث هو لا يوجب الطلاق ، وانما انوجب هو نفس الجهالة . وهذا
 اعتراف صريح بأن الجهالة اذا ارتفعت صح البيع ، وان كان المبيع
 مستوراً ، وما من شك ان التعرف على الحصار المستورة في الارض غير
 محال ، فاداً امكت معرفتها بطريق من الطريق صح بيعها

بيع الزرع :

لا يجوز بيع ناتج الزرع قبل انعقاده ، بحيث يكون الزرع للناتج ،
 وناتجه للشري ، لأن الناتج ، والحال هذه ، معدوم ، وبيعه يستلزم

القر ، كما تقدم ، احل ، يجوز بيع الزرع نفسه مطلقاً ، سواء انعقد الحب ، او لم يعقد ، لأنه من الاعيان المملوكة ، ولقول الامام الصادق (ع) : لا بأس بأن تشتري زرعاً احضر ، ثم تركه ، حتى تحصده ان شئت ، او تعلقه قبل ان يستل ، وهو حشيش .

المزانة والمحاولة :

المراد بالمزانة - ها - ان نبع ثمر الخلل ، وهو على اصله بمقدار معلوم من الثمر ، اما المحاولة فهي بيع السل بمقدار معين من حبه . واجمع الفقهاء على عدم جواز بيع ثمار الخلل بتمر منها ، لقول الامام الصادق (ع) : نهى رسول الله (ص) عن بيع المزانة والمحاولة ، ولانه يستلزم اتحاد الثمر والتمس ، واختلفوا في بيعها بتمر من غيرها ، والمشهور المنع وعدم الجواز ، لانه لا يؤمن ان يؤدي الى الربا ، اذ المفروض ان بيع الجنس بحسه ، مع التماسل ربا محرم اذا كان من المكبل او المورون ، كما تقدم في المصل السابق .

اما الفواكه الاخر غير التمر اذا كانت موزونة فحكمها حد المشهور حكم التمر ، لا يجوز بيعها بمقدار منها ، ولا من غيرها اذا كان من جنسها ، كبيع العنب بالعنب ، والتفاح بالتفاح ، ويجوز بغير جنسها . وانفقوا على ان بيع السنبل بحب منه لا يجوز ، واختلفوا في بيعه بحب من غيره ، ولكنه من جنسه ، كبيع سنبل الحنطة بحنطة اخرى ، وذهب المشهور الى عدم الجواز .

ويصح بيع الزرع قبل ان يصير مثلاً ، يصح بيعه بحب من جنس ما يؤول اليه ، او من جنس آخر ، لانه حشيش غير مطعوم ، ولا مكين ولا موزون ، فلا يتحقق الربا .

وحبر الوسائل لمن اراد ان يبيع الثمرة على اصلها بمقدار من حنظل ،
او يبيع السسل كذلك ، حبر الوسائل ان يبيعها شمس معين نقداً ، ثم
يشترى من المتاع مقدراً معيناً من الثمرة ، او الحب بالنس الذي باعه
فيه ، ويعين وقت التسليم ، فيدخل في باب السلم

العربة :

العربة هي الرحلة الواحدة بملكها الرجل في دار رجل آخر ، او
ارصه ، وقد استثنى الفقهاء من عدم حوار بيع ثمر الحبل بالثمر .
استثنوا العربة ، وقالوا : يجوز ان يشتري ثمرها بمقدار معين من الثمر
يدفعه حالا ، ولا يجوز تأجيله ، ولا يشترط القص في المجلس ، بل
التحميل بأية صورة تكون ، كما جاء في الحدائق والخواهر ، قال الامام
الصادق (ع) رخص رسول الله (ص) ان تشتري المرايا بعرصها
نمراً .^١

وهذا الحكم يختص بالرحلة الواحدة فقط ، ولا يتعدى الى الرحلتين
فاكثر ، ولا الى شجرة من غير الحبل . اقتصاراً بما حالف الاصل على
موضع اليقين من حرفية النص .

مسائل :

١ - اذا اشترى الثمرة على الشجرة ، او اشترى الزرع ، ولم
يحدد المتعاقدان وقتاً للقطف او الحصاد حين التعاقد وجب ان يبقى كل

١ - من معاني الحرص التمهيد ، يقال حرص على الشيء اذا قدر ما عليه من الثمر

شيء الى أوجه ، فلا يتحمل النافع على المشتري ، ولا يؤجل هذا من
الأوان ، والمرجع في ذلك العرف وحده .

٢ - يجوز للنافع ان يشتري ثمرة شجرة بعيها او اكثر اجماعاً ونصاً ،
ومنه ان الامام (ع) مثل عن رجل يبيع الثمر . ويشتري كيلاً . او
ثمراً . قال لا بأس به .

٣ - اذا قصص المشتري الثمرة . اي ان النافع حل بينه وبينها ، ثم
تلفت كان التلف من مال المشتري لا من مال النافع ، قال صاحب
الخواهر . وهذا هو الأصل والقواعد ، لخروجه عن الصمان
بالمقص . فلا يصح ولا يصح .

وإذا كان اهلاك قبل القص فهو من مال النافع ، لقاعدة . كل
مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه .

وإذا هلك العص دون العص اصبح العقد بالنسبة الى اهالك محصته
من الثمن ، وصح بالنسبة الى الباقي السلم محصته من الثمن ايضاً ،
والمشتري حق الخيار في البيع . لتبعض الصفقة ، قال صاحب الخواهر
ولا خلاف فيه عندنا .

وإذا أنلف الثمار والزرع احصي قبل القص فالمشتري بالخيار بين البيع
وبين مطالبة المتلف بالبدل من المثل او القيمة .

٤ - يجوز ان يبيع ما اشتراه من الثمار والحصار والزرع قبل القص
وبعده مريادة او بيعه ، لأنه مالك ، ومثل الامام (ع) عن رجل
اشتري الثمرة . ثم باعها قبل القص . قال لا بأس به . اذا
وجد ربحاً فبيع .

٥ - اذا مر الاسد صدفة ومن غير قصد شجرة المأكهة ، او
الحصار جار له ان يأكل منها قدر حاجته ، على شريطة ان لا يحصل

منها شيئاً ، وان لا يعلم او يظن بعدم رضا المالك .. قال صاحب
 الخواصر : هـ هذا ما رواه اصحابنا ، واحموا عليه . لأن الاخبار
 بذلك متواترة ، والاجماع معقد ، ولا عبرة بحبر او قول شاذ متروك ..
 قال الامام الصادق (ع) : لا بأس بالرحل يمر بالشجرة ، وبأكل منها ،
 ولا يفسد ، ولا يحمل شيئاً . فقد نهي رسول الله (ص) ان يُنهي الشيطان
 في المنبئة ، لمكان المارة هـ .

الوقاية

بماها :

المراد بالادلة - ها - اتفاق المتعاقدين على نقص العقد ومسحه بعد ابرامه ، وترد الادلة كل شيء الى ما كان قبل العقد ، ويتصح بهما انها ليست بيماء ، وان لا اثر رحمي ها الا باتفاق المتعاقدين ، كما انها لا تختص بالبيع ، بل تشمل جميع العقود ، ما عدا الزواج والوقف ، وتصح قبل النقص وبعده ، وبكل ما يدور عليها من قول او فعل .
وابصاراً تصح في جميع العقود عليه ، وفي بعضه دون بعض ، قال صاحب المحاهر : « لأصلاق الأدلة معتصداً بعدم الخلاف » .

النص

جاء في الحديث الشريف ان رسول الله (ص) لم يأذن بحكيم من حرام في محاربه ، حتى صمى له اقله النادم ، وانظار المفسر ، واحذر الحق واقياً وغير واقف .

وقال الامام الصادق (ع) . انما رجل أقال مسلماً في بيع أقال الله
عثرته يوم القيمة ان عبر ذلك من المصوص لكثيرة

الشرط :

يشترط في الاقاة ان تكون نفس الثمن المسمى ، دون ريبادة او
نقصان ، والا نطقت جماعة وبعضاً ، ومنه ان الامام الصادق (ع) سئل
عن رجل اشترى ثوباً ، ولم يشترط على صاحبه شيئا ، فكرهه ، ثم
رده على صاحبه ، فأبى ان يقبضه لا بوصيفة ٢ . قال : لا يصح
ان يأخذه بوصيفة ، فان جهل فأخذه وباعه بأكثر من ثمنه رُد على
صاحبه الاول ، اي يرد الثوب ، لأنه باق على ملك المشتري ..
ومثل هذا كثيراً ما يقع ، ولكن قل من يشترط اليه .

ولا يشترط في الاقاة ان يحدد المجلس ، ولا بقاء العين قائمة حين
الاقاة ، فان كانت موجودة أحدهما صحح . والا احد الدل من المثل
والقيمة . وهذا الحكم يقتضيه المصح بطله ، حيث يعود كل شيء الى
ما كان . وعلى صاحب اليد ان يرد مال الغير ما دام قائماً ، فان هلك
فعليه ان يرد البدل

ولو احتلف المتقابلان في مقدار الثمن فالقول قول البائع ببيعته ،
لأن الثمن كالدين في دمه ، او امانة في يده ، فيقبل قوله في قدره ،
لأصل عدم الريادة . ولو احتلفا في قيمة التالف أحد بقول من يسكر
الزيادة .

من المصادر

- كتب المتأخر المعروف بمكاسب الشيخ مرثوق الانصاري
(ب ١٢٨١ هـ) وهو أهم مصدر هذا الجزء ، انظر مقدمة
حاشية البديع كاظم البيردي على مكاسب الشيخ الانصاري ، وهذا
البديع هو صاحب المروة الوثقى (ت ١٣٣٧ هـ)
وابيضاً حاشية على مكاسب شيخ الانصاري لعماد الدين محمد حسين
المائيني (ت ١٣٥٥ هـ) . وتعرف هذه الحاشية بتقاريرات الخوساري
بسم الشيخ المائيني
وابيضاً حاشية على مكاسب شيخ الانصاري للشيخ محمد حسن
الاصمعياني (ت ١٣٦١ هـ)
وابيضاً تعليق على مكاسب الشيخ الانصاري لعماد الدين محمد حسين
صاحب المنعمك
وكتاب حواهر الكلام لمحمد المتأخر للشيخ محمد حسين النعماني
(ت ١٣٦٦ هـ)
والجزء الخامس من كتاب خدائق نسيج يومك النعماني
(ت ١١٨٦ هـ)

ومحمد المتحرر من كتاب معشع الكرامة للسيد جواد العاملي
(ت ١٢٢٦ هـ)
والحرء الكافي من كتاب المسالك للشيخ زين الدين لعلمي المعروف
بالشهيد الثاني (ت ٩٦٦ هـ) .
وبلغة الفقيه السيد محمد بحر العلوم (١٣٢٦ هـ)

الفهرست

المقدمة

٥

كتاب المكاتب ٦ - بيت المصنف ٨ - الحديث والرواية ٨ - بقي سري ٨

في العقد

١٣

الاسم القصد ١٣ - العهد والوطء والعقد ١٤ - القول والفعل ١٥ - العقد الجديد ١٧ - النظرية العامة ١٩ - الاسم العقد ٢٠ - معنى البيع ٢٢ - انقسام البيع ٢٣

المعاطاة

٢٤

الاقترال ٢٤ - أصبح الاقترال ٢٧ - الاصطلاح من جانب واحد ٢٩ - الشروط ٣١ - اتمامة ٣٢ - المعطاة في ميراث ٣٣

شروط العقد

٣٥

ركنا العقد ٣٥ - الحقيقة والجزاء ٣٩ - الحرية ٣٧ - صحة الثاني ٣٧ - تقديم الايجاب ٣٩ - احوالات ٤٠ - التعليق ٤١ - التوافق بين الايجاب والعرض ٤٣ - عقد الاعطية قبل تمام العقد ٤٣ - فوائده ٤٤ - الاشارة والكتابة ٤٤ - اخلاصه ٤٥

٤٧

المقبوض بالعدد الفاسد

سنا ٤٧ - عكس القاعدة ٤٩ - الدليل ٥٠ - المناهض ٥٠ - الخلل والتمييز ٥١

٥٣

شروط المتعاقدين

الإعانة ٥٣

٥٧

البلوغ

لميمون ٥٧ - الصغير ٥٨ - أسلمة ٥٨ - هباته ٥٩ - وصيته وصنفته ٦٠
 ملاقته ٦٠ - تفرجه ٦١ - تأديبه ٦١ - تملكه بالمجازة ٦١ - عقده ٦٢
 حدود الصبي والصبيات ٦٤

٦٥

القصد والاختيار

المعروف بالقصد ٦٥ - القصد في كراه ٦٥ - التام وسوء ٦٦ - لا كراه ٦٧
 أسلم الخائف ٦٨ - المضطر ٦٩ - معي لا كراه ٧٠ - لا كراه مع ٧٠
 حارة لكراه ٧١ - لا كراه على المالك ٧١ - معي لمالك ٧٢ - تنصبه
 فساد ٧٣ - مخالطة الوكيل ٧٥ - الوكيل وحكم العقد ٧٥

٧٨

ضابط التميز عن القصد

الضابط ٧٨ - لأمر ٨ - الفار ٨١ - البسب ٨١

٨٣

بيع التصولي

من التصولي ٨٣ - نية الفصالة ٨٤ - الرضا قواني ٨٥ - محل الفصالة ٨٥ -
 المين والنية ٨٦ - الجهل بالفصالة ٨٧ - من له المثل قبله الثمن ٨٨ - انهي
 من البيع ٨٨ - بيع المصاحب ٨٨ - عقد التصولي وفق القاعدة ٩٠ - شروط
 معي ٩٢ - بيع الزاهر ٩٣ - بيع السفينة ٩٤ - من باع شيئاً ثم ملكه ٩٤ -
 لأعداد والواقع ٩٤ - مزار ٩٥

٩٧

الاجازة واحكامها

سنا ٩٧ - الاجازة والسلطة ٩٧ - شروط تأثير الاجازة ٩٨ - القضي واجازة
 عقد ١٠١ - محل الاجازة كاشفة او ناقلة؟ ١٠٢ - الفسرة بين الكشف والنقل ١٠٣

الرد واحكامه

١٠٦

مع الرد ١٠٦ - التصرف اذني ١٠٦ - التصرف غير المزيل لتلك ١٠٧ - اذني
والمشتري ١٠٨ - المشتري والقبول ١٠٩ - المطالبة بالثمن فقط ١٠٩ - المطالبة
بأكثر من الثمن ١١٠ - مدونة الأيدي ١١٢ - اذني وأصحاب الأيدي ١٠٣ - أصحاب
الأيدي بعضهم مع بعض ١١٥ - الخلاصة ١١٦ - القية ١١٧

شروط الموصي

١١٨

نهائية والمنفعة المباشرة ١١٨ - السلطة على المير ١٢٢ - أثر مدان المصوب ١٢٣
المدونة على السلام ١٢٤ - المدونة عند الاستحقاق ٢٥ - المدونة بشرى عقد ١٢٥
لا تسع ما ليس عندنا ١٢٦ - الضحية لا تصحح البيع ١٢٧ - مع الضرر ١٢٧
العلم بالموصي ١٢٨ - الشاهد ٢٩ - الوصف ١٣٠ - الاحتداف في العمر ١٣١
التمكين والمودود وعداد ١٣٣ - البيع والصحيح وغيره ١٣٤ - غير والصوب
والظرف ١٣٦ - شروط الانقضاء وشروط لزوم ١٣٧ - قلبي عن المعاملات
١٣٨ - النجش ١٤٠

الاحتكار

١٤١

تحريمه عقلاً وقهراً ١٤١ - كل ما يحتاجه الناس ١٤٣ - الاجبار والسمع ١٤٥

خيار المجلس

١٤٨

مع الخيار ١٤٨ - لزوم البيع لولا الخيار ١٤٩ - اتحاد المجلس ١٥٠ - الدليل
١٥١ - الوكيل ١٥١ - بقية المفقود ١٥٢ - موجبات سقوط ١٥٢

خيار الحيوان

١٥٦

حيوان ١٥٦ - صاحب خيار ١٥٧ - موجبات السقوط ١٥٨ - مسائل ١٥٩

خيار الشرط

١٦١

صفاء ١٦١ - الدليل ١٦٢ - صاحب الخيار ١٦٣ - الفسخ برده فسخ ١٦٤ - شرط
الخيار في غير البيع ١٦٥ - مسائل ١٦٧

خيار الاثواط ١٧٠ - اتمام الشروط ١٧١ - الشرط الصحيح ١٧١ - القدرة
 ١٧٢ - عدم العيب ١٧٣ - غير مخالف لكتاب ١٧٣ - بخلاف مقتضى العقد ١٧٥ -
 غير مجهول ١٧٧ - غير محال ١٧٧ - تقدم الشرط ١٧٧ - حكم الشرط الصحيح
 ١٧٨ - حكم الشرط الفاسد ١٨٠ - التنازل والشرط الفاسد ١٨٢ - تنبيه ١٨٤ -
 سائل ١٨٥

مضى التبن ١٨٧ - ركن التبن ١٨٨ - الدليل ١٨٨ - لا ارش ١٩١ - الخيار والحق
 دلس ١٩١ - الخيار مضيق لا موسع ١٩٢ - بقية العقود ١٩٤ - موجبات
 السقوط ١٩٤

الشروط ١٩٨ - مضيق لا موسع ٢٠٠ - الدليل ٢٠٠ - موجبات السقوط ٢٠١ -
 ما يسرع اليه الفاسد ٢٠٢ - تلف المبيع ٢٠٣

المبني الصائبة ٢٠٦ - التنازل وعقد خيار ٢٠٧ - شرطان ٢٠٧ - الرؤية السابقة
 ٢٠٨ - لا ارش ٢٠٩ - الدليل ٢٠٩ - خيار مضيق لا موسع ٢١٠ - سائل العقود
 ٢١١ - مخاطبة قبض ٢١١ - موجبات السقوط ٢١١

أصل الصلابة ٢١٣ - معنى العيب ٢١٣ - شرطان ٢١٥ - الدليل ٢١٥ - حكم
 الارش ٢١٧ - حساب الارش ٢١٩ - اختلاف الخبراء ٢٢٠ - تمييز الصفقة
 ٢٢٠ - خيار المشتري والبايع ٢٢١ - بطلان العقود ٢٢١ - مضيق لا موسع ٢٢٢
 التنازع في وجود العيب ٢٢٣ - التنازع في عدم العيب ٢٢٤ - التنازع في الرامة من
 العيب ٢٢٥ - موجبات السقوط ٢٢٥ - تنبيه ٢٢٧

لا يسقط الخيار بالموت ٢٢٩ - البيع يملك بالعقد ٢٣٠ - المنع من التصرف ٢٣٢ -
 ضمان البيع ٢٣٣ - هل يسقط الخيار بهلاك العين ٢٣٥

٢٣٨

النقد والنسيئة

النسيئة ٢٣٨ - الإتمام ٢٣٨ - إطلاق العقد ٢٣٩ - التأمين ٢٤٠ - ضمان بيع
واحد ٢٤٢ - البيع من أجل انتهاء الدين ٢٤٣ - بيع خبر من قصه ٢٤٤

٢٤٦

القبض

معاملة ٢٤٦ - الامتاع عن التسليم والتسلم ٢٤٧ - إقرار قبل القبض وبمعه ٢٤٩ -
معاملة المدونة ومعاملة اليد ٢٥٠ - الهلاك الجزئي ٢٥١ - ماء الحبيص كالتلف ٢٥٢ -
هلاك الشئ من قصه ٢٥٣ - مكان التسليم ٢٥٣ - التنازع ٢٥٤

٢٥٦

المراخمة وتوابعها

معاملة ٢٥٦ - المويبة ٢٥٧ - أم صبيته ٢٥٨ - مريمته ٢٥٨ - [دأ] كذب البائع
بمعه ٢٥٩

٢٦٠

السم

معاملة ٢٦٠ - مريمه السم ٢٦٠ - الشروط ٢٦١ - موضوع التسم ٢٦٢ - سحر
التسم ٢٦٤

٢٦٥

الصرف

النص ٢٦٦ - التفاضل ٢٦٦ - مسائل ٢٦٧

٢٦٩

الربا

الربا ٢٦٩ - ممدد بمدة المرمية ٢٧١ - الرابطة بمصرحه ٢٧٢ - متى الربا
٢٧٣ - ربا القرض ٢٧٤ - ربا غير قدين ٢٧٥ - اتحاد الجنس ٢٧٥ - الكيل
والورد ٢٧٦ - لا ربا بين المراءد والقولد ٢٧٨

٢٨٠

بيع أنهار والخضار والفاكهة

بيع أنهار ٢٨١ - بيع الخضار ٢٨١ - بيع الزرع ٢٨٢ - الخراطة والمخاللة ٢٨٣ -
البرية ٢٨٤ - مسائل ٢٨٤

٢٨٧

الإكالة

معاملة ٢٨٧ - النص ٢٨٧ - الشرط ٢٨٨

٢٨٩

من المصادر

٢٩١

لهيست



فَهْهُ الْأَنَامِ جَفِيرُ الصَّادِقِ

عَرَفَ سَيِّدُ الدَّلَالِ



محمد جواد مغنیه

فقه الإمام جعفر الصادق

عرضة استدلال

الجزء الرابع

في أحكام المعاملات



القرض والمدين



بين القرص والدين :

يشترك الدين مع القرص في أن كلاهما يتوقف الانتفاع به على استهلاكه ، وأنه حق ثابت في الدمة ، ويفترق القرص عن الدين في أن العين المقرضة تسدد محلها في الحس والصصات ، فإذا استقرضت نقداً نلت في ذلك المقرض نقد مثله ، وكذلك إذا استقرضت طعاماً أو شراً ، وما إليه ، وعلى هذا يحصر القرص في المثبتات دون القبيات . أما الدين فثبت في الدمة بسبب من الأسباب الموحدة له ، كالقرض والبيع والأبحار والرواح والجمع وخاية وسممة والحوالة ، وما إلى ذلك ، وعلى هذا يكون الدين أعم من القرص ، وبقي مثله أن كان مثلياً ، وقيمته أن كان قيمياً .

والدائن هو صاحب الدس ، والمدين والمدينون بمعنى واحد ، والعربم يشمل الدائن والمدين ، ولا يصح إلا بالقربة .

كراهية الدين :

قال الإمام الصادق (ع) لا يستقرض الإنسان على طهره إلا وعنده وفاء ، ولو طوف على أبواب الناس مردوه باللقمة والقمطين ، والتمرة والتمرتين إلا أن يكون له ولي يقضي دية من بعده .

وحمل الفقهاء هذه الرواية على كراهية الدين إلا مع الحاجة ، أو
 يكون له مال يرجع إليه عند الوفاء والمداة ، أو ولي يفي عنه .. وإذا
 لم يكن شيء من ذلك فالأفضل أن يتصل الصدقة ، بل يتصدى لها ، ولا
 يتعرض للدين خوفاً على حقوق ليس من الضياع .
 وقال بعض الفقهاء : يحرم الاقتراض ، مع العجز عن الوفاء . ورد
 صاحب الخواهر هذا القول بأنه مخالف لطاهر النصوص ، وفتاوى الفقهاء
 الذين أجازوا الدين ، حتى ولو لم يكن للمستقرض مقابل ، وقدرة
 على الوفاء .

نية القضاء :

قال الإمام الصادق (ع) : من استدان ديناً ، فلم يوف قضاؤه كان
 عملة السارق .. ومن كان عليه دين يوف قضاؤه كان معه من الله
 حافظان يعباه على أداء أمانته ، فإن قصرت يته عن الأداء قصرت عنه
 المعونة بقدر ما قصر من يته .
 وهذا أفنى الفقهاء ، وقالوا : لما كان الوفاء واجباً كان الحرص عليه
 كذلك .

لواب الدائن :

قال الإمام الصادق (ع) : لأن أقرض قرضاً أحب إلي من أن
 أتصدق بمثلته .
 وقال : قال رسول الله (ص) : من أقرض مؤمناً ينتظر به ميسرة
 كان ماله ركاة ، وكان هو في صلاة الملائكة ، حتى يؤدي إليه .
 وقال : مكتوب على باب الجنة الصدقة بعشرة ، والقرض بثمانية عشر ،

وانما صار القرض أفضل من الصدقة لأن المستقرض لا يستقرض إلا من حاجة ، وقد تطلب الصدقة من غير حاجة اليها .
وأضاف الشهيد الثاني إلى هذا أن درهم القرض يعود إلى صاحبه فيقرضه ثانية ، فيتنفع به الناس ، ودرهم الصدقة لا يعود، فيقطع النفع.

كتابة الدين :

قال تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه - ٢٨٢ الآية .
وقال الإمام الصادق (ع) : من ذهب حقه على غير بينة لم يؤجر .
وقال : لا تستجاب دعوة لرجل كان له مال فأدانه من غير بينة ،
إن الله سبحانه يقول له : ألم آمرك بالشهادة
وحمل الفتاه الآية والرواية على استحباب الكتابة دون الوجوب ، بل
إن كثيراً منهم لم يتعرضوا لحكم الكتابة إطلاقاً في باب الدين .

العقد :

الدين من العقود التي نحتاج إلى الإيجاب من الدائن ، والقبول من المدين ، ويتحقق كل منهما بكل ما دل عليه من قول أو فعل^١ قال صاحب الخواصر : «الظاهر دخول المعاطاة فيه ، بل هو أولى من البيع ، والسيرة فيه آتم» .

١ العقد مبيح خاص ، وهو الإيجاب والقبول باللفظ ، وعام ، وهو كل ما دل على توافق الإرادتين على شيء واحد ، سواء أكانت الدلالة باللفظ أو بالعمل ، وبمس - في الكتاب - يطلق العقد في هذا الكتاب بالمس العام لا بالمس الخاص .

وذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر وصاحب مفتاح الكرامة الى ان الملك يتحقق بالعقد ونقص العيب ، ولا يتوقف على التصرف ، وقال العيص : لا يتحقق الا مع التصرف

ويرد هذا القول بأن التصرف شرط رتبة ، ولأصل يقتضي عدمه ، وبأن الملك هو الموضع بالتصرف فكيف يكون مسأله ٢ فان صاحب الجواهر :

• لولا الإجماع لانتبه القول بمحصول الملك بمجرد العقد من غير حاجة الى القصد ، كما هو الشأن في غيره من العقود ولكن مفهوم الدين لا يتحقق من غير القبض •

ونسأل : هل الدين من العقود الحادثة ، بحيث يجوز للدائن ان يرجع بالعين ، ويتردها من يد المدين بعد ان يقصها ، وقبل ان يتصرف بها ٢ . ويستدعي الجواب عن هذا التساؤل التمهيل على الوجه التالي :

١ - ان يرجع الدائن بعد العقد ، وقبل القصد ، وما من شك ان له العدول والرجوع ، لأن تمليك العيب في الدين لا يتحقق إلا بعد القصد ، ولا يجوز للمدين ان يقصد العيب إلا بإذن بدائن فقط للدين في هذه الصورة جائز .

٢ - ان يعدول الدائن للرجوع بعد العقد ونقص العيب ، وقبل التصرف ، وقد ذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر الى ان الدائن لا يجوز له ذلك ، لأن المدين قد ملك العيب بالقصد ، ووجب عليه مثله في دمه ، والأصل عدم ترحيلها عن ملكه ، وعليه يكون العقد لازماً من جانب الدائن ، وحائراً من جانب المدين ، حيث يجوز له ارجاع العيب لصاحبها قبل أن يتصرف بها ، وليس له ان يأبى ويمتنع عن قبولها .

٣ - ان يطالب الدائن بدل العيب بعد أن يتصرف بها المدين ، ولم

يكن قد أخذ التأجيل شرطاً في العقد ، وبديهية ان للدائن تمام الحق بالمطالبة بالدل في هذه الصورة متى شاء وأراد ، مادام حقه ثابتاً في ذمة المدين ، كما ان للمدين دفع الدل متى شاء ، وتكون النتيجة ان العقد جائز من الجانبين بالقياس الى مدلول العين ، وعدم وجوب الامهال والانتظار في دفعه ، أو المطالبة به .

٤ ان يكون التأجيل الى أمد شرطاً في العقد ، وبعد أن يتصرف المدين بطلاله الدائن بالدل ، وقد ذهب المشهور الى ان شرط الأجل غير لازم ، وان للدائن أن يطالب المدين قبل حلول الأجل ، لأن هذا الشرط عكس المشهور مجرد وعد لا يجب الوفاء به ، ولأن الدائن محسن ، وما على المحسن من سبيل .

قال صاحب الحواهر : « لا أجد حلاً في ذلك قيل الكاشاني ... أحل . اذا اشترط التأجيل ضمن عقد لازم وجب الانتظار ، كما لو باعه شيئاً على أن يقرضه إلى أمد ، فيصح التأجيل لازماً نعماً للردم العقد . تماماً كما لو باع الدار ، واشترط أن يسكنها سنة ، فنكون السكنى ، والحال ههنا ، حقاً كالتن .

وقال جماعة ، منهم السيد أبو الحسن الأصمعي في وسيلة النجاة . بل يلزم الشرط ، ويجب الانتظار إلى حلول الأجل ، حتى ولو لم يشترط التأجيل في عقد لازم .

ونحن مع هؤلاء ، لقوله تعالى : « وهو باعقود » ولدى عقد ، فيجب الوفاء به ، وبجميع متعلقاته ، ويستأنس له بقوله تعالى : « إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فكسوه » فان فيه إشارة إلى ان لا يحصل أثره . ولو حذرت المضلة قبل حلول الأجل لكان ذكر الأجل بعبارة سواء . وهو خلاف لمهود من طريقة لعرف . هذا ، ان المدين اعلم اقدم على الاستدانة بشرط التأجيل والانتظار ، ولو أجزأنا مصابقتها

قبل الأمد المضروب لأكثر من سنة بما لم يلزم به نفسه .. وليس من شك ان هذا إساءة ، لا إحسان ..

ويأتي في الفقرة التالية ما يدل على ان الدائن ان يترك جزءاً من دينه لمعجله المدين قبل الأجل، ولو كان الانتظار غير لازم لكان الدائن في غنى عن ذلك .

نعم ، لو أجله بعد انعقاد العقد وتماه لم يلزم التأجيل ، سواء أكان الدين الثابت قرصاً أو مهراً أو ثمن مبيع ، أو غيره، لأنه شرط ابتدائي لا يجب الوفاء به ، ولأن المدين أقدم على أن يطالب بالحق متى شاء صاحبه .

وقد تلخص ان عقد الدين ليس لازماً بقول مطلق، ولا جائزاً كذلك، بل يكون جائزاً من جانب الدائن والمدين قبل القصص، ومن جانب المدين دون الدائن بعد القصص وقبل التصرف وجائز من الجانبين بعد التصرف بالنسبة إلى الأجل المضروب ، حيث لا يجب الالتزام به عند المشهور ، ويجب حينئذ بالقياس إلى الدائن .

تعجيل الدين بإسقاط بعضه :

مثل الامام الصادق (ع) عن الرجل يكون له دين على آخر، فيقول له قبل ان يحل الأجل : عجل النصف من حقي على ن أضع عنك النصف ، أمحل ذلك ؟ قال : نعم .

ومثل أيضاً عن الرجل يكون له دين إلى أجل مسمى ، فيأتيه غيره، ويقول له : ائدي كذا وكذا ، واضع عنك بقية ؟ قل . لا أرى بأمراً ، انه لم يزد على رأس المال .

وفي هذا إشعار بأنه إذا اشترط الانتظار بزم الوفاء بالشرط ، وإذا كان الدائن في غنى عن الحظ من دينه .

ولا يجوز تأجيل المعجل بشرط الزيادة ، لأنه ربا محرم .
 وإذا رصي المدين أن يعجل ما عليه من الدين المؤجل قبل الأوان
 منه أن يعدل مثلاً - إذا اشترى بسيئة ، أو تزوج بمؤجل ، ثم
 رصي المشتري أو الزوج أن يعجل المؤجل ، وبسقط الأجل فله بعد
 الرضا بإسقاط الأجل أن يعدل ، ويرجع إلى الأجل ، وليس لصاحب
 الدين أن يطله قبل الأمد المصروب ، محتجاً برضاه .. لأن مجرد الرضا
 ليس عقداً لازماً ، ولا تابعاً لعقد لازم ، وإنما هو وعد وكفى .

الشروط :

- يشترط في الدين بالاضافة الى العقد والقصص أمور :
- ١ - أن يكون كل من الدائن والمدين أهلاً للتصرف بالبلوغ والعقل .
 - ٢ - أن يكون الدائن مالكاً ، أو مآدوفاً ، كما هو الشأن في جميع التصرفات .
 - ٣ - أن تكون المبيع قابلة للتملك والتملك ، ومعلومة بالجنس والوصف ،
 تماماً كالسبع ، لأن الجهل بالمعين يتعلمر معه الوفاء ، ويسبب
 النزاع .

شرط المنفعة :

سبق في الجزء الثالث فصل الربا ، فقرة « فساد المعاملة الربوية » .

١ الشروط بالمعنى الخاص لا تشمل الأركان ، كالإيجاب والقبول ، لأن الركن داخل في نفس
 لذهية ، والشروط خارج عنها ، والشروط بالمعنى العام يشمل الأركان ، وبمعنى مطلق الشروط
 في أبحاث الكتاب وفروعه بها المعنى العام .

وققرة «ربا القرض» ان الدين مع شرط النفع ربا محرم ، ومفسد
للمعاملة ، لقول الرسول الاعظم (ص) : « كل قرض يجر منفعة فهو
حرام » .

وسبق أيضاً ان الريادة والمنفعة ، تبرعاً ومن غير شرط ، تحور ، لأن
خير الناس أحسنهم قضاء ، كما قال الإمام الصادق (ع) .
وقال صاحب الجواهر : « الاقوى حرمة القرض بشرط البيع بحياة
- أي تأكل من القيمة - أو الأيجار ، أو غير ذلك من العقود مصلحاً
عن المنة وعموماً ، لأنه يجر النفع المحرم فتوى ونصاً » .

المباظة مع القدرة :

تحرم المباظة بالوفاء ، مع القدرة ، كما تحرم مضايقة المدين ، مع
الاحساس ، قال تعالى : « وان كان ذو عسرة فخورة الى مبصرة » .
وقال الرسول الأعظم (ص) : لي الواجد يحل عرضه وعقوبته .
والتي المباظة .

وقال الإمام الصادق . قال رسول الله (ص) كما لا يحل لعربك ان
يمطلك ، وهو موثر كذلك لا يحل لك ان تعسره اذا علمت انه معسر .
وإذا لم تحز المطالبة مع العسر فالأولى عدم جواز الخس ، ومن
المشهور : المفلحون لا يحسبون . قال الإمام الصادق (ع) ان علياً (ع) كان
يحس في الدين ، فإذا تيسر له افلاس الرجل وحاجته غلب سببه ، حتى
يستعيد ماله ، واستعدت امرأة على زوجها عده ، لأنه لم ينفق عليها ،
وكان معسراً ، فأبى أن يحسه ، وقال : ان مع العسر يسراً .

صورة الوفاء :

كل ما تساوت أجزاؤه وصفاته يُرد مثله عند الوفاء ، كالخطة والشعر
لأن الكتبت في الدمة المثل ، لا القبة ، ولا عرق في ذلك بين ان تبقى
قيمته على ما كانت حين القرص ، أو تزيد ، أو تنقص أحل ، اذا
تعدر وجود مثله عند الوفاء وجبت قيمته السوية في هذا الحين ، لا عند
القرص ، لأن الدمة تبقى مشعولة بالمثل الى حين الوفاء ، وعنده نستقل
الى القيمة .

وكل ما تفاوت أجزاؤه وصفاته كالأجران تثبت قيمته السوية يوم
القرص ، أي اليوم الذي تسلم فيه المقرض العين .

السمي في قضاء الدين :

ذهب المشهور الى أن على المدين أن يسمى في قضاء ديونه ، تماماً
كما يجب عليه ان يسمى من أجل قوته ، وقوت ما يعمل ، لأن كل
ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

وفاء بعض الدين :

إذا أراد المدين ان يسدد بعض الدين ، فهل للسائق ان يمتنع ،
ويقول : لا أقبل الا الجميع دفعة واحدة ؟ .

الجواب : ليس له ذلك ، بل يأخذ الميسور ، ويطالب بالباقي ،
حتى ولو كان قد أعطى المال للمدين دفعة واحدة ، لأنه ليس من باب
تعدد الصعقة ، بل الحرء ها تماماً كالكل في ان كلاً منها حق يجب
أخذه ، ولا يرتبط وجود أحدهما بالآخر .

وفاء الدين من الدية :

سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل قتل ، وعليه دين ، ولم يترك مالا ، فأخذ أهله الدية من قاتله ، أعطاهم ان يقضوا دينه ؟ قال : نعم .
وجميع الفقهاء أفتوا بعدم الفرق بين الدية وسائر أعيان التركة ، من حيث تعلق الدين بها ، سواء أكان القتل خطأ أو عمداً .
وقال جماعة : إذا قتل المدين عمداً فليس لأوليائه القود من القاتل إلا بعد ان يضمنوا المال لأريابة ، وفي ذلك رواية عن أهل البيت (ع) .

الوفاء من بيت المال :

اتفق الفقهاء كلمة واحدة على ان من استدان في غير معصية، وحجز من الوفاء تسدد ديونه من بيت المال ، قال الإمام (ع) : من طلب هذا الرزق من حله ، ليمود به على نفسه وحياله كان كالجهاد في سبيل الله ، فان عُلب عليه فليتلن صلى الله ، وعلى رسوله ما يقوت به حياله .

وقد نص القرآن الكريم على ذلك في الآية ٦٠ من سورة التوبة :
« انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » .
والمارمون قوم وقعت عليهم ديون انفقوها في طاعة الله .

مستثنيات الدين :

يجب على المدين ان يبيع جميع ما يملك في وفاء ديونه ، ويستثنى له دار السكنى ، وقوت يوم وليلة له ولعائلته ، وثيابه وثيابهم ، وكتب

العلم ان كان من أهله ، وان لم يفعل حجر عليه الحكم الشرعي ، وباع
 أملاكه بالشروط المذكورة في باب الحجر .
 وبذل على استثناء البيت قول الامام الصادق (ع) لا يجرح الرجل
 من مسقط رأسه بالدين .
 وقال صاحب الحدائق . لم أقف على نص في استثناء ما عدا البيت ،
 ولكنه المشهور ، ولعل المستند فيه الضرورة والحاجة .

مجهول المالك :

اذا استدان من شخص ، ثم غاب الدائن بحث عنه المدين ما استطاع ،
 فان لم يعرف له حياً ، ولا أترأ ، ولا وكيلاً ، ولا ولياً ، ولا وارثاً
 تصدق بالدين عن صاحبه ، كما هو الحكم في مجهول المالك ، لأن المورد
 من أفراد ومصاديقه .
 وبهذه المناسبة نشير الى الفرق بين اللقطة ، ومجهول المالك ، ورد
 المظالم .

اللقطة هي المال الضائع الذي لا يد لأحد عليه ، أما حكمها فان
 كانت قيمتها دون الدرهم فان الملقط ان يملكها دون تعريف ، وان
 كانت قيمتها درهماً فما فوق عرفها سنة كاملة ، فان لم يظفر بصاحبها
 تخبر بين ان يتصدق بها على ان يصحبها اذا ظهر المالك ، ومن ابتاعها
 في يده أمانة ، ومن ان يملكها بشرط الصيانة أيضاً ، وان تُلقط من
 غير الحرم ، وبأني التصيب في باب اللقطة ان شاء الله .
 أما مجهول المالك فهو كل ما استقر في ذمتك من مال الغير ، أو كان
 عيناً خارجة استوليت عليها ، ولا تعرف صاحب المال الذي استقر في
 ذمتك ، ولا صاحب المبيع التي في يدك ، على شريطة ان لا تكون قد
 التقطتها ، ومن مجهول المالك ما يؤخذ من العاصب والسيطان العالم ،

لأنها قد أخذت من صاحب يد ولا فرق في المالك المجهول بين من عرفته أولاً ، ثم جهلته ، وبين من جهلته من أول الأمر ، كما لو كنت في مكان مع شخص تجهل هويته ، ثم ذهب ، وترك بعض أمتعته نسياناً . أما المظالم فقال صاحب مفتاح الكرامة في الجزء الخامس ص ١٧ : ان مجهول المالك ، ورد المظالم شيء واحد على ما هو المشهور .

وقال صاحب الجواهر ، وصاحب مفتاح الكرامة : لا يشترط تسليم مجهول المالك الى الحاكم الشرعي ، بل يتصدق به عن صاحبه بعد اليأس من معرفته ، وعلى هذا فتوى الفقهاء ، والصومع عن أهل البيت (ع) ومنها ان الإمام مثل عمر وجد متاع شخص معه ، ولم يعرف صاحبه ؟ قال : اذا كان كذلك فعه وتصدق به . وهذا النص الصريح يدل على ان مجهول المالك لا يشترط فيه اذن الحاكم ، ولا العدالة في المعطي ، ولا المعطى .

فصل الدين :

ذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر الى ان فسخ الدين لا يصح . ومثال ذلك ان يكون لاثني دين في ذمة زيد وعمر ، فيراضيان على ان يكون ما في ذمة زيد لأحدهما ، وما في ذمة عمر للآخر ، وقد منع الفقهاء من ذلك ، وقالوا : الحاصل من الدين لهما ، والمالك عليها ، واستدلوا بأن الإمام الصادق (ع) سئل عن رجلين بينهما مال ، منه دين ،

١ بقيت مسألة عامة ، وهي ما اذا عرف صاحب المال بعد التصديق له ، وطالب به المتصدق ، فهل يلزم ، ويجب عليه ان يدفع له الموعود من المثل والقيمة ؟ والقاعدة تعني عدم الضمان لأن المتصدق كان يأخذ من الشرع ، ويستكمل من ذلك وحسب حراس لاسان من ماله في باب القنطة انشاء الله .

ومنه حين ، فافسها العين والدين ، فحصل الذي لأحدهما دون الآخر ،
أبرد على صاحبه ؟
قال : نعم .

سقوط النقد :

إذا كان الدين من نوع النقد الذي له قيمة بعه ، كالذهب والفضة ،
ثم اسقطته الدولة ، وأبطلت التعامل به ، إذا كان كذلك وجب دفع
المثل ، وإن كان النقد من نوع الورق الذي لا قيمة له إلا باعتار الدولة
وجب على المدين الوفاء بالنقد الحار ، وتقدر القيمة يوم سقوط النقد ،
لأن المدين يبقى مطلوباً بالنقد الأول ، ومسؤولاً عنه إلى حين إسقاطه ،
وفي هذا الحين تتحول المسؤولية من النقد القديم إلى النقد الجديد

الموت ينقض الأجل :

اتفقوا على أن الدين المؤجل يصير حالاً بموت المدين ، لأن الميت
لا ذمة له ، والوارث غير مسؤول ، لأن الإنسان لا يؤخذ بموت غيره ،
فحينئذ تعلق الدين بأعيان الحركة منذ وفاة المدين ، قال الامام الصادق (ع) :
إذا كان على رجل دين إلى أجل ، ومات حل الأجل
وإذا مات الدائن ينقض المال الذي استعطت به دمة المدين إلى الورثة ،
ويبقى الأجل على ما كان حالاً بالاستصحاب .

التنجيم :

التنجيم ان يورع الدين على أقساط تنسوي في أوقات معينة ، وهو

صحيح وحائز شرعاً ، ولكن إذا اشترط الدين على المدين أنه إذا تأخر
عن اداء قسط في حيبه تحمل بقية الأقساط فلا يجب العمل بهذا الشرط ..
وسبق الكلام عن ذلك في الجزء الثالث فقص الغد والسيئة همزة التأجيل .
والكلام عن التسليم ما يتم به عن ما احقرناه من ان شرط التأجيل
في الدين يجب الوفاء به ، اما على قول المشهور من عدم وجوب الوفاء
فلا موضوع للكلام عنه

مرور الزمن :

صرح أكثر الفقهاء بأن الحق لا يسقط بترك المطالبة به ، مهما طال
الزمن ، لأنه متى ثبت نسب شرعي لا يسقط إلا بمسقط شرعي ، ومرور
الزمن ليس من الأسباب المسقط في الشريعة

ونقل صاحب المحدث في المجلد خامس آخر باب الدين عن الشيخ
الصدوق : وان من ترك داراً أو عقاراً أو أرضاً في يد غيره فلم ينكم
ولم يطالب ، ولم يحصم في ذلك عشر سنين فلا حق له ، وبطل
عليه ما روي عن الإمام (ع) ان الارض لله جعلها وقفاً على عباده ،
فمن عطل أرضاً ثلاث سنين متوالية بغير سبب أو عنه أخرج من
يده ، ودمعت الى غيره ، ومن ترك مطالبة حق له عشر سنين مسلماً
حق له . وبعد صريح في ان ترك لمطالبة بالحق عشر سنين يسقط من
الأماس . وانه يظهر ان قول الصدوق عيبه الشرائع الوضعية
-- ثم قال صاحب المحدث -- وبالحكمة فمسألة غير حالية من شوب الاشكال .
ووجه الاشكال ان الرواية شاذة ، لم يعمل بها غير الصدوق ت ٣٨١ هـ
وقد طعن جماعة بسدها وعرضنا من الاشارة الى الرواية وقول الصدوق
السيه الى ان في الشريعة الاسلامية أثراً وجنوراً لمزور الزمن الذي أقره
وأخذت به الشرائع الوضعية .

المقاصة :

إذا اقترض منك شخص شيئاً ، واقترضت انت منه ما يتحد مع ما اقترضت حساً ووصفاً كان ما أخذته منه وراه لهما حقت ان ساواه في الكم ، وان نقص سقط منه بمقدار ما أخذت ، وان زاد كنت مسؤولاً عن الزيادة . وليس هيب من المقاصة في شيء ، لأن كلا القرضين كان بزيادة الطرفين . ويسمى تهازراً إن اتفقا بالحقس والوصف والكم . وان اقترضت منه من غير حسن ما اقترض منك ، كما لو أخذ نقداً ، وأخذت طعاماً ، ثم منع عن وفائك . وارضائك حار لك ان تحتسب ما في ذمتك له من الطعام عوضاً عن لك في ذمته من النقد ، على ان تعتبر سعر الطعام يوم المعاوضة والمبادلة ، لا يوم القرض .. أحل ، إذا أعطاك الطعام بداعي الوفاء اعتبرت السعر يوم القرض ، فقد مثل الامام (ع) من رجل له دين على آخر ، ولما حل الأجل أعطاه طعاماً أو قطعاً دون أن يذكر السع ، وبعد شهرين أو ثلاثة ارتفع سعر ما أعطاه أو نقص ، فأى سعر يحسب ؟ قال يحسب السعر وقت الدفع . وإذا جحدك المدين ، أو ماطل حار لك ان تأخذ من ماله بكل سبيل مقدار حقت ، دون تعد ، لقوله تعالى . و من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم - ١٩٤ آية ٤

ومثل الإمام الصادق (ع) من الرجل يكون له على الرجل دين فيجحد ، ثم يظفر من ماله بفدر الذي جحد ، أباحده ، وان لم يعلم الجاحد بذلك ؟ قال : نعم .

والفقيه يسمون هذا مقاصة ، وسيفقد ها فصلاً مستقلاً ان شاء الله في آخر باب القصاص . ولا يحسب على من يقتصر حقه من المنتسح ان يستأد الحاكم الشرعي ، لعدم الدليل على وجوب لادن ، وإطلاق الأدلة التي رخصت بالمقاصة .

وتسأل : هل يجوز للفقير المحتاج ان يحتسب من مال مانع الزكاة ،
لأنه من المستحقين لها ؟

الجواب : كلا ، لأن الزكاة تثبت في أموال الأغنياء للفقراء بوجه
عام ، لا لأنسان بالخصوص ، حتى تجوز المقاصة ، وكلمة الدين ملك
خاص ، والزكاة ملك عام ، والفرق بينهما واضح .

الرهن



معنى الرهن :

الرهن معانٍ في اللغة ، منها الحبس ، قال تعالى : « كل امرئ بما كسب رهين » . وقال : « كل نفس بما كسبت رهينة » . وهو الأصل لقول الفقهاء : ان الرهن وثيقة لدين المرتهن .

جواز الارتهان :

والارتهان جائز كتاباً ومعة واجهاً ، قال تعالى : « وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فرهان مقبوضة - ٢٨٣ القرة » . وقال الإمام الصادق (ع) لمن سأله عن الرهن : استوثق من مالك ما استطعت

وبصح الارتهان في السفر والحضر ، قال صاحب الجواهر : « بلا خلاف فيه بيا » . وروى ان النبي (ص) رهن درعه عند يهودي ، وهو حاضر بالمدينة .

وللرهن أركان ، وهي الصبغة ، والمرهون ، أي محل الرهن ، والحق الثابت على الراهن ، والراهن ، والمرتهن ، وهذه العاوين أحكام ، وفيها يلي التفصيل .

في آية "ولا تسرعوا على قسوفكم وجعلوا كالأهالي من قبلهم" أمر بعضكم بعضاً بالعدل في قسوفهم وبقية الآية "أما هذه الآية فلا تدل من قريب أو بعيد على وجوب انقضاء لأنها تعرضت لحكم الدين في القسوف ، لا لحكم الرهن ، وما يشترط فيه ، وإنما ذكرت الرهان على سبيل الإرشاد . مع عدم وجود المكاتب .. وبديهة أن هذا شيء ، وإن القبض شرط في الرهن شيء آخر .

وأما ما روي أن الإمام أبا جعفر الصادق قال : " لا رهن إلا مقبوض " فقد يجب عن هذه الرواية بضعف السند ، وبأنها للإرشاد تماماً كآية التكرار ، وقد اعترض عليها جماعة من كبار الفقهاء القدماء والجلد ، منهم الشيخ المفيد ، والشهيد الأول ، وعلامه الحلي والمحقق صاحب الشرائع .

وتساؤل : الرهن وثيقه بدين ، كما سبق في تعريفه ، وكيف يستوفى الرهن من ماله ، مع عدم القبض ؟ وبكلمة ، آية فائدة من الرهن ما دام قبض المرهون ليس شرطاً فيه ؟

ونجيب بأن الفساية من الرهن حسن الشيء المرهون ، ومع برهن من التصرف فيه بأسرع وأجود . يمكن المرهن من سداد حقه من المرهون عند الاقتضاء ، وليس من شأنه ذلك . به تحقير من غير قبض ، وإن كان تخفيفاً أكد وثوقاً وبالأخص من برهن بحجر عليه بالسبة إلى المرهون كالمجلس ، فكيف لا يشترط القبض في صحة التحجير على المجلس كذلك لا يشترط في الرهن

وعلى ما اخترناه من أن القبض ليس شرطاً في صحة الرهن ، ولا في لزومه من حيث الرهن فلا يسمى موضوعاً للمروءة " أي سداد حقه " على وجوب القبض ، لأن سقوط الدين يستدعي سقوط مروع ومن المروع أي سواها على لزوم انقضاء عدم صحة قبض المرهون من غير أدل لرهن ، وعدم وجوب استمرار القبض . وعيب المرهون عن

مجلس الرهن ، وما إلى ذلك مما ينشئ على شرطية القبض

الرهن مطلق غير مفيد :

الدين يصح أن يكون مطلقاً ، وأن يكون مؤقّتاً ، أما الرهن فلا يصح فيه التوقيف محال ، ومن هنا اتفق الفقهاء شهادة صاحب الطوهر على أن شرط الأجل في الرهن فاسد ، ومعتمد للعقد ، سواء أكان الدين مؤقّتاً ، أو غير مؤقّت ، لأن العبة من الرهن الاستباق للدين ، والتوقيف يتنافى مع الاستباق ، إذ قد لا يتيسر الوفاء في الأمد المصروب ، فينتهي الرهن ، ويبقى الدين من غير وثيقة ، وهو بخلاف المقصد ، فينبغي بقاء الرهن واستمراره إلى أداء الدين ، أو إبراء الراهن منه ، أو إسقاط الراهن حقه في الرهانة .

الرهن المشروط بغير الأجل

قد يقع الرهن مجرداً عن كل شرط ، وقد يكون مشروطاً والشرط في الرهن منه صحيح ، كاشتراط أن يكون المرهون في يد الراهن ، أو في يد أمين ، واشتراط المرتب أن يبيع المرهون ، وينتوي دونه منه

1 غير أكثر الفقهاء ما يقولون : بشرط المرتب لصفه الوكالة في بيع المرهون ، واشكركم عليهم من شكل بأن الوكالة لا تحقق مجرد جعلها شرطاً في العقد ، غير صحيح اشتراطها ، أدى ، إلى اشتراط أن يقيم الرهن المرتب وكيلاً ، وقد يعمل الرهن ذلك ، وقد لا يعمل ، وإذا لم يحبه وكيلاً يكون المدين الحق في مسح الرهن لتخلف الشرط ، وعليه فلا يتحقق التفرص المطلوب ، إلى غير ذلك من صور الكلام وعرضه ، قد عذب من شرط الوكالة في البيع إلى شرط الحق في البيع ، ويسمى هذا بشرط النتيجة ، به لم يشترط الوكالة بأداءات ، ولكن بشرط النتيجة المترتبة عليها

ومن الشرط ما يكون فاسداً غير مفسد للرهن ، كاشتراط ان لا يباع
 المرهون الا بالثمن الذي يريده الراهن . ولا ريب ان القيمة السوقية
 أصحافاً ، ومنه ما يكون فاسداً ومفسداً ، كسها إذا اشترط المرتهن ان
 يكون المرهون مسعاً به . ثم يؤد الراهن حياً . صاحب حواهر
 اتفق الفقهاء قولاً واحداً على فساد شرط والرهن ، لأن الأصل عدم
 انتقال العين عن ملك صاحبه ، وذلك شيء الواحد لا يكون مرهوناً
 ومبيعاً في آن واحد . ولا بيع لا يحد به وجوده وهو نصيبه ،
 مع سائر شروط

هذا يعيب في فساد شرطه ، أما فساد الرهن فثلاثة قد حدد بعدم
 لاداءه ، وسبقه لا يحدد بشيء ، وإنما يتحل حكماً بالأداء أو الإبراء
 من الحق . أما كيف يسوفي مرهون حقه من المرهون بأي اليد في
 مرة واحدة من غير مرهون .

المرهون :

ذهب المشهور الى ان المرهون يجب أن يكون عداً يصح تحكيه وبهيمها ،
 وعكس تسميها ، وان يكون معلوماً غير مجهولة ، تماماً كالمبيع
 فلا يصح على من قاله رهن ما في يده من الدار ، لأنه أمر كي
 لا وجود له في الخارج ، فلا يمكن قبضه . وهذا ثم ساء على من
 القصد شرطه في الرهن . أما على ما ذهبنا من عدم شرطية القبض
 فلا مانع من سبق ، وترهن ما ثبت له دمة العور إذا كان حالاً غير
 متحل ، وحسن هذا لأن الحاسة الرهن . تماماً كي هو شأن في
 انفس .

ولا يصح رهن المنافع إطلاقاً ، سواء أكان المنع شرطاً ، أو م
 سبق ، لأن اسمها حصص ، وسيربح شيئاً شيئاً ، ولا يمكن الاستئلاء عليها

إلا باستهلاكها ، وعليه فلا يتحقق المقصود من الرهن ، أي استيفاء الدين من المرهون عند تعذر الوفاء من الراهن .
وأيضاً لا يصح رهن ما لا يمكن إقباضه ، كالطير في السماء ، والسمك في الماء .

وأجمعوا على صحة رهن حصة شائعة مثل أن يرهن نصف داره ، أو أرضه ، أو يرهن سهمه في حقل شراكة بينه وبين آخر ، سواء أركنه من شريكه ، أو من غيره ، وسواء أكان المرهون مما يقبل القسمة ، أو لا يقبلها .

وأيضاً أجمعوا على أن للإنسان أن يستعير مال الغير ، ويرهنه على الدين بإذنه ، على شريطة أن يبين له جنس الدين ومقداره وأجله ، فإن مخالف المستعير لمالك فتح الرهن ، واسترجاع المرهون .

الحق :

المراد بالحق هنا ما يؤخذ المرهون من أجله .. ولا شك في جواز أخذ الرهن على الدين الثابت في اللزمة معجلاً كان أو مؤجلاً ، قرضاً كان ، أو ثمن مبيع ، أو عوض إيجار ، أو مهر ، سابقاً كان الدين على الرهن ، أو مفارقاً له ، كما لو قال : بعثك هذا بعشرة على أن ترهنني كذا ، ولا يصح أن يرهن أولاً ، ثم يستدين ، قال صاحب الجواهر : « بلا خلاف أجده يساً .. لأن الرهن وثيقة للمال ، ولا يحقل الاستيثاق قبل حصول المال » .

ومن أجل هذا ذهب المشهور إلى عدم صحة الرهن على مال الجمالة قبل تمام العمل - مثلاً - إذا قال : من عمل كذا أعطته كذا فلا يصح أن يرهن على ما يستحقه العامل بعد العمل ، إذ المفروض أنه لم يثبت له في اللزمة قبل العمل .

وتسأل . هل يصح الرهن على العين كما يصح على الدين ؟ فإذا وضعت امانة عند انسان أو استأجر منك سيارة - مثلاً - أو أدخلها بقصد التجربة لبشرها ، وهو المعر عنه عند الفقهاء بالسوم ، وما الى ذلك . فهل يصح ان يرهن عندك شيئاً يستوفى به على ما لك إذا تعدى أو مرط المتأجر أو المجرب أو المستعير أو المثامن .

اتفق الفقهاء شهادة صاحب الحواهر ، وصاحب الخدائق على ان الوديعة والغارية غير المضمومة لا يصح الرهن من أجلها ، واختلفوا في غيرها ، فمن قائل بصحة الرهن ، وقائل بعدم الصحة ، وقال صاحب الحواهر بانصحة ، ما عدا الرهن من أجل الوديعة والغارية غير المضمومة ، لأن أدلة الرهن عامة تشمل العين والدين يخرج منها الوديعة والغارية المذكورة دالاجاع ، فيبقى غيرها مدلولاً لمعوم الرهن ، وترتب عليه جميع أحكامه . وقد سئل الامام الصادق (ع) عن الرجل يشترى الحيوان أو الطعام سلماً - ببيع السلم ما يكون الثمن معجلاً ، والمثلث مؤجلاً - ويؤخذ الرهن على ما دفع من مال ؟ فقال الإمام نعم ، استوفى من مالك ما استطعت .

زيادة الدين :

يجوز أن يستدين الراهن من المرتهن ثابة ، ويجعل مجموع الدين الأول والثاني على المرهون الأول ، قال صاحب الحواهر : « بلا خلاف أجده يساً . كما لو رهن الملع من أول الأمر ، ولا حاجة إلى ابطال الرهانة الأولى ، ثم التجديد » .

ما يسرع اليه الفساد

إذا كان المرهون من النوع الذي يسرع الفساد اليه راجع المرتهن

الراهن في أمره إذ نخشي هلاكه . فإن تمسك الرجوع اليه رجع إلى
الحاكم الشرعي ، فإن تعدد نولي المرتهن عملية البيع بنصفه ، مع انحصار
التام على حق الراهن ، ويأتي البيان بوجه أشمل .

شروط الراهن والمرتهن :

يشترط في كل من الراهن والمرتهن أن يكون أهلاً للتصرفات المالية ،
فهو المجنون والصبي غير المميز لغو ، وكذلك رهن المكره والسكران ،
ورهن المحجر لبعده ، أو هلس يتوقف على اجارة من له الاجارة ،
ويجوز للولي والوصي أن يرهن مال من لها عليه حق الرعاية اذا دعت
المصلحة ، وأيضاً يجوز لها اقراض ماله والرهادة عليه ، مع المصلحة ،
ومثل له بمس الغفهاء أن يكون للقاصر حقة وشبهها ، ونخشي من تلفها ،
ولا راغب فيها الا قرصاً ، أو الشراء سيئة ، فيبيها الولي أو يقرصها
مع الرهن ، ودونه إذا كان الغريم أميناً .

تصرف الراهن والمرتهن :

ويشترك الراهن والمرتهن في ان كلاهما مهسا بموع من التصرف في
المرهون إلا بإذن الآخر . أما منع المرتهن فواضح ، لأن المرهون ليس
ملكاً له ، وأما منع الراهن فلا العاية من الرهن الاستيثاق للدين ، ولا
يتم ذلك إلا برفع سطة الراهن عن المرهون ، وصحه من ييمه واجارته ،
وغيره من التصرفات التي تنافي مع الاستيثاق .
وإذا أذن المرتهن للراهن ببيع المرهون بطل الرهن من الأساس ، ولا
يكون النسي رهناً كالمثمن ، بل يحتاج ذلك إلى رهن جديد ، قال صاحب
الجواهر : بلا خلاف ولا اشكال .

المرتبة أولى من سائر الدرجات :

إذا كان على الراهن ديون تستغرق أمواله أو تركه ، وحجر الخاتم عليه ، فالمرتبة أحق في المرحوم من باقي الدرجات على المشهور بين الفقهاء ، فإن راد ثمن المرحوم عن الدين ورع الرشد على نعماء ، وإن نقص صرت الراهن معهم بما بقي له من الدين ، وقد روي عن الإمام الصادق (ع) أن سبيل المرتبة سبيل غيره من أصحاب الدين ، ولا يستأثر دونه بالمرحوم ولكن المشهور أعرضوا وأهملوا هذه الرواية ، وما كان في مضمونها ، لضعف السند ، أو تأويل المتن

تلف المرحوم :

المرحوم أمانة في يد مرتبه لا يصحبه إلا مع التعدي أو التبريط . وإن تلف المرحوم — بمرتبه فعليه صيرته ، ويكون حكم ما قاله الإمام الصادق (ع) : وإن كان ثمن الرهن أكثر من مال المرتبه فعليه أن يؤدي الفصل أي الرأفة في الرهن ، وإن كان أقل فصلى الراهن أن يؤدي الفصل أي مرتبه ، وإن كان سواء فليس عنه شيء . وإن هلك المرحوم بآفة قهره بطل الرهن ، لا رافع موضوعه ، وبطلت المرتبة الرهن بدسه ، ولا سعة بهلته الرهن قال الإمام الصادق (ع) : إذا صدع الرهن فهو من مال الراهن ، ويرجع المرتبه بماله عليه . ومثل من نرحل برهن انعدام ، فصه الآفة على من يكون ؟ قال الإمام علي مولاه ، أرايت لو قتل قتيلًا على من يكون ؟ قال السائل : في حق الصدق . ثم قال الإمام أرايت لو كان ثمنه مئة ، فصر مئتين ، لم يكون ؟ قال لسان مولاه ، قال الإمام وكذلك يكون عليه ماله .

وإذا أتلفه أحده أخذ منه البذل . ويكون رهناً كالأصل ، لأن البذل حكمه حكم سائر ماله ، وأي خاصه عيني ، ويرفع عليه الدعوى هو رهن ، وليس له أن يعفو عن الخاني إلا بعد إرضاء المرتهن ، وإن منع راهن عن شفعة الخاني فالمرتهن أن يخصمه ، لتعلق حقه بسحقه عليه

مافع المرهون :

اعني تقعدها كلمة واحدة على ان المرهون قد كان له مافع مهي براهن ، سواء أكتب حين رهن ، أو تحدت مده ، مفصلة كانت عن المرهون ، أو متصلة به ، لأن العن ملك له ، فتحمل المفعة ، وحملها هل تدخل المافع في الرهن ، بحيث تكون مرهونة أيضاً بالأصل ، أو لا تدخل ، أو يحصل من أنواع المافع ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب المذاق ، وصاحب الجواهر الى الفرق بين المافع الذي يكون موحودة حين عقد الرهن فتخرج الا مع شرط له حرم ، وبين المافع المتحددة بعد العقد فتدخل إلا مع شرط الخروج ، وذهب جمعة من كبار الفقهاء ، منهم صاحب الجواهر الى عدم دخول المافع في الرهن إطلاقاً ، المتحددة منها ، وعبر المتحددة إلا مع انشراط ، قال صاحب الجواهر : لعدم الدليل الشرعي على الدخول ، ولأن الأصل تسلط المالك على ملكه .

واندري براه ان هذه المأنة ليست من الاحكام الشرعية في شيء ، كي يرجع في امرها الى لشرع ، أو المشرعة اي الفقهاء . لأنها تنسحق في معنى انسلط ، وما يفهم منه ، والمحكم في ذلك المرف دون سواء

تعذر الوفاء من غير المرهون :

سبق ان كلاً من الراهن والمرتهن ممنوع من التصرف في المرهون ، لا يردن الآخر ، والكلام الآن في حكم ما إذا تعذر وفاة الدين ، لا من المرهون وفيه تفصيل على الوجه التالي :

١ - إذا مات الراهن قبل الوفاء ، وحاف المرتهن على ماله من الصبيح لمحمود الورثة جار ، في هدي الحال ان يستوفي حقه مما في يده من الرهن دون مراعاة الورثة ، فقد سئل الإمام عن رجل مات ، وله ورثة ، فجاء رجل ، وادعى عليه مالا . وان عنده رهناً ؟ قال . ان كان له على الميت مال ، ولا بنة به يلبأحد ماله مما في يده ، ويرد اساقى على الورثة ، ومنى أقر بما عنده اخذ به ، وطولب بالينة على دهبواه .

ومعنى هذا ان للمرتهن أن يكتسب أمر الرهن عن الورثة ، ولا يفر هم به ، كي لا يؤخذ بظاهر امرارة . وان له ان يستوفي حقه نفسه ان يخاف عليه الصبياع ، حتى ولو لم يكن وصياً من الراهن على بيع المرهون ، أو على وفاء ديونه .

قال صاحب الجواهر أحد الفقهاء بهذه الرواية وعملوا بها

٢ - يجوز للمرتهن ان يشترط في عقد الرهن بيع المرهون ، واستيفاء حقه منه ، ويجوز له مع هذا الشرط ان يبيعه متى شاء ان لم يكن الدين مؤجلاً ، وان كان مؤجلاً دعه بعد حلول الأجل ، ولا يجب عليه ان يراجع الراهن ، ولا المحاكم في أمر البيع .

٣ - إذا لم يشترط المرتهن بيع الرهن في العقد ، وامتنع الراهن من الوفاء للمعبر ، أو غير معبر رفع الأمر إلى المحاكم الشرعي ،

لأنه ولي المتنع ، ولأنه يجب لفصل الخصومات ، وقطع
 اسراعات . والحاكم بدوره يترجم الرهن بالبيع مستعلاً معه
 لسبل التي يراها من التهديد والتعريض . فإن متنع الرهن تولى
 الحاكم أو وكيله بيع الرهن ووفاء الدين

ون تعدر وجود الحاكم ، أو وحده، ولم يصدر على شيء حذر للمرتن
 بعد اليأس أن يبيع المرهون بقيمته ، ويستوفي حقه منه ، كما يجوز لكل
 دائر الاستيفاء من مال الدين إذا تمتع عن أداء الحق .
 وسأل ألا ينهي هذا مع ما روي عن الإمام الصادق (ع) حيث
 سئل عن رجل رهن شيئاً عند آخر . ثم بطل فلا يصدر عنه .
 أبيع الرهن ؟ قال لا حتى يحجي مساحه ٢

وأحب صاحب الخواهر عن هذه الرواية ، وما في معناه بأنها تحصل
 على كراهية البيع ، لا على تحريمه ، أو على عدم تصرف المرتن بالمره
 والانتظار أن يحضر الرهن ، تحصل على ذلك أن أمكن هذا الحمل ،
 والا أحب طرح الرواية من رأس ، لاعتراض الفقهاء أو أكثرهم عنها .

وفاء بعض الدين :

قال صاحب مفتاح لكرامة في الجزء الخامس ص ٢٠١ ولو أدى
 الرهن بعض الدين بقي المرهون بكامله رهناً بالدين الذي ، لأن الرهن
 وقع على كل جزء من الحق بالنظر إلى أن الأعلاب تعين لأداء الرهن .
 الدين عن آخره من الرهن ١

وهذه مصادرة ومجرد استحسان من صاحب مفتاح
 براه أن المرتن أن كان قد شترط بماء الرهن إلى آخر جزء من الدين
 بقي الرهن بحاله ، ولا يثبت منه شيء . وإن لم يشترط ذلك ، ودفع

الرهن بقصد الوفاء ، وهن المرتن بقصد الاستعانة منك من الرهن
بعد ما أدى من الدين عملاً بظاهر الحال . وتعبه الرهن للدين في
نظر المؤلف

وتقدم في فصل الدين فقرة : ووه بعض الدين ، ان الدين لا يجوز
له ان يتبع عن سلم بعض حقسه ، ويعرض على الدين التلديد دفعة
واحدة .

بفظة المرهون

إذا كان المرهون حيواناً ، أو غيره مما يحتاج الى بفظة الحفظ والحراسة
فبفظة وجميع الكلف على المرهن ، لأن ماله له ، وللعزم بالعم ،
فود استوى المرتن شيئاً من مافع المرهون فعليه احرة المثل

وقل حاجة من الفمها . إذا اتفق المرتن على المرهون فله المفعة
«لا» عن الاعاق ، واستدلوا بالحدث اشرف عن الرسول الاعظم (ص)
«العهر بركه إذا كان مرهوناً ، وعلى الذي يركه بعمنه ، والدر
يطلب إذا كان مرهوناً ، وعلى الذي يشرب بعمته » .

وسئل الإمام الصادق (ع) عن الرجل يأخذ الدابة والبعير رهناً ، أله
أن يركه ؟ قال : ان كان يعلمه انه ان يركه ، وان كان يعلمه
صاحبه فليس له ان يركه .

وأجاب صاحب الخواهر بأن الحديث والرواية بمحلولان على اتفاق
الراهن والمرتن على ذلك ، « لم يمكن الحمل على الاتفاق ، أو غيره
من معاني التأويل فينبه طرحها ، لأن الراهن والمرتن ممنوعان من التصرف
إلا باتفاقها معاً » .

وغير بعيد ان تكون العادة قائمة على ذلك عند ورود النص ، فيحمل

عن الارشاد الى إعادة النشئة في ذلك العهد ، وهي تباني أهل العرف
ان يفتق المرتهن ويستمتع لقاء الإيفاق ، فإذا تعبرت العادة بالملك الاصل
الشرعي القاضي بأن المنفعة لذلك ، ولعقبة عليه : وان المرتهن ممنوع
من التصرف في الموهون إلا بإذن المراهن .

التنازع :

١ - إذا كانت العين في يد الدائن فقال : هي رهن عندي على الدين .
وقال مالكتها : بل هي وديعة عندك ، من هو المدعي ؟
ومن المنكر ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر الى ان المالك منكور ، والدائن
مدعى ، لأن الاصل عدم الارتهاق ، وقد سئل الإمام الصادق (ع) عن
رجلين احتملا في مال انه قرص أو وديعة ، فقال الامام : القول قول
صاحب المال يمينه .

٢ - إذا مات المرتهن انتقل حق الرهانة الى ورثته ، وإذا قال المراهن :
لست أمياً من الورثة على الموهون كان له ذلك ، فان اتفقا
على وضعه عند أمين فذاك ، وإلا وضع امانة عند الحاكم
الشرعي ، أو من يختاره .

٣ - إذا اتفقا على الرهن ، واحتلما في مقدار الدين فالقول قول
المراهن ، لأن الاصل عدم الزيادة ، ونقول الامام الصادق (ع) .
إذا احتلف في الرهن ، فقال احدهما : رهن بألف ، وقال
الآخر بمئة فعلى صاحب الألف البية ، فان لم تكن له بيسة
فعلى صاحب المئة اليمين .

٤ - نقديم أكثر من مرة ان الراهن لا يجوز له التصرف في المرهون إلا بإذن المرتهن ، وإذا باع الراهن العين المرهونة مدعياً ان المرتهن اذن له بالبيع ، وأنكر ذلك المرتهن فالقول قوله مع يمينه ، لأن الأصل عدم الادن ، حتى يثبت العكس

وإذا أدن المرتهن بالبيع ، وبعد ان باع الراهن قال المرتهن رجعت عن الادن قل البيع ، وأنكر الراهن الرجوع فالقول قول الراهن ، لأن الأصل عدم الرجوع ، حتى يثبت العكس .

وإذا اتفقا على الادن والرجوع عنه ، واحتلما في تقديم البيع على الرجوع ، فقال المرتهن رجعت عن الادن قل ان نبيع ، فالبيع فاسد . وقال الراهن : بل رجعت بعد البيع فابيع صحيح . من المكر ؟ ومن المدعي ؟

والذي تستدعيه القواعد أن ينظر . فإن كان تاريخ البيع معلوماً ، وتاريخ الرجوع مجهولاً ، كما إذا علمنا ان البيع وقع يوم الجمعة - مثلاً - ولم نعلم : هل حصل الرجوع يوم الخميس أو يوم السبت فنستحب عدم الرجوع إلى يوم السبت ، لأنه مجهول التاريخ وثبت

١ - مستحب مجهول التاريخ الى زمن العلم بحدوثه بصرف النظر عن تأخره من الحادث لأخر الذي علم بتاريخ حدوثه فمراً من لأصل الشك ، وربما لأننا علم بوجود معلوم التاريخ إذا كانت هذه الآثار مبررة على وجود الحادث المعلوم تاريخه مقدراً بعدم وجود الآخر المسمى هو وبطائره بالموصوفات المركبة من جرمين أحدهما محرز بالوحدان ، والآخر بالاستصحاب ، وقد فصلا ذلك في الجزء الثالث ، وهل به حال فاد الاستصحاب يجري في مجهول التاريخ إذا علم بعدم مقارنته حدوثه بوجود حادث آخر ، لأن حينئذ التصادم كاف في حرم أصل عدم بقاء الأثر على العقد . والتنصيص في كتب أصول الفقه المعنية بكتب وسائل الشيع الاصلابي، وكتب الجزء الثاني من كفاية لأصول الشيخ الخراساني ، وأجره الثاني من تقرير مراد الثاني لمحمد خوئي ، والشيخ محمد علي الخراساني ، وهذا البحث معروف بمجهول التاريخ من أهم مباحث الأصول وأدقها وأعظمها فائدة ، ولم يفهمه من الطلاب إلا واحد من مثيبي عمته . وكنت أظن به من مستحدثات الفقه عدد .

فذلك ان البيع كان مقدماً عليه الرجوع ، ونحكم صحة البيع ، حتى
يثبت العكس ، وعليه يكون القول قول الراهن .

وان كان تاريخ الرجوع معدوماً ، وتاريخ البيع مجهولاً ، كان يعلم
ان الرجوع وقع يوم جمعه . ولم يعلم هل حصل بيع قبله أو بعده ،
فستصح تأخر البيع عن الرجوع ، لأنه مجهول التاريخ ، وثبت بذلك
ان الرجوع وقع مسبقاً لعدم البيع ، ونحكم بمساقاة البيع ، حتى يثبت
العكس ، وعليه يكون القول قول المرتهن .

وان لم يعلم تاريخ البيع ، ولا تاريخ الرجوع ، فيكون من باب
المجهول التاريخ ، ويعارض أصحاب عدم حدوث أحدهما عند حدوث
الآخر مثله ، ويتكافأ لاصحان ، وبإفطار ، ويبقى ما كان على ما
كان ، وبالتالي ، يكون القول قول المرتهن .

هذا ما يقتضيه القواعد المفردة في علم الاصول . ولكن المشهور
بشهادته صاحب الخواصر اعترض به ، وذهب الى ان القول قول المرتهن
احكاماً من غير تفصيل لصحاحاً بقاء امره ، حتى يثبت العكس .

هـ - اذا انفقا عن وقوع امره ، واحتل في تعيين امرهون فانقول
قول امره ، مثال ذلك ان يقول **أراهن** رهش **رهش** لدار ،
لا السان ، وقول المرتهن **بل استأنت** ، لا الدار ، فبقي
رهانه لدار معتراف امره ، ويكون مدعياً لرهانه السان
فعليه البينة ، ومع عدمها يحلف الراهن

• كذا في نسخة من رتب صاحب الجواهر ينقله عن محمد بن مكي المعروف بالشهيد الاول
في آخر باب الرهن المسألة السابعة . فبعض النسخ في الرابع ، فأكرت هذا المقام ،
وكذا قول مع القائل ، وما أمراً به ترك الاوائل للاول من حيث توفي الشهيد
الاول سنة ٧٨٦ هـ

٦ - إذا كان عليه ديان لشخص واحد، وكان أحد الناس رهين،
والآخر من غير رهين، ثم سدد أحد الدينين دون الآخر،
واختلف هو والدائن، فقال الدينون: وبيت الدين الذي عليه
الرهانة. وقال الدائن: بن الدين الآخر ندي لا رهانة عنه،
إذا كان كذلك فالقول قول المدين. قال صاحب المحاور.
ولا خلاف ولا اشكال، لأن الدافع أقصر، بيته التي لا تعم
إلا من قبله.



الضمان



الضمان والحوالة والكفالة :

إذا كان لشخص دين في دمة آخر ، وتعهدت انت للدائن بالوفاء عن الدين دون ، يكون مطلوباً له شيء . كان هذا التعهد ضماناً منك للدين ، وأنت ضامن ، والدائن مضمون له ، والمدين مضمون عنه . وإذا كنت مطلوباً للمدين بالملع الذي تعهدت به عنه فسمي تعهدك هذا ضماناً ، وحوالة أيضاً .

وإذا لم تعهد بمال للدائن ، وإنما تعهدت بأن نحصر له عرعه ، وهو المدين ، وتسلمه له عند الطلب كان هذا التعهد ضماناً بالعس . وكفالة أيضاً . وهذا يتصح ب الضمان عند الفقهاء معيين ضمان بالمعنى الأحص ، وهو الالتزام وتعهد بادل من ليس عليه شيء ، وضمان بالمعنى لأعم الذي يشمل الضمان بالمعنى الأحص . ويشمل الحوالة التي هي تعهد بادل من عنه مال للمضمون عنه ، ويشمل الكفالة التي هي تعهد بالعس . وقد أفرق الفقهاء بكل من لصح بالمعنى لأخص ، وحواله وكفاله ماناً مستقلاً ، وبدأوا بضمان . ثم الحوالة . ثم الكفالة . وحق مصي على طريقتهن

شرعية الضمان :

الضمان مشروع بالإجماع ، والكتاب ، والسنة ، قال تعالى : « ولمن جاء به حلّ بغير وأنا به زعيم - ٧٢ يوسف » والزعيم هو الضامن .
وسئل الإمام الصادق (ع) عن رجل مات ، وعليه دين ، فيصممه ضامن للقرماء ؟ قال : إذا رضي به القرماء فقد برئت دمه .
وقال رسول الله (ص) : من صمس لأخيه حاجة لم يطر الله عرو وجل في حاجته حتى يقضيهها .

كراهية الضمان والكمالة :

يكره التصرص والتصدّي للضمان والكمالة ، قال الإمام الصادق (ع) :
ما لك وللكمالات أما علمت أنها أهلكت القرون الأولى ..
وقال : أبائكم والمحقوق وأصبروا على التوائب .
وقال : مكتوب في التوراة الكمالة فدامة خرامة .
وليس من شك أن قوله هذا من باب الإرشاد والصيحة ، لا من باب تأسيس حكم في الشريعة . فهو أشبه بقول من قال : « أباك وحروف الشوك » أي الشركة والوكالة والكمالة فإن النبي (ص) والأئمة قد يتكلمون بوصفهم من أفراد الناس ، كما يتكلمون بصفتهم الشرعية وبيان أحكام الشريعة .

العقد :

للضمان أركان ، وهي العقد ، والضامن ، والمضمون ، والمضمون به ، والمضمون عنه ، والحق المضمون . وتتألف صيغة الضمان من الإيجاب من ضامن ، والقول

من المضمون له ، وبكفي فيها كل ما دل عليها^١ .
ولا يشترط رضا المضمون عنه ، لأن وفاء الدين عن الغير لا يعتبر
فيه رضا المدين . أحل ، رجوع النصارى على المدين بما أداه عنه للدائن
يعتبر فيه إذن المدين ، كما يأتي .

وقال جماعة من الفقهاء : يشترط في لصيغة التجير ، وعدم التعليق
على شيء ، فإذا قال : أنا صامس إذا لم يف المدين لم يصح ، واستدلوا
على بطلان الصيام المعلق بأن الصيام لا بد فيه من الرضا ، ولا رضا إلا
مع الجرم ، ولا جرم ، مع التعليق .

وهذا مجرد استحسان ، حيث لا نص على شيء من ذلك ، بل هو
اعتراف بأن الرضا إذا وجد مع التعليق صح الصيام . وعليه فإذا رأى
أهل العرف أن عقد الصيام الدال على الرضا يوجد مع التعليق فإنه يصح
ويجب الوفاء به ، لقوله تعالى : « أومروا بالعقود » وقول الرسول
الأعظم (ص) : « المؤمنون عند شروطهم » .. وأهل العرف لا يرون
أي ممانعة بين عقد الصيام وبين التعليق ، ويوحون على من قال للدائن :
إن لم يعطك المدين ما أعطيتك - أن يفي بعهده ، ولو اقترص أن مثل
هذا لا يصح صيغاً فإنه يصح بطريق آخر ، ولو باعتباره عقداً حديداً
من العقود غير المسماة التي تكلمنا عنها في الجزء الثالث ، وأنشأ العمل
بها تماماً كالعقود المسماة ، لأنها من مصاديق الأدلة العامة للعقود .

وعقد الصيام لأرم من أخاس الموجب والقابل ، حتى ولو كان
الصيام تبرعاً ، ومن غير أدل المضمون عنه ، فلا يجوز للناس أن يقول .
عدلت عن الصيام ، ولا للمضمون له أن يقول للناس بعد أن قبل
ورضي بصيامه . فقد عدلت عن الرضا بصيامك ، وسأرجع على المضمون ،

١ . الشيخ السي في تعليقه على المروة الوثقى أول باب الصيام : أن الطريق إلى العهد
يحصى بالقول فقط ، وإيجاده بالقلم مجرد فرض لا واقع له إطلاقاً

لا يجوز له ذلك إلا إذا تبي إحصاء الصيام عند الصيام ، فإن له ،
والحال هذه . المصحح . أجل . له سعة الدين من الأساس ، وعندها
يرتفع صيام . لا يرتفع موضوعه ومحلّه

الصائم :

بشروط في الصائم :

- ١ - أن يكون أهلاً للتصرفات المالية ، فلا يصح صيام المجنون ،
والصبي ، والمكره ، والسكران ، أما السفيه فيجوز صومه باحارة
الولي ، أما صيام المفسد فمحترز إطلاقاً ، لأنه كافتراضه يصح ،
وإن لم يأذن الغرماء .
- ٢ قالوا : ان الصيام بالمعنى الأحصص ، وهو المحدث عنه في هذا
المحصل يشترط فيه أن لا تكون دمة الصائم مشعوبة بسبب للمصوم
عنه ، ولا يكون التمهيد حوله لا صياماً نعماء الخاص .
- ٣ ذهب مشهور في ان الصائم يشترط فيه الملازمة ، أي القدرة
على الوفاء ، أو علم المصوم بإحصاء الصيام حين الصيام ،
وهو شرط في الفروم . لا في الصحة . فهو قفل
المصوم له ثم تبي إحصاء الصائم ثبت للمصوم له الحق في
فتح صيام . وإرجوع عن مصوم عنه . لأن فروم يقف ،
مع إحصاء الصائم يستدعي ضرورة المصوم له ، فيتدرك ضرورة
سوت اختيار بين الصبر على الصائم ، وفتح النقطة ، وإذا
عم بالأعسر . وصحي به حين يقف فليس به أن يعدل ،
لأنه أقدم على علم واحتياط . تماماً كمن اشترى مبيعاً مع عهده
بالعيب . وإذا عرض العسر بعد الصيام فلا خيار .

وإذا ضمن الدين أكثر من واحد ، فإن صومه كلَّ يعقد مستقل
 صح السابق وظل اللاحق ، وإن صومه الجميع يعقد واحد ينسقط الدين
 حسب عددهم على السواء .

المضمون له :

يشترط في المضمون له ما يشترط في المضمون من أهلية تصرفات
 مالية ، وأيضاً يشترط رضا المصناب ، لأنه أحد المتعاقدين . وقوله
 حره من الصيغة ، ولقول الامام الصادق (ع) : إذا رمي ثمرها برئت
 ذمة الميت .

وتسأل لقد جيء للنبي (ص) تحت نصلي عليه ، فقال هل عنه
 دين ؟ قالوا نعم ، ديناران . قال هل تركها ؟ قال لا .
 لا . فتأخر . فقيل له لم لا نصلي عليه ؟ قال ما جمع صلاتي ولا
 ان قام أحدكم فصومه . فقام الامام علي بن أبي طالب (ع) ، وقيل
 أبو قتادة فصلى الديارين ، وصلى عنه الرسول (ص) .

فقد دلت الحديث عن ان رضا المضمون به ليس بشرط ، حيث صلى
 الرسول (ص) قبل ان يرضى القرماء .

وأجاب جماعة من الفقهاء بأن هذا حديث قصبة في واقعه خاصة
 لا يتعدى إلى غيرها ، وأصح الأحوة ما طاله صاحب الجواهر من ان
 رضا الذي (ص) كافٍ واجب ، لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم
 ولا بد من تمييز المضمون له من غيره بما يصح معه المقصد ، ولا
 يشترط معرفته بحقيقته وهويته ، فإذا رأيت دائياً بصلاب مديناً ، وقتل
 للدائن - على غير علم سابق به . دعه ، وأن صامن لما في دمه صح
 ولا يجوز صمان الدين الذي للغير ، لا يردن وله ، أما المغلس فدينه
 محجورة لحساب القرماء ، محجور صمانها هم ، ولا يجوز صمانها له .

المصوم عنه :

لا يشترط في المصوم عنه عقل ولا النوع ولا الإرشد ولا الرصاء في الصيام الشرعي ، بل ولا حياته ، فيصح الصيام عن المجنون والصبي والنسيه والمنسوس والمجهول ، لأن الصيام تماماً كخصاء الذين لا يثمر فيه ربح للدين ، ولأن الفسق يشتمل على إغجاب من لئام ، والرصاء من المصوم له ، فتشمله أدلة الوفاء بالعمود

أحل ، لا بد من تمييز المصوم عنه عما يصح معه الفسق ، ولو بجهة من الجهات ، أما إذا كان مجهولاً ومردداً بين اثنين أو أكثر فلا يصح ، مثل أن يكون لشخص دين على اثنين ، فتقول صمت ما في ذمة أحد هذين .

الحق المصوم .

قالوا : يشترط في الحق المصوم أن يكون ثانياً في الذمة ، فلا يصح أن تقول لشخص اعط فلاناً على حسابي ، وعليّ ضمان ما تعطيه ، لأنه لم يثبت في الذمة شيء ينطبق به الصيام ، وقد أجمع الفقهاء على ذلك قولاً واحداً .

ولكن الغفلاء وأهل العرف يرون مثل هذا القائل مسؤولاً وملزماً بتمهده ، فما هو طريق الجمع بين هذه الغفلاء على صحة هذا التمهيد ، واجماع العلماء على فساد الصيام ؟

الجواب ليس من الضروري إذا لم يصح ضماناً مثل قوله . اعط فلاناً ، وأنا أعطيت عنه ان لا يصح إطلاقاً .. لأن الصحة لا تنحصر بالصيام ، ولا بإحافود المساءة ، فالمهم أن يصدق على التمهيد اسم العقد خفيفة عند أهل العرف ، والتمهيد المذكور يصدق عليه اسم العقد كما هو

المقروض ، فيشمله الا ان تكون تحساره عن تراص ، ووقوفوا بالعقود ،
والمؤمنون عند شروطهم .

ويجوز صياها ما ثبت في ائمة ثوئاً حائراً ، لا لا ماً ، كالمهر من
الدحول ، ونحو المبيع في رهن الخيار ، لأن تمام المهر لا يستقر إلا
بالدحول ، كما ان ثمن المبيع لا يستقر إلا بعد مضي رهن الخيار ، مع
عدم الفسخ .

وقد اختلفوا في يجوز أن تضمن النفقة السابقة بروحة ، ولا يجوز
صياها النفقة المستقلة ، لأن غير ثابتة بالعلم . كما انها عرصه لعدم
الثبوت في المستقبل بالنشوز أو الطلاق أو الموت

والذي يراه هو صحة صياها النفقة المستقلة ، لا لوجود المقتضي فقط ،
وهو الزوجية ، بل لأن هذا العهد يصدق عليه اسم العقد في نظر العرف ،
فيشمله « او هو بالعقود » تماماً كما هو انشأ في تعهد من قال « اعط
فلاناً وأنا أعطيك عه » أما ان الزوجة عرصه بنشوز والطلاق وموت
الزوج فجوابه ان وجوب لوفاء بكل عقد على حب مقتضاه ، فيجب
أن ينفق المتعهد على الزوجة ما دام من الاتفاق قائماً

وقال الشيخ أحمد كاشف الغطاء في « وصية الحجة » باب الصياها
القول بصحة نفقة الزوجة للمستقل ليس بعيد ان لم يكن اجماع . وقال
السيد كاظم اليردي في المروة الوثقى باب انصاها مسألة ٣٨ « لا مانع
من صياها ما لم يجب بعد ثبوت المقتضي » ولا دليل على عدم صحته
من نص أو اجماع ، وان اشتهر في الألسن ، بل في جملة من الموارد
حكموا بصحته . وقال في مسألة ٣٥ « لا بعد صحة صياها النفقة المستقلة
للزوجة لكفاية وجود المقتضي وهو الزوجية .

ولا بشرط في صحة الصياها علم الصاها بمقدار الدين وحده ، قال
الامام الصادق (ع) لما حصر محمد بن اسامة الموت دخل عليه سو
هاشم ، فقال لهم لقد عرفتم مررتي ومررتي منكم ، وعليّ دين أحب

ب. تفصوه عني . فقال علي بن الحسين شاعري ذبث كنه
 فقد صحت لأمره دبور . من الأمانة دون . بغير مقدارها . أحسن ،
 لا بد من المعرفة بحسن وصدق عند ثبوتها . ثبوته عليه
 ولا يندم الصمد إلا بوجه ما ثبت من حسن بصره . أو ما علم به
 هو بطريق من بطرق ، عن أن يكون ثبات وقت الصمد لا ما يتحدد
 بعده كمن قال لغيره . لا ما يمر به ليس بعد صمد . لأن الإقرار
 حجة قاضيه عن الحق وحده . ولا تنعده . بغيره

ويذكر كتاب الصمد مطلقاً غير صمد وقت من الأوقات يكون ثباتاً للدين
 لأنه فرع عنه مثلاً قوله من القدم . كما أن المصوم مؤثلاً ،
 ومثلاً . كان معجزة

ويحور صمد الدين الحسان مثلاً . ومثلاً كصمد . أو بزيادة
 الآخر . وبكلمة إن كل ما يتفق عليه الصمد ، المصوم له فيها يعود
 إلى التأجيل والتعجيل فهو صحيح وجائز . لأن لأحسن حق . هو له
 فيجوز تأجيله ، وتقدمه برضا الطرف الآخر ، ويجوز له سخطه طلاقاً ،
 وفي جميع الحالات لا يحد صمد . جمع على الصمد . عنه إلا
 أمرين الأول أن يحل محل الدين ، لا أحسن الصمد . شاعري بآدي
 الصمد الدين المصوم له ، فإذا لم يده فلا يرجع . الصمد عنه ،
 حتى ولو حل محل الدين ، وإذا لم يحل فلا يرجع عنه . حتى
 ولو أدى الدين

ويحور لكن من الصمد والمصوم اشتراط خيار مدة معه . لمعوم
 أدلة وجوب انقضاء بالشرط

صمان الأعيان

قد اتضح مما سبق أن الدين ثابت في سبعة أمور صمدية أحدها ، صمد ،

أد صحت الأعيان الخارجية فهو على التصحيح التالي :

١ - أن تكون العين حب يد لا يضمن صاحبها إلا بالتعدي أو التصريط . كالودعة ، والمرهون ، وما من المصارفة ، والعارية من غير الذهب والفضة ، وتسمى هذه الأعيان غير مضمونة ، لأن من هي في يده لا يضمن على كل حال . وقد أجمع الفقهاء على عدم صحة صحتها ما دامت أعيانها قائمة ، لأن سب الصيانة لم يتحقق ، فيكون صحتها ، وإحال هدي ، صحتها لما لم يغير مضمونها .

٢ - أن تكون العين في يد يضمن صاحبها على كل حال ، فوط أو لم يوط ، تعدي أو لم يتعد ، كالمضوث ، والمقوص ، والسوم ، والعقد المسد ، وعارية الذهب والفضة ، وتسمى هذه أعياناً مضمونة ، لأن من هي في يده يضمن على جميع التقادير . وقد حذف الفقهاء في صحتها ، فذهب جماعة إلى أنه يجوز لأجنبي أن يتعهد لصاحب عين عسى هي في يده ، يتعهد بإرجاعها له ، مع بقائها كذلك ، وإرجاع بدلها مع التلف ، لأن سب الصيانة متحقق ، فلا يكون الصيانة صحتها لما لم يثبت ، ولقول الرسول لأعصم (من) الرعيم عارم ، فإنه شامل لكل شيء تعهد به ، سواء أكان الشيء ديباً أو عيباً ، وللدابة العامة ، مثل أوفوا بالعقود . وللمؤمن عند شروطهم .

وقال آخرون ، ومنهم صاحب الخواهر ، وصاحب الحقائق : لا يجوز صحتها ، لأن معنى الصيانة عند الفقهاء التحصين هو انتقال الحق من دمة إلى دمة . وهذا شيء ، والانرام رد العين الخارجية شيء آخر ، وبكلمة أن الصيانة المسحوت بها من شؤون الدين ، لا من شؤون

الأعيان الخارجية، هذا إن أن العصب ومن إليه مكلف شرعاً بردها،
والأحكام الشرعية لا تعمل أصلاً، أي هو بمعنى الاتصال من شخص إلى
شخص، أحسن . يجوز أيضاً لو كان معه صم دمة إلى دمة، حيث
ينفي الزام العاصب وتكليفه بالرد على ما هو عليه، ولا ينتقل منه إلى سواء،
ولكن الفقهاء المعاصرين لا يقولون بذلك، كما تقدم

٣ - أن يقع بيع بين اثنين . فيتعهد ثالث بدرك الثمن المشتري عن
النابع إذا حرج المبيع مستحقاً للغير، أو ظهر صدق البيع لفقد
شرط من شروطه إذا كان المشتري قد دفع الثمن للنابع، أو
يتعهد الثالث للنابع عن المشتري إذا حرج الثمن المبيع مستحقاً
للغير، ويسمى هذا ضمان المهدنة، وضمان الدرك .

وقد أجازه الفقهاء، واستدلوا على حوزة وصحة ببرة المستحب
قديماً وحديثاً، وبالخاصة الماسة إليه، إذا لا يجوز لواقع الناس في
في العسر والخرج

ضمان دوك البناء والعرس

إذا اشترى شخص من آخر قطعة أرض - مثلاً - وبني المشتري
فيها داراً، أو عرساً، ثم ظهرت مستحقة للغير، وأزال ذلك
النساء والعرس كان دوك ذلك على النابع، وفق الفقهاء جميعاً إذا كان
المشتري جاهلاً بذلك، لأن النابع، والحال ههنا، قد عورر بالمشتري،
والمعروف يرجع على من عره . ومن يجوز لكأن أن يضمن للمشتري
دوك ما يحدث في القطعة إذا حرجت مستحقة للغير .

ذهب المشهور بشهادة صاحب العمدة الوثقي إلى عدم صحة هذا
انصاف، لأن المشتري لا يستحق شيئاً على النابع قبل إزالة البناء والعرس،

حتى يصح الصيام .. فيكون - اذن ضامناً لما لم يجب
 ومن أكثر من مرة ان كل ما يصدق عليه اسم العقد عند أهل
 العرف يصح ونحو الوفاء به ، وان وجوب الوفاء بكل عقد على حسب
 مقتضاه ، وعليه يصح مثل هذا الصيام ، ونحو الوفاء به عند ازالة
 اناء والعرس ، وهذا أفق الشهيد الأول والثاني وصاحب العروة الوثقى .
 أما صيام النائع للمشتري درك الثمن ، أو درك الباء والعرس إذا
 خرج المبيع مستحقاً للغير فوجوده وعدمه سواء لأنه صام بنفس انعقد ،
 بل لو تبرأ من الضمان لم يبرأ .

لا سبيل للمضمون له ، على المضمون عنه :

اتفقوا كلمة واحدة بشهادة صاحب الخواهر ، وصاحب الخدائق ،
 وغيرهما على ان شروط الصيام متى تحققت بكاملها انتقل المال من ذمة
 المضمون عنه الى ذمة الضامن ، ولا يجوز للمضمون له ان يطالب المضمون
 عنه بشيء . لأن الصيام عند الفقهاء المضمون انتقل المال من ذمة الى
 ذمة ، لا ضم ذمه الى ذمة . المعروف بالسكافل والضمامن ، لأن المال
 الواحد لا تشتعل به دتمان في آن واحد ، ولا ذمة واحدة على سبيل
 الرديد وعدم التعيين ، وبدل عليه قول الامام الصادق (ع) « اذا
 رضي انعماء برئت ذمة الميت » فانه صريح في براءة ذمة المضمون عنه
 بعد الصيام .

رجوع الضامن على المضمون عنه .

يرجع الضامن على المضمون عنه بما اذاه للمضمون له اذا كان قد
 صام بإذن المضمون عنه ، وإلا فلا يحق له الرجوع عليه ، لأنه متبرع

قال صاحب الجواهر : « الاجماع على ذلك » .

وإذا أبرأ المضمون له الضامن من الدين بريء هو والمضمون عنه ، ولا يحق للضامن الرجوع على المضمون عنه ، لأن اشتقاق الرجوع عليه إنما يكون مع الأداء عنه والصلب بدينه ، فإن ضمن بغير ادنه ، أو لم يؤد إطلاقاً فلا حق له عليه .

وإذا أبرأ المضمون له دمة مضمون عنه فلا تبرأ دمة الضامن ، لأن المعروف أن المضمون عنه حتى عن المضمون له بعد الصلح ، فلا يؤثر أبرؤه شيئاً إلا أن يفهم منه أنه أراد الأبراء من أصل الدين الذي كان على المضمون عنه ، وعنه تبرأ دمة الضامن من غير شك .

وتعبر كلمة واحدة على أن الضامن لا يجوز له الرجوع على المضمون عنه والمصالحة شيء إلا بعد أن يؤدي أن المضمون له ، لأن دمة المضمون عنه لا تشمل شيء إلا بعد الأداء ، على أن يكون الصلح يؤدي من المضمون عنه وأيضاً تفقوا على أنه لا يرجع عليه إلا بمقدار ما أداء للمضمون له ، عن شريطة أن لا يريد عسى أصل الدين ، وإذا أبرأ المضمون له الضامن من الدين فلا يرجع هذا على المضمون عنه شيء ، وإذا أبرأه من النقص ، وأخذ منه النقص رجع عليه بما أدى فقط ، وبما استدلوا به على ذلك أن الامام الصادق (ع) مثل عن رجل ضمن من آخر صلباً ، ثم صالح عليه ٢ قال : ليس للضامن إلا الذي صالح عليه .

وإذا دفع الضامن للمضمون له عروصاً رجع الضامن على المضمون عنه بقيمة العروص أن كانت بمقدار الدين ، أو أقل ، وإن زادت عنه رجع بالحق الذي ثبت في دمه للمضمون له .

قوامي الضمان :

يصح ان يصم ثلث عن الصام الأول ، ويضمن عن الثاني ثالث ، وهكذا ، لأنه عقد تام الشروط فيجب الوفاء به ، ويرجع الثالث عما اداه على الثاني ، والثاني يرجع على الأول ، والأول على المضمون له الأصيل ، والشروط في الجميع هي الشروط .

مسائل :

١ - يجوز للصام أن يصم الدين بأقل منه برصا المضمون له ، ولا يرجع الصام على المضمون عنه مع ادائه في الصمان إلا بما اداه ، كما سبق . وأيضاً يجوز أن يصم الدين بأكثر منه ، لأن المقروض ان الزيادة لم تقع شرطاً في الدين الذي استدانه المضمون عنه ، كي تكون من الربا ، ولأن للمدين أن يرد الدين بأكثر منه تبرعاً من تنفائه ، ومن هنا لا يجوز للصام أن يرجع على المضمون عنه إلا بأصل الدين ، حتى ولو دفع للمضمون له أضعافاً .

٢ - إذا كان اثنان في مغبة ، ولأحدهم فيها أمتعة ، وقال الآخر لصاحب الأمتعة التي امتنعتك بالبحر ، وعلى ضمانها، فهل يصح هذا الضمان ، بحيث إذا ألقى الأمتعة بالبحر، وجب على الضامن ان يدفع بدلها ؟

قال الفقهاء . إذا قال له ذلك للحرف على السمينة من الفرق لمكان النقل صح الضمان بالاجماع دعماً للصبر، أما مع عدم الخوف فلا يصح الضمان لأنه سفيه ، وقد أجمع الفقهاء على عدم صحة الضمان لو قال له : مرق

ثوبك ، أو أخرج نفسك وعلي الصيام . وبأنني البستان الأومى في باب
الدييات ان شاء الله .

٣ - متى ان المصوم له لا ميل له على المصوم عنه ، ولكن إذا
دفع هذا له الحق برىء هو والصائم . قال صاحب الخواهر :
« بلا أشكال ولا خلاف » .

٤ - إذا كان الدين الذي صومه الصائم مؤجلاً إلى أمد معين ،
ومات الصائم قبل مضي لأجله . فان الدين الذي عبه يصح
معملاً بموته ، ويستوفى من تركته ، وقدما ذلك في باب الدين ،
ولكن لا يحق لورثة الصائم الرجوع على المصوم عنه إلا بعد
مضي أجل الدين ، لأن الحلول على الصائم بموته لا يستدعي
الحلول على المصوم عنه ، وكذا لو سقط الصائم من الأجل ،
وأدى الدين قبل مضي مهله ، فإنه لا يرجع على المصوم عنه إلا
بعد انقضاء الأجل

٥ - إذا حسم من غير ادن مصوم عنه ، ولكن بعد ان تم الصيام
قال المصوم عنه للصائم ادعني ، فهل يرجع الصائم بما
أداه ، لمكان الادن بالأداء ؟

الجواب . كلا . لأن سبب الرجوع هو الادن بالصيام لا الادن
بالأداء . اد الصائم يقبل المال من دمة المصوم عنه الى دمة الصائم ،
وعليه يكون المصوم عنه بريئاً من الدين ، ويكون قوله : ادعني كقول
أي بريء لم عليه ديون للناس اد ما عليت من ديون

التنازع :

١ - إذا اختلف الصائم والمصوم له في مقدار الدين المصوم ،

أو في مقدار ما ضمن منه ، أو في اشتراط تعجيل المؤجل
فالقول قول الضامن ، لأن الأصل عدم الزيادة .

وإذا اختلفا في وفاء الحق ، أو الإبراء منه كلاً أو بعضاً ، أو في
تأجيل الحال فالقول قول المضمون له ، لأن الأصل بقاء ما كان على
ما كان .

٢ - إذا اختلف الضامن والمضمون عنه في الإذن ، فقال الضامن :
أذنت لي بالصيان عليك ، وقال المضمون عنه كلاً ، لم أذن
فالقول قوله ، وعلى الصامن البينة ، وإذا قال الضامن : قد
وفيت الدين عليك للمضمون له ، وأنكر المضمون عنه الوفاء
سئل المضمون له ، فإن صدق الضامن أزم المضمون عنه
بالأداء ، لأن اقرار المضمون له يوصل حقه إليه حجة عليه ،
وان أنكر المضمون له الوفاء فعلى الضامن البينة .

٣ - إذا أنكر الصامن الصيان من الأساس ، وأقام المضمون له البينة
على صيانه ، وامتنوفى الحق منه كاملاً فلا يجوز للضامن ان
يطالب المضمون عنه بشيء ، لأن إنكاره لأصل الصيان بشكل
اعترافاً منه بأن المضمون عنه لم يأذن له بالصيان ، وسبق أنه
مع عدم الإذن لا يحق له الرجوع عليه .

٤ - إذا كان عليك دين لشخص ، وأدبت لأحد معارفك ان بقي
ما عليك من الدين من غير ان يكون قد ضمنه للدائن ، وبعد
أمد قال : قد وفيت عليك ثلثية لرعتك ، فإذا أنكرت قوله
كان عليك الاثنتان بأن الدين باقٍ على ما هو ، وعليه اليمين

مع العلم بأنه مدع ، وأنت المنكر ، لأنه أمين بعد لادن ه
بالوفاء ، وليس على الأمين إلا اليمين . هذا إذا لم يعترف
الدائن بالوفاء ، ومع اعترافه به لا يبقى موضوع نزاع و اختلاف .

المحالة

1
:
1

المحيل والمحال والمحال عليه :

إذا كنت مديناً تريد مالاً ، وكان عمرو مديناً لك بمال ، وأحلت
زيداً على عمرو ، ورصي زيد بهذا التحويل كنت أنت "محبلاً" ، وزيد
"محالاً" ، وعمرو "محالاً" عليه ، والمال محالاً به - ادن - الحوالة هي
تحويل المال من دمة مشحولة بدين إلى دمة أخرى ..
مهدنا هذه الإشارة لتوضيح ما تعرض اليه فيما يلي .

شرعية الحوالة :

الحوالة مشروعة اجماعاً ونصاً ، ومنه ان الإمام الصادق (ع) مثل
عن الرجل يحيل الرجل بدينهم ، أبرج عليه ؟ قال لا يرجع عليه
أبداً إلا ان يكون قد أفلس قبل ذلك .

الرضا :

اتفق الفقهاء على انه لا بد في حوالة من رضا المحيل والمحال ، أما
رضا المحيل فلا من عليه الدين لا يحجر على وعائه من جهة دون جهة

من أمواله ، وأما رضا المحال فلأن دية ثابت في ذمة معينة فلا يتحول إلى غيرها إلا برضاها ، أما المحال عليه فقد اتفقوا على اعتبار رضاه إذا كان غير مدين للمحيل إطلاقاً أو مديناً له بغير جس المال المحال به ، كما لو كان مديناً بمنطقة فيحال عليه بنقد ، لأن الاستيعاء في هذه الحال ، مع عدم الرضا استيفاء للحق من غير من هو عليه . واحتلوا في رضا المحال عليه المدين للمحيل بمثل المال المحال به ، فذهب المشهور إلى اعتباره أيضاً ، لأنه لا دليل على صحة الحوالة دون رضاه ، والأصل بقاء ما كان على ما كان من اشتغال ذمة المحيل بدين المحال ، واشتغال ذمة المحال عليه بدين المحيل بعد التحويل من غير رضاه .

وقال أكثر من واحد ، لا يعتبر رضا المحال عليه ، ما دام مطلوباً للمحيل بمثل ما أحال عليه ، لأن الناس مسلطون على أموالهم ، سواء أكانت في الخارج ، أو في الذمة ، فكما يجوز لصاحب الحق أن يقول لمن هو عليه : أعطه من الحق الذي عليك ، وإن بصلح عليه من شاء بما شاء رضي من عليه الحق أو لم يرض كذلك تجوز الحوالة عليه شاء ، أو أبى .

وبناء على القول المشهور من اعتبار رضا المحال عليه إطلاقاً برضا كان ، أو مديناً بالمثل أو بغيره ، بناء على ذلك لا بد من رضا الثلاثة - المحيل ، والمحال ، والمحال عليه بشق أقسامه على أن يتم عقد الحوالة بالإيجاب من المحيل ، والقبول من المحال فقط ، أما رضا المحال عليه فهو شرط لصحة العقد ، لا جزء منه ، ويصح منه متقدماً على العقد ، ومتأخراً عنه ، ومقارناً له .. وقيل : أن عقد الحوالة مركب من الإيجاب من المحيل ، ومن قبولين أحدهما من المحال ، والآخر من المحال عليه ..

ومهما يكن ، فإن العلامة الحلي في القواعد قد عرف الحوالة بأنها عقد

شُرِعَ لتحويل المال من دمة إلى أخرى ، وعرفها كثيرون عبره بأنها تحويل المال من دمة إلى دمة مشعولة مثله ، ويتبي التعريف الأول على ان الحوالة تتحقق مع براءة دمة المحال عليه ، ويتبي التعريف الثاني على ان الحوالة لا تتحقق إلا مع اشتغال دمة المحال عليه ، هذا ، مع العلم بأن الجميع على وفاق في ان التعهد من التريء يقع صحيحاً ، وبكده يسمى ضماناً وحوالة عند أهل التعريف الأول ، ويسمى ضماناً فقط ولا يسمى حوالة عند أهل التعريف الثاني ، فالاختلاف - ادن - في الشكل والتسمية ، لا في الجوهر .

هذا ملخص أقوال الفقهاء ، أما الناس العاديون فلهم بمهمون من معنى الحوالة ان المدين يحيل الدائن في وفاء دينه على غيره ، ولا يستتوب اطلاقاً إلى ان المحال عليه مطلوب للمحيل ، أو غير مطلوب .

الشروط :

١ - ان يرضى المحيل ، والمحال ، والمحال عليه ، حسبما تقدم ، أجل ، إذا ترفع مترع عن المحيل بوفاء دينه فلا يشترط رضاه ، كائناً من كان المترع ، لأن وفاء الدين وصاله لا يشترط فيه رضا المدين .

٢ - ذهب المشهور إلى ان الحوالة لا بد أن تكون منكرة عبر مطلقه على شيء تماماً كما هي الحال في الضمان ، وإذا قال المحال للمحيل: قلت التحويل على فلان بشرط إذا لم يدفع لي رجعت عليك بطل الشرط والتحويل ، وبقي كل شيء على ما كان

ويلاحظ بأن هذا ان لم يصح تحويلاً منه يصح باسم آخر ، والمهم ان يصدق على هذا التعهد وأمثاله اسم العقد عند أهل العرف ، ومنى

صدقت التسمية وحب الوفاء وسبق اليدين في فصل النضال وفترة الصبيحة

٣ أَر يَكُونُ كُلُّ مَنْ أَحْبَبَ وَنَحَابَدَ، وَأَحْبَبَ عَلَيْهِ أَهْلًا لِلصَّرَفَاتِ
الْمَالَةِ أَهْلًا ، يَحْمِلُ التَّحَوُّلَ مِنَ الْمَقْصَدِ عَلَى بَرِيءٍ مِنْ
وَدَمِهِ . لِأَنَّهُ يَصْطَرِفُ الْاِفْتِرَاقَ مِنْهُ الَّذِي يَصْطَحُّ بِمَعْنَى الْفَقَاءِ .

أو يكون المال المحض به ثباتاً في دمة المحل للمحال ، سواء
أكان ثبوته مستقراً ، كالتفويض ، ونحوه المسمع ، أو غير
مستقر ، كمهر الزوجه قبل دخول ونحوه المسمع في زمن اختيار ،
فلهم أن يكون ثباتاً في الدمة بأي نحو من أنحاء الثبوت ، أما
إذا لم يكن ثباتاً في الدمة أصلاً فيكون وكأنه بلفظ التحويل ،
أو لا بشرط في ، وكأنه لفظ حصص ، فإذا كان ذلك فائلاً غير
مدين لك شيء ، فإن هذا الحديث بالدين الذي في عني فلا ينعضه
فيه كمال ، وهذا بلفظ خولة ، فإذا قصت المال بقى في
ذلك أمارة لصاحبه

ولا فرق في الحق المتحالف به من أن يكون عبثاً كاللذاتهم والحبوب، أو مفعة كمن امتأخر آخر بيوصله بالسيارة أو بلد معنوم، أو عملاً كمن امتأخره بسبي له حنطة دون أن يشترط عليه المدة نفسه، فإن الحوالة تصح في ذلك كله.

وتسأل إذا كان السعال الأخير القرمي وحده عوجه من ريد قرمي
المحاطب بالقرص ولأخذ من ريد ، كم رصي ريد بالوفاء ، فهل
يصح مثل هذا ؟ وفي حال النضجة من أي باب يكون ، مع العلم بأنه
ليس صلياً بل يعني الأحص ، ولا حوالة ، لأن المفروض أن دمة الغائل لم
تشتغل بعد بالقرص .

وأحاب البند صاحب العروة الوثقى : بأن هد صحيح من باب
الحالة ، لصديق اسمها عليه .

والأولى في الخواتم هو ما سبق مراراً من أنه ليس من الضروري إذا لم يصح حوالة ، ولا صيانة بالمعنى الأخص أن لا يصح إطلاقاً ، ولو باعتار آخر ، وهو أن يكون هذا تعهداً مستقلاً بنفسه ، كسائر العقود غير المسماة التي يحكم بصحتها ووجوب الوفاء بها لمجرد صدق اسم العقد عليها في نظر أهل العلم

ولو اشترط المحال عليه تأجيل الوفاء ، ورضي المحال صبح ، وإن كان الدين حالاً ، ولو اشترط المحال التمتع ورضي المحال عليه صبح أيضاً ، وإن كان الدين عليه مؤجلاً ، عملاً بحدوث المؤمنين عند شروطهم .

٥ - ذهب المشهور شهادة صاحب الخوهر ، وصاحب مفتاح بكرامه إلى أنه يشترط علم الثلاثة بحسن ومصدر المحال به ، لأن الجهل يستدعي انحراف ، وتعتبر معه الوفاء ، والأخذ وبخطئه

٦ أن يكون المحال عليه قادراً على الوفاء وقت حوالة ، أو علم المحال باعتار المحال عليه ورضي بالتحويل ، أما إذا جهل لأعسار عند التحويل ، ثم علم فله حق الفسخ والرجوع على المحيل .

ورداً كان عند التحويل ملأ ثم تحدد الأعسار فلا فسخ . فقد مثل الإمام الصادق (ع) عن لرحل يحمل أرخص على الصبري ، ثم بتغير حال الصبري ، أرخص على صاحبه إذا أجيل عليه ورضي . قال الإمام : لا

والمعهوم من تغير حال الصبري إفلامه بعد أن كان ملأً عند التحويل .

لزوم الحوالة وبرائة ثمة المحيل :

مضى تحت الشروط صحت الحوالة ، ولزمت بحق الثلاثة ، ولا يجوز

بواحد منهم بعدون عنها ، وتقرأ دمة المحيل من دين المحسن ، وتشعل
 دمة المحسن عليه ، ولا يجوز للمحسن أن يطالب المحسن بشيء ، حتى وإن
 لم يستوف من المحال عليه ، لأن معنى الحوالة هو تحويل الدين من دمة
 إلى دمة ، كما يدل عليه لفظ الحوالة . ولو بقيت دمة المحيل مشعولة
 بالدين لما كان للفظ الحوالة وما يتفرع عنها أي معنى بدل عليه هذا ،
 إلى أن الإمام الصادق قد مشى عن رجل يحيل الرجل للعدل . يرجع
 عليه ؟ قال لا يرجع عليه أبداً ، لا أن يكون قد أفسد ، أي أفسد
 قبل التحويل .

وقال بعض الفقهاء لا تقرأ دمة المحسن ، حتى نقول له المحال
 قد أرتدت دمتك من الدين استناداً إلى رواية أهلها الفقهاء .
 وإذا كانت دمة محال عليه مشعولة للمحيل مثل ما أداه عنه برئت
 فنته من دينه ، وإذا كانت مشعولة يقر المثل بتحاسن
 ويجوز لكن واحد من الثلاثة أن يشترط لخيار في صبح الحوالة ،
 لمعوم أدلة وجوب الوفاء بالشرط

قواعد الحوالات :

انفقوا على أن الحوالات يجوز تراخيها وهي أن يتحسد محال ،
 والمحال والمحال به ، وتعدد المحال عليه . مثال ذلك أن يكون لك دين
 على زيد ، فيحيلك زيد على عمرو ، ثم يحيلك عمرو على خالد ، وحال
 على إبراهيم ، فجميع هذه الحوالات صحيحة ، مع الشروط المتقدمة

التحويل من المشري والمائع :

إذا كنت متاعاً لزيد ، وأحائك زيد بالشر على ثالث ، ورضي الجميع

بالحوالة ، أو أحتلت أنت شيئاً عن زيد فنقص الثمن منه ، ثم رد زيد

المبيع عليك بسبب مشروع ، فهل تبطل الحوالة ؟

والجواب يستدعي التفصيل بين أن يكون رد سطلان البيع من لأصام ، كما لو تبين أن المبيع وقع ، وبين أن يكون الرد يصحح البيع لأصام ، كخيارات ، فإن كان الرد لسطلان البيع بطلت الحوالة طلاقاً ، سواء أكان المشتري هو الذي أحال الدائع على ثالث ، أو أن الدائع هو الذي أحال الثالث على المشتري ، أما سطلان الحوالة إذا كان المشتري هو المحيل فواضح ، لأن الحوالة إنما تصح إذا كان المحيل مديناً للمحل . وقد تبين من سطلان البيع أن المشتري غير مطلوب بشيء للدائع . وأما سطلان الحوالة إذا كان الدائع هو المحيل ، والمشتري هو المحال عليه فلائ التحويل على المشتري إنما كان من حيث اشتد ديمته بالدائع ، وقد تبين العكس ، فتبطل الحوالة ، حتى على القول بخوار الحوالة على التري . ومكلمة أن التحويل لم يكن على المشتري . حتى ولو كان قريباً ، بل كان التحويل على اشتدال ديمته بالدائع التي تبين أنها غير مشعولة به

وإن كان الرد بسبب فسخ البيع لا بطلانه صححت الحوالة ، بوقوعها في حال اشتداد ديمته المشتري بالدائع ، لأن الفسخ لا يبطل البيع من أصامه ، بل من حين الفسخ ، والمفروض أن التحويل كان قبل الفسخ . وحين صحة البيع ، فيكون صحيحاً ، تماماً كما لو اشتري سائغ بشئ المبيع ثوباً ، ثم رد المشتري المبيع بأخبار ، فلا يبطل شراء الثوب ، ولا يكون ملكاً للمشتري ، بل يرجع المشتري على الدائع بالدائع ، ما دام باقياً ، ويبطله مع التلف .

وبالأخبار أن تحويل المشتري للدائع على ثالث . وتحويل الدائع للثالث على المشتري يبطل مع سطلان البيع ، ويصح مع فسخه ، وفي حال البطلان يبقى الثمن على ملك المشتري يطالب به أيها كان ، وفي حال الصحة يرجع المشتري بعد رد المبيع على الدائع ، حتى ولو كان المشتري

قد أحاط سماع على ثالث . ولم يكن قد قبض النسخ بعد من الثالث ،
لأن التحويل لصحح تماماً كلاسسيه^١ .

التنازع :

إذا أدى المحال عليه لمن المحاربه ، ثم رجع على المحيل ، وطالعه بما
أداه عنه ، فقال المحيل ان لدي أدبته كان ديباً لي في دمشق ،
وأكرر المحال دمت ، وقال كلا ، ليس لك علي شيء فالقول قول
المحال عليه ، وعلى المحيل لبيه ، لأن لأصل براءة دمته ، حتى يثبت
العكس . أجل ، من اشترط لصحة الخوالة ان تكون دمة المحال عليه
مشغولة للمحيل يكون القول قول المحيل ، حيث يكون الشك ، والحال
هذه ، في صحة الخوالة ، وأصل الصحة مع المحيل فيكون القول
قوله ، لا قول المحال عيه الذي يدعي فساد الخوالة ، ولكن قد عرفت
ان المشهور على خلاف ذلك .

ونسأل ان المحال عليه يدعي شغل دمة المحيل ، والمحيل يسكر
ذلك ، ويدعي ان الأصل براءة الدمة ، حتى يثبت العكس ، وعن هذا
يكون المحيل سكرأ ، والمحال عيه مدعياً ، حتى ولو لم يشترط لصحة
الخوالة شغل دمة المحال عليه

ونحب بأن الشك في شغل دمة المحيل مسبب وناشئ عن الشك في
شغل دمة المحال عليه ، فإذا أجرب أصل براءة دمة المحال عليه ينفي
الشك في براءة دمة المحيل ، وبعم يقياً شغل دمته ، لأن الأصل السبي

١ وصل سماحة من الفقهاء من جهات أخرى غير الجهة التي ذكرناها ، وأطالوا الكلام ، والذي
ذكرناه عليه كثير من أتطاب الفقه ، خاصة المراسع في هذا القرن ، منهم السيد البرقي
والشيخ الثاني في العمدة الوثقى ، والسيد أبو الحسن في وسيلة النجاة ، والسيد الحكيم في
الجزء الثاني من منهاج الصالحين

حكم على لاصل لمسي . كذا في عم لاصوب

۲۔ گستاخ شخص جسے عیسیٰ نے وقت ۴ و وقت ۵ میں
ماری میں دس غنایاں دیں۔ انھیں وہاں بیٹھ کر چلی
دیکھی۔ ماری نے عیسیٰ کو دیکھا اور نہ پہچان سکی
وہ وقت ۶ تھا۔ ان کے ساتھ وہاں سے ایک شخص
مدانہ و معدہ کو لے کر آیا۔ وہاں اس شخص نے ہمیں اُحد
لحظے تک دیکھا۔ وہاں سے وہاں سے ہوا۔

ودفع له أحسن ثم رغب في أن يتركه ، لا خوفا
العكس لأمره ، وإن كان قد دفعه بنفسه
وإذا لم يجرى بكم فقد دفعه ، ولا بد من دفعه ، ولا بد
آخر ، ثم وقع اختلاف في دفعه أو خونه فذهبوا من سائر
الأحوال ، وعن مدعيه آثار (لأن مدعيه) كمن سئل
الدين من ذمة إلى ذمة ، والأصل عدمه ، وبعد ذلك يفتي على
ملك مالكة ، ونفاه الدين في دفعه ، حتى ينته العكس



الكفارة



معناها :

الكفالة عند الفقهاء تمهد من الكفيل للمكفول له بإحصار عريته متى طلبه من الكفيل ، كي يستوثق من حضوره ، ولا يعيب عند طلبه ، قال صاحب الجواهر : « ان المتيقن من مورد الكفالة التمهيد بإحصار النفس المستحق عليها الإحصار بسبب حق ، ولو لدعوى المكفول له عليها ، نعم لا تصح في الحدود لقول الرسول « لا كفالة في حد » .. هالكفالة - أدن - تتعلق بثلاثة أشخاص كفيل ، ومكفول له ، ومكفول .

الشروط :

يشترط في الكفالة :

١ - العقد ، وهو من مقومات الكفالة لا من شروطها ، ويتحقق بالإيجاب من الكفيل ، والقبول من المكفول له ، ومن هنا أجمع

١ الفرق بين الركن والشروط ان ركن الشيء داخل فيه ، وعينه منه ، والشروط خارج عنه ، وذكرناهم سماً في مقرة واحدة لان النتيجة واحدة من كل منها ، حيث يلزم من عدمه القديم ، ولا يلزم من وجوده الوجود ، وهكذا نفعل في بقية الأبواب ، لسبب نفسه

الغناه على اعتبار رضاها ، واحتقوا في رضا المكفول ، فذهب
المشهور إلى عدم اعتباره ، واحتقوا بأن التكفيل كالتوكيل ،
والمكفول كالشيء الموكَّل عليه ، فكيف لا يعتبر رضا الموكَّل
عليه في الوكالة كذلك لا يعتبر رضا المكفول ، وهذا المذهب
قد جاء في كتاب الخوهر ، وأحدثني ، ومفتاح الكرامة

وست أعرف فيما أوهى من هذا للناس . والأولى أن يقال
ن من عبء حق للمعسر فهو ملزم به ، ومسؤول عنه رضي أو لم يرض ،
ومن لا حق عليه للغير لا يصح إرغامه إلا برضاه . وسبب أن التكفيل
لا حق عليه قبل الكفالة ، ومكفول له هو صاحب الحق ، فلا يبرأ
إلا بما أُرِّمَ به أنفسها ، أما المكفول فهو بـ مدعي مدعى عليه ،
والمُدَّعَى مسؤول أمام دئنه ، وملزم بأداء حقه ، والمدعى عليه مسؤول
أمام المدعي ، وملزم بالمصروف في محسب الحكم . شاء ، أو أسي ، ومن
أجل هذا اعتبر رضاها دون رضاه .

٢ - أن يكون تكفيل عاقلاً ، ناعماً قادراً على حصر المكفول ، فلا
يجوز كفالة الضعيف القوي ، لعجزه عن احتضاره ، ولا لولي
المجنون والصبي أن يكفل أحداً بآية عبء . ويجوز أن يقبل
الكفالة لها ، فإذا كان لأحدهما حق على من يخشى تبعه ،
وكفه آخر فإن للولي أن يقبل كفالة لمن له لولاية عليه ،
إذا توافرت الشروط في التكفيل .

٣ - أن يكون المكفول معيماً ، فلا يصح كفالة أحد هذين ، أو
كفالة هذا ، أو ذلك ، لأن التعرض من الكفالة احتضار المكفول
بعبئه ، ويصطبر ذلك مع الجهل به

٤ - قال جماعة من الفقهاء . بشرط التحجير في الكفالة ، هو قال .

أما كمال باحصاره ، ان لم يحصر فلا يصح ، لأن الكفالة لا
بد فيها من الجزم ، ولا جزم ، مع التعليق .

وتقدم أكثر من مرة ان عموم أوقعوا بالعقود يهدم هذا الشرط اذا
صلق اسم العقد عند أهل العرف .

هـ - ان يكون المكفول مطلوباً بحق من حقوق الناس من مال ، أو
عقود مخصص ، أو لخصور الى مجلس الحكم للحاصم في أية دعوى
مردوعة فلا تصح الكفالة في حقوق الله سبحانه ، لأن
المرعوب فيه الناصر فيها ، وانما تدرأ لادنى شبهة . قال
صاحب معراج الكرامة في المحلد الخامس ص ٤٣٠ : طعة أولى :
« فان كانت حقوق الله سبحانه ، كحد الزنا والسرقة والشرب
لم تصح الكفالة عند علماء أجمع ، لأن الكفالة للتوثيق ، وحقوق
الله مسببة على الأسقاط . وبسعي السعي في دفعها - أي عدم
يقاعها - ما أمكن ، كما عرّض رسول الله (ص) لما عز
بالرجوع والانكار .

ولا بشرط العلم بمقدار المال المصنوب به المكفول ، لأن الكفالة تعلقت
باحصاره . لا بالحق الذي في دمه
ونفى تمت الشروط كانت الكفالة لازمة لا يجوز للكفيل ، ولا المكفول
له الفسخ والعدول ، ويجوز لهم التعديل ، واشترط الحق في الفسخ أمداً
معيناً ، لعموم أدلة وجوب الوفاء بالشرط .

التعجيل والتأجيل :

اتفقوا على ان الكفالة تصح مؤجلة ، واحتلفوا في صحتها معجلة ،
والمشهور على لصحة ، وعدم اشتراط التأجيل ، لأن أدلة الكفالة عامة

تشمل الخائب ، تماماً كما هو الشأن في الدين ، ويشترط رضا المكفول
إذا كان الحق مؤجلاً ، والكمالة حالة .

وإذا أطلقت الكمالة ، ولم تقيد بأجل تكون حالة ، وإذا قيدت به
يجب أن يكون معيماً نوعياً لا يختلف بزيادة ولا نقصان ، كما هي الحال
في كل قيد .

وإذا كانت حاله وجب على الكفيل احصاء العريم عند طلب المكفول
له ، وإذا كانت مؤجلة طيس له أن يطالبه به إلا بعد مضي الأجل
ودفع المشهور بشهادة صاحب الحدائق إلى أن الكفيل إذا أحضر
العريم قبل الأجل فلا يجب على المكفول أن يتسلمه منه ، لأن التسليم
غير واجب فالتسليم كملك ، خاصة إذا كان للمكفول له مانع من تسلمه

مكان التسليم :

إذا عينا مكاناً للتسليم تعين ، ولا يبرأ الكفيل لو سلمه في غيره عملاً
بالشرط ، وإن أطلقا الكمالة ، ولم يعين مكاناً ينظر : فإن انصرف
الإطلاق إلى مكان معين كبند العنق فهو ، وإن لم ينصرف إلى بلد
خاص ، ولا قرية تدل على التعيين ، بحيث يكون سهلاً فالفواعل تستدعي
بطلان الخوالة ، للجهل والغرور .

القبض المكفول :

يجب على المكفول أن يحضر مع الكفيل إذا طلبه منه المكفول له في
حبه . سواء أكانت الكمالة بإذن المكفول ، أو من غير إذنه ، أما
الأول فواضح ، وأما الثاني فلأن الكفيل بمنزلة الأصيل ، ومن عليه
الحق يجب عليه الحضور متى طلبه صاحب الحق ، حتى ولو لم يكن مكفولاً .

سليم المكفول :

إذا أحصر الكميل الحرم في الوقت والمكان ، وحل يسه وبين المكفول له برأ الكفيل من حق الكفالة ، سواء أفضله المكفول له ، أو لم يفضله ، استوفى حقه منه ، أو لم يستوف ، لأن الكفالة تعلقت باحصار الحرم ، وقد أحصره ، وقام بالتزامه ، فلم يبق عليه من سبيل .

وإن امتنع الكميل عن تسليمه في الوقت والمكان رفع المكفول له الأمر إلى الحاكم وقال جماعة إن على الحاكم أن يحسمه ، حتى يحصر الحرم ، أو يؤدي عنه ، واستدلوا بما روي عن الإمام الصادق (ع) أن علياً أمير المؤمنين حرم له برحل قد كفل رجلاً ، فقال أحسره ، حتى يأتي بصاحبه .

والحق إن الحاكم لا يجوز له حبس الكميل فوراً ، وقبل النظر في أمره ، بل يجب عليه قبل كل شيء التثبت والبحث عن حاله ، فإن كان قادراً على احصاره ، أو الوفاء عنه ، ومع ذلك امتنع نرداً وعناداً حار له حسمه ، لأن الكفالة تقتضي احصار الحرم ، أو الاداء عنه مع القدرة ، فإن امتنع صدق عليه الحديث الشريف : « في الواحد تحمل عقوبته »

وإن كان الكميل عاجزاً عن احصار الحرم ، لحرب ، أو لعيبة منقطعة فلا يجوز أن يطلبه الحاكم ولا غير الحاكم من الكميل ، لأنه تكليف بعير المقدور ، وإذا لم يجز التكليف بالاحصار فلا يجوز الحبس من أجله ، ومتى ثبت عجز الكميل عن احصار الحرم ، فإن كان الحسب المطلوب من الحرم مالياً ، أو يمكن التعويض عنه بمال ، وثبت هذا الحق بالية ، وكان الكميل قادراً على الوفاء أمره الحاكم به ، فإن امتنع حاز حسمه ، لأن الكفيل وثيقة على الحق ، كالرهن فإذا تعذر الاستيفاء من عليه الحق استوفى من الوثيقة ، مع الامكان .

أما إذا كان الكميل عاجزاً عن الوفاء ، أو كان الحق الذي على
العريم لا يمكن التعويض عنه بالذن ، كدعوى السب ، وما إليها فلا
يجوز حسمه اضلاعاً ، بل يجب الصبر والانتظار الى حين القدرة . أجل ،
يجب على الكميل ان يسعى ويدل الجهد لاحتصار العريم ، وإذا كان
عائلاً في مكن معلوم ، وطلب الكميل الامهال بمقدار ما يذهب اليه ،
ويعود اجيب الى طلبه بالاتفاق .

وتسأل . لقد ثبت عن أهل البيت ان أمير المؤمنين (ع) كان يحبس
الكميل دون ان يبحث عن حله ، فما هو المصدر لهذا التصيل ؟
والجواب ان التصيل الذي ذكرناه يحتمه العقل وأصول المذهب ، أما
لفعل أمير المؤمنين (ع) فانه محمول على ان الكميل كان قادراً على احتصار
العريم ، ومع ذلك امتنع عنه ، والشاهد على هذا الحمل " فتح الظلم ،
والتكليف بغير المقدور .

رجوع الكميل على المكفول :

اتفق الفقهاء على ان الكميل اذا أدى عن العريم دون ان يأذن له
بكفاله ولا الاداء عنه لا يرجع عليه بشيء مما أداه ، لأنه متبرع ،
وإذا أدى عنه بإذنه رجع عليه ، وطالبه بما أداه ، حتى ولو لم يكن
قد أذن له بالكفالة .

واحتلوا فيما إذا أذن له بالكفالة دون الاداء ، فمن قائل بأن الأدن
بالكفالة كاف لخوار الرجوع عليه ، لأن الأذن بها إذن بالاداء . ومن
قائل بعدم خوار الرجوع ، لأن الكفالة تتعلق بالاحتصار ، والاداء متعلق
بالمال ، ولا ملازمة بين الاثنين .

والحق ان الأدن بالكفالة لا تأثير له ، وان الكميل لا يرجع على
العريم بما أداه عنه إلا لأحد أمرين الأول ان يأذن له بالاداء عنه ،

وفي هذه الحال يرجع عليه ، حتى ولو لم يكن قد اذن بالكفالة ، الثاني ان يتعذر على الكفيل احصاء العريم ، وان يرد الحكم حسن لكفيل اذا لم يؤدي عن مكفوله ، فيؤدي الحق عنه . ليندفع الضرر عن نفسه ، ويرجع عليه أيضاً ، وان لم يأذن له بالكفالة ، لأنه لا يُعَد مترعاً . أما إذا كان قادراً على احصائه ، ومع ذلك لم ينحصره ، وأدى عنه دون أن يراجع ويأذن له بالأداء فانه والحال هدي - لا يرجع عليه ، حتى ولو كان قد اذن له بالكفالة ، لأنه مترع

اطلاق العريم :

إذا كان عريمك في يدك ، وفل ان نستوي حثك منه جاء آخر ، وخلصه منك حسن احصائه أو الأداء عنه . وليست هذه المسألة من الكفالة في شيء ، ولكن الفقهاء ذكروها هنا لأن حكمها حكم الكفالة واستدلوا على ذلك بأن المطلق سب لتعويت الحق ، وبأن سائلاً سأل الإمام الصادق (ع) عن رجل قتل رجلاً عدواً ، فرفع إلى الوالي ، وسلمه الوالي إلى أولياء المقتول ليقتلوه ، فوثب عليهم قوم ، فخلصوا القاتل من أيدي الأولياء ؟ قال الإمام (ع) يحسن الذين خلصوا القاتل ، حتى يأتوا به قال السائل من مات لقتل ، وهم في السجن ؟ قال الإمام : عليهم الدية يؤدونها جميعاً إلى أولياء المقتول

ترامي الكفالات :

ينحصر ترامي الكفالات ، كما هو الشأن في الصمان والحوالة ، لأن المعاد في صحة الحوالة هو ثبوت الحق على المكفول ، ولو كان هذا الحق الكفالة نفسها ، ومثل ذلك أن يكفل رجل المدين ، ثم يكفل الكفيل

ثاني ، والكفيل الذي يكفله ثالث ، وهكذا ، وإذا أحصر الثالث مكفوله
الثاني برى الثالث وحده ، وكان الذي مشلولاً عن احصار مكفوله ،
وإذا أحصر الكفيل الأول ، لأصيل لسي تصق الحق به للمكفول له برى
الجميع ، لأنهم فروع عنه .

تسليم احد الكفيلين

ذهب المشهور بشهادة صاحب خدش إلى أنه إذا تكفل اثنان رجلاً ،
ثم سلمه أحدهما للمكفول له برى ، إنساني أيضاً من حق الكفالة ، لأن
المرص هو التسليم ، وقد حصل ، من لو سلم المكفول نفسه من يده ،
أو سلمه أحدهما برى الكفيل ، لأن الكفالة ليست بأعظم من الدين ،
حيث تقرأ دمه المدين منه ، إذا ترفع بالوفاء متبرع .

موت الكفيل والمكفول

ذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر إلى أن المكفول إذا مات برى
الكفيل من الكفالة ، لارتدع موضوعه ، وأيضاً نزل بموت الكفيل ،
ولا شيء على ورث

أما موت المكفول له فلا بطلانها ، بل يستلحق الحق إلى ورثته ، ولهم
مطالبة الكفيل باحصار العريم ، وإذا نقل المكفول له الحق الذي له على
المكفول ، نقله إلى غيره سيج أو صلح أو حوالة بطلت الكفالة ، لأن
النقل بالارث غير النقل بالمعاوضة ، لأن لارث يقتضي نقل جميع ما
كان للموروث من حق إلى الوارث ، أما المعاوضة فتقتصر على ما وقع
عنه العقد ، وعقد الكفالة كان بين الكفيل والمكفول له ، وهذا نقل

المكفول له حقه عنه أي غيره ذهب ركن من أركان العقد ، فيبطل
لارتفاع موضوعه .

التنازع :

إذا اعترف كل من الكفيل والمكفول له بالكفاية ، ثم قال الكفيل
للمكفول له وقعت الكفاية فاسدة ، لأنه لا حق لك على المكفول
وقال المكفول له بل هي صحيحة كذب القول فونه ببينه ، لأن الأصل
صحة العقد ، حتى يثبت له كس وإذا حلف المكفول له على صحة
الكفاية ، وأثبت دية عن المكفول عند الحاكم ألزم به بكفيل ، ولا يرجع
بما آذاه على المكفول ، لا عتراه براءة دية

وإذا اعترف الكفيل بصحة الكفاية ، ولكنه قال للمكفول له فقد
أدى لعريم ما لك عليه من حق ، أو قال إن رأته منه وأنكر المكفول
ذلك فالقول قول المكفول له أيضاً ، لأن الأصل بقاء ما كان على ما
كان ، وإذا حلف المكفول له ليمضي على عدم الأداء والآراء سقطت
دعوى الكفيل وإذا رد المكفول له يمين على الكفيل ، وحلف الكفيل
سقطت الكفاية فقد ، وبقي الحق بين المكفول له والمكفول قائماً ،
لأن الإنسان لا يبرأ بيمين غيره .

ولو أن المكفول جاء بعد انتهاء الدعوى بين الكفيل والمكفول له ،
وقال للمكفول له أدبنت ما عليّ . أو قال إن رأيتني منه ، فعلى
المكفول له أن يحلف أيضاً للمكفول على عدم الآراء والأداء ، ولا يكتفى
بيمينه الأولى للكفيل ، لأن الهدف من الدعوى الأولى بين الكفيل والمكفول
له هو ثبوت الكفاية ، والآراء والأداء هي ذكر وسيلة لإبطال الكفاية ،
ولها موضوعاً ولا غاية للدعوى ، أما الهدف من الدعوى الثانية بين
المكفول له والمكفول فهو الإلزام أو الأداء بالذات بصرف النظر عن

الكفالة ، وهذا تنصح به لا تلازم بين التعويض .
وإذا رد المكفول له اليمين على المكفول ، وحلف هنا سقط الحق
عنه وعن الكفيل أيضاً ، لأن الكفالة فرع عن ثبوت الحق على المكفول
وبكلمة ن سقوط الحق عن المكفول يستدعي مهراً سقوط الكفالة ، أما
سقوط كفالة فلا يستدعي سقوط الحق عن المكفول .

الصلع



تعريفه

عرف كثير من الفقهاء الصبح بأنه عقد شرع يقطع سائر عيوب
المتحاصمين براضيهما

والفهوم من هذا التعريف أن الصبح لا يند فيه من تمام سائر عيوب
المصطنعين ، وأنه لا يصبغ به وقع دون سبق التحصيم والتحدث . مع
أن الفقهاء أجمعوا بشهادة صاحب الخواهر ، والمحدثين ، ومصحح الكرامة ،
وغيرهم على حوار الصالح وصحة إنشاء دفعا لتحصيم محسن ، قال
صاحب الخواهر في أبواب الصلح : « يصبغ في رفع سائر عيوب متوقعة
محتملة ، وإن لم تكن سابقة فاشتراط النسق في مفهومه عفة وصحة »
وقد دل على ذلك الآء الكرمية من سورة النساء : « وإن امرأة حدثت من
عقلها بشوراً أو امرأاً فلا جناح عليهما أن يصبغا بيها والصلح جبر »

وغير بعيد أن يكون هذا التعريف مبنياً على الغالب ، فإن أكثر ما
يكون الصبح مد الخصومة والمداخلة . وإن أكثر من فقيه من الحكمة
من شربح الصبح هي قطع التحصيم ، ودين عرقه الصلح بذلك نظروا
إلى هذه الجهة . والمعروف أن مواعيد الحكمة لا يجب إطرادها في
جميع الأفراد ، كما هو الشأن في لغة من الحكمة من تشريعها أسراء
الرحم ، ومع ذلك يجب على لروحة المطبعة أنني انقطع عنها الروح أمدأ

يعلم فيه باستراء ربحها ، وكما هو الشأن في الخبة فان الله سبحانه خلقها للمتقنين ، ومع ذلك يُدخل فيها غيرهم .

ومها يكره ، فان تعريف الفقهاء للعقد ، أي عقد ، ليس حذاً للحقيقة وبياناً ، وإنما هو رسم يُقصد به تمييز العقد عن غيره بجهة من الجهات ، أو بضرب المثل من أوضح أفرادهِ ومصاديقهِ .

وبتقوم الصلح بالصيغة والمصطلحين ، والعوض الذي اصطلاحاً عليه ، وانتهى المصالح عنه ، وهو الذي اختلف فيه ، أو يخيف حدوث الاختلاف من أجله .

شرعية الصلح :

ذكر الفقهاء أدلة كثيرة على شرعية الصلح ، منها قوله تعالى :
« والصلح خير » وقوله : « وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلحوا
بينهما » الحجرات « وقوله : « ادخلوا في السلم كافة » - ٢٨
البقرة .

وقول الرسول الأعظم (ص) « الصلح حائر بين المسلمين إلا صلحاً
أحل حراماً ، أو حرم حلالاً » .

وقول الامام الصادق (ع) . « لأن الصلح بين اثنين احب اليّ من
ان تصدق بدينارين » وقال بقائم عن عله . « إذا رأيت صراحة بين
اثنين فاقتدها من مالي » .

والحق ان شرعية الصلح لا تحتاج الى دليل ، لأنها من ضرورات
الدين التي يستدل بها ، ولا يستدل لها ، ومتى احتاج الحبير والصلاح
الى الدليل على شرعيتها ورجحانها ؟ .

الصلح قائم بنفسه :

يرى بعض أئمة المذاهب أن عقد الصلح غير قائم بنفسه ، وإنما هو فرع من غيره ، ويعتبر بالشئ الذي يقع عليه ، فيكون بيعاً إذا وقع على مبادلة مال بمال ، وهبة إذا تضمن ملك العين بلا عوض ، وإجارة إذا وقع على منفعة بعوض ، وعارية إذا كانت المنفعة من غير عوض ، وإبراء إذا كان على إسقاط دين .

والمشهور بين الفقهاء الحنفيين أن الصلح عقد قائم بنفسه ، ومنفرد في حكمه ، وغير تابع لغيره ، لأن الأصل في كل عقد الاستقلال وعدم التبعية ، حتى ولو أضاف في بعض الحالات فائدة عقد آخر ، فإن هذا الالتقاء لا يستدعي أن يكون فرعاً عما اتفق معه بحجة من الجهات .. أن للصلح خصائص كثيرة ، يلتقي في بعضها مع بعض العقود ، ويفترق عنها جميعاً في أنه صالح لفل الأعيان والمناصع ، وإبراء الدمة ، وقطع المازعات ، وأنه يجوز مع العلم والجهل ، والإقرار والإنكار ، كما يأتي البيان . ومن خصائصه في التشريعات الوضعية أن التوكيل العام لا يشمل ، فإذا وكل شخص آخر وكالة عامة فلا يجوز للتوكيل أن يوقع الصلح نيابة عن موكله إلا بصح خاص .

الشروط :

يشترط في الصلح :

١ - العقد وهو من مقوماته ويعقد بتوافق الإيجاب والقبول ، ويصح بكل ما يدل على التراضي ، ولا يعتبر فيه لفظ خاص ، كما يصح كل من الإيجاب والقبول من كل من المصطلحين .. ويصح أن يقول المدعي : صالحتك على ما أدعيه عليك بكذا ،

ويقول المدعى عليه قسنت ويصح ان يقول المدعى عليه .
صاحبت بكدا على ما تدعيه علي . ويقول المدعي قلب
ولأخص ان يكون الموجب هو المدعي . والقابل هو المدعى عليه

٢ - ان يكون كل من المصطنعين أهلاً للنصرف في الحق الذي يقع
عليه الصلح من العقل والبلوغ والرشد .

٣ - ان يكون محل الصلح . وهو المصلح عنه وعنه موجوداً ،
ومشروعاً لا يحل حراماً ، ولا يحرم حلالاً .

الجهل بالمصالح عنه :

لا يشترط العلم بما سارع فيه . واصطبح عنه ديباً كان أو عباً .
أمكن العلم به . أو سدر . فقد مثل الإمام الصادق (ع) عن رجلين
كان لكل منهما طعام عند صاحبه . ولا يدري كم هو . فقال كل
منهما للآخر لك ما عندك ، ولي ما عندي . قال الامام (ع) لا
بأس إذا تراضيا ، وطابت أنفسهما

وسأل : ان الجهل يستلزم انحراف . وانحراف منطل للمصالحه . وعلمه

ينبغي بطلان الصلح مع الجهل بالمصالح عنه

وأجاب صاحب الجواهر عن هذا السؤال بأن دس الخوار مع جهل
هو الاحجاع . وقول الإمام (ع) لا بأس اذا تراضيا بذلك وطابت
به أنفسهما . اندي يشمل حالة الجهل مع امكان العلم وعدمه . وعلمه يكون
أدلة النهي عن التعرض لمختصه بغير الصلح على فرض وجود هذه الأدلة

وهذا الخوف قريب الى مقاصد الشريعة ، لأن المصلح مني على
التساهل والتسامح . وتنازل الحق عن بعض ما يستحق .. فكيف لا يشترط
في الاستقاط والبراء أن يكون الحق معلوماً فكذلك الأمر في الصلح .

١٠٠ ، أي أن الصلح أو لم يجر مع الجهل بالشارع به لامتعت أكثر
فوائده .

الاقرار والانكار :

يصح الصلح مع الاقرار والانكار ، قال صاحب الجواهر : الإجماع
على ذلك مصداقاً إلى العمومات ، أي عموم أدلة التصحح ، كآلية الكريهة
« وانصح جبر » ، وحديث « الصلح حار » وما إلى ذلك ، وقرع
المعناه على ذلك أن المدعى عليه إذا قار للمدعي ، صاحبه لم يكن هذا
اقراراً منه ، لأن الصلح يجتمع مع الانكار . وإن المدعي إذا أقر بالحق
المدعى به يغور التصحح عليه بقبضته ، وبأقل منها وأكثر وبالمساوي ،
ما دام التراضي متحققاً من الطرفين .

وقد فهمت الصلح بين اثنين على شيء حشبة الشارع المحتمل ، ولم
أهم للصالح وجهاً مع الاقرار بالحق . لأن المقر إن أذاه كاملاً يكون
هذا وده منه ، وإن راد عليه تكون الزيادة منه ، وإن تدرك المقر له
عن حقه كلاً أو بعضاً كان هذا ابراءً ومهما يكن ، فالأمر سهل ،
والتيحة واحدة . وهي الصحة والحوار عند الجميع ، ولا اختلاف إلا
بالنسبة .

وإذا وقع الصلح بعد الانكار فإن كان المدعي مطلقاً في دعواه ،
وعلماً بكذبه فيها ، وأن المدعى عليه أي صالحه انقضاء للحصومة ، واعتداء
للدعوى الكاذبة ، أن كان كذلك ، يصح الصلح ظاهراً ، وبطلان واقعاً ،
أي يحرم على المدعي الكاذب أحد المال الذي وقع الصلح عليه ، لأنه أكل
للمال بالباطل . مع العلم بأن كل من المصطلحين ملزم بقضاء بعقد الصلح ..
أجل ، لو استندت الدعوى إلى شبهة ، أو قرينة يجرح المدعي بها عن
الكذب يصح الصلح ظاهراً وواقعاً ، مثال ذلك أن يرى المدعي بخط مورثه

ان له مالاً عن فلان . فيقيم الوارث الدعوى عليه بسوء على ذلك ،
وتنتجه **البين** على المدعى عليه ، وهذا يصلح هذا الوارث عن استقاط
الدعوى مالاً فيأخذه خلافاً ، لأن المدعى عليه مسلماً للتخلص من الصلح
ودفع المال بحسب **البين** ، ومع ذلك احتار الصلح عن رصه وطيب نفس
وان كان المدعى مخفياً في دعواه ، وأنكرها المدعى عليه ، كي يرضى
المحقق بعض حقه ، ورضي هذا بالنقص خوفاً من هوان الكل ، أو
دفعاً لمحضومة والشدق يصح الصلح ظاهراً ، وبطل واقعاً ، ويجرم على
المدعى عليه أكل ما تنفي من الحق . لأنه أكل ليل بالصلح ، قال
الإمام لصديق (ع) . اذا كان للرجل عن الرجل دين ، فطاعه ، حتى
مات ، ثم صلح ورثته على شيء فإلدي أخذه الورثة هم ، وما بقي
فهو للبيت يستوفيه منه في الآخرة ، وان لم يصلحه على شيء حتى مات ،
ولم يقص عنه فهو كله للبيت بأخذه به .

وسئل حميد بن الإمام الرضا (ع) عن رجل أودع عنده يهودي أو
نصراني أربعة آلاف درهم فهلك ، أيجوز للرجل ان يصلح ورثته ، ولا
يعلمهم كم كان ؟ فقال الإمام لا يجوز ، حتى يجزئهم .
وقال صاحب الخواهر : ولو ان شخصاً عصب عبداً من آخر ، ثم
صلحه عليه ، نفى المبيع على ملك صاحبه ، ولا يستثنى منها مقدار
ما دفع اليه من عوضها ، بعد المعاوضة من الأساس إلا اذا رضي المدعى
باطناً ، وتنازل عن طيبه نفس .

وبالبحار ان الصلح يصح ظاهراً ، ويقطع النزاع ، ولا يجوز لأحد
الطرفين مصادرة الآخر شيء ، ولكنه لا يعبر بالوقع عما هو عليه ، فعلى
من يعم بشئ منه للمصالح الآخر ان يدفع له الحق كاملاً ، كما ان
من أحد بالصالح شيئاً لا حق له فيه يجب عليه إرجاعه ان صاحبه ،
فان عاير لصاحبه الصلح واقعاً هو وصول الحق ان أهله . لا مجرد صيغة
الصلح .

الحار

اتفقوا على ان عقد الصلح لازم من حين . لا يجوز لاحدهما العدول
عنه ، لا برضا الطرف الآخر . وأيضاً اتفقوا على ان خيار المجلس لا
يثبت في الصلح ، لأن حديث : « البيعان حراً ما لم يفترقا » يختص
بالبيع ، واحتفظوا فيما عداه من الخيارات

وبعد ان نرى صاحب مباح بكرمة الله . انهم قالوا : ان وقع
الصلح على معدومة دونه خيار الشرط . وان وقع على امقاط الدعوى
فل ثوبها لم يثبت فيه حار الشرط . لأنه شرع لقطع المداخلة . ويثبت
في الصلح حار الرؤية والعيب ، وخيار التأخير ، وما يفسد ليومه لمكان
انصر . فكذلك المدار على انصر . وحيث يجوز الفسخ للعيب فلا ارش .
وقال صاحب الخواصر : « كل خيار يثبت في البيع فانه يثبت في
بصيح إذا كان دليلاً قاعدة في انصر » ، أو غيرها مما يصح تناول
الصلح كحار العين . وتختلف الوصف ، وعدم الوفاء بالشرط .
وشترائط الحار . ونحو ذلك بخلاف ما احصى عليه باسع . كحار
المجلس والحدود . ولو ظهر في العين عيب بخير باسع .

والمتحصل من المارئ ان حار المجلس وحيوان لا يثبتان في الصلح ،
لاحتصاص دينيه في بيع . ويثبت فيه خيار العين ، وتختلف الوصف ،
والشرط . وحار شترائط الحار . وحار العيب دفماً انصر الذي تقدم
أدنه . ونحكم على جميع الأدلة . حتى أدلة الصبح والروم . ولكن
الذي نصبت انه العين انعمه بالصلح مع جهله بالعيب بخير بين الفسخ ،
أو الامضاء فلا ارش . لأن انصر لثبته من لعب يرتفع بخوار الفسخ
فقط من غير حاجه الى الارش . أما ثبوت الارش في اسبق فللدليل
خاص ، وقد سبق بيانه في الجزء الثالث فصل حار العيب
وليس لنا أية ملاحظه على شيء من ذلك . لأنه وهو الاصول والقواعد

الا ما جاء في عبارة مفتاح الكرامة، وهو : ان وقع الصلح على معاوضة
دخله خيار الشرط ، وان وقع على اسقاط الدعوى قبل ثبوتها لم يثبت
فيه خيار .

حيث لا يرى عرفاً في خيار الشرط بين وقوع الصلح على معاوضة
وبين وقوعه على اسقاط الدعوى ، وأي مانع من ان يقول له : صاحبك
بالف عني ما ادعيه عيبت مما مورثني في ذمتك على شريطة ان لا يثبت
انه أكثر من ذلك بل لو لم يشترط ذلك ، ثم تبين العيب القدر
ثبت له الخيار ، لمكان الضرر .

الانقار لاحد الشريكين :

إذا كنت عني في يد شخص ، وادعاهما اثنان بسبب موجب للشركة
بيها ، كما لو قال : هي ارث من أبي فصدق صاحب اليد احدهما
بمقدار حقه دون الآخر ، اذا كان كذلك يكون المقدار الذي اعترف
به لاحدهما شركة بسبب الاثني ، ولا يخص بامره له وحده ، لانقاذ
السبب ، وهو الشركة التي تنطبق على الكل والنقص .

فاذا أخرى الصلح بين من هي في يده ، وبين امره له على النصف ،
وأحد هذا العوض فان أجاز الصلح شريكه الثاني شاركه بالعوض ، وان
لم يجوز صح الصلح في الربع خاصة ، وبطل في الربع لذي هو حصة
الشريك ، لأن الصلح على مال الغير لا يجوز الا بآذنه .

الصلح القهري .

ذكر الفقهاء في باب الصلح مسائل من تراجم الحقوق المتنازع فيها ،
ولا يمكن الجمع بينها كاملة ، ولا يحسم المتنازع إلا بتنازل أحد الطرفين

عن تمام حقه ، أو نزل كل منها عن حقه منه ، ومع ذلك قد أصر
 المتعارضان على عدم تناول عن شيء ، وعدت ينشأ الحكم عملية القسمة
 بينهما قهراً بالعدل والانصاف جميعاً بين الطرفين ، حتى كان للمخاصمين
 قد اضطجعا على ذلك بحيثين ، ولتقهاء سموا هذه القسمة الأخيرة
 بالصحة القهري ، ويعرض فيها بي صرفاً من مسائلها ، كما جاءت في
 كتاب الجواهر والحدائق ومفتاح كرامة

مسألة الدرهمين :

ان كان معهما درهمان . فقال أحدهما لصاحبه هب بي ، وليس لك
 منها شيء . وقال الآخر هما بي وست ، لك درهم ، وبى درهم ،
 ولم يسطعوا على شيء . فقال لأمر أى الحكم ، فعل الحاكم أن يعطي
 درهماً ونصف الدرهم مدعياً معاً ، ونصف درهم لمن يدعي أحدهما
 استناداً إلى أن لإمام الصادق (ع) مثل عن ذلك " فأجاب أما الذي
 قال هما بي وست فقد أقر بأن أحد الدرهمين ليس له فيه شيء .
 وأنه لصاحبه ، ويقسم الدرهم الثاني بينهما نصفين
 ووجه العدل والانصاف في هذه القسمة به لا سبيل أى غيرها ، إذ
 لو أعطى كلاً منها درهماً لعمد بقول من يدعي المصصة ، وأما قول
 مدعياً معاً ، ونوم يعطى مدعي المصصة شيئاً لعمد بقول مدعياً دون
 قول الآخر ، وكلاهما ترجيح بلا مرجح فلم يسر إلا أن يختص مدعياً
 معاً بدرهم ، لأعتراف صاحبه بأنه لا حق له فيه . وأما التنازع بينهما
 في درهم واحد ، وكل منهما يدعي لنفسه دون الآخر ، فيقسم بينهما بالتسوية ،
 وتكون النتيجة أن يأخذ مدعي الدرهمين درهماً ونصفاً ، ومدعي المصصة
 نصف درهم .

وتعذر الإشارة إلى أن الحكم إنما يجري هذه القسمة مع عدم اليقينة

لأحد درهمين . وبعد أن حلف م عي درهمين أن صاحبه لا يستحق
 فيها شيء ، وتطلف أيضاً مدعي الدية أن الآخر لا يستحق جميع
 درهمين . أما إذا وجدت الدية لأحدهم دون الآخر فتعين العمل به .
 وإذا حلف أحدهم . ويمكن الآخر أن يحلف بقوله : وحلفي بحلفه عي
 ذكرناه ، إذا أقدم كل منهما سنة ، ولا يحلف لاحد م عي لأخرى .
 أو حلفاً معاً ، أو نكلاً معاً .

ولا يختص هذا حكم في درهمين فقط . بل يجري كذلك في كل
 عين ادعى أحد المتخاصمين أنها له وحده . وادعى الآخر أنها موصقة ،
 مع اثبات يد الاثنين على العين

ومثل ذلك م إذا استودع رجل آخر درهمين ، ثم استودعه ثانياً
 درهماً واحداً ، فوصفه مع الدرهمين ، وصادف أن تلف درهم من الثلاثة
 من غير تعريض ، أو تعد من المستودع ، فيعطى درهم ونصف الدرهم
 لصاحب الدرهمين ، ونصف درهم لصاحب الدرهم ، فقد جاء عن الإمام
 الصادق (ع) أنه قضى في مثل هذه المسألة لصاحب الديارين مدينار
 ونصف ، ولصاحب الديار نصف دينار ، وبيننا الوجه في ذلك مفصلاً
 في كتاب أصول الاثبات فصل علم الحاكم بقرعة والقضاء عن خلاف العلم .

مثال آخر إذا كان لشخص ثوب قيمته عشرون درهماً ، والآخر
 ثوب قيمته ثلاثون ، ثم اشتبه الثوبان ، ولم يعرف أحدهما من الثاني ،
 ولم يصطلح صاحبا الثوبين على شيء ، إذا كان كذلك يباع الثوبان ويأخذ
 صاحب الثوب لأعنى من الثمن ثلاثة أخماس ، وصاحب الثوب الآخر خمسين ،
 فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل يوصفه الرجل ثلاثين درهماً في
 ثوب ، وآخر عشرين درهماً في ثوب . فبعت بالثوبين إليهما ، ولكن
 لم يعرف هذا ثوبه ، وذلك ثوبه ؟ قال الإمام : يباع الثوبان ، ويُعطى
 الأول ثلاثة أخماس الثمن ، والآخر خمسي الثمن . قال السائل :

ان صاحب العشرين قال لصاحب الثلاثين احترأ بها شئت قال الامام .
قد انصفه .

الروشن

الروشن ما يخرج من وجه الحائط . وشبه الرف ، وسمى في لبنان
« ملكوآه » . ويحور لصاحب الدار ان يخرج روشاً وميراناً ، وما له
فوق الطريق العامة النافذة التي يخرج منها الى غيرها . ولا يحق لاحد
معارضته جازاً كان أو غير جاز عن شريطة ان لا يضر بأحد من المارة
لأن هواء الطريق ليس ملكاً لمص ، وبكل فيه سواء . وليس للحار
ان يمنع بأن صاحب الدار يشرف عليه من لروشن ، لأن الاشراف
غير محرم ، وأما المحرم هو التطلع ، وهو مع عدم الاشراف . أحل ،
للحار ان يخرج روشاً فوق روش حاره ، أو تحتها ، إذا لم يؤد الى ظلمة
الطريق ، أو الاصرار بالمسيرة . وفي مذهب الروشن للحار ان يسنى
صاحبه ، ويضع روشاً مكانه . وليس تلاون معه ، لأنه لم يملك الهواء ،
وأما كانت له الأولية ، بالنسبة ، فإذا ران الروشن رانت الأولية تماماً ،
كالتسبق الى الأمكة الدمه

وقال جماعة من الفقهاء إذا كان الطريق معصومة . أي لا يخرج
المر منها الى غيرها فلا يحور لأحد اخرج بروشن فيها . وما به إلا
بإذن مسكان هذه الطريق جميعاً . وإذا لم يأذنوا ، أو اذن البعض دون
البعض فلا يجوز ان يخرج شيئاً فوق الطريق لأنها ملك للجميع .

أغصان الشجرة وعروقها

رجل عرس شجرة في أرضه ، هامت عروقها أو أعصابها إلى ملك
الخيار ، فهي صاحب لشجرة تفريع ملك العبر من ماله بكل صين ،
وان امتنع صاحب لشجرة فللحر ان يتولى ذلك بنفسه على ان يعطى
الاعصاب ان أمكن ، ولا قصص . ولا يتوقف ذلك على ادب حاكم
الشرعي ، لأن سبيل هذا حكم سبيل دابة دحمت في دار العبر أو ررعه
فان له احراجها دون مراحمه الحاكم . وبس لصاحب الشجرة ان يجمع ،
ويقو . هذا تصرف في مالي فلا ادب مي ، ولا يجوز التصرف في
مال الغير إلا برده ، ليس له ذلك . لأن هذه القاعدة لا تنأى في دفع
الظلم والضرر .

ولو افترض ان الاعصاب ليست شيئاً فلا صين على صاحبها إلا اذا
كان هناك تفريع منه ، كما لو امتنع هو ومع مالك الأرض من ازلتها ،
وفي حكم شجرة الحدار لماثل الى ملك الغير .

عمارة المشترك :

حائط أو بيت أو عين ماء ، وما إليها شركة بين اثنين أو أكثر ،
وأصناف الشيء المشترك حلق ، وأرد بعض اشرافه عمرته واصلاحه ،
وامتنع الآخر ، فهل يحرم الممتنع ، أو لا ؟
بمقهاء في ذلك قنوا . ولدي نراه ان يظن ان كان الشيء
المشترك قابلاً بنفصة كان للشريك طلب الامرار وانتهى بشركة بالنفصة ،

وان لم يكن قابلاً للقسمة دفع الشريك الأمر إلى الحاكم باعتباره ولي
 المجتمع، والحاكم يطر بدوره في الأمر فان رأى ان طالب التعمير والاصلاح
 يتصرر من تركه أمر شريكه الآخر بالادب له ، فان امتنع ادب به الحاكم
 بالحديث لا صرر ولا صرار ، وان لم يتصرر من ترك التعمير وجب عليه
 الصبر والانتظار ، لأنه مال مشترك ، فيمتنع التصرف فيه من غير ادب
 الشريك ، كما هو الشأن في جميع الشركات الا مع وجود المسوخ ،
 وهو الضرر ، والمفروض علمه .

التنازع على السقف :

دار مؤلفة من طابقين أرضي لشخص ، وعموي لآخر ، فتداعيا
 سقف الأرضي الذي هو أرض معلوي، من يكون المدعي ؟ ومن يكون
 المنكر ؟

قال جماعة من الفقهاء انه معلوي وقال آخرون بل بقرع
 بينها . وقال صاحب الخواصر : الأقوى الاشتراك بينهما . فان كان
 لأحدهما بنية دون الآخر فهو له ، والا فان حلها معاً ، أو بكلا معاً
 قسم بينهما ، وان حطب أحدهما ، وبكل الآخر فهو للمحالف .

انتقال الدعوى بالصلح :

نقل صاحب مفتاح الكرامة عن حصة من فقهاء انه اذا ادعى رجل
 على آخر بدين أو عين ، من لصاحب الدعوى أن يصالح عنها أحسباً
 ثالثاً ليس طرفاً في الدعوى كلية ، ونكون نتيجة هذا الصلح ان يقوم
 الأحصي مقام المدعي ، ويقول للمدعى عنه : ان لحق بي عليك لفلان

صار مستحقاً لي بالصلح ، وله ان يقيم البينة على ثبوت هذا الحق ،
ويطلب البين من المدعى عليه ان أنكر، ولا فرق في ذلك بين اعتراف
المدعى عليه بالحق قبل الصلح أو عدم اعترافه ، ولا بين أن يكون
الأجنبي المصالح عادلاً ثبوت الحق في ذمة المدعى عليه ، أو لا .

الشركة



معناها .

للشركة معنيان . حوب . . شرعي . والأول اجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل الشبوع فيه . وقد يكون سببها اضطراباً كالارث ، أو خلاص ماله من غير قصد خلاصاً لا يمكن الفصل معه بينهما . وقد يكون السبب احترازاً كما اذا اشترك الناس في شراء عين ، أو قلاها من الغير بامانة أو الوصية . أو بعد معا شراكة أو معاً لها للاصطياد .

وتسمى هذه الشركة شركة الملك . وشركة الشبوع . ولا شأن بها للفقيه عما هو فقيهه ، لأن وطبقته هي تبحث عن الحكم تكليفي كالمحرم والمحرمة ، أو الحكم الوصفي كالمصلحة والمفسد . ولشركة بمعنى الملك والشبوع ليست من الحكم تكليفي ولا الوصفي في شيء . لأن الحقوق ان اجتمعت في الشيء تحققت الشركة . وان لم تجتمع لم تتحقق . أجل . ان شأن الفقه ان يبين الأحكام المترتبة عن شركة الملك من ان نتائج المال المشترك هو للجميع . وان أحد الشركيين لا يتصرف إلا بآذن الآخر ، وان به ان يضارب بالنفقة . ولا يجب عليه الصبر على الشركة ، أما بيان معنى المال المشترك وتحديد ميسر من اختصاصه كفقيه

أما المعنى الثاني ، في الشرعي الذي يبحث عنه الفقيه فهو عقد بين اثنين أو أكثر أنشيء يكون كل من اثنين أو لأمول اشاعة بين جميع اشركاء ، ولأعت أن يكون مرض من شركة القصد هو لشركه وهذه الشركة هي التي يبحث عنها الفقيه .

أقسام الشركة :

لشركة أقسام أربعة :

- ١ - شركة لمسا ، وهي شركة في الأموال ، فيأتي كل من الشريكين بمدة ، ويخرج من الآخر ، ويعملان فيه معاً على أن يكون الربح لكل على قدر ما ، وحصة عليه كذلك ، وهذه الشركة جائزة بالاجماع ، بل قبل لا يجوز غيرها .
- ٢ - شركة الاداء ، وهي ان ينشئ اثنان أو أكثر على ان يعمل كل واحد بأمر ، ثم يتسمون الآخر بين اجمع حسبما يتفقون عليه ، ولا فرق بين ان يكون عمل اجمع من جنس واحد كصالحين ، أو من أكثر من جنس ، كصالحين وطبيبين . وقد ائق الفقهاء بشهادة صاحب الجواهر ، والحدثي ، ومفتاح الكرامة على بطلان هذه الشركة ، لأن الأصل عدم الشركة ، ومجرد ترصي غير كاف ما لم يرد النص على حوزة ، كما قال صاحب الجواهر .

والذي يراه ن أي اتفاق بين اثنين أو أكثر فهو صحيح ترتب عليه

جميع احكامه وآثاره إذا كان المحل أهلاً للالتزام به شرعاً ، أي لا يحرم حلالاً ، أو يحلل حراماً .

٣ - شركة المفازضة ، وهي ان يلتزم كل منها للآخر بأن الذي يحصل له من عزم يكون شركة بين الاثنين ، ولا يستثنى من ذلك الا قوته وثبات بده ، وان ما يلزمه من عزم يكون عليها معاً ، وهذه الشركة باطلة ايضاً بالاجماع ، لأن لكل نفس ما كتبت ، وعليها ما اكتسبت .

٤ - شركة الوجوه ، قال صاحب الجواهر ، والحدائق ، ومفتاح الكرامة : ان لما أكثر من معنى ، وأشهر معانيها ان يجتمع اثنان ممن ليس لها رأس مال ، ويتفقا على ان ما يشتريه أحدهما سيئة يكون بينهما ، ثم يبيعه ، ويؤدى ما على كل ، والزائد بينها شراكة ، وهذه الشركة باطلة ان قصد كل الشراء لنفسه ، والنتيجة ان يكون الربح له ، والحسارة عليه وحده ، أما إذا وكل كل منها الآخر بالشراء فلها تدخل في شركة العنان .. وقد جاء في مفتاح الكرامة ج ٧ ص ٣٩٢ : مما اوردت به الامامية ان الشركة لا تصح الا في الأموال ، وهي شركة العنان ، ومعنى هذا ان ذكره من الشروط والاحكام يخص بالشركة في الاعيان الدثة عن عقد الشركة بالذات .

الشروط :

١ - الصيغة ، وهي من المقومات ، وتحقق بقول كل من الاثنين :

الشريك في كذا . أو قول حدث شريك في كذا . وقول
الآخر . ومن ذلك مثلاً . عن شريكه وصاح

٢ - أن يكون كل من الشريكين أو شريكه 'هلاً' لكلاً من الآخر
لأنه لا يتصرف إلا بمرأ من صاحبه . فيكون ولياً عنه .
وموكلاً .

٣ - أن يكون على شريكه مالا من شريكين . وموجوداً معه .
وهذا لا يترتب به شيء فلا يصح أن يحدد شريكه من ماله
في شيء . ولا في الخمر .

٤ - أن يخرج ماله مخرجاً لا يمكن حصول سهم . فإن صاحب
مخرج يكرمه . وإن كلمه انعهه منعه عن أن يخرج شريكه
في الصفقة ، فإن لم يخصصه لم تصح شريكه ، وقال صاحب
المواهب : التحصن أن يقال بعد الإجماع على كون الشريك
معه . أن قول شريكنا لا يشاء بحسب الشريك ، مبرور
من الدين بين الشريكين عن الأشياء إلا أنه يشترط في صحته
ذلك تحقق المزج . ومضى حصل مخرج بقصد بناء الشريك من
دون قول تحققت ، وكذا كالمادة ، أما المخرج فهو - ري
المجرد عن إرادة إنشاء الشريك فلا يترتب عليه ملك كل منها
الحصة شائعة في نفس الأمر . ولا يبعد الاشتاء في كل
أجزاء .

والذي نتحصل من هذه العبارة أن الشريك شرعية التي يتكلم بعينه
صها تتحقق مخرج لما بين مع قصد الشريك وإرادتها ، سواء أقال الشريك

« اشتركنا » أو لم بقولا ، فإن قالوا كانت الشركة بالعقد ، والا فهي شركة بالمعاطاة ، والسيعة واحدة ، أما مرج المال من غير قصد الشركة فلا تتحقق به الشركة الشرعية ، لعدم قصدتها وإرادتها ، ولا انشركة بمعنى الشروع ، لأن كل جزء من المال المختلط إما أن يكون لهذا ، وإما أن يكون لذلك ، لا أن كل جزء هو ملك مشاع بين الاثنين .
 إذن الشركة شرعاً لا توحيد بالقصد وحده ، ولا بالمرح وحده ، بل بهما معاً ، كما أن المرح لا يتحقق الشركة بتعصى الشروع في نفس الأمر والواقع ، وإنما يصير مجموع المالكين شركة بين المالكين لعدم إمكان انفصال بين المالكين بعد الخلط والامتزاج .

وأذا باع أساس حصة شائعة من ماله حصه من ماله الآخر كذلك ، أو باعه أيها شمس ، واشترى دائر حصة من الثاني تتحقق الشركة في المالين حتماً ، وإن لم يتحقق المرح ويتحد المالان ، ولكن هذه الشركة ليست محلاً للنسبة ، لأنها تستند إلى غير عقد شركة .

احكام الشركة :

مضى نوافر في الشركة جميع ما يعتبر فيها صحت ، وترب عليها الأحكام التالية

- ١ - انشركة حائزة من الجدين ، فلتشريك أن يرجع عنها ، ويطالب بانقصة مضي شاء ، لأن الناس مسلطون على أموالهم بشئ أنواع السطة . ومنها اهرار ملكه عن ملك العسر . ولو اشترط التأجيل وتحديد الشركة إلى أمد معين لم يبرم ذلك ، وله العدول

عنه . لكنه شرط في عقد حائر ، والشرط ينفع المشروط في
الحكم

٢ - إذا اشترط أن يكون العمل لأحدهما دون الآخر ، أو أن يعمل
كل منهما دون مرحلة الآخر صح ، ولكن الشرط غير لازم ،
فيجوز الرجوع عنه متى شاء الشريك . وإن لم يشترط ذلك
فلا يجوز لأحدهما التصرف في مال الشركة إلا بإذن الثاني ،
لحرمة التصرف في مال الغير ، ويجوز الاشتراك لا بد من
إباحة التصرف في مال الشريك

٣ - إذا أظفأ عقد شركة ، ولم يبين مقدار الأسهم بقسط لربح
عن أصحاب الأموال سنة أموالهم ، وقد مثل لإمام الصادق (ع)
عن رجل يشارك في السلعة " قال ان ربح فله . وإن وضع
- أي خسر - فعليه .

وقال صاحب الجواهر : لا خلاف في ذلك ، سواء أئدوى
الشريك في العمل . أو تدون فيه ، من الإجماع على ذلك وأتت مستنبضة
أو متواترة . مصداقاً أن انقسم أصوات لذهب وقو عده في إشباع ذلك ،
من هو مقتضى الأصول العقلية أيضاً .

واحد من مقتضاهما إذا شرط أحد الشريكين الزيادة له في الربح
مع تساوي المدين . أو اشترط التساوي في الربح والحسبان مع تفاوت
المدين . دون أن يكون من شرط الزيادة أية ميزة من نشاط أو أثر
في زيادة لأرباح .

فذهب جماعة إلى صحة الشركة والشرط ، وآخرون إلى بطلانها . معاً ،
وحدث في بطلان الشرط عقد . واختار صاحب جوهر يقول الأول .

أي صحة الشركة بشرط ، لأنه شرط عن نوصي ، ولا يخلل حراماً ،
أو يحرم حلالاً . وقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل شارك رجل
رجلاً في جارية له ، وقال : ان ربحنا فيها فئت نصف ، وإن كانت
وصيفة أي حسارة فليس عليك شيء . فقال الإمام لا أرى بهذا
بأساً إذا طابت نفس صاحب الجارية .

انتهاء الشركة :

فرق بين انتهاء الشركة . وبين انتهاء الادن لشريك بالتصرف في
الادن المشترك ، فان الشركة لا تنتهي إلا بالقسمة ، أو تلف ائمال ،
ولا أثر لقول الشركاء ، اسببنا الشركة ما لم يحصل الافرار . . أجل ،
تنتهي بذلك شركة العقد ، لأنه من العقود الحائزة ، أما شركة الملك
وشروع فلا . وينتهي الادن بالتصرف بانتهاء الشركة . أو بموت
أحد دون له ، أو موته ، أو التحجير عليه لفسه ، أو فليس ، وتنتقل
الشركة إلى الوارث بموت لشريك ، ويبوب عنه الولي مع الحصون
أو الفسه .

مسائل :

١ - شخص يملك سيارة ، فاتفق مع سائق على ان ينقل به الركاب
الأجرة . وما يردفه الله سبحانه يكون بينها بالسوية أو التفاوت ، فهل
نصح هذه شركة ، وعلى تقدير بطلانها فلمن يكون الفائض ؟

اتفق الفقهاء . كما جاء في مفتاح الكرامة ، على أنها مطلقة ، لأنها إما
تصبح بالذن من شريكين ، لا من أحدهما فقط ، وليس هذا لانفاق
مصارفة ، لأن موضوعها انقود . لا لعروض . كما يأتي ، ولا إحصاء
أو جصة لمكان الجهل بالاحرة . وعلى هذا ، فإذا كان لسانق قد أحر
البارة فالاحرة بكاملها لصاحب البارة . لأنها مانع ملكه ، وعنه ان
يلفع لسانق اجرة المثل ، لأنه غير متبرع بعمله .

واقف ان هذا الانفاق صحيح وحائز ، وليس من انصوري ان
ينطق عنه أحد العقود لمساواة ، كالشركة ، أو الاحارة . أو احصاءة .
بل يكفي مجرد لتراضي . مع عدم المانع من انشراح أو نقص ، أما
الجهل بالاحرة لسانق غير مانع من صحة ما دامت معينة في الواقع ،
ويستهي لشريكان ان اعلم بها مقداراً وحسباً بعد العمل .

٢ - من حار شيئاً من المباحات ، كالصيد والحطب والخشيش والمياه ،
وما ليها ، بقصد أنها له وبغيره ، فهل يصير هذا العبر شركاً
لأول فيما حارّه أولاً ؟

الجواب . إذا كان الأول وكيلاً ، أو مستأجراً للثاني تحممت الشركة
بينهما . وإلا كان الجميع لمن حار ، ولا شيء لمن دواه وقصده . ول
صاحب الجواهر ما ملحظه : ان السب للملك المباحات هو احارة مع
قصدها بصرف النظر عن نية لملك له أو غيره . فمن حار شيئاً منها
بقصد احارة فهو له سواء أقصد الملك نفسه ، أو غيره . أو لم يقصد
الملك . أو قصد غيره . فانهيار لتحدث المباحات . وحتصاصها بخائر
دون غيره هو ان يقصد حيازتها ، وكفى .

٣ - إذا استوفى أحد الشريكين ديناً من اشترى من مال الشركة

سينة ث كـ الآخر فيما ستوماه . كما هو الشأن في كل دين
مشترك . لأن كل جزء منه مشاع بين الاثنين . وفي ذلك
روايت عن أهل البيت (ع) تقدم بعضها في فصل الدين

٤ . اذا اتفق ثلاثة على ان يشتركوا في معمل سجارة — مثلاً —
على ان يقدم أحدهم المحل والثاني الأدوات اللازمة ، والثالث
العمل بطلت الشركة عند جمعة من انقضاء ذكروهم صاحب
مصرح انكرمه

والحق الصيغة والحوز . يكف لخصي ، وعدم ادفع من الشرع
والعقل ، كما تقدم في مسائله الأولى

التعارف

١ . اذا كان من الشركة في يد أحد لشركاء ، وادعى تلف
والقول قوله بيمينه ، لأنه أمين . وليس على أمين الا ليمين ،
ولا فرق في ذلك بين ان يدعي مسأ عدهراً للتلف ، كالخرف
والفرق ، أو صيباً خفياً ، كالسرقة .

وإذا تعقن التلف وتفق عده ، وبكر ادعى بصرف ثاني على من
الان في يده انه مرض أو اعمى . وأذكر هذا المتعدي والتعريض بالقول
قوله بيمينه أيضاً ، لنفس السب .

١ . مثل الذي ذكره صاحب مدح بكرهه في ١٠٠ من الشركة هو يدعي بيمينه بعدم الأول
المحل ، والثاني دعي الطعن ، والثالث البطل ، والرابع التمس

٢ - اد اشترى أحد الشريكين شيئاً ، وقال : اشتريناه للمعني ،
 وقال شريكه بل اشتريناه لحساب الشركة . واد ادعيته
 لمسك بعد أن ظهر فيه الربح فالقول قول المشتري بعبئه ،
 ولو قال المشتري اشتريناه لحساب الشركة ، وقال شريكه
 بل اشتريناه لنفسك ، وادما ادعيت انه للشركة بعد أن ظهر
 احمرار فالقول قول المشتري أيضاً ، لأنه أبصر نيته ، قال
 صاحب الجواهر : « بلا أشكال ولا خلاف » .

القسرة



معناها :

القسمة تغيير أحد العصبين عن الآخر ، وهي قائمة بنفسها ، وليست بيعاً ولا صححاً ، لأنها لا تنظر الى الصبة. ويجب أن يكون كل نصيب بقدر الآخر ، دون زيادة ، أو نقصان ، وقد يحجر الشريك عن القسمة في بعض الحالات ، وليس في البيع شيء من ذلك ، قال صاحب الخواهر .
« ليست القسمة بيعاً ، ولا صححاً . ولا غيرها ، سواء أكان فيها رد ، أو لم يكن فلا خلاف ، ولا أشكال ضرورة عدم قصد شيء رائد على مفهومها في صحتها .. وحيد فلا شفعة فيها ، ولا حياز مجلس . ولا غير ذلك » .

قسمة الاجبار والراضي

إذا طلب أحد الشريكين القسمة ، وامتنع الآخر بطر : فإن لم تستدع القسمة ضرراً على المحتج ، ولا رداً عن أحدهما ، بحيث تمكن قسمة الشيء المشترك ، وتعديل السهام من غير ضم شيء آخر مع بعضها ، إذا

كمال الأثر . حرر الجميع من
 دي جو حقه من طلبة ولا حقه
 ورزقت الله به . كذا
 سلاح
 ولكن الشريك لا يتبع نصيبه صغيراً
 كرهه صغيرة
 لجهة السكن ولا لغيره ، أو أمكنت القسمة والافتقار ، ولكن لا يمكن
 تعدد الشهم إلا بالرد ، وصم من رائد على ملك المشترك ، كما لو كان
 منها عرفان ، فيمده أحدها ، وقيمة الأخرى متساوية ، فلا بد أن
 يصم إلى الأولى حصون يدفعها من بأحد ثبوت لمن بأحد الأول ، إذ كان
 كذلك فلا يحرم الشريك على القسمة وممول عدة لا ضرر ولا ضرار ،
 وللشيء عن الصرف والتقدير ، ولأن الصبيحة لا تملك لا تراضي .
 ولما سميت هذه القسمة بقسمة التراضي .

وقال جماعة من الفقهاء لا تخور قسمة المال المشترك مع نصرة
 الشريك ، حتى ولو اتفقوا عليها ، لأنه سعة وتضييق لها ، ورد
 عليهم صاحب الجواهر أن هذا منصرف لقاعدة تسقط التماس على أموالهم ،
 وأن المال لا يجمع من التصرف في ملكه ، وإن سترم ذلك بقصاً
 وحشاً في ماله ، ولأنه لا شأني مع صحة القسمة شرعاً ، وعنه
 نصيح بمسألة مع التراضي ، حتى ولو نصرت الشريك ، وسواء أقرض
 أن لتصرف من القسمة أحد الشريكين دون الآخر ، وصح انصرفت
 أحب إلى طلبة ، وحرر عنها غير متصرف ، ولو طئها غير متصرف
 من المتصرف فلا يحتاج إلى طلبة . وقسمة لأحد بثلاثة أحكام شرعية

أو من بوكلاء ، ومع تعددهما عدول المسلمين ، كما هو الشأن في جميع
الأمور الحسية .

قصة النهاية :

إذا كان بينهما بستان ، أو دار ، أو أرض ، واتفقا على أن يكون
بعض العين المشتركة في يد أحدهما ، والعص لئلي في يد الآخر ،
يستثمر كل منهما ما في يده أمداً معيناً ، أو إلى أن يتم القصة النهائية ،
أو اتفاقاً على أن يستثمر أحدهما العين بكاملها سنة ، ثم يستثمرها الآخر
سنة صح الاتفاق في الحالتين ، ونسب هذه القصة بالنهاية ، أي الموقعة ،
وتنحصر بقصة المنفعة بحسب الزمان ، أو بحسب احراء العين المشتركة ،
ويسمونها الفلاحون قصة زراعية

ورداً طلبها أحد الشريكين ، وامتنع الآخر فلا يجوز للممتنع ، لأنها
بمقتضى المعاوضة التي يعتبر فيها التراضي

لرؤم القصة :

تلزم القصة . ولا يجوز العدول عنها في الحالات السابقة
١ أن يقسم الشركاء فيما بينهم من غير قسم ، ولا قرعة ، فلي
رعي كل يقسم معين ألزم به ولا يجوز له العدول بعد الرضا .

١ جاء في كتاب : قصة آخر باب قضاء : « بعد بالحرف : » إذا اتفاق على اختصاص كل واحد
بشيء من أصل مرقعة ، بعد القصة بـ « رعي » الموجبة لتسيير الحق ، ولا فرق بين
قصة رد وعدم رد . « رد » قصة رد . « رعي » أحد الشريكين للآخر عوضاً زائداً عن سهمه ،
كما يستحق العدول

٢ ان يحصل الفرع ، وانقرعه ، لاتفاق بين الجميع . ولا يعتبر الرضا
بعد انقرعه ، بل يكفي رضا الفرع ، قال صاحب الجواهر
« انما هو عدم اعتبار الرضا بعد القرعة » مع فرض سبق
لرضاها . ضرورة ظهور أدلتها في اقتضاء التمييز والتعيين ،
مع حصوله بها لا دليل على عوده ، أي ان المستند من
أدلة انقرعه أنها وسية لتعيين الحق وبميرة عن غيره ، ففي
حرب بين الحق ، وإذا تعين انتهت الشركة . ولا تعيد ، لا
بدليل ، ، ولا دليل على العود .

٣ ان يحضر لشركة قسم في العمل ، ويجري انقرعه برضا
جميع

٤ ان يرفعوا الأمر الى الحاكم . ويعين قسماً ، بموجب العمل بقوله
محدد خروج القرعة ، ، شرط رضا الشركاء بالقسمة لا
في القرعة ولا بعده ، ، أي ان العمل بقول قاسم الحاكم منظم
للجميع شاءوا أو أبوا وجب ان يكون من اهل الخبرة والعدالة ،
كما هو الشأن في كل من تحت اطاعه ، ولا تشترط العدالة ،
بل ولا الاسلام في القاسم الذي يحضره الشركاء من بينهم
فاحصل . القسمة تكون لازمة بعد ان يرضى كل بقسم معين .
و - لم تحر القرعة ، وبعد القرعة أي اتفقوا على احرائها ، وبعد القرعة
أي يجرىها قاسم الحاكم ، وان لم يتفق عليها الشركاء .

انعلق

لو ظهر انعلق هبت القسمة . واد ادعى لعلط أحدهما ، وأكرر

الآخر هي السكر ليعين على بيع العلم بالعقد ، ان ادعى عليه شريكه العلم به ، والا لم يسمع قوله الا مع التبعة فان حلف تحت القسم ، وان فكل بطلت بناء على جواز القضاء بمجرد السكر .

وإذا صهر لم يرد القسمة شريك ثالث على مبيع المثلح م يكن في حسابها بطلت القسمة ، لأنها لم تقع برضا جميع الشركاء .

وإذا اقتسما عقارين ، وأخذ كل منهما عقاراً ، ثم ظهر ان أحد العقارين كره أو بعده مدعى لشخص آخر بطلت القسمة ، وكذا لو صهر فيه عيب إلا اذا تراضيا على تشاركه بالارش . وإذا بى في نصيبه داراً ، أو عرس فيه شجرة . ثم صهر مستحقاً لغيره . وأزال مالك البناء والعرس فلا يرجع صاحبها على شريكه ، لأن القسمة ليست بيعاً ، والشريك لم يهرده . كي يباع للمرور يرجع على من عرده .

نبيه :

نبت ، مثل ذكره بمها في باب القسمة ، منها ان الشيء المقسوم نارة تكون أحرؤه متساوية ، وأخرى متفاوتة ، ومنها قسمة للدار المؤلفة من طينين أو أكثر . وقسمة البئر وحمام في غير ذلك مما هو من اختصاص المهندسين ، لا المشيرين . وصيغة القسمة ان يبيع ان الشريك اذا حلف القسمة فهل على شريكه ان يتحلف ، أو لا ؟ وإذا امتنع فهل للحاكم أن يهرده ، أو لا ؟ وان القسمة هل هي لازمة أو حادثة ؟ وان القسمة هل تعتبر فيه العداة ؟ ان غير ذلك من بيان

الأحكام التكليفية والوضعية ، أما موضوعات الأحكام فيرجع فيها إلى
أهل الخبرة والاختصاص .. لذلك وخوفاً من هزل الأهم ترك التعرض
لها ، ومن أحب الاطلاع عليها فيرجع إلى المجلد السادس من الجواهر ،
والعشر من مفتاح الكرامة ، باب الفصاء .

السفحة



معناها :

الشفعة في الاصطلاح الشرعي هي استحقاق أحد الشريكين حصة شريكه بسبب تناها بالبيع ، على أن يتمكن من الشري . رضي أو لم يرض . مثال ذلك أن يشترك اثنان في عقار ، يبيع أحدهما حصته المشاعة لثالث ، فللشريك الثاني أن يملك الحصة لمسة من المشتري جبراً عنه بما لزمه من الثمن .

ويخرج بقولنا « أحد الشريكين » ما لو باع بعد أن حصلت القسمة ، وتنفرد كل شريك بحصه . حيث لا شركة حين البيع ، وكذا يخرج ما لو كانت الشركة بين أكثر من اثنين ، ونقول قد تنفذ بالبيع ، يخرج ، لو تنفقت رغبة أو الصداق أو الصلح ، وأي سبل .
ويسمى الشريك الذي يطالب بالشفعة شفعياً ، والمشتري الذي اشترى من الشريك الآخر مشعوعاً به ، والعقد اسم مشعوعاً به .

شرعية الشفعة

الشفعة مشروعة إجماعاً ونصاً ، ومنه قول الإمام الصادق (ع) : قضى رسول الله (ص) بالشفعة بين الشركاء في الدور والمساكن .

المحل :

وهو المشعوع به ، أي الشيء الذي تثبت فيه الشععة ، وانفقوا على أن الشععة تثبت بالمعارات التي تعمل القسمة ، كالأراضي والدور والساتين . واختصموا فيها عدل ذلك ، فذهب جمع من الفقهاء إلى ثبوتها في كل مبيع منقولاً كان أو غير منقول ، قالوا : نفعها ، أو غير قابل لها ، واستدلوا على ذلك بروايات عن أهل البيت (ع) أعرض عنها وأهمها المشهور ، وخصصوا الشععة بثوات التي تقل القسمة ، ونحوها من المنقولات ، والثابت التي لا نفعها ، أو لا يتبع بها بعد القسمة .

و استدلووا على ذلك بدليلين : الأول قول الامام الصادق (ع) قال رسول الله (ص) . لا شععة في سعيته ، ولا مهر ، ولا طريق ، ولا ربحي ، ولا حمام . وفي رواية ثانية انه قال ليس في الحيوان شععة وفي ثالثة ان الشععة لا تكون إلا في الارضين والدور .. قال صاحب الخواصر : المشهور بين المتأخرين العمل بهذه الروايات ، بل اطلاقهم على ذلك .

الدليل الثاني ان الشععة على خلاف الأصل ، لأن من تملك شيئاً بالبيع لا يتبرع به إلا برصاء ، والقاعدة هي وجوب الاقتصاد على موضع البقيت فيما حالف الأصل ، وموضوع البقيت من الشععة هو الثوات التي لا تقل القسمة ، قال صاحب مفتاح الكرامة : وعلى هذا استمرت طريقة الدرس في معاملاتهم ، فانهم يذكرون ثوات الشععة في الثوب والقدر والابريق والفرس والعبير والحطة والشعير والتمر والملح والربيب ، فلو ان أحداً اليوم ادعى الشععة في أمثال ذلك لندروه بالسكبر . أحسدوا ذلك بدأ عن يد . وهذا يدل على طريقة مستقيمة ، وسيرة مسنونة .

أما الشعر والأشياء فان بيعها نفعاً بالأرض تثبت فيها الشععة بالاجماع ، وإن أوردوا بالبيع دون الأرض فلا شععة فيها إلا عند من أثبت الشععة في كل شيء .

الاشترائك في المرافق :

اتفقوا على ان الجار لا شفعة له . لأن ليس حصصها الشريك وحده
 لا بد كان خارجاً حليفاً . أي شريكاً في المرفق . كالمصرف وشركه
 ودلت أن يكون لعقارب متجاوزين مرفق خاص ، أو شريك مشترك بينهما
 فان صاحب كل من العقارب يسمى حليفاً للآخر . فإذا اع أحدهم
 عقاره منحصراً مع الطريق أو شريكاً مع الآخر بالخدمة ، على شريطة
 أن يكون الشفعة واحداً . ولا فرق بين أن يكون العقارب وشريك
 مرفقاً للخدمة أو غير قابل . أحل ، إذا أريد بيع كل من الشريك
 والعقارب منفرداً اعتبرت فيه تقابلية للخدمة . وليس بشيء أن يعتد
 بصديق أو الشريك دون لعقد المبيع ، بل بأحد الجميع أو بغير الجميع .
 ونجدد لاشترائه في النص الذي ثبت عن أهل البيت (ع) أي جاء
 في الطريق فقط ، ولكن انقضاء أحقوا به الشريك لشهادة صاحب
 الآخر . وصاحب مرفق الكرامة ، فبعد مثل الإمام الصادق (ع) عن
 درب فيها دور ، وطريقهم واحدة في عرصة ، فباع بعضهم مرفقه من
 رجل ، فهل شركته في الطريق أن يأخذوا بالشفعة ؟ قال الإمام :
 ان كان مع مدار . وحول به ان صديق غير دلت فلا شفعة لهم ،
 وباع الطريق مع دار اللهم الشفعة

وهذه الرواية . كما ترى تثبت الشفعة للشركاء . وان رادوا عن
 الشريك ، يمكن المشهور حملوها على الاثنين فقط جمعاً بينها وبين قول
 الإمام (ع) لا يكون شفعة إلا شريكين ما لم يتسا ، فإذا صاروا
 ثلاثة فليس واحد منهم شفعة

ويدل ذلك أن الشفعة التي لا تقبل التسمية في أرض مشتركة
 أيضاً بين صاحبي الشريك ، ويمكن مدس من الأرض والشريك بحيث
 تملك كل منهما واحد . وبما لم يسمع به على وجه الدين ، ولكن لما

منفعة أخرى ، إذا كان كذلك ، فإنه يثبت للشريك الشفعة .. واستك
كذلك في كل ما لا يقل القسمة منفرداً ، وكان معه غيره ، ويمكن
التعادل بينهما ، مع إمكان الانتفاع بكل منهما في جهة من الجهتين ،
كمرفة صغيرة مع حديقة أو حمام ، وكذلك صغير مع ساحة ، وما
إلى ذلك .

شراكة الوقف :

إذا كان بعض العقار وفقاً على الاشاعة ، والعص الآخر ملكاً لشخص ،
وباع المالك حصته ، فهل ثبت الشفعة لولي الوقف وأهله ؟
ذهب جماعة من الفقهاء ، منهم صاحب الشرائع والخواهر ، ذهبوا
إلى عدم ثبوت الشفعة ، حتى ولو كان الموقوف عليه واحداً ، لأن
الوقف لا مالك له ، وإنما تملك المنفعة فقط ، فأرباب الوقف أشبه
بالمستأجر الذي لا شفعة له .
والخلاصة أن الشفعة عند المشهور تثبت في الدار والستى والأرض ،
وما إليها من الثوات التي نقل القسمة ، على أن لا يكون الشريك وفقاً .
ولا تثبت في المنقولات إطلاقاً ، ولا في الثابت الذي لا يقل القسمة .
أو يفلها مع عدم الانتفاع بالمقوم ، إلا إذا كان اندي لا يقل القسمة
طريقاً أو شرباً ، ويبيع منضمّاً إلى غيره .

الشفيع :

سبق أن الشفيع هو الذي يأخذ من المشتري بالشفعة ، ويشترط فيه :
١ - أن يكون شريكاً في العين وقت البيع ، فلا شعاعة لمستأجر .
ولا حار ، ولا للشريك بعد القسمة ، قال الإمام الصادق (ع)

و الشعلة لا تكون الا لشريك لم تقاسمه ، وفي رواية ثالثة
لا شعلة الا لشريكين لم يقتسما . و اذا ارفت الارف ، وحددت
الحدود فلا شعلة ، والارف هي الحدود ، وفي الحديث الشريف :
« قصي رسول الله (ص) بالشعلة ما لم تورف » أي ما لم
يُقتسم لعفار ، ويوسع الحد . ومثل لإمام لصادق (ع) عن
الشعلة في الدو ، أي شيء وحسب للشريك « فقال : الشعلة
في البيوع اذا كان شريكاً .

٢ أن يكون قدراً عن دفع الثمن ، ووجباً غير محظ ، ولا يجهل
أكثر من ثلاثة أيام الا د ادعى وجود ماله في بلد آخر ،
فهو يؤجل بمقدار وصوله به ، وريادة ثلاثة أيام ، على شريطة
أن لا يتصرر المشتري بسب سائحيل ، قال صاحب الجواهر :
« لا أحد خلافاً بينهم في ذلك ، وبدل عليه أن الإمام (ع)
مثل عن رجل صب شعلة أرض ، فذهب على أن يحصر المال ،
فلم يرجع ، فكيف يصح صاحب الأرض اذا أراد بيعها ؟
أبيعها أو ينتظر عي . شريكه صاحب الشعلة » قال الإمام
أن كان معه في المصير فينتظر به أو ثلاثة أيام ، وإن أنه
بالد ، والا فبيع . وبطلت شعنته في الأرض ، وإن طلب
الأجل إلى أن يحمل المال من بلد آخر ، فينتظر به مقدار ما
يسافر الرجل أو تلك سنة . وبصرف وريادة ثلاثة أيام اذا
قدم ، فإن وقاه والا فلا شعلة .

٣ أن يكون الشئ مسلماً اذا كان اشترى مسلماً ، فعير المسلم
ثبت له الشعلة على مثله ، حتى ولو كان الشئ مسلماً ، ولا
ثبت له على مسلم ، حتى ولو كان اشترى غير مسلم ، وثبت
للمسلم اصلاً على المسلم وغير المسلم . واستدلوا على ذلك بقول

الامام الصادق عن جده أمير المؤمنين (ع) : ليس لليهودي ولا للنصراني شفعة .

٤ - اجمعوا شهادة صاحب الجواهر على ان الشفعة لا تثبت اذا تعدد الشركاء ، وراد الشفع عن الواحد ، واستندوا عليه بالاصافة الى ما سبق بقول الامام (ع) ان راد شرك على اتين فلا شفعة لأحد منهم

٥ - ان لا يادن الشفع ببيع لشريكه ، أو يرفض الشراء د عرص فيه ، مع قدرته ، وليس هذا من باب إسقاط ما لم يجب ، بل هو مقتصر لعدم الثبوت على حد تميز صاحب الجواهر بغير اجارة الوارث لما أوصى به مورثه قبل موته فيما راد عن الثلث ، ويدل عليه أيضاً الحديث الشريف : لا يحل ان يبيع ، حتى يبادل شريكه ، فان باع ، ولم يادن فهو أحق به . ومعنى هذا انه اذا اذن بالبيع فلا حق له ، وبآتي انبان الأوفى .

٦ - قال جماعة من الفقهاء بشرط علم الشفع بالثمن والثلث معاً حين الأخذ بالشفعة ، فلو قال : أخذت بالشفعة بالعلم ما يلزم الثمن لم يصح ، لأن الشفعة في معنى المدوصة ، والجهل بالثمن يستدعي العسر المظن لها ، تماماً كالشراء بثلث مجهول .

ودفع صاحب الجواهر وكثير من كبار الفقهاء ان انه لا دليل من العقل وانقل على وجوب العلم بالثمن حين الأخذ بالشفعة ، ان يكفي العلم به عن طريق ائبنة أو غيرها وقت الدفع ، وانعزل عما يبطل البيع فقط ، الحديث : « من ركب الله (مس) عن يمينه عزر » وإخاف الشفعة بالبيع قياس باطل .. أحل ، ان تعدل العلم بالثمن حين الأخذ والدفع ، بحيث لا يمكن العلم به بحال بطل الأخذ بالشفعة ، لعدم امكان

التسليم ، ومثل له صاحب الشرائع والخواهر بأن يقول المشتري . ليت
مقدار الثمن ، ويصفه الشئ .

الغالب والمحزون والصفي والسفيه :

ليس العقل والدفع والرشد من شروط الشئ ، لأن الشئ حق متى
على الملك ، ولا يشترط في ملك عقل والبوع والرشد ، ويأخذ المحزون
وصفي والسفيه بالشفعة انما على شؤهم بشرط ان لا يكون في الأخذ
مفسدة ، والا لم يصح قد صاحب الخواهر . ولا خلاف ولا
إشكال ، لأن المصنف عدم تصرفه على الوجه المشروع ، وعيه ددا أخذ
مع المفسدة يكون صامناً لما دفع من الثمن ، ويبقى السهم للأخود بالشفعة
على ملك المشتري .

وإذا ترك وبى الفصير الأحد مع وجود المصلحة يبقى حق الشفعة
ناتلاً . حتى يبلغ الصفي . ويبقى المحزون ، ويرشد السفيه ، ولو مضى
على بيع العقار سنون ، قال صاحب الجواهر :

ولا إشكال ولا خلاف في ذلك ، ولا يذهب الترحي . لأن التأخير
كان بعد ، وهو الخوف والتضرر ، أما نصير الوي فلا يُسقط حقها
الثبت لها حال فصورهما نفس وعنوان ، وإنما الذي يحدد عند الأهلية
والكمال هو الأحد لا أصل الحق ، بل لو عفا الوي لم يمس عموه مع
فرض المفسدة ، حتى ولو كان الذي عفا أمّا أو حداً لأب ، أما نصير
المشتري بطور الانتظار فلا يُسقط حق الفصير بعد أن كان المشتري
هو السبب في ادخال الضرر على نفسه . لأنه أقدم على الشراء مع علمه
بوجود الشئ . بل لمن الأقوى حوار تحديد الوي الأحد ، وإن ترك
أو عفا سافراً ، لظلال تركه وعموه فلا يترتب الأثر عليها .
أما الشئ بعد ما علم السع . وسكت عن الطلب ، ولم يحضر

ولم يوكل في الأحد فبسط حقه في الشعة . لأن هذا الحق يثبت عن
 القود كما يأتي . وإذا لم يتم دفع ، أو عم وم يطلب عند مشروع .
 كما لو جهل بأن له حق الأحد بالشعة . فإن حقه يبقى قائماً ، وب
 طال الزمن ويدل عليه قول الأمام الصادق (ع) وصي ليم مدة
 إليه يأخذ له الشعة إذا كان له رغبة ، وللعائب شعة

الشعة مع الخيار :

د اشترى من أحد الشريكين خيار . فهل تثبت الشعة للشريك
 الثاني في زمن الخيار . أو ينتظر حتى ينتهي أمد الخيار ، وبصير البيع
 لازماً ، والجواب عن هذا السؤال يستدعي تفصيلين : الثاني :

١ - نعم الفقهاء بشهادة صاحب المسالك والحدثين على أن خيار
 إذا كان للمشتري دون البائع تثبت الشعة للشريك بنفس العقد ،
 ولا يتوقف ثبوته على مضي زمن الخيار ، لأن البيع حرج
 عن ملك الساتع ، ودخل في ملك المشتري بمجرد العقد ، وإن
 كان الملك متزكراً ، أي في معرض الزوال

ومنى دفع الشعة الثمن للمشتري ، وأحد منه لم يبيع بسقط خيار
 المشتري ، لأن العرض من خياره أن يبيع العقد ويسترجع ثمنه ، وهذا
 حصص عليه من الشعيح فلا حدود من دفعه . إذن من لا موضوع
 له إطلاقاً .

٢ - احتجوا بما إذا كان خيار البائع فقط ، أو له والمشتري معاً ،
 فذهب جمع من الفقهاء أن عدم ثبوت الشعة ، لأن البيع
 لم يحرج عن ملك الساتع برغمهم .. وقال آخرون ، ومنهم
 صاحب الشرائع والجواهر : أن الشعة ثابتة مع هذا الخيار ،

لأن الشئ ١٠ موجود . هو الذي أدركه الشئ الشئ لجميع
 أنه ح . مع . حتى مع . مجرد الح . لا يصلح سمع
 عن ملك المشتري ، و قد حقه و قد حقه في معرض رؤى .
 وموضع الشئ هو ملك . هو صرف صر عن رؤى
 وحده

٣ إذا كان أحد شركاء سهم من ريد . ثم ح
 الشئ الآخر الذي له شئ سهم من عمره . وال . أحد
 الشئ ، إذا كان كذا . على حق شئ . و قد . وصار
 شيئاً . إذا كان مشعراً . وأحد الشئ من عمره .
 . لأنه شريكه . ولا حق . باع عمر .
 . ومن ريد . لأنه . تحساً بعد البيع . ويمكنه أن
 الشئ هو الذي يصدق عليه اسم الشئ حين الواحد . شئ .
 سواء تصدق عليه . نفسه . من حصول البيع من أحد شركاء
 أو منه

لا يملك الشئ إلا دفع الشئ :

المشتري يملك الشئ من سائح بمجرد تقدم الدفع من غير توقف على
 دفع الشئ . أم الشئ يملك بعد البيع . ولا يصح ملكاً
 إلا دفع الشئ . ثم أن الفقهاء هنا كلاماً : في أنه هل يجب أن يدفع
 الشئ أولاً . أو يجب استيفاء به . ومن المشتري دفعه واحده .
 وقد أقال صاحب الجواهر وعبره في التحقير والتدقيق . ورأى .
 المسألة مسألة هل حدث فهي . ولا يصح شئ عند حاكم .
 أو عند أمين يتفقان عليه .
 وليس للشئ أن يأخذ بعض الشئ . يدفع البعض . بل يأخذ الجميع

أو يدع الجميع ، قال صاحب الخواهر : بل لا بعد أن تكون الشفعة من قبل حق القصاص لدي لا بقل النحرثة ، وإن رضى الشريك .
يريد أنه لو تراعى الشفع والشريك على فسخ المص لا يصح وبطل
الاتفاق .

وست أرى وحياً لذلك . فإن مدّ الرضى حاكم على كل شيء
إلا إذا حذر حراماً ، أو حرم حلالاً ، فإذا رضى الشريك أن يؤجل
الشمس صبح ، وهذا رضى أن يعتم مع الشفع صبح أيضاً ، لأن العرص
دفع الضرر عن المشتري . ومع الرضا يرتفع الضرر ، بل قد تنفع
مصلحته مع التبعض والتقسيم .

الشمس المثل والشمس الحقيقي :

الشمس الذي يقع عليه العقد بين الشريكين تارة يكون مثلياً ، كالتفود
والحطب وما أيها من التلبسات ، وتارة يكون قسماً ، كالحيوان
والدار . وفقد اتفق الفقهاء على أن الشمس إن كان مثلياً تثبت الشفعة
للشريك ، ويتملك مثل الشمس الواقعي الذي جرى عليه عقد البيع بين
المتبع والمشتري ، سواء أكان مساوياً لقيمة المبيع السوقية ، أو كان
دونها ، أو أكثر منها ، لأن الشفع يملك العين من المشتري بمثل ما
ملكها هو من الناع ، ولا أثر للزيادة التي تُضم صورياً إن الشمس الحقيقي
يقصد مع الشفع من الأحاد بالشفعة ، والاصرار به ، ولكن على الشفع
أن يثبت صوريته ، وليس على المشتري إذا أنكرها إلا «بمس عملاً»
بالمظاهر حتى يثبت العكس .. أجل ، إذا حط أنائع من الشمس بعد
العقد فلا يتبع شفع بهذا الخط إذا كان هبة من الناع للمشتري ،
ويتبع به ويسقط من الشمس حتماً إذا كان ارشاً وعوضاً عن عب طهر
في المبيع ، لأن الشمس الحقيقي هو ما تبقى بعد العقد .

وإذا رجع المشتري على شئ من البضاعة فلا بد له من
 للمشتري ان يقاتل الشئ به ، لأنها ليست من شئ ، شيء لا بد
 ظهر ان الشئ كان معروفاً ، وإذا استخرج الشئ ، فإنه صفة مشتري
 بالزيادة ، حيث يكون الزيادة والحق هذه ، حراً من شئ
 هذه ، ان كان الشئ مثباً ، أما ان كان شيئاً فقد حذف منه
 على فوان ، ان كان الشئ ينسب من الأرض ، ومثل من دون
 ثلاث رواية تعرض عنها معطلة حتى ، هذه صاحب مباح كرامة
 القول الثاني ان الشئ ثبت لو كان من شيء ، كما ان
 مثباً ، وعلى هذا أكثر الفقهاء بشهادة صاحب مباح كرامة ، والمثلث
 والبرص ، واستدلوا أن القيمة بغير مضمون ، وبإطلاق أدسه
 الشئ لثمنه ، كما ان الشئ على السواء .. ثم ان المشتري القيمة وقت
 البيع ولا غيره بالزيادة والقيمة هذه ، قال صاحب الجواهر ١٥١
 هو المعروف من انتهاء

المحذاه بضمن

سبق ان الشئ بأحد بضمن الذي وقع عنه عقد ، وهذا عرض جاء
 في كتاب الجواهر يعني العرض له لدفعه وفائدته العلمية ، وهو لو باع
 أحد الشريكين سهمه من شخص قريب منه أو بعيد ، وباعه أهل من ثمن
 المثل بقصد محابته ومفعلة ، كما لو كان قيمة السهم مثباً ، وباعه
 بمئة ، فهل بأحد الشئ بضمن المسمى أو بضميمة الحقيقية ؟ واخواب
 يستلزمي التفصيل على الوجه التالي :

١ ان البيع ، وهو في حد ذاته ، أو في مرمى الموت ، مع
 انشاء على من محركات الميراث يخرج من الثلث لا من الأصل ،
 لأن البيع من المحررات لا من بوصايا ، ولكنه في حكمها على

المصحح ، كما يأتي في محله ان شاء الله اذا كان كذلك
 بأحد الشفعين تمام السهم المبيع من المشتري بالثمن الذي وقع
 عليه العقد ، لأن أداة الشفعة التي قالت بأحد الشفعين بالثمن
 تشمل هذا المورد ولم تفرق بين ان يكون ثمن مساوياً لقيمة
 أو أقل أو أكثر ، بل صاحب الجواهر : لا خلاف ولا
 إشكال .

٢ - ان يبيع ، وهو في مرض الموت . مع فرص ان الثلث لا يبيع
 للمحاجة ، كما لو لم يملك النافع لا السهم الذي باعه ، ولم
 تهر الورثة هذا لبيع . اذا كان كذلك يكون ثلث المبيع
 بمشتري محاجة له من النافع ، فكأنه أوصى نفسه ، وبأحد
 أيضاً النصف مقابل الثمن ، وهو الثلثة ، لأن المخصوص انه
 اشترى ثلثة ما قيمته مثنان ، وعليه فيملك المشتري لنصف
 وثلث ، ويبقى سدس المبيع للورثة مع الثلثة التي وقعت ثمناً
 للعقد . ومن ان الشفعين بأحد ما يملكه المشتري ، وعلى هذا
 يكون محبراً بين ان يترك الشفعة ، وبين ان يأخذ حصة أسداس
 المبيع تمام الثمن الذي وقع عليه عقد البيع ، وهو الثلثة ، وهذا
 تجد تفسير عبارة الجواهر ، وهي : لو فرص كون قيمة
 السهم مثنان ، فحاله وبعده ثلثة ، وليس له سواء صح بيع
 في حصة أسداسه التي هي النصف والثلث ، وبطل في السدس
 الذي لم يقاسه ثمن ، فأحد الشفعين ان شاء حصة أسداسه بكل
 الثمن .

المؤيد .

جاء في كتب الشرائع والجواهر والمسالك وغيرها من كتب الفقه

تنت على الفور . لا على التراخي ، ورا عم الشيع دليع ، ولم يبادر
الى طلب الأحد بالشعة من غير حذر بطل حقه فيها ، لأن التراخي ضرر
على المشتري ، ولأن الشعة على خلاف الأصل ، فقتصر منها على موضع
اليفي ، وهو الطب حين العلم دليع . و ن لم يعلم بمقدار الثمن ، وقد
مثل الامام (ع) عن رجل طلب شعة فذهب . ولم يحضر ؟ قال الامام
يستظر ثلاثة ايام .
ولو كان حق الشعة ثاماً على التراخي لاستمر الى ما بعد الثلاثة .

تصرفات المشتري

صنف من المشتري يملك المبيع بالعقد ، وإن شفع له ، حق التملك
عنده ، ويصرف على ملكه المشتري إن له أن يتصرف في المبيع كيف
شاء ، ويصرف على حق الشفع للمشتري أن يأخذ المبيع بالشفعة ، وسُطِل
تصرفات مشتري ولا مداه في الجمع بين هذين الحقين ، فسيما
أنه حق الدائنين في تركة الميت المستغرقة للدين ، وتملك الورثة لها ،
فإن هؤلاء أن يصبروا فيما ملكوه من مورتهم ، وفي الوقت نفسه للدائنين
أن يسطلوا تصرف الورثة ، إذا لم يعوا مديونهم ومثله لهم ، فإن الواجب
حق الرجوع عنها ، وللدهوب له حق التصرف في الدهوب قبل الرجوع .
وقد ذكر الفقهاء أمثلة من يهدل الشفع لتصرفات المشتري ، وحكم
ما يعرض للمبيع وهو في سببه من الهلاك أو الزيادة أو نقصان ،
ونلخص طرفاً منها فيما يلي :

التقابل بين البائع والمشتري :

إذا تقابل البائع والمشتري ، واتفقا على رجاء المبيع لصاحبه قبل
أن يأخذ الشفع بالشفعة صح لتقابل ، لأن حق الشفع سابق على حق

الناتج من حيث ان الشفعة انصرفت بالمقد . والتأخير متأخر عنه . فصفه
 الشفعة عليه . لمكان السبق . و صراً له نص على البيع . بعد ارجاءه
 للناتج فصفاته على المشتري . لأنه كان مسؤولاً عما حدث في البيع من
 انتقال . فتستمر المسؤولية الى ما بعد
 هذا ما دام انتهاء دور ان يفتوا الخلاف فيه . ولحق انه لا شفعة
 من رأس مع سبق . لأن أدلة الشفعة ظاهرة في تملك المشتري للبيع ،
 ومصرفة عن حقه التنازل . بل ان موضوع الشفعة هو الشريك الحادث ،
 والمروص علمه . فتنتهي لانتفاء موضوعها .

تصرف المشتري بالبيع أو الوفاء أو الهبة :

إذا باع المشتري السهم الذي اشتراه من الشريك فبشفعه صاحبه ،
 ويصحح بين أن واحد من المشتري الأول . أو المشتري الثاني . لأن حق
 الشفع ثبت وتعدد بتعدد البيع . فان صاحب الخواهر . ولا خلاف
 أحده في شيء من ذلك . وقد أخذ الشيخ من المشتري الأول دفع
 له السهم الذي وقع عليه انعقد . وظل مع الثاني . وقد أخذ من
 المشتري الثاني دفع له السهم الذي اشتراه به سلفاً ما يقع
 وإذا تعددت العقود وساعت . حتى تحورت الألسن . فإن حصد
 أحدهم الشفع يكون ما قبله صحيحاً . وقد بعده بطلاناً . أما صحته
 السابق فلأن الرضا بالمقد المتأخر يستلزم ارجاء ما بعده عنه . ومما
 بطلان المتأخر فلا الذي قبله قد ربح . مبيع . فيحصل متأخر . لأنه
 منفرع عنه

وإذا اشترى عدوان في اوراق ، كحقوق والشرب ، وبيع أحدهم ،
 وبقي المشتري فيه مسجداً . ثم أحده الشفع من المشتري بطل الوفاء .
 وله سهم المسجد . وكذا إذا كان عامراً متاعاً بين اثنين ، وبيع

أحد الشريكتين سهمه المشرع ، وأحصى المشتري البيع عن الشفع ، وقل له . استوهت السهم من شريكك ، وطب منه النعمة ، وبعد ان تقاسما على المشتري مسجداً في سهمه . ثم تبين الواقع للشفع ، فله ان يأخذ المبيع من المشتري ، ويهدم المسجد ، فان صاحب الخواهر لا يلا خلاف أحده فيه بينا - أي بين فقهاء المذهب - ولا أشكال ، لسبق حق الشفع ، بل عن كتاب المسوط والاجماع على ان له نقص المسجد إن كان قد ساه .

وإذا وهب المشتري المبيع فاشفع أحده ، ونفى أحده بطلت الهبة ، ويأخذ الشفع العين ابن وحدها . ويدفع الثمن ان المشتري الراهب ، لا ان الموهوب له . لأن المروص بطلان الهبة ، وإرجاع الأمر ان ما كان قبها .

نقص المبيع في يده المشتري :

إذا طرأ على المبيع هدم أو عيب ، وهو في يده المشتري فحكم عند الأكثر على التفصيل التالي :

١ - ان يثلف المبيع ، ولا ينفى له من اثر بآفة متماوية ، فتسقط الشفعة لارتفاع موضوعها .

٢ - ان ينقص المبيع ، مثل الدار يهدم بعضها أو كلها ، ونفى الأرض من غير ارادة المشتري وتصرفه ، أو جعل أجري ، والحكم في ذلك ان يتحجر الشفع بين الأحد بجميع الثمن ، أو ترك الشفعة ، سواء أحصل النقص قبل مطالبة الشفع ، أو بعدها ، إلا المروص ان المشتري لم يقوم بأي عمل يوجب النقصان فقد سئل الامام (ع) عن رجل اشترى من رجل داراً غير

مقومة ، وكان الشريك الآخر غنياً . ولم يقبضه المشتري
 جاء سيل جارف وهدمها . ثم جاء الشريك العائب ، وصن
 الشعنة ، وأعطاه الشعنة ، على أن يعطيه الثمن كاملاً ، فذهب
 لشريك الشميع : صمغ من الثمن قيمة الساء ، فما هو الواحد
 في ذلك ؟ قال الإمام . ليس له إلا الشراء والبيع . أي بأحد
 الثمن الذي وقع عليه العقد .

٣ - أن يكون الفقص بفعل المشتري ، ولكن قل مبدلة الشميع
 بالشعنة ، واحكم فيه كالمسورة الأولى ، وهو التخيير بين الأحد
 بجميع الثمن أو الترك ، لأن المشتري تصرف في ملكه . ولم
 يعتد ، فلا موجب للضمان .

٤ - أن يكون الفقص بسبب المشتري ، ولكن بعد أن طالب الشميع
 بالشعنة ، واحكم أن المشتري يصمم الفقص ، أي ينفذ من
 الثمن ما يقابل الفقص الذي أحدثه المشتري ، لأن الشميع قد
 استحق أحد المبيع كاملاً بالمبدلة ، فيكون تصرف المشتري
 بعدها تعدياً منه ، والمعتدي ضامن .

زيادة المبيع :

إذا اشترك عقاران في المرافق ، كالطريق والشرب ، وبيع أحدهما ،
 وأقام المشتري فيه بناء ، أو عرس فيه عرساً ، وأخذ الشميع بالشعنة ،
 فهل عليه أن يدفع للمشتري عوض البناء والعرس ، أو يجوز له أن يدفع
 البناء ، ويقطع العرس ، ويرمي به إلى المشتري ؟

وليس من شك أن للشميع والمشتري أن يتفقا وتراضيا على أن يتخذ
 الشميع البناء والعرس لقاء عوض يدفعه للمشتري ، أو يرمى البناء والعرس

حل ذلك المشتري لقاء عوض مدفعه المشتري للشفيع ، كما ان للشريك أن يطلع العرس . ويهدم البناء . ويربها من أرض الشفيع دون أن يسأله ، لأنه مالك لها ، ولذلك أن يتصرف في ملكه كيف شاء ، ولا يحق للشفيع أن يعارضة في شيء من ذلك . ولا أن يجمعه من الدحول والمروور في أرضه للقلع والهدم ، ونقل الأتقاص ، لأن ذلك ضروري للتصرف في ملكه ، كما انه ليس للمشتري أن يطلب الشفيع بشيء مما يتضرر به من الهدم والقلع ، لأنه هو الذي أصر عليها .

لا شك في شيء من ذلك ، وأما الشك والاختلاف فيها اذا أصر الشفيع على هدم البناء وقطع العرس ، وازالها من أرضه ، وأصر المشتري بدوره على الاستماع عنها ، ولم يمكن التوفيق بين الشفيع والمشتري ، ونقض صاحب الجواهر أحوال الفقهاء في ذلك : منها ان الشفيع مجبر بين أمرين : اما ان يسقط الشفعة ، واما ان يأخذ البناء والعرس بقيمتها مستحقين للهدم والقطع ، لأن المشتري يملكها كمالك .

ومنها ان الشفيع مجبر بين أمور ثلاثة : ان يترك الشفعة ، أو يأخذ البناء والعرس بقيمتها ، أو يجبر المشتري على القلع مجداً ودون تعويض ، فان أبى قلع الشفيع وهدم .

ومنها التحجير بين هذه الأمور الثلاثة على أن يتحمل الشفيع الضرر الذي ينال المشتري بسبب الهدم والقطع ، وذلك بأن يدفع له الشفيع التعاوت بين قيمة الشجر مفروساً ، وقيمته مقلوعاً ، والتعاوت بين قيمة البناء قلناً ، وقيمة أدواته بعد الهدم ، وهذا قال الشيخ الطوسي المعروف بشيخ الطائفة وكثيرون من كبار الفقهاء ، وهو أرجح الأقوال ، لأنه يجمع بين الحقيقين .

١ عبارة صاحب الجواهر في جملة : وهذا نصها بالحرف ، ان يسقط قيمة ما اخذ من المشتري ، وصرفها عن يده بأن الشفيع يأخذ العرس والبناء مستحقين لهدم والقطع . لان المص لا يستقيم إلا بهذا التصريح

النماء :

النماء على نوعين : نماء متصل كصاحبه الشجرة ، وتزيد فروعهها
وأغصانها ، ونماء مفصل ، كالشجرة على الشجرة ، أو صكبي الندر ،
عادا نحدد الأول بعد البيع فهو شصيع ، قال صاحب الجواهر : « بلا
خلاف ولا إشكال ضرورة تنعكس ذلك للعين التي نعتق بها حق الشفعة » .
أما الثاني فهو ما يتحدد منه بعد البيع وقبل الأخذ ، الشفعة فهو لمشتري ،
قال صاحب الجواهر : « بلا خلاف ولا إشكال ضرورة انه نماء حدث
في ملك المشتري ، وانه كان مترلرلاً » . هذا بالاصفة الى ان النماء
الحادث ليس من متعق البيع الذي ثبت فيه حق الشفعة .

مسقطات الشفعة وتوريثها والتنازع

المسقطات :

تسقط الشفعة بأحد الأسباب التالية :

١ - ان يثلف المبيع تمامه قبل الأخذ بالشفعة ، فنسقط لارتفاع موضوعها ، وإذا ثلث بمعه باقة سماوية نجبر الشفع بترك الشفعة ، أو أخذ الباقي تمام الثمن الذي وقع عليه العقد ، وتقدم الكلام في ذلك في الفصل السابق فقرة : « قص المبيع في يد اشترى »

٢ - ان يشارل الشفع عن الشفعة بعد البيع ، لأنها حق له ، ولكل ذي حق ان يشارل عن حقه .

٣ - ان يشارل عن الشفعة قبل البيع . وقبل . لا أثر لهذا التارل ، لأنه اسقط للحق قبل ثبوته .

ونحن مع صاحب الخواصر الذي اسقط الشفعة بهذا التارل ، فقد جاء في الحديث الشريف عن الرسول الأعظم (ص) : « لا يعمل ان يبيع ، حتى يستأذ شريكه » ، « د » ، « د » ، ولم يأذن فهو أحق به ، ومعنى هذا

ان الشريك إذا أذن بالبيع فلا شفعة له ، لأن الأذن بالبيع ، شعر بالأعراض
 عن الشفعة ، والرسول الأعظم (ص) أعطى للشريك الحق بالأذن بالبيع
 والمنع عنه قبل صدوره ، وإذا كان له الحق قبل البيع فله إسقاطه قبل
 البيع أيضاً ، قال صاحب الخواصر : ولا يسمى الاشكال في عدم الشفعة
 مع صدور البيع مباحاً على أنه لا شفعة للشريك بإذنه - ثم قال - ويكفي
 لصحة الأذن تحقق الحق على الوجه الذي سمعته من النص ، يريد
 بالنص الحديث السوي المذكور - هذا ، ان الشفعة إنما شرع
 للأوراق بالشريك ، ودفع ما يتوقع من ضرر الدخيل ، أي الشريك
 الجدي ، ولا ضرر مع الراف ترك الشفعة ، سواء تقدم على البيع ،
 أو تأخر عنه .

- ٤ - جاء في كتاب مفتاح الكرامة نقلاً عن كتاب المفعة، والنهاية،
 والوسيلة ، وجامع الشرائع : ان الداع إذا عرّض على الشفع
 البيع بشئ معين فرفض الشراء ، وباع الشريك بذلك الشئ ،
 أو رائداً عليه لم يكن لصاحب الشفعة المطالبة به ، أما إذا
 باع بأهل من الشئ الذي عرّضه على الشفع كان له المطالبة بها .
 ٥ - إذا علم بالشفعة ، ولم يندر ان الأحدهما من غير علم بوجود
 الآخر ، بحيث يبعد مقصراً وتوبياً سقط حقه في الشفعة .
 ٦ - إذا وقع البيع على شئ معين ، ثم ظهر أنه مستحق للمير بطلت
 شفعه لطلان عقد البيع الذي هو موضوع الشفعة ، وكذلك
 إذا تلف قبل قصه

- ٧ - إذا أخرج الشفع سهمه عن ملكه بالبيع أو الهبة ، وما فيها
 بعد أن باع الشريك سقط حقه في الشفعة ، سواء أكان عبداً
 سبيعاً أو جاهلاً به ، لأن صايط الأحدهما بالشفعة أن يكون
 شريكاً حين الأحدهما ، لا قبله ، ولذا لا تثبت الشفعة بعد
 القسمة ، كما تقدم .

٨ - قال جماعة من الفقهاء : تسقط الشععة اذا وجدت القرائن التي

تدل على رضا الشئع بالبيع ، مثل ان يشهد البيع ، وبسكت ،
أو يبارك للبائع أو المشتري ، أو يكون وكيلاً عن الأول في
البيع ، أو عن الثاني في الشراء ، أو يضمن للمشتري درك
المبيع اذا ظهر مستحقاً للمبرء ، أو يضمن للبائع درك الشئ كذلك.

ويلاحظ بأن الرضا بالبيع شيء ، والرضا بترك الشععة والاعراض عنها
شيء آخر ، والذي تسقط معه الشععة هو الرضا الثاني ، دون الأول ،
اذ من الخاطئ أن يكون عرض الشئع إيجاد السبب الذي يستحق به الشععة ،
كما قال صاحب الخواهر . أحل ، اذا دلت القرائن على انه أراد من
الرضا ببيع الرضا بترك الشععة سقطت ، والا فلا أثر للرضا بالبيع من
حيث هو

٩ - اذا تصالح المشتري والشئع على ترك الشععة نقاء عوض يدفعه

الأول للثاني صح الصلح ، وسقطت الشععة ، لأنها حق مادي
كالخيار ، فيمد فيها الصلح ، لأن ذلك ، وهو قول الرسول
الأعظم (ص) : « الصلح حائز » عام للشععة ولغيرها اذا لم
يحلل حراماً ، أو يحرم حلالاً . واداء اصطلاحاً على ان يكون
عوض الشععة بعض المبيع صح ، لأنه من الصلح اجماعاً .

لورث الشععة :

إذا سقطت الشععة بأحد الاسباب الموجبة ، ثم مات الشئع فلا يحق
لورثه المطالبة بها ، لأن التسقط لا يعود . أما إذا مات الشئع ، وهو
يملك حق الشععة فقد ذهب أكثر الفقهاء بشهادة صاحب الخدائق وغيره
إلى ان الشععة تنقل الى ورثته ، تماماً كسائر أمواله ، واستندوا بالآيات

والأحاديث المتالة على أن الورث يقوم مقام المورث ، ومنها الحديث الشريف : « ما ترك الميت من حق فهو نوارثه » ، وأن الفقهاء قد اجمعوا على أن حق الخيار ، وحق العطية بحد القدر والفصا ص يستقل أن الورث ، وبديهة أن الشفعة في معنى الخيار ، فيكون حكمها حكمه في عدم لسقوط

وقال آخرون : تظل شفعة بموت الشفع ، واستدلوا برأية ضعيفة ، وأن الشفعة ترتبط وجوداً وعدماً بالبيع ، ومثلث الورثة حادث بعد البيع . ولو افترق أن هذا القول صريح من المعاصرة . لأن الورثة يستحقون الشفعة بسب مورثهم الذي استحقها عند البيع ، فحدث مثلك الورثة لا يجمع من سبق الشفعة ، ووجوده من قبل ، كما لا يجمع كثرة الورثة وتعدد هم . إذ كان الأصل لأول الذي ورثوا الشفعة منه واحداً .

صورة تقسم الشفعة :

قد يتعدد الورثة ، وتكون سهامهم متعانة ، كما هو ترك الشفع مبتأ وائساً ، فإن نلت في كتاب الله سبحانه الثلث ، والثلثين ، هذا في الأموال ، أما حق الشفعة فهل يُقسم كذلك على . أم المفروضة في كتاب الله ، فيكون ثلث من الشفعة الثلث ، والباقي للابن ، أو يُقسم على الرأوس لا على السهام ، فيكون لكل من لث والابن النصف من الشفعة ؟

اتفق الفقهاء : شهادة صاحب الخواهر على أن كل وارث يستحق من الشفعة باعتبار سهمه من تركة المورث لا باعتبار حصه ، وذلك أن جميع الورثة قد ملكوا من المورث ، لا من المشتري ، ولا فرق بين حق الشفعة وغيرها مما ترك الميت .

ثم ان الشفعة لما كانت واحدة لا تتجزأ فحق مورثة فيها أيضاً واحد لا يتجزأ ، وعينه ، هذا ان يأخذ مورثة سبع كدماً ، وما ان يتركوه كدنت .. واداعى أحد المورثة ، وأمقط نصه من الشفعة يحصر حق الشفعة من لم يسقط حقه ، وهذا بدوره ان يأخذ الجميع ، واما ان يدع الجميع ، وليس له ان يأخذ مقدار سهمه فقط حذراً من التعيص والاعتجار ان حق الشفعة لا يمكن فيه التجزئة بل ، سواء احد المستحق ، أو تعدد ، هذا كبر أكثر من واحد فليس له ان يأخذ الشفعة ما لم يوافقه اشركاء المأثور ، وان اسقط حقه كان كأنه لم يكن ، وانحصر الحق من لم يعف كان ذلك للقرار من التعيص وسحرته

التنازع

١ - اذ اختلف المشتري وشفيع في مقدار الثمن ، فقال الأول اشتره بأعني ودل الثاني : بل بألف ، فن هو المدعي ومن النكر

يسمي نفسه من كل شيء ان شهادة البالغ هنا لا أثر لها ، ولا تدل خلافاً ، سواء أشهد مع المشتري ، أو مع الشفع ، لأن المصار لقول شهادة الشاهد ان لا يكون لشيء ، فشهود به من فعلاه ، وبديهه ان الثمن المتنازع عليه قد جرى بين الشفع والمشتري ، فلا تغفل شهادة من ثم ، وحدثت بينة شرعية تثبت قول المشتري ، أو الشفع بعين ممل بها ، وإلا فقد ذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر ان قول قول المشتري سببه ، لأنه لا يدعي شيئاً على شفع ، ولكن اسمه ان يترك وشأنه .. ومن هنا ينطبق عليه تعريف مسكر ، وهو ما لو ترك لم يترك . هذا ، ان المشتري ملك الشفع ، ويده عليه ، والشفيع

يريد اشتراعه منه ، وقد تسالم الجميع على ان الاصل ان لا يؤخذ المال
من هو في يده الا بالينة .

وتسأل ان من الاصول لتسالم عليها ايضاً ان التخصيص اذا وقع بين
اثني على الاقل والاكثر احد يقول من يدعي الاقل ، لكن الاصل علم
الزيادة .

والجواب : ان هذا الاصل صحيح فيما اذا ادعى احد المحاصيين ان
له في دمة الآخر عشرة - مثلاً - وقال المدعى عليه . بل لك عني
خمس . لا عشرة . فيؤخذ بمقول مدعي الاقل ، لاصل عدم الزيادة ،
وهذا اجبي عما نحن فيه ، لأن المعروف ان المشتري لا يدعي شيئاً على
الشئع ، وما الشئع هو الذي يدعي الاستحقاق على المشتري ، فقال
صاحب الجواهر :

« القول قول المشتري يمينه ، لأنه هو الذي ينزع الشيء من يده ،
ولأنه هو اعترف بمقتضاه ، ولأنه اعتراف ، ولأنه ذو يد ، ولأنه الذي
ينزك لو ترك . ولأن المشتري لا دعوى له على الشئع ، فلا يدعي
عليه شيئاً في دمه . ولا تحت يده . وما الشئع يدعي استحقاق ملكه
بالشئع بالقيمة الذي يعرف به الشئع . والمشتري يكرهه . ولا يلزم
من قوته اشتراعه بالأكثر ان يكون مدعياً . وان كان خلاف لاصل ،
لأنه لا يدعي استحقاق ذلك على الشئع ، ولا يطلب تعريضه له .
وكل هذا حق وصحيح ، ومع ذلك يسمى ان لا يؤخذ بقول المشتري
اذا وجدت قرائن تدل على اهمه ، كي لو ذكر ثمناً باهضاً جداً ،
أكثر بكثير من الثمن المألوف والمعتاد .

٢ - اذا قال المشتري للشئع ان عرفت وست بعد ان اشعرت
بقول الشئع كلاً ، ان كان يعرض وساء قبل ان تشتري
فبقول قول المشتري يمينه ، لأن ساء يعرض عليك به ،
والشئع يدعي عليه الحق في تملكها فعليه الاثبات

٢ - إذا ادعى أحد الشريكين له باع نصيبه من احيي ، وانكر لأحيي ذلك ، وحلف اليمين سقطت دعوى الشريك ، ولكن ولكن هل للشريك شيء ان يثبت شريكه اني ادعى انه باع سهمه ان يطالبه عن الشفعة ، لمكان اعترافه بالبيع ؟

قال حجة من الفقهاء له ذلك ، الحديث : « اقرار الغفلاء على أنفسهم حازر »

وددت ان مهم صاحب جوهر ، ان عدم ثبوت الشفعة في هذه الحالتين ، لأن ثبوتها فرع عن ثبوت البيع ، والمفروض عدم ثبوتها ، والاصح والمنص صرح بان الشفعة أحد من المشتري ، لا من البائع ، أما اقرار البائع له باع لأحيي فلا أثر ، أصلاً نسبة إلى الشفع ، خاصة بعد ان سقطت دعواه

٤ - قال المشتري مدعي الشفعة أنت احيي ، وبنت شريك ، فلا شفعة لك ، كانت يد مدعي الشفعة على المبيع فالاثبات على المشتري ، والا فعلى مدعي الشفعة ان يثبتها بالينة .

٥ - متى ان الشفعة انما تثبت لمن كان شريكاً حين البيع ، ويخرج سهمه عن ملكه من الأحد بالشفعة ، وعليه من راد ان أحد بالشفعة يجب ان يثبت له كان ملكاً عند البيع ، ويتفرع على ذلك ان أحد الشريكين اذا باع سهمه من ريد - مثلاً - وشريك آخر باع سهمه من عمرو ، وحصل اسع من لاتبس دفعه واحدة فلا شفعة لأحد المشتري على الآخر ، للتساوي وعدم سبق .. واداً تقدم شراء أحدهما ، وتأخر شراء الآخر وشفعة للآخر على الآخر واداً ادعى السبق كل منهما ، ولا سهم لتسوي بينهما ، أو بيع أحدهما فكل منهما مدع ومكر في آن واحد ، أي يدعي الشفعة لنفسه ، وينفيها عن

غيره . وحكم في امتناعي هو مخالف . ود حلف كل
من المشتريين استقر ملكه على ما اشتراه ، ويكون النتيجة عدم
الشعنة لكل منهما .

ورداً على أحد من الشعنة دون الآخر فعلى مدعي الشعنة السمتة ،
وعلى الآخر ايضاً . لأن الشرط في ثوب الشعنة هو من ملكة الشيع ،
كما اشترى ، وبديهة ان مجرد اثبت في وجود الشرط كافٍ لعمي شروط .
وبكفي ان يحلف المكر عن نفي الشعنة ، ولا يطلب منه ان يحلف على
انه ساسر دون غيره ، لأن لعمري من الدعوى استحقاق الشعنة ،
والجيب على نفي الاستحقاق يحقق العرض المطلوب . وهكذا في جميع
الدعوى لا يثبت من الخلف الا نفي موضوع الدعوى الذي يراد ثباته .

المضاربة



معناها :

إذا اتفق اثنان على ان يكون المال من احدهما ، ويعمل بهد المال في التجارة من الآخر ، عسى ان يكون الربح بينهما سمي هذا ، لانفاق مضاربة ، وقراضاً ، ومقاربة .

ومصدر التسمية بالمضاربة قوله تعالى . : وآخرون بصرون في لأرض يتعنون من ههنا الله - ٢٠ المرملة . . ووجهه التسمية بالقراض ان معنى القرض القسط . تقول : قرضت الشيء ، اي قطعتة ، وصاحب المال هنا يقتطع قدره من ماله ، ويسمه الى العامل ، أما المقارضة فمعناها المساواة .

ويحور ان يكون كل من المالك والعامل أكثر من واحد ، فيعطي الرجل ماله لأثنين على سبيل المضاربة ، أو يعطي الرجلان ماله لواحد كذلك . وقد تكررت في كتب الفقه ، باب المضاربة هذه العبارة . ان اتفقا على ان يكون المال من احدهما ، والعمل من الآخر ، والربح بينهما فهو مضاربة ، وان اتفقا على ان يكون الربح للعامل والمضاربة عيبه ، ولا شيء للمالك الا رأس المال فهو قرص المعروف بالدين ، وان اتفقا على ان يكون الربح للمالك ، والمضاربة عيبه ، ولا شيء للعامل إلا احره المثل او الاجرة المسماة فهو بضاعة .

وحد في كتب الخواهر ، و - لمصره تلحقه بعض احكام الوكالة ،
والوديعة ، والشركة ، وغيرها كالقصب ، واجرة المثل ، .

شرعة المضاربة :

المضاربة مشروعة اجماعاً وبصاً ، ومنه ان الامام الصادق (ع) سئل
عن الرجل يقول لأخر : ائتم لك مائة ، والريح بي وبمك " قال
لا بأس

وقد صاحب الخواهر : مشهور ، ان المبيع عليه مشروعية
المضاربة ، المدلول عليها بقوله تعالى الا ان تكون تحارة عن تراصم ،
والتواتر من ائمة عند الشيعة والسنة مما عن بعض الفقهاء انها غير
مشروعة معلوم البطالان ، وواضح الفساد .

امضاربة حائزة غير لازمة :

اتفقوا على ان عقد المضاربة حائر من حيث ذاته ولعامل . فحجور
لكل منهما الصبح والتداول قبل الشروع بالعمل وبعده ، حصص الربح
أو لم يحصل . تحول امان من مبيعة أو لم يتحول ، اشترط فيها
وقت معين . أو كانت مضافة قال صاحب الخواهر : الاجماع على
ذلك ، وهو الحق في الخروج عن قاعدة لزوم .

الشروط :

لا بد في المضاربة من الأمور التالية :

- 1 الإيجاب من المالك ، والقبول من العامل ، ويتحققان بكل ما
دل عليها من قول أو فعل .

٢ - العقل والسوء والاحتياط في المالك والعامل وفقاً للقواعد العامة المقررة في شروط المتعاقدين ، وقد مر بناها مفصلاً في الجزء الثالث . وأيضاً يعتبر فيها عدم الحرر لعه ، لأن لسيده لا يجوز بيعه ، ولا شراؤه ، ولا انجار بعه ، أما التحجير للأفلاس منه يجرى المفس عن أهلية التصرف في ماله ، ولا يجرى عنه أهلية التصرف في مال الغير بالنسبة خاصة ، إذا عاد عليه بالبيع ، فإن كل ما يتحدد له من مال فهو في صالحه ، وصالح الدائنين .

٣ - ان لا يكون مال مضاربة ديناً ، قال الامام الصادق (ع) . قال عبي امير المؤمنين (ع) في رجل له على رجل مال ، فتقضاء أي طالته بقضاء الدين ولا يكون عنده ، فيمول صاحب المال . هو عندك مضاربة " من لا يصح ، حتى يقضيه .

٤ - ان يكون مال مضاربة من الذهب والفضة المسكوكين ، كما نرىهم والتدابر .. هكذا قال الفقهاء ، مع اعترافهم بأنه لا يصح على حصر مال المضاربة بالتقدين .

والوجه الذي ذكروه هنا الاجماع يتلخص بأن المضاربة على خلاف الأصل ، لأن الأصل في الربح ان يكون تاماً لرأس المال ، وكل ما حالف الأصل يقتصر فيه على موضع اليقين ، وهو ما الذهب والفضة . فقد جاء في الجزء السابع من كتاب مفتاح الكرامة باب القرض صفحة ٤٣٩ : " لا ريب في مخالفة المضاربة للأصل من وجوه ، يقتصر فيها مخالفته على المتيقن المجمع عليه - ثم قال صاحب الكتاب المذكور " فإن ظنك باطابق الفقهاء ، وأكثر السنة على اشتراط كون مال المضاربة من التقدين .. " .

ونجيب عن هذا :

أولاً : ان انصاره على وهو السادة التي دل عليها قوله تعالى
« لا اله الا هو » وعلية تصح كل مضاربة
تقع عن نقد رائج منها كان نوعه .

ثانياً : نحن لا نعتبر الاجماع الذي علمنا ، بل ظننا ، بل حتمنا
ان مستنده هذا الاصل ، أو تلك الآية أو الرواية . بل
ندعه جانباً ، وننظر الى مستنده راجحات ، ولا حرج الذي
يعتمده هو (الحجج) الذي دعم به كاشف عن رأي معصوم (ع)
والميزة ان الاحتمال لا يجمع مع عدم . أما انفس ان الاجماع
يكشف عن وجود دليل معتبر عند المجتمعين ، اصوب اعاد ،
وخفي علينا فهو كلام لا منشأ له الا حدس قائله . وبر
صح لصح قول من قال : ان فتوى الصحابي حجة ، لأنه
سمع حديث رسول الله (ص) ، وخفي علينا نحن

ثالثاً : ان ما حده عن الامام الصادق (ع) غير مقيد بالحدس
باعتراح الفقهاء انفس حصصوا المضاربة وحصروها فيها .
من ذلك قوله (ع) : « الذي يعمل به مضاربة له من الربح
وليس عليه من الوضعية شيء الا ان يتخلف أمر صاحب
المال » . وهذه الرواية تشمل كل ما يعمل به مضاربة ،
سواء أكان من ائمة ، أو من غيرهم . ومنها كثير
ومن هذا قال صاحب الحديث : « من لا ينتفع اي دعوى
مثل هذه الاحتمالات . لعدم ثبوت كونها دليلاً شرعياً فإنه
لا مانع عنده من الحكم ماخوذاً في غير ائمة بنظر ان عموم
الأدلة الدالة على حواره ، ونخصبها يحتاج ان دليل شرعي
وهو غير موجود » .

رابعاً أو افترض ان المعاملة في غير النقدين لا تسمى أو لا تصح
مصارعة فيها تصح حكمة ، والنتيجة واحدة ، فان صاحب
العروة الوثقى ما نصح بالحرف ، و يجوز ايقاع المصارعة
بموان الخصال ، كأن يقول : اذا انخرت بهذا المال ، وحصل
ربح مئة نصح ، فيكون حكمة بعد فائدة المصارعة ، ولا
يلزم ان يكون حكمة لشروط المصارعة ، فيجوز مع كون
رأس المال من غير نقدين ، أو ديناً ، أو مجهولاً جهالة
لا توجب القور :

خامساً ان الذهب والفضة يدكران في العال تعبيراً عن النقد
اوضح في ذلك العصر مثل قول الامام الصادق (ع) : لا
تؤخر الأرض بالحطبة ، ولا بالشعر ، ولا بالتمر .. ولكن
بالذهب والفضة . ولا يعرف فنيهاً بقول بأن انحر الأرض
لا يصح بالنقد غير الذهب والفضة ، نقول هذا مع العلم بأن
الذهب والفضة لم يردا اصطلاحاً في روایات المصارعة

٥ - يكون رأس المال معروفاً ، لأن الجهل به يستدعي الجهل
بالربح ، فيعتبر تغيير الربح عن رأس المال ، وتقع المارعة
التي يجب التجنب عنها ما أمكن .

٦ - ان يكون الربح مشاعاً بين المالك والمعامل ، فلا يصح اشتراط
مقدار معين لأحدهما ، كعشرين درهماً مثلاً ، والغلبة
لآخر ، لأنه يؤدي الى قطع اشركة ، وتعد المصارعة من
رأس ، وذلك على ان الربح لا بد ان يكون مشاعاً قول الامام
نصديق (ع) : الربح بينهما ، والوضعية على المال :

وبس من ضروري ان يكون نصيب كل منهما معادلاً نصيب

الآخر ، بل يجوز التعاوت على نحو الربع والخمس ، وما الى هذا مما يتم عليه الاتفاق . احل ، مع الاخلاق ، وعدم بيان الخصة بقياس الربح منصفة بينهما ، لأنه المعروف بين الناس .

٧ - هل يجب ان يكون رأس المال في يد العامل ، بحيث لا يصح اشتراط ان يساوم ويبيع ويشترى العامل لحساب المصرفة ، ويجعل على المالك ، تماماً كما هو الشأن في أمين الصندوق ؟

قد جماعة من الفقهاء : يجب ان يكون المال في يد العامل ، يتمكن من العمل وقال آخرون لا يجب ، لأن العمل كذلك ممكن وبغير . وأكثر الفقهاء سمكوا عن هذا الشرط ، ولم يتعرضوا له مسألاً ولا جواباً . قال صاحب مفتاح الكرامة : والذي يظهر من أكثر الفقهاء اهم لا يعتدوا بهذا الشرط ، حيث يذكرون سائر الشروط ويتركونه . وهو حق .

ما يشترطه المالك والعامل :

الشروط التي ذكرناها في الفقره السابقة شروط شرعية من غير شارع ابتداع ، بحيث لا تنحصر لمصارفة الا بوجودها كونه ، وتنتمي لمصارفة بانتفاء أحدها . ويثبت والعمل ان يصح شروطاً اخرى تنضاف عليها ، على شريطة ان لا تتنافى مع مقصدي العقد وصيغته ، او تحل حراماً ، او تحرم حلالاً شأنها في ذلك شأن سائر العقود .

وعلى هذا ، قد اشترط المالك على العامل ان لا يسافر بالمال ، أو يسافر به جهة معينة دون غيرها ، أو لا يتاجر ، لا يسوق حصص من المبيع وما الى ذلك صحيح ان شرط ووجب لوفاء به واداء حلف ، وهدراً على ان لا شيء مضايقة على العامل ، لأنه وكمن أو غيلة الوكيل على المال ، وعلى الوكيل ان يبعد أوامر الموكل وقد سئل الإمام الصادق (ع)

على رجل يعمل مالاً مصرية ؟ فقال له الريح ، وليس عليه من
الوصيفة شيء ، إلا أن يحب ما أمر صاحب المال . وأيضاً مثل عن
رجل يعطي المال مصرية ، ويهوى أن يخرج به ، فخرج ؟ قال : يصمن
المال ، والريح بينها .

وتساءل ان الصبا مع تعدي اذن المالك على وفاء القاعدة ، أما
مشاركة العدي مع المالك في الربح فلا وجه له . وهل يستحق شيئاً
على عمل لم يكن مأذوناً به ؟

الجواب ان عدم الاستحقاق مع العدي هو مقصدي الأصل ، لا احتيادي .
وبداهة انه لا أصل ولا احتياد مع وجود النص . ثم انه بعد
حصول الربح قد تبين ان العامل لم يتعد ، لأن المالك عذبه صبره فانما
صبره ومشاركته على أصل المصلحة ، فكأنه قال له اعمل جميع ما
فيه مصلحة المضاربة ، حتى ولو منعك عنه .

شرط النفع زيادة عن الحصة :

قال صاحب المروءة موافق : « إذا اشترط أحدهما على الآخر في ضمن
عهد مصلحته ملاً أو عملاً . كما لو اشترط المالك على العامل أن يخط
له ثوباً ، أو يعطيه درهماً ، أو نحو ذلك ، أو اشترط هذا العمل على
ذلك فظاهر صحة الشرط . وكذا إذا اشترط أحدهما على الآخر بيعاً
أو فحماً أو مراً ، أو مصلحته أو نحو ذلك صحيح . ودعوى العدي بفساد
البيع لا بد من يمين من المالك ، ولا رأس المال ، ومن العامل فلا سجادة
مدفوعة بأن ذلك من حيث معنى العهد أي ان العهد لا يوجب ذلك
من حيث هو ، ومن غير شرط ، أما مع شرط فله به نصيب ، ولا
يتناقضه — وبكفي في صحته عموم أدلة الشرط . »

توقيت المضاربة :

إذا حددت المضاربة بوقت معين ، كما لو قال : خسارتك بهذا المال الى سنة ، وقبل العامل فهل يصح العقد والشرط ، أو يبطلان معاً ، أو يصح العقد دون الشرط ؟

وللفقهاء في ذلك أقوال ثلاثة ... ونحن على رأي صاحب الجواهر ، حيث قال : ان أريد من اشتراط الأجل أن تكون المضاربة لازمة قبل مضيه ، بحيث لا يجوز للمالك ولا للعامل الرجوع والمسخ إلا بعد الأجل بطل العقد والشرط ، لأنه ماف لمقتضاء وطبيعته ، أي الجواز . وان أريد به ان أي تصرف يصدر من العامل بعد الأجل فهو غير جائز ، وليس من المضاربة المتفق عليها صح الشرط والعقد ، لأنه لا يستدعي أي محذور .

وإذا أطلق العقد ، ولم يقيد العامل بعمل أو زمان أو مكان خاص تصرف العامل حسب مقتضيه مصلحة الشركة .

شرط الضمان والخسارة على العامل :

اتفقوا على ان المال اذا حمر أو هلك منه شيء في يد العامل بلا تعدد أو تعريض احتسبت الخسارة من الربح ان كان المال قد ربح ، وان لم يكن ربحاً أصلاً ، او كان ولم يربح بالخسارة احتسبت من رأس المال ، وتحملها المالك وحده . قال صاحب الجواهر : و ان الربح وقاية لرأس المال في شرع المضاربة وعرفها .

هذا اذا كان عقد المضاربة مطلقاً . ولم يذكر فيه ان العامل يتحمل شيئاً من الخسارة او يضمن المال المالك ، وان لم يقرط .. اما اذا اشترط

المالك على العامل ان يتحمل من الخسارة . أو يصرف المال عن كل حال ، ورضي العامل بالشرط فهل يصح الشرط ، أو يقع بغيره ؟
 قيل بطل الشرط ، وحقد مآله ، ومن بطل الشرط دون العقد ، وقال صاحب جوهر وصاحب العروة الوثقى يصح الشرط والعقد لأن المصارعة منها مطلقه ، وهي التي لم تعيد بغيره ومن أحكمها ن تكون المصارعة شتى أنواعها على ذلك . فلا شيء على العامل إلا إذا شرط أو اعتدى ، ومنها مفيدة ، وهي أي حدثت بعد ، ومنها أثرية الصيان والمساهمة في الخسارة . ومن لم يصرط وهذا العقد يسمى مع المضاربة المظنة التي لم تقيد بشيء ، ولا يسمى مع صدقة المصارعة أي هي القاسم المشترك ، والقدر الجامع بين عقدية بصدقة وصدقة وصدقة المعناه أن هذا الشرط يسمى مع عقد المطلق ، لا مع مطلق العقد . وعليه فلا مانع من استملاك لصحة الشرط حدثت في المؤبدات عند شروطهم ، وبآية ، بخلافه عن تراص ،

لصرفات العامل :

قال المعتمد إذا كان عقد لمصارعة مطلقاً فلا حوز للعامل أن يصادر المالك ، أو يستأجر أحداً في غرض المصارعة ، ولا أن يبيع أو يشتري بصفة ، ولا أن يبيع بأقل من ثمن المثل ، أو يشتري بأكثر منه إلا إذا كان ذلك ، وإذا فعل العامل شيئاً من ذلك فلا أدب على عمله إلا إذا أجاز المالك .

ولحق بالمالك أن قد يصرف بشيء خاص وحب انعقد به ، وليس للعامل أن يبدل أو يعدل إلا بعد مراجعة المالك ، لأن أدب له ، والذين مسيطرون على أموالهم . وإن حائف اعنت بده إلى يد صرف أما إذا أطلق المالك . ولم يقيد للعامل شيء فيصرف أن يتصرف على

أساس المصلحة التي يراها العقلاء ، ويهدفون إليها من تصرفاتهم كما عليه
 ان يتمتع عن كل تصرف يراه **العقلاء** صريحاً على الشركة

الشفقة :

كل ما سقته العمل في دهاسه وريده ، وما إلى ذلك مما يعود إلى
 تدبير الشركة واعراضها فهو من ماله على شريطة ان يكون الانفاق
 المعروف ، وكل ما هو خارج عنها وعن مصيحتها فهو من ماله ،
 قال الامام الصادق (ع) : وما يقع المضارب في سفره فهو من جميع
 المال ، وإذا قدم بلده لما يقع من نصيبه ، وتخصيص مورد الرواية
 بالسفر لا يجعلها خاصة به ، وقد ذكر في باب المثال .

فساد المضاربة :

إذا فسدت المضاربة لسبب من الأسباب كان الربح للراكب ، لأنه تبع
 لماله ، وعليه أجرة المثل للعامل ، سواء أكان العامل جاهلاً بفساد المضاربة ،
 أو عالماً ، لأن المبرورض انه عمل بادل المالك ، لا وجه التبرع ، وقد
 اتفق الفقهاء على ان فساد العقد الجائر ، كالكوذية ، ولودعة وجارية
 والمضاربة لا يشترط فساد الادن ، وعمروا عن بقاء الادن بعد فساد
 العقد الجائر بالادن الصمي ، واتفقوا أيضاً على ان كل عمل غير متبرع
 به نجب له أجرة المثل ، لقاعدة احرام مال الامان وعمله .

١ من المعروف بين الموقوفين اللازمة ، والموقوف جائز ان يملك الارض كجميع اد . قد اوتنع
 لادن ، لان لادن موط بسلامه الموص وصحة ابدانه ، عدا . بسم الموص ولم يصح
 ابدانه نفي الادن قهراً ، اما العقد الجائر كالعارية فان الادن فيه غير موط بموص وبإبدانه
 فإذا صد العقد يفسد الادن ، هذا اسمى الفقهاء الموقوف بجائزة بالموقوف الادنية

مبدأ العامل :

لا يضمن العامل شيئاً مطلقاً على من لا مع تعدي أو التصريط ،
فإن لإمام أو جعفر المصادق (ع) : من تخرج عنك واشترط تصعب
الرجوع فليس عليه ضمان ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون عقد المضاربة
صحيحاً أو فاسداً ، لقاعدة ما يضمن بصحيحه يضمن بهاسده ، وبكسبه
عنها مفعلاً في الجزء الثالث .

و قد ادعى المالك في العامل تعدي أو فريط فعليه الدية ، ولا شيء
على العامل إلا اليمين لأنه أمين .

مسائل :

١ - إذا كان في مرض الموت ، وأعطى مالاً لآخر لينتحر به على
سبيل المضاربة ، ولكن اشترط له من الرجوع أكثر من اعتقاد
كثلاثة أرباع ، أو أربعة أخماس ، إذا كان كذلك مضى
الشرط ، وليس للورثة حق الاعتراض . سواء قبل بأن ترحلت
للمريض تخرج من الأصل أو من الثلث ، لأنه لم يفت شيئا
على الورثة . إذا رجع شيء يخص ليس مالاً للمريض ، وإذا
حدث فعل العامل ، ولم يسته حصول الرجوع إلى مال المريض
مباشرة ، كالثمرة على الشجرة ، وما إليها .

٢ - إذا جرى عقد لارم من اثنين كالبيع ، واشترط أحد المتعاقدين
على الآخر أن يعطيه مالاً لينتحر به على سبيل المضاربة لزم
الشرط ، ويكون من باب الالتزام في القرام ، وهل من اشترط
عليه ذلك أن يعي ، فإن حلف كان الآخر حيار شرط
بانقياس إلى العقد اللارم . ولكن إذا دفع له المال لا تصير

المصدرة لأزمة بذلك ، بل محور ركني منها فصحها والعدول
عنها أحسن ، إذا اشترط أن تكون مصدرة إلى أمد معين
فلا محور صحيح بل مضي الأمد ، لو حوت بوجه بالشرط الذي
أصبح لازماً لأنه في صلب عقد لازم

٣ - إذا أهمل العامل ونكس عن التحارة ، بحيث مرت به فرص
كثيرة ، ولم يكترث ، ووفت عليه وعلى المالك الكثير من
الارباح فلا يستحق المالك عليه شيء غير رأس المال ، وإن
كان ملاماً ، بل وإنما في تعطيل مال الغير ، ونسب أن العامل
لم يتصرف في مال المالك تصرفاً يوجب الإصرار به ، وإنما
حمده ، ووقفه من موقفاً سلباً ، فعوت عليه المصلحة ، ونفوت
المصلحة شيء ، ودخل الضرر الذي يوجب التحريم شيء آخر
وإذا اشتبهت عليك الحال فمار بين من أنت مال غيره ،
وبين من مع غيره من شراء سلعة تعود عليه بالربح ، فإن
الكون آثم وصام ، والكسبي غير صام ، ومسألت من النوع
الثاني .

٤ - إذا اشترى العامل بضاعة بالدين ، حيث يجوز به ذلك ، ثم
هبط مال المصدرة ، ولم يبق منه ما يفي بالدين ، يرجع
الدائن على العامل ، أو على المالك ؟

الجواب بحسب الدائن صاحب البضاعة بين الرجوع على العامل لأنه
هو الذي اشترى معه المعاملة واستدان منه ، وبين الرجوع على المالك
لأن الدين يثبت في دينه ، إذ المفروض أن الإصرار عليه وحده ، وإذا
رجع الدائن على العامل رجع هذا بدوره على المالك

٥ - ذهب المشهور بشهادة صاحب المالك أي أن العامل يملك حصته
من الربح بمجرد ظهورها ، ولا تتوقف ملكته على القسمة ،

ولا على الانعاص ، أي تحول الصاعه الى نقد ، لأن صاحب
الملكيته للربح هو نفس بشرط الواقع في ضمن عقد ، وبموجب
الشرط ملك الربح متى وجد . فثبت على ملكيته للربح
جميع الأثار من كون حامل شركاً مع المالك ، وحوار بيع
حصصه من الربح ، ونسبه في لورته ، ومن تعين خمس
وشركاه وحق عرصة ، وغير ذلك

وعلى هذا فإن عن نظرون على صحة ربح مع هذه المضاربة على
رأس المال فلها ذلك ، وبه يجب تحديده فبها ربح فقط ، وامتنع
لآخر قال بعلامه الخفي في القواعد لا يجوز عليها امتنع ولدي بر
هو الرجوع ان الحكم بغيره في أن شركة لا تسع شركته عن
القصة إذا جدها شركته

انتهاء المضاربة

تنتهي المضاربة بأحد ثلاث سبب

- ١ أن يفسخ مالك أو العامل ذلك عقد المضاربة حذر من الخاسر
- ٢ أن يفسخ من مضاربه قبل أن يسافر العامل بعمل ويشترى شيئاً
حساب المضاربة ، لانتهاء موضوعها ، أما إذا اشترى بضاعة
بأذن حصص أو عدم من المالك ، وقبل أن يتقدم ثمنها هلك مال
المضاربة فعلى مالك أن يدفع ثمنها ، وينقضي المضاربة على ما
هي ، كما قدمنا في الفقرة السابقة المسألة ٤ . وأيضاً تنقضي
المضاربة إذا فسد المال أحدي ، وانتقل إلى العرص الذي بعمره
المختلف .

- ٣ أن يموت العامل أو المالك ، لأن الأول بمنزلة الوكيل المأدوم ،

فإذا مات بطل الادن والوكالة ، وموت الكمي ينتقل المال الى ورثته فيحتاج التصرف فيه إلى ادبهم ، قال صاحب الجواهر :

« تطلق المصاربة موت كل منها ، لأنها في معنى الوكالة التي هي كغيرها من العقود الخاتمة ، نحو لعارية والوديعة ، تصح مالموت واحسون والاعماء ، ونحو ذلك مما يقتضي بطلان الادن من المالك الذي هو بمنزلة الروح لهذا العقد وشبهه ، بل طاهر الفقهاء في المقام وغيره عدم تأثير احدة الوارث ، أو ولي المالك في حال الحون والاعماء ، لتصريحهم بالمصاد بعروض العواض . »

وهذا كذا في مال المصاربة مبيعة باعها العامل ، بعد موت المالك وحول إلى بقود ، حتى يظهر بذلك ربحه ، ولا يجوز ان يشترى بالبقود سلعة أخرى ، لأن العروض ينهاء المصاربة ، وبعد أن يأخذ حصته من الربح يدفع الباقي إلى ورثة المالك .

٤ ان يمرض الحون لاحدهما ، لأنه يسلب الانسان عن أهلية التصرف في ماله وما من غيره . ومثله اذا عرض السعة للمالك أو العامل ، للسلب نفسه أو المحجر عليه لنفسه فلا يجوز ان يكون مالكا أي ان يصاب بمرضه ، ويجوز ان يكون عاملا ، لأن التحجير للاعلاء يخرجه عن أهلية التصرف في أمواله ، ولا يخرجه عن أهلية التصرف في من المير بالبيان .

القسم بعد انتهاء المعارضة :

إذا انتهت المصاربة بأحد الأسباب يجري العمل على التخصيل التالي :

١ - ان تنتهي المصاربة قبل ان يشرع العامل بالعمل أو بمقتضاته ،

والحكم بان يعود المال الى صاحبه ، ولا شيء له من ثمنه ، ولا عليه ،
حتى كان لم يكن شيء .

٢ - بان تنتهي المضاربة في أثناء العمل ، ويكن من حصول الربح
والحكم تماماً كالصورة الأولى . يعود المال الى صاحبه ، ولا شيء
للمعسر ولا غيره . وقال صاحب الشرائع : ويجب على المالك
في مثل هذه الحال ان يدفع للمعسر حصة المثل ، وورده صاحب
الخواهر : بان هذا مذهب الجمهور من شرع المضاربة المبنية
على استحقاق العمل من الربح ان حصل ، ولا فلا شيء له .

٣ - بان تنتهي المضاربة عند العمل ، وبعد تحوّل مال المصدور كنه
الى مورد . بحيث لا يوجد فيه شيء من الصناعة مادام كان
في المال ربح أخذ العامل حصته حسب الشرط المتفق عليه ،
والذي يثبت ، وان لم يكن ربح يأخذ المالك المال كله ، ولا
شيء للعامل ولا عليه .

٤ - إذا انتهت المضاربة ، وفي المال سلعة ينتظر : فان لم يكن فيها
ربح فلا يحرم للعامل ان يصرف في بيعه بلا يادن المالك .
كما انه ليس للمالك ان يجبره على بيع السلعة .

وان كان فيها ربح يكون ذلك للعامل شريكاً في العمل ، وعلى
هذا من اعفا عن قسمها أو بيعها . أو لانتظار إلى الوقت المناسب
لذلك ، وان طلب أحدهما معها ، وبيع الآخر فلهن يحرم الممتنع عن
البيع ، أو لا ؟

نفقها في ذلك ثلاثة أمور : الأول بيعه . الثاني لا يبيع . الثالث
يبيع العامل دون المالك . والحق ان ينسب الأحكام المقررة في باب شركة
لامتناع الشريك عن القسمة إذا حصل شريكه

التنازع :

١ إذا قال اعطيتك مالي للمصارفة فأبكر ، وقال : كلام لم أحد منك شيئاً ، وبعد أثبت المدعي دعواه بالبينة اعترف للعامل ، وقال : أجل ، أحدثت المال مصاربة ، ولكنه هلك فلا نسمع دعواه ، بل يرد قوله بلا بينة ، ولا يمين ، وبحكم عيبه بالسبع ، لأن انكاره أولاً يشكل اعترافاً بأنه كاذب في دعوى النصف .. أما إذا لم يبكر ، بل اعترف بالمال وادعى تلفه من غير تعد أو تعريض فالحقول قوله يمينه . وكذا إذا ادعى الخسارة ، أو عدم الربح ، لأنه أمين ، وليس على الأمين إلا اليمين .

وإذا ادعى العامل انه أرجع المال ، وردده إلى صاحبه فلا يقبل منه إلا بالبينة ، قال صاحب الخواصر : « لعموم الحديث : « البينة على المدعي » . وقول قول العامل بالتلف لا يقتضي قبول قوله في الرد ، وليس في الأدلة ما يقتضي قبول قول الأمين في جميع ما يدعيه على وجه يشمل ما عمن فيه ، والقياس على الودعي غير جائز عندنا خصوصاً بعد الفرق بينها ، لأن القصص في الودعية كان لمصلحة المالك فقط ، أما القصص في المصارفة فهو لمصلحة المالك والعامل »

٢ إذا احتسب في مقدار رأس المال ، فقال المالك : هو ألفان ، وقال العامل : هو ألف فالحقول قول العامل بيمينه ، مع عدم البينة ، لأن الأصل عدم الزيادة .

وإذا احتسب في شرط رائد على إطلاق العقد ، كما لو قال المالك : اشترطت عليك عدم شراء القطع مثلاً - وأبكر العامل ، فعلى من يدعي الاشتراط البينة ، واليمين على من أنكر ، لأن الأصل عدم الاشتراط ، حتى يثبت العكس .

وإذا احتسبا في مقدار حصة العامل من الربح ، فقد المالك : هي الربح . وهل العامل : من النصف فالقول قول المالك بيمينه مع عدم اليقينة ، لأن الأصل أن يكون الربح تبعا للاب ، وليس للعامل منه إلا ما أقر له به المالك ، أو ثبت بالبينه .

٣ - إذا قل العامل نهدت بعد أن ظهر الربح . أحدثت امان ميث على سبيل القرض ، لا على لصيان فلا شيء لك من الربح . وقال احدثت من أعطتك امان على المصارفة ، فهي نصف الربح ، إذا كان كذلك فكل منها مدع ومكر معا ، فالمالك يدعي أن امان مصارفة ، ويكر الدين ، والعامل يدعي أنه دين ، ويكر المصارفة . فإن كانت سنة نعتب أحد الأمرين بعملها ، ولا فعل كل منها أن يحلف اليمين على نفي دعوى الآخر ، فإن حلف أحدهما ، ويكر الآخر أحد بقول الحالف . وإن حلفا معا ، أو تكلا معا فقط قول الاثنين ، وعاد كل شيء إلى أصله . حتى كأن لم يكن دين ولا مصارفة . ونتيجة ذلك أن يكون المال والربح للمالك ، وعليه اجرة المثل للعامل إلا إذا كانت اجرة المثل أكثر من مجموع الربح فإن العامل يأخذ الربح فقط لاعتزافه بأنه لا يستحق أكثر منه ، وإذا كانت اجرة المثل أقل من نصف الربح فعلى المالك أن يدفع للعامل مقدار نصف الربح ، لا اجرة المثل ، لأنه يعترف أن العامل يستحق النصف بوصفه مصارفاً .. وهذا هو معنى قول الفقهاء يأخذ العامل أكثر الأمرين من اجرة المثل ونصف الربح إلا إذا رادت لاجرة من تمام الربح .

٤ إذا اشترى العامل سبعة ، وادعى أنه اشتراها لنفسه ، لا للمصارفة ، وقال له المالك . بل اشتريتها للمصارفة ، وأما ادعيتها لك

بعد ان ظهر فيها الريح ، اذا كان كذلك فاقول قول العام ،
لانه انصر سبته التي لا تعلم إلا من قلبه . وكذا قد قال ،
اشتريت بمصاراة ، وقد مات : بل اشتريت لنفسك ، وانما
ادعى الشراء بمصاراة لما ظهرت الحسرة . والدليل به دليل

المزارعة



معناها

المزارعة نوع من الشركة برعاية الأرض لا سبيل لأرض - بتقيد عليها
 .. ونوع من .. على .. يكون الأرض من الأول ، ولعمل من الثاني ،
 .. لخصم .. بها نسبة بتقيد عليها ، وإلى هذا يرجع تعريف الفقهاء
 بأنها معاملة على الأرض حصص من مائها
 وحرج .. معاملة على الأرض ، المساقاة ، فإنها معاملة على الشجر ،
 وحرج .. بالخدمة ، أحدها الأرض للزراعة ، إذ لا تصح حصص من مائها .
 ويسمى العامل في الأرض مزارعاً ، وذلك رب الأرض .

شرعية المزارعة :

المزارعة مشروعة إجماعاً ونصاً ، ومنه قول الإمام الصادق (ع) : لا
 بأس بالمزارعة الثلث والرابع والخمس .. وقوله : ان رسول الله (ص)
 قد فتح حصر مراكبها في أنفسهم على نصف ، وإن ذلك كثير ، قد
 فتح الحواجر .. لا .. في مشروعية المزارعة عند علماء الاسلام ،
 .. خصوصاً في .. وفي مدونة مبيضة أو متواترة .

المزارعة لازمة:

قال صاحب الجواهر : عقد المزارعة لازم بالاجماع ، لقاعدة لزوم الاستفادة من آية : او هو بالعقود ، ولا يتصح عقدها الا بالتقابل ، أو باشتراط الخيار ، أو بمخرج الأرض من الانتفاع ، ولا يبطل بموت أحد المتعاقدين ، كما هو الشأن في العقود اللازمة ، فإذا مات رب الأرض ، أو العامل قام وارثه مقامه .

الشروط :

يشترط في المزارعة :

١ - الإيجاب من صاحب الأرض ، والقبول من العامل ، وبشخصان بكل ما دل عليها من قول أو فعل .

٢ - أهلية المتعاقدين لمباشرة العقود العوضية .

٣ - أن تكون حصة كل منها من النماء معلومة ومشاعاً بينهما بالتساوي أو بالتفاوت حسب الاتفاق ، قال الامام الصادق (ع) : لا تنزل الأرض بحصة مسماة - أي كعشرين أو ثلاثين - ولكن بالنصف أو الثلث أو الربع أو الخمس . وعنه في رواية أخرى : لا بأس بالمزارعة بالثلث والربع والخمس .

وبفرض على هذا الشرط انه لو جعل النماء بكامله لاحدهما ، أو شيئاً معيناً له ، كقنطار - مثلاً - والباقي للآخر ، أو يختص سهمه بما تنتجه الأرض أولاً ، أو بجانب خاص منهما ، أو بالذي يحصل من إحدى القطعتين لو وقعت المزارعة على أكثر من واحدة - كل هذه

لشروط وما إليها، تصد المراجعة ، ونحرج العقد عن وضعها ، لما فيها ،
لاشاعة الحصة التي هي شرط فيها

وقد اختلف الفقهاء في مسائل تتعلق بهذا الشرط الاول اذا
اشترط اخرج مقدار معين من الماء ، كالدر ، أو صرية المظن ،
أو ما يُصرف في اصلاح الأرض ، أو غير ذلك ، وما ردد فهو بينهما .
وقد ذهب المشهور بشهادة صاحب المسئ إلى عدم الحوار ، إذ من
الممكن ان لا تنتج الأرض إلا المقدار المستثنى ، فبقي الآخر بلا شيء .
وهو صاف لما ثبت من وضع المراجعة وقياسها على اشتراك المتعاقدين في
الماء على الاغاعة .

وقد جمعة ، مهم الشيخ لطومي من القدامى ، وصاحب الجواهر
من الحديث . فنوا بالحوار .

وقال السيد ابو الحسن الاصمغاني في وصيلة النجاة ، والسيد المحكم
في منهج الصالحين : يجوز هذا الشرط اذا علم أو اطمأن ببقاء شيء .
بعد اخراج المقدار . والأبكر الشرط باطلاً ، أي ان حوار الشرط
، صحته يتوقف على ان يبقى شيء بنفسه بعد اخراج المقدار المستثنى .
ويرجع قول هذين السببين في حقيقته إلى ما ذهب إليه المشهور من
انبع حصة ان لا يبقى شيء للآخر ، والسيدان اجازا الشرط ، مع العلم
ببقاء شيء .

السادة الثلاثة : إذا اتفقا على ان يعطى أحدهما للآخر مالا ، أو يعمل
له عملاً بالاضافة إلى حصته

وقد ذهب المشهور إلى صحة الشرط ، ووجوب الوفاء به ، فقال
صاحب الجواهر : « هذا هو المشهور . بل عليه عامة المتأخرين .. بل
لم يعلم القائل بعدم الحوار ، حدث » المؤمنون عند شروطهم » .
وبقول الامام الصادق (ع) ليس لك ان تأخذ منهم شيئاً ، حتى
تشارطهم .

٤ تعيين الأرض ، فلا تصح المراجعة على إحدى القطعتين على التردد . أحل ، تصح على دونات معلومة من قطعة معينة ، كما لو قال راعيتك عن عشر دونات من هذه قطعة ، ويكون تعيين مكان الدونات لصاحب الأرض

٥ - صلاحية الأرض وأهليتها للزراعة ، ولو لم يعمل وبصلاح وهذا بشرط طبيعي لا يحتاج إلى دليل بعد أن كانت الزراعة هي الموضوع المقصود من الاتفاق . ويجب احراز هذا بشرط ابتداء واستدامة ، فإذا حدث ما يمنع من الانتفاع بزراعة الأرض كشف ذلك عن بطلان المراجعة من الأساس ، لغوات الشرط في المدة الدقية ولا شيء على المراجع بذلك ولا على المالك للمراجع ، لأن حصتها إنما هي في البناء ، وقد تعدد . وكان صاحب الجواهر . : أن أحدث الزراعة مورداً وقيداً للعقد ، ثم انكشف عدم صلاحية الأرض بطل عقد المراجعة ، وإن كانت الأرض هي محل العقد ومواده ، والزراعة داعياً لا قيداً يصح انعقد ، ويكون المراجع باختيار ، لا يمكن الانتفاع بالأرض في جهة أخرى ،

وبلاحظ :

أولاً أن الزراعة هي نفس الموضوع لعقد المراجعة ، فإذا انتهت انتهى العقد ، ولا وجه للتصويل .

ثانياً إذا كانت الزراعة داعياً لا قيداً فانواجب لزوم انعقد ، والخيار لا وجه له .

ثالثاً أن الفرق بين العقد والداعي . وإن كان صحيحاً من الوجهة النظرية والدقة العقلية ، لكنه بعيد عن اهتمام عامة الناس ، ولا يفرق بينهما إلا الخاصة . وبدية أن الأحكام الشرعية مترتبة على الاهتمام العرفية ، لا الدقة العقلية .

٦ - تعيين المدة بالأيام أو الأشهر أو السنين، ويجب ان تتسع للزرع
الزرع وادركه ، قال الامام الصادق (ع) : ينقل الأرض
شيء معلوم إلى سبع مسافة ،

وإذا أطلق ، ولم يعين المدة بحمل لاصلاق على ما عهده وعرف ،
فان لم يكن عرف بطلت المزارعة .

وتحوز المزارعة على أكثر من عام على شريطة انصبط ، قال الامام
صادق (ع) لا بأس بقادة الأرض من أهلها عشر سنين ، وأقل من
ذلك ، وأكثر .

العامل المخالف :

إذا لم يعين المالك نوعاً خاصاً للزرع جبر العامل ان يزرع أي نوع
شاء إذا كان الدر منه . هكذا أطلق كثير من الفقهاء هذا الحكم .. ولا
بد من التقييد فيما إذا لم يكن هناك قرائن مقامية تعين نوع الزرع ، فان
وحدت وجب العمل بموجبها ، فان بكثير من القطع لا يصلح بزرع
جميع الأنواع .

وإذا عين المالك نوعاً خاصاً كالخسنة تعين ، ولا يجوز محذوفه ، فان
خالف وزرع شعيراً أو عسماً مثلاً - فلهذا خيار بين الفسخ أو
الامضاء . لعدم انقضاء بالشرط ، فان أمضى أحد حصته المسماة ، وان
فسح كان الزرع للعامل ، وعليه لذلك مثل آخره الأرض ، لأنه انتفع
بذلك غيره من غير اجارة ولا نزع من المالك فوجب عليه العوض .
هذا أفنى المحقق الثاني في جامع مقاصد، والشهيد الثاني في شرح اللمعة،
والسيد أبو الحسن في وسيلة الحياء وغيرهم

وكل مزارعة تقع فائدة للزرع يصاحب الدر ، لأن انتهاء بيع
الأصل في المالك . فان كان الدر من العامل منه الزرع بكامله ، وعيه

أجرة الأرض ، وإن كان النذر للمالك فله الزرع ، وعليه أجرة العامل ، وإن كان منها فالزرع نكلاً سنة ما أدى من البذر ، وعلى المالك أجرة العمل بقدر ما استوفى من الزرع ، وعلى العامل أجرة الأرض كذلك . وإذا أهمل العامل المزارعة ، وترك القطعة من غير زرع ، حتى مضى الموسم ، مع تمكين المالك له من الأرض ، وتسليمه أياها ، وعدم المانع من زرعها كاشتوتج وبحوها ، فهل يصح للعامل لصاحب الأرض أجرة المثل ، أو لا شيء عليه ؟ .

للعقهاء في ذلك قولان الأول ، وعليه الأكثر ، تترمه أجرة المثل ، لأنه فوت عن المالك المنفعة المستحقة له ، ولأن العامل في المزارعة إلى مدة معينة كاستأجر كملك ، وكما أن عن المستأجر أن يدفع الأجرة ، حتى ولو لم يستثمر إطلاقاً كذلك على المزارع أن يدفعها إذا أهمل

القول الثاني : لا شيء على المزارع سوى الأثم ، لأنه لم ي تلف شيئاً موجودة في الحراج ، حتى يصدق عليه ، من أنلف مال غيره فهو له صامن ، ولا وصع يده عن شيء كي يصدق حديث : على اليد ما أخذت ، حتى تؤدي . ولا شيء سوى عقد المزارعة ، وكل ما يقتضيه أن للمالك حصّة من البهاء على تقدير وجوده ، والمفروض أنه لم يوجد . إذن ، فلا شيء للمالك ولا للعامل عن الإطلاق .

ويلاحظ بأن موجبات الصيانة لا تنحصر بالاتلاف والبذر ، فإن السبب أيضاً يوجب الصيانة ، وبديهة أن المزارع المهمل يصدق عليه عرفاً أنه هو الذي فوت النافع على المالك ، وأنه هو السبب المانع من الاستيفاء ، وهذا كافٍ وافٍ للحكم عليه بالصيانة .

العامل إن شارك الغير وزراعته :

بحر لمن استأجر أرضاً أن يعطيها لغيره بالمزارعة ، لأن المعيار لصحة

المزارعة أن تكون منتفعة لأحد مملوكة من برارع عليها ، أما ملكية
رقعة لأرض فليس شرط ، فإن الإمام يصدق (ع) لا بأس أن
تستأجر لأرض بغيرهم ، وإن بررع الناس على الثلث ، أو الربع ،
أو أقل ، أو أكثر إذا كنت لا تأخذ من لرحل إلا ما أخرجت أرضك
وأبصاراً يجوز للعامل أن يبيع الأرض من أمانته أن يبرارع غيره ،
أي يعل حقه بكماله في بررعه إن شاء ، على شريطة أن يكون
حق المالك محفوظاً

وأبصاراً يجوز له أن يشارك في عمل المزارعة من شاء شيء من جهته
والتوجه في ذلك أن العامل قد ملك المصلحة بمقدار لزم ، والناس مسلطون
على أموالهم ، فيكون له ، وأحد هدي ، أن يبيع كلاً أو بعضاً
إلى غيره ، وليس لأحد أن يعارضه شيء ، كما أنه أن يبيعها ، وتعلق
فيها حق الناس ، وخمس الزكاة ، وما إلى ذلك من آثار الملكية
ذكره الفقهاء في كتبهم دون أن يفتوا فيه خلافاً . أحل ، هل
حاجة منهم يجوز ذلك للعامل إذا لم يشترط المالك عليه مباشرة العمل
نفسه ، ومع هذا الشرط لا يجوز أن يبرارع الغير أو يشاركه

ولكن لصاحب الخواهر هنا جملة نثر بأن له أمل أن يبرارع ويشارك
من أراد ، حتى ولو ساء المالك ، وشرط عليه مباشرة بنفسه ، لأن
المزارعة ملك للعامل ، والناس مسلطون على أموالهم ، ولأن بعض الفقهاء
نقل الإجماع على أن النافع هو الشرط على المشتري أن لا يبيع العبد إلى
أشترائها منه لا يجب الوفاء بالشرط ، وهذا ، إذا اشترط المالك
أن يعمل المزارع نفسه فلا يجب الوفاء بالشرط وهذا بص عبارة
الخواهر بالحرف . لكن في صحة هذا الشرط - يريد شرط المالك
مباشرة العمل - بحثت عموم الناس مسلطون على أموالهم ، ولك حاكمي
من الإجماع في كتاب البيع على عدم صحة مثل هذا الشرط ،
ومنها يكن ، فإن هدي المتعاضل لم يرد فيها نص بالبدل ، وما

منحرجت من القواعد العامة ولم يرد من لا مخصوص مشاركة العامل
لغيره بعد ، بشر لعمل ، فقد مثل لإمام (ع) عن الحسن بن سعيد في
أرض منه حريب أو أهل أو أكثر صديقاً أو غيره . فيأبى رجل يقول
له : قد مني نعم نصف هذا الدر ، ونصف نصفك على أن يشركني
فيه ؟ قال الإمام : لا بأس

ولكن تخصيص هذه رواية بمشركة بعد العمل لا يجعلها خاصة ،
لأن اعتبار في جواز المشاركة والبراعة ، تكون النصفة ملكاً للعامل ،
وبس من شئت أن العامل قد مثل نصفة بالنصف لا بالعمل ، ولا يظهر
الردع ، وعلته فيجوز له أن ينفق من ثمنه كما هو في وقوع العقد

ضريبة الأرض

نعوا بشهادة صاحب حديث ، ومندح بكرة على أن الحراج ،
أي ضريبة السلطان على من ، إنما هي على صاحب الأرض ، لا على
العامل ، ولا على الناتج إنما كونه وبين المالك ، لأن الضريبة موضوعة
على الأرض نفسها ، أهل ، يجوز أن يشترط المالك على العامل أن
يكون الضريبة عنه وحده ، أو على النسخ ولا يصح جعلها لنفسه
الضريبة التي أحدث : خطأ لأن العامل في ثمنه معسر عرفاً ومنعاً ،
فقد مثل لإمام (ع) عن رجل يقول له الأرض ، وغلبها حراج معلوم ،
ورمى رد ، أو نصف . فيدفعها إلى رجل على أن يكفيه حراجها ،
ويعطيه مئتي درهم في السنة ؟ قال : لا بأس

ومثل أيضاً عن رجل له أرض من أرض الحراج فدفعها إلى رجل
على أن يعمرها ويصنعها ويؤدي حراجها ، وما كان من فصل فهو
بينها ؟ قال : لا بأس .

وحاء في كتب حديث والده روي عن أهل بيت (ع) بصور

ظم الحكماء وجودهم على تفلحهم ولو وصل إلى حد كمال الدس لم يكون
 أملاكهم إلى الغير تهرباً من نصرت عادية ، من تلك الروايات ان
 الامام الصادق (ع) سئل عن رجل يأتي قريه قد اعدى السلطان على
 أهلها . فصموا عن مياه نهرها . وانحرى في أديمهم ، ولا يدري
 من هم أو غيرهم . فبدعوا به على ان يؤذي حراجهما ، فيأخذها
 منهم قال الامام لا بأس . ان غير هذه الرواية كثير . ذكر طرماً
 منها صاحب الخلائق في المجلد الخامس صفحة ٣٦٨

ثم ان من يفي صلاح نزع وده . كخرب والسعي والتعبه
 والتعبه . دعاب الصارفة فهو على العامل ، أما ما هذا ذلك :
 و كثر السهر ، وحرر سر . وهنه آلات سعي . وهو ذلك فلا بد
 من عيش كونه على أي شيء . لا بد . كاست هذه عادة نعي عن العيش .

البئر :

عدم المزارعة على ان لا من من خدم . واعمل من الآخر ،
 ويدل على ذلك تعريفها ، وعقدتها الذي يتكون من الإيجاب من المالك
 وعمل من العامل . أما البئر فيحذر . يكون من ذلك وحده . ومن
 العمل كدنت ومنها السوي أو تصوب . سواء عفت حصة كل
 من المياه ، أو احتلت ولا يحسن مدبر على خدم أو عبيها إلا
 بالنص عليه منها حين الاتفاق أو تكون هناك عادة مستقرة فيجب
 حمل الاصلاح عليها

وإذا لم ينص على من يكون البئر ، ولا عادة تعفي عن البيان فالذي
 يراه هو مصلاب المزارعة ملكه

وسيه هذه فيه أبو الحسن دسميني

ومين بل يكون ليدر على العاين في هذه الحال . لأن الإمام
 الصادق (ع) لما سئل عن المزارعة قال : البقرة مثلاً ، والأرض لصاحبها
 بزعم ان النفقة تشمل البئر .

ويُرد هذا الزعم بأن المزارعة تصبح لو كان البئر من صاحب الأرض
 يوماً كما أصبح لو كان من العاين ، وسدّة ان العام لا يدل على الخصص
 إلا مع القرينة ، وجب لا قرينة كما هو العرض فتنص المزارعة للجهل ،
 ولعموم من لفظ النفقة الحث ، والخصص ، وما فيها هذا . و ان
 الإمام قال : والأرض لصاحبها ولم يقل ومن المالك لأرض

المزارعة بين أكثر من اثنين :

هل يصح ان تكون المزارعة بين أكثر من اثنين فالأرض من
 واحد ، و بئر من ثلث ، والعاين من ثلث ، والبئر من رابع . مثلاً - ؟
 قال كثير من الفقهاء لا تصح إلا بين اثنين ، لأن العقد يتم بالموجب
 وهو صاحب الأرض ، والقابل وهو العاين ، فدون ما راد يخرج
 العقد عن وضعه ، أو يحتاج اثباته إلى دليل .

ونلاحظ بأنه ليس من الضروري إذا تم العقد بين اثنين ان لا يتم
 بين أكثر ، ولا أشكل الأمر في الشركات التي تضم لمشتري أما
 الحاجة إلى دليل محض ، ولكن ليس من الضروري أن يكون الدليل
 بصاً خاصاً عن المعينة بالذات ، وإلا أشكل الأمر في أكثر المعاملات .
 فيمكن بصحة المعاملة آتة بخبرة عن تراض . وللروم آية او هو ، يعقود .
 هذا ، بالإضافة إلى اطلاق أدلة المزارعة الشاملة لما يقع بين اثنين ، وأكثر

مسائل :

١ - إذا حددت المزارعة بأمد معين ، وانتهى الأمد ، والزرع قد لم يبلغ بعد ، فما هو الحكم ؟

قال جماعة من الفقهاء : يحق لصاحب الأرض أن يربيل الزرع من أرضه ، سواء أكان التأخير بتقصير من المزارع ، أو حادث سموي .
كتأخير المياه أو تعب الهواء ، لأن حق المزارع قد انتهى بانتهاء الأمد .
وقال صاحب مفتاح الكرامة : إن المحقق لشيء في جميع المقاصد قال : إن كان التأخير بتقصير المزارع فله ذلك وله الزرع ، لأنه عند الانتهاء يكون المزارع كالمصاحب ، وإن كان بتعيب تقصير منه يجب بقاء المزارع إلى بلوغه وإدراكه . ثم قال صاحب مفتاح الكرامة ، وهذا أفق الشيخ الطوسي في كتاب المبسوط ، وهو الحق .

والذي نراه أن ذلك لا يحل له أن يربيل المزارع ، إطلاقاً ، حتى ولو كان التأخير بتقصير المزارع ، لأنه قد تصرف أول ما تصرف بحق وبسبب مشروع أحل . عليه أنه إذا أرض بمدة معينة أما عباس هذا المزارع على المصاحب فليس مع المزارع ، لأن المصاحب قد قدم عند ابتداءه عن حذر حقه . وعدم حرام حله ، وهذا اتهام يدار به سيما في أرض المير بالاجتماع ، أما المزارع فلم يقدم على شيء من ذلك .
وبكلمة إن المصاحب يصدق عليه حديث لا حق لغيره حله ، ولا يصدق على المزارع المذكور .

٢ - إذا كانت لك أرض حرة فيجوز أن تعطيتها لآخر عسى أن يصدقها ، ويكون له ما عساه أو أكثر ، وبعد ما يكون النتائج بينكما ، لكل حصص معلومة .

٣ - إذا بلغ المزارع ، أو ظهر الثمر على الشجر حذر أن يتلف

الزرع والثمر رجل بمقدار معين منها ، فإن جرت الصبغة بين المالك والمشتري . أي الصامس بلسان العرف - لزمث المصنعة ، ولا يجوز العدول عنها إلا باتفاق الطرفين ، والا فحكمها حكم المعادة تلزم بالأحد والاعطاء ، أو بالتصرف على ما سبق في الجزء الثالث . . وإذا ثبتت الزيادة فهي للمشتري ، وإن ظهر النقص فعليه ، على شريطة أن لا يصاب الزرع والثمر بأفة تهلكها قبل الحصاد والقطف ، والا كان حكمها حكم تلف المبيع قبل قصه من اده من مال البائع ، كما أن التلف والملاك لو حصل بعد الحصاد والقطف فمن مال المشتري ، لأنه حكم المشتري .

٤ - إذا انتهى أمد الزراعة ، وبعده بئث حب أو أفرحت جذور من مختلفات الزراعة المشتركة فإن كان البئر من صاحب الأرض فهو له ، وإن كان من العامل فهو له ، لأن الماء يتبع البئر ، وعيه أجرة الأرض إلا إذا كان قد أعرض عما تخلف وبقي ، كما هو الغالب .

التنازع :

١ - إذا احتلما في المدة ، فقال أحدهما : وقعت المزارعة لسنة واحدة . وقال الآخر : بل لسنتين فالقول قول منكر الزيادة مع بيمنه ، سواء أكان المالك أو العامل ، لأن الأصل عدم استحقاق الريادة لمن يدهمها

وإذا احتلما في مقدار الحصص فالقول قول صاحب البئر مع بيمنه ، حتى ولو ادعى الريادة لنفسه ، لأن الماء تابع للبئر في الملكية . والأصل

بقاؤه على ملكه ، حتى يشت انتعاله عنه بالانقرار أو اليقنة ، قال صاحب
المواهر : « بلا خلاف أجده في شيء من الحكمين »

٢ - إذا قال الزارع للمالك بعد أن ررع أرضه : لقد أعزيتها ،
فلا تستحق علي شيئاً ، وقال المالك : بل أحترتها بكذا ،
أو قال : ررعتك عليها بحصة معلومة ، ولا يبيد تبس أحد
الأمرين ، فما هو الحكم ؟

ذهب المشهور إلى أن صاحب الأرض يحنف على عدم العارية ، لأنه
منكرها ، ولكن لا تثبت دعواه الاجارة أو المزارعة إلا باليقنة ..
وأيضاً يحنف الزارع على نفي المزارعة والاجارة ، لأنه منكرها ، ولكن
لا تثبت دعواه العارية إلا باليقنة . ومنى تحملها سقطت كل من «دعويين» ،
حتى كأنهما لم تكونا من الأساس . والواحد في مثل هذه الحال أن
يختص الزارع بالزرع كله . لأن البذر له وحده ، وعليه أن يدمع للمالك
اجرة المثل ، لأن الادن له بالنصرف لم يكن على وجه الترع .. أجل ،
إذا رادت اجرة المثل على الحصة أو الأجرة التي ذكرها المالك استحق
تخصيص المقدار الذي ادعاه ، لاعتزازه بأنه لا يستحق أكثر منه .
وقال صاحب مفتاح الكرامة : بل للمالك اجرة المثل على كل حال
سواء أرادت عما بدعيه ، أو نقيضه ، لأن التحالف أسقط أثر دعوى
المالك .

٣ - إذا قال الزارع : أعزيتها وقال المالك : بل اعتصنتها مني
حنف المالك وحده على نفي العارية ، لأن الأصل بقائه مباح
أرضه على ملكه وعدم حروصها عنه بعارية أو غيرها ، وعلى
مدعي العارية اليقنة ، ولا نفس منه اليقين لأنه مدعي ، ومنى
حنف المالك طوالب الزارع ساحة المثل طوالب المدة التي كانت
الأرض في يده ، وأيضاً عليه أن يربل الزرع ، وب امتنع فللمالك
أن يربله قهراً عنه . وبحملة التكاييف ، وعوض الأضرار

والفرق بين هذه المسألة والتي قبلها ان الزارع في تلك كان مأدوماً
بالتصرف باتفاق الطرفين فلا ترتب عليه احكام العاصب ، أما في هذه
المسألة فلم يكن الزارع مأدوماً ، فيؤخذ بأحكام العاصب لعدم ثبوت الاذن
له بالتصرف . قال صاحب الجواهر : « الزارع هنا كالعاصب الذي
ترتب عليه أحكامه ، وليس ثمة اقرار من المالك يلزم به ، وعليه فيكفي
لترتب احكام العاصب عدم تحقق الاذن من المالك الحاصل بيمينه على
نفي العارية التي بدعيها الزارع ، كما هو واضح »

المسافة



معناها :

المساقاة نوع من الشراكة في غطاء الشجر يتعاقد عليها المالك والعامل بحصة مشاعة منه ، وهذا يعد تفسير ما قاله الفقهاء في تعريفها من أنها معاملة على أصول ثالثة - أي الشجر - بحصة من ثمارها .

وقد خرج « بأصول » المزارعة التي هي معاملة على إيجاد الزرع ، وخرج « ثلثته » المحصولات فإنها ملحقه بالزرع . وخرج « بحصة شائعة » من غطاء الأصول ، إلا جارة ، لأنها تكون بأجرة معلومة .. وخرج أيضاً الشجر الذي لا تنماء له ، كالصنوبر ، ويدخل في المساقاة ما ينتفع بورقه ، كالنخيل والحمراء - كما قيل - والمعيار لما تصح المساقاة عليه ان ينتفع بثمره أو ورقه مع بقاء أصله .

شرعية المساقاة :

لم يرد لفظ المساقاة في الكتاب والسنة بشهادة صاحب الخواصر ومعه ، وإنما استخرج الفقهاء أحكامها من الخطابات الشرعية ، ثم اصطلاحوا على تسميتها بالمساقاة ، لأن الشجر تكثر حالته إلى الماء والسقي .. لهذا ، مع العلم بأن المعاملة تصح على البطل من الشجر ، تماماً كما تصح على

السقي منه ، لأن معيار الصحة هو العمل الذي يحتاجه اشجر الحمل الثمرة
وبصحتها ، كالنظيم والتطعيم ، وحرث الارض ، وتقيتها من الاعشاب
الضارة ، وما الى ذلك .

والمسافة مشروعة اجمعاً ، وبصاً ، ومنه ان الامام الصادق (ع) من
عن رجل يعطي أرضه ، وفيها رمان ، أو نخل ، أو فاكهة ، ونفوس
استق هذا من الماء ، أو اعمره . ولك نصف ما اخرج ؟ قال لا بأس
وقد صاحب الخواهر : المسافة حائرة بالاجماع من عيشا ، والصوص
مواترة ، أو مقطوع بمضمونها .

الشروط :

يعتبر في المسافة

١ - الاجماع من المالك ، والقول من العامل بكل ما دل عليها من
قول أو فعل وقد مر ان الاجماع والقول من الأركان

٢ - أهلية المتعاقدين للمعاملات المالية

٣ - ان تكون الأصول ، وهي الشجر ممنوعة عند الطرفين ، وكذا
الأعمال المطلوبة من العامل يجب ذكرها وبقيتها ، فان لم تذكر
بالخصوص حلت المعاملة على الممهور عند العرف ، فان لم يكن
عرف يعين العمل المطلوب من العامل بطلت المعاملة ، فكان
الجهل

٤ - ان يمنع بثمرها مع بقاء اصولها ، كالنخل وشجر الفواكه
وكرم الناب ، أو بورقها ، كالتوت والحما ، اما مثل الطبع
والخيار والاديح والقطى وقصب السكر فلا يدخل في باب
المسافة ، ولكن يجوز ان يتفق المالك مع العامل على سقيها

وخدمتها بحصة معينة من ناتجها ، حيث ينطبق على هذا الاتفاق
تجارة عن تراض . قال صاحب المروة الوثقى :

« لا يعد الجواز للمعاملات - أي مثل تجارة عن تراض - وإن لم
تكن من المساقاة المصطلحة ، بل لا يعد الجواز في مطلق الزرع كذلك ،
فإن مقتضى المعاملات الصالحة بعد كونه من المعاملات العقلانية ، ولا يكون
من المعاملات القروية عديم - أي إن العرف يشامح في هذا المورد
الناشئ من عدم معرفة اجرة العامل بالضغط - عاية الأمر أنها ليست
من المساقاة المصطلحة » .

٥ - تعيين المدة .. ولا حد لأكثرها ، فيجوز أن تكون لسنوات
عديدة ، أما القلة فتقدر بمدة تتسع لحصول الثمر ، ويختلف
ذلك باختلاف الأشجار .

وإذا حددت مدة لا تتسع لحصول الثمر فسدت المساقاة ، وكان
العامل اجرة المثل إذا عمل .

وإذا قام العامل بكل ما طلب منه ، ولم ينثر الشجر لآفة مماوية فلا
شيء له ، لأنه تماماً كالمضارب الخاسر ، وإذا ظهرت الثمرة في المدة
المحددة ، ثم انتهت قبل نضوج الثمرة فالعامل شريك فيها ، لأن سب
الشركة وجود الثمرة لا نضوجها .

٦ - إن تجري المساقاة قبل نضوج الثمرة ، سواء لم تكن قد ظهرت
بعد ، أو ظهرت دون أن تنضج ، لأنه بعد النضوج لا يبقى
موضوع للمساقاة .

المساقاة لازمة :

عقد المساقاة لازم ، فلا يجوز لأحد الطرفين مسخه إلا برضا الآخر ،

قال صاحب الجواهر : بلا خلاف أجده عندنا ، للأصل ، وعموم أولئك بالمعقود .

وإذا مات أحد المتعاقدين قام ورثته مقامه . أحل ، إذا اشترط المالك على العامل مباشرة العمل بنفسه ، ومات العامل قبل انتهاء العمل كان المالك بالخيار بين فسخ العقد ، وبين الرضا بقيام ورثة العامل مقامه .

أهال العامل :

على العامل أن يقوم بكل ما يلزمه من أعمال ، فإن أحل ، لعذر ، أو لغير عذر تخبر المالك بين فسخ العقد ، لتخلف الشرط ، وبين أن يستأجر عنه من حصته ، ويشهد على الاستئجار دفعا للتنازع والتحاكم.. وإذا احتار المالك الصنع ، عمل المالك أن يدفع للعامل اجرة المثل بمقدار ما عمل ، أن كان قد عمل . هذا إذا حصل الصنع قبل أن تظهر الثمرة ، أما بعد ظهورها فإن للعامل حصته من الثمرة ، وعليه للمالك اجرة بقائها على أصولها إلى زمن البلوغ والنضوج .

وإذا احتاج الشجر إلى السقي فأرسل الله غمامة استغنى بها عنه سقط السقي من العامل ، وبقيت المساقاة على صاحبها ولزومها .

ونقول : أن المساقاة كالأجارة ، وبنيته أن الاجارة تبطل إذا انتهى موضوعها ، كمن استأجر لقمع ضرر فانقطع تلقائياً فكل ذلك ينبغي أن تبطل المساقاة إذا حصلت على الشجر ، فزل المطر ، واكتفي به .

ونقول في الخواب فرق بين الاجارة والمساقاة ، لأن المراد من الاجارة مقابلة العرض بالعمل ، فإذا انتهى العمل لم يبق للمرض من مقابل ، أما المساقاة والمزارعة فإن المقصود منها حصول الناتج ، فمع الاحتياج إلى العمل يقوم به العامل ، وإن استغنى عنه بعمل الله ، أو بفعل المير يسقط عن العامل ، ويستحق الحصة - كما قال صاحب الجواهر .

فساد المساقاة :

قال صاحب الجواهر : كل موضع يصد فيه المساقاة للعامل حرة المثل ، لاحترام عمل المسلم الواقع بأذن من متوفى عنه ، ولثمره لصاحب الأصل - أي الشجر لأن المياه قابع له من غير فرق بين أن يكون العامل عائلاً يصاد المعاملة حين وقوعها ، أو جاهلاً ، حتى ولو كان فاسداً ناشئاً من اشتراط كون المياه بكامله للمالك ، ويلاحظ على صاحب الجواهر بأن العامل إذا أقدم على العمل بشرط أن لا يكون له شيء من الناتج يكون متروفاً ، وعينه فلا يستحق شيئاً . فلا بد ادب من استثناء هذه الحال من قاعدة : كل موضع تفقد فيه المساقاة للعامل اجرة المثل .

وإذا ظهر أن الشجر مستحق لغيره من أحد هذه **غير المصاملة التي** احراها العاصب مع العامل صحت المساقاة ، وعمل بموجها ، وإن لم يجر بطلت ، وكان الناتج بكامله للمالك ، لأن المياه يتبع الأصل ، وعلى العاصب الذي أجرى المعاملة مع العامل أن يدفع له اجرة عمله إن كان جاهلاً بالعصب ، لأنه هو الذي استدعاه للعمل ، وعمر به ، ولا ميل للعامل على المالك ، لأنه لم يأمره ، ولم يأذن له بالعمل في ملكه

مسائل :

- ١ - لا يتحمل العامل شيئاً من الصرية التي يضعها السلطان على الشجر إلا مع الشرط
- ٢ - يجوز اتحاد المالك مع تعدد العامل إذا تمت الشروط ونوافرت ، وكذا يجوز تعدد المالك ، مع اتحاد العامل ، كما لو كان البستان لأكثر من واحد ، وساقى أصحابه واحداً .

٣ - يجوز للعامل ان يستأجر غيره للعمل المطلوب منه إذا لم يشترط عليه المالك المباشرة بنفسه ، وهل يجوز له ان يساقى غيره ، مع عدم اشتراط المباشرة . وعدم النهي من المالك ؟

للمعناه في ذلك أقول . ونحن على رأي صاحب الجواهر السدي قال . لا يجوز ، ذلك ، لا من شروط المساقاة ان يكون الذي يجري معامله مع العامل مالكا للشجر . أو وكيلاً عن المالك ، أو ولياً عليه ، وليس لأحد ان يستعمل على صحة معارضة العامل مع غيره باوحد بالعقود ، أو نجدة عن تراص ، أو المؤتمون عند شروطهم ، لأن هذه وما إليها مختصة بالأصيل أو الوكيل أو الولي ، ولا تشمل الأجنبي .

الفتاوى :

١ - إذا احتلنا في صحة العقد وفساده فهل مدعي المصادق البينة ، لأن الأصل صحة العقد ، حتى يثبت العكس .

٢ - إذا احتلنا في مقدار حصة العامل ، فقال العامل : هي النصف ، وقال المالك : من الثلث فالقول قول المالك ، لأن الأصل تسمية الماء للملك .

٣ - إذا اختلفنا في ان المساقاة وقعت لسنة أو أكثر فالقول قول من ينهي الزيادة ، لأن الأصل عندها .

٤ - إذا ادعى المالك التصريح أو التعدي على العامل ، وأنكر العامل فالقول قوله بيمينه ، لأنه مكر بموافقة قوله للأصل ، سواء أكان أمياً أو لم يكن . كما قال صاحب الجواهر .

وإذا ادعى المالك الحيانة والاحتلاس على العامل فهل تسمع دعواه

مطلقاً ، حتى ولو لم يعين اعداد الذي احتسبه ، أو لا تسمع إلا مع
تعين الملغ المحتسب ، لأن الدعوى بالمجهول يجب ردها ، ولا يجوز
معاها ؟

قال صاحب المروة الوثقى ، وصاحب الخواهر نسع ولو لم يعين ،
لعموم حديث « البية على من ادعى ، واليمين على من أنكر »

المقارسة

المقارسة ان يفتق اثنان على ان تكون لأرض من احدهما يدعها الى
الآخر ، ليعرض فيها نوعاً من اشجار على ان يكون سببها ، وقد أجمع
الفقهاء بشهادة صاحب الخواهر والحداث على بطلان ذلك ، سواء أجعل
للعارض حرة من لأرض ، أو لم يحصل له منها شيء .

ولم يذكر صاحب الخواهر وجهاً للطلان إلا أصل الفساد ، وهذه
صارته بالحرف « المقارسة باطلة عندنا ، لأن الاصل الفساد » .

وصال صاحب المروة الوثقى « حكى عن الاردبي ، وصاحب
الكفاية الاشكال في هذا الأصل ، لا يمكن استعادة الصحة من العمومات ،
وهو في محله ان لم يكن اجماع » والعمومات الموحدة للصحة هي تجارة
هن تراخى ، والمؤمنون عند شروطهم

وحس على رأي القائل بالحوار والصحة ما دام التراخي متحققاً من
الطرفين ، والشروط سائغة ، وغير مجهولة ، أما الاجماع فليس بشيء .
بعد ان عرفنا مسنده ، وانه أصل الفساد ، لأن هذا الأصل محكوم
بالعمومات ، كما قال المحقق الاردبي

وعلى افتراض عدم صحة هذه المعاملة بمقارسة فانها تصبح صالحة ،
أو غيره من العقود ، وان لم تكن من العقود المسماة ، وذلك ان يجعل
نصف المرس وسفبه وحلته مدة معينة لقاء جره من الأرض ، أو لقاء

منعها أملاً معياً ، قال السيد أبو الحسن الأصفهاني في وسيلة النجاة
آخر باب المساقاة : بعد بطلان المعارضة يمكن التوصل الى نتيجهها
بإدخالها تحت عنوان آخر مشروع ، كأن يشتركا في الأصول .. ثم يؤجر
الغارم نفسه لغرض حصه صاحب الأرض وبقيها وتخدمتها مدة معينة
نصف منعة الأرض في تلك المدة ، أو نصف عينها .. الى غير ذلك
من الطرق السائفة شرعاً .

الوديعه



معناها :

الوديعة لغة مأخوذة من ودع الشيء إذا سكن واستقر ، وتطلق على الشيء المودع ، لاستقراره وعدم الانتفاع به أما لتشريع وهم العقهاء فيريدون بالوديعة أن يسطر اسم آخر على شيء من ماله ليحفظها له ، ويسمى المالك وديعة ، وسما سمي المودع ، وصاحب المال المودع ، والحافظ له الوديع .

شرعيتها :

وهي مشروعة بالإجماع ولكتاب السنة ، قال تعالى : " ومن أمس بكم بعضاً طيؤ الذي يؤمن إمانته " سورة ٢٨٣ ، وقال علي أمير المؤمنين (ع) لا سطور إلى كثرة مصلحتهم وموهمهم ، وكثرة حجبهم والمعروف وطعتهم ناسين ، انظروا إلى صدق الحديث وإتمام الآية وتواتر هذا المعنى عن أهل البيت (ع) بأشاليب شتى .

الشروط :

يعتبر في الوديعة

١ - الإيجاب من المودع ، والقول من الوديع قولاً وصلاً

- وأشرنا أكثر من مرة ان الابطاح والقنن من الأركان
ولا يكفي مجرد الأدن من ذلك لحفظ مال ، بل لا بد من
توافق ارادته مع ارادة الوديع على الحفظ ، ليضمن العهد ،
قال صاحب الجواهر :

ولا اشكال في اعتبار معنى العهد في الوديعة ، سواء أكان ذلك
بالمقول ، أو بالفعل ، كما هو الشأن في البيع والنصح والاحارة وغيرها
من العقود ، لا انها من الأدن والاماحة التي لم يلحظ فيها بين الرضا بين المصدقين
والرضا من الطرفين ، ولو ان صاحب الشيء طرحها عند من قصد
استيادتها منه لم يرم حفظها ، اذا لم يقصد الوديع ما يقو أو بالفعل ،
لعمركم تحقق الوديعة بذلك ، ولو تركها الذي لم يقصد ، وذهب ، ثم
هلكت فلا ضمان عليه ، لأن الاصل عدم الضمان ،

٢ - ان يكون كل من الطرفين أهلاً للتعهدات المالية . ولو قل
الناظر العادل الوديعة من الشيء أو المعلوم ضمن ما يقصده منها
من المال ، حتى مع التعدي والتعريض ، فان قصده هذا العهد
منه ، لأنها ليس أهلاً للأدن ، ولا للعائد ، إلا ان كان
الشيء مبيعاً ، وبأدنى تصرف ، سواء على حو أو أدن له
بذلك ، وقد سبق التحقيق في الجزء الثالث - من النوع ،
فقوله عقد الشيء ، أحل لو حلف العادل لبيع ، فهلك
العين في يد الشيء أو المصور حار له من باب الضمان ان
يأخذ الممنوع منها لعينة حفظها ، ويكون في يده امانة شرعية ،
على شريطة ان يردّها الى وليها لا إليها

وإذا استودع انسان وديعة عند شيء أو مومن فهلك لم يضمن ،
لأن المودع هو المثلث للماله في الحقيقة ، تماماً كما لو رماه في البحر ،
قال صاحب الجواهر : لا نصح وديعة لطفل ولجور ، لا اعتبار
الكفال في طرفي العقد ، كغير الوديعة من العقود بلا خلاف ، بل الاجماع

من ذلك ، ولا يجوز وضع اليد على الوديعة ، بل يضمن القابض مهبها ،
ولا يرد اليها ، فكان الخمر عليها أما لو استودعها فكذلك
في الطلاق ، ، ولم يضمن بالاهمال ودعاً للمشهور ، لأن المودع عندهما
في الحقيقة هو المتلف له ، بدعته مثله ، مع علمه بأنه لا يجب عليها
الحفظ واداء كفايته ، فبسه في تلف أخرى من تهريبها فيه ، أي
ان نصبي ولحقه ، إذا بشرأ اتلاف الوديعة فلا ضمان عليها ، لأن المالك
هو الذي سقطت على ماله ، فيكون هو السب للتلف ، والسب هنا
أقوى من المباشر ، فيستند الاتلاف اليه ، لا اليها

٣ - التضيي ، فان للوديعة لا تتم إلا به .

٤ - قدرة المودع على حفظ الوديعة .

٥ . ان حفظ المودع العن بلا حرمه . ولا كان حكمها حكم الاحارة

عقد الوديعة جائر :

عقد لوديعة جائر من احاسين ، فيجوز لكل مني فسخه متى شاء ،
قل صاحب حوائج ، والاجماع على ذلك ، وهو الصحة في تخصيص
آلة أو مراً بحقوق ، وغيرها من أدلة الروم ،
وعنه ، مما تظن بواحد من أربعة

١ - بفسخ أحدهما

٢ - بموته ، لأن بعد حصل بين الطرفين مبادات ، ولا عقد مع
ورثة المودع ، ولا المودع

٣ - حيوة ، لأن الحيوة ينقل ولاية التصرف الى غير من أجرى
بعد

٤ - اغناؤه ، وهو بحكم الجنون .

وإذا بطل عقد الوديعة لموت المودع أو جنونه أو اغتائه تتحول الوديعة من الأمانة المملوكة إلى الأمانة الشرعية .. والفرق بين الأمانتين أن الأمانة المملوكة تكون برضا المالك ، أما الأمانة الشرعية فهي بغير اذنه ورضاه ، ورغمما يعبر علمه ، كالثوب يطيره الريح إلى دار الجار ، فيكون في يد الجار أمانة شرعية ، تنتمي عنها جميع أحكام الوديعة ، ويجب على من هي في يده أن يردها إلى أهلها ، أو يعلمهم بها فوراً ، ولا يجوز له التأخير إلا لعذر مشروع ، وإذا أحر الرد ، أو الإعلام بلا عذر يكون ضامناً ، حتى مع عدم التعدي أو التصريط ، بل إن التأخير بلا عذر تعريض وإهمال .

حفظ الوديعة :

لقد أوجب الشارع حفظ الوديعة ، وترك كيفية الحفظ إلى المأدب والعرف الذي عليه الناس . وبدية أن يحفظ كل شيء بحسبه ، فانقود نحفظ في صندوق مقفل ، والثياب في خزانها ، والذئابة في الاصطبل ، والشاة في المرح ، وما إلى ذلك ، والمعيار أن يحفظ الوديع الوديعة بما يحفظ به مال نفسه ، بحيث لا يعد في نظر العرف مهملًا ولا متعدياً . وقال الفقهاء إذا اشترط المودع على الوديع أن يصح الوديعة في مكان خاص وجب الانتصار عليه ، لحرمة التصرف بمال الغير من غير اذنه . أحل ، يجوز نقلها منه لمصلحة الوديعة ، كما لو أهدم المكان المعبى ، أو اشتعلت النار فيه ، وما إلى ذلك .

موجب الضمان :

لا يضمن الوديع إلا بالتعريض ، أو التعدي ، والتعريض أمر صلي ،

وهو ترك ما يحب من الحفظ ، والتعدي أمر وجودي ، وهو التصرف في الوديعة ، كالتب سسه . أو يعيره . والديسة يركبها ، ولنفوذ بصرفها أو يقرضها ، أو يسافر بها من غير ضرورة . وما إلى ذلك . وإذا أردت نظم أن يسهل الوديعة ، واستطاع الوديع أن يدفعه عنها ، دون أن يلحقه ضرر . وجب عليه ذلك ، لأنه مقدمة حفظ الأمانة الواجب ومقدمة الواجب وجه ، فإن لم يفعل ، وأخذ النظام المال سسه الوديع لمكان الإهمال وتقصير

وإذا أمكن صاه نظام بدمصر ، كالنصف - مثلاً - وجب على الوديع أن يدفعه به ، ليحفظ به النصف الآخر . فإن لم يفعل ضمن النصف ، لا الجميع . لأن الإهمال وتقصير حصل بديسة إلى النصف فقط .

وإن أقمع لعدم أر محلف بديع أن يملأه مستودعه شيئاً وجب عليه أن يحلف وينوي بينه وبين نفسه أنه لم يستودعه شيئاً ، إن كان قد استودعه شيئاً . وينوي به لم يستودعه شيئاً . إن كان قد استودعه شيئاً فإن لم يحلف كان ضامناً . لأن الكذب هنا حرام . لا أنه محرم . وقد صح حفظ الأمانة . وربما يقال بديسة أن الواجب فقط إذا تحصر مقتضى في الحرم

هذا حكم به فقهاء فروع مطلق . كما جاء في الجواهر ، ومباح الكرامة وغيرهما . وجب . عند ذلك بما إذا كان الوديع عالماً بخوار الكذب . ومع ذلك منع عنه . حيث بعد ، وأخذ عدي . مقصراً . أما لم يمنع عن الكذب والخلف جهه وعنده بالتحريم . ثم أخذ النظام المال من الوديع لا يصح منه شيئاً . لأنه لا يعد مهمللاً ولا مقصراً في مثل هذه الحال

الاتفاق على الوديعة :

إذا احتاجت الوديعة إلى الاتفاق وجب على الوديع أن يفتق عليها بالمعروف مقدمة لحفظها ، ويرجع عما افتق على المالك ، وإذا قصر في شيء من ذلك ضمن ، لمكان التعريط ، قال صاحب الجواهر : « الظاهر أن هذا معروغ منه عند الفقهاء . ولكن يجب أن يكون الاتفاق باستئذان من المالك ، أو وكيله ، فإن تعذر رفع الأمر إلى الحاكم واستأذنه ، فإن تعذر افتق هو ، واشهد على الاتفاق ، فإن تعذر الأشهاد افتق واقتصر على بية الرجوع عما افتق على المالك .

ولو كانت الوديعة حيواناً ، وقال صاحبه للوديع : لا تفتق عبي ، فهل يجب العمل بقوله ؟ ثم إذا حالف الوديع ، وافتق على الحيوان ، فهل يرجع على المالك بالعقبة ؟

قال صاحب الجواهر : « لا يسمع قول المالك في ذلك ، لأن الحيوان ذو كبد حررى ، ونفس محرمة ، فيجب حفظه مراعاة لحق الله ، ولا يسقط هذا الحق بإسقاط الآدمي . فإذا افتق عليه الوديع ، والحال هذه ، رجع على المالك عما افتق ، وإذا ترك الاتفاق ، حتى هلك الحيوان بأنم الوديع بذلك ، ولكنه لا يضمن شيئاً ، لأن المالك هو الذي أسقط الصيانة بهبه عن الاتفاق ، فيكون شأنه شأن أمره بالقاء ماله في البحر »

رد الوديعة :

يجب على الوديع أن يرد الوديعة إلى صاحبها عند طلبه ، قال تعالى . « إن الله يأمركم أن تردوا الأمانات إلى أهلها - النساء ٥٨ » . فإن تأخر من الرد بلا عذر يكون غاصباً ، وتكون يده على الغير يد عدوان وضمان ، لانسناخ العقد وارتفاع الادن والرضا بالطلب . ولو افترض أن المودع غير مسلم ، وأنه حرسي يباح ماله وجب أن

ترد إليه أمانته ، ولا تجوز خيانتة بحال ، فإن حكم الأمانة عبر حكم
صائر أمواله المباحة ، وفي ذلك روايات كثيرة عن أهل البيت (ع) ،
منها قول الصادق (ع) . ثلاثة لا عثر فيها لأحد : أداء الأمانة إلى البر
والفاجر ، والوفاء بالعهد إلى البر والفاجر ، وبر الوالدين برين كانا ،
أو فاجرين .

وسما أنه سئل عن رجل يستحل مال أبي أمية ودماءهم ، وقد أودعه
بعضهم وديعة ، أجاب أن يأكلها ؟ قال : ردوا الأمانة إلى أهلها ، وإن
كانوا مجوساً .

وقال : إن صارب علي بالسيف وقتله لو اتسمني ، واستصحبني ،
وامتشارني ، وقبلت ذلك منه لأدبته له الأمانة .

وقال جده علي بن الحسين زين العابدين (ع) : عليكم بإداء الأمانة ،
فوالذي بعث بالحق محمداً نبياً لو أن قاتل أبي الحسين (ع) اتسمني على
السيف الذي قتل به أبي لأدبته إليه .

وهذه أحكام شرعية ، وليست أخلاقية ، والرامية ، لا استعجابية ،
لأن الأمانة لها حكم خاص ، قال صاحب الجواهر في باب الوديعة :
« يجب رد الوديعة ، ولو كان المودع كافراً ، للنصوص المتواترة الآمرة
برد الوديعة والأمانة على صاحبها ، ولو كان قاتل علي ، أو الحسين ،
أو أولاد الأئمة ، أو مجوساً ، أو حرورياً ، وقد عمل الفقهاء بهله
النصوص » .

وقال صاحب مفتاح الكرامة : « هذا هو المشهور ، والحجة اطلاق
النصوص والفناوى » .

مسائل :

١ - إذا أودع الشخص ما مرقه عند إنسان فلا يجوز له أن يردده إليه ،
إن أس الضرر ، ويكون المال المسروق في يده أمانة شرعية ،

فان عرف صاحبه رده اليه أو علمه به ، وان جهله عرفه
منه كاملة ، فان لم يحده تصديق به عن صاحبه ، وان ظهر
صاحبه بعد التصديق به كان بالخيار بين ان يقر الصدقة ، أو
يطلب المتصدق بالعوض ، فان طلب بالعوض دفعه اليه المتصدق ،
وكان اجر الصدقة له .

٢ - اد ظهر للوديع أمارات موت وحبس يرد لوديعه الى صاحبه
أو وكيله ، ومع التعذر سلمها الى احاكم الشرعي ، ومع التعذر
أوصى بها ، واشهد على الوصية .

٣ - قال اليد أبو الحسن الاصمعي في الوصية : لو بوى الوديع
التصرف في الوديعه ، ولم يتصرف فيها لم يضمن بمجرد البية ،
ولكن لو بوى العصبه كأن قصد الاستيلاء عليها والتعلب على
مالكها ، كسائر الفاضلي صحتها ، لصبرورة يده يد عدوان
بعد ما كانت يد استئذان ، ولو رجع عن قصده لم يزل الصمان .

ويلاحظ أولاً بأنه لا فرق بين بية التصرف في من الغير بلا اذنه ،
وبين بية العصبه ، فان كلاهما محرم ، تايماً ان البية المجردة عن
العمل ليست سبباً للصمان ، ولا تعدياً في نظر العرف ، والشك في ان
نية العصب هل توجب الصمان أم لا كاف في نفسه ، لأن الأصل عدمه .

٤ - إذا تصرف الوديع بالوديعه تصرفاً لم يعبر عنها شيئاً ، ثم أرجعها
إلى مكانها وحررها ، كالتوب بلسه قليلاً ، أو الكتاب يقرأ
بعض صفحاته من غير ادن المودع ، إذا كان كذلك يخرج
عن حكم الوديع ، ويصبح بحكم العصب إلا إذا أعلم المودع
فأنمره على ذلك ، وحدد له الاستئذان . والمعار لاقلاب اليد
من الأمانة إلى العدوان أن يتصرف في الوديعه بنفسه لغير مصلحتها
من غير ادن صاحبها ، أما مجرد البية والقصد بلا تصرف
فليس بشيء .

الخلع :

١ - إذا قال له : أودعتك كذا ، فأكر ، وقال . لم تودعني شيئاً ، فالبينة على المدعي ، واليمين على المنكر

٢ - إذا اعترف بالوديعة ، وادعى هلاكها فذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر والحدائق إلى الأخذ بقول الوديع ، سواء ادعى سبباً ظاهراً للتلغف ، كالخرق والخرق حيث يمكن إقامة البينة عليها ، أو ادعى سبباً خفياً ، كالسرقة ، وما استدلوا به على ذلك قول الامام الصادق (ع) ليس لك ان تنهم من التمتته ، ولا تأمن الخائن ، وقد جرت به . وقوله : لا يحولك الأمين ، ولكن التمنت الخائن . أي ليس لك ان تحوته بعد ان اعتبرته أميناً ، فإذا حوته فأنت المسؤول وحلك ، حيث التمنت الخائن ، واعتبرته لوديعتك وأمانتك .

وهل يقبل قول الوديع بالتلف بلا يمين أو لا بد منها ؟

قال صاحب الجواهر : « الأقوى الأخذ بقوله مع اليمين ، الحديث « إنما اقضي بيمينكم ماليات والإيمان » . ولو أخذ بقوله من غير يمين لزم التقضاء بلا بينة ، ولا يمين ، وهو متنافي للحصر في الحديث الشريف . وإذا صدقه المودع بالتلف ، ولكن ادعى عليه التعدي أو التصريط فعل المودع البينة ، وعمل الوديع اليمين ، لأنه أمين ، وما على الأمين إلا اليمين .

٣ - ذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر والحدائق إلى ان الوديع إذا قال للمودع . أرجعت إليك الوديعة أخذ بقول الوديع مع يمينه ، لأنه أمين . وإذا مات المودع ، وطالب الوارث بالوديعة ، فقال له الوديع : رددتها إليك لم يسمع قوله إلا

مع البيعة ، لأن الوارث لم يأمنه ، حتى يكف بتصدقته ، وإذا لم يكن أميناً بالنسبة إلى الوارث كان أصل عدم الرد محكماً لا يعارضه شيء ، وهو موافق لقول الوارث .

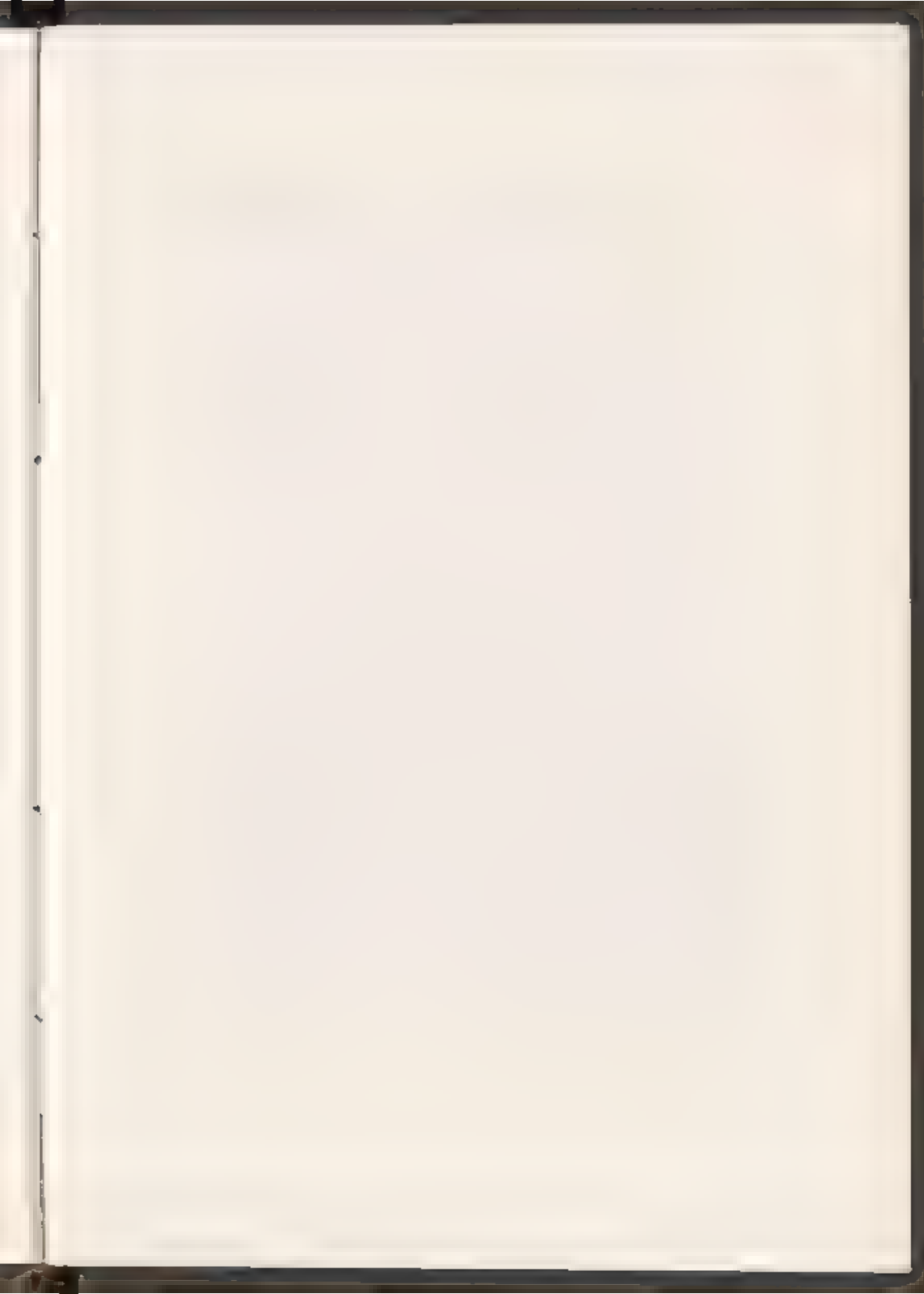
٤ - إذا أنكر الوديعة من رأس ، ونكس بعد أن أثبتها المودع بالبيعة اعترف بها الوديع ، وادعى أنها تمت ، إذا كان كذلك فلا نسبح دعوى الوديع ، ولا نقبل منه بيعة ولا يمين ، لأن انكاره الأول للوديعة بشكل اعترافاً صريحاً بتعديده ونقضه ، وهذا يجد تصحيح قول صاحب الخواهر . قد حصل بانكاره سب اشتغال دعته باليمين فلا نسبح دعواه ، لكون الانكار كالانقرار منه باليمين .

٥ - إذا اعترف بالمال ، وادعى أنه وديعة عنده ، وقد هلك فلا تعد أو تعريض ، وقال صاحب الدل : بل أحذرة من فرصاً لا وديعة ، وعليك الوفاء ، حتى ولو هلك بلا تعدٍ أو تعريض ، فمن تطلب البيعة ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب الحدائق إلى أن القول قول المالك يمينه وعلى مدعي الوديعة البيعة ، ضد مثل الامام الصادق (ع) عن رجل قال لآخر : لي عليك ألف درهم ، فقال الرجل : لا ، ولكنها وديعة ؟ فقال الامام (ع) : القول قول صاحب المال يمينه

وسئل حميد بن الامام الرضا (ع) عن رجل استودع رجلاً ألف درهم فصاعت ، فقال الرجل : كانت عندي وديعة ، وقال صاحب المال : اما كانت عليك فرصاً ؟ فقال الامام (ع) : المال لازم له ، الا ان يقيم بيعة أنها كانت وديعة .

الطبعة



معناها :

العارية ان يعطي المعير شيئاً من أمواله الى المستعير عبر قابلة للاستهلاك ، ليستعملها بلا عوض مدة معينة ، أو في عرض معين ، على ان يردها الى صاحبها بعد الاستعمال ، وهذا معنى قول الفقهاء . العارية تملك منفعة العين على وجه التبرع .

وتتميز العارية عن الهبة بأن الهبة تملك العين ، لا المنفعة فقط ، والعارية تملك المنفعة دون العين ، وتتميز عن الاجارة بأن الاجارة تملك المنفعة بعوض ، والعارية تملك المنفعة بلا عوض ، وتتميز عن القرض بأن الشيء الذي يجب رده في القرض هو مثل الشيء لا عينه ، أما في العارية فيجب رد عين الشيء لا مثله ، ومن هنا يجوز قرض المأكولات والمشروبات ، ولا يجوز اعارتها ، لأن الاتصاع بها يتوقف على استهلاكها . ويسمى مالك العين معيراً ، والمستعمل بها مستعيراً ، والعين مستعارة ، ومعاراة .

شرعيتها :

العارية مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع ، قال تعالى : ه هويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم براءون ، ويحمنون

الماعون . فقد قرن الله سبحانه بركة العارية بركة الصلاة . وسببها
 معاً أن الولد ، أي غلاك ، ولما زادها الله بركة لا تسد
 وحاء في الحديث الشريف : من مع الدعون حارة معه الله حبه
 يوم القيامة ، ووكله إلى نفسه .
 وكلاماً في الوديعة شاور العقد والمعبر ، والمعبر . ولشيء المعبر ،
 وسائل تتصل بها ، وبعض صور ذلك .

العقد :

قال بعض الفقهاء : إن انتدع الصيف بدار مصبغة ، وبعض فرشه
 وآبته ، وما إليها هو من باب العارية . ورده صاحب الجواهر بأن
 هذا من الأدن بتصريف ، وادحة الانتداع . وليس من العارية في شيء .
 لأن العارية : عقد يعبر فيه ، يشترط فيه الإيجاب والقول ، لا
 الانتداع الذي يكفي فيه الأدن بالانتداع من المالك .
 وعقد عارية لا يشترط فيه شكل خاص ، بل يشترط بكل ما دل
 على توفيق الإيجاب والقول . وهو حائر من جانب المعبر المستعبر .
 فإن لكل منها فتح العقد والبدء متى شاء ، سواء أكانت العارية مطلقة ،
 أو مؤقتة بآمد .

وبعد أن حكم الفقهاء بأن عقد العارية حائر تكلموا وأطالوا الكلام في
 حكم العارية للرهن بعد وقوع الرهن عليها ، وعارية الخائض للحد ،
 ليضع عليه أطراف حشب السقف . وعارية الأرض بدهن البيت . أو
 للدهن ، والأمرس ، وما إلى ذلك مما يتنصرر المستعبر منه رجوع المعبر عن
 العارية التي من شأنها اللوام والاستمرار .
 ويرى أكثر الفقهاء أن عارية الأرض للرهن تكون لازمة بعد الدهن ،
 ولا يجوز الرجوع عنها . لحرمة بش الثمر . وأيضاً تكون لازمة إذا

اعار عيماً من أمواله بعهده المبيع ، ولكن تكون مضمونة على المستعير
الراهن ، حتى ولو تلفت من غير عيب أو تعطلت ، ما عارية الأرض
للسنة والعرض من المبيع ، يرجع عنها ، ويريل سنة والعرض بعد
أن اعار أرضه لذلك على ، بمضمون الضرر الذي يتحقق مستعير من
الهدم والقتل

وقد تضمن العقد ، عقد العارية يقسم إلى حائز ، كعارية الثوب
والسارية ، وإلى لازم ، كعارية درهم والذهب ، وما إليه ورده
صاحب الخواهر بأن هذه من عرائث الكلام ، لأن التنازل عقد مع عقد
آخر في بعض الخصائص ، لا آثار لا يوجب دخول بعض الموقوف في بعض
إد العقد الحائز قد يضمن عليه ما يحميه لازماً ، كعارية للدرهم والذهب ،
ولكن قد عارض حارحي لا يجوز العقد عن طبيعته من الخواهر إلى
للروم ، كما أن العقد للام قد يضمن عنه ما يحمله جائزاً ، كالبيع
بالخيبار ، ومع ذلك يبقى على طبيعته من للروم

ومع ذلك أن عقد العارية يستدعي أن يحميه ويرجع عنه كل من
المعير والمستعير ، ولو قبل بمضاهي لاحتل المعير بمعارضة وقد توحد
المعير بأرادته واختياره سائلاً بجمعه عن تصح ، كما هو ذلك للمستعير
برهن العين المعارة مع عهده بأن الرهن لازم من جانب الراهن ، أو بأذن
به ما يحارها ، وهو يتم أن الاختار لازم طوال هذه العهدة ، أو بأذن
بدهن ميث في أرضه مع عهده حرمة الشئ المهر ، أو بأذن بالسنة والعرض
مع عهده بأن مثل هذه لعاريه دائمة ، وأنه لا عاقل يقدم عليها سلا
دوام واستمرار ، وهذا السبب الطاريء الذي يمنع المعير من التصح لا
بحرج عقد العارية عن الخواهر ، وهذا ما أراده صاحب الخواهر بقوله :
و ضرورة عدم امتناع منع الأرتها توقع بادن لذلك ، وحرمة الشئ ،
والاصرار بالمعير يرجوع العين للروم العقد ضرورة يمكن بعائه على الخواهر

المعبر :

قال العلامة الحلبي في كتاب القواعد :

« يشترط ان يكون المعبر مالكا للمصلحة ، جائز التصرف ، فلا تصح عارية العاصب ، ولا المستعير ، ولا الصبي ، ولا المحجور عليه لفسده أو فليس ، وتصح من المتأجير » .

تصح من المتأجير ، لأنه يملك المصلحة ، فله ، والحال ههنا ، ان يمكنها لغيره إلا إذا اشترط المؤجر على المتأجير الانتفاع بنفسه ، فانه مع هذا الشرط يحرم عليه ان يعبر . ولا تصح العارية من العاصب والمستعير ، لأنها من التصرف في مال المعبر إلا باذنه ، ولأن شخصية المستعير محل اعتبار في عقد العارية ، أما المحجور عليه لفسده أو فليس فلائذ ممنوع من التصرف في أمواله بيعاً وبجراً ورهناً وعارية .

المستعير :

يقتضي في المستعير ان يكون جائز التصرف . فلا تصح استعارة الصبي ، ولا المجنون ، وان يكون معبياً فلا يصح : اعترت أحد هذين ، وان يكون أهلاً للانتفاع بالشئ المعار . فلا تحل استعارة المصحف لغير المسلم ، ولا الصيد لمن احرم للحج أو للعمرة ، لأنه يحرم عليه امساك الصيد إطلاقاً ، ولو افترض انه استعاره وجب عليه ارساله ، وضمان قيمته لصاحبه .

ويجب على المستعير ان يحافظ على الشئ المعار بحفاظته على أمواله ، وان يستعمله في الوجه الذي حدده المعبر ، فاد أطلق ولم يعين وجه الاستعمال استعمله في الجهة التي أعدها بطبيعته ، فومى الخلاقة - مثلاً - . لا يستعمل لتقليم الأشجار ، ولا المصاع للعب الأطفال .

وإذا استعمل المستعير العارية في وجهها ، ثم حدث بها نقص ، أو تلفت فلا يكون مسؤولاً عما يحدث إلا مع الشرط ، أو كانت العارية من الذهب والفضة ، وبأني الإشارة .. وإذا استعملها في غير وجهها ، أو في غير الجهة التي حددها المبرر ، وحدث فيها شيء فعليه الصيانة ، واجرة المثل لما استعملها فيه .

الشيء المعار :

قال صاحب الخواهر : « ان صابغ الشيء المعار ان يصح الانتفاع به شرعاً منعمة معتداً بها مع بقاء عينه ، كالثوب والداية .. لا مثل الأطعمة والأشربة ونحوها مما تكون المنفعة بانلاف عينها ، ولا مثل أواني الذهب والفضة للأكل والشرب حيث يحرم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة وكلب الصيد لأجل اللهو والطرب بلا خلاف ولا اشكال في ذلك » .

ويستعاد من هذه العدة ان العارية لا تتم إلا بنقص العين المعارة ، لتوقف الانتفاع عليه

مسائل :

١ سبق ان المستعير لا يجوز له ان يعبر بعينه ، فان فعل كان للمالك الرجوع باجرة المثل على من شاء منها ، لأن كلاً منها قد تصرف بالعين دون ادن صاحبها ، فان كان الثاني عالمًا بالعارية ، ورجع المالك عليه فلا يرجع هو على الأول ، لأنه عاصب مثله ، وان كان جاهلاً رجع على الأول ، لأن المعروف يرجع على من عره ، وبكلمة ان الصيانة يستقر على العالم دون الجاهل .

٢ - جمعوا على ان المستعير لا يضمن عارية إلا مع تعدي أو التهرب ، أو إذا اشترط عليه المعبّر الصيانة اطلاقاً . حتى مع عدم تعدي أو التهرب حديث « المؤمنون عند شروطهم » هذا في غير عارية الذهب ونحوه ، حيث أحجموا على ان عارينها مضمونة ، سواء اشترط المعبّر الصيانة ، أو لم يشترط أحسن ، إذا شرط المستعير سقوط لصيانة عنه ، وقبل المعبّر أحد بالشرط للحديث المتقدم

قال الامام انصاري (ع) : إذا هلكت العارية عند المستعير لم يضمنها إلا ان يكون قد اشترط عليه وقال : ليس على المستعير صيانة إلا ما كان من ذهب أو فضة . فإما مضمون ، اشترط ، أو لم يشترط .

٣ إذا شرط ، أو تعدى . ينظر : فإن كانت العارية من الثياب كسح نكاح من طبعه وحده فعليه مثل العارية ، وإن كانت من القبيات فعليه قيمتها حين التلف ، لأنه الوقت الذي اشتعلت فيه فتمت بالقيمة .

٤ - قال صاحب الجواهر . لا خلاف ، ولا إشكال في ان المستعير إذا رد العارية إلى المالك ، أو وكيله ، أو وليه برىء ، ولو ردها إلى حررها الموقوف عند صاحبها لم يبرأ من الصيانة . وإذا احتاج الرد إلى مؤونة ونفقة فهي على المستعير . لأنه قصص لمصلحة نفسه ، ولأنه يجب عليه رد العين إلى صاحبها ، مهما كلف الرد

التنازع :

١ - إذا أنكر العارية فلقول قوله يمينه ، لأنه مكر ، وإذا أثبتها

المعبر بالينة حكم على المسكر بالصين ، ولو ادعى تلفها بعد
انكارها لا تسع دعواه ، لأن نكارة الأول بشكل اعترافاً
بنياته ، كما تقدم في الوديعة .

٢ - إذا قال المستعير تلفت لعارية بلا تعدي ولا تعريض فانقضى قوله
ببینه

ورد ادعى ردها إلى المعبر فأبكر الرد فانقول قول المعبر بيمينه ،
لأن الأصل عدم الرد . ومن في باب الوديعة أن وديع إذا ادعى
الرد يؤخذ بقوله مع اليمين بعكس المستعير وانفرد بها أن الوديعة
فصل العين لمصلحة المودع ، فهو محسب محض ، ومن على المحسبين من
سبيل ، أما المستعير فإنه قبض لمصلحة نفسه

٣ - إذا قال المالك حزنكمها ، وقاد الذي هي في يده سل
أمرتها ، فمن المدهي ؟ ومن المنكر ؟

للفقهاء في ذلك أقوال ، فمن قال بأن ادلك مدع ، ومن بأنه
منكر ، وثالث بأنها متعاينان ، وقال رابع بالقرفة

وندي براه بها مداعب أي أن كلاً منها مدع ومنكر معاً ،
فذلك يدعي الإيجار ويذكر العارية ، والآخر يدعي العارية ويذكر
الإيجار ، من وجد بينة تضمن أحد الأمرين عمل بها ، وإلا فعلى كل
منها أن يحلف بيمين على نفي دعوى الآخر ، فيحلف ادلك أنه لم يعر ،
ويحلف الآخر أنه لم يسأجر ، من حلف أحدهما ونكر الآخر أحده
يقول الحنف ، وإن حلما معاً ، أو بكلاً معاً سقط قول لائمين ، وعاد
كل شيء إلى أصله ، حتى كأن م يكن يجار ولا عارية ونتيجة ذلك
أن يدفع الآخر الذي استعمل ليمين واستثمرها أجره المثل إلى المالك إلا
إذا كانت أجرة المثل أكثر من الأجرة التي ادعاها المالك ، فإنه والحال
هذه ، يأخذ الشيء الذي ادعاه ، لا غير أنه بأنه لا يستحق أكثر منه ،

وبكلمة يأخذ المالك أقل الأمرين من الاجرة المسماة برعه ، واجرة المثل ،
فان كانت الاجرة المسماة أكثر طه اجرة المثل ، وان كانت اجرة المثل
أكثر طه الاجرة المسماة .

٤ - إذا قال المالك لمن في يده العين : انك اعتصبتها . فقال بل
هي عارية ، فالقول قول المالك يمينه ، لأن المنافع تنفع
الاعيان في الملك ، والأصل عدم باحتها للعبر ، حتى يثبت
العكس .. وعلى المستمع بالعين ان يدفع لمالكها اجرة المثل

السجدة



مماها :

الهبة في اللغة التبرع والتفضل ، ومنه قوله تعالى : « فهب لي من
لغفلك ولياً » - مريم : ٥٥ - .

وفي عرف الفقهاء تمليك مال في الحال بلا عوض .
مخرج « بالتملك » الوقف ، لأنه ليس تمليكاً ، و « بالمال »
حرجت العارية ، لأنها تمليك منفعة ، و « في الحال » حرجت الوصية ،
لأنها تمليك بعد الموت ، و « بلا عوض » مخرج البيع ، لأنه تمليك بعوض .

الهبة المعوضة :

به الفقهاء إلى أن طبيعة الهبة لا تستدعي العوض ، ولا عدم العوض ،
بل يجوز أن تكون معوضة ، وغير معوضة ، وكل هنا فلا مانع أن
يهب شخص شيئاً لآخر بشرط أن يهب الموهوب له شيئاً ، أو يقوم
بالتزام معين من فعل أو ترك ، قال صاحب الخواهر .
« المراد من عدم العوض عدم لزوم ذلك في الهبة ، لا عدم جوازها
فيها » . و الفرق واضح بين عدم اللزوم والوجوب ، وبين عدم الجواز ،
فإن عدم اللزوم لا يتنافى مع وجود العوض ، أما عدم الجواز فإنه ينافي
وجود العوض أياً كلياً .

بين الصدقة والهبة :

تشارك الصدقة مع الهبة في أن كلاهما منها تملك بلا عوض مادي ،
ويفترقان من وجوه :

١ - أن الصدقة يعتبر فيها نية التصرف إلى الله سبحانه ، قال الإمام
الصادق (ع) : « لا صدقة ، ولا عتق إلا ما أريد به وجه
الله تعالى » . ولا يعتبر ذلك في الهبة .

٢ - أن الصدقة تلزم بالقفس ، ولا تجوز الرجوع فيها بعده ، سواء
أكانت على رحم أو أجنبي ، لأن سبيل الصدقة هو ابتغاء
ثواب الآخرة ، فيقال للمتصدق عوضاً أدبياً يعادل العوض المادي
من حيث علم جوار الرجوع في الهبة المعوضة ، قال الإمام
الصادق (ع) : « لا ينمي لمن أعطى الله شيئاً أن يرجع فيه » .
وقد فهم الفقهاء من لمعة لا ينبغي في هذه الرواية التحريم ،
وعدم الجواز .. وقال أيضاً : إنما مثل الذي يرجع في صدقته
كالذي يرجع في هبته .

٣ - تجوز الهبة من غير الهاشمي للهاشمي ، ولا تجوز الصدقة الواحدة
من غير الهاشمي على الهاشمي إلا مع الضرورة . أما الصدقة
المستحبة فحكمها حكم الهبة .

٤ - قال جماعة من الفقهاء تصح صدقة الصبي إذا بلغ عشرة ، لقول
الإمام أبي جعفر الصادق (ع) : « إذا أتى على الغلام عشر
سنتين فيجوز في ماله ما اعتق ، أو تصدق ، أو أوصى على
حد معروف » .. ولا تجوز هبته بالاتفاق .

وتجدر الإشارة إلى أن الصدقة تجوز على العني والفقير ، والمسلم وغير
المسلم ، قال تعالى : « لا ينهاكم الله عن الدين لم يقاتلكم في الدين -
المتحفة ٨ » .

وقال رجل للامام الصادق (ع) ان أهل البوادي يقتحمون علينا ،
وفيهم اليهود والنصارى والمجوس ، فتصلق عليهم ؟ قال : نعم .

الشروط :

يذكر في هذه الفترة الشروط التي لا بد من توافرها في الهبة بشق
أنواعها :

١ - الإيجاب من الواهب ، والقبول من الموهوب له ، ويكفي كل
ما دل على التراضي من قول أو فعل ، قال صاحب الجواهر :
« السيرة القطعية منقضة في المقام على حصول الهبة بالمعاطاة » .
وقال السيد اليردي في الملخصات « انتهى كحماية المعاطاة في الهبة ،
وانها تفيد الملك » .

٢ - ان يكون كل من الواهب والموهوب له عاقلاً بالغاً مختاراً ،
لأن الهبة إيجاب وقبول وقصد ، والقاصر والمكره لا يصح
إيجابه ولا قوله ولا قبضه ، وللوصي والولي ان يقبلا الهبة
للقاصر ، مع المصلحة .

ولا تصح الهبة من المحبر عليه لسهه أو علس ، لأنه ممنوع من
التصرفات المالية ، وتصح الهبة له .

٣ - ان يجوز تملك الموهوب له الشيء الموهوب ، فلا تصح هبة
المصحف لقبر المسلم .

٤ - لا تصح هبة ما سيوجد ، كالثمرة المتجددة ، وما تحمله الدابة
في المستقبل ، لأن الهبة تملك في الحال . قال صاحب مفتاح
الكرامة : « ومنه يعلم عدم صحة هبة دهن السمسم قبل عصره ،

وريت تربتون قبل مسحراحه . وما يجري مجراه . لأنه في
حكم المعلوم . وقد جورو برصية بالمعلوم . كاشرة التجدد .
لأنها ليست تمليكا في الحال .

ه اعقوا على ان القيص شرط . وبكهم احتلوا . هل هو شرط
للصحة امه . بحيث لا تنفد الا به . أو هو شرط للزوم .
تعنى ان المبة تم وتنفد بلا قبض ؟

وتنصهر الشرة بين القويين من وجوه الأول ان الماء المتحلى بين
العقد والقيص يكون الواهب اذا كان القيص شرطاً للصحة وللموهوب
ان يكن شرطاً للزوم الثاني ان نفقة الشيء الموهوب ان احتاج الى
نفقة تكون على الواهب ان اعتبرنا القيص شرطاً للصحة . وعلى الموهوب
ان اعتبره شرطاً للزوم . الثالث ان شيء الموهوب يكون ميراثاً ان
مات الواهب قبل القيص بناء على انه شرط للصحة . أما بناء على انه
شرط للزوم يكون الوارث بالخيار . ان شاء أقره موارثه . وان
شاء مسحها الرابع ان قبض الموهوب له للشيء الموهوب لا يصح إلا
بإذن الواهب . ان كان القيص شرطاً للصحة . وبصح القيص بلا ادبه .
ان كان شرطاً للزوم

وقد ذهب المشهور بشهادة صاحب الحدائق . وملحقات العروة الى
ان القيص شرط للصحة . لا للزوم . وان الهبة لا تنفد . ولا تتم إلا
بقبض . واستدلوا على ذلك بقول الامام الصادق (ع) . الهبة لا تكون
أدأ هبة . حتى بقبضها وما خالف هذا الرواية فهو شاذ متروك

ويتصرع على ذلك ان القبض لا يصح إلا بإذن المالك .. ويحور ان
يتأخر القيص عن الإيجاب والقبول . ولا يعتبر اتصاله بهما . ولا حصوله
في مجلس .

٦ انصفوا على ان الموهوب يجوز ان يكون عيناً معلومة في الخارج ،
 وحرماً مشاعاً من عين ، وكلياً في شيء معين ، كقصاع حطة
 من هذه الصورة . حيث لا مانع من نقص في شيء من ذلك
 أم ادس فان كان في دمة الموهوب له فتصح هبة . واهة هنا
 تعيد فائدة الابراء لدي لا بشرط فيه الصور عند أكثر الفقهاء .
 صاحب الجواهر : تصح اهبة لمن عليه الحق بلا خلاف أخذه . بل في
 بعض كتب مشايخ الاندلس عليه . واهة لصحيح معاوية بن عمار عن
 الامام الصادق (ع) ، قال سألت عن الرجل يكون له على الرجل درهم ،
 فيهبها له ، أله ان يرجع فيها ؟ قال : لا .
 ولا تصح هبة الدين لغير من هو عليه عند المشهور . لأن النقص
 شرط في صحة اهبة . وما في دمة غير الموهوب به يمنع قصه ، لأنه
 كلي ، لا وجود له في الخارج .

٧ لا يشترط العلم بمقدار الشيء الموهوب ، فيجوز هبة ما في
 الكيس ، وهبة حصة شائعة من عين مجهولة النكح والمقدار ،
 كتصيف هذا البستان مع عدم العلم بمساحته .
 وقال السيد البردي في صحف العروة : تجوز هبة المرد المردد ،
 كأحد هذين .

هل عقد الهبة جائز ؟

سبق ان اهبة تتم ، وتعقد بالانجاب والقبول والقبض ، وان القبض
 شرط في الصحة ، لا في الروم . أحل ، ان قاعدة وجوب الوفاء
 بالعقد تستدعي أن يكون عقد اهبة بعد القبض لا رماً إلا ما حرج .
 كما هو الشأن في جميع العقود . ولكن ثبت النص عن الإمام الصادق (ع)
 انه قال : إذا كانت الهبة قائمة بمبها فله ان يرجع فيها ، وإلا فليس .

وهذا النص يخرج الهمّة من عموم قاعدة وجوب الوفاء بالعقد، ويخص
للداعة في منه عدم وجوب الوفاء إلا ما حرج بدليل، وقد دل
الدليل على خروج الموارد التالية ولزومها :

١ ذهب المشهور بشهادة صاحب مفتاح الكرامة ، وملحقات
العروة في أن هذه القربة تلزم بمجرد النص ، ولا يجوز
للراغب بترك الرجوع عن هتة قربة سواء أكان قد تصرف
لموعد أو في شيء موهوب ، أو لم يتصرف ، فقد مثل
الإمام الصادق (ع) عن الرجل يهب الهمّة ، ويرجع عنها أن
شاه أم لا قال يجوز أي تمت الهمّة لدي قراءة ،
والذي ثبت من هتة ، ويرجع في غير ذلك إن شاء .

و جاء في كتاب الخواهر ، والمساكن ، ومفتاح الكرامة ، وملحقات
العروة ، وغيرها ، المرد بقرينة كل قرب بعدت لحنته ، أو قربت ،
حار رواجه من اواف ، أو لم يجر . وإثناً كان ، أو غير وارث ،
مسلماً كان ، أو غير مسلم

٢ ذهب أكثر الفقهاء بشهادة صاحب خواهر ، ومفتاح الكرامة
أن من هتة أحد المرحومين لا يلزم نص ، بل يجوز
لكل منها الرجوع عنها ، ولكن على كراهية .

وقال جماعة . منهم صاحب الخواهر ، وصاحب ملحقات العروة ،
والسيد لاصفي في وسيله النجاة قالوا إذا وهب الروح روحته ، أو
الروح روحها من الهمّة تلزم بمجرد حصول النص ، ابتداء كما هو الحكم
في القربة لبنة ، واستدلوا برواية عن الإمام الصادق (ع) جاء فيها
لا يرجع الرجل فيما هب لامرأته ، ولا المرأة فيما هبت لروحها .

٣ قال صاحب خواهر ، نامة من نفوذ القربة ، وإن أهدى الجوا في بعض مودعاته
و حق من نفوذ القربة ، لا يكره ، ولا يحل بل هو مودعها لا بدلين خاص

٣ - تفرم امة بالقص إذا كانت بعوض ومقتل ، كما لو قرض الواف على الموهوب له لقيم بالثمن حصص ، مصححة الواف أو لمصلحة أحدي ، أو للمصلحة العامة . ولا فرق بين أن يكون الموهوب قليلاً أو كثيراً ، قل صاحب الموهبة ولا خلاف أحده في ذلك مصافاً في قول الامام الصادق (ع)

إذا عُوْضَ صاحب الهبة فليس له أن يرجع

٤ - تفرم امة إذا هبت بشيء الموهوب بمثل الموهوب له ، أو بمثل أحدي ، أو بأمة متساوية ، لقول الامام (ع) : إذا كانت الهبة قائمة بعينها فله أن يرجع فيها ، وإلا فليس

٥ - إذا مات الواف ، أو الموهوب له قبل القصر بطلت امة . لأنها لا تنفذ إلا به ، وإذا مات الواف بعد القصر فليس لورثته الرجوع ، لأن حق الرجوع متصل بشخص الواف ، لا بورثته . وكذا تفرم ثبوت الموهوب به بعد القصر ، حيث يتخلل الملك إلى ورثته فلا يكون الموهوب قائماً بعينه . قال السيد اليردي في مستحققات المروءة : توفي ص ١٦٤ طعة ١٣٤٤ هـ

٥ - إذا مات الموهوب له بعد القصر سقط حوار الرجوع ، لأن المال انتقل إلى ورثته ، فليس قائماً بعينه ، مع أن القدر المعلوم حوار الرجوع على الموهوب له - لا على ورثته - وإذا مات الواف بعد الاقصاص ، وقبل الرجوع لزم الهبة ، وليس لوارثه الرجوع وفقاً للعلامة ، والشهيد ، وفخر المحققين ، والمحقق الثاني ، وتتهم المحقق القمي بالأصل بعد عدم الدليل على الانتقال إلى وارثه . ودعوى أن حق الرجوع التمسك للواف يستل إلى ورثته . كما في حق الخيار مدعوعة بأن حوار الرجوع ليس حقاً ، حتى يتخلل في عموم ما ترك الميت من مال أو حق فهو لوارثه ، بل هو حكم شرعي ، فليس من متروكات الميت ، بل لو شك في كونه حقاً أو حكماً فهو كذلك - أي لا يورث - لعدم صدق

كونه من التركة . وعلى فرض كونه حقاً خاصاً فالقدر مشتق كونه قائماً بنفس . فلا يقبل الانتزاع . ولا يستعد من أصل لا حوار الرجوع لنفس الواهب .

٦ من الأمثال التي جعلت دالة لارمة لا يقبل الموهوب . الشيء الموهوب عن ملكه بالبيع أو الهبة أو الوقف ، أو غيره تعبيراً بصدق معه أن العين ليست فائمه بدنها . كالحقة طاحنها ، وقطعة القماش بعصمها ثوباً . أم مجرد لس الثوب . أو ركوب الدابة فلا يبيع من الرجوع دابة . قال الشهيد في المجموع ١ باب العطية

• يصبح الرجوع دابة بعد الانقضاء ما لم يتصرف الموهوب له تصرفاً متعلقاً للعين ، أو مفعلاً للميث ، أو معيراً للعين ، كعصمة ثوب ، ونجارة الخشب ، وطحن الخنطة .

وقال صاحب منقذات المرأة

• ان احارة الموهوب له العين لوهوته بخرجه عن كونه فائمه معها . فلا يجوز للواهب الرجوع معها . وكذا لو رهنها ، أو عرس في أرض أشجاراً ، أو بنى فيها داراً . أو ورق جعله كتاباً . أو سداً كل ذلك يبيع الواهب من الرجوع عن دابة . ويحصي لارمة . والمخير حوار الرجوع أن يكون الشيء الموهوب بحاله لم يتغير . فإذ تغير فلا رجوع

في القبض :

فصل الموهوب كمنص المبيع يختلف باختلاف صفة . ففصل عمر المقبول التحلية بينه وبين الموهوب له . وفصل المقول التسمي وللمبدأ بيد . والمقار أن يكون الشيء الموهوب تحت سبيلان الموهوب له . بحيث يتمكن من التصرف فيه دون مانع

وإذا كان الشيء الموهوب في يد الموهوب له عريضة أو ودیعة أو
عصاً أو متاعاً فلا يحتاج إلى قص حديد . ولا إلى مصي راس يمكن
فيه القص ، قال صاحب الجواهر : ولا خلاف أحده بين المتأخرين
ولا إشكال .

وإذا ذهب الرب ما في يده للقاصر المولى عليه فلا يحتاج إلى قص
جديد ، لأنه من باب تعبد الابن مع نفسه ، بحيث يكون موحداً
بالأصالة عنه ، وقائلاً بالثبابة عن غيره .

مسائل :

١ - إذا أراد الواهب أن يرجع عن الهبة ، حيث يجوز له ذلك فلا
يجب عليه أن يعلم الموهوب له بالرجوع ، هو أنشا الرجوع
من غير علمه صح .

٢ - إذا هب الشيء الموهوب منحنياً للغير بطلت الهبة ، فإن كان
موجوداً أحده امانت وانتهى كل شيء ، وإن كان تدبيراً جبر المالك
من الرجوع عن الواهب ، أو الرجوع على الموهوب له ،
فإن رجوع على الموهوب له رجوع هو بدوره عن الواهب إن
كان علماً بالهبة فلا يرجع عليه ، لأنه غصب مثله .

٣ - إذا رجع الواهب في هبته فيما يجوز له الرجوع ، وافترض أن
يحدد ثناء للشيء الموهوب بعد القص ، وقبل الرجوع ، فهل
يكون هذا الثناء للواهب ، أو للموهوب له ؟

قال الفقهاء : إن كان الثناء مفصلاً ، كالشجرة على الشجرة ، وحمل
الدية ، والحق في الصرع فهو للموهوب له ، لأنه حصل في ملكه ،

رد المروض ان الهة تم بالحد ولقص وان كان الماء متصلاً ، كسمن
انداه ، وهو الشجرة فهو موهوب ، لأنه حره لا يملك عن الشيء
الموهوب الذي يجوز الرجوع فيه .

وإذا حدث عيب أو نقص في الشيء الموهوب ، ورجع الواهب فلا
صالح على الموهوب به ، حتى ولو كان النقص والعيب نفعه .

وقال السيد البردي في ملحقات المروءة : الأقوى ان الواهب لا يجوز
له الرجوع إذا نقص الشيء أو رد ريادة متصلة أو منفصلة ، لأن
العيب ، والحد هدي ، لا يصدق عليها انها قائمة

وقرب من ذلك ما جاء في الوسيلة للسيد الاصمهاني . حيث قال :
« يحتمل ان يكون الماء المتصل كالسمن مانعاً من حوال الرجوع ، لعدم
كون الموهوب منه أي مع الماء المتصل قائماً بعبه ، ولا يخلو
من قوة » .

وبكلمة ان الشيء الموهوب إذا كان محاله لم يعتبر يجوز الرجوع فيه
إذا كان الموهوب له أحياً ، وإذا تغير ، ولم يبق على محاله فلا يجوز
الرجوع . ولا خلاف بين الفقهاء انما هو في التطبيق والتشخيص ، فمن
يرى ان الريادة وبعضها بغير ان الشيء عما هو عليه قال بعدم جواز
الرجوع ، ومن لم ير ذلك قال بجواز الرجوع .

ومن رأي من قال ان الريادة والتقصان بوجان التعبير ، وبالتالي
لا يجوز الرجوع مع حدوث واحد منها .

السبق والرمية



المعنى :

السق يكون الباء معناه في اللغة المسابقة ، وفتحها معناه المال
المبدول للسابق ، وفي عرف الفقهاء معاملة على اجراء الخيل ، وما يشبهها
في حلبة السباق ، لمعرفة الأجرود منها .

والرمي في اللغة معانٍ ، منها الالتقاء ، وفي الاصطلاح معاملة على
المدخلة بالسهم ، ليعلم حلق الرامي ، ومعرفة مواقع الرمي .

الشرعية :

وهما مشروعان إجماعاً ونصاً ، ومنه ما نواتر عن الرسول الأعظم (ص) :
« لا سق إلا في بصل ، أو حنف ، أو حافر » . وفائدتها التصريح
على مباشرة البصل والاستعداد ، لممارسة القتال دعاءً عن الدين والوطن .
ويدخل في الحافر الخيل والغال والحمير ، وفي الحنف الأسن والبقيلة ،
وفي البصل السيف والسهم والخراب ، وانفق الفقهاء كلمة واحدة على
أن هذه الأشياء تخور المسابقة بها على عوض ، لأنها موصوفة ، وأيضاً

اتفقوا على ان المسابقة بعبرها على عوص لا تحوز ، كالمسابقة بالمصارعة
والمن والطيور ، وبالعدو على الأرحل ، ورمع الأنفال ، ولأحجار
ورميها ، وما إلى ذلك مما لم يرد فيه نص ، واحتفظوا في حوارها بلا
عوص

فذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر إلى الحوار ، وقال المنص
بالتحريم ، وسب الاختلاف هو ان الناء من سبق في حديث « لا
سبق إلا في نصل أو حف أو حافر » هل هي مفتوحة أو ساكنة ، فإن
كانت مفتوحة فمعنى الحديث ان المال لا يبدل في المسابقة إلا بالنصل
والحافر والنصل ، وعليه تحوز المسابقة بغير هذه الثلاثة فلا مال وعوص ،
وان كانت ساكنة فالحديث ينهي مشروعية المسابقة من الأساس بعوص
كانت أو بغير عوص إلا في الثلاثة المنصوصة قال صاحب الخواهر
« فتح ناء هو المشهور بالحديث ادن - لا يبدل إلا على عدم مشروعية
بدل العوص في غير الثلاثة ، فيبقى عبرها على أصل الحوار - أي المسابقة
مع عدم العوص » وان احتمل الأمرين . فتح الناء وسكونها تنقطع
دلالة الحديث ، ويبقى أصل الجواز .

ونحن على رأي صاحب الخواهر ، حيث يرى حوار المسابقة بالمصارعة
والطيور والمن ، وبالعدو ، ورمع الأنفال ، وبالكثابة ، لمعرفة أي
الخطيب أحمود ، وما إلى ذلك إذا لم تكن بمقد ملزم . وبحوز للسبق ان
يأخذ المال من الدافع على ميل الوعد ، بحيث يحوز له الوفاء به ،
والعدول عنه لعدم الدلائل على التحريم ، والأصل الجواز .

قال صاحب الجواهر ما نصه بالحرف :

و ان التحقيق هو الحرمة وعدم الصحة إن أريد اتحاد عقد سبق بذلك ، إذ لا ريب في عدم مشروعيتها بموص أو بعبر عوض^١ ، ولو للأصل ، فضلاً عن النهي في حديث الحصر . وهو لا سبق إلا في بصل أو حلف أو حافر . أما فعله لا على وجه كونه عقد سبق فظاهر جوارزه للأصل ، والبيعة المستمرة على فعله في جميع الأعصار والأمصار من العوام والعلماء ، وما روي من مصارعة الحس والحسين (ع) ومكثتها ، والتقاطها حب قلادة أمها .. بل لا بعد جوار العوض على ذلك ، والوعود به ، مع استمرار الرضا ، لا على أنه عوض شرعي .

الأسلحة الحديثة :

وهي مؤن يمرض به ، وهو ان الحديث الشريف أحبار المسابقة بالسهم والخيول ، وما إليها استعداداً لدفع العدو . وصدده . وبتدنية ان العدو لا ينسج بالسهم ، ولا بعد بالخيول ، ادن ، لم يبق للأشياء التي نصي عليها من موصوع ، فهل يجوز المسابقة بالأسلحة الحديثة ، كالرمي بالبنادقة ، ومسابقة السيارات وما إليها على عوض ، أو ان باب المسابقة يجب معاؤه من الفقه كنية^٢

١ لا يشرع مع العوض ، منه دار ، و من غير عوض لأنه ليس تملكاً لعين ولا لمنفعة ، حتى يكون فيه راحة ، و ما لا ، وليس في شريعة الإسلامية عقد لخال عن التملك والتملك من بشر وسوقه

واجواب : ان قوله تعالى : « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن
رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم - الاتعال ٦٠ » يشمل كل قوة
ترهب لعدو ونحيبه ونصده عن العدوان .. وليس من شئ ان العدو
لا يخاف إلا إذا تسلحنا بنوع سلاحه ، أو أقوى منه وأمضى .

وتفسير ثان انه لا اعتبار بالخافر والخف والصل ، وإنما الاعتبار
بالسلاح المعروف المتداول ، والرسول الأعظم (ص) إنما ذكر هذه
الثلاثة ، لأنها السلاح المعروف دون غيرها في عصره . وليس هذا
اجتهاداً منا في قول النص ، وإنما هو اجتهاد صحيح ومركز في تفسير
النص يتفق كل الاتقي مع مقاصد الشريعة السمحة ان شاء الله تعالى كالاجتهاد
في تفسير قول الامام (ع) « لا ركاة إلا بحديد » من ان المراد
بالحديد الآلة الصلبة المحددة نحاساً كانت أو قصبة أو ذهباً أو حديداً
أو فولاداً ، ولو جسدنا على ظاهر النص لكنت بديهة بسكين النحاس
أو القصبة مينة لا يجوز أكلها ، حتى ولو اجتمعت كل الشروط ، ولا
احب أحدنا يقول بذلك . وبالأحرار ان الاجتهاد في تفسير النص حائز ،
كتفسير الحديد بالآلة الصلبة ، حسبما ذكرنا ، والاجتهاد في قول النص
محرم ، كتحويل أكل الميتة حراماً ، ومن غير دمج

الشروط :

لا بد من تراخي المتأخرين جميعاً . ومن العقل والبر ، ومن

میں المال الذي يذل السابق ، عينا كان أو دينا . ويجوز ان يكون
 من السابق فيقول كل صاحب : ان سبقتي أعطيتك عشرة ، وان
 يكون من احدهم فقط ، فيقول له ان سبقتي ثلاث مئة عشرة ، وان
 سمعت فلا شيء لي عليك . وان يكون من حبي ومن ست المال ،
 فتخصص الحكومة مائلاً للمسايفه تشجيعاً للشباب على النمرن للحرب ،
 وأيضاً بشرط تعيين المائة ابتداء ، وغاية

ولا بد في الرمي من معرفة الهدف ، وعدد الهام أو الطلقات ،
 كمثرين - مثلاً . وعدد الاصابات ، كمثر منها ، وان تكون آلة
 الرمي من حسن واحد . وقد أوجب جماعة من الفقهاء وجود المحلل ،
 أي الحكم بين المسامعين ، وهو الخبير الأمين الذي يميز السابق عن غيره
 إذا تنازع اشتركون في السابق .

ليه :

إذا صدرت المسابقة بسب من الأكابر ، كجعل الأحمر عوضاً ، أو
 كون العوض مجهولاً فيسب للسابق شيء إطلاقاً ، لا يسمى ، ولا
 اجرة المثل ، اذ المفروض أنه لم يعمل شيئاً لغيره ، ولم تتوقف منه
 أية منفعة . أو سمعه وعنته فانه يرجع اليه وحده . ومن هذا قال
 أكثر من محقق عريق في التمهيد ان مسابقة بسب عقد من العقود .

حيث لا معاوضة فيها ، ولا هي تخليك بلا عوض ، ولا حيلة على
عمل ، لأن العالب لم يعمل شيئاً لأحد .. فلم يبق إلا ان تكون السابقة
معاملة مستقلة برأسها لا تشبه شيئاً من المعاملات ، ولا يشبهها شيء .

الوكالة



معناها :

الوكالة عقد الوكيل وكسرها معاقبة في ائحة التعويض ، وعند الفقهاء عقد يستيب به الانسان غيره عن نفسه في تصرف ممتلك له في حياته ، ويسمى المستيب موكلاً ، والمستاب وكلاً ، وعمل الوكالة موكلاً به .. وبعد تمام الوكالة يصح تصرف الموكل فيما وكل به بعداً على الموكل ، تماماً كما لو باشره بنفسه .

شرعيتها

الوكالة مشروعة اجمالاً وحصاً ، ومنه هو الامام الصادق (ع) : من وكل رجلاً على امضاء امر من الأمور فالوكالة ثلثة ابداء ، حتى يعلمه بالخروج منها . كما اعلمه بالدخول فيها .

وهل صاحب الخواصر لا ريب في مشروعية عقد الوكالة ، بل لعنه من ضرورة الدين ، فلا حاجة الى الاستدلال عليه .

في العقد والوكيل والموكل

١ فصل السيد المردي في ملحقات العروة أول باب الوكالة .

« المشهور ان الوكالة من العقود ، يعتبر فيها الائحة والقبول ،
ويتحقق إيجابها بكل لفظ دل على الاستجابة ، وقبوله بكل ما
يدل على رضا مالك من قول أو فعل ، بل إيجابها بالقول
والفعل وبالإشارة والكسرة »

وقال صاحب الشرائع والخواهر : ولو قال رجل لآخر : هل وكنتي ؟
فقال : نعم ، أو أشار بالإجابة كفى .

٢ - أن يكون كل من الموكل والوكيل عاقلًا بالغًا مختبرًا ، وأن
لا يكون الموكل محرمًا عليه لعمه أو فلس ، لأن السفيه والفلس
ممنوعان من التصرف في أموالهما .. أحل ، لها التوكيل ، وما
إليه مما لا يدخل في التصرفات المالية .

ويجوز أن يكون كل من السفيه والفلس وكيلًا عن الغير ، لأنها
ممنوعان من التصرف في أموالهما ، لا في أموال الغير ، وتعتبر صاحب
الخواهر ان المحرم عليه لعمه أو فلس لا يجوز ان يباشر العمل لنفسه ،
لا انه لا يجوز له ان يباشره نفسه ، حتى ولو كان نيابة عن غيره .
٣ - إذا كان الوكيل محرمًا للحج ، أو للعمرة فلا يجوز له ان
يتوكل عن غير المحرم في بيع الصيد أو شرائه أو حمله ،
ولا في عقد الزواج .

٤ - ذهب المشهور الى ان الوكالة يجب ان تكون متبصرة غير معقفة ،
فإذا قال له : وكلتك ان فعلت كذا ، أو ان جاء فلان من
سفرة ، وما إلى هذا بطلت الوكالة ، حيث يشترط ان يكون
المتعاقدان على يقين من ترتيب الأثر على العقد .. والتعليق منافي
للقين والجزم .

وقد أبطلنا هذا الشرط في الجزء الثالث في فصل شروط العقد فقوة
 «نعس» وأنشأنا بالأرقام أن العقد يصح مع المعلق . وأنه لا دليل على
 اعتبار الحرم به ، وإن المبرر هو وجود الرضا ، وإن الرضا بالإنشاء
 المعلق تماماً كالرضا بالإنشاء المطلق .

ومن العرب ما جاء في مفتاح الكرامة . أول باب الوكالة أن الفقهاء
 حكموا بصحة الوكالة إذا قال وكنت ، وشرطت عبث كذا ، وبطلانها
 إذا قال وكنت شرط كذا ، لأن لأول مطلق ، والثاني معلق
 وأغرب من هذه التفرقة . وهذا التعميل سنة ذلك إلى الصواب الشرعية .
 ولا أحب شارحاً يقول بذلك ، أي كان نوده

محل الوكالة :

يعتبر في محل الوكالة . وهو الشيء الموكل فيه ما يلي
 ١ أن يكون موكلاً نemo كذا ، أو ولاية ، أو وصاية ، هو
 وكل عمره في طلاق امرأة سيكحها ، أو بيع عقار سيشتريه
 أو قصص دين سيستدينه ، وما أشبه لم يصح ، لأنه لا يتمكن
 من فعل ذلك بنفسه فلا يتنظم فيه إقامة غيره .

٢ أن يكون الشيء الموكل به معلوماً ، ولو جهة من الجهات ،
 كالسد اليردي في الملحقات .

و بشرط في صحة الوكالة عدم الإيهام الموجب للغرر ، ولو قال
 وكلتك ، ولم يبين في أي شيء طلعت الوكالة وكذا لو قال
 وكلتك في أمر من أموري ، أو في شيء من أموالي . نعم ، لو قال .
 وكلتك في بيع داري ، أو بشيء صحح ولا يصح التردد .
 يريد بهذا أن الشيء لهم من جميع جهاته لا يصح أن يكون محلاً
 للوكالة . أما إذا كان ميباً من جهة . ومجهولاً من جهة فلا بأس .

واضح ان المدعى في ذلك هو المدعى ، فكل وكالة يراها صحيحة فهي صحيحة شرعاً ، لأن اصلاً أدعى الوكالة نفسها .

٣ - هل الأصل جواز الوكيل في كل شيء إلا ما خرج بالدليل ، بحيث إذا وكل انسان غيره في شيء بحكم بالصفة بمجرد التوكيل دون توقف على دليل حاص ، بل الحكم بالاطلاق يحتاج إلى نص ، أو ان الأصل بطلان الوكالة وعدم صحتها في كل شيء إلا ما خرج بالدليل ، فمن وكل في شيء فلا يحكم بصفة الوكالة إلا إذا ثبت النص على صحتها بالخصوص ؟

قال صاحب الجواهر : يستعاد من كلام الفقهاء ان الأصل جواز الوكالة في كل شيء - ثم قل ويكفي في اثبات ذلك قول الامام الصادق (ع) في صحيح ابن سالم : ان الوكيل إذا وكل ، ثم قام من المجلس ، فأمره ماضياً أبداً ، والوكالة ناسخة ، وقوله في الصحيحين أيضاً : من وكل رجلاً على امضاء أمر من الأمور فالوكالة ثابتة أبداً . من قوله هذا يتناول كل مورد من الموارد التي تعلقت به الوكالة .

عقد الوكالة جائز :

عقد الوكالة جائز من الجانبين ، فلو وكيل ان يعزل نفسه ، ولو لم يعلم الموكل ، وللموكل ان يعزل الوكيل ، ولكنه لا يعزل ، ويبقى تصرفه على النفوذ ، حتى يعلمه العزل ، لقول الامام الصادق (ع) : كل من وكل رجلاً على امضاء أمر من الأمور فالوكالة ثابتة أبداً ، حتى يعلمه بالخروج منها كما أعلمه بالدخول فيها ، قال صاحب الجواهر : الاجماع على ذلك .

أجل ، ذهب المشهور بشهادة صاحب المحققات الى ان الوكالة تصير

لازمة اذا أخذت شرطاً في ضمن عقد لازم، كما لو باعه شيئاً ، واشترط عليه ان يكون وكيلاً من قبه في شيء معين ، فيصح وكيلاً بمجرد انعقاد العقد ، وليس له ان يعرله ، وهذا من باب شرط النجعة ، وهي الأثر المترتب على العقد ويسمى التزام في ضمن التزام . أما لو اشترط ان يقيمه وكيلاً ، أي يجري معه عقد الوكالة فعلي ، فان له ، والحال هدي ، ان يعرله بعد التوكيل الا إذا اشترط عليه عدم لعزل ، فيجب عليه الوفاء بالشرط ، حديث : المؤمنين عند شروطهم .

انقسام الوكالة

تنقسم الوكالة باعتبار محلها ومتعلقها ، إلى عامة ، وخاصة ، ومثل العامة ان يقول له انت وكيل في كل شيء ، فتشمل البيع والشراء والإيجار والهبة والرهن والمرافعة والدرج ، من مطلق ، وما إلى ذلك مما يخص الموكل ، وتجاوز فيه النيابة

والخاصة ان يقول له انت وكيل في بيع داري ، أو ترويعي . وما أشبه ذلك وتنقسم الخاصة إلى مفاعلة ، كقولك بيع داري ، ولم يحدد الثمن ، وإلى مقعدة ، كقوله بألف ، وهذه الأقسام صحيحة كلها .

وطبعة الوكيل :

على الوكيل ان يحرص بدقة على متابعة الموكل ، وان لا يتعدي في تصرفه محل الوكالة ، فان فعل كان مسؤولاً ، أحمل ، إذا دلت القرينة المخالفة على التجاوز صحح ، ونفذ فعله ، كما لو قال له الموكل بيع داري بألف ، فباعها بألف ومئة ، لأن المفهوم هو النهي عن بيعها بالأقل ، لا بالأكثر ، أو قال له اشتر في دار فلان بألف ، فاشترها

سبع مئة حيث بهمهم لشيء عن شراء أكثر ، لا بالأقل . وإذا
اطلق ولم يعين ، كما لو قال ، بيع داري ، أو اشترى داراً وحب
عبي لو كيب مراعاة مصلحة الموكل من عدم بيع ، أو شراء بأكثر
من ثمن المثل .

ويسئل لو سئل ، بوكل غيره ، لا يصرح حاس من الموكل ، أو
بأذن عام ، كما لو قال له : فوصت الأمر إليك ، فحسب . شئت
ولا يجب على الوكيل تسجبه موكل في معاملات إلا في عقد ربح ،
لأن لروحي كالموكل في البيع لا بد من ذكره صراحة . ولو اشترى
لو كبل شيئاً للموكل في دمه وحب عليه أن يقصد الموكل به ،
لأن ما في دمه لا يتعين إلا يقصد ، أما إذا باع الوكيل عبداً من
أموال موكله فيصبح ربح ، ويبيع بموكل ، حتى ولو قصد غيره ،
لأن البيع يحصل في ما يقع لمن تملك له ، ويقصد لا يغير توقع عن
واقعه .

وأجمعوا على أن التوكيد في الخصومة لا يشترط فيه قصد خصم ،
وأبصاراً أجمعوا شهادة صاحب الذكوة على أن التوكيد في الخصومة ليس
له أن يقر عن موكل ، أو يصرح ، أو يقر ، لا يرد حاس من
الموكل . وقال صاحب التواعد . وصاحب مفتح التكرمة . أن
الموكل في الخصومة ليس دأ في الأمر ، ولا صلاح ، ولا لإبراه ،
لعدم دلائل موكلين في الخصومة على شيء من ذلك ، قال وكيل المدعي
بملك أدلة الدعوى . وتقديم السه . ونقصها . وخلف الخصم ، وطلب
الحكم من القاضي على تعريم . وكل ما هو وسيلة لإثبات الحكم ، أما
وكيل المدعى عليه فيثبت لا نكر . والنقص . وشهود . والسعي ما أمكنه
أي ما أمكن لرد الدعوى .

وأبصاراً اطلاق التوكيد في الخصومة ليس دأ بقص الحق من الخصم
بعد ثبوته ، كما أن اطلاق التوكيد في البيع ليس دأ بقص الثمن ،

ولا اطلاق الشراء اذناً بقصص المبيع ، لأن الانسان قد يرى في شخص أهمية المحاسبة ، واجراء المعاملات ، ولا يراه أمياً على المال ، وبالعكس ، قد يراه أمياً على ذلك عبر أهل للحصومة والمعاملات .

تعدد الوكلاء :

يجوز تعدد الوكلاء في تصرف واحد ، أما تعدد تصرفهم مجتمعين أو منفردين فيقتضي التفصيل التالي .

١ - ان يوكل اثنين أو أكثر في شيء واحد ، وبشرط اجتماعهما معاً في رأي ، بحيث لا يتعد تصرف أحدهما دون موافقة الآخر ، وعندهذا انفرد في التصرف يكون تصرفه لغواً ، ويد مات أحدهما ، أو عجز نفسه ، أو عجز الموكل سقط وكالة الآخر ، لأن الوكالة مركبة من ارادتها معاً ، وامركتها بتضي بانتفاء أحد أجزائها

٢ - ان يطلق رادة أحدهما في التصرف ، ولا يفيد رادة الثاني . ولكنه بشرط على الثاني أن يتعد رادة الأول ، وعنده تعدد تصرف الأول منفرداً ، ولا تعد تصرف الثاني إلا مصحاً ، وهذا يوكل يسمى وكلاً بصحة ، ود نائب الثاني لا تنظر وكالة الأول ، أما ردت لأول سقطت وكالة الثاني

٣ - ان يصرح الموكل باستقلال كل منهما في التصرف ، وعنده يتخذ تصرفه مطلقاً ، حتى مع معارضة الآخر . وإذا تصرف كل واحد تصرفاً يتسامى مع تصرف الآخر ، كما لو كان وكيلين في بيع عذر ، فدعه أحدهم من ريد . ودعه الآخر من عمرو . اد كان كدعت بعد البيع سابق ، وسقط بالحق وإذا وقعا في آن واحد بطلا معاً

٤ - ان يطلق لها الوكالة، ولا يبين هل هي على سبيل الاستفلال، أو الانضمام، كما لو قال . وكنتكما في كذا ، أو انتما وكيلاي في كذا ، والوكالة هنا تحمل على الانضمام . نعماً كما ان اشترط اجتماعها معاً

احكام الوكالة :

١ - الوكيل أمين لا يفسد إلا بالتمدي أو التعمد ، فان صاحب الجواهر : لا خلاف بين المسلمين ، ولا اشك في ذلك . سواء أكانت الوكالة بحمل . أي تأخره . أو بعين جعل ، لأن الوكيل أمين كغيره من الأسماء الذين عام الدليل على عدم ضمهم من النص والاجماع .

وبالنسبة يذكر رواية عن الاسم الصادق (ع) ، لأن فيها عمة وصدة ، قال محمد بن مرام : شهدت الاسام الصادق (ع) . وهو بحسب وكيل له ، والوكيل يكثر من قول والله ما حث ، هذا الإمام يا هذا ، حياتك ونصيحتك علي سواء ، ألا ان العناية به عليك ، ان رسول الله (ص) قال : لو ان احدكم مر من رزقه سه ، حتى يدركه ، كما انه ان هرب من أحله تبعه ، حتى يدركه ، ومن كان خيانة حبس عليه من رزقه ، وكتب عليه وزرها .

إذا تعدي أو فرط الوكيل بفساد ، ولكن وكالته لا تنطل ، قال صاحب الجواهر : لا خلاف أحده ، لعدم الثاني بين الصيغ بسبب شرعي ، وبين بقاء الوكالة .

٣ - كل معاملة يتجاوز فيها الوكيل على الوكالة تقع فصاله عن الموكل ، وتلزم بإجازه ، وتلغى مع عدمها .

من الأحماس ، وإذا طرأ الفسق بعد العدالة والوكالة نزل الوكالة بمجرد حدوث الفسق .

طرق البات الوكالة :

تثبت الوكالة بالطرق التالية :

١ - اقرار الموكل .

٢ - الكتابة المفيدة للعلم ، ومنها العك المظم عند كاتب العدل وغيره من الفواتر الرسمية .

٣ - شهادة عدلين ولا تثبت شاهد وامرائين ، ولا شاهد وعين ، لأن الوكالة من حيث هي ليست من الحقوق المالية أصل ، تثبت الأجرة على الوكالة بذلك ، لأنها من الحقوق المالية .

وإذا احتلفت شهادة الشاهدين في الزمان والمكان بطرقتان شهدا بالاقرار ، لا بإنشاء الوكالة ، فقال أحدهما : أمرت يوم الجمعة أن عمرأ وكيله ، وقال الآخر : أقر بذلك أمامي يوم السبت فثبت الشهادة ، لأن الاختلاف في زمان الاقرار ، أو مكائمه لا يستدعي الاختلاف في صدور الوكالة .

وإذا شهد بإنشاء الوكالة ، فقال أحدهما : وكنت يوم الجمعة ، وقال الآخر : بل وكنت يوم السبت تسقط الشهادة عن الاعتدال . لعدم توافق قول الشاهدين على معنى واحد ، وبأي التفصيل في باب الشهادات أن شاء الله .

ولا تثبت الوكالة بموافقة الطرف المصل في المعاملة ، أو في الخصومة لأن اقراره حجة على نفسه ، لا على الموكل .

مسائل :

- ١ . على الوكيل ان يسم ما في يده من مال الموكل اليه عند طلبه ، كما هو الشأن في كل من وضع يده على مال لغير ياد ، أو من عبر ادن . واد آخر لغير عدد حصص ، حتى ولو نعت البعض بأفة مماوية .
- ٢ . اذا وكنه في بيع شيء أو شرائه ، فترك الوكيل وأهمل بأنهم حفظ ، ولا يصمن ، تماماً كما لو أنكر الوكالة . وهو كاذب في انكاره . أحل . أو كان أهمل الوكيل سماً فلاك شيء لموكل به عند معرف يكون صاماً . كم لو كان لاسان محصة وما اليها في عرص الطريق الله به ، ووكنه في ايصاله ي دست . وبعد ان قبل ورصي دست تركه ومضى .
- وهو يترى ان شيء لدي وكن شرائه . ووحد . سب من أصاب الخار عليه ان يري مصلحة الموكل بكل دوة في التمسح والامضاء ، وان اقتضت مصلحة الفسخ ، ولم يفسخ أتم ، ولا ضمان عليه ، تماماً كما لو وكنه بالفسخ ولم يفسخ ، أو ببيع ، ولم يبيع . وان اقتضت مصلحة الموكل امضاء الشراء ففسخ قطعه الضمان ، لأنه قد أتى بفعل يضر بالموكل ، وهو في الوقت نفسه منهي عما أتى به .
- ٣ . به وكنه . يودع عيماً من أمواله عند شخص معين . فقال الوكيل أو دعتهما . وأنكر الشخص ذلك ، وحلف ، فهل يضمن الوكيل .
- بغير ان أهمله بعدم الاشهاد على الابداع ؟
- اتفقوا . شهاده صاحب الجواهر . على انه لا يضمن ضرورة عدم كون ذلك شرطاً في بصر عرف خصوصاً في ربيعة . نسبة من الخدم .
- وبذا وكنه يودع دة عند موكل وقت زوال يدس كلاً ، فهل يضمن موكل ، تركه الاشهاد على الوفاء ؟
- قد حرمه من عنده . يضمن . وقد آخروه . منهم صاحب الجواهر .

والسيد ابردي في الملحقات ، والسيد الاصفهانى في الوصيلة ، قالوا :
لا يضمن ، لعدم صدق التصريط ، ومع التثبوت في انه يضمن أو لا
يحكم أصل عدم الضمان ، هذا ، مع العلم بأنه لا يجب الاشهاد على
الايداع ، ولا على الوفاء .

٤ - قال صاحب ملحقات العروة :

« لا يشترط في الوكيل العداوة ، ولا الاسلام ، فيجوز توكيل
الفاسق .. وكذا يجوز توكيل الكافر ، حتى في ترويع المسلم .. بل
يجوز توكيل المرتد بقسميه - أي الفطري والملي - لعدم كونه مسبب
العداوة ، ولا يباينه وحبوب قتل الفطري - ثم قال في مكان آخر من
باب الوكالة - لا بأس للمالك أن يوكل غير الامين فيما يتعلق بماله نفسه ،
لا في ما غيره ، مثل مال القاصر والوقف ، ونحو ذلك ، لأنه مسلط
على ماله ، لا على مال الغير » .

٥ - إذا اتفق الطرفان على اجرة الوكيل ، أو على خدمتها تعين العمل
بالاتفاق ، وإذا لم يتعرضا لها سلباً ولا إيجاباً فلو كبل اجرة المثل إذا لم
يسو الثبرع . لأن من دعا غيره الى عمل ، ولم يشترط المانع ، ولم يكن
العامل متبرعاً فمن من استوفى العمل اجرة المثل ، مع عدم التسمية

التنازع :

١ - إذا احتجنا في أصل الوكالة وصدورها فانقول قول المنكر بيمينه ،
سواء أكان المنكر هو الدالك ، أو غيره ، لأن الأصل عدم الوكالة ،
حتى يثبت العكس

٢ - إذا قال الوكيل تلقت العيب من غير تعدي ، أو تعريض ،
فإنكر الأصل التمسك ، أو اعترف به ولكن ادعى تعدي الوكيل ،
أو تعريضه فانقول قول الوكيل ، لأنه أمين ، وما على الامين إلا البمين .

٣ - ذهب المشهور بشهادة صاحب الشرائع والمحققان ان اد الوكيل إذا قال للموكل ، ارجعت اليك المال الذي كان في يدي من أجل الوكالة ، وأبكر الموكل ذلك بظن فان كانت الوكالة بأجرة فالقول قول الموكل ، لأن الوكيل مدعي ، وقد قصص لمصلحة نفسه وان كانت الوكالة بلا اجرة فالقول قول الوكيل ، لأنه محس قصص لمصلحة الموكل .

وقد جماعة من الفقهاء القول قول الموكل اصطفاً ، لأن كل من كان في يده مال لغيره فعليه ان يثبت اتصاله باليدين الا ما حرج بالدليل ، كالوديعة التي تقدم الكلام عنها .

٤ - اذا وكل في شيء ، كالبيع أو الشراء ، وما اليه ، فقال الوكيل بعت أو اشتريت كما بعت الوكالة ، وأبكر الموكل البيع أو الشراء ، ورغم ان الوكيل لم يعمل شيئاً بما وكل به فالقول قول الوكيل ما دامت الوكالة قائمة ، لأن من ملك شيئاً مدت الاقرار به .

٥ - إذا ادعى الوكالة عن رجل في تزويج امرأة ، وأخرى لعقد مهر معين ، فأبكر الرجل التوكيل ، ولا يثبت الوكالة - كان القول قول المكر يمينه ، وللمرأة أن تتزوج من شاء ، مع عدم علمها بصدق المدعي ، وعلى مدعي الوكالة ان يدفع لها نصف المهر ، فقد سئل الامام الصادق (ع) عن رجل قد لآخر : احطت لي فلاته ، وما فعلت من شيء وفاوت من صداق وشرطت هناك رصاي ولارم لي ، ولم يشهد ، فذهب وحط ، وبذلك عنه الصداق ، ثم أبكر الرجل ذلك كله ؟ قال الامام : يعزم - أي مدعي الوكالة نصف المهر .

١ من طريق ابن براك ، وأنا أتتبع مصادر هذه المسألة ان صاحب مفتاح أبكر به عن كذا صاحب حديث حول المسألة بالثبات ، ويبدو ان هذه صاحب المفتاح - محمد ، عن هذا الباب وابن المود - د - لم يفرق - لم يسطع صوره الترمذ - ع -

٦ - اذا اتفقا على أصل الوكالة ، واحتلما على محلها ، فقال الوكيل :
وكلفني بيع البستان ، وقال المالك : بل ببيع لدار - حلف الموكل على
نفي الوكالة ببيع البستان ، وتكون النتيجة هي الوكالة عن البستان والدار
معاً : عن البستان ، لبيع الموكل ، وعن الدار لانكار الوكيل .

٧ - ذهب المشهور بشهادة صاحب المحدثات الى ان الوكيل إذا ادعى
الاذن من الموكل بالبيع بشئ معين ، أو الشراء له بشئ معين ، وأنكر
الموكل ذلك القدر كان القول قول الموكل ، لأنه اعترف بعمله ومقاصده ،
ولأن الأصل عدم صدور التوكيل على الوجه الذي يدعيه الوكيل . وبكلمة
ان الاختلاف في صحة الوكالة يرجع في الحقيقة الى الاختلاف في أصل
صدورها ، وانه هل وكله على ثمن معين ، أو لا ؟ والأصل عدم
صدور الوكالة على الثمن الذي ذكره الوكيل .

الوجارة



مماها

الأحر والأحره معنى واحد معاً وعمراً . كلاهما يعبران عن الحره
وعوض عن قول أو فعل ، أو عن منفعة بيت ، أو حيوت أو دابة ،
أو سيارة ، أو ثوب وما إلى ذلك .

أما الاحاره فمعناها الكبراه ، وقريب منه المعنى الشرعي . حيث
حدد الفقهاء الاحاره بأنها ما شرعت لتمليك منفعة معلومة بعوض معلوم .
ونقيد المنفعة بحرج البيع ، لأنه تمليك بعين ، ونقيد العوض بحرج الهبة
والوصية لأنها بعبر عوض

وتجدر الإشارة - هنا - إلى الفرق بين ملك المنفعة، وحق الانتفاع ،
فإن ملك المنفعة يخص المستأجر وحده ، ولا يشاركه فيها أحد ، أما
حق الانتفاع فهو عرود الترخيص بالتصرف بهذه منفعة ، كالمرور في
الأسواق والطرق والعبور في المساجد والحدائق العامة ، وساحه
في الحدائق والآبار ، وما إلى ذلك مما يخص بمصالح والمصالح العامة

مشروعية الاجارة :

مشروعية الاجارة . تماماً كمشروعية البيع والبروح لا تحتاج إلى

دليل . لأب من الضرورات التي ليست محلاً للاجتهاد والتقليد ، ومع ذلك تذكر بعض الآيات للثبوت . ومن ذلك الآية التي أحلت المنفعة صراحة ، وهي قوله تعالى : ﴿ مَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْ ذُرْوَاهِ الْأَنْهَارِ مِنْ تَحْتِهَا فُجُورٌ كَمَا ظُنَّكُمْ ﴾ ٢٤ ، ومنه آية برصع : ﴿ مِنْ أَلْوَانٍ نَكَمَ ذُرْوَاهِ الْأَنْهَارِ ﴾ ٢٥ ، والطلاق : ﴿ أَلْأَنَ الْآيَةَ ٣٢ مِنْ مَرَّةِ الْحَرْفِ ١٠ ٢٥ ﴾ . بعضهم فوق بعض درجات ، فجاء بعضهم بعضاً سجرياً ، أما هذه الآية فقد جاء في غير ما يسمى « سجرياً » ، يستشعر بعض الناس البعض الآخر لقاء أجر من

وثبت عن أهل البيت (ع) أن من لأفضل للانسان أن يماوس الأحوال الحرة ، كالخبرة وما يشاء ، ولا زجر عنه غيره ، لأن لا شيء فيه تحديد سوى أن لا يماوس ما هو ممنوع . من آخر نفسه عند حظر على نفسه الرقي ، وكيف لا يحظره ، من أصابه فيه فهو لربه الذي أحرمه أي ما استعاده من ربه ، فقد أسطاه لغيره ، أي ربه . أخرى عن لاءم المذاق : ﴿ لا يذبح الإنسان به ركن يسترق الله عز وجل ، وشعره ، فود آخر نفسه فقد حطرت أن مع الرقي عن نفسه

ومن من شك أن كراهية إبحار الإنسان بنفسه ربح ، اضطرت لذلك ، ولم يحدد وسعة الدار إلا أنه ، فقد أحرم الإدمان من المذاق (ع) نفسه يهودي حين هاجر مع الرسول إلى المدينة ، وأولى أن يكون حانة على غيره

وبلاحة أركى ، وشروط تذكرها تحت هذا العنوان

الشروط :

١ . العقد . ويحقق كمن مع دل على الرضا من الطرفين قولاً وفعلاً ، إيجاباً وقبولاً .

وقال بعض الفقهاء لا تنفذ الاحارة إلا بلفظ خاص ، لأنها من العقود النازمة ويكفي في رد هذا القول منه رعم بلا دليل

٢ - يكون كل من المؤجر والمستأجر ناعاً عقلاً رشيداً ، غير محرج عليه بفسه أو غيره ، لأن الصغير والمجنون والسفيه ، يفسد مجموع من التصرفات اذلة شئ أوسعها . فمأ كنه هو الشأن في البيع أحل ، يجوز للمفسد ان يؤجر بفسه ، لأنه مجموع من التصرف في أمواله ، لا في نفسه .

٣ - ان يكون بين السأجر معلومه لدى الطرفين ، وكذا الجهة التي يتوجهها السأجر ، كمنكئ بدر . ورعه الأرض ، وان يكون المفعة حلالاً ، ولركة متؤجر وداحيه تحت قدره ونصره ، وان تستوفي المفعة مع تمام البيع . فلا يصح حرة المجهول عبأ أو مفعة فكان لمرر ، ولا لعدة محرمه ، كحارة السب للعدرة او المعدرة ، ولا حرة من لم ير إلا إذا حار ، ولا حرة ما لا يدرى ذلك على نسبته . كمن يعصوب ، إلا اذا كان السأجر أقوى من المصحب بحيث يتفصح بتراعه منه . ولا يصح حرة احر وعذبة . وما لهما مما لا يتفصح به إلا بهلاك حبه

٤ - يكون بين السأجر مفعة المفعة التي استؤجرت من أجهها ، فلو أجره أرضاً للزراعة دون ب نصيح ها . فمهم مكان اتصال المفعة اليها ، أو نحو ذلك - بطل الاحارة ، لأنها أكل للهل بطل

٥ - يصح احارة حصة مشاعة من غير معينة ، فمأ كما يصح احارة المقسوم ، لإطلاق أدنه الاحارة الشائعة هي معاً ، ويجوز لشركة لا يوجد المنع ، ولا نقيد الادلة .

٦ - إذا استؤجر الطيب فبيع صرص مريض ، أو فضع صبيع متأكدة . ثم زال المرض قبل الفقع وانقطع بفسحت لاجارة ، أما اذا

استؤجر على قطع صرر صحيح ، أو قطع بمد سليمة فالاجارة باطلة
من الاسس ، فكان الصرر ، لأن العمل كما يحكم بفتح الظلم ، والكذب
المصر يحكم ايضاً بفتح ايلام انفس وادخال الصرر عليها .

الاجارة عقد زمي :

الاجارة عقد زمي لا بد فيها من قياس المنفعة ، وتقديرها بالزمن ،
وحيث لم يرد النص في الحد الأقصى ولا الحد الأدنى في مدة الاجارة
فيترك التحديد قلة وكثرة لارادة المتعاقدين على شريطة ان تتسع المدة
للعمل ، وان تبقى العين بعد استثمار مصلحتها . قال صاحب التذكرة
« يجوز ان يستأجر قطعة واحدة بشرط الضبط ، ومئة الف سنة - ثم
فسر قوله هذا - بأنه يجوز اجارة العين مدة تبقى فيها ، وان كثرت
بشرط الضبط ، وهو قول علمائنا أجمع » .

فثل سكنى الدار ، ووراعة الأرض تقدر بالأيام والأشهر والسنين
لأن الزمن جزء من المنفعة ، ولا قوام لها إلا به ، أما استثمار الدابة
أو السيارة إلى بلد معين فيجب تعيين المكان والزمن الذي يباشر به
السر ، وارجاع العين المستأجرة إلى صاحبها ، أما الاستثمار على حياطة
البذلة أو صنعها، وعمر ذلك فيكمي ذكر الوقت الذي ينتهي فيه العمل ،
وارجاع الثوب إلى مالكة دون ذكر الانتهاء بالعمل على ما هو المعروف
بالمأثوف .. وإذا قل له . حظ لي هذا الثوب ، ولم يذكر المدة حمل
على المتعارف بين الناس ، فإن لم يكن عرف بعين المدة بأسبوع أو أكثر
أو أقل فيحمل على التعجيل ما أمكن .

الاجار كل شهر بكذا :

« هو حكم شرع في اجار شئ . مثل حرس هذا البيت ، أو احبوت كل شهر بكذا . بحيث يكون اشعه والاخره وانتداء الاجارة كل ذلك معلوم . وم يحتمل إلا انتهاء الاجارة فقط ؟

قال جماعة من الفقهاء بطلان الاجارة ، حيث أوجبوا العلم بزمن الاجارة بدية وبهاية ، وقال آخرون : تصح الاجارة في الشهر الأول ، وتصح فيما بعده ، ويثبت على المستأجر اجرة المثل . وجاء في كتاب الخواهر باب الاجارة . واخره الشافعي من مفتاح المكرمة ص ١١٢ طبعة ١٣٣٦ هـ في كتاب خلاف شيخ . وانعنه لابن زهرة اذ قال . احرنك هذه سنة كل شهر بكذا كتبت الاجارة صحيحة ، ولمع يحتاج الى دليل ، وان لم يكن آخر سنة . وعن ابن الجنيدي انه قال : لا بأس ان يستأجر الدار كل شهر بكذا ، وكل يوم بكذا ، ولا يذكر نهاية الاجارة .

ونحن عن هذا الرأي . ومن المثل دخولنا . لأن لعقد ما في نظر المدف . ويشتمل أو هو معتود . ويتضمن عد شروطهم . ولا يستلزم ذلك أي محذور . وان الاجارة معلومة ، وسهولة معلومة . ومجرد انهاء الاجارة لا يستلزم ظلالها ، فليس كل جهل موجب للبطلان أو مؤثر للضرر . فقد رأيت عرف سماح في مثل ذلك ، وبكفي راحة جزء معلوم من الاجارة مقابل جزء معلوم من العمل . مثل ان يقول ذلك للعامل : انقل هذه الأكياس ، وذلك كذا عن كل كيس ، أو هذه الاحجار ، ولك عن كل حجر درهم ، وما الى ذلك ، وان مثل هذا شائع ومعروف مع جهلهم بعدد الأكياس والاحجار ،

والمجموع الاجرة عليها .

وبل صاحب الحدائق عن المحقق الاردبيلي وعن صاحب الكفاية الميل
الى صحة الاجارة اذا قال آخرك كل شهر بكذا ، ثم قال صاحب
الحدائق : وهو جيد .

سؤال ثلث : اذا قل له آخرك الدر ، واخات كل شهر
بكذا متى تنتهي الاجارة ؟ وفي أي وقت يجوز للثالث ، أو للمستأجر
أن يصح الاعارة ويصح مدته ؟ مع العلم بأن الاجارة من العقود اللازمة
بشي لا يصح قبل انتهاء مدتها ولا بدادة المتعاقدين .^١

الجواب . بل صاحب الخواهر ، وصاحب مفتاح الكرامة عن السيد
ابن زهرة انه أحب عن ذلك بأن آخره الشهر تستحق بالدخول فيه ،
ولا يجوز للمستأجر ولا للمؤجر الصبح حتى ينتهي الشهر ، وهذا انقضى
الشهر حار الصبح . ومهما يكن ، فإن الدين قالوا بطلان الاجارة إذا
لم يبين نهايتها قالوا جميعاً ب ذلك يصح إذا قصد الحماة ، أو الاباحة
بموص ، حيث تحملا من الجهالة ما لا تنحمله الاجارة ، ومذكور
في الفصل الآتي الفرق بين الاجارة والحماة عند الفقهاء ، وان المستأجر
يملك لعمه في الاعارة . وعنه أن يدفع عوضها على كل حال ، حتى
ولو لم يستوفها . أما الحماة . فإن العوض لا يدفع ، لا مع الاستيفاء .

الاجارة والقانون

من المعلوم ان قانون المحكمات في هذا العصر يجمع المالك من اجراح
المستأجر من ملكه بعد انتهاء امد الاجارة المتفق عليها بين المؤجر والمستأجر

١ روي بحال من هذا ، وأثبت بأنه من باب حذنه لا اجارة . والسيدي يستفهم ان العرف
لا يعرفون بين حذنه و اجارة . ويأتي الكلام عن الجمالة مفصلاً في الفصل التالي ان شاء الله .

وأصلاً يحميه من زيادته لأجرة
وبصرف من نقصان لأجره على المؤجر
المبيع المعلن
المالك

ثم ما هو حكم المال الذي يأخذه المستأجر الدكان من المستأجر الثاني ؟
والمعروف عندنا في لبنان ، هو
هل هو حلال أو حرم ؟

ولا بد في بحوث من يتصدى من جهة مالكا له من حين الاستئجار ،
وبين علمه به
قانون الاجارة ، أو بعده ، ولكنه كان جاهلاً به حين أوقع الاجارة
مع المستأجر
يجب للمستأجر العمل بمقتضى حكمه ،
وتصرف من غير ادق المالك .

وان أجر المالك مع علمه بقانون اجارة ،
المستأجر ، حتى ولو سبقت منه ،
أيضاً انه لا يستطيع ردة لأجره معها
ان يتصل كل ما عرضه الحكومة
صحيحاً على شرط الحكومة ،
ويكون ذلك شرطاً صامساً ،
للمؤجر : استأجرت ملك الدار على شرط الحكومة ، وعلى النص الموجود
في قانون الاجارة ، وقيل المؤجر لذلك
للمستأجر : أجرتك الدار كل سنة بكذا مده
استكتك اياها مدة حياتك ،
بأي في باب السكنى والمهر
اياها كل سنة بكذا على ان يكون منها الاجارة بذلك

من المفعة والاجرة، وانتداء الإيجار معلوماً ، ومحدد الحهل نهاية الاجرة
لا يستدعي بطلان الاجارة، كما سبق في فقرة الإيجار كل شهر بكدا .
أجل ، إذا قال المؤجر للمستأجر : لست أرصى بقانون الحكومة بحال ،
واما اجري معك الإيجار على ما يجري بيسا من لاتفاق ، بحيث إذا
انتهت المدة المفعية للإيجار فعليك تسليم اعيان المستأجرة ، إذا كان الأمر
كذلك وحب على المستأجر التفيذ بالاتفاق . ولا يجوز له الأخذ والعمل
بقانون الحكومة .

ومثل ذلك تماماً حكم الخمر الذي يأخذه مستأجر الدكان من المستأجر
الثاني ، فإن أجر المالك ، وهو على علم بذلك حر الإيجار الثاني وأخذ
الخمر منه ، لأن اقدامه على ذلك مع علمه بمخرلة الشرط الضمني .
هذا ، إلى انه قد جرت العادة في هذه الأيام أن يأخذ صاحب الدكان
حلولاً من المستأجر لأول غير الاجرة المتفق عليها لقاء الخلو الذي يأخذه
المستأجر الأول من الثاني : وجاء عن بهام رواية تشير إلى جوار أحد
الخلو ، فقد مثل عن الرجل يرشو الرشوة على أن يتحول من منزله
فيسكنه ؟ قال : لا بأس به .

وعلى جميع الأحوال لا يجوز أن يؤجر المستأجر غيره محو أو غير
محو . إذا انتهت مدة اجارته، وكان المالك جاهلاً بالقانون عند الإيجار
أو كان عبداً ، ولكنه اشترط على المستأجر أن لا يؤجر غيره .. وكلمة
إذا ذكر الشرط صراحة في متن لعقد يجب العمل به ، ولا يطر إلى
غيره اطلاقاً ، حتى ولو كان ذلك عالماً بقانون الإيجار ، ومع عدم
الشرط يطر إلى ذلك عند نقود الإيجار وأجر ، وهو على
بقي بأنه سيطبق عليه أرم به . وإن كان جاهلاً بالقانون حين الإيجار
فمن المستأجر أن لا يتصرف لا بدد ذلك وموافقة ، ولا يطق عليه
قانون الإيجار بحال .

المرأة الموظفة :

ذكر السيد البردي في العروة الوثقى ، والسيد المحكم في المستمك ان المرأة إذا أحررت نفسها للخدمة مدة معينة ، ثم تزوجت قبل انقضاء المدة لم تظل الاجارة ، حتى ولو كانت الخدمة مائة لاستمتاع الزوج وحقوقه الزوجية ، ولا فرق في ذلك بين ان يكون لزوج عبلاً بالانحار حتى لزوج أو جاهلاً . وانسب لذلك انه قد وجد بعض حق الخدمة ، وحق الزوج ، فإن تمكنت المرأة من القيام بها معاً بذلك ، وان تزاحم الخلقان ، بحيث لا يمكن الجمع بينهما فقدم الحق الأسبق ، وهو هنا الخدمة ، لأنه إذا تراجعت الحقوق الشرعية يكون ترجيح السابق وعيه فليس للزوج ان يتعرض أو يفسح الاجارة ، أو يعسر الزوجية بشارفة أحد ، إذا أحررت نفسها بعد تزويج بغير علم كانت الاجارة تزاحم حق الزوج فلا تصح إلا بدنه واجارته . وإذا كانت الاجارة على شيء لا تنهي مع حق الزوج أصلاً ، كما لو أحررت نفسها لخدمة القرب ، أو عيادة ثوب بالسار أو العرب دليد - مثلاً - تصح الاجارة ، حتى ولو لم يأتك للزوج .

هذا ما وجدته من أقوال الفقهاء فيها يعود إلى عصر المرأة نفسها نخدمة ، ولم أرَ أحداً من الفقهاء تعرض لتوضيحها في وظائف حكومية ، والشركات التي انتشرت ، وكثرت في هذا العصر .. لم يتعرض الفقهاء لها ، لأن توظيف المرأة لم يكن معروفاً في عهدهم

وسيدى نرى ان من تزوج امرأة موصفة ، وكان على علم بذلك حين الزواج فليس له ان يصلها بترك توصيفه ، حتى ولو كانت مراحه لحقه ، وإذا طالبها بذلك فلا تجب اجابته ، ولا تقطع نفقتها عنه ، لأنه أقدم مع العلم . وهذا الاقدام شرط صيني أو في حكمه على ان تنق في وصفتها . بحاصة ان أكثر شباب اليوم يتزوجون الموطعات طمعاً في

روائهن ، فإذا حصل بينهما شيء من الراف طالها ترك الوظيفة بقصد
الكفاية والتكليف .

وان نروحها جاهلاً بأب وظيفة يُطهر فإن كان قد اشترط في
صحة العقد ان تكون غير موظفة أمرها ترك الوظيفة، فإن امتنع كان
له الحق في صبح الزواج ، لتخلف الشرط . وان لم يشترط ، وكانت
الوظيفة مراحة لحقه ، وأمرها بالترك فعليه الطاعة والامتثال ، وان أتت
لهي ناشز ، تسقط بفقته ، وكفى وليس له ان يصحح ، لأن الزواج
أحكاماً وحصانته تحالف غيره من العقود ، بحاصة فيما يعود الى الصبح
والإقامة .

وتسأل : لماذا اعتبرت الوظيفة ناشراً إذا أمرها الزوج بترك الوظيفة،
مع جهله بأنها كانت موظفة حين العقد ، ولم تغتفر المرأة التي أجرت
نفسها قبل الزواج للخدمة ناشراً إذا أمرها الزوج بترك الخدمة ؟
الجواب ان المرأة التي أجرت نفسها للخدمة قبل الزواج ملزمة
شرعاً بالنأدية وانما الخدمة على وجهها بموجب عقد الإيجار ، ولا يجوز
لها العدول إلا برضا المستأجر بخلاف الوظيفة، فإنها غير ملزمة بكتابة
الوظيفة . بل يجوز لها ان تتركها شرعاً متى شاءت ، فقياس الوظيفة
على من أجرت نفسها للخدمة قياس مع وجود الفارق .

لرؤم الإجارة :

إذا توافرت لشروط في الإجارة لزم، ولا يجوز للمؤجر أو المسأجر
الفسخ والعدول إلا برضا الآخر ، أو كان له الخيار في الفسخ اجماعاً
ونصاً ، ومنه قوله تعالى : «أو فروا بالعقود» .

وسئل الامام الكاظم ابن الامام الصادق (ع) عن الرجل يكثر من

الرجل البت أو السبعة سنة أو أقل ، أو أكثر ؟ قال كراه لأرم
إلى الوقت الذي اكتره

بطلان الاجارة :

قد تقع الاجارة باطلة عند الدية ، وقد تقع صحيحه ثم يطرأ عليها
البطال لأحد الاسباب قبل انتهاء أمدها . وأشرن في سنن إلى باب الاجارة
تقع باطلة إذا كانت الاجارة مجهولة ، واسمعه مجهولة أو محرمة ، وجمع
كلمة لموارد الاجارة الباطلة قول الإمام الصادق (ع)

« أما وحده الحرام من وحده الاجارة مطير أن يؤخر الانسان عن
حل ما يحرم عليه اكله ، أو شره . أو يؤخر نفسه في صفة ذلك
الشيء ، أو حفظه ، أو لسه ، أو يؤخر نفسه في هدم مسجد صرراً ،
وقتل النفس بغير حل ، أو عمل التصاوير - أي البائيل المحرمة من
دوات الأرواح - والأصنام والبرامير والعرايط والخمر ، والحرير
والبسة ، أو شيء من وحده المصاد الذي كان محرماً عليه من غير جهة
الاجارة فيه ، وكل امر يهوى منه من جهة من الجهات المحرم على
الانسان اجارة نفسه به ، أو له ، أو شيء منه أو له إلا للمعنة من
استأجرته ، كالذي يستأجر لاجير يحمل له الميتة بنحيتها عن أده ،
أو اذى غيره ، وما أشبه ذلك » .

وتنطل الاجارة بعد صحتها ، وفي انتهاء مدتها انساب الثبة

« إذا هلك المص المستأجرة ، وتعد اسماء اسمعه المظنونة منها ،
كالدار تستأجر فسكن فتهدم ، والأرض لتزرع فتعرق ، لانتهاء الموضوع
إلا إذا أصرح المؤجر أن إعادة العين المستأجرة إلى م كانت ، بحيث
لا يموت شيء من المعنة حل المستأجر - وإد - مستوى بعض المعنة ،
ثم هلكت العين صحت الاجارة فيما ستوفاه ، وبطلت فيما بقي ، وتوزع

الاجرة بالنسيئة .

وإذا استأجر أرضاً بزرع ، فهذه الزرع نسيئة مضمونة فلا ينقض الاجرة ، ولا يحق للمستأجر الرجوع على المؤجر بشيء ، لأن اهلاك الحق للمستأجر لا يالين المستأجرة ، بل هي على ما كانت لم يطرأ عليها شيء . يوجب الطلآن أو خيار الفسخ ، فقد جاء في كتاب مفتاح الكرامة . ولو اتفق هلاك الزرع في الأرض المستأجرة للزراعة بحريق أو سيل أو جراد أو شدة حر أو برد ، أو كثرة مطر أو مسيل سيل ، بحيث حصل الفرق للزرع دون الأرض لم يكن للمستأجر الفسخ ، ولا يحط شيء من الأجرة ، لأن الحائجة لحقت من المستأجر . لا مفعة لأرض ، أي ان الأرض بقيت على أصلها للمنفعة .

٢ - إذا استأجر سيارة ، أو دابة معينة لنقل المتاع من مكان لآخر فهلكت الدابة ، أو حريق السيارة انصحت الاجرة ، لانماء الحمل ، اما ما استأجرها لنقل المتاع في الدعة ، أي على أجرة سيارة ، داسة تكون ، ثم حل الأجير المتاع على دابته أو سيارته فهلك قبل الوصول فان الاجرة تبقى على ما هي ، وعلى الأجير ان يعقل المتاع على دابة أو سيارة أخرى ، والفرق بين الصورتين ان اهلاك في الأولى حق المبيع المستأجرة باندات ، وفي الثانية تعلق الهلاك بالمعد الذي أراد الأجير ان يبيع بالاجارة بواسطة . فل صاحب الجواهر إذا وقعت الاجرة على غير مشحونة تطلق الاجارة ، أما إذا كانت كلية ، وقد دفع المؤجر فرداً ، ١٠ - عند المستأجر فلا تنسخ الاجارة ، بل يفسخ لو دعه ، ويصحق عليه فرد آخر .

٣ سبق انه اذا استأجره لقلع صررس ، فزال الألم قبل المباشرة بالقلع انصحت الاجارة لانعدام الموضوع . وكذا اذا استأجر امرأة أكس المسجد فحاصص . حيث يحرم عليها الدخول اليه ، والمانع الشرعي

تماماً كالمنازع العقلي .

٤ - إذا استأجر دابة ، أو سيارة ، لتوصله إلى بلد معين ، ثم مرص المستأجر ، ولم يقدر على الركوب بطلت الإجارة ، لتعذر استيفاء المنفعة التي استأجر العين من أجلها ، وعمره قلبية العين للمنفعة في نفسها غير كافٍ في صحة الإجارة ، كما قال السيد الحكيم في المستمسك .
ولأولى أن تبطل الإجارة إذا كان العذر عاماً ، مثل أن يستأجر السيارة للسفر إلى بلد بعيد في الثلج وتسد الطريق ، أو يستأجر داراً في بلد فتتأوى عليه العائلات ، ويرحل أهله من الخوف ، وما إلى ذلك مما هو أشبه بتلف العين التي يتعذر استيفاء منفعتها .

٥ - أحلف الفقهاء في أن موت المأجر أو المستأجر : هل يبطل الإجارة أو لا ؟ قال صاحب الخواصر و المشهور بين الفقهاء المتأخرين أنها لا تبطل بموت أحدهما . لعموم أوامره بالعقود والاستصحاب ، وكون الإجارة من العقود اللازمة التي من شأنها عدم الطلاق بالموت . وهذا هو الحق . لأن موت أحد المتعاقدين لا يبطل العقد ، وإنما ينقل آثاره المترتبة عليه إلى الورثة .. أحل ، إذا استأجره بالذات ، كما إذا اشترط عيونه أن يبني له بيتاً معيناً بيده فإن الإجارة تبطل بموت الآخر ، لانتهاء المحل وانعدامه ، وكذا تبطل الإجارة بموت المستأجر إذا كان الآخر قد شرط أن يعمل له لا لغيره ، أما إذا استأجره على أن يبني له بيتاً كلياً وفي الدمة فلا تبطل الإجارة ، وعلى الورثة أو الوصي أن يستأجر على البناء وانعامة .

٦ - إذا باع المأجر العين المستأجرة فلا تبطل الإجارة بالبيع ، بل تنتقل العين إلى المشتري مسوية المنفعة إلى انتهاء امد الإجارة .. وإذا كان المشتري عملاً بالإجارة حين الشراء فلا خيار ، وإن كان جاهلاً فهو بالخيار بين فتح البيع ، وبين انقضائه بلا منعة مدة الإجارة .

في كل موضع يظل فيه الاحارة تحب احرة مثل عوصاً عن استواء
من السعة . لأن البطلان يستدعي رجوع كل شيء الى ما كان ،
فالزجر يرجع الاحرة اسماء ان لمستأجر ، وهذا بدوره يدفع للمؤجر
بدل ما استوفاه من منكه تحب ب بقدره العرف ، سواء اراد على
المسعى ، أو نقص عنه . قال صاحب الجواهر :

« كل موضع يصل فيه عقد لاحارة تحب فيه احرة المثل مع استواء
السعة أو نقصها ، سواء رادت عن المسعى أو نقصت عنه فلا خلاف
أحده فيه في شيء من ذلك ، بل قد يظهر من ارباب الفقهاء ذلك ارسال
المسلمات انه من قطعت مضافاً الى قاعدة ان ينص بصحيحه ينص
بعموده الشاملة للمقام ، والى قاعدة احترام مال المسلم ، وعموده من انا
مال غيره ، وقاعدة على اليد ، ولا ضرر ، ولا نكاح ، أموالكم بسكم
بالأصل ، ونحو ذلك في ينص بذلك ، ضروره انه مسح بطلان انعقد
بقي كل من العوضين على ذلك صحته . فيجب على كل منهما رده
بعينه اذا كان موجوداً . ورد بده من اصل أو ثمنه ان كان نادماً ،
بمسد الالتزام بمسعى بمسد العمد . »

وقد جماعه من الفقهاء ان هذا يتم مع جهل المتعدين بطلان عقد
الاحارة . أما مع علمهما بالتطلان فلا يلحق لأحدهم الرجوع على الآخر
لا بأحده مثل ما استوفاه من السعة ، ولا في دفعه بموون الأجرة اسماء ،
لأنه هو الذي أقدم على هدر ماله ، فكان متبرعاً أو كسب سرع بدفعه
المال لمن يعلم بأنه غير مستحق له

ويجوز على رأي صاحب الجواهر الذي رد على هؤلاء ، بأن الشرع
نهي عن تناول الحرم ، ومنه أخذ المال بالاحارة عمدة ، فتكون اليد
عنه عادية طائفة ، تماماً كأخذ بروض عن المحرمات . هذا ان
الشرع ليس في قتاله شيء . بل الذي يدفع بموون عمدة مشتملة
على الإحتياج والموون عيبس دفع عليه من لسرع في شيء . ثم قال

صاحب الخواهر من العريب بعد ذلك كنه دعوى صبرورة العرص ،
وهو الأقدم على العقد الفاسد ، كالهبة والعارية والتبرع لأن مبرور
الكلام ان يعامل المذموم بالمعاملة القائمة معاملة الصحيحة دون أدنى فرق
وعليه فلا وجه للهبة والتبرع .

فسخ الاجارة بالخيار

اتفق بين مطلق الاجارة ، وبين مسحها بأحد الأسباب ان معنى
الطلاق انعدام العقد ، وعدم وجوده من رأس ، أما الفسخ فالتفقد موجود
ولكن أمر رعه ووضع بيد صاحب الخيار ، ان شاء أمصاه ، وان شاء
فسخه

وشرح جماعة من الفقهاء ان خيار المجلس والحيوان والبحر لا يجري
شيء منها في الاجارة ، لأن أدلة هذه الخيارات الثلاثة مختصة بالبيع فلا
تشمّل غيرها ، وذكرنا ما يتعلق بذلك مفصلاً في الجزء الثالث من
الكلام عن كل واحد من هذه الخيارات الثلاثة . وفيما يلي بشر إلى
الخيارات الأخرى التي تجري في الاجارة :

١ خيار الغيب ، فإذا وجد المسأحر عيباً في العيب المستأجرة
تفاوتت به الأجرة ، ولم يكن على عم به حين الإيجار فهو ماخير بين
الفسخ ، وبين الأمصاء والرصا من غير نقصان شيء من الأجرة ، وهو
المعروف بالارش . لأن أحد لعوض عن لعيوب على خلاف القاعدة ،
وقد رد النص خيار أخذه اذا وجد العيب في المبيع فيجب الاقتصار
على مبروره . والمسوق لهذا بخير هو رفع الضرر عن المسأحر قال
صاحب الخواهر : ذكر الفقهاء ان انعقد انما جرى على هذا
المحموع ، وهو باق ، فاما ان يفسخ ، واما ان يرضى بالمعصم

- بلا ارش - وانما اثبتنا الارش في البيع لوجود النص ، ولا تقاس عليه الاحارة ، أما الضرر الناشئ من العيب فيدفع بالخيار ، وهذا هو المعتاد في جبر الضرر الذي سببه لزوم العقد .

وكذا يستقل المستأجر بالخيار إذا حدث العيب ، أو اكتشفه بعد أن استوفى بعض المفعة ، لأن الخيار الناشئ عن الضرر لا يسقط بالنصرف مع الجهل بالضرر .. هذا ، إذا لم يسرع المالك فيتدارك العيب او يحدث ويزيله بسرعة ، بحيث لا يموت شيئاً من المفعة على المستأجر .. وإذا احتار الصخ ورعت الاجرة بالنسبة .

وأيضاً يثبت خيار العيب للمؤجر إذا كانت الاجرة حيناً شخصية ، اما إذا كانت الاجرة كلية في الدمة ، ولدى الوفاء سلمه المستأجر الفرد المبيع فللمؤجر المطالبة بالبدل ، ولا حق له في الفسخ . وكذلك الحكم بالنسبة الى العين المستأجرة ، فإذا استأجر دابة غير معينة توصله الى بلد خاص ، وأبى المؤجر بداية عرجاء - مثلاً - فله المطالبة باندائها ، وليس له الفسخ إلا اذا وردت الاجارة على الدابة الشخصية بالذات

٢ - خيار الشرط ، يجوز لكل من المؤجر والمستأجر ان يشترط الخيار لنفسه ، ولاجنبي في فسخ عقد الاجارة ضمن مدة معينة ، سواء أوردت الاحارة على العمل كحياطة الثوب ، أو على المفعة كسكى الدار . وسواء أعلق الخيار بشخص معين بالذات ، أو بحصول العمل مطلقاً مجرداً عن مباشرة شخص بعينه ، كالاتجار على ساء حائط دون أن تنحصر المباشرة بفرد خاص .

٣ - خيار تخلف الشرط ، مثل ان يستأجر الدار ، ويشترط على المؤجر بعض الاصلاحات ، فإذا امتنع عن الوفاء بالشرط كان للمستأجر الخيار بين فسخ الاحارة ، أو امضاها بسلا نقص شي من الأجرة ، وكذا إذا اشترط المؤجر على المستأجر شرطاً سائماً مثل ان لا يسكن معه

عائنة أخرى ، أو لا يستعمله للتجارة . وما إلى ذلك ، فإن لم يف
المستأجر بالشروط كان المؤجر بالخيار بين مسح الأجرة ، أو أمضاها
دون زيادة في الأجرة .

٤ - خيار تعصص نصفقة ، مثل أن يستأجر داراً من عرقين فهدم
أحدهما ، فإن نادر المؤجر إلى التعصير وعاده كل شيء من ما كان ،
بحيث لم يفت شيء من المنفعة على المستأجر فلا خيار ، ولا كان المستأجر
بالخيار بين مسح الأجرة ، أو أمضاها ، ونورع الأجرة بالنسبة .
٥ - خيار العن ، فيه يشت للمعبون مؤجراً كان أو مستأجراً ،
إلا إذا اتفقا على سقوطه .

٦ - خيار الرؤية ، مثل أن يستأجر داراً ، أو أرضاً على الوصف
ولدى التسليم والتسلم يجد المستأجر أن الوصف يختلف عن الموصوف فيشت
له الخيار ، أن شاء مسح الأجرة ، وأن شاء أمضاها دون عوض عن
الوصف العنت ، وأيضاً يشت هذا الخيار للمؤجر إذا كانت الأجرة
عباً خارجية رضي بها المؤجر اعتياداً على الوصف ، ثم بين العكس ،
ودليل هذا الخيار قاعدة لا ضرر .

٧ - خيار الفلوس ، يجوز للمؤجر أن يمسح الأجر دفعة للصرر إذا
أفلس المستأجر ، وعمر عن الدفع ، وله إمضاء الأجرة ، والانتظار
إلى مبصرة .

٨ - خيار تعذر التسليم ، من على المؤجر أن يسلم العن المستأجرة
بعد عقد الإجارة ، ولا يجوز له التأخير بها إذا كان المستأجر نادلاً
للاجرة . فإن امتنع المؤجر عن التسليم ، ولم يمكن إحصاء عيبه كان
المستأجر بالخيار بين مسح الأجرة ، والرجوع بالأجرة دفعة للصرر ، وبين
أن يمسح عن الأجرة . ويطاب المؤجر بعوض المنفعة وسدأ
وقد تكلمنا مفصلاً عن هذه الخيارات في آخره الثالث . وبالإيجاز

أن كل خيار بحري في اليه ، لقاعدة لا ضرر فيه بحري في الاحارة
أبصاراً ، وكل حار بحري في البيع ليس خاص به كحمار المعلن والحياوان
فلا بحري في الاحارة وهناك خيارات أخرى غير التي ذكرناها قد
تحرى في الاحارة ، قال صاحب الجواهر : روى عنك في أثناء
المباحث خيار لا يسرح في الخيارات المذكورة ، ولا تأمن به بعد قيام
الدليل عليه لعدم المحصر الثقل ، ولا تأمن في الخيارات المذكورة ،
كما هو واضح .

[illegible]

و...ها...
...ها...
...ها...
...ها...
...ها...
...ها...
...ها...
...ها...

عبر صاحب الخواهر وصاحب النروة انوثقى عن هذا الخيار بخيار الشركة.
ولإذا حصل الفسخ بأحد الأسباب قبل سلام بعين ، واستبعاد شيء
من المنفعة فلا شيء على المتأجر ، وإن حصل في أثناء المدة توزع
الأجرة المتأخر إن ما مضى ، وما بقي ، فأجرة ما مضى إلى
المؤجر ، وما بقي ترجع إلى المتأجر ، إن كان قد دفعها .

احكام الاجارة

تأجير العين المستأجرة :

إذا تم عقد الاجارة ملك المؤجر الاجرة ، وملك المستأجر المنفعة في اجاره الأعيان كاستئجار دار للسكنى ، وميث العمل في اجارة الأعمال كالاستئجار للحائط فان صاحب الخواصر ، يملك المنفعة بنفس العقد كما يملك الاجرة به ولا خلاف ، بل الإجماع على ذلك ، لأن هذا هو مقصو العقد ، والمراد من استئجاره ، بل هو مقصو ما دل على ن العقد سبب للملك .

وإذا كانت المنفعة ملكاً للمستأجر منه ن يتصرف بها بالتشبه ، عنها لمن يشاء بغير عوض ، أو بعوض مساوي ، أو أقل ، أو أكثر من العوض الذي دفعه للمؤجر إلا ان يشترط هذا على المستأجر استيفاء المنفعة منه ، ويربط الاجارة بشخص المستأجر ، فبطلت عند الوفاء بالشرط ، ولا يجوز للمستأجر أن يهب ، أو يؤجر للمير اجاراً ، لأن المؤمين عند شرطهم هذا ما يختصه القواعد العامة ، وخرجت بعض الموارد من هذه القاعدة ، لوجود النص ، ومنها

١ - الاجارة ترد تارة على العمل ، كحياطة الثوب ، وما إليه ،

وأخرى على صفة الأعيان كسكنى لها . و . عة . أو ص . . . حوها ،
 وهذا وردت على العمل من من عمل وعمله من غير سحر معلوم ،
 ولم يشترط عليه ثلث أسشرة بنفسه - جاز تقيله وتلزمه إلى الغير
 على سبيل الأجرة ، وأكثر منها مقبلاً ، سواء أحدث في السأحر عليه
 محدثاً أو لا ، وعن هذا اخرج الفقهاء ولا يجوز عقيله ولغيره من
 انعم بأهل من لآخره الأول ، لا أن أي شتم الأول بعض ، ويحدث
 شيئاً كفصل الثوب ، وما له . وبطلان أو الشتم لأول يجوز له
 بدم العمل أن غيره لا يبيع ، أو حيا . ولا يجوز له . بدم
 إلا إذا عمل عملاً في شئ . سأحر عليه قبل تعيين والبرم - مثلاً
 إذا سأحر يريد عمر حية ثوباً ، سبي له بيتاً بعشرة ، ولم يشترط
 عليه أن سأحر العمل بعينه ، فيجوز لعمر أن يستأجر على خياطة
 الثوب ، أو ساء ثوب بعشرة أو أكثر . ور لم يأت بأي عمل ، ولا
 يجوز أن يستأجر عليه تسعة ، لا إذا وصل الثوب ، أو حفر أساس البيت ،
 وما إلى ذلك

قال صاحب المسالك : وهذا هو أكثر الفقهاء . . . وقال صاحب
 الحدائق : وهذا هو المشهور في كلام المتأخرين ، وفيه روايات كثيرة
 عن أهل البيت (ع) ، منها : (ع) لا دم (ع) مثل عن رجل ينقل عملاً
 فلا يعمل فيه ، ويدفعه إلى آخر يبيع فيه ، قال لا وأيضاً مثل
 عن رجل ينقل ثوب بدينار ، ويسلمه بأقل من ذلك بعد أن يشقه
 قال لا بأس بذلك ثم كرر قوله لا بأس فيما نقلت من عمل
 استغضت فيه . أي عملت فيه ، وتركت منه بقية .

وقال جماعة من الفقهاء : يجوز أن سأحر الأجير غيره على العمل
 الذي استأجره بأكثر من الأجرة ، حتى ولو لم يعمل أي عمل ، وحملوا
 الروايات الدالة على البيع ، حملوها على الكراهة . قال الشهيد الثاني في
 شرح السمعة : وما ورد من الروايات دالاً على النهي عن الرأادة بحمل

على الكراهة جمعاً بينها وبين ما دل على الجواز .

٢ - أما إذا وردت الأحاديث عن المنفعة كاستئجار البيت للسكن ،
والخيل للتحارة فذهب جماعة من فقهاء إلى أن المستأجر لا يجوز له
أن يؤجرهما إلا أن يصحح فيها شيئاً ، من تبييض أو دهان ، وما إلى
ذلك ، واستدلوا عليه بأن الإمام الصادق (ع) مثل عن الرجل يتصل
الأرض من السهدين . يؤجرهما بأكثر مما ينفعهما ، ويقوم فيها بحط
السلطان ؟ قال الإمام (ع) لا بأس به ، أن الأرض بيت مثل
الأجير ، ولا مثل البيت ، أن فصل البيت والأجير حرام
وأيضاً مثل عن الرجل يستأجر الأرض ، ثم يؤجرها بأكثر مما
استأجرها ؟ قال الإمام (ع) لا بأس ، أن هذا ليس كالحاوي ،
ولا الأجير ، أن فصل الأجير والبيت حرام .

وقد صاحب الحواهر : أما جوار أخذ الزيادة إذا أحدث حدثاً
فيها ، فالأصل مفتى الأصل هو المور ، وللإجماع ، ولصحيح الحلبي
عن الإمام الصادق (ع) في رجل يسأجر الدار ، ثم يؤجرها بأكثر مما
استأجرها ؟ قال لا يصح ذلك إلا أن يحدث فيها شيئاً ، وصحيح
آخر للحسين عن الإمام (ع) أنه قال لو أن رجلاً استأجر داراً عشرة
دراهم مكي ثلثها ، وأجر ثلثها عشرة دراهم مكي بأس ، ولا
يؤجرها بأكثر مما استأجرها به إلا أن يحدث فيها شيئاً .

٣ - يجوز أن يؤجر الأرض بأكثر مما استأجرها ، سواء أصدع فيها
شيئاً ، أو لا ؟ ولا يجوز أن يؤجرها لزراعة الحنطة أو الشعير بمقدار معين
مما يخرج منها ، نزويات خاصة عن أهل البيت (ع) ومن الخبر أن
يحم هذه الفقرة ، يقول صاحب مفتاح الكرامة : ليس في روایات أهل
البيت (ع) على كثرتها ما يدل على حوز الجور غير الأرض بأكثر مما
استأجرها من دون أن يحدث حدثاً ، أي من دون أن يعمل شيئاً ، ولو
قبلاً في العين المستأجرة .

فإذا كان المالك مستأجر أو مأسر مدة أو مدة واحدة أو عدة
عنها وتقسيمها إلى من يذبح مرس وعمر مرس أو مدة واحدة عليه أن يذبح
بنفسه ، ويتفرع على ذلك مسألتان

الأولى : المسأله الأولى : أن يذبح له ، نفس المدة التي هو
العين ها دون غيرها إلا إذا كان ، أهل منها مرساً ، هل أكره مرساً
فيها خسة أشخاص فلا يجوز للمستأجر أن يكرهها
نفس المدة ، أو له كذا ، وفيها مرس ، بل له كذا ، وفيها مرسه حرمه حرمه
عليه لا يبيع ، ويؤجر لرس ، أو مرس

المسأله الثانية : هل هو مرس مأسر ، العين المستأجرة إلى المستأجر
الثاني من دون موافقة المالك ، أم لا ، أو لا بد من الموافقة والأذن ؟
وهو السبحة على مرس ، ثم اطم الموافقة أنه إذا سلم المستأجر الأول
لثاني فلا موقفه لذلك ، مرساً ، العين على كل حال ، حتى ولو
نصف من غير بعد أو تعرضه ، أما إذا لم يكن موافقة مرساً فلا يصح
العين إلا مع التعمد أو التضييق

والجواب : أن إذن المالك وموافقته ليس بشرط ، إذا لم يكن المؤجر
قد اشترط على المستأجر أن لا يؤجر العين إطلاقاً ، أو أن لا يؤجرها
إلا بموافقته ، لأن جواز الإحارة من الغير يستلزم قهراً جواز تسليم
العين للمسأجر الثاني ، وإلا فلا معنى لحوار الإحارة دون حوار القبض
والسليم ، ومن هنا قبل الأذن بالشيء من في لوازمه وهوئى الشهيد
الثاني في شرح للمعة حوار التسليم بغير إذن المالك ، هذا ، إلى أن
الروايات التي أحدث بمسأجر ، يؤجر مطلقه غير مفيدة بدون ذلك
وموافقته

ومسأله الثاني مسؤول عن الإحارة نحو المسأجر الأول ، والأول

مؤون عنها نحو المالك ، ولكن من المستأجر الأول والثاني مؤول نحو
المالك عن حين إذا حصل عليها تعدي أو تعريض . أي ان المالك محبر
في الرجوع على من يشاء منها .

الأجير المقيّد والمشارك :

نقسم الأجير بالنظر إلى تضيد والاضلاق إلى مقيّد ومطلق ، وتعتبر
الفهماء إلى خاص ومشارك ، ولأول هو الذي يؤجر جميع ماله مدة
معينة لشخص آخر ، بحيث لا يسرع له أن يعمل أي شيء غير المستأجر ،
سواء أكان العمل معيأ كالموظف للكتابة ، فقط ، أو كان العمل غير
معين كإخدام الذي يعمل ما يأمره محدومه حول المدة التي استؤجر فيها .
أما الأجير المشارك فيدخل فيه ثلاثة أقسام الأول ان يستأجر على
عمل معين في وقت معين من غير شرط المباشرة ، مثل ان يستأجر محلاً
لنقل الأمتعة من بيت إلى بيت في يوم معين ، سواء أعمل نفسه ، أو
أي شخص آخر ، فإن المصنوب هو النقل . الثاني ان يستأجر عن عمل
بشرط ان يباشره نفسه ، ولكن دون أن يذكر أمداً خاصاً ، مثل ان
يحيط له هذا الثوب بنفسه متى شاء . الثالث لا يشترط عليه المباشرة ،
ولا يُعين له مدة ، مثل ان يقول له : أريد حياطة هذا الثوب منك
أو بمن تكلفه أنت في أي وقت تراه .

وليس للأجير الخاص ان يعمل شيئاً لنفسه ، أو لغيره في الوقت
الذي أجز فيه نفسه إلا بإذن المستأجر وموافقته ، لأن عمل الأجير في
هذا الأمد الممن ملك خاص للمستأجر ، وإذا كان الأجير مشتركاً ومطلقاً
غير مقيّد حر له ان يعمل لنفسه ولغيره . لأن المستأجر لا يملك منعه
في وقت معين على وجه لا يجوز له العمل لغير من استأجره . وقد
سأل الامام عن الرجل يستأجر الرجل بأجر معلوم ، فيجعله في صبيته ،

فيعطيه رجل آخر دراهم ، ويقول له : شتر ب كذا وكذا ، والريح
 يبي ويبيك ؟ فقال : اذا أدن الذي استأجره فليس به بأس . قال
 الفقهاء : ان طاهر هذه الرواية يدل على ان المراد منها الأخير الخاص
 المقيد ، وبها تدب بالمفهوم على ثبوت التمس مع عدم الادن والموافقة .
 وإذا عمل الأخير الخاص لعبر المستأجر في الوقت الذي استأجر فيه
 كان المستأجر بالخيار بين مسح الأجرة ، أو امضاءها ، فان احتار الفسخ ،
 ولم يكن قد علم الأخير شيئاً للمستأجر فلا شيء للأخير ، وان كان
 قد عمل ورعت الأجرة المسماة ، وكان للأخير منها مئة ما عمل ،
 وان امضى ، ولم يفسح بضم الأخير ما فوته على المستأجر من عمله ،
 وينقص من أجرته بقدر ما أصاع من الزمن في العمل لعبر المستأجر
 الأصيل ، سواء أكان قد عمل بغيره ، أو لنفسه إلا ما يتسامح العرف به .

بذ المستأجر :

من استأجر داراً ليكنها ، أو دابة ليركها ، أو كلاً ليقراه ،
 أو ثوباً ليعسه ، وما إلى ذلك فالعبر المستأجرة في يده أمانة لا يصمن
 هلاكها أو نقصها إلا ان يتعدى حقه في الانتفاع بها ، أو يقصر في
 حفظها . ومثال تعددي ان يتجاوز بالدابة أو السيرة المحل الذي استأجرها
 إليه ، أو يحمل عليها ما يخاف الشرط ، أو العرف أو يستعمل الدار
 التي استأجرها للسكن مضمناً أو كإراحاً فيصن في ذلك كله ، حتى
 ولو كان تلف بأفة سموية ، لأنه قد تعدى ، تماماً كما هي الحال في
 العاصم .

ومثال التقصير والتعريط ان يهمل المستأجر العبر ، ولا يهتم بحفظها
 بما تقتضيه المادة كالدابة بتركها من غير علف أو ماء ، أو يمر بها
 في المخاطر والمآرق ، فقد مثل الامام الصادق (ع) عن رجل كرى

دأبه الى مكان معلوم ، فنفقت - نفقت الدابة أي هلكت وموتت
 قال الامام . ان كان حذر الشرط فهو صامس ، وان دخل وادباً ولم
 يوثقها فهو صامس . وان سقطت في نثر فهو صامس ، لأنه لم يستوثق منها .
 ومورد الرواية . وان كان الدابة ، وان حكمها يشمل كل عين متأجرة ،
 وقول الامام (ع) : ان كان حذر الشرط ، مثال لتعدي ، وقوله
 « لم يوثقها » ، ولم يستوثق منها ، مثال للتخصيص .

وأيضاً يصحس العين ، إذا سمعها عن الحادث بعد انتهاء الاجارة وحديث
 منه ، فإذا هبكت أو تصررت فعليه الصيام مطلقاً ، حتى ولو كان التلف
 بأفة سخاوية ، لأنه امتناع من غير حق .

ويصحس المعتدي والمنعوط قيمة العين حين التلف لا قبلها ، لأن دمه
 انما تشتعل بالقيمة عند هلاكه انعين . أحل ، هو مسؤول عن العين من
 حين التعدي ، بمعنى دخولها في صياحه من ذلك الوقت الى حين التلف ،
 فيضمن قيمتها عند التلف على الأقوى ، كما عر صاحب الجواهر .

وتسأل . إذا اشترط المؤجر الصيام على المستأجر ، مع عدم التعدي
 والتعريط ، فهل يصح هذا الشرط ، ويجب الوفاء به ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر إلى صحة العقد وبطلان الشرط ،
 لأنه مخالف للنص الصحيح القائل بعدم صيام الأجنبي ، والمستأجر أجنبي .

الحياط :

إذا أفسد الحياط الثوب ، والمخار الساب ، وكل صانع أفسد ما في
 يده فهو ضامن له منهائناً كان أو غير منهائناً ، حادثاً كان أو غير
 حادث ، لأن التلف يستند إليه مباشرة ، ومن انصف مال غيره فهو له
 ضامن ، قصد ذلك ، أو لم يقصد ، لأن الصيام لا يشترط فيه القصد
 ولا الغفل ، ولا اللوع . ويدل عليه قول الامام الصادق (ع) : « كل

عامل اعطيته أحرأ على ان يصلح فأبعد فهو ضامن .
 أجن ، إذا هلك العن أو تصررت عند العامل كالثوب يحرق أو
 يسرق من دكان الحبيب أو الكواء ، بلا تعديه وتفریط فلا ضمان
 عليه ، لأن الأصل عدم الضمان ، ولأنه أمين ، وقد دل العن على عدم
 ضمان الأمين .. وبكيفية هاك فرق بين ان تهلك العن بلا تعديه من العامل
 والصانع ، وبدون فعله هو كما لو سرقت من محله ، وبين ان تنلف
 أو تنصرر بفعله وفي يده ، كالحياط يخطيء في تفصيل البدلة ، والكواء
 في تطييفها ، والجار في اصلاح الباب ، فالأول غير ضامن ، لعدم
 استناد الفعل اليه من قريب أو بعيد ، والثاني ضامن ، لاستناده اليه
 حقيقة ، حتى ولو كان من غير قصد .

الخيال :

إذا عثر الخيال ، فسقط ما يحسنه ، وتنلف ، فهو بصممه ، أو لا ؟
 للفقهاء فيه قولان ، من قائل بأنه بصم ، وعلى هذا أكثر الفقهاء
 ومن قائل بعدم ضمانه ، ومن هؤلاء الشيخ النابضي ، قال في حاشيته عن
 العروة الوثقى : الأطهر عدم الضمان ، وكونه من تنلف دون الائتلاف ،
 والفرق بينهما ان الائتلاف لا يد من نسته إلى فاعل ، أما التنلف فإنه
 يحدث من غير هذه السببة ، تماماً كالموت ، والامانة .

الطبيب :

من أقدم على تطيب مريض ، وتصرر من حراء خطأه فان لم يكن
 من أهل الفن وانسرفة بهذه المهنة فهو ضامن بالائتفاق ، بل مستأهل
 للمعقوبة ، لأنه معتدٍ ومتطفل ، وان كان من أهل الاختصاص والفن فلا

بعض إذا اجتهد واحتاط ، ونهأ مما يحدث ، وقيل المريض أو وبه ذلك ، لقول أمير المؤمنين (ع) : من تطلب أو تسيطر فليأخذ الرأفة من وبه ، وإلا فهو ضامن . وإلى هذا ذهب صاحب العروة الوثقى والشيخ النائيني في حاشيته على العروة ، والسيد الحكيم في المستمسك ، قال هذا السيد ما نصه بالحرف : « هو أي عدم العيان المشهور ، بل لا يعرف الخلاف فيه إلا عن الحلبي ، وبعض آخر » .

وذهب المشهور بشهادة صاحب المستمسك إلى أن من وصف دواء لمريض فشربه ومات بسببه فلا ضمان على الوصف ، طيباً كان أو غير طيب ، وقال صاحب العروة الوثقى : « الأقوى عدم العيان ، وإن قال . الدواء العلاني نافع للمرض العلاني فلا يسمى الاشكال في عدم ضمانه .. وكذا لو قال . لو كنت مريضاً مثل هذا المرض لشررت الدواء العلاني » .

الملاح والمكاري والسائق :

إن كلاماً من الملاح والمكاري وقائد السيارة لا يضمن شيئاً مما يهلك في السفينة وعلى الدابة وفي السيارة إلا مع التعدي ، أو التعريض ، فإذا استأجر سبعة ، أو سيارة لحمل متاع فنقص أو سرق لم يضمن الملاح وقائد السيارة مع عدم التعدي والتعريض إلا إذا اشترط عليه ذلك ، للنص الخاص ، فقد سئل الامام (ع) عن رجل استأجر ملاحاً ، وحمله طاعماً في سبعة ، واشترط عليه أن ينقص فعليه ؟ قال الامام : جاز . قال السائل : إنه ربما رد الطعام ؟ قال الامام : هل يدعي الملاح أنه رد فيه شيئاً ؟ قال السائل : لا . قال الامام : الزيادة لصاحب الطعام ، والنقصان على الملاح إن كان قد اشترط عليه ذلك .

الماطور

إذا استؤجر لحفظ متاع مسروق فلا ضمان عليه إلا إذا قصر في الحفظ حسب المعتاد . وقد مثل الإمام (ع) عن رجل استأجر أجيراً فأقصده على متاعه مسروقاً قال هو مؤتمن . أي لا يضمن إلا مع التقصير ، كما هو الحكم في كل أمين .

ونسأل هل يستحق الماطور الأجرة بعد سرقة المتاع الذي استؤجر لحفظه ؟

قال صاحب الخواهر . قد يقال لا أجر له ، لعدم حصول العمل المتأجر عليه . وقال صاحب المستمك : بل ينبغي أن لا يكون محلاً للاشكال ، أي أنه استؤجر لحفظ المتاع وبقائه ، والمفروض أنه سرق ، فلم يبق موضوع للأجرة ولا للأجرة .

اشتراط نقص الأجرة أو عندها :

قال صاحب الخواهر . لو استأجره ، ليحمل له متاعاً إلى موضع معين ، واشترط عليه وصوله إليه في وقت معين ، وأنه إن قصر عنه نقص من أجرته شيئاً معيناً جارٍ ودقاً للمشهور ، للأصل ، وقاعدة المؤمنين عند شروطهم . . أما لو اشترط سقوط الأجرة إن لم يوصله إليه فلم يجر اشتراط ودقاً للمشهور ، لأنه شرط متافٍ لمقتضى عقد الأجرة ، إذ يرجع المعنى إلى أن الأجرة بلا أجرة ، فيكون نحو قولك : أجرنتك بلا أجرة ، وبما أنه بعد العقد ، وإذا صد العقد كان له أجرة المثل .

التردد في الأجرة ونوع العمل :

إذا قال له . إن حطت هذا الثوب عربياً فلك درهم ، وإن خطته

افرنجياً فلك درهمان صبح من باب الجمالة ، لا من باب الاجارة ، لأن الجمالة تقتصر فيها الجهالة والابهام دون الاحارة .. وكذلك اذا قال له : ان حطته اليوم فلك درهمان ، وان شحطته غداً فلك درهم واحد ، فانه يصح جمالة لا اجارة ، ويأتي الكلام عن الجمالة في الفصل التالي :

مسائل :

١ - سبق ان المؤجر يملك الاجرة بعد انعقاد العقد ، أما تسليمها له فلا يجب بذلك ، بل ينظر - فان اشترط التأجيل أو التمهيل وحسب العمل بالشرط الذي اتفقا عليه ، سواء وردت الاجارة على العين ، أو على العمل . ومع الاطلاق وعدم الشرط ينظر ايضاً : فان وقعت الاجارة على العين حار لكل من المؤجر والمستأجر ان يمتنع من تسليم ما في يده ، حتى يستلم حقه من الآخر ، تماماً كالمشتريين ، لأن كلاً من البيع والاحارة من عقود المعاوضة .

وان وقعت الاجارة على العمل كخياطة الثوب فلا يجب تسليم الاجرة إلا بعد اكمال العمل ، قال صاحب الجواهر :

« يجب على المؤجر والمستأجر التسليم ، لوجوب الوفاء بالعقد ، فان تعاسرا أجبراً معاً على التقاض ، أما لو بذل أحدهما ، وامتنع الآخر ، ولم يمكن أحباره كان للنادل حصة ما لديه ، حتى يدفع إليه العوض قضاءً لحق المعاوضة التي بني عليها العقد . ثم قال صاحب الجواهر : والظاهر الاجماع على عدم استحقاق الأجير تسليم الأجرة قبل العمل ما لم يشترط ، أو تكون عادة تقوم مقام الاشتراط . »

٢ - إذا سلم المستأجر العين المستأجرة ، ومضت مدة الاجارة لزمته ، ووجب عليه دفعها إلى المالك ، حتى ولو لم يستوف المنفعة ، فن استأجر داراً ليسكنها ، أو سيارة ليركها أمداً معيناً ، ومضى الأمد دون ان

يسكن الدار ، أو يركب السيارة فعليه الأجرة ، بل لو نبت فساد الأجرة
فعلى المسافر أجرة المثل . لأن المصلحة كانت تحت يده ، قال صاحب
الخواهر : « بلا خلاف معناه ، حتى ولو كانت الأجرة فاسدة ،
ولكن اللازم فيها أجرة المثل » .

وإذا بدل المؤجر العين المستأجرة فلم بأحدها المستأجر ، حتى مضت
المدة كرمه الأجرة للثابت أن كانت الأجرة صحيحة ، ولا شيء عليه
أن كانت الأجرة فاسدة ، لأنه لم يستوف المصلحة ، ولم تفت تحت يده
لعدم التقصص ، قال صاحب الخواهر : « بلا خلاف أحده في ذلك ..
نعم ليس ها أجرة المثل ، مع فرض فساد الأجرة ، لعدم التقصص » .

٣ - على المؤجر أن يسلم العين للمستأجر خالية من الأمتعة والعوائق
التي تحول دون الانتفاع بها ، قال صاحب مفتاح الكرامة : « لا خلاف
بين المسلمين في أنه يجب تسليم الدار فارغة ، لينتفع الانتفاع بها » .

٤ - صرية الحكومة على الأراضى والممتلكات يجب على المالك لا على
المستأجر إلا مع الشرط ، فله يجب أن يدفعها للمستأجر ، حتى ولو كان
حائلاً بمقدارها حين الأجرة ، لأن المرفع يستمر ويتسامع بمثل هذه الجهالة .

٥ - يجوز للأجير أن يجعل لنفسه الخيار بعد الانتهاء من العمل ، أن
شاء أمضى الأجرة ، وأخذ الأجرة المسماة ، وإن شاء فسخها ، وطالب
بأجرة المثل - مثلاً - أجر نفسه لشاء بيت بشيء معين ، واشترط على
صاحب البيت أن يكون له الخيار بعد الانتهاء من الشاء في أن ينقل
بالأجرة المسماة ، أو يفسخ الأجرة ، وبأخذ أجرة المثل ، فإذا انتهى
من العمل وأحار الأجرة أحد المسمى ، وإن فسخ الأجرة طالب بأجرة
المثل ، وعلى المؤجر أن يدفعها له ، حتى وإن زادت عن المسمى اضماً ،
لأن عمله محترم ومصنوع بعد أن كان برصاً المالك ، فإذا بطل المسمى
بالفسخ تعين الصمان بأجرة المثل .

٦ - يجوز الاستئجار لحفر بئر أو قناة ، ولا بد من تقدير الحفر بالمدة اباناً أو اسبوعاً أو شهراً أو أكثر أو أقل ، أو يقدر الحفر بالوصف طولاً وعرضاً وعمقاً ، وإذا بهرت البئر والفناء فإزالة التراب على المؤجر لا المتأجر ، كما لو وقع فيها حجر أو دابة ، وما إليها .

وإذا اقترحت الحافر صحرة لم تكن في الحسد ، وتعدر عليه الحفر أو تعمّر إلا بمنفعة وتكاليف أكثر من المعتاد فلاحبر صحيح الاجارة ، وله من الاجرة المضافة نسبة ما عمل ، ان نصماً مضاف ، وان تشأ فثبت ، قال صاحب الجواهر : « بلا خلاف احده في شيء من ذلك بين الفقهاء ، ولا خلاف » .

نعم على ان للروحة ان تؤجر نفسها بمرصاع وغيره من الأعمال السائمة بأذن الروح وموقفه ، واختلفوا هل يجوز لها ذلك من غير اذنه ؟ والحق صحة الاجارة منها من غير اذن الروح لكل عمل لا يتنافى مع الحقوق الروحانية ، لأنها والحال هدي مالكة لمافعها ، ولها ان تنصرف فيها ، وتنصرفها الى من تشاء بعرض وغير عوض ما دام العمل لا يتعارض مع حق الغير ، وإذا تعارضت الاجارة مع حق الزوج فله فسخها .

٨ - يجوز استئجار الأرض لجعلها مسجداً أمداً معيناً ، ولكن لا يثبت له آثار المسجد من تحريم التنجيس ودخول الحب والحائض ، لأن شرط المسجد أن يكون موقوفاً ، وشرط الوقف التأييد ، ولا تأييد مع الاجارة ، كما قال صاحب مسالك ، وقال صاحب الجواهر : « مراد الفقهاء من المسجد هو انه محل للسجود ، كقولهم يستحب اتخاذ مسجد للصلاة في الدار ، ومرادهم عدد مكن مخصوص للصلاة » .

التنازع :

١ - إذا اختلف في أصل الاجارة ووقوعها فالقول قول المنكر بيمينه ،

م سواء ؟ كان هو المالك أو المنتصرف ، ثم ان وقع النزاع قبل استيعاء شيء
من المانع رجع كل شيء الى ما كان عليه ، وان كان بعد استيعاء
المنفعة ينظر - فان كان المكر هو المالك عليه اجرة المثل فقط ، فاذا
افترض ان اجرة المثل عشرة ، وقال المستأجر : استأجرتها باثني عشر
فلا ينحق المالك إلا عشرة ، لاعتراضه بعدم استحقاق الزيادة .

وان كان المكر هو المنتصرف فللمالك اجرة المثل ايضاً ، وإذا افترض
ان اجرة المثل أكثر مما يدعيه المالك من الاجرة فلا يعطي أكثر مما ادعى ،
لاعتراضه بأنه لا يستحق الزائد .

وتسأل ان المنتصرف يعترف بأن الزيادة عن اجرة المثل في العرص
الأول والثاني هي حق للمالك بينما يعترف المالك صراحة أو ضمناً بأنها
ليست له ، فاذا يصحح بها المنتصرف ، مع العلم بأنه لا يجوز له تملكها
بحوجب اعتراضه ؟

الجواب : يتعين عليه احد امرين اما ان يدفعها للحاكم الشرعي
ويعلمه بالحقيقة ، وما ان يوصلها الى المالك بطريق من الطرق ، ولو
بوضعها في أمواله دون علمه .

٢ إذا احتج في مقدار الشيء المستأجر ، فقال المالك :
اجرتك الدار ما عدا هذه العرفة . وقال المستأجر : بل الدار بكاملها
فالقول قول المالك بيمينه . لأنها قد اتفقا على سائر العرف ، واحتلفا
في العرفة الزائدة ، والأصل عدم وقوع الاجارة على ما راد عن مورد
الاتفاق .

وقال بعض الفقهاء : هما متداعيان ، لأن كلاهما يدعي ما ينكر
الآخر ، وينكر ما يدعيه ، فيتحلمان ورد صاحب المسالك والحواهر
على هذا القائل بأن صابط التحالف عدم اتفاق المتداعيين على شيء من
مورد العقد ، كما لو قال احدهما : اجرتك البيت . وقال الآخر : بل
اجرتي الدانة ، والمعرض انهما هما متفقان على ما عدا العرفة المعلومة

من الدار ، فلا مير - إذن - لتحالف .

٣ - إذا اختلفا في مقدار الاجرة فالقول قول المشتجر بيمينه ، لان الاصل عدم الزيادة ، قال صاحب الجواهر والمالك : وقيل بالتحالف وهو ضعيف .

٤ - إذا اختلف الاجير والمؤجر في نوع العمل ، مثل ان يدعي الحياط ان المالك طلب منه ان يحيط قطعة القماش فبيعاً ، فأكثر المالك وقال كلا ، بل حسنت منك ان تحيطها سروالاً ، فمن هو المدعي ؟ ومن هو المكر ؟

ذهب المشهور شهادة صاحب الجواهر إلى ان القول قول المالك بيمينه ، لان الاصل عدم ادن المالك عما يدعيه الحياط .

٥ - إذا اختلفا في تعيين العين المستأجرة ، فقال المالك : آجرتك البيت وقال المسأجر : بل آجرتي الدكان . تحالفاً ، وبطلت الاجارة كأن لم يكن شيء ، نعماً كما هي الحال لو اختلفا في تعيين المبيع .

٦ - إذا اختلفا في شرط رائد فالقول قول المكر ، لان الاصل عدم الشيء الزائد ، حتى يثبت العكس

٧ - إذا اختلفا في صحة الاحارة ومصادها فالقول قول من يدعي الصحة ، لان الاصل في افعال العقلاء الذي تسالم عليه الجميع هو الصحة حتى ولو كان مدعي الصحة غير مسلم .

الجماعة



معناها :

الجماعة والجمعية والجمع بمعنى واحد في اللغة ، وهو ما يحمل للانسان على شيء بعمله ، وعند الفقهاء الالتزام حال معين لقاء عمل لأي عامل كان مجهولاً أو معلوماً ، وصورته مع جهل العامل ان يقول من فعل لي كذا فله كذا ، أو من رد صانعي الغلابة منه كذا ، وصورته مع معرفة العامل ان يقول لمن يعرفه بشخصه : ان فعلت كذا فلك كذا .

الشرعية :

الجماعة مشروعة اجماعاً ونصاً ، ومنه قوله تعالى في الآية ٧٢ من سورة يوسف : « ولئن جاء به حمل يسير » .
وقيل للامام الصادق (ع) ربما امرنا الرجل فيشتري لنا الارض والدار والعلام والجارية ، ويحمل له جملاً ؟ قال : لا بأس .

بين الجمالة والاجارة :

فرق بين الجمالة والاجارة من وجوه .

١ - ان الاحارة عقد لازم من الجانبين ، أما المعاملة محاذرة من جانب الخاعل ولعامل قبل التمس بالعمل ، ومن جانب العامل أيضاً اذا كان بعد ان يتمس بالعمل ، فان له الرجوع عنه قبل الاكمال ، ولكنه لا يستحق شيئاً ، لأن الخاعل قد جعل له العوض في مقابل مجموع العمل ، لا بعينه . وإذا رجع الخاعل قبل العمل فلا يستحق المحصول نه شيئاً ، لانتهاء الموضوع ، وإذا رجع بعد الانتهاء بالحصل ، وقبل الانتهاء منه فلهما عمل احرة عنه . وان كان بعد الانتهاء فله العمل بكامله قال صاحب المكاسب :

« لا خلاف في ان المعصية من الأمور المحذرة من الطرفين ، بمعنى تسقط كل من المالك والعامل عن صاحبها قبل التمس بالعمل وبعبارة ، سواء جعلها عقداً أو ابتاعاً ، لأنها من حيث عدم اشتراط القول فيها بمنزلة أمر الغير بمص له احرة ، فلا يحق المص في من الجانبين ، ثم ان كان المص قبل التمس فلا شيء للعامل ، إذ ليس هناك عمل يقابل بعوض ، سواء كان المص من قبله ، أم من قبل المالك ، وان كان بعد التمس ، وكان المص من العامل فلا شيء له . لأن المالك لم يجعل له العوض إلا لمجموع العمل من حيث هو محموم ، فلا يستحق على المعصه شيئاً ، لأن عوض المالك لم يحصل ، وقد استوفى عامل حق نفسه ، حيث لم يأت بما شرط عليه العوض . وان كان المص من المالك فعليه للعامل عوض ما عمل ، لأنه ادى عن عوض لم يسلم له ، ولا تقصير من قبله ، والأصل في العمل المحترم الواقع بأمر المالك ان يقابل بالعوض . وعن العوض الواجب له احرة مثل ما عمل ، أم يسقط ما فعل الى المجموع من العوض المسمى ؟ وجهان أظهرهما الثاني - أي يسقط ما فعل الى المسمى لا احرة المثل - لأنه العوض الذي اتفقا عليه . »

٢ - يجوز أن يكون العامل مجهولاً في الجمالة ، فتقول من أصلح هذه القطعة ، وأزال منها الأحجار والأشواك فله كذا ، ولا يصح أن تقول : أجرتها لكل من يزرعها بكذا .

٣ - الآخر يملك الأجرة بنفس العقد في الإجارة ، سواء استعمله أم لا ، أو بركة غير عمل . أما في الجمالة فإن الطرف الثاني ، وهو المجهول له لا يستحق شيئاً إلا بعد العمل .

٤ - يجوز أن يكون استئرم غير مالك ، مثل أن يقول رجل أحمي . من رد محطّة فلان فله عني كذا ، ولا يصح أن يقول من أحمي داره بكذا فله الأجرة .

٥ - يجوز أن يكون لعامل المجهول له مسألاً وسعياً ، أما المستأجر فيشترط فيه البلوغ والرشد .

٦ - يجوز في الجمالة أن يكون وصف شيء الذي جعل له من أجله مجهولاً مما لا يفترق في الإجارة ، وقد قل من رد دابتي فله كذا صح ، وإن لم يمس بها فمس أو حار ، ولا يصح أن تقول : أجرتك دابتي دون أن يميزها بالوصف .

الشروط :

يُعتبر في الجمالة أمور

١ - الصيغة ، وهي كل لفظ يدل على الإصرار على لقاء عمل ، كقوله من رد محطتي فله كذا ، أو أي إنسان فعل كذا عطيتك كذا ، ويصح فيها الإطلاق من حيث الزمن والمكان ، كما يصح لقضها أو

بأحدهما ، مثل ان يقول : من قتل كذا في شهر رمضان ، أو يوم الجمعة ، أو في بلد كذا ، أو الأرض الفلانية ... ولا فرق في القول بين أن يكون بالقول أو بالفعل ، ولو قال انسان : أنا أعمل . أو بأمر بالعمل دون أن يقول شيئاً ثم المقدم .

٢ - ان يتخذ الجاعل الأجرة أولاً ، ثم يحصل العمل ، فلو وجد انسان محطة فالتفتها قبل الجمالة وجب عليه أن يسلمها لصاحبها ، ولا يستحق من الجمل شيئاً ، لأنها أمانة في يده ، وعليه ان يردها للمالكها ، قال صاحب الجواهر : لا أجد خلافاً في ذلك .

وس رد الصالة بقصد الترع فلا شيء له ، سواء أكان ذلك بعد الجمالة ، أو قبلها ، وسواء أسمعها العامل ، أو لم يسمعها ، أما إذا لم يقصد الترع ، وكان الرد بعد الجمالة فلا تنقذه ، حتى ولو لم يسمعها ، لأنه مع عدم الترع وادان الجاعل - يكون العمل محترماً .

٣ - ان يكون الجاعل أهلاً للتعاقد ، تتوفر فيه الشروط العامة من البلوغ والرشد والقصد والاختيار ، وعدم الحجر ، أما العامل فلا يشترط فيه إلا امكان صدور العمل منه مع عدم المانع الشرعي ، فيصح العمل من الصبي والسفيه ، وقبل يصح من المجنون أيضاً . قال السيد أبو الحسن الأصفهاني في الوسيلة : يجوز أن يكون العامل صبياً مميزاً ، ولو بغير اذن الولي ، بل ولو كان عبداً مميزاً أو مجنوناً على الأطهر ، عجميع هؤلاء يستحقون الجمل المقرر لعملهم .

٤ - قال العلامة في التذكرة ما نصه بالحرف : يشترط في العمل أن يكون محلاً فلا تصح الجمالة على محرم ، فلو قال : من زنا أو قتل

أو سرق ، أو ظلم ، أو شرب حمراً ، أو أكل محرماً ، أو عصب ،
أو غير ذلك من الأفعال المحرمة فله كذا لم يصح ، ولو فعل المجمعول
له ذلك لم يستحق العوض ، سواء أكان المجمعول له معيماً أو مجهولاً ،
ولا نعم في ذلك خلافاً . ويشترط أن يكون العمل مقصوداً للعقلاء ،
فلو قال : من استقى من ماء دجلة ، ورمى الماء في القنوت ، أو حفر
سوراً ثم طمه . وغير ذلك مما لم يعدد العقلاء مقصوداً لم يصح . ويشترط
في العمل أن لا يكون واحداً ، ولو قال : من صلب المريض ، أو صدم
شهر رمسان فله كذا لم يصح . لأن الواجب لا يصح أحد العوض عليه .

هـ ... أن يكون العمل معلوماً ، تماماً كالأجرة في عقد الإجارة ،
وإذا كان مجهولاً تبطل الجمالة ، ويثبت للعامل أجرة المثل .. أهل ،
يجوز أن يقول : من رد دابتي فله نصفها أو ربعها .

وإذا قال : من فعل كذا فأنا أرضيه ، فإن رضي الماعل بما أعطاه
الجاعل فذاك ، وإلا فللماعل أجرة المثل .

مسائل :

١ - إذا قال : من رد محفظتي فله دينار فردها جماعة كان الماعل
لهم بالسوية .

وإذا قال : من دخل داري فله دينار ، فدخلها جماعة كان لكل
واحد منهم دينار . قال صاحب الخواهر : لا خلاف معتد به ولا
إشكال .

٢ - إذا حصص الجمالة بينسان معين ، مثل أن يقول : إن رد زيد
محفظتي فله كذا ، فإذا ردها غيره فلا شيء له . قال صاحب الخواهر :
ولا خلاف أجده في ذلك ، لأنه منوع ، حيث لم تدل الأجرة له .

٣ - إذا قال : من رد سيارتي فله كذا فلا يستحق العامل المبلغ المجهول إلا بتسليم العين إلى يد المالك ، فلو جاء بالسيارة ، وتركها أمام المنزل ، ولم يقصدها المالك ، ثم سرقت فلا شيء للعامل . قال صاحب الجواهر : « بلا خلاف أجده .. نعم » ، لو صرح الجاعل بما لا يقتضي التسليم ، كما لو قال من أوصىها إلى البلد ، أو المنزل استحق العامل الجمل . »

٤ كل من أمر غيره بعمل ، ولم يشاركه عليه فانه يستحق على عمله اجرة المثل بالاجماع .

التناع :

١ . قال صاحب الشرائع : اذا عمل شخص لآخر ، أو رد له ضالته ، وقال للمالك : أنت امرني بالعمل ، أو شارطني عليه ، فسكر المالك ذلك فالقول قوله بيمينه ، قال صاحب الجواهر : « بلا خلاف أجده فيه ، لأنه سكر ، والاصل عدم الأمر وعدم الشرط »

ويلاحظ بان هذا يتم إذا لم يكن هناك قرينة تعيد الاطمئنان ، وتدل على عدم التناع ، كالحال بحمل المدع لانسار ، فبدعي عليه صاحب المتناع التناع ، وكأصحاب سيارات الانجار بدعي الراكب التناع .. ولا أصل عدلاً بطلب اليه من الحمال وصاحب السيارة على ثبوت الانجار ..

٢ .. إذا قال : من رد محطتي فله كذا فردها له ريد ، وطالبه بالحمل ، فصر له الجاعل . لقد كانت المحطة معك وفي يدك قل ان أنشئ الحماله ، وعليه فلا تستحق شيئاً ، وقال العامل : بل بحثت عنها ، وحصلت عليها بعد الحماله ، فاستحق عليك الجمل كاملاً - إذا

تدبر الأمر كذلك فانقول قول الميت بدينه ، لأن الأصل برائة دمه
بذلك من غير ، حتى يثبت العكس

٣ - إذا اتهم على شيء اعماله ، واحده في قدر العمل - مثلاً
ون ذلك حجب عشرة دراهم بعمل وقال للعامل من حجب
عشر من ، فمن ادعى " ومن المنكر "

وعقبتها خمسة أوقاف في ذلك ، ففي صاحب الخواهر وسلك ومفتاح
كبراهه وقرب الأقوال - فيما يرى - ما ذهب إليه العلامة في لقواعد ،
والنهي - لأن في محله ، واستحجه أكثر من محله ، وهو ان القول
بدين الميت بدينه ، مع عدم انية للعامل ، فيحجب المالك على نصي
البراءة أي بدعي للعامل ، وينبغي ان اليمين لا تثبت عشرة التي بدعيها
الحمل ، لأن اليمين تعمي ما بدعيه محصر ، ولا تثبت بدعيه الخلف
لأن ادعوى ما تثبت باليه ، وإدام ثبت دونه ، وم تثبت عشرة
التي بدعيه الميت ، مع العلم بأن العمل محترم ، لأنه كان من المالك
وحب الواحد بأقل لأمر من أحرة المثل ، وما بدعيه بمثل ، فإن
كانت حرة لمثل أكثر مما بدعيه ، كما لو افترض أنها ثلاثون عظيم
العامل أربع مدي ادهاه ، وهو العشرون ، لاعتباره بعدم استحقاق
الرئد وبراءة ذمة المالك منه ، وإن كانت اجرة المثل أقل مما بدعيه
العامل كما لو افترض أنها خمسة عشر فله اجرة المثل فقط . أحل ،
لو افترض ان ما ادعاه المالك يزيد عن اجرة المثل ، كما لو قال :
حجب ١٨ أعطت الزيادة عن اجرة المثل للعامل ، إذ المفروض ان

المالك يمتدح بأن العامل يستحقها ، والعامل لا ينكرها ، بل يلح
استحقاق الأكثر .

١ لا ادري لماذا اختلف الفقهاء في هذه المسألة على خمسة اقوال ، واطالوا الفيل والشرح ، ولم
يفعلوا ذلك في مسألة اختلاف المؤجر والمستأجر في قدر الاجرة التي اشترى اليه في الفصل
السابق فقرة التنازع رقم ٣ مع ان المسألتين من باب واحد ٢.. وتفرق بين الصورتين بكل
سحر وتحفظ بأن النزاع في قدر الاجرة يهاب الاجابة يرجع الى الدراع في ان ما يستحقه
لمالك على المستأجر هل هو الاقل او الاكثر ، تماماً كمسألة النزاع في مقدار الدين .
اما النزاع هنا فانما وقع في اصل الجملة وانشائها فقرة و مشرين يصرح النظر عن الشخص
الذي يستحقها ، اذ انه مستحق الجملة حين الجملة غير معين ، اما مستحق الاجرة فمعلوم
ومعين .. لقول طحا ، ونستغفر الله .

الفظة



في المال المجهول المالك ، ورد المطالم ، والأعراس :

من الألفاظ المتدولة في كتب الفقه المال المجهول المالك ورد المطالم ، والأعراس المالك عن ملكه ، واللفظة ، بصم اللام ، وفتح القاف ، وقد يقع الاشتباه ، وعدم تمييز بعضها عن بعض بالطر الى ن كلاً من المطالم واللفظة والمسال المجهول المالك لا يعرف صاحبه ، كما ان المال الصانع أي اللقطة - والذي اعرض عنه صاحبه يجوز اخذه - لذا رأينا من المتعبين قبل ان نتكلم من اللفظة التي عن يدها ان عهد بالاشارة الى ما أراده الفقهاء من الأسماء الثلاثة ، وحكم كل منها ليتضح الفرق بينها وبين اللفظة من جهة ، ولأن الفقهاء لم يشكوا عنها بغير منقول ، وانما تعرضوا لها استطراداً للمناسبات .

والمال المجهول المالك يصر به بضمه ، حيث لا يعرف له مالكاً ، وهو اما صانع ، واما غير صانع ، والصانع يدخل في باب اللفظة ، وغير الصانع ، وهو الذي سماه الفقهاء من المال المجهول المالك ، لا يجوز أخذه وجبايته ، ولكن قد يقع في يدك عملة وخطأ ، كما لو كنت في فندق مع شخص تجهل هويته ، فيحتلظ ببعض أمتعتك بأمتعتك ، ثم يذهب الى سبيله ، ولا تعرف عنه شيئاً . ومن المجهول المالك ان تستدين مالا من شخص ، أو يصنع عندك أمانة ، ثم يعيب عندك عينة مقطعة ،

وتسمى اسمه ، ولا تعرف من يرشدك اليه . أو يصل الى يدك مال من العاصب والسارق دون ان تعرف له صاحبا ، أو تلمس قمعة عيرك ، أو تأخذ محفظته ، أو عصاه طأ واشتهاها انها قبعتك ، أو محفظتك ، أو عصاك .

وحكم المال المجهول المالك إذا وقع تحت يدك ان تصدق به عن صاحبه بعد اليأس من معرفته ومعرفته من يقوم مقدمه . فقد سئل الامام الصدوق (ع) عن وجد متاع شخص معه ، ولم يعرف صاحبه قال : إذا كان كذلك فبِهِ وتصديق به .

وإذا ظهر صاحبه بعد التصديق به فلا ضمان على المتصدق ، لأن اذن الشارع بالصدقة يتنافى مع الحكم بالنفريم ، هذا ، الى ان النص لم يشر من قريب أو بعيد الى ضمان هذا المتصدق ، بل قال السيد الحكيم في الجزء السادس من المصنف ص ٩٦ طعة ١٣٦٩ هـ ما نصه بالحرف . « ان النصوص الآمرة بالتصدق بمجهول المالك ظاهرة في خلاف الضمان . » وقال الشيخ النابني تعليقا على المسألة ٣٣ من باب الخمس في كتاب العروة الوثقى : « الاقوى عدم الضمان » .

أما رد المظالم فقال صاحب مفتاح الكرامة : « ان رد المظالم ومجهول المالك شيء واحد على المشهور » وعن الشيخ الاردبيلي ان رد المظالم هو المال الحرام المحتل بالحلال ، مع العلم بقدره . واجهل بصاحبه . وليس من شك ان المظالم هي الأموال التي تدخل على الانسان من غير وجه شرعي ، وان على المظالم ان يرد لها الى صاحبها أو من يقوم مقامه ان كنت عينها قائمة ، وان يرد الدل من المثل أو القيمة ان تلفت ، وان جهل صاحبها ومن يقوم مقدمه تصدق بها عنه .

أما الاعراض فهو ان يترك الانسان عيباً من أمواله مع بقاء الاعراض وإذا تركها للخوف ، أو لأي سبب من غير اعراض تبقى على ملك مانكها الأول لا يجوز التعرض لها إلا اذا كانت بمعرض التلف ، فيأخذها

نقص الحفظ والصيانة ، وتكون في يد الآخذ أمانة شرعية ، لا بصحتها
إلا مع تنعدي أو التعريط ، ومنى ترك العين صاحبها بنية الاعراض
أصبحت كسائر المباحات ، وجار لمجره حيازتها وتملكها ، وإذا طالب
بها المالك الأول لا يجب دفعها اليه ان كانت عنها فائدة ، وبالأولى ان
لا يضمن العوض ، مع التلف .

وفي ذلك روايات عن أهل البيت (ع) . منها ما رواه عبد الله بن
مسكان في الصحيح عن الإمام الصادق (ع) : « من أصاب مالا أو ميرا
في ثلاثة من لأرض قد كتب ، وعاش . وصاحبها صاحبها ، لم تنعه ،
فأحدها غيره ، فأدم عنها ، وأتفق بعه . حتى أحيائها من الكلال ،
ومن الموت فهي له ، ولا سبيل له . أي بالأول عليها ، وأما هي
مثل الشيء المباح . »

وقد اتفق الجميع على صحة هذه الرواية ، ووضعها صاحب مفتاح
الكرامة في باب اللفظة بأنها لأصل في الحكم ، وأن روايته السكري
عاصدة ومؤيدة لها ، وهي « يد عرفت السفيه وبها فيها ، فأصديه
الباس ، لما قذف به البحر عن ساحته فهو لأهله ، وهم أي أصحاب
السفيه أحق به ، وبما عاص عليه الناس ، وبركه صاحبه فهو لهم .
أي هو من استخرجه من البحر »

ورواية ابن مسكان هي أوضح الروايات دلالة على الاعراض ، وعلى
تملك الشيء المعرض عنه ، أن دلالتها على الاعراض فلاشبهة على لفظة
«سببه» الظاهرة في العين التي لا ملك لها . فإن صاحب جميع الحرم
« كان العربي يقول إذا رحمت من سفري فديني مائة ، وسئل
الإمام عن المائة ؟ فقال هو الرجل يمن علامه فيقول له اذهب
حيث شئت ، لبس لي من أمرك شيء » . وقال صاحب الجواهر
« أن مورد الرواية الترك والاعراض ، لا خصوص الاعراض ، ولا
خصوص الترك . »

فما كنت آخرا من شيء من هذه الأشياء عليه صراحة
قول بآدم هي له ولا من يملكه أو غيره وهي من الشيء
الذي هو في الشيء من حيث هو لا من حيث هو في
الكون على وجهه من حيث هو في الشيء من حيث هو
في الشيء من حيث هو في الشيء من حيث هو
بأن الأول أمرض وصرف في دفع الشيء من حيث هو
تبقى العين على ملكه في حق الله لا من حيث هو
كما صرح بذلك في حق الله في باب ما

وإذا زالت ملكية الأول من العلم في باب ما
منه الذي هو في حق الله في حق الله في حق الله
على وجهه من حيث هو في حق الله في حق الله
الكون من حيث هو في حق الله في حق الله
الثاني وهو في حق الله في حق الله في حق الله
تبقى في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله

والتي هي في حق الله في حق الله في حق الله
الذي هو في حق الله في حق الله في حق الله
الذي هو في حق الله في حق الله في حق الله
والذي هو في حق الله في حق الله في حق الله
والذي هو في حق الله في حق الله في حق الله

والتي هي في حق الله في حق الله في حق الله
الذي هو في حق الله في حق الله في حق الله
والذي هو في حق الله في حق الله في حق الله

الفقر والعار ، وستكلم عن كل واحد من هذه ثلاثة معان مستقل
نجنباً للاشتباه والخلط بينها .
وفي اللفظة روايات كثيرة عن أهل البيت (ع) ، منها قول الامام
المصادق (ع) " تُعرف سنة قليلة كان المال - أو كثيراً ، وما دون
المرهم فلا يعرف .

الطفل اللقيط

الحي النبوة:

أشهر ما تقدم ن يصنع قد يكون أسوأ ، وقد يكون حيوياً ،
أو ملاً غير حيوان ، ويذكر من الأسس الصائغ ، وهي تصح
انحصار ، وثبت عليه للمعط ولله الخط والحضارة واللبس

وقبل كل شيء ينبغي التنبيه إلى أن نريد بسيط الذي هو البساطة ،
وترتب عليه الأحكام هو الذي قبله أمه ، ورموه ، ثم صرح به ،
من الأسباب ، ولنا سمي مسوداً ، أما الذي يصحح ، ثم صرح به ،
ولا يجوز النفاذ بالمعنى المصطلح ، بل يسلّم أن أمه ، ثم صرح به ،
محفظه ورعايته ، ولا يجوز أن يتقدمهم أحد في ذلك ، وقد انصحب المسود
إذا عرفنا له كاملاً ، كالأب والجد والكم ، وعمرهم من له آخر في
حصدته ، منه معنى تكفنه وحاصله ، ولا مع غيره في مهره ،
من لو انعطه شخص ، ثم صرح به ، فأجاب آخر ، لا ، قد
صاحب الجواهر

لو كان للطفل أب أو جد أو أم أو غيره من تمت عليه حصته
أجبر الموجود منهم على أخذه ، عدم كونه مسوداً ، صرح به وجود

الكامل له ، وعدم صدق كونه صانعاً بمرء ، وكذا لو منى اليه
منقط ، ثم يده فأحده آخر أكرم الأول به ، لتعلق الحكم به ، ولا
دليل على سقوطه عنه بنبذه .

أذن السقط هو الذي يحتج به امران : البند ، وعدم تكامل ، فإذا
وحد التكامل ، حتى ولو كان ملتصقاً فلا يصح انفصاه . بقي شيء ،
وهو هل يصح التفاعد كل مسود لا كامل له ، بمجرد كان ، أو غير
مميز ؟

وقد اتفقت كلمة الفقهاء على حوار النقاط لصبي غير المميز ، بل
أوجوه وحوماً كقائماً إذا كان في معرض التثاق وهلاك ، يسقط عن
الكل إذا قام به البعض ، ويأثم الجميع إذا علموا به ، وقدروا على
عن التفصه ، وتركوه ، أما إذا لم ينجف عنه السب وإهلاك فيستحب
التقاطه .

وأيضاً نفقوا على عدم حوار النقاط النال العاقل ، لاستغلاله بفسه ،
وانشاء انولايه عليه . أجل ، تحت إسماعه إذا كان في معرض هلاك ،
تماماً كإعداد العرق ، وانعدام الخائف المضطر . ولكن وحبب الاسعاف
شيء وإجراء أحكام الالتقاط عليه شيء آخر .

واحتجوا في حوار النقاص لصبي لمميز ، فقد حجة من الفقهاء
لا بحور التفصه ، لأنه لا يسمى نقطاً في نظر المرف ، ولأنه في معنى
من الخصامة والتمهد ، فكان كاللع في حصة نفسه ، وقال آخرون ،
سهم صاحب الخواهر : بحور التفصه ، ونحري عليه أحكام اللعيط ،
لأنه في حاحه ان لثرية والتمهد ، وإن كان محموطاً في نفسه .

وكل من ندس بإصدار الآخر ، ولا يقدم الحجة .. والحق ان
المميز غير لبع ومنحون لا بحور لتقاطها ، ولا يجري على أحدهما حكم
اللقيط . لأن الالتقاط يقتضي انولايه الشرعية للمتمتع على اللعيط في
الحعط والثرية ، ولأصل عدم ولاية المسن على المسن ، أو عدم تأنيـ

الالتفات واحدة لولائه ، أما فتار النصي المعبر والمحور إلى من يرعى مصالحه حتى ، ولكن هذه الشريعة هو الذي يصب من يشار ذلك دون غيره .

أجل ، إن صاع المحور أو الممنوع وحسب من باب خمسة على من رآه أن يلقه مائة ، بل عت ذلك حتى ولو كان الصانع بالعمى عقلاً . ولكن هذا شيء ، والالتفات شيء آخر .

ولاحظ أن أحكام التفت تقع صدق هذا الاسم ، لأن الأحكام مع الأسماء ، وليس كل صانع ، ولا كل من يفتح إلى إعفاء يقال له لقب ، وإنما يصدق عليه هذا الاسم بقياً هو الطفل عبر المعبر الذي يده أهله ، ولا نعم مكسبهم ، أما غيره فثبت في صدق اسم اللقب عليه ، والأصل العدم

وحذر الإشارة إلى اللفظ لا يجب مرفعه ، كي هو شأن في غيره .

الملفت :

يتم التفت بغير الشيء المنوط به من تفت آدمياً ، حيوانياً ، ومالاً ، ولمراد به هنا خصوص من التفت النصي الصانع السود الذي لا كامل له ، وبشرط فهم بلفظه ما يلي ١ - أن يكون سناً عقلاً ، لأن التفت نوعاً من لولاية على اللقب ونسب نصي والمجور الأهلية لشيء منها ، بل مما في حاجة إلى من يتولى أمرها .

٢ - ذهب المشهور بشهادة صاحب مفتاح الكرامة إلى أنه يشترط في الملطف أن يكون مسلماً إذا كان اللقب محكوماً بسلامه ، كما لو التفت من مكان فيه مسلم يمكن تولده منه ، لأن الالتفات يحمل للملطف نوعاً من لولاية على اللقب ، ولأن يحمل إقته للكافرين على المؤمنين صلباً -

النساء ١٤٠ . ولأنه لا بد من أن يحسن الملقط عسى ما يدين به ،
 وعليه فإذا التقطه غير مسلم انتزع منه
 أما إذا لم يكن للقط حكم المسلم ، كما لو سقط من بلد لا مسلم
 فيه فيجوز أن يلتقطه المسلم وغير المسلم
 ٣ . قد جماعه من الموهبة . بشرط في الملقط الرشد ، وقت
 آخرون ليس الرشد بشرط ، وإن لم يسهل أن يسقط العبي المسود
 وعن مع القائين بشرط الرشد ، لأن الالتقاط يستدعي التصرف المالي ،
 وهو الاتفاق على الملقط ، والقبض مجموع عنه

ولاية الملقط :

إذا توافرت الشروط في التقط ، لم تعد ثلث الولاية التي عن الأول ،
 الولاية هي أن الملقط أحق وأولى الناس جميعاً بقط الفحل وعنه
 وحصاته ونزله ونشأته ، حتى مع ذلك أمره ، لا يراحم أحد في
 ذلك إلا أن ظهر من له حق ولاية وحصته عنه ، كأحد لأوس ،
 والأجداد أو لأخوات . من رعى بهم الحصاة عند علم الأوبين
 والأحداد ، حيث يخرج الفحل مع وجود واحد من هؤلاء عن عموم
 القبط الذي لا كامل له

وإذا عثر الملقط عن حصاة الفحل ورعيته بالمعروف سلمه إلى الحاكم
 لأن النحر يسقط التكليف . وأحكم ولي من لا ولي له
 وإذا تراجعت آثار على انقطاع الطفل قدّم السابق ، ومع عنقه يقدم
 الأصلح للفحل ، ومع التسوي في الشروط والمصلحة بقرع بينها ، من
 خرج اسمه كان هو المستحق ، فإن تعدى . وما كنت لديهم إذ يتقون
 أفلانهم أيهم يكمل مريم - آل عمران ٤٤ . والفداء الأفلان هو القرعة
 بالذات .

واللقبط حر ، فإذا بلغ ملك أمره ، ولا ميل لأحد عيه ، قال
 لإمام الصدوق (ع) : « اللقط لا يشتري ولا يباع .. فإن أحب أن
 يوالي غير الذي وباه والاه » .

أي أن اللقط بعد بلوغه إذا أحب أن يتحد ولياً بصيان الحريرة^١
 يرث كل منها الآخر كان به ذلك ، بل صاحب الخواهر « لا ولاء
 للمتقط على اللقب » ، بل هو سائبة أي لا سلطان لأحد عليه -
 يتولى من شاء ولا يخرج عن ذلك ، للأصل والصوص ، وحصر الولاء
 في المعتق بقول الامام (ع) : « الولاء لمن اعتق » .

الاتفاق على القبط :

أجمعوا على أن المتقط لا نحب عيه بمقتة اللقب ، فإن كان له مال ،
 كما لو وُحد المال مشدوداً في ثياب ، أو نحو ، أو فوقه أو إلى حذيه انفق
 عيه من ماله بإذن الحاكم ، بد لا ولاية للمتقط إلا في الكفالة والحضانة .
 نعماً كالأم التي تملك الحضانة دون الاتفاق مع وجود الأب ، فإن تعذر الرجوع
 إلى الحاكم أو وكيله انفق عيه بالمعروف ، وإذا لم يكن للقط مال دفعته
 من بيت المال ، فإن تعذر يستعين المتقط بالمحسين ، فإن تعذرت الاستعانة
 بهم انفق المتقط من ماله ، ورجع عما انفق عن اللقب بعد بلوغه ويساره
 إذا لم يبر التبرع ، قال الإمام الصدوق (ع) : « المسود حر ، فإذا كفر
 فإن شاء توالى الذي التقطه ، ولا يرد عليه العقدة . وحثل عن القبطه ؟
 فقال : لا تباع ولا تشتري ، ولكن تستخطعها بما انفقت عيه » .

١ دد : يكن ، سان وارث منه ن يماقه مع أسر مثله لا وارث له ، ويقول له : « ذلك دمي
 وثأري ثأري » ، اعتق منك ، أي بمن دية حبيبك ، وسعل عني ، وورثي وارث ، فإذا
 لم يبيها هذا التعاقد سمي كل منها صامياً حريره الآخر ، ويكون ولي ميراث صاحبه من
 بيت المال .

الاقرار بينة القبط :

كل من أقر بيونة طفل مجهول السب ، وأمكن تولده منه دون أن يعارضه أحد في ذلك يؤخذ باقراره ، ويعطى الطفل اليه بلا بينة ، سواء أكان الطفل لقباً أو عبر لقب ، قال صاحب الجواهر : « بلا خلاف أحده ، وبمصرم اقرار الغلاء على انفسهم جائز ، ونقول الامام (ع) : « اذا اقر الرجل بالولد ساعة لم ينفع عنه أبداً » .

وأيضاً يؤخذ باقرار المرأة بلا بينة إذا ادعت بونة طفل مجهول السب ، مع امكان تولده منها ، وإذا ادعاه اثنان في آن واحد ، ولا بينة لاحدهما اقرع بينهما ، وإذا كان احد المتناعين هو الملتقط فلا يقدم قوله على غيره ، لأن البينة مارة على الملك لا على السب .

لقطة الحيوان

الكراهية :

الحيوان الصائغ يسمى صائغاً ، ومعدر النخاعه على كراهية ، يقول الرسول الأعظم (ص) لا يأوي الصائغ ولا صائغاً ، وعص الأمام الصادق (ع) ان عي من الحسين (ع) كان يقول لأهله : لا تمسوا الصائغ . وترتفع الكراهية إذا كانت الصائغ في معرض اهلاك ، بل انقطعتها ، واحسن هدي . أفصل من تركها ، وبه يشعر حديث : ه هي لك ، أو لأهلك . أو للدنس ، حيث يرمي إلى الترغيب في أخذها خشية ان يأكلها دنس . إذ المعنى انك ان أحدها ولم تعرف ما لكأ بعد التعريف واسحت تكون دنس ، وان عرفه بعد حفظت من أهلك ، وسلمته إليه ، وان تركتها أكنها الدنس

الأقسام :

١ - ان يوجد في العمران ، أي المحل المأهول ، وذهب المشهور بشهادة صاحب الكرامة إلى ان هذا الحيوان لا ينجس أحده ، ووضح

اليده عليه ، سواء أكان كبيراً يحفظ صه من صغار السباع ، أو صغيراً يعجز عن ذلك ، لأن الأصل علم جوار الاستيلاء على مال الغير ، ولأن الحيوان محفوظ في العمران ، فإن أخذ منه ضمن الآخذ ، لأنه عاصب .. أجل ، لو كان في معرض التلف ، لمصر أو نحوه حار أخذه بنية الحفظ لصاحبه ، فإن عرفه سلمه إليه ، وإلا طلى الحاكم ، لأنه ولي العائث ، وإذا أهمله ، ولم يتعرض له ، بل تركه حتى هلك فلا ضمان ولا أثم عليه ، لأنه ليس بمسأ عنمة يجب حفظها وإعادتها ، كما هو الشأن في الإنسان .

وتسأل : ان حفظ مال الغير تعاون على البر والتقوى ، واقفه سبحانه قد أمر بهذا التعاون ، والأمر يدل على الوجوب ، وعليه فن تركه فهو آثم ؟ والجواب : ان الأمر بالتعاون على البر ليس واحداً إطلاقاً ، ولا مستحاضاً كذلك ، بل يختلف وجوهاً وامتنعاً باختلاف موارده ، فيجب كفاية ان كان فيه حفظ نفس عنمة ، ويستحب في حفظ مال الغير ، وما إليه .

٢ - ان يوجد في غير العمران ، وان يكون من نوع الحيوانات التي تحفظ نفسها من صغار السباع ، كالغبر والفرس والحاموس والثور ، ان كان كذلك فلا يجوز أخذه ووضع اليد عنه ان كان صحيحاً ، وان لم يكن في ماء وكلاء ، أو كان غير صحيح ، وبكفي في ماء وكلاء يتمكن منها ، قال صاحب الجواهر :

« لا خلاف أخذه ، فقد مثل الامم (ع) عن الغير ؟ فقال للسائل مالك وله ؟ حقه حداؤه ، وكثرته سقاؤه ، حل عنه ؟ من أخذه

المن يحتص بالغير ، ولكن الفقهاء سموه الى كل حيوان لا خوف عليه من افلاك ، قال صاحب منهاج الكرامه : « المستفاد من الخصوص ان وجه الحكم في جواز النفاذ وعنه اما هو لاس من ثلثه بانتفاع من صغار السباع وعنه . » استفاد الفقهاء ذلك من معنى حذائه ، وكثرته سقاؤه .

في صورة عدم الخوار كان صاماً فلا خلاف ولا اشكال ، لعموم عي
 اليد ما أحدث حتى تؤدي ، مع عدم الادب من انشع ، أو الميث
 وإذا رده إن يحبه الذي كان فيه لا يبرأ من انصاف أهل ، إذ سلمه
 إلى صاحبه . أو إن الحكم إذا لم يعرف به صاحباً يبرأ من انصاف قطعه .
 ٣ - للحيوان الذي يحفظ نفسه ثلاث حالات باعتبار حواء ، لأحد
 وعدمه . لاون ، يكون سليماً وفي فلاة لا ماء فيها ولا كلاً ، شابة
 غير سليم ، وانكس في ماء وكلاً ، وأثرب في الرعم ليس إلى حكم
 هذين الخليلين ، وه لا يجوز أحده ، كثرة غير سليم وفي غير ماء
 وكلاً ، وتكلم الآن من هذه الحاد ، ولقد غير بقضاء عنها من برك
 بغيراً ، أو ما ينحق به صمعه وعجزه عن مسعته ، بركه في فلاة لا
 ماء فيها ولا كلاً . وأجمعوا إلا من شه شهادة صاحب الجوهر على
 جور أحده وتملكه ، وعدم صباه الآحد ، كي هو مقتضى استلك
 وفي ذلك رويات عن أهل البيت (ع) ، منها قول الإمام الصادق (ع)
 ان امير المؤمنين عساً (ع) قصي في رجل ترك دمه من جهد ، وز
 ان بركها في ماء وكلاً من غير خوف فهي له ، بأحدها . الاك -
 حيث اصاب . و - كان بركها في خوف ^٢ وعلى غير ماء وكلاً فهي
 لمن اصابها

فقوله هي من صاب صريح في الدلالة على ملك الواحد لها ، قال
 صاحب الشرائع والخواهر

« لو ترك لغير من جهد في غير ماء وكلاً حار أحده ، لأنه
 كساف ، وملكه لأحد ، ولا صباه ، لأنه كاساخ ، وكذا لدية
 . أي الفرس والفرقة والحر ، اذا ترك من جهد في غير كلاً أو
 ماء . أما عدم انصاف فلا خلاف فيه ولا اشكال ضرورة ظهور لأدلة
 في ملكه لمافي صباه معه . بل في الشقيح الاجماع عليه ، قال - أي
 صاحب الشقيح - و حد حائر أحد فهو له . ولا يجب عليه دفع

قيمته للهلك لو ظهر . وإن أقام بيته ، أو صدقه الملتقط اجمعاً ،
ثم إن يعبر وما يلحق به لا يجب معرفته ، بل يجوز التقاطه ، وتملكه
من غير تعريف . **د** ائتمن الشرطان الأول أن يتركه صاحبه من جهد ،
الثاني أن يكون التراء في غير ماء وكلاء ، وإذا انتهى أحد الشرطين ،
كم لو ترك من غير جهد ، أو من جهد ، ولكن في ماء وكلاء فلا
يجوز أحده . قال صاحب مفتاح الكرامة : « إن العبر وما صاهاه اما
محرم الأخذ ، واما جائز بلا تعريف » .

« أحصوا شهادته صاحب الخواصر ، وصاحب الذكرة على أن
من وجد شاة في فلاة فله أن يأخذها ، لأنها لا تمتنع من صغار السباع ،
فكانت بحكم التالفة .

وأما المشهور شهادة صاحب المسالك بالشاة كل ما لا يمنع من
صغير السباع ، كأطفال الأس والحيل والحميم والدجاج والأور . وإذا
أخذها الواحد كان محرراً بين أن يحفظها عنه امانة شرعية ، وبين أن
يدفعها إلى الحاكم ، ومن أن يتمكنها بعد التعريف .

وبدل عن هذا الحميم أن الشاة وما إليها لقطه فله أن يملكها ، وإن
يقتبها أمانه في يده ، وإن يدفعها إلى الحاكم ، لأنه نائب العائد ، ومنصوب
للمصلحة ، من حفظها للمالك ، ثم تلت دون تعد أو تعريض فلا ضمان
عليه ، لأنه أمر محس ، إذ المفروض أنه مأدوم بالأخذ ، وكذا لو
سلمها إلى الحاكم ، لأنه كانتسلم إلى المالك . أما إذا تمكنها فبضمن أن
صهر صاحبها ، وطالب بها ، وإلا فلا شيء على الملتقط ، **هـ** روي
عن لاسم (ع) أن حده رسول الله (ص) مثل عن رجل أصاب شاة
في الصحراء ، هل يحل له ؟ فقال **سائل** : « هي لك ، أو لأهلك ،
أو للذي وجدها وعرفها حيث أصابها . قال **عمر** فردها إلى
صاحبها ، وإن لم تعرف فكلها . وأنت صدمت ما أن جاء صاحبها
بطلب ثمنها أن ترددها عليه » .

فدونه . و انت صدم ان جاء صاحبها . بدل بالمشهور ان صاحبها
 ان لم يحضر فلا حرج . و نزيد هنا قول الامام الصادق (ع) في صحيحة
 علي . و قول جاء هذا صاحب . والا فهي كسبيل ماله . . . و هذه
 لصحاحه صحيحة على ما يجب ان يجرى . حيث ان هو صدم عن كل
 حال جاء صاحبها . او لم يحضر ؟ لان محبته شرط للرد عليه . لا
 لأمر نصي . و ان عظم الشدة بما كندس بؤده لئلا يدا جاء .
 و ان من . . . محكمه حكم مجهول المالك . أي يتصدق بها عن المالك .

تعريف الشاة

هل يجب تعريف الشاة ؟ وما اليها ؟

س . لا يجب تعريفه . أما الشاة وما يلحق بها فلهذه
 وجوب تعريفه بولان . في مثل مقدم وخرجه . لأن الأداة التي أوجبت
 تعريفه مضمومة . فتعده لأموال غير الخيول . وقال آخرون . و منهم
 صاحب أحد من وجوبه . يقول الإمام (ع) . لا يأكل لصالة إلا
 مصدور . لم يعرفها . و انشاء أظهر أفراد الصالة . و هؤلاء الذين
 أوجبت التعريف . لا بد من ان يتصرف المتكلم بالشاة و يحوها
 حفظ أوصافها كونه . حتى إذا جاء صاحبها . وأقام البينة على ملكيته
 رقناً للأوصاف دفع اليه قيمتها

و ان كان من غير كل حال هو المشهور . ولكني لم اطمئن الى مستنده
 الشاة . و بعد . . . انكم عدم الركون اليه ايضاً . ولكنه توقف . ولم يحكم بالبيان
 و ان كان في سائر النسخ و بعد ما نصه بالحرف . . . المشهور ان يضمنوا
 قيمته . فيكون و ان كان من غير القيمة اذا جاء صاحبها من دون اشتغال دمه بماله
 و ان كان من غير و ان كان من غير اشتغال دمه حال اشارة الى الفرق بين الصيان والمرأة
 و ان كان من غير في دمه المتكفل قبل مجيء المالك ومطالبتة . اما المرأة فأمر . حيث
 صدر من دفع الدماء عند المطالبة دون ان تشتغل المرأة من قبل

الملصق :

قدم في فصل و طفل الملصق ، انه بشرط فيمن يتصدق لصبي النوع
ويعمل والرشد والاملاء إذا كان الصبي محكوماً بسلامه ، لأن التصاقه
يوجب بملصقه نوعاً من الولاية على الملصق ، وبديهته ان دفعه الأهلية
يحتاج إلى من يتولى أمره ، أما من ينقطع الحيوان فلا بشرط فيه شيء
من ذلك ، لأن تصاقه بمجرد اكتساب بيل ، وهو يصح من العاقل
والحيوان ، والكبر والصغير ، ورثيد والتميه ، واسلم وغير المسلم ،
ولذا قد كتب من الفقهاء ، لا بشرط في الآحد إلا الآحد ، أي
لا بشرط في هذه للقطه شيئاً رداً على الالتصاق .

وكل الولي يتبرع لصاحبه من يد الصغير والمجنون والسفيه كما هو
لشأن في مآثر أمراهم ويسوى الوصيفة المطلوبة من التعريف ، وما
تستدعي مصلحة القاصر من تمكنه للمصلحة ، وتصميمه ايها ، أو بقائها
أمانه شرعية بصاحبها ، أو دفعها إلى الحاكم ، فإن صاحب الخواهر ،
لا خلاف في شيء من ذلك .

مسائل :

١ . بين من النقطه ما يدخل البيوت من المصور للدواجن ، كالدجاج
والحمام ، من هو من المصور بحيث يوجب صاحب البيت عن المالك في
مقتل وجوده ، وبعد أن يس منه يصدق به ، و يضمنه عن المالك .

٢ . إذا صار حيوان أجنبياً ، كالحمل ، ثم صار إلى أجنبية ومخال ،
وامتنع عن صاحبه فلا يجوز لأحد سقاطه ، ولا صدقه ، لأنه مملوك ،
والامتناع لا يخرج عن الملك ، وكذا الطير

٣ . من في أول هذه الفصل من حيوان لا يجوز سقاطه من العمران ،

واستثنى المشهور شهادة صاحب الجواهر ، ومندج الكرمية ، استنوا
 الشدة وقالوا : يجوز التماسها من عمره . وعن المنع ان يحسنها عنه
 ثلاثة ايام ، ويسأل عن صاحبها . من لم يجد دعها . وتصدق عنه ثمنها ،
 لقول الامام الصادق (ع) : « جاءني رجل من أهل المدينة ، عسائي عن
 رجل أصاب شه » فأمره ان يحسنها عنه ثلاثة ايام . ويسأل عن
 صاحبها ، فإن جاء . وإلا باعها ، وتصدق بثمنها . »

قال صاحب الجواهر : « هذا الخبر ضعيف ، وغير خاص بالعمر »
 ولا انه محبر بفتوى كبار الفقهاء بل له غير واحد إلى الشهرة ،
 بل إلى الفقهاء مشعراً بالاجماع . »

لقطة المال

معناها .

سبق ان معنى اللقطة لمة وعرفاً كل مال ضائع أخذ ، ولا بد لأحد عليه ، وان الفقهاء توسعوا فيها ، وعمموا اللقطة إلى التقاط الآدمي المعتبر عنه باللقيط ، وقسموها إليه ، وإلى لقطة الحيوان ، ولقطة المال ، وتقدم الكلام عن اللقيط ، ولقطة الحيوان ، ونكلم في هذا الفصل عن لقطة المال .

وسبب ان اللقطة لا تتحقق الا بالأخذ والالتقاط ، ولو ان انساناً رأى مالاً ضائعاً ، فأخبر به آخر ، فاستقطه كان هو الملتقط دون الرائي المخبر .

والفرق بين اللقطة ، وبين المال المجهول المالك ان اسم الصباغ يطبق على الأولى دون الثاني ويصرح على هذا انك اذا رأيت شيئاً سقطته لك ، وبعد ان أحدثته تبين انه لم يرك ، فإن عرفت صاحبه رددته إليه ، وان لم تعرفه ، فإن صدق عليه اسم الصباغ ، كما لو رأيت في الطريق أو في ملاء فهو لقطة ، واذا لم يصدق عليه اسم الصباغ ، كما اذا كنت جالساً الى رجل تجهل هويته ، وأمامه حلبة ، سجائر مثلاً -

فأخذتها طائفاً أنها لك ، ثم تبين أنها للجيبس المجهول لديك ، إذا كان كذلك فالعلة من المال المجهول المالك ، لا من اللقطة .

بين لقطة الحرم وغيرها :

اختلف الفقهاء في المال الصانع في الحرم أي مكة المكرمة هل يجوز التقاطه ؟ وأصبح الأقوال القول الذي فصل بين التقاطه بنية التملك وبين التقاطه بنية الانشاد والبحث عن صاحبه ، فمن الأول وأما الثاني ، لقول الرسول الأعظم (ص) « لا نحل لقطتها - أي مكة - إلا لمنشئ » أي لمن يُعرف عنها ، ويشد صاحبها . وسأل الفصل بن يسار الإمام الصادق (ع) عن الرجل يجد اللقطة في الحرم ؟ قال : لا يمسها ، وأما أنت فلا بأس ، لأنك تعرفها .

فتمليل الإمام بقوله : لأنك تعرفها يدل على أن كل من أراد إحداها بنية الانشاد والتعريف حصار له ذلك ، حتى ولو كان المال كثيراً .. وإذا أخذ المال من الحرم بقصد التملك فعليه أن يُعرِّفه حولاً كاملاً ، فإن لم يعرف له صاحباً تصدق به ، فإذا جاء صاحبه بعد التصديق دفع إليه الدن من المثل أو القيمة ، فقد سئل الإمام (ع) عن و - د ديناراً في الحرم فأخذه ؟ قال : بشئ ما صعب ، ما كان يسعي له أن يأخذه . قال السائل : قد انتلي بذلك . قال الإمام : يعرفه سنة . قال السائل : قد عرفه ، فلم يجد له ناعماً . قال الإمام : يرجع إلى سيده فيتصدق به على أهل بيت من المسلمين ، فإن جاء طائفة فهو له صامس .

أما لقطة غير الحرم فتجوز على كراهية ، قال الإمام الصادق (ع) : أفصل ما يستعمله الإنسان في اللقطة إذا وجدها أن لا يأخذها ، ولا يتعرض لها ، فلو أن الناس تركوا ما يجدونه لجاء صاحبه فأخذه .

أقل من درهم :

إذا كانت اللقطة في غير الحرم ، وقيمتها دون الدرهم - أي تعادل ليرة لبنانية على التقريب - جاز تملكها من غير تعريف أجمعاً وبصاً ، ومنه قول الامام الصادق (ع) : « ان كانت اللقطة دون الدرهم فهي لك ، لا تعرفها » . وقيل : لا بأس بقطعة العصا ، والشطوط - هي قطعة من خشب تستعمل في شد الاحمال - والوند والعقال وأشباهه .. ليس لهذه طالب .

والعالم ان تكون قيمة هذه الأشياء دون الدرهم ، وقوله : ليس لما طالب اشارة إلى ان المالك يعرض عنها ، ولا يطيبها بحسب العادة . وذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر ، ومفتاح الكرامة إلى ان الملتقط اذا نوى تملك ما لا تلح قيمته درهماً ، ثم طهر صاحبه فلا يجب رده عليه لا عيماً ولا بدلاً ، لأن قول الامام « هي لك لا تعرفها » صريح في التملك . وقال جماعة من الفقهاء برد العين ان كانت قائمة ، ولا يرد بدلها ان كانت هالكة .

درهم فأكثر :

اذا كانت اللقطة في غير الحرم ، وكانت درهماً أو أكثر عيماً أو قيمة عرفها الملتقط حوالاً أن لم يعلم بعدم الحدوى من التعريف ، وبعده يتخير بين امور ثلاثة :

١ ان يملكها وعليه ضمانها ، أي اذا حضر المالك دفعها اليه ان كانت قائمة ، ودفع بدلها ان كانت تالفة ، وليس له ان يملكها قبل تعريف الحول ، فلو نوى التملك قبل مضي الحول ضمنها ، ولو مع عدم التعدي أو التعريط ، لأنه كالعاصب . قال صاحب الجواهر :

« لا اشكال في استعادة حوار تملكها بعد التعريف من النصوص ، مصافاً
الى الاجماع » . من هذه النصوص قول الامام الصادق (ع) « نعرفها
- أي اللقطة - سنة ، فإن وجدت صاحبها ، ولا فأت أحق بها » .
أي ان لم يأت صاحبها فلا شيء عسك ، ويؤكد ذلك قول الامام في
رواية أخرى : « هي كسائر ماله » .

٢ - ان يتصدق بها الملتقط عن المالك ، ولكن اذا حصر اذالك ،
ولم يقر الصدقة عنه فعلى الملتقط ان يدفع عوضها من المثل أو القيمة ،
من الامام الصادق (ع) . يعرفها حولا ، فإن أصاب صاحبها ردها
عليه ، والا تصدق بها ، فإن جاء صاحبها بعد ذلك حيزه بين الأجر
أي بين امضاء الصدقة - وبين المرم . فإن احتار الآخر فله الأجر
وان احتار المرم فله المرم . قال صاحب مفتاح الكرامة : « الصواب مع
الصدقة اذا كره المالك لم يحتجف عليه اثنان فيما أحده » ونعذر الاشارة إلى
أنه إذا لم يجيء صاحبها فلا شيء عليه .

٣ - ان يبقىها الملتقط في يده أمانة شرعية لماكها ، وعليه فلا يصحها
إلا مع التعدي أو التعريض ، كما هو شأن الأمانات الشرعية . قال صاحب
المسالك : « يبقىها في يده أمانة في حرر أمثها ، كالوديعة ، فلا يصحها
إلا مع التعدي أو التعريض . لأنه يحس ان المالك يحفظ ماله وحرمة ،
فلا يتعلق به ضمان ، لانقضاء السيل على المحسن »

ما يسرع اليه الفساد:

إذا التقط ما يسرع اليه الفساد . كالحجم والحرير والمكينة وخصار
والملتقط بالحيار بين ان يملكه بالقيمة ، ويأكله ، وبين ان يبيعه .
ويحفظ ثمة أمانة شرعية لصاحبه ، وعليه ان يحفظ الخصوصيات والصفات
التي عليها اللحم وما اليه قبل ان يأكل أو يبيع . ثم يعرفه سنة ، مع

عدم اليأس من جدوى التعريف ، فان حساء المالك دفع النمس اليه ان
 باع ، والقيمة يوم الأكل ان أكل ، وان لم يجيء فلا شيء عليه
 وبدل على حوار الأكل بعد التفرغ ما روي عن الامام الصادق (ع)
 ان أمير المؤمنين علياً (ع) مثل عن سمرة وحدث مطروحة في الطريق ،
 كثير لحمها وخبرها وحسها ، وفيها صكين ؟ قال : يُقَوِّمُ مِثْلُهَا ،
 ويؤكل ، لأنه يمد ، وليس له نساء ، فان جاء طاسها عزموا له
 النمس . قال السائل يا أمير المؤمنين لا يسرى أسفرة مسلم ، أو سمرة
 مجوسي ؟ قال : هم في سعة ، حتى يعلموا .
 أم حوار بيع الطعام فلاه قد ابيع اكله للملحظ فيح له بيعه ،
 وكذا يحور للملحظ ان يسل الطعام أو ثمنه بحاكم الشرعي باعضاره ولي
 العائب .

الملحظ :

ملحظ المال تماماً كملحظ الفضة لا يشترط فيه العقل ولا البلوغ ولا
 الرشد ولا الاسلام ، لأن التقاط المال مجرد اكتساب ، وهو يصح من
 النافس والكامل على السواء . ويتولى الأمر عن القاصر الولي ، وان
 كانت اللقطة دون الدرهم قصد الولي التملك للقاصر . وان كانت أكثر
 تخبر بين الأمور الثلاثة المتقدمة .

الكنز :

كل مال يوجد في مكان قعر ، أو حربة بد أهلها ، أو في أرض
 لا مالك لها ، وحصل الاطمئنان ان ادل ليس لأهل هذا ارميان فهو
 لمن وجده بلا تعريف ، ولا يحري عليه حكم اللقطة . أهل ، يجب

اخراج حقه، كما تقدم في الجزء الثاني باب الخمس، فقد مثل الامام (ع) من الورق - أي الدراهم - يوجد في دار؟ قال: ان كانت معمورة فهي لأهلها، وان كانت حرة غابت أحق بما وجدت. وإذا دلت القرائن والملاحظات ان المال لأهل هذا الزمان فهو لقطعة يجري عليه حكمها من التملك بلا تعريف ان كانت دون الدرهم، وإلا وجب التعريف، ثم التحيز على النحو المتقدم.

في جوف الحيوان والسكة:

من وجد مالاً في جوف حيوان انتقل اليه من عبده، عرض المال على المالك السابق. فإن لم يتعرف عليه فهو لواجده، وان ادعاه المالك الأول فهو له بلا بينة، لسبق يده على الحيوان، ولأن الامام مثل عن رجل اشترى حروراً، أو بقرة للأصاحي، فلما ذبحها وجد في جوفها صرة فيها دراهم، أو دنانير، أو جوهرة، لمن يكون ذلك؟ فقال: عرفها البائع، فإن لم يعرفها فالشيء لك. رزقك الله ايها. ومن اشترى سمكة عوجد في حوفها لؤلؤة، وما اليها فهي له، لأنها قد ملكت بالخيار، والمحيز قصد تملكها خاصة لجهله بما في بطنها، ولكن قصده لتمكن السكة فصد لؤلؤة بالنسب.

طرق الالبات:

لا تعطى اللقطة لمن يدعي ملكيتها الا مع العلم بأنها له، أو بشاهدي عدل، أو بشاهد وعين، أو شاهد وامرأتين. وذهب المشهور بشهادة صاحب مفتاح الكرامة والمالك الى ان المدعي اذا وصعها، وطن الملتقط صدقه يجوز أن يدفعها اليه، ولكنه لا يجوز.

على ذلك ، قال صاحب الجواهر : « ان ترع الملتقط بتسليم اللقطة لمن وصفها لم يمنع ، وان امتنع لم يجبر » .
وامتدلوها على ذلك بما روي عن النبي (ص) انه قال : ان جاء باعته ، معرف عقاصها - أي الخيط الذي ربطت به - وعددها فادفعها اليه . وقول الامام (ع) : ان جاءك طيب لا تتهمه رُده عليه .
والحق ان الوصف ليس بشيء ما لم يحصل منه الاطمئنان بالصدق ، أما النص المذكور فعلى تقدير ثبوته بحمل على ما اذا حصل من الوصف الوثوق والاطمئنان . وعلى هذا ، فإذا دفع الملتقط المال الى الواصف دون أن يطمن إلى صدقه ، ثم جاء آخر ، وأقام بينة شرعية ان اللقطة له فعلى الملتقط الصمان ، ولكنه اذا دفع بذلك رجح بدوره على الواصف ، حيث يستمر الصمان عليه ان تلف المال في يده ، ون كانه عينه قائمة انتزع منه ، واعطى للمالك .

مسائل :

- ١ - يسقط التعريف ، مع اليأس من وجدان المالك ، لعدم الحدوى .
- ٢ - للقطة أمانة شرعية في يد الملتقط مدة التعريف ، لا يضمنها الا مع التعدي او التصريط .
- ٣ - اذا كان للعالة الملتقطة عاه ، كالنسي والصوف فهو للمالك في زمن التعريف ، وبعده أيضاً ان لم يقصد الملتقط التملك ، وان قصده بعد التعريف فهو له ، لا للمالك .
- ٤ - يجوز ان يكون الملتقط أكثر من واحد ، وعليه فإن كانت اللقطة دون الدرهم اتصفاها من غير تعريف ، والا تصدى لتعريفها أحدها أو كلاهما ، أو تنزيع الحول بينهما ، وبعده يجوز ان يتفقا على

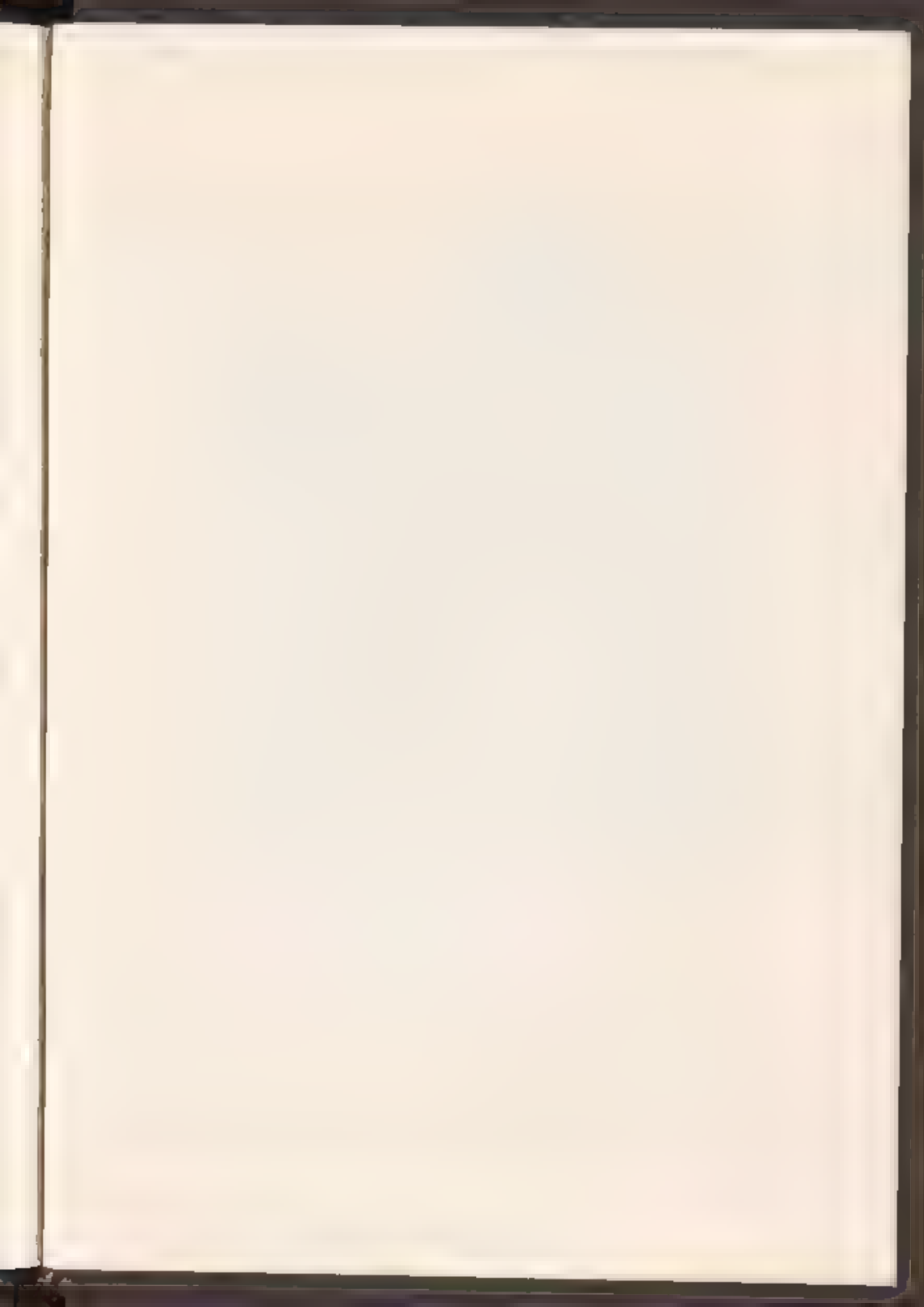
التملك ، أو التصديق ، أو الانشاء أمانة شرعية لصاحبها ، وأيضاً يجوز
أن يختار أحدهما غير ما يختاره الآخر .

٥ - إذا مات المنقط قام ورثته مقامه . وإن مات قبل حلول التعريف
أنموه ، وإن مات بعده ، وكان قد قصد تلك الدال المنقوطة كان كسائر
ما ترك ، على شريطة أن يصحوا بتلك إن وجد ، تماماً كما هي الحال
بالنسبة إلى المنقط ، وإن مات بعد التعريف ، وقبل أن يصد التملك
فالورثة بالخيار بين الأمور الثلاثة من التملك أو التصديق مع الصمان ، أو
إبقاء المال أمانة شرعية لصاحبه ، وإن كان الملحق قد اختار الأمانة
لصاحبه تعبر على الورثة بالالتزام بما اختار مورثهم .

٦ - قال جميل بن صالح : قلت للامام الصادق (ع) : رجل وجد
في منزله ديناراً ؟ قال : أيدخل في منزله غيره ؟ قلت : نعم ، كثير .
قال : هذا لفظة . قلت : وجد في صندوقه ديناراً ؟ قال : أيدخل
أحد يده في صندوقه غيره ، أو يصع فيه شيئاً ؟ قلت : لا ، قال :
هو له .

وقد ألقى العمهاء بهذه الرواية ، وقالوا : إذا وجد شيئاً في داره
لا يعلم : هل هو له ، أو لغيره بغير : فإن وجد في غرفة الاستقبال
التي يتردد عليها زائروه فهو لفظة ، وإلا فهو له .

الصبر



المعنى :

للصيد معيان : الأول المعنى الذي يفهمه الناس من لفظ الصيد عند إطلاقه ، وهو محاولة الاستيلاء على الحيوان الممنوع بحسب أصله ، بحرياً كان أو برياً ، طائراً ، أو عبر طائر ، وهذا الاصطيد جائز إجماعاً ونصاً ، ومنه قوله تعالى : **وَإِذَا حُلْتُمْ فَاصْطَادُوا** - المائدة ٣ . وقوله عز من قائل : **وَأَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاءً لَكُمْ وَلِلسَّيَارَةِ** - المائدة ٩٦ . والمراد بالسيارة المسافرين .. والصيد بهذا المعنى خارج موضوعاً من هذا الفصل ، ويدخل في باب المكاسب من حيث أنه سبب للتملك بالحيازة والامتلاء .

المعنى الثاني : أن تزحف روح الحيوان بألة الصيد نفسها ، كالسيف والرمح والسهم ، والكلب ، وما إلى ذلك ، لا بالذبح المعروف بالأنوف ، وهذا المعنى هو المراد والمقصود بالبحث هنا دون غيره .. فالفقهاء في هذا الفصل يتجهون بكلامهم وتحقيقاتهم إلى أن الصيد المقتول بسبب أداة من أدوات الصيد : هل هو مدكئ ذكاة شرعية يحل أكله تماماً كالمدبوح ، أو هو ميتة يحرم أكلها ؟

وقد مهد الفقهاء لذلك بتقسيم أداة الصيد إلى قسمين . الأول ما كان من نوع الحيوانات ، كالكلب والفهد والذئب والباري والصفر والعقاب

والباشق .. الثاني : من نوع الحوامد ، كالسيف والرمح والسهم ،
والفخ والشكة والحبال ، وما إليها ، ثم ينوا حكم الصيد بكل منها على
الوجه الثاني .

الصيد بالحيوان :

اجمعوا كلمة واحدة بشهادة صاحب الجواهر والمسالك ، وغيرهما
على ان التذكية الشرعية تتحقق بصيد الكلب ، مع الشروط الآتية ، وان
الصيد اذا حرجت روحه يقتل الكلب بحل اكله تماماً كالمذبوح على الوجه
المعتبر شرعاً اجماعاً وبصاً ، ومنه قوله تعالى : « يسألوك ماذا أحل لهم
قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلموهن مما علمكم
الله فكلوا مما أمكن عليكم وادكروا اسم الله عليه - المائدة ٤ » ..
اراد تمكين الكلاب المعلمة المدربة على الصيد ، وان مقتوها بحل اكله
تماماً كالمذبوح بالذبح . وفي معنى الآية الكريمة روايات كثيرة عن أهل
البيت (ع) تأتي الاشارة الى بعضها .

واختلف الفقهاء في صيد غير الكلب من الحيوانات ، كالمهذ والصفر ،
وما إليها ، فذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر والمسالك إلى ان
صيدها ميتة لا يحل اكله اطلاقاً ، حتى ولو كانت معلمة .. واستدلوا
على ذلك بالآية المتقدمة ، حيث حصصت الجوارح بصيد الكلب المعلم ،
وبأن الامام الصادق (ع) مثل عن صيد البراة والصقور ، والكلب والفهد ؟
فقال : لا تأكل صيد شيء من هذه إلا ما دكيتم ، لا الكلب المكلب
- أي المعلم - قال اناس . فإن قتله الكلب ؟ قال الامام : كل ،
لأن الله حر وجل يقول : وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلموهن مما
علمكم الله فكلوا مما أمكن عليكم وادكروا اسم الله عليه .. ثم قال
الامام : كل شيء من الباع تمسك على نفسها إلا الكلاب المعلمة ،

فلنبا تمسك على صاحبها .

وفي رواية ثانية وصحيحة بشهادة صاحب الجواهر انه قال : ليس شيء يؤكل منه مكلب أي معلم - الا الكلب .. وقال : خلاف الكلاب مما يبيده الفهود والصقور وأشياء ذلك فلا تأكل من صيده إلا ما أدركت ذكاته ، لأن الله عز وجل قال : مكلبين، فلا تحل الكلاب فليس صيده بالذي يؤكل الا ان تدرك ذكاته .
وكل ما حلف هذا النص فهو شاذ منزوك .. ادن ، ما عدا صيد الكلب من الحيوانات لا يحل أكله إلا مع الذبح على الوجه الشرعي .

الشروط :

يشترط في حلبة صيد الكلب ما يلي :

١ - ان يكون معلماً ، والمرجع لتسييره عن غيره أهل الخبرة ، وقال الفقهاء : ان تعليم الكلب يشقق نارساله اذا أرسله صاحبه ، وبرجره اذا رجعه ، وبعدم الاعتياد على أكل ما يمسك من الصيد - في الغالب - والناذر بحكم العلم .

٢ - ان يرسله صاحبه بقصد الصيد ، ولو انطلق الكلب من تلقاءه ، وأتى بالصيد مفتولاً فلا يحل ، قال صاحب الجواهر : لا خلاف أحده ، وسئل الامام الصادق (ع) عن كلب أفلت ، ولم يرسله صاحبه فصاد . فأدركه صاحبه ، وقد قتله ، أياكل منه ؟ قال : لا .

٣ - ان يكون الصائد الذي يرسل الكلب مسلماً ، أو بحكمه كالصبي المميز ، والصبي المميرة ، لأن الارسال نوع من التدكية، ومن شروطها اسلام المدكي .. ولا يصح ارسال الصبي غير المميز ولا المجنون، حيث لا شأن لقصد هما .

٤ - ان يسمي الصائد عند ارسال الكلب ، فيقول : اذهب على اسم ، أو سم الله الرحمن الرحيم ، وما الى ذلك، قال صاحب الخواهر :
« الاحجاع على ذلك ، والصوص مستبضة » . منها قوله تعالى : « فكلوا مما أمسكن عليكم .. واذكروا اسم الله عليه » وقول الامام الصادق (ع) :
من أرسل كلبه ، ولم يسم فلا يأكله .

واجمعوا بشهادة صاحب الخواهر على انه لو ترك التسمية نبأ لا يحرم الصيد ، لقول الامام الصادق (ع) : ان كنت ناسياً فكل منه .

وإذا تركها جهلاً بالوجوب فلا يحل الأكل ، لأن الأصل عدم التذكية بلا تسمية ، حرح النسيان بالصن ، فيبقى ما عداه مشمولاً للأصل ، وسنعود الى شرط التسمية ان شاء الله تعالى في الفصل التالي .

٥ - ان يدرك الكلب الصيد حياً ، وان يستند الموت الى حرح الكلب بالذات ، فلو ادركه ميتاً لم يحل ، وكذا اذا ادركه حياً، ولكن مات بسبب آخر ، كما إذا عدا حقه ، حتى اتعه ومات من الجهد والاعياء .. وبالأجمال لا بد من العلم بأن دهاب الروح حصل بسبب جرح الكلب ، ومع الشك في ذلك يحرم اكل الصيد ، لأن الأصل عدم التذكية ، حتى يثبت العكس ، وسئل الامام الصادق (ع) عن الرميّة يجدها صاحبها ، أيأكلها ؟ قال : ان كان يعلم ان رميته هي التي قتلتها فليأكل ، قال صاحب الخواهر : « المتضاد من النصوص ان المدار على العلم باستناد القتل الى السبب المحلل » . والسبب المحلل هنا هو أداة الصيد ، ومن أحل هذا أفقى الفقهاء بأن الصائد لو أرسل كلبه على الصيد فمات عن عيبه ، ثم وجد الصيد ميتاً ، والكلب واقف عليه ، افتوا بعدم الحل وتحريم الأكل ، إذ من الجائز ان يكون القتل مستنداً الى غير الكلب .

٦ - ان لا يدرك الصائد الصيد حياً مع الكلب ، أو ادركه حياً ،

ولكن على الرمي الأخير ، بحيث لا يشع الوقت لذبحه ، فإذا اتسع الوقت لذلك ، وأهل حق مات فلا يحل أكله .

ثم إن الصائد الذي يرسل الكلب يحوز أن يكون أكثر من واحد ، كما يحوز أن يكون مع الصائد الواحد أكثر من كلب ، فإذا قتلت الكلاب صيداً واحداً يحل أكله ، على شريطة أن يكون كل واحد منها معصياً ، قال الامام الصادق (ع) : إذا وجدت معه كلباً غير معلم فلا تأكل .

وإذا أرسل اثنان كلباً واحداً فحل كل منها أن يسمي ، فلو سمى أحدهما دون الآخر لم يحل الصيد ، وبالإيجاز بشرط في كل من الصائد والكلب ، مع التعدد ما يشترط فيه مع الانفراد .

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب غسل ما عضه الكلب ، تماماً كما يجب غسل غيره من المنجسات .. أما قوله تعالى : « فكلوا مما أمسكن » فإنه لا يتنافى مع وجوب الغسل ، لأن الآية صريحة ببيان حكم صيد الكلب وحوازه أكله ، لا لبيان الطهارة وعدمها .

الصيد بالآلة :

لا أحد يشك في أن الاصطياد ، ومحاولة الاستيلاء على الصيد جائز شرعاً وعقلاً بكل آلة وأداة حجاراً كانت أو سديفة ، أو سيماً أو رمحاً ، أو شركاً ، أو فخاً ، أو عصاً ، أو حصرة ، أو فهداً ، أو ذنباً ، أو صقراً ، أو أي شيء ، وإن الصائد إذا أدرك الصيد حباً ذكاه الذكاة الشرعية ، وحل أكله ، سواء أكانت آلة الصيد ملكاً له أو اغتصبها من غيره .. أحل ، عليه أجرة المثل لما لكها ، تماماً كما هو الشأن في الأعيان المعصوية .. كل هذا محل وفاق ، والتساؤل إنما هو عن هذه الأدوات الجامدة كالسيف والرمح وغيرها إذا قُتل بها الصيد :

مهل يحمل أكله ، بحيث تحصل التذكية الشرعية بقتلها ، تماماً كما تحصل بقتل الكلب .

والخواب يستدعي التصيب بين أنواع آلات الصيد الحامدة ، فإن منها ما له حد يصح للذبح به ، كالسيف والسكين والخنجر ، ومنها ما يطلق من آلة أخرى ، وله رأس محدد يصلح للقتل بالخرق ، كالسهم والشاب ومنها ما له رأس محدد ، ولا يطلق بواسطة أداة أخرى ، كالخديعة المحددة المثبتة في رأس العصا ، أو العصا يُرى رأسها ، حتى يصير محدداً يمكن القتل به قطعاً لا ضرباً ، ومنها ما لا يصح للقتل بالحد ، ولا بالطنن ، وأما يقتل بالثقل والعرض ، كالخنجر ، والعمود ، والعصا غير المحددة الرأس .

ويحمل الصيد المقتول بالنوع الأول والثاني ، أي السيف والسكين والرمح والسهم والشاب المطلق عن غيره ، ولا يشترط في واحد منها أن يجرح أو يحرق الصيد ، بل الشرط الأساسي أن يكون القتل مستنداً إليه بالذات ، قال الشهيد الثاني في المسالك ج ٢ باب الصيد : « يحمل مقتوله ، سواء أ مات محترقه ، أم لا ، كما لو أصاب معترصاً عسكراً فقهاً ، لصحيحة الحلبي ، قال : سألت الإمام الصادق (ع) عن الصيد يضربه بالسيف ، أو يطعنه برمح ، أو يرميه بسهم فبقتله ، وقد سمى حين رماه ، ولم تصبه الخديعة ؟ قال : فإن كان السهم الذي رماه هو قتله ، فإن أراد - الصائد أن يأكله - طباً أكله ، وعبرها من الأخبار الكثيرة » .

ومن هذه الأحبار الكثيرة التي أشار إليها الشهيد أن الإمام (ع) سئل عن رجل لحق حماراً - وحشياً - أو غزالاً ، فضربه بالسيف ، فقطعه نصفين ، هل يحمل أكله ؟ قال : نعم .

أما النوع الثالث ، أي مثل العصا المحددة الرأس ، أو السهم الذي لم يطلق من آلة ، أما هذا النوع فإن خرق اللحم جاز أكل المقتول

هـ ، ويحرم ان قتل بالثقل والمرض ، قال صاحب المسالك : هـ يحل
مقتوله بشرط ان يحرقه ، وذلك ان يذبح فيه ، ولو يسيراً ، ويموت
بذلك ، فلو لم يحرق لم يحل ، فقد روي عن عدي بن حاتم انه قال :
سألت رسول الله (ص) عن صيد الميراث ؟ فقال : ان قتل بحده
فكل ، وان قتل بضله فلا تأكل ، وروي أيضاً عن الامام الصادق (ع) .
إذا رميت بالميراث فحرق فكل ، وان لم يحرق واعتصر فلا تأكل .
أما النوع الرابع ، وهو ما يقتل بالثقل ، كالخجر والعمود ، وما
اليه فان مقتوله ميتة لا يحل أكلها ، قال صاحب المسالك : هـ لا يحل
مقتوله مطلقاً ، سواء أئخذش ، أم لم يئخذش ، وسواء أقطع بعض الاعضاء ،
أم لم يقطع ، فقد سئل الامام الصادق (ع) عما قتل البندق والخجر ،
أبوكل ؟ قال : لا . هـ والبندق واحد بندق ، وهي طينة مدورة
مجففة ، كالتي يلعب بها الاطفال .

والخلاصة ان ما يقتل بالسيف والسكين والرمح والسهم ، وما اليه
مما يطلق بواسطة فهو مذكى شرعاً يحل اكله ، على أية صورة وقع
القتل حرصاً أو حرقة ، ما دام القتل مستنداً الى الآلة بالذات ، وأيضاً
كل آلة محددة الرأس . حتى العصا إذا كانت كذلك يحل المقتول بها
على شريطة ان يكون القتل حرقة لا حرصاً . وما عدا ذلك ، كالخجر
والعمود والعصا غير المحددة ، والشبكة والصح والخيال فلا يحل ما يقتل
به ، وانما يتخذ للاستيلاء على الصيد ، فإذا أدركه الصائد حياً ذكاه ،
وأكله ، وإلا فهو ميتة .

الآلة الحديدية :

هل يحل قتل الصيد بالسلح الحديد كالبابودة ، وما اليها بحيث

١ الميراث حشة محددة الطرفين ثقبه للوسط

بعد القتل به تذكية ، مع احتياج الشروط ، تماماً كما قتل بالسيف والرمح
والسهم ؟

الجواب : ان كل ما يطلق عليه اسم السلاح إذا قتل به الصيد ، مع
الشروط الشرعية محل اكله ، ويدل عليه قول الامام أبي جعفر الصادق (ع) :
« من جرح صيداً بسلاح ، وذكر اسم الله عليه ، ثم بقي ليلة أو
ليلتين لم يأكل منه السبع ، وقد علم ان سلاحه هو الذي قتله ، فليأكل
منه ان شاء » .

لفظ « سلاح وسلاحه » عام يشمل كل ما ينطبق عليه اسم السلاح ..
وفي رواية اخرى ان الامام (ع) مثل من الرجل يرمي الصيد فيصرعه ،
فيندسه القوم ، فيقطعونه ؟ فقال : كله .. ورمي الصيد يشمل الرمي
بكل سلاح ، لان حذف المتعلق يدل على العموم .

هذا الى اطمئنان النفس بأن مناط الحل السلاح من حيث هو بصرف
النظر عن صفاته الخاصة بالرجعة الى المرد والنوع .

وقد أفق السيد ابو الحسن الاصمهاني تحلية ما قتل « بالبارودة » قال
في وسبة النجاة باب الصيد ما نصه بالحرف « لا بعد حلية ما قتل
بالآلة المعروفة بالنفك أي البارودة إذا سمى الرامي » واجتمعت
سائر الشروط » .

ومنه في الجزء الثاني من منهاج الصالحين للسيد الحكيم ، حيث قال
« لا يبعد حل الصيد بالساق انتعارة في هذه الأرملة ، ولا فيها اذا

يمكن ان يلاحظ من الرواية الاولى التي ذكرت السلاح بأن لفظ السلاح بصرف
الحروف في عصر الشارع ، ولا يحمل لفظ الشارع حل المعنى العربي في عصرنا اذ لم يصرف
الى المعنى اليهودي في عصره . أما الرواية الثانية فيلاحظ بأن حذف المتعلق فيها لا يدل على
العموم ، لأن الروايات التي ذكرت السيف والرمح والسهم سببه أو محصاة ها ، ومن هنا
قال صاحب الخوارزمي في أبواب الصيد « ان لاصل عدم التذكية في الصيد المقتول بالسلاح
الحديث » مع علمه بوجود الروايتين .

كانت معدة مخروطة - أي تبدأ عبيطة مستديرة ، ثم تدبّق شيئاً شبيهاً ، حتى تنتهي إلى النقطة الأخيرة من الدقة ، كرصاصة البارودة - سواء أكانت من الحديد ، أو الرصاص ، أو غيرها .
ومبق هذين السببين وغيرهما إلى هذه الفتوى الزاقي صاحب المستند عند كلامه في المسألة الخامسة من البحث الثاني باب الصيد .

الشروط :

يشترط لحلية الصيد لمقتول بالآلة الجامدة وجوار أكله ، بالإضافة إلى أن تكون الآلة سبياً أو رماً أو سهماً ، أو معدة الرأس على التفصيل المتقدم - يشترط ما يلي :

١ - اسلام الصائد .

٢ - العقل والتمييز .

٣ - قصد لصد ، فلو رمى هدفاً ، لغرض غير الصيد ، أو أفلت السهم من يده تلقائياً ، فأصاب طائراً ، أو عرلاً من باب الصدفة فقتل فلا يحل أكله ، حتى ولو كان قد سمى وحري ذكر الله على لسانه .. وعليه فإذا أدركه حياً ، واتسع الزمان ، ودبحه حل أكله ، والا فهو ميتة .

٤ - أن يطمئن الصائد إلى أن قتل الصيد يستند إلى الآلة التي رماه بها فلو رمى صيداً فأصابه ، ولكنه تردى من شاطئ ، أو سقط في الماء ، ومات ، لم يحل . إذ من الخاطئ أن يكون الموت مستنداً إلى القوط ، أو إليه وإلى الرمي معاً . قال الإمام (ع) : لا تأكل الصيد إذا وقع في الماء .. وقال : إن رميت الصيد ، وهو على جبل ، فسقط ومات فلا تأكله .

الحيوان الذي يحل صيده :

يُشترط في الحيوان الذي يحل صيده أمور :

١ - ان يقبل التذكية الشرعية. اما ما لا يقبله ، كالسبع وخمس الدين فلا يتحقق به الصيد ، ومستعرض في الفصل الثاني «الداحية» الى ما يقبل التذكية ، وما لا يقبلها .

٢ - ان يكون برياً ، أو انه كان اهلياً ثم نصر الى البر . وصار متوحشاً ممتنعاً ، كالثور الصائغ ، والتمير العاصي ، ونحوهما ، قال الامام (ع) - اذا امتنع عليك بغير ، وانت تريد ان تحرره ، فاطلق منك ، فان تخشيت ان يستملك فصرته بسيف ، أو طعته برمح بعد ان تسمي فكله الا ان تدركه ولم يمت بعد ، فذكه

أما الحيوانات المستأنسة ، كالبقرة والعم ، والطيور الدواجن ، كالندجاج والحمام فليست موضوعاً للصيد ما دامت طوع الإرادة ، فقد سئل الامام الصادق (ع) عن رجل ضرب بسيفه حروراً أو شاة في غير مذبحة ، وقد سمي حين ضرب ؟ فقال : لا يصلح أكل دميحة لا تدبح من مذبحةا إذا تعدد ذلك ، ولم تكن حاله حال اضطرار ، فان اذا اضطر اليه واستصعب عليه ما يريد ان يدبح - فلا بأس بذلك

٣ - ان يكون قادراً على الامتناع ، فلا تحل اصفال الحيوانات الصغار التي لا تستطيع العدو ، وان كانت بريئة ، ولا امراع الطير التي تعجز عن الطيران ، قال الامام (ع) اذا رمى رجل صيداً في وكرة ، فأصاب الطير وامراع حميماً فانه يأكل الطير ، ولا يأكل امراع ، وذلك ان امراع ليست بصيد ما لم تطر ، وانما تؤخذ باليد ، وتكون صيداً إذا طارت .

مسائل :

١ - 'يملك الحيوان البري ، والطير غير الداجن - بأمر ثلاثة :
(١) ان يضع يده عليه مباشرة . (٢) ان يقع في آلة الصيد ، أو في
الحفرة التي يحفرها الصياد بهذا القصد . (٣) ان يصربه شجر أو خشبة
أو آلة ، حتى يصبح غير محتج ولا قادر على الفرار ، على شريطة ان
يكون ذلك بقصد الصيد ، ولو رماه صدفة ومن غير قصد فلآخر
ان يأخذه ، ولا يحق لأحد ان يازعه فيه .

٢ - من تبع حيواناً سيارة أو فرس ، حتى أعياه لا يصبر ملكاً له
إلا اذا وضع يده عليه ، ولو أخذه غيره قل ذلك بملكه ، لأنه لم يضع
يده عليه ، ولم يرمه يسهم أو ما إليه .

٣ - اذا دخل مصور الى بيت انسان صدفة فلآخر ان يأخذه ،
وليس لصاحب البيت منعه من ذلك الا من جهة التصرف في بيته ..
أجل ، اذا فتح صاحب البيت الباب ، وألقى الحب لتدخل المصاير ،
فدخلت فلا يجوز لغيره ان يصطادها .. ولو بنى المصور عشاً في حائط
انسان لا يملكه بمجرد ذلك .

٤ - اذا نصب شبكة للاصطياد فوقع فيها حيوان ، ولكنه كان
أقوى من الشبكة فأطلت منها ، ثم اصطاده آخر فهو لمن اصطاده ، أما
لو كانت الشبكة أقوى منه ، وأمسكته ، بحيث لا يستطيع اخلاص منها
إلا بمعونة من الخارج ، وصادف ان مر حيوان به ، أو طائر ، أو
هبت رياح قوية ، أو ما الى ذلك ، وتخلص بمعونته ، ثم اصطاده آخر ،
فهو للأول ، لأنه نجا ما كمل لو أمسكه يده ، ثم اطلت منه .

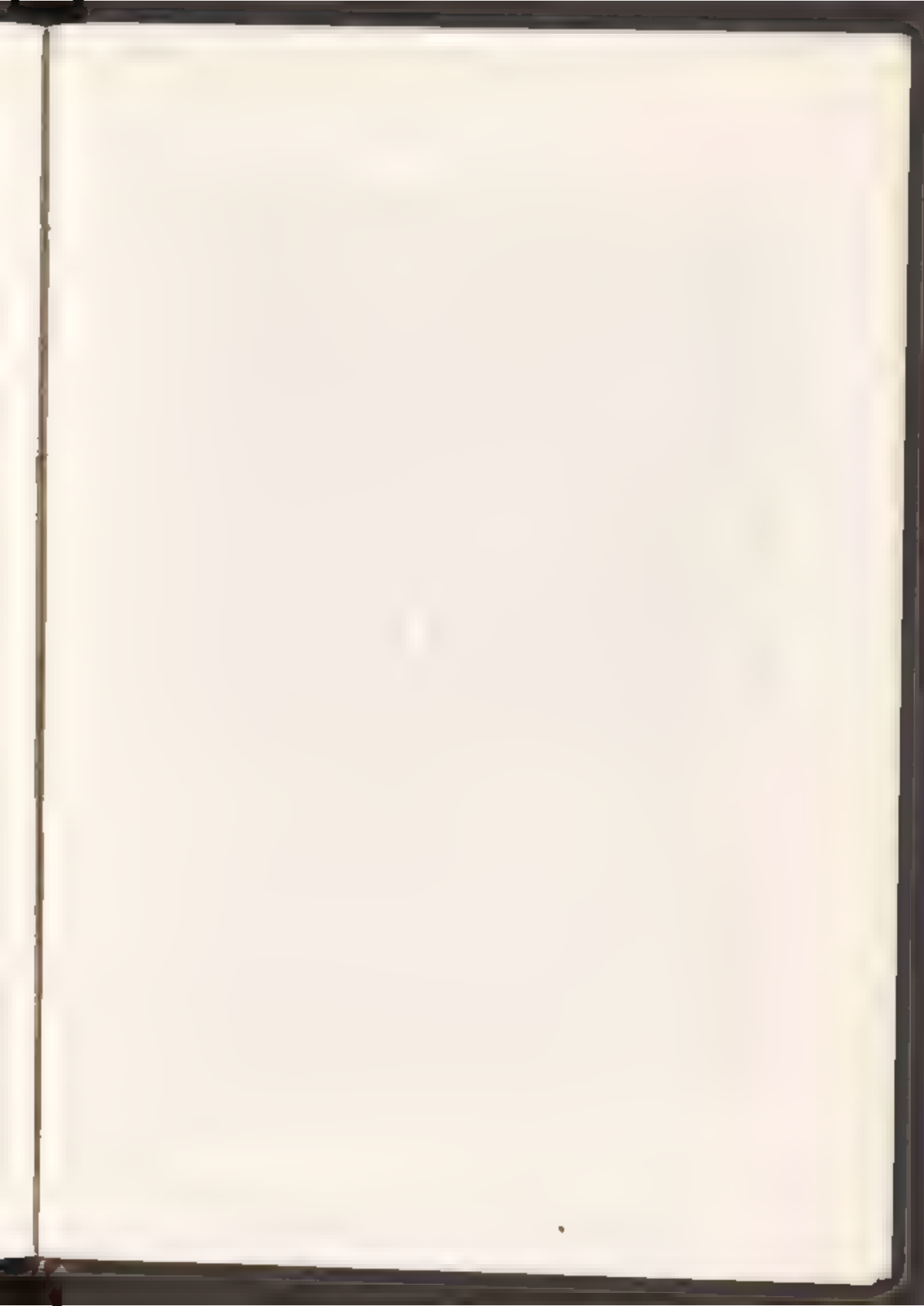
ومن هنا قال الفقهاء - اذا دخلت سمكة كبيرة في شبكة صغيرة ،
فجرت بها ، وذهبت السمكة ومعها الشبكة في قلب البحر ، وصادف ان
دخلت في شبكة كبيرة لا تقوى على الافلات منها كانت السمكة لصاحب

الشكة الكبيرة ، فيأخذ السمكة ، ويرد الشكة لأهلها ، واصابط أن
نكون الآله أقوى من الحيوان الذي يقع فيها بحيث تستطيع الآله أن
نمسكه ، أما إذا كان الحيوان أو الطائر أقوى من الآله فلا تتحقق اليد
الموجبة للملك .

٥ - إذا رمى الصيد بشيء مجرحه ، ولكنه بقي على قوته ، بحيث
لم يخرج عن الامشاع ، سوى أنه لمعه وحوقه دخل داراً ، فأخذه
صاحب الدار يكون ملكاً له بالأخذ ووضع اليد ، لا بدخول الدار ،
ولا يحق لمن جرحه أن يعارض ويمنع . وإذا اضغفه ، وحمله بحيث لا
يقوى على الفرار يكون له ، ولا يجوز لأحد أخذه والسر ما أشرنا
إليه في المسألة السابقة .

٦ - بعد أن يصبح الصيد في يد الصائد يصير ملكاً له ، وإذا أفلت
منه يبقى على ملكه ، وإن صار ممنوعاً .. لأن الملك بعد ثبوته لا يروى ..
اجل ، إذا أعرض الصائد ، وصرف النعاه عنه كنية يصير كالأشياء
المباحة تجوز حيازته لمن شاء .

الزبائن



معاني التذكية :

للتذكية الشرعية معان شتى ، تختلف باختلاف الحيوان ، فتذكية الحيوان البري المتوحش تتحقق بآلة الصيد قبل وضع اليد عليه ، وتذكية الحيوان الأهلي المستأنس - غير الابل - بدعجه ، والابل بنحرها ، والسمك بأحرابه من الماء حياً ، والخراد بقصه ، والجنين بتذكية أمه ، وتذكية ما يتعلم دمه بنحره وعقره كيف اتفق من أجزاء بدنه .

وحصصنا الفصل السابق بعنوان الصيد للتذكية بآلاته ، ونتكلم في هذا الفصل من التذكية بساتر المعاني الأخرى ، وجعلنا العنوان هنا « الدباحة » مع العلم بأنها بمعنى أفراد التذكية تعليماً لها على بقية الأفراد ، لأنها الأشهر والأكثر ، وأكثر الفقهاء تكلموا عن التذكية بوجه عام في فصل واحد بعنوان « الصيد والدباحة » .. وأوردنا نحن للصيد فصلاً خاصاً بالنظر لأهميته .

وقبل كل شيء نعهد بالإشارة إلى أقسام الحيوان باعتبار صلاحيته للتذكية وعدمها .

الحيوان وصلاحية التذكية :

ينقسم الحيوان باعتبار صلاحيته للتذكية وعدمها إلى أقسام :

١ - كل حيوان يجوز أكله فهو صالح وقابل للتذكية، وهذه الحقيقة تدل على نفسها بنفسها ، لأن حوار الأكل يستدعي بداته قول التذكية فالدليل اندي دل على جواز أكل أي حيوان يدل بداته على انه صالح للتذكية ، سواء أكان الحيوان بحرياً أو برياً طائراً أو غير طائر ، أهلياً أو غير أهلي .

٢ - كل حيوان نجس العين ، كالكلب والخنزير، فهو غير صالح للتذكية ، لا يؤثر الذبح فيه شيئاً ، بل يبقى بعد الذبح على نجاسته ، وتحريم أكله ، وهذا لا يحتاج الى دليل ، تماماً كصلاحية ما كوك اللحم للتذكية .

٣ - كل ما يؤكل لحمه مما لا نفس مائلة له ، كالسمك والجراد فهو قابل للتذكية ويأتي الكلام عنه .

٤ - كل ما لا يؤكل لحمه مما لا نفس مائلة له ، كالدباب وما اليه فليس موضوعاً للتذكية إطلاقاً ، إذ المفروض ان أكله لا يخل بوجهه ، وانه طاهر على كل حال ، حياً كان أو ميتاً .

٥ - ذهب المشهور بشهادة صاحب المحاهر الى ان الحشرات، وهي التي تسكن باطن الأرض ، كالفأرة والحردون وما اليه - دهموا الى انها لا تقبل التذكية ، وان دبحها وموتها حنف الالف مواء

٦ - انعقوا كلمة واحدة على عدم حوار أكل صاع الحيوانات والطيور ، وهي التي تفرس ما هو أضعف منها ، وتتغذى باللحم ، كالأسد والمر والفهد والذئب والثعلب والسنور والصيغ وابن آوى ، والصقر والاري والعقاب والباشق . وأيضاً انعقوا على انها صاهرة

واحتلفوا هل تقبل التذكية ، بحيث تظهر بالذبح . أو لا ؟ ذهب المشهور الى انها تقبل التذكية ، ويظهر لحمها وحلدها بالذبح ، أو بالتذكية بآلة الصيد على النحو المتقدم في الفصل السابق ، قال صاحب الجواهر : بل في غاية المراد لا يعلم مخالفاً في ذلك ، بل عن السرائر

الاجماع عليه ، لأن الامام (ع) مثل عن جلود السباع ، أبتضع بها ؟
 فقال إذا رميت وسميت فانتفع بها - ثم قال صاحب الجواهر -
 واليرة مستمرة في جميع الاعصار والامصار على استعمال جلودها .
 ٧ - جاء في روايات عن أهل البيت (ع) ان الحيوانات الموجودة
 الآن على هيئة المسوح كثيرة تزيد على عشرة أنواع ، وسندكرها للمناسبات
 الآتية ومن هذه الحيوانات الغنم واللب والغرد . وقد اتفق الفقهاء
 كلمة واحدة على ان يحرم المسوح كلها محرمة لا يجوز أكلها ..
 وأيضاً اتفقوا إلا قليلاً منهم على انها طاهرة .. واحتلوا . هل تقبل
 الذبكية ، أو لا ؟ ومعنى قبولها للذبكية انها تنقى على الطهارة بعد الذبح ،
 أما لحمها فلا يحل طلاقاً ، ومعنى عدم قبولها للذبكية انها ميتة بعد الذبح ،
 تماماً كما لو ماتت حتف أنفها .
 ونقل صاحب الجواهر عن كتاب عتبة المراد ان أكثر الفقهاء ذهبوا
 إلى انها مثل الذبكية ، وعليه يكون لحمها وحلدها طاهرين بعد الذبح ،
 أو اصطبدها بآله الصيد المنعبرة شرعاً ، وقال آخرون : انها لا تقبل
 الذبكية ، وان ذبحها وموتها حتف الأنف سواء .
 أما الحق فيبانه في الفقرة التالية :

هل كل حيوان يقبل الذبكية؟

ان الحكم بان المسوح والسباع ، وأيضاً الحشرات التي لها جلدها ، ان

ذهب جماعة من الفقهاء ، منهم آية الحكيم الى ان كل ما به حله من السباع والحشرات يقبل
 الذبكية ، فان السيد ابن كور في آخره الثاني من منهاج الصالحين باب الذبكية : « الظاهر
 وموضع الذبكية عليه ان كان به حله يمكن الانتفاع به بنفس أو عرض ، وبحرمة ويظهر
 عنه حله به ، ولا فرق بين السباع كالأسد والثور والخنزير والكلب وغيرها ، وبين الحشرات
 التي يمكن الأكل اذا كان لها حله مثل ابن عرس والجراد ، فيسود سبيل جدها اذا
 ذكّر . ولا يضر فيه الطهارة ، فيجوز حرماً مسرعه ، ولا يحسن ما يلقاها برطوبة »

الحكم بأن هذه تقبل التذكية أو لا تقبلها - بتوقف على معرفة: هل يوجد في الكتاب والسنة عموم أو إطلاق يدل على أن كل حيوان يقبل التذكية إلا ما خرج بالدليل ، أو أنه لا أثر لهذا العموم ، أو الإطلاق ؟ فإذا شككنا في قبول حيوان للتذكية الشرعية فعلياً قبل كل شيء أن ننظر ونبحث في الكتاب والسنة عن هذا العموم ، أو الإطلاق ، فإن وجدناه حكمنا بقبوله للتذكية استناداً للعموم ، ولا يبقى أثر للشك بحكم الشارع في القابلة ، كما نرجع إلى أصل عدم صلاحية الحيوان للتذكية ، سواء أكان الحيوان من المسوخ ، أو السباع ، وعليه يكون طاهراً بعد الذبح ، لأن صحة التذكية تستدعي طهارة المدكّي على كل حال ، سواء أكان من مأكول اللحم ، أو من غيره ، أما الأكل من لحمه فيجوز إذا لم يدل الدليل من النص أو الإجماع على التحريم ، لقاعدة : كل شيء لك حلال حتى تعلم أنه حرام .. وأشرنا فيما سبق إلى أن السباع والمسوخ والحشرات يحرم أكلها بالإجماع ، ونأتي زيادة البيان في فصل الأطعمة .

وإذا لم نجد في الكتاب والسنة دليلاً على أن كل حيوان يقبل التذكية ، فإن أصل عدم قابلية كل حيوان للتذكية إلا ما خرج بالدليل - هو المحكم بالاتفاق . وبمجرد الشك في قابلية الحيوان للتذكية كاف في إجراء هذا الأصل . وعليه يكون الحيوان المشكوك في قابليته لما نجأ ومحرم أكله بعد الذبح ، لأن دمه وموته حتف الأنف سواء ، ما دام غير صالح للتذكية .

وبهذا تبين معنا أنه لا وجه لتساؤل إطلاقاً في أنه : هل الأصل في كل حيوان عدم قبوله للتذكية ، أو أن الأصل قبوله لها ، لأن هذا الأصل مردد بين أمرين : إما لا يجري إطلاقاً ، وذلك إذا افترض وجود عموم أو إطلاق في الكتاب أو السنة يدل على أن كل حيوان يقبل التذكية إلا ما خرج ، وإما يجري إطلاقاً وبالاتفاق ، مع عدم وجود هذا العموم أو الإطلاق .

فالواجب - ادن - هو النظر والبحث عن وجود هذا العموم أو الاطلاق في الكتاب أو السنة . وقد ادعى جماعة من الفقهاء انه موجود ، واستدلوا عليه باطلاق الآيات والروايات الواردة في حلية أكل ما امسك الكلب ، وما ذكر اسم الله عليه ، وما يصطاد بالسيف والرمح ، وما إلى ذلك مما سبق في فصل الصيد ، حيث دلت هذه الآيات والروايات على جواز الاكل من كل ما امسك الكلب ، وما ذكر اسم الله عليه ، وما يصطاد بالسيف والرمح والسهم من غير تقييد وتفصيل بين حيوان وحيوان ، ومنه يتكشف قابلية كل حيوان للتذكية .

والحق انه لا عموم ولا اطلاق في هذه الآيات والروايات ، لأنها لم ترد لبيان صلاحية الحيوان للتذكية ، أو عدم صلاحية لها ، وإنما وردت لبيان ان التذكية الشرعية في ماكول اللحم تتحقق بامساك الكلب ، وبالاصطياد بالسيف ، وما إليه ، وبما ذكر اسم الله عليه .. وبذلك ان أول شرط للتمسك باطلاق اللفظ وعمومه ان يكون المتكلم قاصداً ببيان الجهة التي حل اللفظ عليها وتفسيرها . وبكلمة ان النص قد ورد لبيان حكم التذكية ، لا لبيان موضوعها .

وحيث ان الحكم بصحة التذكية يتوقف قبل كل شيء على العلم بأن المحل قابل وصالح لها .. والمفروض اننا نشك بهذه القابلية والصلاحية ، وانه لا عموم ولا اطلاق يدل على ثبوتها في كل حيوان - فيكون اصل عدم قبول كل حيوان للتذكية ، والحال هذي ، هو المحكم . وعليه ، فإذا ذبح الحيوان المشكوك يكون ميتة نجسة لا يحلني ذبحه شيئاً . قال الشيخ الأنصاري في كتابه المعروف بالرسائل باب الدابة ما نصه بالحرف : « ان شك في حيوان من جهة الشك في قبوله للتذكية فالحكم الحرمة ، لإسالة عدم التذكية ، لأن من شرائطها قابلية للمحل ، وهي مشكوكة ، فيحكم بعمومها ، وان الحيوان ميتة » .

وعلى هذا يكون الاصل في المسوخ والسباع وغيرها من الحيوانات

المشكوك ، يكون الأصل عدم قابليتها للتذكية إلا ما يخرج بدليل شرعي ..
 أجل ، يبقى شيء هام ، وهو هل هناك دليل شرعي يدل على ان المسوخ
 والسباع تقل التذكية الموجبة للطهارة ، كما دل الدليل على حرمة
 اكلها؟ وهذا ما ستعرض له في فصل الاطعمة الذي يلي هذا الفصل مباشرة .
 وبعد هذا التمهيد نتكلم عن التذكية بالذبح والنحر ، وبالحروح من
 الماء ، وبالقبح ، وبالحرح والعقر ، وبذكاة الام ، وفيما يلي التصيل ،
 ونبدأ بالذبح . واركانه ثلاثة : اداس ، وآلة الذبح ، وصورته .

الاداس :

يشترط في الاداس الاسلام ، ولا يشترط ان يكون ذكراً ، ولا بالماً ،
 ولا شبيهاً ، ولا ان يكون غير جنب ، او غير ابن زنا ، او غير اعلف .
 فتحل ذبيحة العلام المميز ، والعصية المميرة ، فقد مثل الامام
 الصادق (ع) عن ذبيحة المرأة والعلام ، هل تؤكل ؟ قال . نعم ،
 إذا كانت المرأة مسلمة ، وذكرت اسم الله حلت ذبيحتها ، وإذا كان
 العلام قوباً على الذبح ، وذكر اسم الله حلت ذبيحته .
 وقال الشهيد الثاني في المسالك . « من أوصاف اداس ان يكون قاصداً
 الى الذبح ، فالمجوس والصبي غير المميز والسكران لا يحل ما يدبحونه ،
 لأنه بمرلة ما لو كان في يد نائم سكين ، فانقلب ، وقطع حلقوم شاة » .
 ومثل الامام عن ذبيحة ابن الزنا ؟ قال : لا بأس .. وعن ذبيحة
 الاعلف ؟ قال : لا بأس .. وقال : لا بأس ان يذبح الرجل ، وهو
 جنب . الاغلف هو الذي لم يمتحن .

وقال الامام أبو جعفر الصادق (ع) عن جده علي أمير المؤمنين (ع)
 انه قال : من دان بكسرة الاسلام ، وصام وصلى فذبيحته حلال لكم
 اذا ذكر اسم الله .
 أجل ، لا تحل ذبيحة المعالي ، ولا من أعلن العداوة لاهل البيت (ع) ،

قال الامام الصادق (ع) : « دبيعة الناصب لا تحل » . والمعالي اسوأ منه .
وقد توسع السيد الحكيم ، وتسامح كثيراً في الأحد من يد المسلم قال
في منهاج الصالحين باب الدبابة :
« لا فرق في المسلم الذي يكون تصرفه اشارة على التذكية بين الامامي
وعيره ، وبين من يعتقد طهارة الميتة بالدغ وعيره ، وبين من يعتبر
الشروط المقتضية في التذكية كالاتقبال والسمية ، وكون المدكي مسلماً ،
وقطع الاعضاء الاربعة وغير ذلك ، وبين من لا يعتبرها .. »
وقال أيضاً : « دهن السمك المحبوب من غير بلاد الاسلام لا يجوز
شربه إذا اشترى من غير مسلم ، ويجوز شربه إذا اشترى من مسلم »
وان علم ان المسلم اخطاه من الكافر » .

ذبيحة أهل الكتاب :

قال الشهيد الثاني في الجزء الثاني من كتاب المسالك باب الدبابة ما
يتلخص بما يلي .

ذهب أكثر الفقهاء الى تحريم ذبيحة أهل الكتاب ، وذهب ابن أبي
عقيل ، وأبو علي بن جبلة ، والصدوق أبو جعفر الى حلية ذبيحتهم ،
ولكن اشترط الصدوق مباح التسمية عليها ، واستدلوا على الحلية بروايات
كثيرة وصحيفة عن أهل البيت (ع) ، منها ما جاء في صحيح الحلبي

١ الشهيد الثاني هو زين الدين القائل الجعفي ، استشهد سنة ٩٦٦ هـ ، وهو من أكبر المراجع
العلمية الدينية ، وكتب من أهم المصادر لعقبة الامامية ، وبمضامها مقرر قنبري من أحد بعيد .
٢ ابن أبي عقيل هو الحسن بن علي التماري من علماء القرن الرابع الهجري ، وجاه في وصفه به
أول من عذب الفقه ، واستعمل النظر ، وفتح البحث عن الأصول والفروع ، وابن الجوزي
هو محمد بن احمد الاسكافي من أكابر علماء الامامية ، توفي سنة ٣٨١ هـ ، والصدوق هو
محمد بن علي بن بابويه شيخ الطائفة ، وصاحب كتاب يوم لا ينفعهم الفقه واحد الكتب الأربعة
في الحديث ، توفي سنة ٣٨١ هـ .

انه مثل الامام الصادق (ع) عن ديبعة أهل الكتاب وسائهم ١ فقد :
لا بأس . ومنها انه مثل الامام ابو جعفر الصادق (ع) ما تقول في
محرمي . ول . سم الله ، ثم ذبح ٢ فقد كل . فهل به . سم
ذبح ، ولم يسم ؟ فقال : لا تأكل .

ثم قال صاحب المسالك : اما الروايات الاخرى التي استدل بها القائلون
بالتحريم فالصحيح منها لا دلالة فيه ، وغير الصحيح لا عزم له لو
سلمت دلالة .

وقد أيضاً . اما القول بأن الكافر لا يعرف الله ، ولا يذكره على
ديبحة في العجب ، لأن الكتابي مقر بالله ، وما يسب إليه من انثبث ،
وان حريراً ابن الله ، والمسيح ابن الله ، ونحو ذلك لا يخرج عن الاقرار
بالله تعالى ، وهذه الالتفات - اي ابن الله ، وما الى هذا - وان
أوجب الكفر فلا تقتضي عدم ذكر الله ، فانه يذكر الله في الجملة ،
ويقول الحمد لله ، وذلك كاف في الذكر على الذبحة . وفي عرف المسلمين
من ينسب الى الله صكرات ، ولا يخرج بذلك عن الاقرار بالله تعالى

أما صاحب الخواهر فقد اعترف صراحة بصحة الروايات الناطقة
بمحلية ديبعة أهل الكتاب ، ولكنه حلها على غير طاهرها وأولها خلاف
ما دلت عليه ، ولذلك جرم بتحريم ديبحتهم . ولكن عبارته في أول مسألت
الذباحة تدل على ان من فقهاء المذهب من يقول بمحلية ذبحة أهل الكتاب
غير الفقهاء الذين ذكروهم صاحب المسالك . قال صاحب الخواهر :
« ومن الغريب اطاب ثاني الشهيد بن في المسالك وبعض اتبعه في تأييد
القول بالحوار واختياره »

وعن على رأي صاحب المسالك ، كما اننا من القائلين بطهارة أهل
الكتاب ، ويتبين ذلك مفصلاً في الجزء الأول . فصل أعين النجاسات ،
فقرة : أهل الكتاب .

آلة الدبح :

قد اتفقوا . بشرط ان يكون الدبح سكين من حديد - والقولاد نوع من الحديد - ولا تحمل الدبحة إذا دعت بسكين من نحس ، أو ذهب ، أو فضة ، مع الاحتياط وامكان الدبح بالحديد ، قال صاحب الخواهر : بلا خلاف مع هذا .

واستدلوا بأن الامام الصادق (ع) مثل عن الدبح بالحديد ، أو الحجر ، أو الفضة ؟ فقال قال علي (ع) لا يصلح إلا بالحديد . ومثل الامام أبو جعفر الصادق (ع) عن اسمعيل بن أبي حمزة قال لا ذكاة إلا بالحديد . والليظة فشرة الفص ، والمرورة الحجر الخفاف الذي يقدح لشرار ، وهو المعروف عندنا بالحصى .

وقالوا ان لفظ الحديد لا يشاؤن النحاس والرصاص والذهب والفضة . والذي نفهمه نحن من الحديد ما هو الحديد المعروف ، وما يشبهه من المعدن لشدة الصلب . كالحاس والذهب والفضة .. فالهم ان يكون معدناً في قال الحسم الصلب . غير المعدن - كالحجر ونحوه المحدد ، وما اليه . وفي الرواية نفسها ائمه إلى هذا الفهم ، لأن السؤال وقع عن نقص والحجر ، لا عن النحاس والذهب والفضة ، فجاء الجواب من الامام (ع) لعمري الحجر ونحوه ، ولإثبات الحديد وشبهه .. وعبر الامام بالحديد ، لأنه الفرد العال ، وهذا النوع من التعبير كثير في كلمات أهل البيت (ع) .

وليس هذا اجتهد ما في قال النص ، بل اجتهد في تفسير النص .. والاجتهاد في قال النص هو ان يقال محوار الدبح بالحجر والفضة ، مع امكان الدبح بالحديد .

وقد أجاز اتفقوا الدبح بعبر الحديد عند تعدد الدبح به ، مع الخوف من جواب الدبحة ، وهذه عبارة صاحب الشرائع والشرح صاحب الخواهر :

و اذا لم يوجد الحديد، وخيف فوت الديبحة جاز الذبح بما يمرى أعصاء
الذبح ، ولو كان ليطة - أي قصب - أو خشة محددة ، أو مروة
أي حجر الصوان أو رجاجة ، أو غير ذلك ، ما عدا السن
والظفر بلا خلاف .. فقد مثل الامام الصادق (ع) عن رجل لم يكن
بمحصره سكين ، أبدع بقصة * فقال : أبدع بالحجر والعظم ، أو
بالقصة والعود إذا لم تصب الحديد إذا قطعت الحلقوم ، وخرج الدم
فلا بأس به .

وتجدر الإشارة إلى ان الفقهاء أجازوا الذبح بالحجر وما اليه اذا تعذر
السكين من الحديد وجميع المعادن ، حتى النحاس والذهب والفضة ..
فالذبح عددهم له مراتب ثلاث تأتي على هذا الترتيب : أولاً وقبل كل
شيء سكين من حديد ، فان تعذر فسكين من سائر المعادن ،
فان تعذر فيها تيسر من حجر أو زجاج أو فصب .

صورة الذبح :

يكون الذبح صحيحاً إذا وقع على الصورة المأمور بها شرعاً، وتتحقق
هذه الصورة بالشروط التالية بعد قصد الذبح ، فان اخل بأحدها عامداً
كانت الديبحة ميتة .

١ - استقبال القبلة، مع الامكان اجمالاً ونصباً ، ومنه قول الامام (ع) :
إذا اردت ان تدبح ديبحتك فاستقبل بها القبلة .

فمن ترك الاستقبال عامداً حرمت ، ومن تركه نسياناً لم تحرم ، فقد
مثل الامام (ع) عن ديبحة ذبحت لغير القبلة ؟ فقال : كل ، لا بأس
بذلك ، ما لم يتعمد .

والجاهل بوجوب الاستقبال تماماً كمنسي ، فقد مثل الامام (ع) عن
رجل دبح ديبحة - جهيل ان يوجهها الى القبلة ؟ قال : كل منها .

قال صاحب الجواهر : يستعاد من النص ان الجاهل معذور هنا ، وان
صدق عليه التعمد .

أما من ترك الاستقبال متممداً ، لأنه لا يعتد بوجود الاستقبال
فقال صاحب الجواهر والمالك : تحمل ديبحته ، لأنه في معنى الجاهل .
ويجب استقبال الذبيحة بمقادير البدن بكاملها ، ولا يكفي الاستقبال
بذبحها فقط ، أما الدائح فلا يشترط فيه ذلك بل يستحب ، فيحور ان
يدبح ، ومقادير بدنه الى العرب ، أو الشرق ، قال صاحب الجواهر :
« هذا هو المستعاد منصوص المتقدمة بقوى الفقهاء » .

٢ - محل الذبح ، وهو أربعة اعضاء ، يجب قطعها : الاول الحلقوم ،
وهو مجرى النفس دحولاً وحروحا ، الثاني المري ، وهو مجرى الطعام
والشراب . الثالث والرابع الودجان ، وهما العرقان لمليطان المحيطان بالحلقوم .
ولا بد من قطع هذه الأعضاء الأربعة بكاملها ، فلا يكفي قطع ، أو
شق بعضها ، وأيضاً لا بد ان يكون القطع من الأمام ، أي المكان المعروف
بالذبح ، فلا يحل الذبح من مؤخر العنق ، لقول الامام (ع) :
« لا يصح أكل ذبيحة لا تذبح من مدبحة » . أجل ، لو أدخل
السكين تحت الوداج ، وقطعها الى فوق لا تحرم الذبيحة ، ولكنه قد
فعل ما يسعى تركه ، وإذا قطع من الوداج الرأس متممداً فقد أثم ..
واكن الذبيحة لا تحرم ، قال الامام الصادق (ع) : لا تكسر الرقبة ، حتى
يبرد الرأس . وسئل عن رجل ذبح طيراً ، وقطع رأسه ، أبز كل منه ؟ قال :
نعم ، ولكن لا يتعمد قطع رأسه . واللهي هنا يدل على التحريم دون الفساد

١ - خالف من سمي جاهل بالحكم ، وهو الذي يعرف منه العلة ، ويجهل بحسب الاستقبال ،
وجاهل بالموضوع ، وهو الذي يظن بحسب الاستقبال ، ويجهل بحسب القطعة ، وكلاهما
معدور هنا ، مع العلم بأن الفقهاء قالوا ان الجهل بالموضوع عند شرعي في كل مورد ، وان
الجهل بالحكم ليس بمعدور ، مع العلم انهم استدلوا من هذه المقدمة بجاهل بحكم الاستقبال
« الذبيحة » ، لوجه النص .

وقد رأى جماعة من المتأخرين ان قطع الاوداج لأربعة لا يتحقق عن
الوجه المطلوب شرعاً لا إذا كان اللص من تحت العقدة المسماة في نسب
العرف بالجوزة ، بحيث تكون الجوزة مع الرأس . وليس في نص
عين ولا أثر لذلك ، ولكن لفقهه محدود عن أهل حمير وعرفه
شهدوا لهم بأن قطع الاوداج لأربعة لا يتم إلا - تكون العقدة مع
الرأس فان صح هذا فنحن نوجب ان تكون الجوزة مع الرأس . ولا فلا
ولا بد من الإشارة هنا إلى ما قد صاحب انما من أنه لا دليل
على وجوب قطع الاوداج الأربعة - غير الخلقوم - لا شهرة فقط .
حيث اكتمى النص بذكر الخلقوم ، فقد جاء في صحيح الشافعي ، اذا
قطع الخلقوم ، وخرج للدم فلا بأس به .

وأقصى ما استدل به يقتلون بقطع الاوداج الأربعة ما جاء في .
ابن الحجاج عن الامام (ع) : اذا فرى الاوداج فلا بأس به .
وردهم صاحب المسالك بأنه لا نصح فيه بأربعة الأربعة
أما صاحب الجواهر فقد حرم وأمر على قطع الأربعة . ولكنه لم
يحد شيئاً يرد به عن صاحب المسالك سوى قوله قامت شهرة عظيمة ،
والسيرة القطعية ، وإصابة عدم التذكية .

ومها يكن . فان لمهم ان يكون على عم بأن رويت أهل البيت (ع)
لم تنص صراحة إلا على الخلقوم ، أما الثلاثة السابقة فلم يرد لها ذكر
صريح في كلام الأئمة الأطهار (ع) .

وليس من شك ان قطع الأربعة يوجب اليقين بخلية الديعة . أما
قطع الخلقوم فقط فلا تركز اليقين اليه ، خاصة بعد وجود السيرة

١ قال صاحب الجواهر يعني في السؤال عنه في رد
الأربعة بالجوزة ، فقد
وان قطع نصف الجوزة
نصفه ،
عنه

واستمرارها منذ القديم على قطع الأربعة .

٣ . تتابع قطع الأوداج الأربعة ، فيقطعها جميعاً دفعة واحدة ، أو يقطع الواحد تلو الآخر من غير عائل معتد به . فإذا فصل وثاقل أمداً أكثر من المعتاد حرمت الذبيحة .

والحق أن هذا ليس شرطاً بداته ، وإنما هو متفرع عن شرط استقرار الحياة في الحيوان عند ذبحه ، فإذا قطع بعض الأوداج ، وانتظر ، حتى أشرقت الذبيحة على الموت وقطع الأعضاء الدقيقة تحرم لأن الشرط في حلية الذبيحة أن يسد موتها إلى قطع جميع لأعضاء ، لا إلى قطع بعضها دون البعض .

٤ - التسمية بقصد أنها على الذبيحة ، فمن تركها عامداً حرمت الذبيحة إجماعاً ومبدأ . وبكمي قول الله أكبر ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، وبسم الله . وما إليه ، فقد سئل الإمام (ع) عن رجل ذبح ، فسبح ، أو كثر ، أو هائل ، أو حمد الله تعالى ؟ قال . هذا كله من أسماء الله تعالى ، ولا بأس به .

ولو نسي التسمية لم تحرم ذبيحة إجماعاً ومبدأ . ومنه أن الإمام إذا جعفر الصادق (ع) سئل عن رجل ذبح ولم يسم " قال . إن كان اسماً فلا بأس .

ودعت جماعة من الفقهاء ، منهم السيد أبو الحسن الأصمعي والسيد الحكيم أن الذبيحة تحرم لو ترك لدائع التسمية جهلاً بوجودها ، لأن الجهل بالحكم ليس بمصدر ، والعارق بين الجهل بوجود الاستقبال ، والجهل بوجود التسمية هو ليس ، حيث صرح بأن لأول صدر ، فخرج بذلك عن قاعدة « الجهل بالحكم ليس بمصدر » وسكت عن شيء ، فقي من موارد القاعدة وأفرادها .

٥ - قال جماعة من الفقهاء ، منهم صاحب الشرائع والخواهر . يكفي في حلية الذبيحة أن يتحرك بعض أطرافها بعد الذبح ، حتى ولو كان

«طرف الادن او العيس ، أو يخرج منها الدم معتدلاً ، أي بقوة ودفع ،
 ودون تحريك الديبحة ، وخروج الدم مثاقلاً لا معتدلاً ، أو حرج الدم معتدلاً
 ولم تتحرك فهي حلال ، ولا تحرم إلا إذا اجتمع الامران معاً . عدم
 الحركة إطلاقاً ، وخروج الدم مثاقلاً . أي معاً . قال الامام
 الصادق (ع) : إذا تحرك الدم ، أو طرقت العيس ، أو الادن فهو
 دكي .. ومثل عن رجل ضرب بقرة بفأس ، فسقطت ، ثم دحها
 قال : ان خرج الدم معتدلاً فكلوا ، واطعموا ، وان كان حرج حرجاً
 مثاقلاً فلا تقربوه .

والحق ان العبرة بأن يعل استمرار حياة الديبحة او تمام الدبح من
 غير فرق بين ان يحصل من وجود الحركة ، أو من خروج الدم بقوة ،
 أو من التنفس ، أو أي شيء .. وذكر الامام (ع) الحركة والدم المعتدل ،
 لأنها أظهر العلامات على الحياة وأغلبها .

النحر :

النحر يختص بالابل فقط ، فلا نحل بالدبح ، ولا يحل غيرها من
 الحيوانات بالنحر ، قال الامام الصادق (ع) : « كل منحور مذبح
 حرام ، وكل مذبح منحور حرام » أي ما ينحر لا يجوز دمه ، وما
 يذبح لا يجوز نحره .

ومحل النحر انفة ، وهي المكان المحفص الكائن بين أصل لحن
 والصدر ، قال الامام (ع) : النحر في الذئبة ، والدبح في الخلق ، أي الخنوم
 وصورة النحر ان يدخل النحر سكيناً ، أو ما إليها من الآلات الحادة في
 الذئبة ، ويجوز نحر النحر قائماً ، وباركاً ، ومصطحباً على جنبه ، على
 شريطة ان يكون منجهاً ينحره وجميع مقادير دمه الى ثقله ، وأصل
 الصور ما جاء في بعض الروايات عن أهل البيت (ع) ، وهي ان يقدم

البحر واقعاً اتجاه القلعة ، ونعقل إحدى يديه ، ويقف الذي بحره الى
 جنبه متجهاً الى القلعة ، ثم يضرب في لفته .
 وجميع الشروط التي ذكرناها في الداح وآلة الدح لا بد من توافرها
 في لاجر ، وآلة البحر ، بالاصح الى وجوب النسيئة ، واستمرار
 الحياة الى اتمام البحر ، وترك الاستقبال هنا شيئاً أو جهلاً لا يوجب
 التحريم ، أما النسيئة فتركها عن جهل يوجب التحريم ، ولا يوجب
 النسيان ، تماماً كما هو الشأن في الملبوح .
 والأولى ترك الدح بعد البحر خشية ان يستند الموت اليها معاً ، مع
 العلم بأن الموت يجب ان يستند الى التدكية الشرعية نفسها التي هي البحر
 في الابل ، والدح في غيرها .

مستحبات المباح والنحر :

يستحب في ذبح النعم ان يربط اليدين مع إحدى الرجلين ، ويترك
 الرجل الأخرى ، وان يمسك صوفه ، حتى يبرد ، ومثله المعز .
 ويستحب في البقر والحماموس ان يربط القوائم الأربعة .
 ويستحب في الابل ان تحر قائمة بعد ان يربط إحدى يديها الى
 الركبتين ، ويترك الأخرى .
 أما الطير فيستحب ارساله بعد الذبح ، حتى يرفرف .
 ومن المستحبات الأكيدة ان يعمل الداح الأسهل ويختار ما هو أقل
 عذاباً وألماً للمذبوح ، كتحديد الشفرة ، والسرعة بالذبح ، وان يسبقه
 الماء قبل الذبح ، فقد جاء في الحديث الشريف : كتب عليكم الاحسان
 في كل شيء ، فاداً قتلتم فاحسوا القتل ، واداً ذبحتم فاحسوا الذبح ،
 وليخط أحدكم شفرته وليرح فيبيحه .
 ويكره ان يقطع الرأس ، أو يسلخ الخلد قبل خروج الروح ، وان يذبح
 حيوان ، وحيوان آخر ينتظر اليه ، وان يذبح بيده ما رباه من النعم .

الإخراج من الماء :

قل تعالى : وهو الذي سحر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً .
١٤ ، .. وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح
أجاج ومن كثر تأكلون لحماً طرياً فاطر ١٢ .

الإخراج من الماء تدكية شرعية يختص بالسك ، على شريطة أن
يخرج من الماء حياً ، ويموت في خارجه ، قل الإمام الصادق (ع)
أن السك ذكاته إخراج من الماء ، ثم يترك ، حتى يموت من ذات
نفسه ، وذلك أنه ليس له دم - أي سائل - وكذلك الخراد .

وإذا أخرج السك من الماء حياً ، ثم عاد إليه بطريق من الطرق
فلا يحل أكله . فقد مثل الإمام الصادق (ع) من سمك بئصاد ، ثم
يُجمل في شيء ، ثم يعاد في الماء فيموت فيه ؟ فقال : لا تأكل ، لأنه
مات في الذي فيه حياته .

وإذا وثت سمكة إلى الر فانت فيه ، أو جف الماء وانحصر عنها ، فإن
أحدث قبل أن تموت فهي حلال ، وإلا فهي ميتة ، فقد مثل الإمام (ع)
عن سمكة وثت من النهار فوفقت على أحد - أي الشاطئ - فانت ،
هل يصلح أكلها ؟ فقال : إن أحدثها قبل أن تموت ، ثم ماتت فكنتها ،
وإن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها .

وسئل عن الذي يصب عنه الماء من سمك البحر ؟ قال لا تأكله .
وإذا عصف هذه الرواية على الرواية الأولى ، وحمما بينهما كانت
الأولى فيبدأ للثانية ، ويكون معنى الروايتين مجتمعين هكذا : إذا جف
الماء عن السمك ، أو وثب إلى خارجه حل إن أحد حياً ، وحرم إن
أحد ميتاً . ولا يكفي مجرد النظر إليه ، وهو يتحرك ، من غير أحد .
ووضع اليد عليه . قال صاحب الخواهر : وهذا للمشهور شهرة عظيمة .
وقال : ومن دنت بظهر لك أن تدكية السمك اثنت اليد عليه على أن
لا يموت في الماء ، فهو كحجارة الملح الذي هو بمعنى الصيد .

، ذات اليد يشمل ما يؤخذ باليد ، أو بالشبكة ، أو بصفة حمرة ، أو أي شيء ، ما دام يقطع عليه الأحد حياً ، وعلى هذا ، إذا صب شبكة ودخلها السمك ، ثم جف الماء ، ومات السمك في الشبكة بحل أكله . حيث يصدق عليه وصع اليد قبل الموت بواسطة شبكة ، وأنه إذا جف حمرة ، وأحرى اليه ماء البحر والنهر بواسطة قناه ، ودخلها السمك ، ثم جف الماء منه ، ومات السمك فيه بحل ، أو صب اليد بسبب الحمرة أحل ، ومات السمك في ماء الحمرة فليس أن يحل حرم أكله عند المشهور ، لأنه مات في الذي فيه حياته ، كما جاء في الرواية عن الإمام الصادق (ع) معللاً به حرمة أكل السمك الذي مات في الماء .

وإذا أخرج الصائد سمكه من الماء فوجد فيها سمكاً ميتاً ، وأحرم حرم الأكل ، وحل الثاني بإدخاله ، وإذا ترك الشبكة في الماء حتى مات الحية ، واشتبه بالمت ، فإذا يصنع ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر إلى حرمة الجميع مثلاً للتكليف بالنجس من الحرام ، ولا يتحقق الامتناع ، لا بترك الجميع ، يجب تحكّم العمل ، تماماً كما لو صعد بوجود ما بين أحدهما طاهر ، والآخر نجس ، ولم تغير الطاهر من النجس ، فيجب عليك ، والحال ههنا ، عدم مباشرتهما معاً .

ولا يشترط في صيد السمك التسمية ، ولا لإسلام ، ولو أخرجته عبر المسلم من ماء حياً ، ومات في خارجه ، أو وضع يده عليه حياً بعد أن جف الماء عنه ، أو أخرج منه شيئاً حل أكله ، سواء أكان الصائد أو صاحب اليد كتابياً ، أو متحدثاً ، ما دامت تعلم أن يده استولت على السمك ، وهو حي ، ولا يحل مع الشك ، وعدم العلم . فقد مثل الإمام الصادق (ع) عن صيد الحيتان ، أن لم يسم " فقال : لا بأس ، وشئ عن صيد المحوسبي للسمك " فقال : ما كنت لأكله ، حتى انظر

اليه . اي حتى اعلم انه خرج من الماء حياً .
وهذا ينصح الفرق بين أخذ اللحوم من يد المسلم ، وأخذه من يد
غيره ، فبالأول تؤخذ من يده ، حتى تعلم بأنها ميتة ، والثاني لا تؤخذ
من يده ، حتى تعلم بأنها مذكاة .

الجراد والاعمد :

تتحقق التدكية الشرعية بالسبب ان الجراد بمجرد احده والاستيلاء عليه
حياً ، سواء أكان ذلك بايد ، أو الآلة ، وإذا مات قبل احده يحرم
أكله ، ولا تشترط النسيئة ، ولا الاملام ، تماماً كما هو الحكم في السمك ،
فقد نقل الامام الصادق عن ابيه عن جده علي أمير المؤمنين (ع) ان
الحبث والجراد ذكي كله . وسئل الامام الرضا حفيد الامام الصادق (ع)
عن الجراد يصاب ميتاً في الماء ، أو في الصحراء ، أيؤكل ؟ قال : لا .
وسئل عن الدنيا من الجراد أي المراح قبل ان تطير - أيؤكل ؟ قال :
لا . حتى يستقل بالطيران .

الجبن وامه :

إذا حلت الدقة أو القرعة أو الحاموسة أو الشاة ، وماتت دون ان
تذكي ، ومات الحبث في بطنها مكل منها ميتة لا يحل أكله ، وإذا
ماتت حي ، وأخرج الحبث من بطنها حياً يطر . فان كان ثم الحقة ، أي
عليه شعر أو وبر ، وكانت له ، مع ذلك ، حبة مستقرة ، حار
ذبحه على الوجه الشرعي ، وحل أكله بعد الذبح . وان لم يكن تام
الحقة ، ولا حبه له مستقرة فلا يحل أكله ، وان ذبح .
وإذا ذكبت امه ، وكان قد اشعر ، أو أوبر ، ومات قبل ان
يخرج من بطنها حل أكله . وقال كثير من الفقهاء - تجب المبادرة بعد

الديع الى شق بطل للذبيحة : واخراج الجبن منها ، حتى ولو لم تحت
بعد ، وادا توائى المخرج طويلاً ، ثم اخرجته مبتأ لم يحل .
والمصدر في ذلك كنه فقول الرسول الأعظم (ص) : ذكاة الخنثين
ذكاة أمه^١ وروايات كثيرة في معناه عن أهل البيت (ع) ، قال صاحب
الجواهر :

١ قال رسول الله (ص) ذكاة الجبن ذكاة أمه، وروي ذلك مستفيضاً
عن عترته ، ففي صحيح يعقوب بن شعيب . سألت الامام الصادق (ع)
عن الخوارج أي ولد الناقة تدعى أمه ، أيؤكل بذكائها ؟ قال :
اذا كان تماماً ، وست عليه الشعر فكل^٢ ، وعن سماعة عن الامام (ع) :
سأله عن النشاة ، وهي بطنها ولد قد اشعر أي بنت عليه الشعر -
قال : ذكاته ذكاة أمه .. وسئل الامام (ع) عن قول الله عز وجل :
واحل لكم بيعة الانعام - المائة ٢ ، فقال : الجبن في بطن أمه
اذا اشعر أو أوبر فذكاته ذكاة أمه .

عدد تغلر الديع :

إذا مر حيوان أهلي ، واستعصى على صاحبه ، ولم يمكن الاستيلاء
عليه بوجه . وخاف ان يذهب ، ولا يتركه ، اذا كان كذلك ، حار
له ان يصربه بالسيف أو السكين أو الرمح أو غيره ، وإذا مات في
هذه الحار ، قل ان يتمكن من دمه حل اكله اجمعاً وبعصاً ، ومنه
قول الامام الصادق (ع) ان قوماً أتوا النبي (ص) فقالوا : ان نفرة
لنا غلبت ، واستعصت علينا ، فصرناها بالسيف ، فأمرهم بأكلها .

١ الذكاة لأول سيد ، والحذية عمر مها ، وقال بعضهم ان الثانية مصوبة بروع خاصر ،
والثالثة ذكاة ، حرم ذكاة أمه ، أي انه يجب ان يدعى ، تماماً كي تدعى أمه . وقال
الشهيد الثاني في أمه . وفي صحيح رواية وثقوى ذكاة الثانية مرغوة سراً عن الاول .

وإذا تردى الحيوان في حفرة أو شر ، وتعدى إخراجها حياً ، وذبحه في مكانه على الوجه الشرعي جاز جرحه وطمعه في أي جزء اتفق من يده ، حتى يموت ، ويخل أكله على شريطة أن تتوافر بالضارب والطاعن شروط الدايح المتقدمة ، وإن يسمي ، أما استقبال القطة مع التعذر فليس بشرط ، فقد مثل الإمام الصادق (ع) عما تردى على صخرة ، فيقطع ، ويسمى عليه ؟ قال : لا بأس به ، وأمر بأكله .. وقال : إنما اسمه - أي حيوان أهلي مستأنس - تردت في شر ، فلم يقدر على صحتها ، فليئحرقها من حيث يقدر ، ويسمى الله عز وجل ، وبأكل .

روايات عن أهل البيت (ع) :

١ - مثل الإمام أبو جعفر الصادق (ع) عن شراء اللحم من الأسواق ، ولا يدرون ما صنع القصابون ؟ قال : كل إذا كان ذلك في أسواق المسلمين ، فلا تسأل عنه .
وقد فهم صاحب الخواهر من النهي عن السؤال أنه مكروه ، وإن تركه أولى .

٢ - مثل الإمام الصادق (ع) عن رجل أصاب سمكة ، وفي خوفها سمكة ؟ قال : يؤكلان جميعاً .

٣ - قال الإمام الصادق (ع) : إن علياً أمير المؤمنين (ع) قال في رجل أصبر طيراً ، فتبعه ، حتى وقع على شجرة ، فحاص رجل فأخذته ، قال : فليمن ما رأت ، ولابد ما أخذت .

٤ - قال الإمام (ع) : الخوت ذكي حية وميتة .

قال الفقهاء امتداداً إلى هذه الرواية : يجوز أكل السمك حياً وسئل الإمام (ع) عن السمك يشوى ، وهو حي ؟ قال : لا بأس به ، لا بأس .

الاطعمة والاشربة



من الآيات والروايات:

قال تعالى: « قل لا أجد فيها أوحي إليّ محرماً على طاعم بطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجسٌ أو فسقاً أهل لغير الله فمن اضطر غير باع ولا عساذ فإن ربك غفور رحيم - الانعام ١٤٥ » .

« قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق - الاحراف ٣٢ » .

« يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالاً طيباً - البقرة ٢٨ » .

« هو الذي خلق لكم في الارض جميعاً - البقرة ٢٨ » .

وقال الامام علي (ع) لبعض اصحابه: انرى الله احل لك الطيبات، وهو يكره ان تأخذها ؟ انت اهدى على الله من ذلك .

وقال الامام الصادق (ع) - كل شيء به حلال وحرام فهو لك حلال ابداً حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه .

الماكول والمشروب بوجه عام:

كل الأشياء على الاباحة كتباً ومسة وعقلاً واحكاماً مأكولاً كانت،

أو مشروباً إلا ما ورد النص بتحريمه خصوصاً ، كالمثقة وما إليها . أو
 عموماً ، كالأشياء الصارة ، وقد يصير حلالاً بالذات محرماً ، ومثله .
 كالمصوب والسحس . والمحرم بالذات حلالاً بالواسعة ، كأكل الميتة
 للمصطر .

وذكر الله في هذا الباب كل ما نص الشارع على تحريمه خصوصاً
 وعموماً من الأطعمة والأشربة ، وعرض القوام مدحمة مع أدائها
 فيما يلي .

السمك :

اعفوا ، شهادة صاحب المالك على أن كل حيوان بحري - غير السمك
 لا يحل أكله . حتى ولو كان له فلس ، أو كان على صورة الحيتون
 البري الذي يحل أكله .. وأيضاً اتفقوا أن السمك الذي له فلس حلال
 أكله .. واحتجوا في السمك الذي لا فلس له ، وذهب الأكثر إلى
 تحريمه ، واستدلوا بما استدلوا به أن محمد بن مسلم سأل الإمام أبا جعفر
 الصادق (ع) عن السمك الذي لا قشر له ؟ فقال : كل ما له قشر
 من السمك ، وما كان ليس له قشر فلا تأكله .. وقال الإمام الصادق (ع) :
 أن أمير المؤمنين كان يركب بعلة رسول الله (ص) بالكوفة ، ثم يمر
 بسوق الحيتان ، ويقول : لا تأكلوا ، ولا تبيعوا ما ليس له قشر .

أجل ، إذا كان له قشر في الأصل ، ثم زال ، وهو في الماء حاز
 أكله . ومثلاً ذلك نوع من السمك كان يسمى الكعكة ، واستدلوا
 بأن سائلاً سأل الإمام الصادق (ع) عن الحيتان ما يؤكل منها ؟ فقال :
 ما كان له قشر . فقال السائل : جعلت فداك . ما تقول في الكعكة ؟
 قال : لا تأكلها . قال السائل : ليس لها قشر . قال الإمام :

من ، ولكنها حوت ميتة الخلق . تخشك بكل شيء . - فذهب فشرها -
فإذا نظرت في أصل ذنبها وجدت لها قشراً .

وم في جوف السمكة من يبصر وغيره يتبع السمكة معها في التحديق
والبحر . فان حرم كلها فلهي في خوفها حرام ، وان كان حلالاً
فهو كذلك ، قال الامام الصادق (ع) : اذا كان البصر مما يؤكل حلالاً
فلا بأس به وبأكله فهو حلال . . وقال . كل شيء لحمه حلال فجميع
ما كان منه من نبي ، أو يبصر ، أو اصمعة ، كل ذلك حلال طيب .

الشك والتردد :

١ - اذا وجدت سمكتين . تعلم بأن احدهما يحل أكلها ، لأن لها
فلاً ، وانها أحدث حية ، وتعلم بأن الثانية بحرم أكلها ، لأنها غير
مذكاة . أو لأنها من غير فليس ، واشته عيبك الامر ، ولا سبيل إلى
التمييز بينهما ، اذا كان كذلك يجب تركها معاً ، لأنك قد علمت
بوجود الحرام ، وثبت علمك بتركه ، ولا يتم تركه إلا بترك السمكتين
معاً . فبتعيين عليك الاجتناب عنها . تماماً كما هي الحال في احتلاط
الثوب النجس مع الثوب الطاهر .

٢ - إذا علمت بأن السمكة فلياً ، ولم تعلم : هل هي مذكاة
أحدث حية ، أو لا ؟ فان كانت في يد مسلم حل أكلها ، وإلا حرم ،
لأن الأصل عدم التدكية ، وهذا هو حكم السمك المفلج .

٣ - إذا علمت انها مذكاة . ولم تعلم هل هي من نوع السمك
الذي له فليس ، فيحل أكلها ، أو من النوع الذي لا فليس له فيحرم
إذا كان كذلك حل أكلها ، سواء أحدثت من يد مسلم ، أو غير مسلم ،
نقول الامام (ع) : كل شيء لك حلال ، حتى تعلم انه حرام .

وتسأل . ما الفرق بين العلم بأن السمكة فلساً مع الجهل بأنها مدكدة .
حيث قلت بالتحريم ، وبين العلم بأنها مدكدة مع الجهل بأن ها فلساً .
حيث قلت بالحلل ؟

الجواب واضح ، وهو الفرق بين العلم بالتدكية وعدمها ، فانه مع العلم بها لا يجري أصل عدم التدكية ، لأن موضوعه الشك والجهل ، وعليه تجري قاعدة كل شيء حلال ، اما مع الجهل بالتدكية فيجري أصل عدمها ، ولا يبقى مجال لقاعدة الحلال .

البهائم الأهلية :

أصح من ناطلة القول ان الابل والنقر والحاموس والغنم والمعر .
حلال أكلها ، وبحل أكل الخيل والبعال والخمير على كراهية ، قال صاحب
الجواهر : للأصل ، والصومع المقطوع بمصمونها ، قال محمد بن مسلم :
سألت الامام ابا جعفر الصادق (ع) عن لحوم الخيل والبعال والخمير ؟
فقال : حلال ، ولكن الناس يعافونها .

ويحرم الكلب والخنزير ، لسجاستها ، ويحرم السور ، لأنه من نوع
الساع ، وقد ثبت عن الامام الصادق (ع) انه قال : كل ذي ناب
من الساع ، ومخلف من الطير فهو حرام ، قال صاحب الجواهر :
« يحرم بعض عليه مخصوصه ، ولأنه مع كفا في بعض الصومع » .

١ قال الشهيد الثاني في المصنف : ومن سبب اليها تحريم لا ينقصه بيت ، نعم . هو مذهب
الخطابة ، نعم . في « ولطاية » تابع محمد بن مقلان الحكيم بأبي الخطاب ، وس أقواله
« ذكر من عرف الامام حل له كل شيء » . وكان معاصراً لتمام الصادق (ع) فمعه وترا أنه

البهائم البرية :

أجمعوا بشهادة صاحب الخواهر على ان الحيوانات البرية يحل منها
الفرلان واليفر والفم والمهر والحمير المتوحشة ، واليحمور ، وهو - على
ما قيل - حيوان يشبه الابل ، ويحرم منها الباع ، وهي كل حيوان
له ظفر ، أو ناب يفترس به ، فويماً كان كالأسد والحر والفهد والذئب ،
أو ضعيفاً كالصبع وابن آوى . قال صاحب الخواهر : « الاجماع على
ذلك مضاعفاً الى السيرة المستمرة ، وقول الامام (ع) لا تأكل من الباع
شيئاً - ثم قال - وكذا لا خلاف ، بل الاجماع على تحريم القصد » .
وفي المجلد الثالث من كتاب الوسائل للحر العامل باب الأطعمة روايات
عن أهل البيت (ع) جاء فيها :

« قد حرم الله لحوم المروح . واما ثلاثة عشر صنفاً القيل ،
والذب ، والخرير ، والقرود ، والخرت - نوع من السمك - والضب ،
والوطواط ، والدعموص - دوية سوداء تعوض في الماء ، وتكون في
العدرات والعقرب ، والعسكوت ، ولأرب ، وسهيل والزهرة ..
قال الصدوق : سهيل والزهرة دانتان من دواب البحر المحيط » .
وأبصاراً في الكتاب المذكور عن الامام الرضا (ع) « حرم الله الأرب ،
لأنها عمرة لسور ، ولها محالب كمنحله ، ومحالب ساع الوحش ، صحت
عمرها ، مع قذارتها في نفسها ، وما يكون منها من الدم ، كما يكون
من النساء » .

الحشرات :

لا يوجد في النص دليل على تحريم الحشرات . وجه هام ، وعليه لما
كان منها ساماً فهو حرام ، لمكان الضرر . وما عداه نشبه قاعدة كل

شيء لك حلال ، حتى تعلم انه حرام .

وتقول : ان تفقهه استدلووا على تحريم الخشرات بأها من الحادث ،
والحادث محرمة نص لقرآن الكريم - وهو قوله تعالى : ويحرم عليهم
الحبائث - الاعراف ١٥٦

والجواب ان الشارع لم ينس ما ورد من الحادث في قوله . ويحرم
عليهم الحبائث ، وقد رأيت في بعض النسخ في معنى شيء .
مها اشيطان ، كقول رسول (ص) لا تعودوا الحبيث من أنفسكم .
ومها الانسان ، كقوله تعالى ليعبر الحبيث من الطيب . ومنها الشيء
الرديء ، بقوله سبحانه : ولا تيمموا الحبث منه ، ومنها البوط ،
كقوله عز وجل ونجسناه من القرية التي كانت تعمل احداث . ومنها
الفصل وثوم والكراث ، كحديث من أكل من هذه اشجرة لحبثه
فلا يقرب مسجدا ، ومنها مهر البغي . كحديث مهر بغي حدث .
ومن الكلب حبث ، يريد انه حرم . ومنها الكلمة كفوسه مالى
ومثل كلمة حسنة ، ان غير ذلك .

واذا لم يكن للشارع اصطلاح في معنى الحدث . والمعنى انما هو خبر
منضبط يكون اللفظ مجملًا ، ونسبة ان الواقعة التي ورد نص فيها
مجملًا تكون معتزلة ما لا نص فيه اطلاقًا .

وقال صاحب الجواهر ما ملخصه - معنى قوله تعالى : ويحرم
عليكم الحبائث ، ان كل حرام فهو حبث . ونسب معه ان كل حبث
فهو حرام ، كما يقال بان لفظ الحادث محمول

ويلاحظ بان هذا خلاف ظاهر الآية الكريمة . لأن الحبائث فيها
موضوع للمحريم وليس التحريم موضوعاً للحبائث . هذا ، بالإضافة
الى ان صاحب الجواهر يخالف صاحب الآمنة فيكون بأن الله
سمى عن هذا . لأنه صريح وحديث . وأمر بذلك . لأنه صحت وحسن .

ويتفق مع قول الأشاعرة القائلين بأن هذا حسن وطيب ، لأن الله أمر
به ، وذاك خبيث وقبيح ، لأن الله نهى عنه .

الطير :

الطير ، كالسمك والبهائم ، منها حلال ، ومنها حرام ، والحرام
على أنواع

١ - المفترسة التي تصطاد غيرها من الطيور ، قال الامام الصادق (ع) :
حرم رسول الله (ص) كل ذي علق من الطير ، والمحلب الطير ..
ومثل الفقهاء به بالساري ، والصفر ، والعماب ، والثعابين ، والبشق ،
وانسر ، والرحمة - طائر من الخواصر كبير الخفة - والعناث ، وهو
طائر اصغر بطي . لطيران ، قال صاحب الجواهر : الاجماع على ذلك
وفي العرب روايت ، احدهما تقول بأنه مكروه ، والثانية قالت بالحرمه
- واحتمل هو الحرمه - لأن الرواية التي حرمت أصبح سدا ، ومعتضدة
بغيرها مما دل على الحرمه من نص واجماع .

٢ - كل طير صعبه أكثر من دفيقه يحرم أكله ، والضعيف بط
المباحين من غير تحريكها حين الطيران ، ويقال له الدفيف ، أي يحرك
حماجه ، وهو حذر ، فان تساوى الضعيف والدفيف ، أو كان الدفيف
أكثر من لضعيف حل أكله ، قال صاحب الجواهر : الاجماع على
ذلك مصافاً ان البصوص ، فقد مثل الامام ابو جعفر (ع) عما يؤكل
من الطير ، فقال كل ما رقب ، ولا تأكل ما صف .. وفي رواية
ثانية : كان اصير يصف ويدف ، وكان دفيقه أكثر من صعبه
أكل ، وان كان صعبه أكثر من دفيقه فلا يؤكل .

٣ - كل طير ربياً كان أو بحرياً ليس له قاصمة ، ولا حوصلة ،
ولا صيصه فهو حرم ، وما كان له واحد من هذه ثلاث فهو حلال

إلا ان يثبت النص على تحريمه بالذات ، كططاووس والوطواط .. والصبيصة
شوكة خلف رجل الطير بخارحة عن الكف ، وهذا تلخيص ما قاله
صاحب الجواهر

الاجماع على ذلك ، والنصوص فيه كثيرة منها قول الامام (ع) :
كل من طير ما كذب له قاصصة . أو صصه . أو حوصه . ومعه
القاصصة والحوصة يتحيز بها من الطير ما لا يعرف طيره . وأن طير
مجهول . والمستند من مجموع النصوص عموماً وخصوصاً ، ومصفاً ومفصلاً ،
ومطروحاً وممهوراً ان للحرمة علامات أربعاً : المحلب وأكثرية الضيف ،
وانشاء القاصصة والحوصة والصبيصة ، والمسح كالبوطوط ، وان يحل
أربع علامات : أكثرية الضيف . والحوصة والقاصصة والصبيصة . وقد
توافق النص والمفتوى على عدم الفرق بين طير البر وما في علامات
المذكورة ، فيؤكل من طير الماء ما وجدت علامته من علامات الخن
حتى ولو كان يأكل السمك ، لأطلاق الأدلة . ولأن الامام اربعة (ع)
مثل عن طير الماء ما يأكل السمك منه قال لا بأس به . كنهه
وبعد ان ذكر الفقهاء علامات الحلال والحرام في طير وجه العموم ،
قالوا يحل الحمام والنداح شتى اصنافها . ولبراع وحجل ، مسح
والقفا والنعل والكروان والحبارى والكركي ، والمصفر حسناً . ومنها
البلبل والزرزور والقيصرة .

البص

بص الطير يتبعه في التحليل والتحريم . بعض الطير الحرام منه ،
وكذا بص الطير الحلال ، وإذا رأيت بيضة ، ولم تعلم هل هو من
الحلال ، أو الحرام نظرت الى طرفيها ، فان سويها ، بحيث لا يمكن
التمييز بينها فهي حرام ، وان اختلفا ، بحيث كان أحد الطرفين عربياً

مفرطاً كبصر الدجاج ، فهو حلال ، قال صاحب الخواهر : لا خلاف ، فقد سئل الامام الصادق (ع) عن رجل يدخل الائمة اي الشجر الكثير - فيجد فيها بيضاً غنياً ، لا يدري أين ما يكره من الطير ، أو بفتح ؟ قال ان فيه عماً لا يحصى ، انظر الى كل بيضة تعرف رأسها من أسفلها فكل ، وما سوى ذلك فدعه وفي رواية ذية : ما كان مثل بصر الدجاج ، وعلى خلفه ، احدى رأسه مفرطح ، وإلا فلا تأكل والمفرطح هو المريض .

الحرام بالواسطة :

قد بصر الحلال بالذات حراماً بالواسطة ، طيراً كان أو غيره من الحيوانات . وقد ذكر الفقهاء هذا التحريم اسباً ثلاثة .
 ١ الحلال ، وهو ان يتعدى الحيوان أو الطير من عمرة لاسان حاصلة دون ان يشرك معها غيرها . يتعدى بها اماً حتى يست عليها لحمه ، ويشند عظمه في نظر المرفق ، فاد تعدى من القدرات وسحابت غير عمرة لاسان ، أو تعدى بها وبغيرها معاً فلا يكون جلالاً ، وقد ذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر الى تحريم خوم الحيوانات والطيور الجلالة ، لقول الامام الصادق (ع) لا تأكلوا من خوم الجلالات ، وان اصابك من حركتها فاغسله .

ويذهب لحن المرحس بالاستبراء ، ويحل كنه . وديث ان يمنع الحيوان عن اللحم النجس . ويعلق بظاهر الى أمد يرول معه اسم الحنل عراً ، ويختلف الأمد حوالاً وقصراً بخلاف الحيوان . وقد روي عن الامام (ع) انه قال الناقة الحلالة لا يؤكل لحمها ، ولا يشرب لبنها ، حتى تعدى أربعين يوماً ، والفرقة الحلالة لا يؤكل لحمها ، ولا

يشرب لبها ، حتى تعذى ثلاثين يوماً . والشاة الحلاله لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبها ، حتى تعذى عشرة أيام ، وابططة لا يؤكل لحمها ، حتى تربى حمة أيام ، والدجاجة ثلاثة أيام .

٢ - اذا وطأ انسان دابة يظفر . فان كانت مما يؤكل كاسفر ولعم فبحب ان تذبح ، ثم تحرق ، ويعرم الواطى قيمتها للسك ، ان لم يكن هو الماعل ، وان لم تكن مما يؤكل عادة ، كالخيل والحمر . يبح احراجها الى بلد آخر ، وتباع فيه بأي ثمن ، وتعطى للواطى ، ويعرم هو بدوره القيمة السوقية لصاحبها ، فقد سئل الامام ابو جعفر الصادق (ع) عن الرجل يأبى الهيمة ؟ قال : يجند دون الحد ، ويعرم قيمة الهيمة لصاحبها ، لأنه أفدها عليه . وتذبح ، وتحرق ، ان كانت مما يؤكل لحمه ، وان كانت مما يركب ظهره أعرم قيمتها ، وحلده دون الحد ، واحرجت من المدينة التي فعل بها الى بلد آخر ، حيث لا يعرف ، ليبيعها فيها كيلا يعرفها .

قال صاحب الجواهر : لا فرق بين ان يكون الواطى كبيراً ، أو صغيراً ، عاقلاً أو مجنوناً ، عاناً بالتحريم أو جاهلاً .

٣ - اذا شرب الحيوان من لبن حتريرة ، حتى نبت لحمه ، وقوى عظمه حرم لحمه ، ولحم سله ، وان شرب منه دون ان يسب اللحم ويقوى العظم . أو شرب من لبن كمة ، لا حتريرة فلا يحرم هو ولا سله . بل يكون مكروهاً ، قال صاحب الجواهر : لا خلاف أحده وقال الشهيد الثاني في المسالك وفيه بصر من كثرة لا تحسو من ضعف ، ولكن لا راد لها .

اشباه الموطومة :

قال الفقهاء : إذا وطئت عمة ، ثم دحت في قطيع العم ، ولم تعرف

فُتِمَ القطع إلى قسمين ، ثم اجريت القرعة عليهما ، فسلم القسم الذي لم تخرج عليه القرعة ، وتعاد القرعة ثانية على القسم الذي وقعت ، وهكذا تعاد القسمة والقرعة ، حتى يبقى شاتان ، فيقرع بينهما ، وتذبح وتحرق الشاة التي عينتها القرعة ، واستدلوا على ذلك بروايات عن أهل البيت (ع) منها ان الامام (ع) مثل عن رجل أتى على قطيع غنم ، فرأى الراعي يترؤ على شاة منها ، فلما أبصره حلى سبلها ، فدخلت في الغنم .. فقال الامام ان عرف العمة دبحها وأحرقها ، وان لم يعرفها قسم الغنم بصين ، وساهم بينهما - أي أقرع - فإذا وقع السهم على احد الصين فقد بما النصف ، ولا يرال كذلك ، حتى يبقى شاتان فيقرع بينهما ، فأبنتها ووقع السهم عليها ذبحت وأحرقت ، ونحنا سائر الغنم .

الحيوان وشرب الخمر :

ذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر إلى ان الحيوان إذا شرب الخمر محرم ما في جوفه فقط من الامعاء والقلب والكبد ، أما لحمه فحلال ، لقول الامام الصادق (ع) : إذا شربت الشاة حرأ ، حتى سكرت صبحت على تلك الحال لا يؤكل ما في بطنها .

قال صاحب الجواهر : وهذه الرواية ، وان كانت خاصة بالشاة دون غيرها ، ولكن الحكم يشمل جميع الحيوانات ، لعدم القائل بالفرق بين الشاة وغيرها .

وبلاحظ ، مع عرض لنظر عن ضعف الرواية ، أن عدم القول بالعضل ليس دليلاً شرعياً الا اذا رجح الاحماع ، ومع ذلك فانه لا يستدعي مد مات الاجتهاد ، فقد رأينا الكثير من تأخر ، ومهم صاحب الجواهر يقول بما لم يقل به احد ممن تقدم في العديد من

المائل .. هذا ، الى ان الرواية خاصة في الشاة التي شرب الخمر
وبكرت منه فعمم الحكم لكل شاة ، حتى ولو لم تحمك . ثم نعمه
لكل حيوان حتى ولو لم يكن شاة يحسن نظر وامل

و قد شرب حيوان شاة من الحامض غير الخمر كما قال فلا
يحرم لحمه ولا ما في جوفه ، بل يفضل جوفه استحباً ، وما
فيه من الامعاء والقرب والكبد ، فقد سئل الامام أبو جعفر (ع)
عن شاة شربت بولا ، ثم ذبحت ؟ قال يعسل ما في جوفه ، ثم
لا بأس .

وحمل الفقهاء الأمر بعسل الجوف على الاستحباب . قال صاحب الجوهر
ولا خلاف أحده وكذلك اذا عتقت الحيوان الصغيرة ، ولم يطلع
حد احلالة .

الحرام من غير الحيوان :

تكتب في صف عمار يحل ويحرم من دواب الأرواح البرية والبحرية ،
حيث تمكن صطها بالعلاوة ، كالفس في السمك ، والحوصله ، أو
الصبغة ، أو النضه في الصبغ الحلال ، والمحلل في الطير الحرام ،
والأهرس في الخبث ، وما إلى ذلك وتكلم عن المحرم مما لا روح
فيه مأكولاً كان ، أو مشروباً ، أو الحلال منه فلا حصر له .

ومن الفرق بين الحيوان وغيره من حيث التحليل والتحريم ان الحيوان

من السمك لا يحرّم ، ومنه في وجه كل عام ، وان بلغ أصل المراتب ، وقروا
منه من القدر الذي ليس له من برئ رتباً لا يؤمنه عليه احد من تقسيم عليه ، ومع
الامانة من ارجحه ، ومنه ان يعمى ان يعمل برأيه الذي تكون من الأدلة والأسول ،
سواء أوافق غيره ، أو خالف .

يجري فيه أصل هذه التدكية إذا شئت في قاسيه هذا أو في وقوعها منه .
 باعتباريه إذا لم يكن اللحم في يد مبيع ، ونسخته هذا لأصل حرمة كل
 لحم المشكوك في غير يد المبيع ، أما المشكوك في حبه وحرمة من غير
 اختيار فتحت في هذه قاعدة كل شيء حلال ، حتى تعلم الحرام بعينه ،
 وبديهة إن ما سطر عليه هذه لقاعدة من مصاديق والامراد لا حصر
 لها ، أما المحرمات من غير الحيوان فيمكن حصرها ، ولو عن الغالب ،
 كما قال صاحب المسالك

وعلى أية حال ، فقد ذكر الفقهاء في هذا باب محرم خمسة أنواع
 من الأطعمة : الميتة ، ومحرمات الذبائح ، والنجاسات ، والطين ،
 والسوء ، وخمسة أنواع من الأثربة ، وبما يلي التمهيد

الميتة :

تحرّم الميتة إجماعاً وبصاً ، ومنه قوله تعالى : وحرمت عليكم الميتة .
 أيضاً أجمعوا على أن عشرة أجزاء من الميتة يحل اسمها ، وهي
 الصوف ، والشعر ، والوبر ، والريش ، ولا يجب غسل شيء من
 هذه إلا إذا قُبضت ، فيجب غسل أصلها لاتصافه برطوبة بدن الحيوان
 والقرن ، ولطفر ، ولظف - وهو كخافر لما يحترق من الحيوانات ،
 كالغفر ونشاة - والسن ، والعظم ، والبيض ، على شريطة أن يكني
 العشر الأعلى الصلب ، والا فهو يحكم الميتة ، ولا معة ، وهي معدة
 الحمل أو الحادي حال ارتضاعه ، ونصير كرشاً بعد أن يأكل الملق
 والنبات ، وتسمى عجة ، حيث يصنع الجبن بسببها .

والأصل في استثناء هذه من الميتة قول الإمام الصادق (ع) : عشرة
 أشياء من الميتة ذكية : القر ، والخافر ، والعظم ، السن ، والاشعة ،
 واللب . والشعر ، والصوف ، والريش . والبيض . وفي رواية ثانية

عنه انه قال : ان كانت البيعة الجلد العليظ فلا بأس بها ..
وفي ثالثة ذكر الوبر، وبليهة ان الشعر والوبر والصوف من صنف واحد،
وحكمها واحد

وبالرغم من ان الرواية التي حددت الاصناف العشرة قد ذكرت اس
من جعلتها فان الفقهاء اختلفوا في استثنائه . قال صاحب المسالك .
« ذهب الشيخ - بريد الطوسي المعروف بشيخ الطائفة - وأكثر المتقدمين ،
وجماة من المتأخرين على انه طاهر ، للنص على صهارته في الروايات
الصحيحة ، ومنها صحيحة زرارة ، قلت للامام الصادق (ع) اليس
يكون في ضرع الشاة ، وقد ماتت ؟ قال : لا بأس به . »

اختلاط الذكي بالميت :

إذا اختلط الذكي من الحيوان بالميت ولا صيل الى التمييز وجب
الامتناع من الجميع ، امتثالاً لوجوب الامتناع من الميتة . ولا يتم هذا
الامتثال إلا بتترك الكل .

وهل يجوز بيع المحموم من الحلال والحرام المنتهين ، بينهما ممن
يستحل الميتة ؟

قال جماعة من الفقهاء : يجوز ، ويحل الثمن لقول الامام الصادق (ع) .
إذا اختلط الذكي والميتة ماعه ممن يستحل الميتة ، وأكل ثمه وأيضاً
مثل من رجل كانت له عم وبقرة ، فلم يدرك الذكي منها فبعره ،
وبعزل الميتة ، ثم ان الميتة والمذكي اختلطا ، كيف يصح ؟ قال : يبيعه
ممن يستحل الميتة ، فانه لا بأس به .

قال صاحب الخواهر : « هل تنحى العمل بهذين الخبرين اخاميين لشرايط
الحاجة خصوصاً بعد الشهرة المحكية في مجمع البرهان على العمل بهما . »

وتحذر الإشارة الى ان كل جزء تحله الحياة اذا قطع من حيوان حي
فهو يحكم الميتة لا يحل اكله .

محرمات الديبة :

اختلف الفقهاء في عدد المحرمات من الديبة ، فمدها بعضهم ثمانية ،
واقصر الشهيد الثاني على تسعة ، وقال الشهيد الأول في اللعة . يحرم
من الديبة خمسة عشر شيئاً :

١ - الدم ، وهو غير الدم المتخلف في الديبة بعد خروج المتادمها .
٢ - الطحال . جاء في بعض الروايات ان الامام أمير المؤمنين (ع)
كان يسبي عن الطحال ، فقال له بعض القصاصين . يا أمير المؤمنين ،
ما الكبد والطحال إلا سواء . فقال له : كذبت ، أنتوني ياديين فيها
ماء ، ولما حيء بها قل شقوا الكبد من وسطه . والطحال من
وسطه . ثم أمر بوضع كل في الماء ، فلم يتغير الماء الذي فيه الكبد ،
وصار الماء الذي فيه الطحال حمأ

٣ - المص

٤ - الاثنان ، وهما البيضتان .

٥ - الثمر . وهو الروث . وقد أجمع الفقهاء على تحريم هذه
الحمة شهدة صاحب الجوهر

٦ - المثانة ، وهي مجمع البول

٧ - المראה .

٨ - المشيمة ، وهي بيت الولد

٩ - الفرج . طاهره وباطنه .

١٠ - النساء . وهما عرفان عريضان ممدودان من الرفة الى قرب

الدب

- ١١ - النخاع ، وهو الخيط الأبيض الذي ينظم حرز مسلة الظهر .
 ١٢ - الغدد ، المروقة عندنا بالدون .
 ١٣ - ذات الاشاجع ، وهي اصول الاصابع التي تتصل بمص
 ظاهر الكف .
 ١٤ - حررة الدماغ ، وهي حبة في الرأس بقدر الحمصة تميل الى
 الغبرة .
 ١٥ - حذقة العين .

قال الشهيد الثاني معقفاً على ذلك : « ان المتيقن بتحريمه من هذه :
 الدم ، والطحال ، والفروث ، والفرج ، والقصب ، والاشياء ، ومثانة ،
 والمرارة ، والمثبة . أما تحريم الباقي فيحتاج الى دليل ، ولاصل يعتصم
 هذه ، والروايات يمكن الاستدلال بها على الكراهة لسهولة حطها ،
 يريد ان الروايات التي دلت على المنع من غير هذه التسعة صميمية
 لا يمكن الاستدلال بها على التحريم . ومن الخائر الاستدلال بها على
 الكراهة ، لان القول بالكراهة اسهل من القول بالتحريم .. ومن الروايات
 التي اشر اليها الشهيد الثاني ما جاء عن الامام الصادق (ع) انه قال :
 لا يؤكل من الشاة عشرة اشياء . الفروث ، والدم ، والطحال ، وسحج ،
 والعلية ، والعدد ، والقصب ، والاشياء ، والحيا ، والمرارة .

الجنس بالأصل وبالواسطة .

الجنس بالأصل ما كانت عيه محبة ، كادم والنول من دي نفس
 السائلة ، وما اليها مما ذكرنا في الجزء الأول بعنوان « اعيان النجاسات » .
 والجنس بالواسطة ما حاطه شيء من النجاسات ، ويسمى المتنجس ،
 وأجمع الفقهاء كلمة واحدة على تحريم أكل الجنس والمتنجس . قال
 صاحب الجواهر هو من القطعيات . ان لم يكن من الضرورات

الطبخ :

جاء عن أهل البيت (ع) روايات كثيرة تنهى عن أكل الطيب ،
وتشدد في لهي عنه ، وفي بعضها : « من أكل الطيب فقد اشرك في
دم نفسه » . مما يكشف ان فنه في ذلك العصر كانوا يأكلون الطيب ،
ولا بأي معنى لتحصيل الطيب ، مع العلم ان اكل التراب وما إليه
محرم ، ويؤيد ذلك ان اقوال أهل البيت (ع) في التحريم والتشدد جاءت
أجوبة عما وردهم من الاسئلة ، بل في بعضها ان رجلاً قال للإمام
أبي جعفر الصادق (ع) : اني رجل مولع بأكل الطيب ، فادع الله
لي يتركه

وقد أشارت النصوص الى المصادر التي تترتب على أكل الطيب ، منها
انه يورث السقم ، ويبيح الداء ، ويورث العاق ، والحكمة في الحسد ،
والدواسير ، ويشير داء السوداء ، ويذهب بالقوة من الساقين والقدمين .

السموم :

كل شيء ضار فهو حرام اجاعاً وعقلاً ونصاً ، ومنه قوله تعالى
« ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » - الفقرة ١٩٥ هـ . وقول الامام الصادق (ع) :
كل شيء يكون فيه المصرة على بدن الانسان من الخوب والسماء حرام
أكله إلا في حال الضرورة .

وكفى بقول الرسول الأعظم (ص) : « لا ضرر ولا ضرار » دليلاً
قاطعاً ، وحاكماً على أدلة التكاليف الشرعية .

وهنا سؤال يحرص عنه ، وهو : هل الحرام هو ما نعلم ونقطع
بوجود الضرر فيه ، او انه يشمل الضرر المظنون والمحتمل ، بحيث يجب
الاجتناب عما يحتمل انه مصرع فضلاً عما يقطع أو يعرض بضرره ؟

ذهب أكثر من الفقهاء ، أو الكثير منهم إلى أن الضرر الدنيوي يجب دفعه إذا كان مقطوعاً أو مطبوعاً ، أما المحتمل فلا يجب دفعه والامتناع عنه والحق أن كل ما يعد فعلة صرراً وتهلكة في نظر العرف فهو حرام ، حتى ولو كان محتملاً ، فضايط التحريم أن لا يكون الناعس في أمن من الضرر عند العقلاء .

ومن نافلة الكلام ومصلوه أن نستدل على حوار تناول القليل من المواد السامة التي يصممها الطبيب للمريض .

الأشربة المحرمة :

سبق في فقرة : الحرام من غير الحيوان ، في هذا الفصل حمة أنواع من الأطعمة المحرمة ، وحمة من الأشربة ، وتكلمنا عن كل نوع من الأطعمة في فقرة مستقلة ، وتكلم الآن عن الأشربة بأنواعها الخمسة في هذه الفقرة :

١ - الخمر ، والمراد به كل مسكر ، سواء أصدق عليه اسم الخمر ، أو غير اسم الخمر ، حتى ولو كان الاسم عربياً عن اللغة العربية ، قال الإمام الصادق (ع) : لم يحرم الله الخمر لاسمها ، ولكن حرّمها لعاقبتها ، لما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو حرام .. وأيضاً قيل له : لم يحرم الله الخمر ؟ فقال : حرم الله الخمر ، لفعلها ومصادها ، لأن مدمن الخمر تورثه الارتعاش ، وتذهب بنوره ، وتهدم مروءته ، وتحمله أن يجسر على ارتكاب المحارم ، وسفك الدماء ، وارتكاب الزنا ، ولا يؤمن إذا سكر أن يشبّ على حرمه ، وهو لا يعقل ذلك ، ولا تزيد شاربها إلا كل شر .

وقد ثبت تحريم الخمر وانها من الكائز ، تماماً كالزنا والسرقة ، ثبت ذلك بضرورة الدين ، ومكرها غير مسلم ، وشاربها عن تهاون ،

مع العلم بتحريمها فاسق يحد ثمانين جلدة رجلاً كان ، أو امرأة .
وقال جاهل محتجاً بجهله ، أو مستهتراً بدينه : ان القرآن لم يحرم
الخمر .

ونجيب أولاً : لقد نهى الرسول الأعظم (ص) عن الخمر ، ولا
فرق بين نهى الله ، ونهى نبيه بعد قوله تعالى : وما آتاكم الرسول
فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا - الخمر ٧ هـ . ومن أقوال الرسول (ص)
في الخمر انه لمن عشرة من أجلها : غارسها وحارسها وعاصرها وشاربها
ومابقها وحامها والمحولة اليه ويأتمها ومشتريها وآكل ثمنها .

ثانياً : ان الله سبحانه وصيها نارة بالآثم ، ونارة بأثم رجس من
عمل الشيطان ، ويكفي في تحريمها بها آثم ، ومن عمل الشيطان ، قال
تعالى : يسألوك عن الخمر والميسر قل فيها آثم كبير - البقرة ٢١٠ هـ .
وقال : اما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان
- المائدة ٩١ هـ . وقال : اما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة
والبغضاء في الخمر والميسر - المائدة ٩٤ هـ .

ومن لا يزدجر بهذه الدلائل الواضحة فلا راحة له ، ولا رادع .. ومثل
الامام الرضا (ع) عن تحريم الخمر في كتاب الله فقرأ قوله تعالى : قل
اما حرم ربى المباحات ما ظهر منها وما بطن والآثم واليبي يعسر
الحق - الاعراف ٣٢ هـ ثم قرأ قوله سبحانه : يسألوك عن الخمر
والميسر قل فيها آثم كبير هـ .

واذا عظمنا احدى الآيتين على الأخرى يكون المعنى ان الخمر آثم ،
وكل آثم حرام ، فالخمر آثم حرام .. هذا ، الى ان أحاديث
الرسول الأعظم (ص) هي بيان وتفسير لآي الذكر الحكيم . وآنزنا
اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتذكرون - السجدة ٤٤ هـ .

١ الخمر المباح والانساب والازلام ، القذاح ، وهي سهام كانوا يحملونها لقتال

واجمعوا بشهادة صاحب الجواهر ان ما يسكر كثيره فقليله حرام ، حتى ولو لم يسكر . قال الامام الصادق (ع) . ما اسكر كثيره فقليله حرام .. وقيل له . ما تقول في قدح من السكر يفلب عليه الماء ، حتى تذهب عاديته - أي ضرره - ويذهب سكره ؟ فقال الامام : لا ، والله ، ولا قطرة تقطر منه في حب الا اهريق ذلك الحب .. وقال . اذا شرب غر أو مسكر على مائدة حرمت المائدة .. وقال : لا تجالسوا شراب الحمر ، فإن القعة اذا نزلت عمت من في المجلس . ومن هنا أفق الفقهاء بتحريم الأكل على مائدة يشرب الحمر عليها .

٢ - الدم ، قل ، أو كثر ، إذا كان من حيوان لا يؤكل لحمه سواء أكانت له نفس سائلة ، كالأرنب ، وابن آوى ، أو لم تكن ، كالصفدع والورع ، أما الدم من حيوان مأكول فيحرم بالأجماع اذا كانت له نفس سائلة ، كالبقر والعم الا ما تخلف في الذبيحة . أما دم الحيوان المأكول الذي لا نفس سائلة له ، كالسمك فقد اختلف الفقهاء في حكمه ، فمن قائل بالتحريم ، وآخر بالتحليل ، وثالث بالتعصیل بين أكله مستقلاً فيحرم ، ومع السمك ليحل ، والأولى الترك احتياطاً .

٣ - كل مانع يتنجس بمماسه للنجاسة يحرم شربه .. أجل ، لو جمد ، كالدهن والسمن أيام الشتاء تُلقي النجاسة ، وما لاقته ، ويحل الباقي ، قال الامام أبو جعفر الصادق (ع) : إذا وقعت الفأرة في السمن فانت ، فان كان جامداً فالتفتها وما يليها ، وكل ما بقي ، وان كان دلياً فلا تأكله .

واجمعوا بشهادة صاحب الجواهر على انه يجوز بيع الادهان المتنجسة ، ويحل ثمنها ، على شريطة اعلام المشتري بذلك ، فقد مثل الامام الصادق (ع) عن سمن أو زيت أو حل مات فيه جرذ ، فقال . اما السمن والعسل فيؤخذ الجرذ وما حوله ، وأما الزيت فيستصح به .. أو يبيعه ويبينه لمن اشتراه ، ليستصح به .

قال صاحب الجواهر ، وصاحب المالك : يجب اعلام المشتري ،
حتى ولو كان ممن يستحل المشجس .. وهو حق ، لتحريم العش ،
واطلاق النص .

٤ - الاعين النجسة ، ومثل لها الفقهاء ببول ما لا يؤكل لحمه ..
ونحن لا نشك في تحريم جميع الايوان من جميع الحيوانات المأكولة ،
وعبر المأكولة ، لاستحسانها بالمطهرة . وك في غنى عن هذه الاشارة
لو لم يتعرض الفقهاء لها بالتفصيل والتطويل .

٥ - اللس يتبع الحيوان ، فاذا حرم اكل لحمه حرم شرب لبنه ،
كالدنة واللبوة والدبة ، وإذا حل اكل لحمه على كراهة فسه كذلك ،
كلب الخيل والحمير . قال صاحب الجواهر : لا خلاف أجد فيه .

الاكل من مال الغير :

لا يجوز لاحد ان يتصرف في مال غيره بأي نحو من انحاء التصرف
إلا بإذنه ، واشتق الفقهاء من ذلك أمرين
الأول : الأكل من بيوت الدين ذكرتهم هذه الآية . ولا على
ارواحكم ان تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آباءكم أو بيوت امهاتكم أو بيوت
احوائكم أو بيوت اخوانكم أو بيوت اعمامكم أو بيوت عماتكم أو بيوت
أحواضكم ، أو بيوت حائلكم أو ما ملكتم معانعه أو صديقكم ليس عليكم
جناح ان تأكلوا جميعاً أو اشتراكاً - لقنور ٦١ .

فيجوز للانسان ان يأكل من أي بيت من هذه البيوت ، دون ان
يأذن صاحبها ، أو يحرر رصاه للأكل وهذا هو الفرق بين هذي
البيوت : وبين سواها من مال الغير . حيث لا يجوز تناول شيء منه ،
وان قل وحقر إلا بالاذن الصريح من المالك ، أو العلم برصاه ، كما انه
لا يجوز الأكل من هذه البيوت التي عدتها الآية الكريمة إذا نهى أصحابها

عن الأكل ، أو صُلْم من القرائن بعدم الرضا والترخيص
والمراد بالآباء ما يشمل الاجداد ، وبالامهات ما يشمل الخدات .
والمراد بما ملكتم معانحه من كانت له السلطة على المال بالولاية أو الوصاية
أو الوكالة . والمراد بالأكل ان يتناول شيئاً من الفاكهة ، أو الخضار ،
أو الطعام المعتاد الذي اعد لعداء أو عشاء أصحاب البيت دون الشيء
العزيز الذي يدخر لحفلات خاصة ، فقد سن الامام (ع) عما يحل للرجل
من بيت أخيه ؟ قال : المأدوم والشر .

ونسأل : لماذا لم تذكر الآية الكريمة بيوت الأبناء ؟
والجواب ان الآية تفيد حل بيوت الأبناء بمفهوم الموافقة ، تماماً كما
يدل قوله تعالى : « ولا تقل لها اف » على تحريم الشتم والعصب ، وإذا
جاز للأخ ان يأكل من بيت أخيه ، وللوكيل ان يأكل من المال الموكّل
به فبالولى ان يجوز للوالد ان يأكل من بيت ولده . هذا ، بالإضافة
الى قول الرسول الأعظم (ص) : « ابنت ومالك لأبيك » .
الثاني الأكل مما يحرم به من فاكهة ، أو خضار ، وهو المعروف
بحق المارة ، على شريطة ان لا يقصد المرور لأجل الأكل ، وان لا
يفسد شيئاً مما يمر به من الحفل أو البستان ، وان لا يحمل معه شيئاً
منها ، وان لا يعلم ، أو يقل بعدم رضا المالك .. فإذا قصد المرور
لأكل ، أو افسد ، أو حل كان آثماً وصامناً .

رائحة المسكر :

قال صاحب الجواهر : « لا خلاف معتد به في انه لا يحرم شيء
من الأشرطة التي يُشم منها رائحة المسكر ، كرب الزمان والتفاح والفرجل
والثوت وغيرها ، لأن كثرة لا يسكر » .
فصابط التحريم ان يكون الشراب بداته موحياً للمسكار وذهاب العقل

إذا تناول الكثير منه ، أما مجرد رائحة السكر ، والمادة المسكرة في
الشيء فلا لا توجب التحريم ، فالعصب أم الخمرة ، والحل أخوها ،
وهما من أها وأمرأ الأطحمة والأشربة في الشريعة .

الضرورات تبيح المحظورات :

تقوم الشريعة لاسلامية على مبادئ وأسس يقس بها كل حكم من
أحكام الشريعة من أي نوع كان . ومن تلك المبادئ السعة وعدم الضرر
واليسر وعدم الحرج ، وهو أصل مطلق غير مقيد ، وحكم غير محكوم ،
لا ينتهي شيء ، وله ينتمي كل شيء . يوجب العسر والحرج إلا إذا كان
وسيلة لما هو أهم وأعظم ، كالجهاد والتصحية في سبيل الله جل وعز .
وقد أعلن القرآن الكريم . والبسة السوية هذا ابتداءً بأساليب شتى .

قال تعالى . « وما جعل الله عليكم في الدين من حرج - الحج ٧٨ » .

« يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر - البقرة ١٨٥ » .

« يريد الله أن يخفف حكم - النساء ٢٧ » .

« من اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه - المائدة ٣ » .

« وقد فصل لكم ما حرم عليكم لا مما اضطررتم إليه - الانعام ١١٩ » .

« إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله من

اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه - البقرة ١٧٠ » .

ومن السنة السوية . « لا ضرر ولا ضرار » . « وكلما علم الله

عليه فهو أول بالعسر » أي أن الله سبحانه يعذر المعلوم على أمره ،

لأسباب قاهرة لا قدرة له عليها قال صاحب الجواهر . « أن هذه

القاعدة تقتضي منها ألف باب » .

هذا ، بالإضافة إلى حكم العقل والضرورة بأن التكليف بما لا يطابق

قبيح من الحكيم العظيم . وبعد هذا التمهيد بشير فيما يلي الى معنى المضطر
والاضطرار الذي يبيح المحرمات، وإلى الترخيص في مقدار تناولها .

معنى المضطر :

معنى المضطر من حيث هو معروف عند الناس ، وليس للشارع
اصطلاح خاص به ولكن التشريعة ، وأعيى بهم الفقهاء ، قد حددوا
المضطر ، لا من حيث هو ، بل من حيث يسوغ له ارتكاب المحذور
وقالوا : ان المضطر هو الذي يخاف التلف على نفسه لو لم يتناول المحرم
أو يخشى حدوث المرض ، أو زيادته ، أو أنه يؤدي إلى الضعف والانهيار ،
أو يخاف الضرر والأذى على نفس أخرى محترمة ، كالحامل يخاف على
حملها ، والمرضعة على رضيعها ، أو أكرهه غوي على أكل أو شرب
المحرم ، بحيث إذا لم يفعل آذاه في نفسه ، أو في ماله . أو في عرضه
وشرفه ، بل إذا خاف على نفس أخرى محترمة ، أو عرضها ، أو على
مال الغير الذي يجب عليه ، كما لو قال له القوي : إذا لم تشرب الخمر
فأسألك فلاناً ، أو أعتدي على عرضه وشرفه ، أو أسلب المال الموجود
عندك أمانة ، كل ذلك ، وما إليه من المسوعات والمبيحات ، قال صاحب
الجواهر :

« الظاهر تحقق الضرر بالخوف على نفس غيره إذا كانت محترمة ،
كالحامل يخاف على الجنين ، والمرضع على الطفل . أو عرض نفس
محترمة ، أو مال محترم يجب عليه حفظه ، أو غير ذلك من الضرر الذي
لا يتحمل عادة إذا كان الخوف معتدلاً به عند العقلاء . »

وبالاجمال ان الاضطرار المسوغ لا يحصر بالخوف من هلاك النفس ،
بل هناك أشياء أحر بترتب على وقوعها ضرر أشد وأعظم محذوراً من
اتيان المحذور .. أحل ، ليس من الاضطرار المسوغ للقتل التهديد به

إذا لم يقتل ، فادأ قال له : اخطك ان لم تقتل فلاناً فلا يجوز له ان يفعل ذلك ، ليدفع الضرر عن نفسه .

الضرورة تقدر بقدرها :

منى تحقيق الاضرار حل للمضطر ان يتناول من الشيء المحظور مقدار ما يرتفع به الضرر ، ومن هنا اشتهر بين الفقهاء . « الضرورة تقدر بقدرها » . ويدل عليه قوله تعالى : « من اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » . والباغي من يرتكب الحرام من غير ضرورة ، والعادي من يضطر اليه ، ولكنه يتجاوز مقدار الحاجة الملحة . وقال الامام الصادق (ع) : اساح الله للمضطر - من الحرام - في الوقت الذي لا يقوم بدنه إلا به ، فأمره ان يبال منه بقدر البلية لا غير .

ونسأل : لو افترض ان المضطر امتنع نثرها عن الحرام ، وأثر الضرر ، هل يعد عاصياً مستحقاً للعقاب ، والحال هذه ؟

أجل ، هو آثم ، لأنه خالف قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » . وقد روي عن الامام (ع) انه قال : « من اضطر الى الميتة والدم ولحم الخنزير لم يأكل شيئاً من ذلك ، حتى يموت فهو كافر » . قال صاحب الجواهر : « ان ضعف هذه الرواية يجبره عن الفقهاء » .

ونحن حل بقبي بان هذا ليس من الورع في شيء ، وإنما الورع والتقوى في التصحية ، وتحمل الضرر ، لاهراز كلمة الحق والدين لا في الامتناع عن الجنس مع الاضرار اليه

١ . كثرت الأقوال في تفسير الباغي والعادي ، والذي ذكرناه هو المذهب من لفظ الآية وسياقها

الاضطرار وحق الفجر :

ان الاضطرار يقطع الخطاب التكبيمي الذي يترتب الاثم وانعقد على عصيانه ، ولا يقطع الخطاب الوصفي الذي هو حق للعبر ، فمن اضطر الى تناول من مال غيره لدفع اهلاك حار له ان يأخذ منه ما يند الرحن ويحفظ الحياة ، طالت نفس اذلك ، أو نت ، ولكن على لاضطر صيان اقيمة .

وإذا مانع صاحب الطعام المضطر حار له قتاله دفعاً لصرر عن نفسه ، وتقر صاحب المسالك عن شيخ الطائفة انه قال : « اذا امنع صاحب الطعام عن بذله إلا بأكثر من ثمنه ، فان كان المضطر قادراً على قتاله قاتله ، وان قُتل المضطر فعلى صاحب الطعام الدية ، أو الفصاحص ، وان قتل صاحب الطعام قدمه هدر » .

التداوي بالخمير :

قال جماعة من الفقهاء : للمضطر ان يتناول ما يزيل به الصرر من جميع المحرمات إلا الخمر ، فإنها لا تحل له بحال ، بل لا يجوز التداوي بأدوية فيها شيء من المسكر ، وذهب أكثر الفقهاء بشهادة صاحب المسالك الى الخوار إذا انحصر الدواء والشفاء بها ، لأن حصص النفس من التلف واجب ، وتركه محرم ، وهو أعظم تحريماً من الخمر ، فإن تعارض التحريمان - أي ترك حفظ النفس ، وشرب الخمر - وجب ترجيح الأحف ، وترك الأقوى ، ولأن تحريم الميتة ولحم الخنزير أمحش وأعظم من تحريم الخمر فأباحتها للمضطر يوجب إباحة الخمر بطريق أولى .
واختار صاحب الخواهر جوار التداوي بالخمير ، وقال : الأصح الجواز مع الاضطرار . أما الروايات الواردة في تحريمه فيمكن حملها على امكان التداوي بغير الخمر ، وعدم انحصار الدواء فيها

المائدة وآدابها :

في كتب الفقه والحديث روايات كثيرة من أهل البيت (ع) في آداب المائدة ، وبيان النافع والصار من الأطعمة والأشربة ، وقد جمعها الحر العاملي في المحلث الثالث من كتاب وسائل الشيعة باب الأطعمة والأشربة ، وتلح المثلث ، ولو أحرحت في كتاب مستقل لجاءت في عهد صحيح ، وفيها يلي بعض ما تضمنته تلك الروايات .

يستحب غسل اليدين قبل الطعام وبعده ، مع غسل الفم ، وإن يستحب الأكل باليمين ، ويحتم به ، وإن لا يأكل الدككة إلا بعد غسلها ، من الإمام أن لكل ثمرة سمياً

وقال الإمام أمير المؤمنين (ع) : لا تجلس على الطعام إلا وأنت جالس ، ولا تقم عن الطعام إلا وأنت تشتهي ، وحسن المصنع ، وإذا تمت فاعرض نفسك على الحلاء ، وإذا استعملت هذا استعيت من الطب . وقال حبيبه الإمام الصادق (ع) قال رسول الله (ص) : الطعام إذا جمع ثلاث حصال فقد تم إذا كان من حلال ، وكثرت الأيدي عليه ، وسعى في أوله ، وحمد الله في آخره . وقال لا تأكل ، وأنت تمشي ، ولا تنظر إلى ذلك .. وإن يأكل كل إنسان مما بي يديه ، ولا يتناول شيئاً من أمام الآخر إلا المأكلة .

ويكره أكل الطعام حاراً ، فمن الإمام الصادق (ع) أن رسول الله (ص) قدم إليه طعام حار ، فقال : نخوه ، حتى يبرد ، أن الله لم يطعمنا النار .. ونهى أن يتفخ في طعام ، أو شرابه .

ويستحب أكل اللحم على أن لا يؤمن عبه ، قال الإمام الصادق (ع) : اللحم ينت اللحم ، ومن تركه أربعين يوماً ساء خلقه . وقال : لا تلمنوا أكل السمك فإنه يوجب الجسد .

وقال : ما استشفى مريض بمثل العمل .. وقال : لم يكن رسول

الله (ص) يأكل طعاماً ، أو يشرب شرباً الا قال : اللهم بارك لنا فيه ،
 واندلنا خيراً منه إلا اللبّ فإنه كان يقول : اللهم بارك لنا فيه ، وردنا منه .
 وفي الأحاديث والروايات مدح وترغيب في أكل الفاكهة والخضار ،
 فمن الرسول الأعظم (ص) عليكم بالفواكه في أقبالها ، فإنها مصحة للأبدان ،
 وقال الامام الصادق (ع) : خسة من فاكهة الجنة : الرمان ، والتماح ،
 والسفرجل ، والعنب ، والرطب .. وروي عنه أنه كان يكره تقشير
 الفاكهة .. وقال : الهدباء سيئة البقول .. وقال حفيده الامام الرضا :
 السلق شفاء من الادواء .. وقال : كلوا الزيتون ، فإنه من شجرة مباركة ..
 وقيل للامام الصادق (ع) : ان الزيتون يجلب الريح . فقال : لا ، بل
 يطرد الريح .

ونختم هذا الفصل بقوله عز من قائل : وهو الذي انشا جنات
 معروشات ، وغير معروشات والخل والزرع مختلفاً اكله والزيتون والرمان
 متشابهاً وغير متشابه كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا حقه يوم حصاده ولا
 تسرفوا انه لا يحب المرففين - الانعام ١٤١ ع .

قبل المعروشات ما يزرعه الانسان ، وغير المعروشات ما ينبت من
 تلقائه في البراري والجمال ، والمتشابه من الفواكه ما يشبه بعضها بعضاً
 في الطعم واللون والصورة .

من مصادر هذا الجزء

- رسائل الشيعة لحر العامل .
- الكتاب المعروف بالرسائل للشيخ الانتصاري .
- الجواهر للشيخ محمد حسن النجفي .
- منهاج الصالحين للسيد الحكيم .
- العروة الوثقى للسيد اليزدي .
- ملحقات العروة للسيد اليزدي .
- المسالك لشهيد الثاني .
- المحقق للشيخ يوسف البحراني .
- مفتاح الكرامة للسيد جواد العامل .

فهرست

القرض والدائن

- بين قرض والدائن ٧ - كراهية الدين ٧ - نية القضاء ٨ -
 لواب الدين ٨ - كتابة الدين ٩ - القصد ٩ - تعجيل
 الدين بمسقاط بضه ١٢ - الشروط ١٣ - شرط المنفعة ١٣ -
 الماطلة مع القدرة ١٤ - صورة الوفاء ١٥ - الحي في
 قضاء الدين ١٥ - ولاء بعض الدين ١٥ - ولاء الدين
 من القبة ١٦ - الوفاء من يث المال ١٦ - مستحبات
 الدين ١٦ - مجهول المالك ١٧ - قسمة الدين ١٨ -
 سقوط القصد ١٩ - الموت ببعض الأجل ١٩ - النسيء ١٩ -
 مرور الزمن ٢٠ - اقامة ٢١

الرهن

- معنى الرهن ٢٥ - جواز الارتهان ٢٥ - القصد ٢٦ -
 القبض ٢٦ - الرهن مطلق غير مقيد ٢٨ - الرهن المشروط
 بغير الأجل ٢٨ - المرهون ٢٩ - الحق ٣٠ - زيادة
 الدين ٣١ - ما يسرع فيه القضاء ٣١ - شروط الرهن
 والمرتهن ٣٢ - تصرف الرهن والمرتهن ٣٢ - للمرتهن
 أولى من سائر الدائنين ٣٣ - تلف المرهون ٣٣ - منافع
 المرهون ٣٤ - سقوط الوفاء من غير المرهون ٣٥ - ولاء
 بعض الدين ٣٦ - صفة المرهون ٣٧ - التنازع ٣٨ .

الصيانة

- الصيانة والحالة والكفالة ٤٥ - شرعية الصيانة ٤٦ -
 كراهية الصيانة والكفالة ٤٦ - القصد ٤٦ - قضائهم ٤٨ -
 المضمون له ٤٩ - المضمون عنه ٥١ - الحق المضمون ٥٠ -
 ضمان الأعيان ٥٢ - ضمان ذلك البناء والفرس ٥٤ - لا
 سبيل للمضمون عنه ٥٥ - ثلثي الضمان ٥٧ - مسائل
 ٥٧ - التنازع ٥٨

الحوالة

- للحيل والمحال والمحال عليه ٦٣ - شرعية الحوالة ٦٣ -
 رضا ٦٣ - الشروط ٦٥ - لزوم الحوالة وبرائة ذمة
 المحيل ٦٧ - تراخي الحوالات ٦٨ - التحويل من الشفري
 والباطع ٦٨ - التنازع ٧٠ .

الكفالة

- مناها ٧٥ - الشروط ٧٥ - التعجيل والتأجيل ٧٧ -
 مكان تسليم ٧٨ - تسليم المكفول ٧٩ - رجوع الكفيل

على المكفول ٨٠ - اطلاق الغرم ٨١ - ترمي الكفالات ٨١ -
 تسليم احد الكفيلين ٨٢ - موت الكفيل والمكفول ٨٢ -
 التنازع ٨٣ .

الصلح

تعريفه ٨٧ - شرعية الصلح ٨٨ - الصلح قائم بنفسه ٨٩ -
 الشروط ٨٩ - الجهل بالمصالح ٩٠ - الاقرار والانتكار
 ٩١ - الخيار ٩٢ - الاقرار لاحد الشريكين ٩٤ - الصلح
 القهري ٩٤ - مسألة الترمين ٩٥ - الروضن ٩٧ -
 اقتصان الشجرة وهروقتها ٩٨ - عمارة للمشارك ٩٨ -
 التنازع على السقف ٩٩ - انضال الدعوى بالصلح ٩٩ .

الشركة

مناها ١٠٣ - انعام الشركة ١٠٤ - الشروط ١٠٥ -
 احكام الشركة ١٠٧ - انتهاء الشركة ١٠٩ - مسائل ١٠٩ -
 التنازع ١١١ .

القسمة

مناها ١١٥ - قسمة الاجبار والقراصي ١١٥ - قسمة
 المهادنة ١١٧ - لزوم القسمة ١١٧ - القسط ١١٨ -
 تنبيه ١١٩ .

الشفعة

مناها ١٢٣ - شرعية الشفعة ١٢٣ - المحل ١٢٤ -
 الاشتراك في المرافق ١٢٥ - شراكة الوقت ١٢٦ -
 الشفع ١٢٦ - الغائب والجنون والصبي والنفية ١٢٩ -
 الشفعة مع الشراء بالخيار ١٣٠ - لا يملك الشفع الا يبيع
 فتن ١٣١ - فتن المثل والثنين القيمي ١٣٢ - المعادة
 باثنين ١٣٣ - الكون ١٣٤ - تأجيل فتن ١٣٥ -
 فنور ١٣٥ .

تعريفات المشتري

التقابل بين البائع والمشتري ١٣٧ - تصرف للمشتري بالبائع
 أو الوقت أو المدة ١٣٨ - قص المبيع في يد المشتري ١٣٩ -
 زيادة المبيع ١٤٠

مسقطات الشفعة وتوريثها والتنازع

المسقطات ١٤٣ - توريث الشفعة ١٤٥ - صورة قسم
 الشفعة ١٤٦ - التنازع ١٤٧ .

المضاربة

- معناها ١٥٣ - شرعية المضاربة ١٥٤ - المضاربة جائزة
غير لازمة ١٥٤ - الشروط ١٥٤ - ما يشترطه المالك
والعامل ١٥٨ - شرط الصبح وزيادة من الحصة ١٥٩ -
توقيت المضاربة ١٦٠ - شرط الضمان والخسارة على
العامل ١٦٠ - تصرفات العامل ١٦١ - الغفلة ١٦٢ -
فساد المضاربة ١٦٢ - ضمان العامل ١٦٣ - مسائل ١٦٣ -
انتهاء المضاربة ١٦٥ - القسمة بعد انتهاء المضاربة ١٦٦ -
التنازع ١٦٨ .

المزارعة

- معناها ١٧٣ - شرعية المزارعة ١٧٣ - المزارعة لازمة ١٧٤ -
الشروط ١٧٤ - العامل المخالف ١٧٧ - العامل ان
يشارك الغير ويزارعه ١٧٨ - قسمة الأرض ١٨٠ -
الجلد ١٨١ - المزارعة يسين أكثر من اثنين ١٨٧ -
مسائل ١٨٣ - التنازع ١٨٤ .

المساقاة

- معناها ١٨٩ - شرعية المساقاة ١٨٩ - الشروط ١٩٠ -
المساقاة لازمة ١٩١ - مال العامل ١٩٢ - فساد
المساقاة ١٩٣ - مسائل ١٩٣ - التنازع ١٩٤ -
الممارسة ١٩٥ .

الوديعة

- معناها ١٩٩ - شرعيتها ١٩٩ - الشروط ١٩٩ - عقد
الوديعة جائز ٢٠١ - حفظ الوديعة ٢٠٢ - مرجع
الضمان ٢٠٢ - الأضرار على الوديعة ٢٠٤ - رد الوديعة ٢٠٤ -
مسائل ٢٠٥ - التنازع ٢٠٧ .

المارية

- معناها ٢١١ - شرعيتها ٢١١ - العقد ٢١١ - المير ٢١٤ -
المستعير ٢١٤ - الشيء للمعار ٢١٥ - مسائل ٢١٥ -
التنازع ٢١٦ .

الهبة

- معناها ٢٢١ - الهبة المروجة ٢٢١ - بين المصلحة
والهبة ٢٢٢ - الشروط ٢٢٣ - حل عقد الهبة جائز ٢٢٥ -
في القسمة ٢٢٨ - مسائل ٢٢٩ .

السبق والرماية

المضى ٢٢٣ - الشريعة ٢٢٣ - الأسلحة الخبيثة ٢٢٥ -
للشروط ٢٢٦ ■ سبه ٢٢٧

الوكالة

مضاه ٢٤١ - شريعتها ٢٤١ - في العقد والوكيل والموكل
٢٤١ - عمل الوكالة ٢٤٢ - عقد الوكالة جائز ٢٤٤ -
أقسام الوكالة ٢٤٥ - وظيفة الوكيل ٢٤٥ - تمديد الوكالة
٢٤٧ - أحكام الوكالة ٢٤٨ - انتهاء الوكالة ٢٤٩ -
طرق إبطال الوكالة ٢٥٠ - مسائل ٢٥١ - فتاوى ٢٥٢.

الاجارة

مضاه ٢٥٧ - مشروعية الاجارة ٢٥٧ - الشروط ٢٥٨ -
الاجارة عقد زمني ٢٦٠ - الاجارة كل شهر بكلف ٢٦١ -
الاجارة والقانون ٢٦٢ - المرأة للوطقة ٢٦٥ - لزوم
الاجارة ٢٦٦ - بطلان الاجارة ٢٦٧ - نسخ الاجارة
بالخيار ٢٧١ .

احكام الاجارة

ناجز ضمن المستجرة ٢٧٦ - مواظبة المالك ٢٧٩ -
الأجير المقيد والمشارك ٢٨٠ - يد المأجر ٢٨١ - الحال
٢٨٣ - الطبيب ٢٨٣ - الملاح والمكاري المأجر ٢٨٤ -
التأجير ٢٨٥ - اشتراط قصص الاجارة أو علمها ٢٨٥ -
التردد في الاجارة ونوع العمل ٢٨٥ - مسائل ٢٨٦ -
التنازع ٢٨٨ .

الجماعة

مضاه ٢٩٣ - الشريعة ٢٩٣ - بين الجماعة والاجارة
٢٩٣ - الشروط ٢٩٥ - مسائل ٢٩٧ - التنازع ٢٩٨ .

القطعة

في المال المجهول المالك ورد المظالم والاعراض ٣٠٢

الطفل المقيط

الصبي المنجذ ٣٠٨ - المقتط ٣١٠ - ولاية المقتط ٣١١ -
الاتفاق على المقيط ٣١٢ .

لقطة الحيوان

الكراهية ٣١٤ - الاقسام ٣١٤ - تعريف قتاة ٣١٨ -
مسائل ٣١٩ .

لقطة المال

مناحا ٣٢١ - من لقطة الحرم وغيرها ٣٢٢ - أهل من
دوهم ٣٢٣ - دوهم فأكثر ٣٢٣ - ما يسرع إليه القضاء
٣٢٤ - انقضاء ٣٢٥ فكثر ٣٢٥ - في جوف الحيوان
والسمكة ٣٢٦ - طرق الاثبات ٣٢٦ - مسائل ٣٢٧ .

الصيد

المق ٣٣١ - الصيد بالحيوان ٣٣٢ - الشروط ٣٣٣ -
الصيد بالأكل ٣٣٥ - الأكل الحنيفة ٣٣٧ - الشروط ٣٣٩ -
الحيوان الذي يحصل صيده ٣٤٠ - مسائل ٣٤١

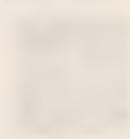
الذباحة

معاني الذبكية ٣٤٥ - الحيوان وصلاحيه الذبكية ٣٤٥ -
هل كل حيوان قبل الذبكية ٣٤٧ - الذبايح ٣٥٠ -
ذبيحة أهل الكتاب ٣٥١ - الذبايح ٣٥٣ - صورة
الذبايح ٣٥٤ - قشر ٣٥٨ - مستحبات الذبح والنحر
٣٥٩ - الحرد والاحد ٣٦٢ - الحين وانه ٣٦٢
عند نحر الذبايح ٣٦٣ - روايات عن أهل البيت ٣٦٤ .

الاطعمه والاشربة

من الآيات والروايات ٣٦٧ - المأكول والمشروب ٣٦٧
صام ٣٦٧ - الصمك ٣٦٨ - الشك والتردد ٣٦٩ -
الهائم الأعيب ٣٧٠ - الهائم الرمة ٣٧١ - الحشرات ٣٧١ -
الطير ٣٧٣ - البص ٣٧٤ - الحرام بأواسطه ٣٧٥ -
انشاء للوطوة ٣٧٦ - الحيوان وشرب الخمر ٣٧٧ -
الحرام من غير الحيوان ٣٧٨ - اللبنة ٣٧٩ - اختلاط
الذكي باليت ٣٨٠ - حرمان اللبنة ٣٨١ - التنجس
بالأصل وبالأوسط ٣٨٢ - الحلين ٣٨٣ - السموم ٣٨٣ -
الاشربة المحرمة ٣٨٤ - الأكل من مال الغير ٣٨٧ -
رائحة السكر ٣٨٨ - الضرورات تبيح المحظورات ٣٨٩ -
مق للضرر ٣٩٠ - الضرورة تفسد بقدرها ٣٩١ -
فتاوى بالخمر ٣٩٢ - لثلاثة وآدابها ٣٩٣ .
من مصادر هذا الجزء ٣٩٥ .

انتهى



Robert H. Brown
Book Library

New York
University



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

